# الدّماميني النحوي

## في ضوء شرحه لمغني اللبيب

صنعة

الدكتور عمر يوسف مصطفى

أستاذ النحو والصرف في جامعة دمشق

دار الينابيع
للطباعة والنشر والتوزيع

# الدّماميني النحوي

## في ضوء شرحه لمغني اللّبيب

جميع الحقوق محفوظة

الكتاب: الدماميني النحوي في ضوء شرحه لمغني اللبيب

المؤلف: د. عمر مصطفى

الطبعة الأولى: ٢٠٠٩

دار الينابيع
للطباعة والنشر والتوزيع

دمشق – سورية

جوال ٠٩٤٤٦٢٨٥٧٠ - ٦٣٤٨

E-mail: syanabeea@yahoo.com

شماره ثبت: ۳۸۶۲۹
تاریخ ثبت :

# الدّماميني النحوي

## في ضوء شرحه لمُغني اللّبيب

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

صنعة
الدكتور عمر يوسف مصطفى

أستاذ النحو والصرف في جامعة دمشق

نوقشت هذه الرسالة بين أيدي الجمهور

في يوم الخميس ١٩٩٧/١١/٢٣

ونال بها المؤلف درجة الدكتوراه في النَّحو والصَّرف

بتقدير شرف

بسم الله الرحمن الرحيم

# مُقدّمة

لما كانت العربية التي شرّفها القرآن بنزوله بلسانها، وعظّمها الخالق بوعده بحفظها محطّ عناية كثيرين، ممّن ندبوا لها حياتهم، ووقفوا لخدمتها آثارهم، وجردوا لصونها سيوف العزم والاجتهاد، واتخذوا من مُدارستها زادهم الذي لا يغنيهم عنه زاد، ولأجلها قتلوا من نفوسهم روح السأم والملالة، وأحيوا بها حب العلم وإجلاله آثرت أن أضع ساعدي مع سواعد أبنائها وحماتها، وأنخرط في سلك عشاقها، وإن كان جهدي يسيراً وأكونَ من سيوف عزتها وإن كان عملي ما يزال صغيراً.

لقد كانت الشريعة الجديدة من أهم العوامل التي دفعت القدماء إلى خدمة العربية، لكنَّ من جاء بعدهم كادوا يقفون حيث وقفوا، فاكتفوا بالتعليقات والشروح والحواشي.. علماً بأن أسباب حضّ القدماء على خدمة العربية ما زالت قائمة، بل تولّدت دوافع جديدة، هدَّدت وضع العربية، وآذنت بخطر يتهددها إلا أن جهود أبنائها ما كانت تساوي هذا الخطر لدفعه والتخلص منه.

ومما لاشك فيه أن من أعظم أبواب العربية باب النحو الذي ولج فيه كثيرون، فأناروا واستناروا، وجادوا لنا بأروع الدُّرر، وأنفس السُّرر، وما عرفت باباً أرحب اتساعاً، وأكثر إمتاعاً منه، لذلك وضعت لديه رحلي، واستقر به أمري، مستأنساً بمن مضوا فيه من قبلي، والشوق لمدارسته يدفعني إليه، والخوف من عجزي وتقصيري يثنيني عنه، فالإنسان على العجز والتقصير مجبول، وعلى حبِّ الكسل والراحة محمول.

إن احترام التراث بكلِّ ما يحمله أمر عظيم، ودراسة آثار السلف دراسة متأنية والوقوف عليها وقفة صادقة، لهما شأن كبير في كشف سَنَن التطور الطبيعي للغة الذي يمكِّنُها من أن تكون لغة معاصرة.

ومع ذلك عقدت العزم، وأخلصت النية للبحث في منهج أحد أعلام النحو في القرن التاسع الهجري، ووقع اختياري على الدماميني لدراسة منهجه في شرح (تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب)، وقد شدَّني إلى ذلك أمورٌ عدة، منها:

ـ **أولاً:** كثرة النقول عن الدماميني في كتب المتأخرين.

ـ **ثانياً:** شغف الدماميني نفسه بالمغني، ذلك الكتاب الذي طارت شهرته في الآفاق لأسباب، ذكرت أغلبها في موضعها من هذه الدراسة.

ـ **ثالثاً:** تمكُّنُ الدماميني من النحو العربي، لما يتمتَّعُ به من ذهنية نحوية متميزة، واطلاع جمٍّ على مذاهب النحويين وآرائهم، وقدرةٍ عقلية على المناقشة والترجيح والفصل بمسائل كثيرة وقضايا عدة، وتمكُّنُهُ من بعض علوم العربية الأخرى. ولا عجب فهو من أنبه نحاة القرن التاسع الهجري.

ـ **رابعاً:** أنَّ شروح الدماميني على المغني هي أقدمُ الشروح، ولاسيما أن شرح ابن الصائغ ـ وهو أقدم شروح المغني ـ لم يصل إلينا منه شيء.

ـ **خامساً:** معرفتي كتاب المغني في أثناء دراستي الجامعية الأولى لها أثر كبير في رغبتي في الاطلاع على شرح، يذلِّلُ صعاب المغني، وييسِّرُ عبارته، ويكشفُ غامضها، وهو شديدُ الحاجة إلى مثل هذا الشرح، إذ يَعتريه الغموض في كثيرٍ من مواضعه. ولذلك كثرت عليه الشروح والحواشي والتعليقات، وقد ذكرت ما توصَّلتُ إلى معرفته في مكانه من الدراسة.

جملة هذه الأمور جعلتني أشمِّرُ عن ساعد الاجتهاد متَّخذاً من منهج الدماميني في (تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب) مع تحقيق فصل منه موضوعاً للدراسة.

وقد جعلتني طبيعة الموضوع أجنحُ قليلاً عن المنهج التقليدي المعروف في دراسة مثل هذه الموضوعات، وذلك لغرضٍ، اقتضته طبيعة البحث العلمي، ولاسيما أنَّ المعروف والراسخ في الأذهان عند المهتمين والمتخصصين عن هذا الشرح أنه أُلف ردّاً على ابن هشام في كتابه (مغني اللبيب). ولذلك كَثُرَ الجدل والنقاش، وقام شرحه في أثنائه كلّها على الردِّ والمعارضة، أو التأييد والموافقة.

ولذلك التزمت منهجاً علمياً دقيقاً، يقوم على تحليل الظاهرة ودراستها، والخروج منها إلى بيان الوجه الصواب، أو الوجه الأولى، أو الأعلى، وذلك بحسب ما تقتضيه طبيعة هذه الظاهرة أو تلك من الظواهر التي درسها الدماميني.

وقسمت الموضوع إلى قسمين، يضم القسم الأول الدراسة، ويضم القسم الثاني التحقيق.

وانبنت الدراسة على ثلاثة أبواب، يضمُّ كلُّ باب منها ثلاثةَ فصول. أمَّا البابُ الأول فكان عن الدماميني. واستقلَّ الفصل الأول منه بعصره وحياته، فتناولت في دراسة عصر الشارح أبرز القضايا السياسية والاجتماعية والعلمية، التي تضع الشارح وجهوده النحوية في مسارها التاريخي، وتساعد في توضيح منهجه النحوي، ثم وقفت على ما ورد من أخبار تتصل بحياته عند من ترجموا له.

وفي الفصل الثاني عرضت لمصنفاته، فذكرت ما انتهيت إليه من مطبوع ومخطوط موجود، ومخطوط مفقود، ثم صنعت دراسة موجزة لمنهجه في شرحه على التسهيل، لأهمية هذا الشرح المقام على كتاب، يُعَدُّ في قائمة الكتب النحوية المشهورة، ولما يقدّمه من توضيح وبيان لمنهج الدماميني النحوي. وبعد هذا آثرت الوقوف على شروح الدماميني على المغني فبينت مواضع تأليفها وتواريخها، وانتهيت إلى أنَّ الدماميني لم يضع شرحاً على المغني في اليمن، وذلك لما قدمته من أدلة تؤكّد ذلك، عند دراستي لكتاب (المزج).

ونهض الفصل الثالث بدراسة (تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب)، وبدأته بتعريف موجز لابن هشام، ثم للمغني من حيث أهميتُه، ومن حيث الشروح المقامة عليه أو الحواشي والتعليقات، وذكرت ما أمكنني التَّوصل إلى ذكره، وختمته بدراسة التحفة اسماً ونسبةً وبناءً ومصادرَ. وكان لا بدَّ من وقفة متأنية عند مصادر الشرح، فبينت ما أَخَذَ منه مصرحاً، وما أغفله، وما لم يعاوده على أغلب الظن.

أما الباب الثاني فضمَّ الكلام على منهج الدماميني في تحفة الغريب، فشمل الفصل الأول المناقشاتِ النحويةَ التي قسمتها إلى ستة موضوعات، هي المناقشات الصحيحة، والمناقشات غير المسلّم بها، والمناقشات التي عوّل فيها على غيره، ومناقشاته غير ابن هشام، والمناقشات التي عوّل فيها على كلام ابن هشام نفسه، والمناقشات اللغوية.

واستقلَّ الفصل الثاني بدراسة منهجه في تناول الشاهد الشعري من حيث الشرح اللغوي، والشرح بالمعنى، وإعرابُ بعض ما يحتاج إلى ذلك، وعزوُ الأبيات الشعرية، وإتمام بعضها، وإغفالُ إتمام بعضها الآخر، ثم الكلامُ على في الشواهد من ظواهر عروضية.

وفي الفصل الثالث تناولت أبرزَ خصائص منهج الشارح الّتي لا تتصلُ بما سبق ذكرُه في الفصلين الأول والثاني من هذا الباب، وذلك نحو استدراكاته، ومآخذِهِ على المصنف، واستطراداته، وتأييدِهِ المصنف، وإعرابِهِ بعضَ الكلمات في عبارة المصنف، ثم كشفِهِ بعضَ مصادر المصنف.

وأما الباب الثالث فتناول الكلام على الأصول النحوية عند الدماميني، فعُني الفصل الأول بدراسة السماع والقياس عند الشارح، وتناول الثاني الاحتجاجَ عنده، فبينت فيه استشهادَهَ بالقرآن الكريم والحديث الشريف والشعر. وفي الفصل الأخير تكلّمتُ على منزلة هذا الشرح عند الشرّاح الآخرين، واخترت منهم الشيخ الشمني والسيوطي والبغدادي..

وقد آثرت الوقوف وقفة متأنية عند شرح الشمني المسمّى بـ(المنصف من الكلام على مغني ابن هشام)، فصنعت دراسة مقارنة بين الشرحين.

وكان هذا أمراً لا بدَّ منه، نظراً إلى ذلك التداخل ما بين الشرحين، إذ إن الشمني ألَّف هذا الشرح ردّاً على الدماميني وابن الصائغ كما ذكر في مقدمة شرحه. فتهيأت للاجتهاد والتركيز الشديد لكي أخرجَ إلى قول فَصل في المسائل التي اختلف الشارحان فيها.

أما القسم الثاني فاشتمل على تحقيق قسمٍ من بداية الشرح ليكون شاهداً على ما ورد في الدراسة، فحققت هذا القسم على ثلاث نسخ خطيّة مراعياً أصول التحقيق العلمي وقواعده، وجهدت أن يخرج النصُّ المحقّقُ، وهو أقربُ ما يكون إلى السلامة مادةً وضبطاً.

ولما فرغتُ من ذلك، وأدركت أن النصَّ أصبح سليماً، عُجْتُ على مادة الشرح التي عوّل عليها الشارح مبيناً ما استمدَّه منها مصرحاً أو غيرَ مصرح، وما أخذه بلفظه أو بضرب من التصرف ما أمكنني ذلك، وحاولت استقصاءَ مسائلهِ بتتبعها في كتب المتقدمين والمتأخرين، وركزت على كتب معاني الحروف، وشروح المغني. ثم أردفت قسم التحقيق بصنع فهارسَ فنيةٍ، تيسّرُ الرجوعَ إليه والانتفاعَ منه، ثم صنعت وصفاً للأصول التي أقيم عليها النصُّ المحقق، إضافة إلى ذكر الأسس التي بنيتُ عليها التحقيق.

وبعد، فإني أعلن عجزي عن تقديم الشكر لأستاذي المشرف الدكتور مزيد نعيم، الذي أنار لي طريق البحث في هذه الرسالة، وكان له فضل الإشراف عليها، فرأت النور بفضل توجيهاته السديدة وملاحظاته الدقيقة... فله مني فائق الاحترام لما بَذله من جهد طيب في سبيل هذه الأُطروحة، حتى أصبحت على ما هي عليه الآن، وله عليَّ أعمقُ التقدير لما تعلّمته على يديه في مراحل مختلفة من دراستي.. فالله وحده هو الذي يعلم معاناة هذا العالم الجليل في سبيل طلبة العلم، إن هو إلا عالم يحار المرء في تواضعه وعلمه.

وإني لأدعو الله أن أكون قد وفقت لما يُحبه ويرضاه، وأن أكون قد اتَّبعت أُسس

البحث العلمي الدقيق. مستهدفاً من وراء ذلك خدمة هذه اللغة الكريمة.. فإن كنت قد أصبت ؛ فمن الله التوفيق، وإلى الأستاذ المشرف وبعض السادة الأجلاء يعود الفضل. وإلا فحسبي أنني جهدت مخلصاً النية.

وما توكلي ولا اعتمادي إلا على الله، وما توفيقي ولا اعتصامي إلا بالله.

**عمر مصطفى**

دمشق ١٩٩٧

## الباب الأول

# الدماميني

الفصل الأول: عصره وحياته

الفصل الثاني: مصنفاته

الفصل الثالث: تحفة الغريب

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

# الفصل الأول

# عصره وحياته

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

## عصره:

لاشك أنَّ اللمحة التاريخية عن العصر الذي عاش فيه النحوي تساعد على بيان منهجه النحوي، ولاسيما أنَّ هذه اللمحةَ السريعة تبين الإطار السِّياسيَّ والثَّقافي والعلميَّ الذي نشأ فيه. ولذلك كان من الضروري أن نتعرف الحياتين السياسية والعلمية للعصر المملوكي، لكي نتبين جهود العُلماء النَّحوية، ونضعها في سياقها التاريخي.

سمي العصر المملوكي بذلك نسبة إلى المماليك، وهم في الأصلِ من جملة الرَّقيق الذي كان يُجْلب من بقاع مختلفة. وفكرةُ الاستعانة بالمماليك في الدولة العربية الإسلامية ظهرت في العصر العباسي، فكان الخليفةُ يَستخدم عدداً منهم، ويتخذهم قوةً خاصةً به، ليُقيم التَّوازن بين القِوى المحيطة به، وقد شكَّل المعتصم فِرقاً من التُّرك ليواجه النفوذ الفَارسي، فتغلبوا على الخلافة كما هو مشهور في كتب التاريخ.

وسارت الدولة الإسلامية على هذا النهج، فكلٌّ أراد تقوية سلطته أمام مناوئيه، وسعى إلى اتخاذ مماليك له، تكون أجناسهم مُغايرةً للأجناس المناوئة له، ليضمن ولاءهم، وهذا ما فعله ابن طُولون والإخشيدي وسيف الدولة الحمداني والخلفاء الفاطميون[1]، حتى إذا جاء الأيوبيون، وأشادوا دولتهم المجاهدة، دَفعتهم الحاجة العسكرية إلى الإكثار من شراء المماليك والأتراك منهم خاصة، لأنَّهم عُرفوا بشجاعتهم وبسالتهم، فتكونت قوة كبيرة منهم، ازداد خَطرها مع ازدياد ضعف الدولة وتفككها.

**والمماليك فرعان:**

**الأول**: المماليك البحرية، وأصلهم تركي، نسبوا إلى جزيرة الرَّوضة في بحر النَّيل.

**الثاني**: المماليك البرجية، وأصلهم جركسي. نسبوا لأبراج القلعة في القاهرة حيث

---

(١) انظر بدائع الزهور ١/١ ص١٦٢ و٢٦٩

كانوا يقيمون، وقد جاء بهم المنصور قلاوون من غير جنسه، ليكونوا عصبة له ولأولاده، فازداد نفوذهم حتى استولوا على السُّلطة سنة(٧٨٤هـ).

**الجانب السياسي:**

وصل المماليك إلى السُّلطة بعد الحَملة الصَّليبية الَّتي قادها (لويس التاسع) ملك فرنسا على مصر سنة(٦٤٧هـ)، فقد توفي الملك الصَّالح أيوب في المعركة، فظهرت قوة المماليك العسكرية الَّتي غيَّرت مجرى الحرب، ووجَّهتْه لصالح المسلمين، فصاروا القوة الأولى بين القِوى المتصارعة داخل الدَّولة الأيوبية، وسرعان ما استولوا على السُّلطة بعد تَنْصيب (شجرة الدر) زوجة الملك الصَّالح سُلطانة على مصر، فواجهت رفضاً واسعاً لسلطنتها، فاضطرت إلى التَّزوج من قائد العسكر الأمير عز الدين (أيبك)، وتنازلت عن السُّلطة، فكانت بداية الدَّولة المملوكية سنة(٦٤٨هـ).

أمضى المماليك مدة حكمهم الذي شمل مصر وبلاد الشام والجزيرة العربية في صراع خارجي مع القِوى المُحيطة بهم، وفي صِراع داخلي فيما بينهم على السُّلطة.

فقبل أنْ يستقر المماليك في مصر جاء الغزو المغولي الذي اكتسح العراق وبلاد الشام، وقضى على الخِلافة العباسية في بغداد، وتوجه نحو مصر، فنهض المماليك لملاقاة المغول، وانتصروا عليهم في معركة عين جالوت في فلسطين سنة(٦٥٨هـ)، واستطاعوا استعادة بلاد الشَّام منهم[1]، واستمر سلاطين المماليك في إرسال الحملات على المواقع الصَّليبية في بلاد الشَّام وتحريرها الواحدة بعد الأخرى، حتى أخرجوهم من بلاد الشام.

وليرسخوا شرعية حكمهم اجتذبوا إليهم الخلافة العباسية، وأحيوها سنة(٦٦٠هـ) ليأخذوا منها الشَّرعية الَّتي كان يحرص عليها جميع الحكام المسلمين في عصرهم.

ومع بداية عهد المماليك الجراكسة ظهر (تيمورلنك) على رأس موجات مغولية جديدة، حاولت التَّوغل في بلاد الشام، لكن السلطان (برقوق) استطاع ردَّها، وظلَّ

---

(١) بدائع الزهور ١/١ ص٣٠٥

(تيمورلنك) عاجزاً عن دخول بلاد الشام حتى وفاة السلطان (برقوق)، واستمر الأمر بين المغول والمماليك إلى أن استقر بالمصالحة بينهم[1]، وظلَّ الفرنجةُ يشنون الغارات على الثُّغور الشّامية والمصرية، ويَعْترضون السُّفن العربية في البحر المتوسط، فردَّ المماليك بإرسال الحملات التأديبية إلى الجزر الأوروبية في هذا البحر واستطاعوا فتح قُبرص سنة (٨٢٨هـ)[2].

وعندما اكتشف الأوروبيون رأس الرَّجاء الصَّالح، واستغنوا عن المرور بدولة المماليك، تضررت السُّلطة المملوكية لحرمانها من مَواردها الأول، فأرسلوا الحملات البحرية لمواجهة البرتغاليين وردّهم عن شواطئ الجزيرة العربية، ووصلت حَملاتهم إلى شواطئ الهند، فانتصروا على البرتغاليين سنة(٩١٤هـ)، لكنَّهم انهزموا في العام التَّالي[3].

وبعد أن انتصر العثمانيون على الصفويين استداروا إلى رأس حلفائهم المماليك، وتعاظمت الخلافات بينهم، إلى أن صار الصِّدام واقعاً لا محالة، فكانت معركة (مرج دَابق) سنة (٩٢٢هـ) الَّتي انتصر فيها العثمانيون، ثم أكدوا نصرهم في معركة (الرِّيدانية) سنة (٩٢٣هـ) الَّتي أَنْهت الدَّولة المملوكية.[4]

استمر الصراع بين المماليك على الحكم ومراكز النفوذ، وهذا ما اقتضته طبيعة المماليك العسكرية من جهة، وطبيعة نظامهم، والطريقة الَّتي اتبعوها في اختيار السلطان من جهة أخرى، فالسُّلطان هو أحد الأمراء المماليك لا يختلف عنهم إلا بقوة نفوذه وشجاعته وكثرة مماليكه، والسَّلطنة لصاحب الكَفة الرَّاجحة الذي غالباً ما يصل إلى السلطنة بعد صراع دموي عنيف، ولم يستقم بينهم نظام وراثة العرش من الآباء إلى

---

(١) نفسه ٤٨٣/٣

(٢) نفسه ٢٤٢/٢

(٣) بدائع الزهور ١٤٢/٤

(٤) نفسه ٧٠/٥

الأبناء إلا نادراً، ولذلك كَثُرت انقلاباتهم السياسية، وكثر خروج الأمراء على السُّلطان، لا يكاد عام يخلو من تمرد أو فتنة لأحد المماليك الذين يَرون في أنفسهم الأهلية لتولي السَّلطنة، ومنافسة السُّلطان على عرشه.

عُرف المماليك بشجاعتهم وهمتهم العالية، لكنَّهم وضعوا أمن الدولة واستقرار حكمهم وعظمة ملكهم موضع اهتمامهم الأول، وسخروا كلَّ شيء من أجل ذلك باستثناء بعض السلاطين الكبار، فغلبت عليهم القسوة في تعاملهم مع رعاياهم، وفي استخلاص الأموال منهم، ومع ذلك ظلُّوا يتمسحون بمسوح الدِّين.

لذلك كثرت ثورات العامة ضدهم، ومنها ثورات العرب الذين أَنِفُوا من الخضوع لمماليك مسّهم الرِّق.

وقد بدأت هذه الثورات مع بداية الحكم المملوكي، وقاد الأولى منها (حصن الدين ثعلب) الذي يعود بنسبه إلى جعفر بن أبي طالب، وجَمع أحلاف القبائل العربية، وكَاتب الملك الناصر يوسف صاحب دمشق موضحاً غايته بقوله: "نحن أصحاب البلاد، ونحن أحق بالملك من المماليك"[1].

ولكنَّ هذه الثورات لم يكتب لها النَّجاح، وظلَّ العامة والعرب منهم يُعبِّرون عن سخطهم على ظلم المماليك.

فالجانب السياسي من العصر المملوكي كان حافلاً بالأحداث الكبيرة، وأهمها وقف الغزو المغولي وإنهاء الوجود الصَّليبي، وقد استطاع المماليك البقاء مع كَثرة الأعداء وقوتهم وكثرة الاضطرابات الداخلية إلى أنْ تغيرت الظروف من حولهم، فسَلبت دولتهم أسباب القوة، وسَهُل على خصومهم القضاء عليها.

---

(١) انظر البيان والإعراب للمقريزي ١٠ و٣٧

الجانب الاجتماعي:

لم يكن المجتمع المملوكي مجتمعاً متجانساً، تتساوى فئاته في حقوقها وواجباتها، بل كان مجتمعاً طبقياً إقطاعياً. الفارق فيه كبير بين الحكام والمحكومين، لا تربط بعضهم ببعض إلا رابطة الدِّين وما تفرضه هذه الرَّابطة على أصحابها، لهذا استأثر المماليك بالسُّلطة، ولم يشركوا غيرهم في الحكم إلا بمقدار ما يحتاجون إليه.

وقد تنبه مؤرخو العصر على التفاوت بين فئات المجتمع، وحاولوا إيضاح حدود كلّ فئة. وأوضحُ تقسيم للمجتمع المملوكي نجده عند المقريزي الذي ذكر أقسام النَّاس وأصنافهم، وبيّن أحوالهم.

فقسمهم إلى سبعة أقسام، يمكن إجمالهم في أربع طبقات هي: المماليك، وأصحاب الوظائف الديوانية، والتُّجار، والعامة[1].

ويمكن إضافة فئتين متميزتين، هما: البدو الذين كانوا يَجوبون بوادي الدولة، ويتمتعون بالاستقلال الذَّاتي، وأهل الذمة الذين تميزوا بمهاراتهم المهنية.

كان المماليك فئة متميزة لا تختلط بغيرها. نشؤوا نشأة عسكريَّة، وتلقوا شيئاً من علوم الدين، مُهمتهم الحكم والقتال، رسخ في نفوسهم التَّميز من باقي فئات الشعب، وطبعوا على القسوة، يصلون إلى كلّ ما يريدون بالقوة.

وقد استأثروا بأموال الدَّولة، يُحصلونها بالسُّبل كلّها، ويبذخون بذخاً لم يصل إليه حكام قبلهم، فيقتنون التحف الثمينة، ويزينون ملابسهم وأدواتهم بالذهب والأحجار الكريمة، لتتم لهم أبهة السلطان وعظمته[2].

والمفارقة المؤلمة الّتي طبعت حياة المماليك هي القائمة بين مظالمهم وحرصهم على التدين، بل إنَّهم كانوا يصادرون الأموال، ويسخرون النَّاس لبناء المساجد.

---

(١) إغاثة الأمة للمقريزي ٧٢

(٢) انظر معيد النعم للسبكي ٤٩

أما أصحاب الوظائف الدِّيوانية والفقهاء والعلماء، فقد تميزوا بسبب حاجة المماليك إليهم، وبالسِّمة الدِّينية الَّتي غلبت على العصر والدولة، وباحترام العامة لهم وتقديرهم.

فالمماليك افتقروا إلى المهارات السِّياسية والإدارية، فاحتاجوا إلى من يدير دولتهم من أهل البلاد، ويكون رابطة بينهم وبين العامة، فأظهروا تقديرهم لأهل العلم، ومن يملك مؤهلات النهوض بأمور الدولة.

وعمل هؤلاء على إصلاح ما أمكنهم من الأوضاع الخاطئة في مجتمعهم، وظهر منهم رجال امتلكوا الشَّجاعة في التَّصدي لظلم المماليك والجهر بذلك، وبعضهم كان يمالئ المماليك، ويتأوّل في إيجاد وجهٍ شرعيٍّ لأعمالهم.

وارتفع شأن التِّجارة في الدولة المملوكية، لأن التجارة كانت المورد الأول للدولة، فهي الَّتي تنظم التِّجارة بين الشرق والغرب، وكان التُّجار المصدر الأول للمال في الأزمات، فقرَّبهم السلاطين، وشاركوهم في تجارتهم، وأصاب بعضهم غنى كبيراً، فتشبهوا بالأمراء في مسكنهم وملبسهم وسلوكهم، فبنوا المساجد والمدارس.

ووسَّعوا على الفقراء في الأزمات والكوارث، ولكنهم كانوا يحتكرون البضائع أحياناً، وكانوا هدفاً للمصادرة دائماً إضافة إلى الضرائب الباهظة.

أما فئة العامة فتشكلت من الفلاحين الذين يعملون في أرض لا يملكونها، والصُّناع الذين أَمَّنوا احتياجات الفئات الأعلى دون الحصول على ما يوازي جهدهم.

وكانت هذه الفئة تعاني الظُّلم والفقر، وتفتك بها الأوبئة والكوارث، ولذلك كثرت ثوراتها المطالبة بالعدالة الاجتماعية، فكانت لها مُشاركتها في الأحداث العامة.

اتصف المجتمع المملوكي بالتَّناقض، فكُتبُ التاريخ تحدثت عن صور مختلفة من المفاسد، مثلما تحدثت عن الالتزام بالشريعة الإسلامية، فبعض النَّاس جهروا بالمنكرات، وبعض أمراء المماليك ضمنوا أماكن اللهو والفسوق، وكان بعض السَّلاطين

يمنعون المنكرات، ويضربون على أيدي أصحابها بشدة مثلما فعل الظّاهر بيبرس[1] وحسام الدين لاجين[2].

وشاعت في ذلك العصر الخرافات والشّعوذة، وانشغل النّاس بها، وآمنوا بكرامات المتصوفة، ومَال النّاس إلى البخل بسبب الاضطراب الذي ساد حياتهم، وعُرفت الرشوة وشهادة الزور وغير ذلك من الأخلاق المستنكرة. إلاّ أنَّ ذلك لايعني غياب الأخلاق الحميدة، فهي الأصل المُسلَّم برسوخهِ، ولا تحتاج الإشارة إليه.

وكان النّاس في ذلك العصر يحتفلون بأعياد كثيرة، ولاسيما الأعياد الدِّينية، مثل: عيد رأس السنة الهجرية، وعيد المولد النبوي، وعيد الفطر، وعيد الأَضحى، ودوران محمل الحج، وليالي الوقود، وهي ليلة أول رجب، وليلة النِّصف من شعبان، وليلة الإسراء والمعراج، وفي هذه الأعياد تكثر الصدقات، ويُوسِّع الموسرون على الفقراء، وتُزيَّن الساحات، ويتبادل النّاس التَّهاني[3].

إلى جانب أعياد النصارى الّتي يحتفل بها النّاس جميعاً مثل: عيد الشهيد، وعيد النيروز في أماكن محددة، توقد فيها القناديل والشُّموع، وتُعمل فيها صنوف الملاهي، فيقبل النّاس للتّسلية والتّفريج عن أنفسهم[4].

وهناك أعياد وطنية يحتفل بها النّاس، مثل الانتصار في الحرب، أو تولي سلطان جديد، أو شفائه من مرض، فالجانب الاجتماعي في عصر المماليك حفل بالمتناقضات، وشاعت فيه الأخلاق المستنكرة، لكن التمزق الاجتماعي كان يتلاشى عندما يدهم الدولة الخطر الخارجي، وتتعاون الفئات جميعاً على ردِّه.

---

(١) فوات الوفيات ١/٢٤٥

(٢) نفسه ٣/٣٣٥

(٣) انظر الخطط المقريزية ٣/٣٨٤

(٤) بدائع الزهور ١/١/ ٥٦٦

الجانب الثقافي:

شهد العصر المملوكي حركة ثقافية نَشطة، شملت جوانب الثَّقافة كلَّها، وتأثرت هذه الحركة بعوامل مختلفة، منها ما ينهض بالحركة الثَّقافية، ويدفع بها أشواطاً إلى الأمام، ومنها ما يُثبط هذه الحركة، ويُوقفها عند حدود معلومة، وبتأثير هذه العوامل المتناقضة كان الإنتاج الفكري والعلمي والأدبي الذي وصل إلينا. والذي لم يصل إلينا، تحدثت عنه كتب ذلك العصر.

فمن العوامل الَّتي نَهضت بالثقافة الحروبُ العَاتية الَّتي خاضتها الدولة المملوكية، والتي تُثير العواطف والانفعالات، وتُشغل العقول، وتَبعث على القول والتعبير بحماسة بالغة، وتُحرك الهمم للدفاع عن الأمة في ميادين المواجهة كلها، ومنها ميدان الثقافة.

يضاف إلى ذلك التشجيع الذي لقيه أهل الثقافة من بعض السلاطين الذين دفعتهم الحماسة الدينية إلى تقييد علوم الدين وما يتعلّق بها، والعناية بالعلوم الَّتي تحتاج إليها دولتهم كالطب والهندسة والزراعة.

وقد حظيت الدولة المملوكية بظرف خاص، دفع الحركة الثقافية فيها قدماً، وهو هجرة العلماء العرب المسلمين إليها من مشرق الوطن العربي ومغربه، فاجتياح المغول للعراق، وضغط الفرنجة المتواصل على الأندلس، أجبر العلماء على الفرار بعلمهم وكتبهم إلى مأمن لهم، ولم يكن آنذاك مكان أكثر أمناً من الدولة المملوكية، فجاؤوا إليها رَغباً ورهباً، واستقروا في حواضرها، يُواصلون نشاطهم الثقافي، ويقدمون علومهم وما تفتقت عنه قرائحهم إلى طلبة العلم وشُداته، فلقوا التَّرحيب والتَّشجيع.

أما مثبطات الحركة الثقافية الَّتي خففت إلى حد ما من وهج العصر الثقافي، فيمكن أن تُعدَّ فيها القلاقل والاضطرابات الَّتي لم تتح للعلماء ولطلاب العلم الاستقرار الكافي لإعطاء ما عندهم.

ومنها أنَّ الخطر المحدق بالدولة من بدايتها إلى نهايتها، جعل العلماء يتجهون إلى المحافظة على الشَّخصية العربية الإسلامية أكثر من توجههم نحو التجديد والابتكار،

فحرصوا على الجمع والمحاكاة أكثر من حرصهم على الانطلاق والتجريب. فوحدة العرب المسلمين الفكرية ضرورة، دعت إليها محاربة الانفلات من الإجماع الفكري والثقافي. وهذا لا يعني أنه ليس ثمّة جديد وبديع، بل إن الجديد كثير ومتنوّع، ولو أتيح لرجال الثّقافة أن ينفلتوا من عقال ظروفهم، لكان للحركة الثقافية شكل آخر وموقع آخر.

ومنها أيضاً عُجمة الحكام الذين كان تشجيعهم من غير مشاركة قاصراً عن أن يعطي للحركة الثقافية الاندفاع المطلوب.

وأهم مظاهر الحركة الثقافية آنذاك هو التعليم، وبروز عدد كبير من العلماء في مختلف العلوم، وحركة التأليف والأدب والفن.

**التعليم:**

تابعت الحركة التعليمية ما كانت عليه في الدولة الأيوبية، واستقرت على شكل ثابت، واتضحت معالمها، وكانت دور العلم تنقسم إلى قسمين متداخلين:

**القسم الأول**: هو المساجد الّتي ظلّت منابر للعلم ومكاناً للدرس والتّحصيل، وهي مؤسسات تعليمية وثقافية عامة، يتاح فيها لأبناء الشعب جميعهم أن يأخذوا من العلم والثقافة ما يريدون، وأن يحضروا حلقات الدروس المختلفة الّتي تُعقد في المساجد، ليتلقوا ما يحتاجون إليه، أو يميلون إلى الاستزادة منه، وبذلك كانت المساجد مصدراً ثقافياً لمعظم النّاس.

واقتربت المساجد في طبيعتها من الجامعة المفتوحة، تُدرس فيها العلوم المختلفة، الدينية والدنيوية، ويُعيّن لها الخطباء والمدرسون، تُجرى عليهم الجرايات، وتوقف عليها الأوقاف العظيمة.

وكذلك الأمر مع الزوايا الصوفية الّتي تُدرّس فيها علوم الدين وطُرق التّصوف، وقد انتشرت هذه الزّوايا في العصر المملوكي، وزُوِّدت بكل ما تحتاج إليها لتؤدي مهمتها.

**والقسم الثاني** من دور العلم: هو المدارس الّتي عمّت حواضر الدولة، وتبارى المماليك والتُّجار في بنائها، وحبس الأوقاف عليها، وصرف ما تحتاج إليه من أموال،

يريدون من ذلك رضا الله تعالى وثوابه، والذّكر الحَسن بين النّاس.

وكان مشيدو المدارس يعينون لها المدرسين، ويُحددون العلوم الّتي ستُدرّس فيها، فبعضهم يَجعلها عامة للعلوم الدينية والإنسانية والطبيعية، وبعضهم يقصرها على علوم القرآن أو الحديث أو مذهب فقهي محدد.

أما نظام التعليم فكان على قدر كبير من التّناسق والتّكامل، فالطالب له حرية الاختيار في الذهاب إلى المدرسة الّتي يريد، وفي أخذ علمه عن الشّيخ الذي يريد، وكان الطالب يرتقي من مبتدئ إلى مفيد إلى منته[1].

فإذا ما أتقن دروس أُستاذه، أجازه، وكان لكلّ علمٍ شيخٌ ومدرسٌ ومعيدٌ، يلقي الشّيخ الدروس، ويُوضح المدرس ما غَمُض منها، ويفصّل ما أجمله، ثم يَأتي المعيد، فيستذكر مع الطلبة ما أُلقي عليهم، ويقوم كاتب الغيبة بتسجيل الدُّروس[2].

ومثلما لقي العلماء التّشجيع فتفرغوا للتّدريس والتّأليف، لقي طلبة العلم التشجيع أيضاً، فكانت نفقات الدراسة تتوفر من أوقاف المدرسة، وما يجريه عليها بانيها، وكانوا يأخذون الرواتب في بعض الأحيان، فكثر طلبة العلم، وكثر تنقلهم بين حواضر السّلطنة.

وقبل أن يلتحق طالب العلم بالمدرسة، يكون قد تهيأ لذلك بالدّراسة في أحد مكاتب تعليم الصّبيان.

فكان الصّبي يتلقى فيها مبادئ العلوم، ويتعلم القراءة والكتابة وشيئاً من علوم العربية، ويحفظ القرآن الكريم وشيئاً من الحديث الشّريف.

فالنشاط التّعليمي كان عظيماً في الدولة المملوكية، آتى أكلَهُ علماءُ أَجلاء في فنون المعرفة كلها، تركوا لنا كتباً قيمةً على قدر كبير من الغنى والتّنوع، شغلوا بها عصرهم، والعصور الّتي تلته.

---

(١) معيد النعم للسبكي ١٥٣

(٢) نفسه ١٥٥

حركة التأليف:

إنَّ أهم ما يُميّز النَّشاط الثقافي في العصر المملوكي هو التأليف الذي عزّ نظيره، والذي يدل على عِظم هذا النَّشاط وغِنَاه، وهي كتبٌ لم تُحصر إلى الآن، وكانت في مختلف المعارف، اتصفت بالشمول والتنظيم، وحَفِظت لنا قدراً كبيراً من علوم العرب وثقافتهم.

والكتب الكثيرة الَّتي صنّفت في العصر المملوكي لم تقتضِها الحركة الثقافية، ولم تكن ثمرة لها فحسب، بل إنَّ ما نعجز عن نَشره الآن من مخطوطات كتب ذلك العصر، كانت وراء كتابته دوافع أخرى تتجاوز الرغبة الشخصية في تخليد الاسم، وإثبات المقدرة، وتوريث العلم، كما تتجاوز الطلب من أُناس آخرين.

إنها المشاعر الدينية والقومية الَّتي كانت تعتلج في صدور العلماء والكُتّاب والمصنفين، في خِضم الظروف العصيبة الَّتي كانت تعصف بالمجتمع العربي الإسلامي، وتهدد وجوده، فالعرب ـ وهم جل الكُتّاب، والعروبة لا تعني الانتساب العرقي، بل الانتماء الحضاري ـ أحسُّوا أنَّ الأمم من حولهم تريد إنهاء وجودهم، وأن من واجبهم المحافظة على تراث أمتهم، فمضوا يجمعون ما وصل إليهم، ويرتبونه في كتب كبيرة، تقرب من الموسوعات، ولاسيما بعد أن أظهر الغُزاة حقدهم على التراث العربي والحضارة العربية، فأعملوا فيما وصلت إليه أيديهم من كتب عربية، الإحراق والتغريق.

ومثلما انتصرت جيوش الدولة على الغزاة الصليبيين والمغول نجح هؤلاء المصنفون فيما نذروا أنفسهم له، فحافظوا لنا على قدر كبير من التُّراث العربي ـ الذي اندثرت أصوله ـ في أثناء كُتبهم الجامعة.

وربما كان لابتعاد العرب عامة والمثقفين منهم خاصة عن السُّلطة والسياسة ومشاغلهما ما جعلهم ينصرفون نحو الثقافة والتأليف، فكان المستخدمون من المثقفين قلّة، وكان هؤلاء يجدون متسعاً من الوقت للانصراف إلى شؤون الثقافة، فيتبارون في

التصنيف، ويفتخرون بذلك.

فقد انشغل أهل العصر المملوكي بالكتاب، وقدّروه حق قدره، وعرفوا أثره في نشر المعرفة وحفظها وفي رفعته لمكانة صاحبه بين أقرانه، ولذلك سعى كل من آنس في نفسه المقدرة على التأليف إلى المشاركة في تصنيف الكتب وتأليفها. وقد شاع بين المثقفين دستور للتأليف ينص على أنّ المقصود بالتأليف سبعة: شيءٌ لم يُسبق إليه فيؤلّف، وشيٌ أُلّف ناقصاً فيكمل، أو خطأ فيصحح، أو مُشكلٍ فيشرح، أو مطوّلٍ فيُختصر، أو مفترقٍ فيُجمع، أو منثور فيُرتب[1].

فلم يكن المؤلفون في العصر المملوكي مصنفين فقط، يرددون ما وصل إليهم، بل كانوا يُكملونه، ويسدّون ثغراته، ويضيفون إليه، ليسلّموه إلى من يأتي بعدهم، فتظلّ روح الثقافة العربية متأججة في نفوس أبناء الأمة، ويسجل لهؤلاء المؤلفين أنّهم أدركوا المكتبة العربية، وقد آلت إلى الاندثار، فأحيوها، وجبروا كسرها، وحافظوا عليها، فاستحقوا الاحترام والتبجيل والشكر والثناء على صنيعهم هذا.

**علماء العصر:**

ظهر في العصر المملوكي عددٌ كبيرٌ من العلماء في فنون المعرفة المختلفة، أغنوا الثقافة العربية، وتركوا آثاراً علمية جليلة، انتفع بها النّاس في عصرهم وفي العصور اللاحقة، ومازالت موضع بحث ودرس، وقد عَرَف أهل العصر فضل العلماء، فأنزلوهم المكانة الّتي يستحقونها، وأظهروا لهم الاحترام والتقدير، يستوي في ذلك العامة والخاصة من المماليك وسواهم، وصار العلماء من الممدوحين، يُشاد بعلمهم وأخلاقهم، ويُثنى عليهم ثناءً كبيراً.

واشتهر في هذا العصر كثير من العلماء الذين وصلوا في علومهم وفنونهم إلى مرتبة عالية، فأضافوا إلى ما اشتغلوا به إضافات متميزة ومهمة.

---

(١) أزهار الرياض للمقري ٣/ ٣٤

ففي علوم القرآن برز شيخ الإسلام وسلطان العلماء عز الدين بن عبد العزيز بن عبد السلام السُلمي الذي كان ناشراً للعلم ناهياً عن المنكر آمراً بالمعروف، وانتهت إليه معرفة الفقه والتفسير، فبلغ مرتبة الاجتهاد.

له من المصنفات (تفسير القرآن)، و(مجاز القرآن)، و(الفتاوى الموصلية)، توفي سنة (٦٩٠هـ)[١].

وفي الفقه طار صيت ابن تيمية أحمد بن عبد الحليم الحَرَّاني الذي أمضى عمره في التدريس والافتاء والجدل، فترك أثره في أهل عصره ومن جاء بعدهم، توفي سنة (٧٢٨هـ)[٢].

وكذلك تقي الدين السَّبكي علي بن عبد الكافي أشهر رجال أسرة السبكي الَّتي عُرف منها عدد من العلماء في العلوم المختلفة، كان محدثاً فقيهاً قاضياً مدرساً، صاحب مصنفات كثيرة، منها (شرح المنهاج في الفقه). توفي سنة (٧٥٦هـ)[٣].

وفي التاريخ الذي بلغ التصنيف فيه ذروته برز المؤرخ ابن قايماز الذهبي محمد بن أحمد بن عثمان الذي مهر في الحديث والتاريخ، وترك عدداً من الكتب القيّمة، منها (العبر في خبر من غبر) و(سير أعلام النبلاء) و(ميزان الاعتدال) و(تاريخ الإسلام)، وكان علاّمة زمانه في الرجال وأحوالهم. توفي سنة (٧٤٨هـ)[٤].

وابن كثير عماد الدين اسماعيل بن عمر الدمشقي الحافظ الكبير الذي انتهت إليه رئاسة العلم بالتاريخ والحديث والتفسير، وهو صاحب التاريخ المشهور (البداية والنهاية)، توفي سنة (٧٧٤هـ)[٥].

---

(١) بدائع الزهور ١/١ ص٣١٧

(٢) شذرات الذهب ٦/٨٠

(٣) نفسه ٦/١٨٠

(٤) نفسه ٦/١٥٣

(٥) نفسه ٦/٢٣١

وفي الطب برز الطبيب الفاضل ابن النفيس، علاء الدين بن أبي الجرم الدمشقي، الذي فاق أهل عصره في الطب والعلاج، واكتشف الدورة الدموية الصغرى، وترك عدداً من الكتب المهمة، مثل (الشامل في الطب)، و(المهذب في الكحل). توفي سنة (٦٨٧هـ)[١].

وظهر في هذا العصر عدد من الأدباء الموسوعيين، الذين شاركوا في فنون مختلفة، وصنفوا بها، منهم صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، صاحب (الوافي بالوفيات)، و(نصرة الثائر على المثل السائر)، و(الغيث المسجم في شرح لامية العجم). توفي سنة (٧٦٤هـ)[٢] ومنهم النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب البكري، صاحب الكتاب المشهور (نهاية الأرب في فنون الأدب). توفي سنة (٧٣٣هـ)[٣].

والقلقشندي، أحمد بن علي الفزاري، صاحب كتاب (صبح الأعشى في صناعة الإنشا)، توفي سنة (٨٢١هـ)[٤].

وإلى جانب هؤلاء كان في الدولة المملوكية عدد كبير من العلماء، الذين لا يمكن ذكرهم جميعاً، مثل العلامة ابن خلدون صاحب علم الاجتماع، وتلميذه المَقريزي الذي درس مشاكل عصره، وحللها على نحو لم يُعهد قبل ذلك.

وقد نهضت اللغة العربية بما يتطلبه النشاط الثقافي، وبما تحتاج إليه جوانب الحياة المختلفة، فظلّت محل عناية وتكريم، وظلّت علومها موضع بحث وشرح وتفصيل، فألّف فيها كبير، وبرز عدد كبير من علمائها، فهي لغة القرآن الكريم والدين الحنيف الذي يجمع النّاس في الدولة المملوكية، وهي لغة أهل البلاد، فلغة المماليك قاصرةٌ عن الحلول محلها،

---

(١) شذرات الذهب ٥/٤٠١

(٢) النجوم الزاهرة ١١/١٩

(٣) نفسه ٩/٢٩٩

(٤) الضوء اللامع ٢/٨

لذلك اتخذها المماليك لغة دولتهم، وبها ضبطوا شؤون مُلكهم.

وكانت علوم اللغة قاسماً مشتركاً للمثقفين، يحصلونها لتهذيب ألسنتهم، وليستطيعوا فهم علومهم والتعبير عنها، فكَثُر المشاركون بها إلى جانب المشتغلين، وبذل أهل هذه العلوم جهوداً لغويَّة ونحويَّة لا يمكن إغفالها، لأنَّ ثمرتها صارت من ثوابت هذه العلوم وأصولها، وبرز من المشتغلين بها أعلامٌ، لا يمكن تجاهلهم، لأنهم قدموا إضافات مهمة في بحوثهم وشروحهم.

ومن أبرز علماء العربية في هذا العصر جمال الدين بن مالك محمد بن عبد الله الجياني صاحب الألفية، نزل دمشق وحلب، ودرّس علوم العربية الّتي أتقنها إتقاناً كبيراً، وتفرّد بالنحو. له إلى جانب الألفية (الكافية الشافية) و(التسهيل). توفي سنة (٦٧٢هـ).[١]

وبهاء الدين بن النَّحاس الحلبي محمد بن إبراهيم بن محمد شيخ أبي حيان الأندلسي، اشتغل بالعربية، ومَهر في النحو. له مصنفات عدة، أشهرها (شرح المقرب لابن عصفور). توفي سنة (٦٩٨هـ)[٢].

وابن منظور محمد بن مكرم بن علي الأنصاري، كان عارفاً باللغة والنحو والتاريخ، واشتهر باختصار كُتب غيره، مثل (تهذيب تاريخ ابن عساكر)، وبمعجمه الضخم (لسان العرب). توفي سنة (٧١١هـ)[٣].

وأثير الدين أبو حيان الأندلسي محمد بن يوسف بن علي الذي قدم من المغرب، وسكن مصر، وكان إمام النحاة في وقته وثبتاً في اللغة= أخمدت مؤلفاتهُ سابقيه، وبلغت مؤلفاته نحو خمسين كتاباً في اللغة والنحو والأدب والتفسير والتاريخ، أهمها (البحر

---

(١) فوات الوفيات ٣/٤٠٧

(٢) نفسه ٣/٢٩٤

(٣) نكت الهميان ٢٧٥

المحيط) و(شرح كتاب سيبويه). توفي سنة (٧٤٥هـ)[١].

وابن هشام جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد النحوي المُتقن الذي فاق شيوخه، وتفرّد بالفوائد الغريبة والاطلاع المفرط والمباحث الدقيقة في علم النحو. له مؤلفات مهمة. منها (مغني اللبيب) و(شذور الذهب). توفي سنة (٧٦١هـ)[٢].

والفَيومي أحمد بن محمد بن علي نزيل حماة، كان عالماً باللغة والنحو والقراءات. ترك عدداً من المصنفات، أهمها (المصباح المنير). توفي سنة (٧٧٠هـ)[٣].

والشريف النيسابوري عبد الله بن محمد بن أحمد الحسيني، أتقن علوم العربية، وتصدّر للتدريس في حواضر الدولة، له عدد من الكتب في الشرح، منها (العباب في شرح اللباب)، و(شرح التسهيل) و(شرح الشافية). توفي سنة (٧٧٦هـ)[٤].

والفيروز أبادي مجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد الشّيرازي، كان عالماً باللغة، متقناً لفنونها. له كثير من المؤلفات، أشهرها (القاموس المحيط). توفي سنة (٨١٧هـ)[٥].

والشُّمنّي تقي الدين أحمد بن محمد التميمي شيخ السيوطي، شارك في علوم كثيرة، وأتقن النحو، وله فيه: (شرح ألفية ابن مالك) و(حاشية على مغني اللبيب). توفي سنة (٨٧٢هـ)[٦].

وجلال الدين السُّيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد الخَضيري الذي حصّل علماً عزيزاً، وشارك في فنون كثيرة، وترك عدداً كبيراً من الكتب في موضوعات مختلفة، منها في علوم اللغة (المزهر) و(الأشباه والنظائر النحوية) و(الاقتراح) في علم أصول

---

(١) بدائع الزهور ١/١ ص٥٠١

(٢) شذرات الذهب ١٩١/٦

(٣) نفسه ٣٣٤/١

(٤) شذرات الذهب ٣٩٢/٢

(٥) الضوء اللامع ٧٩/١٠

(٦) نفسه ١٧٤/٢

النحو، و(جمع الجوامع)، وشرحه (همع الهوامع)، و(فتح القريب بشواهد مغني اللبيب). توفي سنة (٩١١هـ)[1].

أما الأدب والفن فإنهما قد ازدهرا في هذا العصر، وكانت لهما خصائصهما المميزة، وعكسا سمات الحركة الثقافية وأهم قضاياها، وهي حركة أعطت ثمارها في الكتب الكثيرة الّتي وصلت إلينا من ذلك العصر، وبذلك تتضح صورة العصر وما كان عليه المجتمع في العصر المملوكي سياسياً واجتماعياً وثقافياً والبيئة الّتي عاش فيها الدماميني، وأجرى بحوثه، ووضع مصنفاته.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

(١) الكواكب السائرة ١/٢٢١

## حياته :

### ١- اسمه ونسبه :

هو محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر محمد بن سَلمان بن جعفر بن يحيى بن حسين بن محمد بن أحمد بن أبي بكر بن يوسف بن علي بن صالح بن إبراهيم، البدر المخزومي السَّكندري المالكي[1].

ويُنسب أحياناً إلى بني مخزوم الّتي ينتهي نسبُه إليها، وهي إحدى بطون قريش، ويُنسب أحياناً إلى قريش نفسِها، فيقال: القريشي. ومنهم من نَسبه إلى الإسكندرية مسقطِ رأسه، فيقال: السكندري أو الإسكندراني، وقد يُنسب المرء إلى موطن آبائه وأجداده، أو إلى موطن ولادته. لكنّه نُسب أيضاً إلى المالكية، فقيل: المالكي.

### ٢- لقبه :

لُقّب بالدماميني كما هو مشهور، ويُعرف أيضاً بابن الدماميني[2].

### ٣- مولده وأسرته :

وُلد بالإسكندرية سنة ثلاث وستين وسبعمئة باتفاق أصحاب التراجم، لأسرة فقيرة الحال كما هو ظاهر من سيرة حياته، ولم تذكر كتبُ التراجم شيئاً عن أسرته.

### ٤- حياته :

---

(١) انظر الضوء اللامع ١٨٤/٧، وبغية الوعاة ٦٦/١، وحسن المحاضرة ٥٣٨/١، ونيل الابتهاج ٤٨٨، وكشف الظنون ١٨٥/٦، وشذرات الذهب ٢٦٢/٩ والبدر الطالع ١٥٠/٢، ومعجم المؤلفين ١٧٠/٣، والأعلام ٥٧/٦

(٢) ولعلّه لُقب بالدماميني نسبة إلى بلدة دمامين، وهي قرية كبيرة بالصعيد شرقي النيل كما ورد في معجم البلدان ٤٦٢/٢

كانت أسرته فقيرة الحال، فتكسّب الدماميني بالتّجارة، إذ لم يكن متفرغاً للعلم والتعليم، ثُمّ لَما قَدِمَ القاهرة، عُيِّن للقضاء فيها، فلم يتفق له هذا الأمرُ، فعاد إلى الإسكندرية، وأقبل على الاشتغال بأمور الدنيا، فعانى الحياكةَ، وصار له دولاب متّسع، فاحترقت داره، وصار عليه مالٌ كثير، ففرَّ إلى الصعيد، فتبعه غرماؤه، وأحضروه مُهاناً إلى القاهرة، فقام معه الشيخ تقي الدين بن حجة، وكاتب السر ناصر الدين البارزيّ، حتى صلحت حالهُ[1].

٥ـ شخصيته:

يبدو أن الدماميني كان مولعاً بالعلم والتعليم منذُ نعومة أظفاره، يتفقّهُ، ويشتغل في الآداب، ففاق في النحو والنظم والنثر والخط، وشارك في الفقه وغيره. قال عنه السخاوي: «كان أحدَ الكَملة في فنون الآداب، وأقرَّ له الأدباء بالتقدم فيه، وبإجادة القصائد والمقاطيع والنثر، معروفاً بإتقان الوثائق مع حسن الخط والمودة[2]».

وهو شخصية متعددة المواهب، متنوعة الفنون، وصفه كحَّالة بأنَّه «أديب، ناثر، ناظم، نحويٌّ، عروضيٌّ، فقيه، مشارك في بعض العلوم[3]»

وله تواضع العلماء، وسَماحة تعاملهم، ورحابةُ صدرهم، يُسعِف الطالبَ بمطلوبه وإن كان صعبَ المنال عزيزَ المرام، فقد حصل أنْ طلب بعض الطَّلبة في الهند من الدماميني أنْ يضع شرحاً على التسهيل، يذلّل صعابه، ويوضح ما أشكل فيه. فلبَّى ذلك الطلبَ، ووضع شرحاً عليه، فقرّب معانيه، وفتح أبوابه المغلقة، وأوضح فيه ما كان غامضاً على الرغم من قوله: «فاعتذرت أولاً بأني لست من رجال هذه الصناعة، وأنّ فكري في تحصيل فوائدها مزجى البضاعة، وثانياً بأنَّ همومَ الحوادث والغربة قد

---

(١) بغية الوعاة ١/٦٦ـ ٦٧، وانظر الضوء اللامع ٧/١٨٤، ونيل الابتهاج ٤٨٨

(٢) الضوء اللامع ٧/١٨٤.

(٣) معجم المؤلفين ٣/١٧٠

أجلبت عليّ بِخَيلِها وَرَجِلها[1]، وحملتني جبالُ أنكاد تفتّتُ حصاة القلب من أجلها.

وثالثاً بفقدان الشروح في هذه البلاد، وعِزةِ ما أحتاج إليه من الكتب الّتي أفدي بياض أياديها بالسواد[2]».

ولديه حسنُ مثابرة على إيفاء حاجة المتعلمين، فقد سلك في مصنفاته و شروحه مناهجَ ميسَّرة، يَسْهُلُ على المتعلمين أن يغبوا من مناهلها، كما هو الحال في شروحه على المغني وغيره، وهذا يصدر عن عالمٍ ودود، جعل جُلَّ همه خدمةَ المتعلمين وإفادتهم.

ومن صفات شخصيته وأخلاقه أنّه كان تقياً ورعاً، فقد حجَّ إلى بيت الله الحرام، كما ورد في كتب التراجم كلها الّتي ترجمت له[3].

**٦ـ رحلاته:**

كان الدماميني كثير التنقل والترحال، إما لشدة العَوز والفاقة والحاجة، وإما طلباً للعلم والتعليم، وربما كان هذا هرباً من الديون الّتي تراكمت عليه، فقد وصفه صاحب شجرة النور الزكية بقوله: «الرَّحال[4]»

رحل أولاً إلى القاهرة، وتصدّر بالجامع الأزهر لإقراء النحو، ثم رَجَعَ إلى الإسكندرية، واستمر يُقرئ بها، ويحكم، ثم عاد إلى القاهرة، وعُيّن للقضاء، فلم يتفق له هذا، فرحل إلى دمشق سنة ثمانمئة، وحجّ منها، وعاد إلى بلده، وتولى خطابةَ الجامع، وترك نيابة الحكم، وأقبل على الاشتغال، وعُيِّن لقضاء المالكية بمصر، فَرُمِيَ بقوادحَ غيرِ بعيدة عن الصحة. واستمر مقيماً إلى شوال سنة تسع عشرة، فحجّ، وسافر

---

(١) اقتبس هذا من قوله تعالى: ﴿واستفزز مَن استطعت منهم بصوتك، وأجلب عليهم بخَيْلِك وَرَجِلِك﴾ سورة الإسراء: ١٧.

(٢) شرح التسهيل للدماميني ١/٢٠.

(٣) انظر الضوء اللامع ٧/١٨٤، والبغية ١/٦٦، ونيل الابتهاج ٤٨٨، وشذرات الذهب ٩/٢٦٢، ومعجم المؤلفين ٣/١٧٠، والأعلام ٦/٥٧.

(٤) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ٢٤٠.

إلى بلاد اليمن في أول الّتي تليها، فدّرس بجامع زبيد نحو سنة، ولم يرج له بها أمرٌ، فركب البحر إلى الهند، فأقبل عليه أهلها كثيراً، وأخذوا عنه، وعظّموه، وحصّل دُنيا عريضة، فلم يلبث أن مات[1].

**٧ـ شعره:**

ذكر صاحب الكشف أنّ للدماميني ديوانَ شعر[2]، ولكنّه مفقود، كما فقدت بعضُ مصنفات هذا العالِم، قال السيوطي: «تفقه، وعانى الآداب، ففاق في النحو والنظم والنثر[3]» ولكن لم يصل إلينا من نظمه إلاّ النزر القليلُ الذي أثبته بعض أصحاب التراجم في بُطون مصنفاتهم.

من شعره قوله:

رَمَاني زماني بما ساءَني ... فجاءت نحوسٌ وغابت سعودُ

وأصبحت بين الورى بالمشيب ... عليلاً، فليت الشبابَ يعودُ[4]

وله في امرأة جبّانة:

مذ تعانت لصنعة الجبن خَوْدٌ ... قتلتنا عيونها الفتّانهْ

لاتقلْ لي كم مات فيها قتيلٌ ... كم قتيلٍ بهذه الجبّانهْ[5]

ومن شعره أيضاً:

الله أكبرُ يا محراب طرّته ... كم ذا تصلّى بنار الحبّ من صابى

---

(١) انظر الضوء اللامع ١٨٤/٧، والبغية ٦٦/١ـ ٦٧، ونيل الابتهاج ٤٨٨، وشذرات الذهب ٢٦٢/٩، والبدر الطالع ١٥٠/٢ والأعلام ٥٧/٦

(٢) كشف الظنون ١٨٥/٦

(٣) البغية ٦٦/١، وانظر البدر الطالع ١٥٠/٢

(٤) البغية ٦٧/١ وانظر الشذرات ٢٦٣/٩

(٥) الشذرات ٢٦٣/٩، وانظر البغية ٦٧/١

وكم أقمتُ بأحشائي حروبَ هوى فمنك قلبي مفتونٌ بمحراب[1]

وله ملغزاً في غزال:

إنّ من مُذْ هَوَيتُهْ محنتي في وقوفِهْ

فإذا زال رُبْعُهْ زال باقي حروفِهْ[2]

وله نظمٌ جيدٌ سائر مشهور. فمنه:

قلت له، والدّجى مُولٌ ونحن بالأُنس في التلاقي

قد عطس الصبح ياحبيبي فلا تشمّتْهُ بالفراق[3]

ومن نظمه:

ياعذولي في مغنٍ مطربٍ حرّك الأوتارَ لما سَفرا

كم يهزُّ العطف منه طرباً عندما يسمع منه وترا[4]

وله أشعارٌ كثيرة جمعها في كتابه المسمّى بـ«الفواكه البدرية»، وهو منظومة جمع فيها من غرر كلامه خاصةً دون كلام غيره، فرغ من تعليقها سنة ٧٩٠ تسعين وسبعمئة[5].

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

وأشهرُ نظم للدماميني قولُه في مدح المغني:

ألا إنّما مغني اللبيب مصنفٌ جليل به النحوي يحوي أمانيهْ

وما هو إلا جنةٌ قد تزخرفت ألم تنظرِ الأبوابَ فيه ثمانيهْ[6]

---

(١) البدر الطالع ٢/١٥٠

(٢) شذرات الذهب ٩/٢٦٤

(٣) البغية ١/٦٧، والشذرات ٩/٦٤

(٤) البدر الطالع ٢/١٥٠

(٥) كشف الظنون ٢/١٢١٥و١٢٩٣.

(٦) نفسه ٢/١٧٥١، وقد ذكر هذين البيتين معظمُ من ترجم له.

**٨ـ شيوخه :**

إنّ الدماميني عالم جليل فاضل، وقد تتلمذ على يدي شيوخ كبار، وقد صرحت بعضُ كتب التراجم ببعض أسمائهم، فمنهم ابن خلدون[١] الذي لازمه الدماميني عندما استوطن القاهرة.

قال السخاوي: «.... ولد سنة ثلاث وستين وسبعمئة بالإسكندرية، وسمع بها من البهاء ابن الدماميني، قريبه المشار إليه[٢]، وعبد الوهاب القروي[٣] وآخرين، وكذا بالقاهرة من السّراج بن الملقن[٤]، والمجد إسماعيل الحنفي[٥] وغيرهما. وبمكة من القاضي أبي الفضل النويري.

واشتغل ببلده على فضلاء وقته، فمهر في العربية والأدب، وشارك في الفقه وغيره لسرعة إدراكه وقوة حافظته[٦]»

---

(١) ابن خلدون ( ٧٣٢ـ ٨٠٨هـ) عبد الرحمن بن محمد بن محمد، الفيلسوف المؤرخ، العالم الاجتماعي البحّاثة. اشتهر بكتابه «العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم البربر ـ ط» في سبعة مجلدات، أوّلها المقدّمة» الأعلام ٣/٣٣٠

(٢) قال السخاوي: «وهو ـ أي الدماميني ـ حفيد أخي البهاء عبد الله بن أبي بكر شيخ شيوخنا، وأخيه محمد شيخ الزين العراقي وسبط ناصر الدين بن المنيّر مؤلف المقتفى والانتصاف من الكشاف، والثلاثة من المائة الثامنة» الضوء اللامع ٧/١٨٤

(٣) لم أقف على ترجمة له.

(٤) هو عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي المعروف بابن الملقن (ت ٨٠٤هـ). من أكابر العلماء بالحديث والفقه، من كتبه: «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام». الضوء اللامع ٦/١٠٠

(٥) هو إسماعيل بن إبراهيم بن محمد المجد، أبو الفداء القاهري الحنفي، (ت٨٠٢هـ) اشتغل في الفقه والفرائض والحساب. من كتبه: «شرح التلقين في النحو لأبي البقاء». الضوء اللامع ٢/٢٨٦

(٦) الضوء اللامع ٧/١٨٤، وانظر البدر الطالع ٢/١٥٠

كذلك أخذ عن الناصر التنسي[1]، وابن عرفة[2]، والجمال إبراهيم الأميوطي[3]، والجلال البلقيني[4] وغيرهم.

وقد روى الدماميني حادثة، جرت في مجلس شيخه ابن عرفة بحضوره، قال: «من أظرف الحكايات الّتي أذكرها أنّي كنتُ يوماً بمجلس شيخنا ابن عرفة عند قدومه للإسكندرية، في رمضان سنة اثنتين وتسعين بالمئناة في الأول، وأنا أقرأ عليه درساً في كتاب الحجّ من مختصره، وكان شخصٌ من الطلبة الموسومين بالتشدّق والتكثُّر بما لم يُعطَ حاضراً بالمجلس، همز بموضع من كلام الشيخ عائدٍ فيه ضميرٌ على مضاف إليه، فقال ذلك الشخص بجرأة: النحويون يقولون: لا يعود الضميرُ على مضاف إليه، فكيف أعدتموه؟ فقال الشيخ على الفور بلا تلعثم: قال تعالى: ﴿كمثل الحمار يحمل أسفاراً﴾[5]، ولم يزد على ذلك، وفيه من اللُّطف مالا يخفى.

ولاشك أنّ النحاة لم يقولوا ما نقل هذا الرجلُ عنهم، وإنما قالوا: إذا وُجد الضميرُ يمكن عودُه إلى المضاف إليه، فعودُه إلى المضاف أَوْلى، لأنّه المُحدّثُ عنه، ولم يمنع أحد عودَه إلى المضاف إليه»[6]

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

**٩. تلاميذه:**

تكاد كتب التراجم تغفل ذكر أسماء طلبة هذا النحوي أو تلامذته، ماعدا الشيخ

---

(١) لم أقف على ترجمة له.

(٢) ابن عرفة (٧١٦-٨٠٣هـ) محمد بن محمد بن عرفة الورغمي، إمامُ تونس، وعالمُها، وخطيبها في عصره، من كتبه «المختصر الكبير - ط» في فقه المالكية، و«المختصر الشامل - خ» في التوحيد. الأعلام ٤٣/٧

(٣) لم أقف على ترجمة له.

(٤) هو عمر بن رسلان بن نصير الكناني العسقلاني الأصل ثم البلقيني المصري، ت(٨٠٥هـ) ولي قضاء الشام سنة ٧٦٩هـ من كتبه «الأجوبة المرضية عن المسائل المكية» شذرات الذهب ٥١/٧

(٥) سورة الجمعة: ٥

(٦) نيل الابتهاج ٤٨٨

عبد القادر المكي، والزين عبادة الذي رافقه إلى اليمن[1].

وربما لم يكن له تلاميذ، لازموه مدة طويلة، حتى تذكرَ لنا كتبُ التراجم أسماءهم، لأنّه كان كثيرَ الترحال والسفر، وهذا يجعل ملازمة تلاميذه له مدةً طويلةً أمراً بعيداً.

**١٠ـ وفاته:**

توفي الدماميني في كلبرجا من الهند في شعبان سنة سبع، وقيل ثمان وعشرين وثمانمئة، والمرجّحُ أن تكون وفاتُه سنةَ سبعٍ وعشرين، إذ أجمعت على ذلك أغلب كتب التراجم.

ويقال: إنّه سُمّ في عنبا، ولم يلبث مَن سمّه بعده إلا يسيرا[2].

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

(١) نيل الابتهاج ٤٨٨، وشجرة النور الزكية ٢٤٠

(٢) الضوء اللامع ١٨٤/٧، البغية ٦٦/١، نيل الابتهاج ٤٨٨

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

## الفصل الثاني

# مصنفات الدماميني

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

## مصنفاته :

وقفت على تسعة عشر مؤلفاً من آثار الشارح، دَلت في مجملها على تمكّنه من بعض علوم العربية كالنحو والعروض واللغة وغير ذلك، إلاّ أنّ أكثرها يندرج تحت علمي النحو والعروض.

ومازال معظم هذه المؤلفات حبيس المكتبات، لم ير النور، وهي مؤلفات ـ إن قُدر لها من يُعنى بها ـ تخدم العربية خدمة جليلة، ولاسيما تلك المؤلفات التي وضعها الشارح في علم العروض.

وسأحاول فيما يلي أن أقدِّم أوصاف بعض المؤلفات التي توزعت ما بين مطبوع ومخطوط موجود، أما المؤلفات التي لم أقف إلا على ذكر لها، فسأكتفي بتعدادها، وسأبدأ بالمطبوع، فالمخطوط، فالمفقود.

## أولاً ـ المطبوع :

كان المطبوعُ من آثار الشارح ثلاثة مؤلفات فحسب، وهي شرح التسهيل، وشرح المغني المسمى بالمزج، والعيون الغامزة، وسأفصّل القول في الأول والثاني لأنّ ذلك يساعد في توضيح منهج الدماميني النحوي وإظهارِه. ولأن لهذا الأمر صلةً وثيقةً بمنهج الشارح في تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب.

### ١ـ شرح التسهيل للدماميني

هو شرح أقامه صاحبه على (التسهيل) لابن مالك المسمى بـ(تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، وهو من عيون تُراث ابن مالك الضخم، فيه تمثّل فضله الجليل، وعلمه الغزير، وحجّته القوية، واطلاعُه الواسع، قال عنه أبو حيان: «إنّ من عَرَف ما في تسهيله، لا يكون تحت السماء مَن هو أنحى منه»[1].

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/١٣

فهو الكتاب الذي لاقى اهتمام العلماء، وإقبالَ المتعلمين بما حوى من فكرٍ جم وفوائد عظيمة، حتى كَثرت الشُروح المقامةُ عليه، وكان له حظٌ وفير من عنايتهم واهتمامهم، فقد شرحه أكثر من خمسة وعشرين عالماً، أوضحوا غامضه، واستخرجوا باطنه، كما حوّله بعض العلماء إلى كلام منظوم، وعمل بعضهم فيه مختصراً سمّاه (القوانين)[1].

وهذا عرض موجز لمن وقفنا على اسمه من شُرَّاح التسهيل:

١ - ابن مالك نفسه، لكنه لم يكمل الشرح، أكمل ابنه بدر الدين الجزء الرابع.

٢ - أبو عبد الله محمد بن علي بن هانوع اللخمي السبتي المتوفى سنة ٧٣٣هـ.

٣ - محمد شمس الدين بن أحمد بن عبد الهادي بن قدامة المقدسي الحنبلي (٠٠٠-٧٤٤هـ).

٤ - أبو حيان محمد أثير الدين بن يوسف (٧٤٥هـ).

٥ - الحسن بدر الدين بن قاسم بن عبد الله المرادي، ويُعرف بابن أم قاسم (٠٠٠-٧٤٩هـ).

٦ - أبو العباس أحمد بن سعيد بن محمد العسكري الأندرشي (٠٠٠-٧٥٠هـ).

٧ - أبو عبد الله محمد بن محارب الصبر نجي المَالقي (٠٠٠-٧٥٠هـ)، لم يكمل شرحه.

٨ - زين الدين الموصلي المعروف بابن شيخ العوينة (٠٠٠-٧٥٥هـ).

٩ - أحمد شهاب الدين بن يوسف بن عبد الدايم بن محمد الحلبي المشهور بالسَّمين (٠٠٠-٧٥٦هـ).

١٠ - أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد الخشني السبتي (... - ٧٦٠هـ)، لم يكمل شرحه.

---

(١) وهو لعز الدين محمد بن أبي بكر بن جماعة ت(٨١٩هـ)، انظر كشف الظنون ١/٤٠٧، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٥

١١ - أبو أمامة محمد بن علي بن عبد الواحد الدَّكالي المصري، يعرف بابن النَّقَاش (...-٧٦٠ أو ٧٦٣هـ).

١٢ - عبد الله جمال الدين بن يوسف أحمد بن هشام الأنصاري (...-٧٦١هـ).

١٣ - عبد الله بهاء الدين بن عبد الرحمن بن عقيل (...-٧٦٩هـ).

١٤ - محمد محب الدين بن يوسف الحلبي المعروف بناظر الجيش (...-٧٧٨هـ).

١٥ - محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني[1] (...-٨٢٧هـ).

١٦ - محمد جلال الدين بن أحمد (...-٨٦٤هـ)، لم يكمل شرحه.

١٧ - عبد القادر محيي الدين بن أبي القاسم العبادي الأنصاري (...-٨٨٠هـ)

١٨ - محمد المرابط بن أبي بكر الدلائي القشتالي (...-١٠٩٤هـ).

١٩ - يحيى بن محمد بن عبد الله الشاري المليانى (...-١٠٩٦هـ).

٢٠ - علي باشا بن محمد بن علي، نزيل تونس (...-١١٤٥هـ).

ولما كانت طبيعة المنهج العلمي تقتضي أنْ نتحدث عن مصنفات الدماميني وأعماله، وما ترك من آثار جليلة، وما نقل عنه من أحكام وآراء، تناقلها العلماء والفضلاء في بطون مصنفاتهم، آثرت التعريف بشرحه القيّم على (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) لابن مالك، الذي كَشف عنه النِّقاب، وجعله يسير الفهم والاستيعاب والمسمّى بـ(تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد).

فكان الشرح - كما أراد له - غنياً بفوائده، عظيماً بعلمه، ميسَّراً في منهجه، استطاع الشارح من خلاله أن يذلّل صعاب التسهيل، ويجلوَ غامضه، ويُقرّب بعيده، ويوضح ما كان منه مشكلاً، وييسّر ما كان فيه معقداً، مستنداً إلى آراء النحاة، والفضلاء ممن سبقه، موازناً بينها، ودارساً المذاهب، فيرجّح أحدها إن ظهر له فيه الصواب، ويأخذ بالعلل

---

(١) قام بتحقيقه الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدي، وهو في أربعة أجزاء، الطبعة الأولى عام ١٩٨٣م.

والأسباب، ويسوق آراءه مشفوعة بالحجج والبراهين، التي تقطع الشك باليقين، مما جعل شرحه هذا منهلاً عذباً، وَرَدَهُ أصحابُ هذا العلم، وطالبوه، فنهلوا منه، وعلّوا.

وسأتناول بعض الأمور التي تستجلي المنهج الذي التزمه الشارح، وسأقف على كل أمر بشيء من التفصيل:

أما الأمر الأول، فهو اتباعُ الشارح طريقةَ المزج بين كلامه وكلام المُصنف، حتى صارا كالشيء الواحد، لا نستطيع تمييز أحدهما من الآخر، إلا إذا كان نصُّ التسهيل بين أيدينا، فأوضح الشارح عبارة المصنف، وذللّها، وجعلها قريبة من الألباب، وجلا الغموض عن أيِّ عبارة يمكن أن تكون مستغفلة، دون أن يُنهك النصَّ بكثرة التصريحات، التي تعود إليها الضمائر، كما يفعل بعض شُرَّاح طريقة المزج.

وقد أجاد الشَّارح باستعماله هذا المنهجَ في الشرح، لأنه قد مرّ على كل ما ورد من أقوال ابن مالك دون أن يغفل بعضاً منها، كما يفعل أصحاب طريقة «قال، أقول». وهذا المنهج الذي التزم به الشارح يساعد المتعلمين والمقبلين على هذا الكتاب أكثر من الطريقة الأخرى المتبعة في بعض الشروح، كما أنّه يعطي نتائجَ جيدة في الأسلوب التعليمي، وهذا بعض ما دفع عدداً من العلماء لإقامة الشروح الكثيرة على التسهيل.

وأما الأمر الثاني فهو تفصيله المسائل التي تَعْرض له خلال مناقشته القضايا النحوية، ودراسته الأحكام والمسائل الصرفية، وذلك من خلال ذكره الآراءَ المتباينةَ التي يَعزو بعضها إلى أصحابها، وهذا ظاهر في الشرح، ويغفل إسناد بعضها الآخر إلى قائليها في مواضع كثيرة، كقوله مثلاً: «كلام ذكره بعض حُذاق المتأخرين[1]» أو «هذا فسرَّه بعضهم في هذا المقام[2]».

وقد يُعقّب على تلك الآراء التي يذكرها، إما بالتأييد والإثبات، وإمَّا بالنقض والردّ

---

(١) شرح التسهيل ١/٧٥

(٢) نفسه ١/٦٤ وانظر ٣/٩٠، ٨٤

كما هو ظاهر في مناقشاته المبثوثة في الشرح، فعند دراسته مسألة لحاق التاء بالفعل مع المؤنث الحقيقي المُقيّد، إذا فُصل بينهما بغير «إلا» وبـ«إلا» ذكر رأي المبرد القائل: «لا يجوز مع الفصل بغير «إلا» غيرُ التأنيث»[1]، وذكر رأيَ غيرِ الأخفش من البصريين القائل: «لا يجوز مع الفصل بـ «إلا» غيرُ التذكير»، ثم عقّب على تلك الآراء بقوله: «والصحيح جواز التذكير في الأول، والتأنيث في الثاني قليلاً فيهما[2]».

وقد يسعى لأن يذكر المذاهب جميعها تتمة للفائدة، وهذا ديدن أصحاب الشُّروح والحواشي، وذلك يدّل على سَعة في اطلاعه، ووفرة في مخزونه، فلا يترك مسألة إلاّ أوفاها حقّها من الشرح والإيضاح، ولا يغفل مذهباً إلا ذكره في موضعه وفصله كما في تجويز حذف المفعول الأول في الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل، قال: «يجوز حذفه، أي حذف هذا المفعول الأول، نحو: «أعلمت فرسك مُسَرجاً»، ولا يُذكر من أعلمتُه ويجوز أيضاً في هذا المفعول الأول الاقتصار عليه، فنقول: «أعلمت زيداً»، ولا تذكر ما أعلمته على الأصح، لأن الفائدة متحققةٌ في الصورتين جميعاً، وهذا الأصحُّ هو مذهب الأكثرين، وثَمَّ آخران:

**أحدهما:** منع الحذف والاقتصار جميعاً، وإليه ذهب أبناء طاهر وخروف وعصفور والشلوبين.

**وثانيهما:** منع الاقتصار عليه، ولكن يجوز الاقتصارُ على الآخرين، ويُنسب هذا القولُ إلى الفارسي[3]».

وقد يجنح الشارح إلى الاختصار، فيذكر المذاهب المشهورة دون الأخرى، وربما كان ذلك، لأنّ المسألة لا تحتاج إلى أكثر مما ذُكر، أو لأنّه يختار من المذاهب أسهلها وأشهرها،

---

(١) المقتضب ٣/٣٤٩

(٢) شرح التسهيل ٤/٢٣٠

(٣) نفسه ٤/٢٠٩ـ ٢١٠، وانظر ٤/٢١١، ٢١٨

وأبعدَها عن التكلف والتعقيد، كقوله في مناقشة كون المضارع صالحاً للحال والاستقبال، بعد أن ذكر بعض المذاهب المشهورة: «وفيه مذاهبُ أخر لا حاجة إلى التطويل بذكرها[1]».

والشارح يرجّح من تلك المذاهب ما يَراه صائباً، فيقويه بالحجج والبراهين، مبيّناً سببَ اختياره، وموضحاً ضعفَ المذاهب الأخرى في رأيه، كما في اختلاف النحاة في قول الشاعر:

دعـــي مـــاذا علمـــتُ ســـأتقيه ولكـــن بالمُغَـــيَّب خبّـــريني[2]

قال الشارح: «فالجمهور على أنّ «ماذا» كلّه مفعول «دعي» ثم اختُلف:

فقال السيرافي وابنُ خروف: موصول بمعنى «الذي». وقال الفارسي: نكرة بمعنى شيء، قال: لأنّ التركيب ثبت في الأجناس دون الموصولات.

وقال ابن عصفور: «لا يكون «ماذا» مفعولاً لـ «دعي»، لأنّ الاستفهام له الصدر، ولا لـ «علمتُ» لأنّه لم يرد أن يستفهم عن معلومها، ولا لمحذوف يُفسره «سأتقيه» لأنّ «علمتُ» حينئذ لا محل لها، بل «ما» استفهام مبتدأ، و«ذا» موصول خبر، و«علمتُ» صلة، وعُلّق «دَعي» عن العمل بالاستفهام». انتهى.

قال ابن هشام: «ونقول: إذا قدرت «ماذا» بمعنى «الذي»، أو بمعنى «شيء» لم يمتنع كونُها مفعولَ «دعي»، وقوله: «لم يرد أن يستفهم عن معلومها»، لازم له إذا جعل «ماذا» مبتدأ وخبراً، ودعواه تعليق «دعي»، مردودة، بأنّها ليست من أفعال القُلوب، فإن قال: إنما أردت أنّه قدّر الوقف على «دعي» فاستأنف ما بعده؛ ردّه قول الشاعر:

---

(١) شرح التسهيل ١/١١٠، وانظر ٣/٦٧

(٢) نسبه العيني إلى سحيم بن وثيل الرياحي ١/٤٨٨ـ ٤٩٠، ونسبه السيوطي إلى المثقب العبدي في شرح شواهد المغني ١/١٩٣، ١٩٠، والبيت في الكتاب ٢/٤١٨، وشرح التسهيل لابن مالك ١/١٩٧ وشرح الرضي ٣/٦٥، والمغني ٣٩٧، ٣٩٦، وأنكر البغدادي نسبة البيت، وزعم أنه من شواهد سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلُها، الخزانة ٦/١٤٥

«ولكن»، لأنّها لابدّ أن يُخالف ما بعدها ما قبلها، والمخالف هنا «دعي»، فالمعنى دعي كذا، ولكنْ افعلي كذا، وعلى هذا فلا يصحُّ استئناف ما بعد «دعي»، لأنه لا يقال: من في الدار فإني أكرمه، ولكن أخبروني عن كذا[1]» إلى هنا كلامه.

قلت: وفيه تسليم لامتناع أن يعمل السابق على «ماذا» فيها للاستفهام، وقد صرّح بعض المتأخرين بأنّها من بين أدوات الاستفهام مخصوصة بجواز عمل ما قبلها فيها، وأن كلام العرب على ذلك[2]».

وقد رأيت الشارح قد أقرّ المصنف في أغلب الأحكام، التي ذهب إليها في مناقشة بعض المسائل النحوية، وإن لم يُصرح بذلك، إلاّ أنّه خالفه في بعضها الآخر، ولاسيما إذا رأى الصواب في غير كلامه بقولٍ صريح، مستدلاً بآراء أرباب هذا العلم، فعندما قال البصريون بأن «سوف» أكثر تنفيساً من السين، خالفهم المصنف في ذلك مستنداً إلى السماع والقياس بقوله: «أما السماع فتعاقبهما على المعنى الواحد في الوقت الواحد كقوله تعالى ﴿وسوف يُؤْتِ اللهُ المؤمنينَ أجراً عظيماً﴾[3] وقوله تعالى: ﴿أولئك سنؤتيهم أجراً عظيماً﴾[4].

فخالفه الشارح بقوله: «ولا حجّة فيه لجواز أن يكون المقيَّدُ بـ"سوف" متراخياً كثيراً لطائفة من المؤمنين، وبالسين غيرَ متراخٍ كثيراً لطائفة أخرى، إذ ليس في النص ما يدلُّ على أنّ كليهما لطائفة واحدة بالتخصيص والتعيين، وكذا ما أورده من مُثُلِ السماع التي احتجَّ بها، كلُّ ذلك مما يتطرق إليه القدح[5]». وكذا الأمر في القياس.[6]

---

(١) المغني ٣٩٦ـ ٣٩٧

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٢٠٠ـ ٢٠١ وانظر ٢/ ١٨٧

(٣) سورة النساء: ١٤٦

(٤) سورة النساء: ١٦٢، شرح التسهيل ١/ ١٠٦، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٧ـ ٢٨

(٥) شرح التسهيل ١/ ١٠٦، وانظر ١/ ٦٧، ١٠٩ـ ٣/ ٥٦

(٦) انظر نفسه ١/ ١٠٦ـ ١٠٧

ولم يقفِ الشارحُ عند حدِّ المخالفة، بل تجاوز ذلك باتهام المصنف بالتكرير والقصور، كما في قوله: «وكلام المصنف هنا فيه تكرير وقصور وإهمال قيد وحشو[1]».

وقد يشرح كلام المصنف شرحاً سطحياً دون النظر في صحة ما ذهب إليه المصنف، فهو يعرض كلامه دون معارضة أو تأييد صريح، ويترك للقارئ حرية الاختيار من المذاهب والآراء التي يعرضها المصنف، دون ترغيب في أيٍّ وجهٍ من أوجهِ المسألة الواحدة.

فعند حديث المصنف عن تعدد الخبر، اكتفى الشارح بنقل كلامه في شرح التسهيل[2]، لأنّه كان يعوّلُ كثيراً على أقوال المصنف نفسهِ في شرحه على التسهيل، وهذا يدلُّ على أنّ الشارح كان يسلّم بما يقوله المصنف في أغلب المسائل التي تناولها بالبحث والدراسة.

أما الأمر الثالث، فهو ما استدَّل به من شواهد مختلفة، فالشارح يسوق كلامه مشفوعاً بالحجج، داعماً إياها بما يستشهد به، مستدلاً بها على صحة رأيه وصواب حكمه.

وقد اعتمد في شواهده على:

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

**١ـ القرآن الكريم:**

ذلك الكتابُ الذي اتَّخذه جمهور النحاة حجةً لا تساويها أيُّ حجة، يستقون منه أحكامهم، ويستدلون بآياته لتصويب حكمٍ أو ردّهِ، وترجيح رأي أو تضعيفهِ، ولذلك فقد أكثر الشارح من الاستدلال بالقرآن الكريم كثرةً مفرطة، ولا عجب في ذلك، شأنه في ذلك شأنُ من سبقه من النحويين.

تدلُّ على ذلك مخالفتُه لما قالوه من أحسنيَّة ترك العلامة في الفعل عند الإسناد إلى ظاهر غير حقيقي التأنيث، مستنداً إلى ما ورد من آيات في القرآن الكريم، ولاسيما أنَّه

---

(١) انظر نفسه ١/ ٨٢

(٢) شرح التسهيل ٣/ ١٣٤، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٢٦ـ ٣٢٧

كثُرَ فيه الإتيانُ بالعلامة، قال الشارح: «والذي يظهر لي خلافُ ذلك، فإنَّ الكتابَ العزيز قد كثر فيه الإتيان بالعلامة عند الإسناد إلى ظاهر غيرِ حقيقي كثرة فاشية، فوقع فيه من ذلك ما ينيف على مائتي موضع، كقوله تعالى: ﴿فانفجرت منه اثنتا عشرة عيناً[1]﴾ وقولِه: ﴿وضُربت عليهم الذلَّةُ والمسكنة[2]﴾، وقولِه: ﴿الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا: إنَّا لله وإنا إليه راجعون[3]﴾ وقولِه: ﴿وتقطَّعت بهم الأسباب[4]﴾ إلى غير ذلك، ووقع فيه ممّا تركت فيه العلامة في الصورة المذكورة نحوُ خمسين موضعاً، وأكثريةُ أحد الاستعمالين دليلٌ على أرجحيَّته، فينبغي المصيرُ إلى القول بأنّ الإتيان بالعلامة في ذلك أحسن[5]»

وألفيتُ الشارحَ لا يذكر الآيةَ بأكملها، وإنما يقتصر على موضع الشاهدِ فيها، كما في استشهاده على القول المَنويّ بالآية﴿سلام قوم منكرون[6]﴾، أي عليكم أنتم[7]»

أمَّا موضع القراءات عند الشارح، فكان له حظ وافرٌ من عنايته، فالشارح احتجَّ بالقراءات على كثير من الآراء لترجيحها، وعلى عدد من الأحكام لتثبيتها.

فقد استشهد بقراءة من قرأ «يَحسبنَّ» بالياء التحتية في قوله تعالى: ﴿ولا يحسبنَّ الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم﴾ على حذف المفعول الأول، وذلك في باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، وقال: «أي: بخلهم هو خيراً لهم»[8].

---

(١) سورة البقرة: ٦٠

(٢) سورة البقرة: ٦١

(٣) سورة البقرة: ١٥٦

(٤) سورة البقرة: ١٦٦

(٥) شرح التسهيل ٤/ ٢٣٠ـ ٢٣١

(٦)﴿إذا دخلوا عليه فقالوا سلاماً قال... ﴾ سورة الذاريات: ٢٥

(٧) شرح التسهيل ١/ ٦٧

(٨) نفسه ٤/ ١٣٣، وانظر ١/ ١٠٩، ٢/ ١٠٤ و١٨٧، ٤/ ٢٤٠

**٢ـ الشعر:**

فالشرحُ يعجُّ بالأمثلة على ذلك، فالشَّارح قد جرى على عادة النحويين، فأكثر من الاستشهاد بالشعر، يستدلُّ به على صحة ما ذهب إليه، ويقوي به حجته ورأيه.

فاستشهد على ورود «أضحى» بمعنى «صار» بقول الشاعر:

ثـم أضْـحَوْا كـأنهم ورقٌ جَفْـ ـفَ فَأَلْـوَتْ بـه الـصَّبا والدُّبـورُ[1]

ولم يلتزم الشارح بما اتفق عليه جمهورُ النحاة في موضوع الاحتجاج بشعر من توفوا قبل (١٥٠هـ)، وإنما استشهد بشعر المَولّدين والمُحْدثين، كاستشهاده بشعر أبي عطاء السندي الذي لم يُعْرف تاريخ وفاته على وجه الدقة، وإن أُجمع على أنَّ وفاته كانت بعد (١٨٠هـ)، وذلك بقوله:

عـشية قـام الـنائحات وشُـقّقت جـيوب بأيـدي مـأتم وخـدود[2]

**٣ـ الأحاديث النبوية الشريفة:**

من المعروف الظاهر أن ابن مالك أكثر من الاستشهاد بالأحاديث، واستدلَّ بها على كثير من القضايا النحوية والصرفية، وهو الذي فتح الباب على مصراعيه أمام المتأخرين، في حين ألفينا القدماء قد تشدّدوا في هذا الموضوع، أمّا المتأخرون فقد استدلّوا بالحديث، ولم يأبهوا بما فعله القدماء في هذا الأمر، وانقسموا ما بين مُكثرٍ ومُقلٍّ في هذا، ولكلٍّ حجتُه في ذلك.

وقد كثرت الحجج التي تُسوِّغُ الاستشهاد بالحديث الشريف، ومنها ما قاله الدماميني:

---

(١) البيت لعدي بن زيد العبادي، وهو في شرح ابن يعيش ٧/١٠٤، ١٠٥ وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٤٦، وشرح الأشموني ١/٢٣٠ والهمع ١/١١٤ والدرر ١/٨٤، وانظر شرح التسهيل ٣/١٩٠

(٢) البيت في الخزانة ٤/١٧٠ والشاهد فيه إجازة الكوفيين تجريد الفعل مع جمع المؤنث بالألف والتاء من العلامة، وانظر شرح التسهيل ٤/٢٣٣

"الأصل عدم التبديل، لاسيما والتشديد [1] في الضبط والتحري في نقل الأحاديث شائعٌ بين النَّقلةِ والمُحَدِّثين، وقد يقول منهم بجواز النقل بالمعنى، إنما هو عنده بمعنى التجويز الفعلي الذي لا ينافي وقوعَ نقيضيه، فلذلك تراهم يتحرَّون في الضبط، ويتشدَّدون مع قولهم بجواز النقل بالمعنى، فيغلب على الظّنّ من هذا كلّه أنَّها لم تُبدَّل، ويكون احتمالُ التبديل فيها مرجوحاً، فيُلغى، ولا يَقدحُ في صحة الاستدلال بها.

ثم إنَّ الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يدوَّن في الكتب، وأما ما دُوِّن، وجُعل في بطون الكتب فلا يجوز تبديلُ ألفاظه من غير خلافٍ بينهم في ذلك[2].

أضف إلى هذا أن راوية الحديث من الثقات أولاً، ومن العرب الأقحاح الذين لم يصلِ الفسادُ إلى ألسنتهم بعدُ ثانياً.

مثل هذه الأمور وغيرها جعلت المتأخرين يستشهدون به، ويُكثرون من الاستدلال به، ومن الطبيعي أن أجد شارحاً كالدماميني لا يخالف من فعلوا ذلك، شأنه في ذلك شأن من سبقه، ومن جاء بعده.

قال الشارح: «تدوين الأحاديث والأخبار، بل وكثيرُ المرويَّات وقع في الصدر الأول قبل فساد اللُّغة العربية، حين كان كلام أولئك المبدِّلين - على تقدير تبديلهم - يُسوِّغُ الاحتجاج به، وغايتُه يومئذ تبديلُ لفظ يصحُّ الاحتجاج به بلفظٍ يصح الاحتجاج به، فلا فرقَ بين الجميع في صحة الاستدلال - ثم دُوِّن ذلك المبدَّل - على تقدير التبديل - ومُنع من تغييره، ونقله بالمعنى، كما قال ابن الصلاح، فبقي حجةً في بابه صحيحةً، ولا يضرُّ

---

(١) اختلف العلماء في هذا التركيب، فأنكر عربيته ثعلب وأبو حيان والمرادي، وأجازه الرضي والصبان والبغدادي، وكذلك مجمع اللغة العربية. انظر شرح الكافية ٢/١٣٧، الارتشاف ٣/١٥٥٢ والهمع ٢/٢١٨، والألفاظ والأساليب ١/٨٨ -٩٢، وقد استعمله ابن جني ثماني مرات في الخصائص ١/٣٠٩ و٣٦١ و٢/ ١٦٣ و١٨٧ و٢٥٣ و٤٠٧ و٣/١٢٨ و١٩٣، والسهيلي مرتين في نتائج الفكر ٢٦٩

(٢) شرح التسهيل ٤/٢٤١- ٢٤٢

توهُّمُ ذلك الاحتمال السابق في شيء من استدلالهم المتأخر[1]».

لذلك فقد استشهد الشارح بالأحاديث الشريفة، حتّى إنّه استدل بها في أكثر من مئة موضع، وربما كان استدلالُ إمام النُّحاة ببضعة أحاديث، يعزّز ما ذهب إليه أصحاب هذا المذهب، ويقوّي حججهم التي ساقوها.

أمّا موضوعُ السماع والقياس عند الشارح، فقد عوّل على الأول منهما، والارتشاف واعتمد عليه في مناقشاته، واستند إليه في أحكامه، وهو ـ عنده ـ حجةٌ قوية، ودليلٌ قاطع، يبني عليه رأياً، ويقوي به مسألة، ولذلك كان القرآن الكريمُ حجتَهُ الأولى، ولاسيما أنّه لا يفرّق بينَ قراءة متواترة أو شاذّة، لأنّ كلتيهما كلامٌ مسموع، وبرهان أكيد على صحة ما ذهب إليه، بل إن القراءة الشاذة - عنده - هي ما فوق القراءات الأربعة عشرة.

وهو ـ إنْ لم يظفر بشاهده ودليله من القرآن الكريم ـ سعى إليه فيما سُمع من كلام العرب الفصحاء، ولاسيما الأحاديث الشريفة. كلام أفصح العرب، والجمع لذلك كان السماع وسيلتَه الأولى، وحجتَه الأكيدة التي ردَّ من خلالها كثيراً م/ن الآراء، وأقرَّ بالاعتماد عليها فيضاً من الأحكام والقواعد، كما في مخالفته الأخفش في «كم»، فإنه لم يجوّز لزومَها الصدر. قال الشارح: «....خلافاً للأخفش في «كم» فإنه أجاز جعلها اسماً لـ«كان»، لأنّها بمنزلة «كثير»، فلا تلزم الصَّدر، والصحيحُ المنعُ، لعدم السماع، ولأنها إنشائية[2]».

أمّا القياس، فقد عوّل الشارحُ عليه لتقوية رأي معين، أو تثبيت حكم، ويتّخذه سلاحاً يردُّ به قسماً من الآراء، ووجهات النظر التي تخالف القياس، أو التي بُنيت على القياس على القليل، ولذلك وجدتُه يعبر عن ذلك بقوله «أقيس»، ففي الكلام على

---

(١) شرح التسهيل ٤/٢٤٣

(٢) شرح التسهيل ٢/١٦١ـ ١٦٢، وانظر ٢/٢١٠، ٣/٢٢١

جواز زيادة «كان»، قال الشارح: وزيادتها بعد «ما» التعجبية مقيس[1]»، لأنَّ الشيء المقيس لا نِقاشَ في صحته.

ومن أصول القياس لدى الشارح ما كان نادراً في السماع لا يُقاس عليه، لأنه يُشترط كثرةُ السماع لصحة القياس، وموافقةُ الشيء الشيء الذي يُقاس عليه، وإلاّ، فلا تجبُ معاملتُه، كما في حديثه عن زيادة «أصبح» و «أمسى» في قولهم: ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها، قال الشارح: «هو عند البصريين نادر، ولا يُقاس عليه»[2].

وكذا الأمر في مضارع «كان»، كقول أم عقيل بن أبي طالب:

أنـــت تكـــونُ ماجـــدٌ نبـــيل  إذا تَهُـــبُّ شمـــأل بلـــيل[3]

قال الشارح: «فإن قلت: فهذه ألفاظ شاركت «كان» في الزيادة، فما وجْهُ الاختصاص؟ قلت: الجواز قياساً، فإنَّه لا يثبت إلا لـ «كان»، وأما زيادة هذه الأفعال، فإنّما وقعت على سبيل الندور، وليس من مواقع القياس في شيء[4]».

أخلصُ إلى أنَّ الشارحَ قد استند في استشهاده إلى السماع الصحيح، يمهرُ به آراءه، فإن لم يحظَ بضالّته، لجأ إلى القياس، يستدلُّ به على كثير من القضايا التي يدرسها، والأحكام التي يُقرّرها.

أمَّا موضوع أَخْذِه عن بقية شروح التسهيل، فمن المعروف أنّ الدماميني أخرج شرحَهُ على التسهيل، وهو في بلاد الهند، وهذا يعني أنَّ شروح التسهيل التي سبقت هذا الشرح، لم تكن بمتناول يده، لعزَّة وجودها في تلك البلاد، إلا شرح التسهيل

---

(١) نفسه ٢/٢٢٠، وانظر ٤/٢٥٠

(٢) شرح التسهيل ٣/٢٢١

(٣) رجز لفاطمة بنت أسد هاشم بن عبد مناف، وهي ترقّص ابنها عقيل بن أبي طالب، والرجز في شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٦٢، وشرح ابن الناظم ٥٥، وشرح ابن عقيل ١/٢٥٢، والهمع ١/١٢٠، والدرر ١/٨٩، والشاهد فيه شذوذُ زيادة «تكون» في هذا الموضع، انظر شرح التسهيل ١/٢٢١

(٤) شرح التسهيل ٣/٢٢٢

للمصنف نفسه، وشرح المُرادي الذي كان المعينَ للشارح في عمله، كما صرّح في مقدمة شرحه، حيث بيَّنَ أسبابَ اعتذاره عن هذا الشرح، فقال: «فاعتذرت أولاً.... وثانياً...، وثالثاً بفقدان الشروح في هذه البلاد، وعزةِ ما أحتاج إليه من الكتب التي أفدي بياض أياديها بالسواد، حتى لقد وقعتُ على نسخة من شرح ابن قاسم، أتى بها إليَّ من أواصلُ، فقلت: لعلي أذودُ بها عن مقاصد الكتاب، وأصاول، وأستعين بما فيها ـ وإن كان يسيراً ـ على ما أنا له من الشرح أحاول[1]».

فالشارح ـ إذاً ـ عوّل على هذين الشرحين، فأكثر من النقل منهما، والأخذِ عن صاحبيهما، والاستدلالِ بما جاء فيهما لبيان أوجه المسألة التي يدرسها، على الرَّغم من أنّه كان يخالف المرادي كثيراً، لكنّه كان أميناً في نقله عنه، يعزو إليه كلامه، وآراءَهُ دون زيادة عليها أو نقصان، ثم يعقّب عليها بما يرى فيه صواباً، كما في فصل «تدخل همزة النقل على «علم» ذات المفعولين، و«رأى» أختها، فينصبان ثلاثة مفاعيل[2]».

قال الدماميني: «قال الشارح: «الأحسن أن يضبط «ثلاثة» بالتنوين، لأنّ «مفاعيل» صفة، ولا يضاف العدد إلى الصفة إلا في الشعر أو قليل من الكلام[3]».

ثمَّ عقّبَ عليه بقوله: «قلت: يَرِدُ عليه ﴿ثم لم يأتوا بأربعة شهداء﴾[4]، فإنَّه جمعُ شهيد، وهو صفة، فإن قلت: استُعمل في الغالب من غير موصوف، فأجريَ مجرى الأسماء، قلت: وكذا «مفاعيل» جمع لمفعول، وهو عند القوم يُستعمل بغير موصوف[5]».

وقد يأخذ معنى كلام المرادي في شرحه، وهذا كثير في الشرح، وذلك كقوله: «وفي

---

(١) شرح التسهيل ١/٢٠

(٢) نفسه ٤/٢٠٨

(٣) نفسه ٤/٢٠٨، وانظر ٢/٢٢٥، ٢٠٦ ـ ٣/١٦٣، ١٥٧ ـ ٤/٢٤٦، ٢١٠، ١٩٨

(٤) سورة النُّور: ٤

(٥) شرح التسهيل ٤/٢٠٨ ـ ٢٠٩

شرح ابن قاسم ما معناه: أنَّ الجملةَ الموصوف بها في تأويل المفرد[1]»، وربما كان غَرضهُ عدمَ التطويل والسعيَ وراء الاختصار.

وإذا كان الشارح قد أكثر من النقل عن المرادي في شرحه، فقد كان كالمتابع الدقيق للمصنف في أقواله وأحكامه، ينقلها عنه، وينسبها إليه، وهذا أمر ظاهر في الشرح.

وفي الشرح طائفة من الأمور التي تستجلي المنهج الذي سار عليه الشارح، ولابد من الوقوف عليها وقفةً غيرَ مطوّلة.

من جملة هذه الأمور أنّ للشارح بعضَ الاستداركات على النحاة قبله، فإذا عرض مسألة معينة، ذكر فيها المذاهب، وقلّب فيها الأوجه، فإن لم يَبْدُ له فيها الصواب، لم يترك الأمر كما هو، بل يحاجج، ويناقش، ويجتهد إلى أن يعرض له أمرٌ آخرُ، يجد فيه ضالته، كما في كلامه على جملة الصلة، قال: «قد ظهر لي هنا شيء آخر، وهو استدراكٌ على النحاة، وذلك أنهم أجمعوا على أنَّ جملة الصلة لا محل لها من الإعراب، وهذا على إطلاقه غيرُ صحيح، بل ينبغي التفصيلُ بين صلة «أل» حيث توصل بالفعلية ذاتِ الفعل المضارع، إما اختياراً كما يقول ابن مالك، أو اضطراراً كما يقول غيره، وحيث توصل بجملة غير المتقدمة على وجه الضرورة بالإجماع، فينبغي أن يكون لها محلٌ من الإعراب، ويكون محلها بحسب ما يقتضيه العامل في المفرد الذي يصحُّ حلولُه محلَّها من رفع ونصب وجر[2]».

ومنها أنَّ الشارح يميل إلى الرأي الأسهل والأقرب في التقدير، والأبعد عن التكلف والتعقيد، ويختار من المذاهب أسهلَها، ومن الآراء أبعدَها عن الافتراض، كما فعل في مناقشة «مَن كانت أمك»، فقد نقل ـ أولاً ـ قولَ الزمخشري: «إنَّما أُنّث الفعلُ، لأنَّ الخبرَ مؤنَّث، فسرى التأنيثُ منه إلى المُخبَر عنه[3]». ثم نقل ردَّ أبي حيان عليه: «إنَّما أُنّث اسم

---

(١) نفسه ٢/١٧٦

(٢) شرح التسهيل ٢/٢١٨

(٣) الكشاف ٢/١٢

«كان» على معنى «من» لتأنيث الخبر كما ذكر[1]».

ثم عقّب على ذلك مؤيداً الرأي الأسهل، فقال: «واعتراضه بذلك غيرُ متّجهٍ، لأنّه إنّما كان معنى «من» التأنيث للإخبار عنها بمؤنّث، وهو «أمُّك»، فتأنيث الخبر سببٌ لتأنيث «من»، وتأنيث «من» سببٌ لتأنيث الضمير، فتأنيثُ الخبر سببُ السبب[2]»

ومنها أنّه كان موضوعياً في أحكامه، محايداً في آرائه، لا يلتزم جماعةً ما، ولا يتقيد بآراء مدرسة ما، ولا يتعصب لرأي لا يرى فيه الصواب، بل كانت آراؤه مبنيةً على المنطق والتجرد، وأحكامُه مشفوعة بما يدعمها، فلم يطرح رأياً إلا وضّح ضعفه، وبيّن سَقَمه، وكان إذا صوّب حكماً، أو خطّأ آخرَ، ساق إليه الأدلة والبراهين، وكثيراً ما خالف أصحابه من البصريين، إذا رأى أنّ حجتهم واهيةٌ، وحكمَهم غيرُ صائب، كما في شدِّ نون التثنية مع الألف والياء في «الّذَيْنِّ»، فقال: «ومنع البصريون التشديد مع الياء، والصحيح جوازه، كما ذهب إليه الكوفيون، ويدلُّ عليه قراءة ابنِ كثير: ﴿رَبَّنَا أَرِنَا الَّذَيْنِّ أَضَلَّانَا[3]﴾ بالتشديد، وجاز تشديدُ النون إبدالاً من الياء المحذوفة[4]».

ومنها أنّ الشارحَ كان بارعاً في التطبيق النحوي، إن صح التعبير، وهذه ميزة مهمة ألفيتها في منهج الشارح في شرحيه على التسهيل والمغني، فهو يعرب أيَّ كلمة، يقدّرُ أنها تحتاج إلى ذلك، أو لأنّ فيها غيرَ وجه، أو لأنه يظنُّ أنها قد تستغلق على القارئ، ولذلك يعربها إعراباً تاماً بوجه أوّل، ثم يذكر فيها بعضَ الأوجه الأخرى، إن كانت تحتمل ذلك، كما في تعقيبه على قول المصنف: «الأمر مستقبل أبداً، والمضارع صالح له وللحال؛ ولو نُفيَ بلا، خلافاً لمن خصّهما بالمستقبل». قال الشارح: «فإن قلت ما توجيهُ

---

(١) البحر المحيط ٤/٩٥، قال أبو حيان: «وتخريج الزمخشري ملفقٌ من كلام أبي علي».

(٢) شرح التسهيل ٤/٢٢٤، وانظر ٢/١٢٢

(٣) سورة فصلت: ٢٩

(٤) شرح التسهيل ٢/١٨٧، وانظر ٣/٤٥، ٨٨، ٤/١٣٠

النصب في قوله: «خلافاً»؟ قلت: جُوِّزَ فيه وفي أمثاله وجهان: أحدهما: أن يكون مصدراً لفعلٍ محذوف، أي خالفوا في ذلك خلافاً، ولا يمنع من ذلك وجودُ اللام، فإنَّها متعلّقة بمحذوف، مثلها في «سقيا له» والتقدير: إرادتي له.

الثاني: أن يكون حالاً، والتقدير أقول ذلك خلافاً لفلان، أي مخالفاً، وحَذْفُ القولِ كثيرٌ، ودلَّ عليه هنا أنَّ كلَّ حكم ذكره المصنفون ساكتين عن ردّه، والتصريح بالمخالفة له، فهم قائلون به، فكأنّ، القول مقدَّرٌ قبل كلِّ مسألة[1]».

ومن جملة تلك الأمور أنَّه يشرح بعض الكلمات التي قدّر أنها بحاجة إلى ذلك، ويفسِّرُ تلك الألفاظ الغريبة، أو التي فيها شيءٌ من الصعوبة أو الغموض، ولذلك فهو لا يكاد يترك لفظة غريبة إلا بيّن شرحها، ووضح معناها، ولاسيما تلك الألفاظ التي يُساعد شرحها على توضيح معنى الشاهد الشعري، يدلُّ على ذلك قولُه معقباً على قول الشاعر:

لا يـنـي الخِـبُّ شِـيمةَ الخَـبِّ مـادا ... م فـــلا تحـــسبنَّه ذا ارعـــواءِ[2]

«الخِبُّ: الأول بكسر الخاء المعجمة: الخداع والخُبث، والثاني بالفتح صفة لمن قام به ذلك، يقال: رجل خَبّ، أي ذو خبث وخداع[3]».

وفي سياق شرحه، يشير إلى اللغات المختلفة التي وردت في اللفظ الواحد مبيناً الشائع منها والضعيف، كقوله: «واعلم أن في «مرء» لغاتٍ أُخر، فتح الميم على كل حال، وهي اللغة الشائعة، وبها جاء القرآن، وكسرها على كل حال، وبها قرأ

---

(١) شرح التسهيل ١/١٠٠، وانظر ١/١٠٩، ٦٥ـ ٢/١٧٥

(٢) البيت مجهول القائل، وهو في شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٣٤، والهمع ١/١١٢، والدرر ١/٨٢، والبيت شاهد على استعمال «ونى»، انظر شرح التسهيل ٣/١٥٨

(٣) شرح التسهيل ٣/١٥٨

الحسن[1]: {بين المرء وقلبه[2]}. وقرأ ابن أبي إسحاق[3]: {بين المُرء} بضم الميم. وفي «امرئ وابنم» لغة أخرى غيرُ الإتباع، وهي فتح الراء والنون مطلقاً[4]».

وشأنه في ذلك شأن من سبقه، فهو يرى أن اللغة الشائعة هي لغة الحجاز، فيحتج بها ويراها الأعلى كما هو ظاهر مما سبق.

ومن ذلك أيضاً أن الدماميني كان ذا تفكير منظم ومنهج واضح، يقوم على الترتيب والتنظيم، فإن مرَّت به مسألة نحوية أو حكمٌ معين، يحتاج إلى بحث ودراسة، أخَّره إلى مكانه، وأشار إلى ذلك، كما في حديثه عن حرفية «أل» وموصوليتها، فقد عرض له الحديثُ عن مظانِّ حذف الموصوف، فلم يشرح ذلك، ولم يبيِّن مواضع ذلك الحذف، وإنما وعد بشرحه وبيانه في باب النعت[5].

وهو لا يتقيد بطريقة واحدة في شأن ذكر اسم صاحب الرأي، الذي أثبته في شرحه، وإنما قد يذكره في أول الكلام، كما في قوله: «قال أبو حيان: واشتراط كونِ المضارع حالياً لم يذكره غيرُ المصنف، والظاهر أنه غيرُ شرط بدليل عمله مستقبلاً»[6]. وقد يذكر الكلام أولاً، ثم ينسبهُ إلى قائله في نهاية الكلام، كقوله: «وأمَّا أفعالُ القلوب، فإنَّ المفعول به فيها ليس المنصوبَ الأوَّلَ في الحقيقة، بل هو مضمونُ الجملة كما مضى،

---

(١) أبو سعيد الحسن بن يسار البصري (٢٢ـ ١١٠هـ) أخذ منه كثيرون، منهم أبو عمرو بن العلاء، وكان ناسكاً فصيحَ اللسان. تذكرة الحفاظ ١/٧١، تهذيب التهذيب ٢/٢٦٣

(٢) {... واعلموا أن الله يحول بين المرء وقلبه وأنه إليه تحشرون} سورة الأنفال: ٢٤ وانظر القراءة في البحر المحيط ٤/٤٨٢

(٣) أبو بحر عبد الله بن أبي إسحاق زيد بن الحارث الحضرمي البصري (٢٩ـ ١١٧هـ) إمام في القراءة والعربية. البغية ٢/٤٢

(٤) شرح التسهيل ١/١٥٢

(٥) شرح التسهيل ٢/٢١٤، وانظر٣/٢١٥

(٦) نفسه ٤/١٩٧

فجاز اتفاقُهما لفظاً، لأنهما ليسا في الحقيقة فعلاً ومفعولاً به. كذا قال الرضي[1]».

والأغلب على منهجه في هذا الأمر أن يذكر اسم صاحب الكلام الذي نقلَه في آخره، وليس في بدايته.

وهو - بعد ذلك كلِّه - ينهي عرضه المسائلَ، ودرسه القضايا والأحكام بكلمة «فتأمّلْه» تاركاً للقارئ الحكم على صحة ما ذهب إليه. وهذا أمر ظاهر في الشرح.

لعل هذه الدراسة المختصرة استطاعت أن تستجلي بعض خصائص منهجه، وتظهر جملة من الأمور التي يقوم عليها منهجه في هذا الشرح، وهو أمر اقتضته طبيعة البحث، إذ الوقوف على بعض خصائص منهج الدماميني في هذا الشرح له شأن كبير في استجلاء منهجه في تحفة الغريب وتوضيحه، لأن الكتابين يجمع بينهما أمور عدة، منها أنهما شرحان لكتابين، لهما شهرة واسعة، ويلتقيان في كثير من المباحث المدروسة، إضافة إلى طريقة الشرح والتحليل، وإلى ما يتضمنان من الشواهد المختلفة والنقول الكثيرة.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

(١) شرح التسهيل ٤/١٨٩، وانظر ٢/٢١٤-٣/١٦٢-٤/٢١٠

## ٢ـ المزج[١]

هو أحد شروح الدماميني على المغني، ولعلَّ خطأ وقع في الكلام على وضعه، من حيث المكان والزمان، فالسخاوي يقول: «.... وكذا عمل تحفة الغريب في حاشية مغني اللبيب، وهما حاشيتان يمنية وهندية[٢]». ويوافقه على هذا الشوكاني في البدر الطالع[٣].

وهذا يقتضي أنَّ المزج أُلّف قبل تحفة الغريب، وأنَّ تأليفه كان في اليمن. وما يدعونا إلى دفع هذا الاستنتاج قولُ الدماميني في شرح التسهيل: «... هذا، وإنّي لما قدمتُ في أواخر شعبان المكرَّم من سنة عشرين وثمانمائة إلى كنباية من حاضرة الهند...»[٤]. وهذا نصٌ صريح على أنَّ الدماميني دخل الهند سنة عشرين وثمانمائة، وقد أجمعت كتب التراجم على هذا، ولا خلاف فيه، وقد جاء في إحدى نسخ شرح التسهيل قوله: «وكان ابتداء تصنيف هذه المجلدة في العشرين من ذي القعدة الحرام سنة إحدى وعشرين وثمانمائة»[٥].

وقد أشار في تحفة الغريب إلى شرحه هذا على التسهيل غيرَ مرة، وذلك بقوله: «فيه بحثٌ قررناه في شرح التسهيل»[٦]، وبقوله: «وقد ذكرت ذلك في شرحي على التسهيل»[٧]. وأشار في المزج إليه أيضاً حيث قال: «وتحرير الكلام على هذه الزيادة

---

(١) وهو المطبوع على حاشية (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام) للشمني، ولم يبق منه إلاّ قسمٌ يسير، يصل إلى «أمّا». المطبعة البهية بمصر. وليس الكتاب المطبوع هو التحفة كما ظنَّ صاحب معجم المطبوعات العربية والمعربة ١/٨٧٩، وصاحب الأعلام ٦/٥٧، وصاحب المدارس النحوية ٣٥٧

(٢) الضوء اللامع ٧/١٨٤

(٣) البدر الطالع ٢/١٥٠

(٤) شرح التسهيل للدماميني ١/١٩

(٥) نفسه ١/١١

(٦) الشرح ٣٠٥/ب.

(٧) نفسه ٤١٨/ب.

مذكور في شرحي على التسهيل»[1].

وهذا دليل قاطع على أنَّ الشرحين: التحفة والمزج، قد وُضعا في الهند بعد وضع شرح التسهيل، إذ إنّ الأخير وُضع في الهند لما بيَّنتُ سابقاً.

وإذا قرَّرتُ أنَّ المزج أُلّف في الهند لما قدمتُ من كلام يؤكد ذلك، فإنني أستطيع أن أقر أنَّ المزج أُلّف بعد التحفة لأمور كثيرة، منها:

- قولُ بعض أصحاب كتب التراجم بأنَّ المزج كان ثالث الشروح، فقد قال صاحب الكشف: «ثم شرحه ثالثاً بإيضاح المتن بالمداد الأحمر، وصل فيه إلى حرف الفاء، ولم يكمل، ولو كَمُلَ لكان أحسنَ الشروح كلّها».[2] فهذه إشارة واضحة إلى أنَّ المزج أُلّف بعد التحفة، ولاسيما أنّه أحسن الشروح، وأنه لم يَكْمُل، فالأولى أن يكون تأليفه بعد تأليف التحفة.
- أنّه لم يُكْمِلْه، فقد وصل فيه إلى حرف الفاء كما سبق، وربما كان ذلك لِمَا اتّصف به المزج من تعددٍ في العلوم، ورَحابة في الاتساع والشمول، وهذا يستلزم جهوداً جبارة، ووقتاً طويلاً لم يتح للشارح.
- أنّه بلا مقدّمة، ولعلَّ سبب ذلك يعود إلى أنّ الشارح كان في عجالةٍ من أمره.
- أنَّ المزج أحسنُ الشروح، وهذا يقتضي أن يكون الأخيرَ، ويعود فضلُ ذلك إلى تلك الإضافات المهمَّة التي أغنت المزج، ودلَّت على اكتمال علوم الشارح المتعددة.

ومن الغريب قولُ صاحب شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: «له حاشية على مغني اللبيب سماها تحفة الغريب، ولَمّا دخل الهند رَجَعَ عنها، وألّف هناكَ التحفة

---

(١) المزج ١/٦٣، ٦٠

(٢) كشف الظنون ٢/١٧٥٢

البدرية، والمزج على المغني، لم يكمل»[1]، لأنّ الدماميني ألّف تحفة الغريب في الهند، وقد صرَّح بذلك في مقدمة الشرح، ولأنه تراجع عن شرحه الذي وضعه بمصر، واسمه (التعليق). لكنَّ صاحب هذا القول، أصاب في قوله: «وألّف هناكَ التحفة البدرية، والمزج على المغني لم يُكمل».

وهذا يعني أن أصحاب كتب التراجم تشابهوا في النقل عن بعضهم، لأنهم كادوا يجمعون على أنّ للدماميني حاشية يمنيةً، وهذا أمر غيرُ صحيح البتة، لظهور الأدلة والبراهين التي تُخالف ذلك.

وقد أجاد صاحب الكشف عندما وصف هذا الشرح بأنه أحسن الشروح لو كَمل، لما للمزج من فوائدَ عظيمة، وفرائدَ كثيرة، وكأنّ مؤلّفه رغب في إغناء شرحه هذا عن سواه من شروحه، فما أشبهه بالبحر، يحوي غرائبَ متنوعة وعجائبَ متعددة.

وقد رأيت أن أجمل أهمَّ ما يميز المزج، ويبيِّنُ الاختلاف الكبير بين منهج الشارح في المزج، الذي يقوم على التوسع والإسهاب، وبين منهجه في التحفة الذي يقوم على الاختيار والاختصار بالأمور التالية:

١ - اعتماد الشارح طريقةَ المزج في الشرح والتبيين، بعد أنْ كان قد شرح المغني مرتين بطريقة «قال، أقول». فتعرض لما في المغني من قضايا لغوية ومسائل نحوية وظواهر بلاغية، ولم يغفل ناحية صوتية أو صرفية، ولم يغادر صغيرة إلاّ أوفاها حقّها من الشرح والإيضاح كما هو ظاهر في الشرح.

وقد جاء ذلك على خلاف منهجه في شرحه الكبير، إذ كان ينتقي بعض عبارات المغني ويشرحُها، ويتعرض لمسائلَ دون أخرى كما سنراه لاحقاً عند الحديث عن ذلك في موضعه.

٢ - من المعروف أنَّ المزج شرحٌ لم يكمل، فقد وصل الشارح فيه إلى حرف الفاء، ولا

---

(١) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ٢٤٠

أعرف لذلك سبباً أكيداً، ولعل المنية عاجلت الشارح قبل إتمامه.

٣ - خلّوه من مقدّمة كما تقدّم.

٤ - كان الشارح يتمُّ المسائل في المزج، ويتقصى ما خُفيَ منها، وقد بلغ به الأمر أنْ ذكر ما أغفله المصنف، ليس لأمر تقتضيه المسألة التي يدرسها، وإنّما أراد إتمام الفائدة بذكر ذلك، وقد صرّح بذلك عندما تعرّض لحصر مواضع فتح همزة «إنّ» وكسرها، فقال: «وإنما تعرضنا لذكر ذلك، لأن المصنف أغفله، ولم يتعرض إليه في شيء من هذا الكتاب، فأردنا إتمامَ الفائدة بذكره»[1].

٥ - كان الشارح حريصاً على تقديم كلّ الفائدة والمساعدة لطلبة العلم، فجاء شرحه تعليمياً شاملاً مُيسَّراً، وقد تجلّى ذلك في التساؤلات التي يطرحها، ثم يقوم بالإجابة عنها، كما في تساؤله حول قوله تعالى: ﴿أفَمن هو قائمٌ على كلّ نفسٍ بما كسبت﴾[2]، قال: «واعلم أنَّ في الآية سؤالين...، السؤال الثاني: لِمَ عدل عن الاسم الصريح إلى الموصول؟ وجوابه: أنّ ذلك لقصد التفخيم بوساطة الإبهام، الذي يتضمّنُه الموصول مع تحقيق أنَّ القيام كائن، وأنّهم عارفون به محققون منه ما تدهش له الألباب»[3].

٦ - من الأمور الظاهرة في المزج أنَّ الشارح مولعٌ بكلّ علمٍ من علوم العربية، فهو محدّث، مفسرٌ، فقيه، لغوي، نحوي، أديب، شاعر، بلاغي، ولا عجب في أنَّ يبثّ أحكام البديع والبيان في أثناء شرحه، مسترسلاً في شرحها، متعمقاً في شرح علاقاتها والتعقيب عليها. كما في قوله: «الجوانح... وأطلقت هنا على القلوب

---

(١) المزج ١/٨٧

(٢) سورة الرعد: ٣٣

(٣) المزج ١/٢٣

مجازاً مرسلاً[1]، والعلاقة المجاورة. وفي «تقترحه القرائح» جناس الاشتقاق أو ما يشبهه، وكذا في «تجنح الجوانح» وفي قوله: أَوْلى، وأَعْلى» الجناس اللاحق»[2].

٧ - وقد أسهب الشارح في شرح الشواهد الشعرية، والتعقيب عليها، سواء أكانت للاستشهاد والاحتجاج، أم كانت للتمثيل والتوضيح، ولا يكاد يترك بيتاً واحداً، إلاّ مرَّ عليه بشرح كلمة فيه، أو بإعراب لفظة، ظنَّ أنها مستغلقة، أو تحتمل غيرَ وجه، أو باستخراج بعض الصور البيانية فيه، أو بضبط بعض ألفاظه التي يقلُّ دورانُها في الكلام.

وقد يذكر البيت الشاهد، ويتبعه ببضعة أبيات، استحسنها، وقد يذكر قصة الشاهد، إن كان له قصةٌ، بعد أن ينسبَه إلى قائله، وقد يترجم له على الأغلب، ثُمَّ يعرض الشاهد على بحور الشعر، فيذكر بحره، وما اشتمل عليه من العلل والزحافات إن وجدت، وهذا إنّما يصدر عن عالم بهذا العلم مستحكمٍ فيه، ثم يشرح ما في الشاهد من غرائب، ويبين ما تضمنَّه من استشهادات أُخَر، وقد يقوم بإعراب بعض ألفاظه، إن كان ثمة حاجةٌ إلى ذلك، أو إن كانت بعضُ هذه الألفاظ تحتمل غيرَ وجه، وذلك كما في تناوله لبيت امرئ القيس:

أفاطمَ مهلاً بعضَ هذا التَّدلُّل ... وإن كنت قد أزمعتِ صرمي فأجملي

قال: «وهذا البيت من بحر الطويل، عَروضه وضربه مقبوضان، وكذا جزؤه الأول، وهو مقفى بمعنى أنّ عروضه جاءت على وقف ضربه زنةً ورويّاً من غير إخراج للعروض عن وزنها المعهود، وأكثر ما تكون التقفية في مطلع القصيدة، وقد تأتي في أثنائها عند الخروج من غرض إلى غرض، كما وقع هنا، فإنّ امرأ القيس استعمل التقفية في أول القصيدة حيث قال:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل ... بسقط اللّوى بين الدَّخولِ فحوملِ

ثم قفّى هنا بعد أبيات مرت له.

---

(١) وهو ما كانت العلاقة بين ما استعمل فيه وما وُضع له ملابسةً غيرَ التشبيه، كاليد إذا استُعملت في النِّعمة». الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني ٣٩٧

(٢) المزج ١/ ٣

والأصل: أفاطمة، فرَخَّم بحذف الهاء، وأبقى الميم على فتحها جرياً على اللغة الفصحى، وهي لغةُ من ينوي المحذوف[1].....».

وإذا كان شاهدُه آيةً قرآنيةً، ذكر اسمَ سورتها على الأغلب، وأشار إلى القراءات فيها إن وجدت، كما في قوله: «... قوله تعالى في سورة الزمر ﴿أمن﴾[2] بميم واحدة خفيفة {هو قانت}، أي قائم بوظائف العبادات {آناء الليل}، أي ساعاته واحدها إِنْوٌ بكسر الهمزة وسكون النون، أي كحِمْل، قلت: وليست هذه القراءة مختصة بالحِرميَّين[3]، كما يُشعر به كلام المصنف، بل قرأ بها حمزة[4] أيضاً[5]».

وقد يفسر بعض الشواهد القرآنية، ويذكر وجوه الاختلاف حول بعض الآيات، إن وجدت، ثم يعربُ ما كان فيها مشكلاً، كما في تحليله وتفسيره قوله تعالى: ﴿أأنت فعلت هذا﴾[6]، وقد أطال كثيراً في التعقيب على هذه الآية، مما لا يسمح المقام بذكره[7].

٨ - يتّصف منهج الشارح بالتنظيم والترتيب، فإذا مرَّ معه شيءٌ، ورد من قبل، أشار إلى ذلك، وبيّن إن كان سيرد ثانيةً في شرحه، وفي أيّ باب، كقوله: «وقد كرَّر المصنفُ إنشاد هذا البيت بتمامه في أثناء الكلام على «أم»، حيث قال: «مسألة». سُمع حذف «أم» المتصلة ومعطوفها، كقولِ الهُذلي[8]» وأنشده، وكرّر أيضاً إنشاد بعضِه، وهو:

... ... ... ... ... فمـــا أدري أرشـــدٌ طِلابهـــا

---

(١) المزج ١/١٨

(٢) سورة الزمر: ٩ وانظر تخريج القراءة في قسم التحقيق ٣٣٤

(٣) انظر ترجمتهما في قسم التحقيق ٣٣٤

(٤) انظر ترجمته في قسم التحقيق ٣٣٤

(٥) المزج ١/٢٠

(٦) سورة الأنبياء: ٦٢

(٧) انظر المزج ١/٣٦

(٨) المغني ٦٤

في أواخر الباب الخامس[1]، حيث ترجم على حذف المعطوف»[2].

وإن ذكر رأياً لأحد النحويين، شفعه بذكر كتابه الذي ورد فيه ذلك الرأيُ، حرصاً منه على التوثيق، وتتمة للفائدة والمعرفة، كقوله: «قال ابن الحاجب في الأمالي[3]: «إنَّه تعالى لَمّا نهى عن الغيبة، شبهها بما هو مكروه»[4].

٩ - ويتّصف منهجه أيضاً بشرح كلّ كلمة، يقدّر الشارح أنها بحاجة إلى الإيضاح، وقد يطيل في هذا الأمر، مستعيناً بما جاء في المعجمات، وما سمع عن العرب، كقوله: «تَرِدُه: أي تصل إليه نائلاً منه، وفي القاموس[5]: الورود: الإشراف على الماء وغيره، دخله أو لم يدخله»[6].

١٠ -ردَّ الشارح كثيراً من أحكام ابن هشام، بل أسرف في تَعقبه، مستدلاً على ذلك بالشواهد والبراهين، وداعماً نقده هذا بآراءِ بعض النحويين، وهذه مزية ألفيتها لدى الشارح في شرحه الكبير، ثم سار على المنهج نفسه في هذا الأمر في المزج، حيث ردّ تفسير المصنف لـ «كتبت» في: «إذا قلت: كتبت إليه أن قم» بقوله: «وهذا الكلام من المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ مبنيٌّ على أنّ «قم» في المثال المذكور تفسيرٌ لكتبتُ نفسه، فأبطله بتغايرهما، وليس الأمرُ كما فهمه، وإنما التفسير في ذلك لمتعلّق كتبت، وهو الشيء المكتوب، و «قم» هو نفسُ ذلك الشيء»[7].

١١ -يميل الشارح إلى الإسهاب المفرِط في الشرح والتحليل لدى تناوله القضايا التي تعرض

---

(١) نفسه ٨٢٠

(٢) المزج ١/٢٢

(٣) أمالي ابن الحاجب ١/٩٢، الأملية ٥٢

(٤) المزج ١/٣٤

(٥) القاموس المحط: (ورد).

(٦) المزج ١/١٥

(٧) المزج ١/٦٧

له، فيذكر فيها الوجوه المتعددة، ويُفصِّل كلاً منها، مستدلاً بالشواهد، ومعوّلاً على السماع في أحكامه، ويوجه ـ مستنداً إليه ـ آراءَهُ، ولكنَّه في النهاية يخلُص إلى نتيجة واضحة، وهذه سمة ظاهرة في المزج، وهو يعجُّ بالأمثلة على ذلك.

١٢ -لعلَّ الشمولية من أهم خصائص هذا الشرح وأحسنِها، لما يتمتع به الشارح من مقدرة في بعض علوم العربية، استطاع من خلالها أن يضفي على شرحه سمةَ الشمولية، وأن يجعلَه موسوعة نحويةً، ولغوية، وأدبيةً، وبلاغية.

ولعلَّ الدماميني أراد أن يجعل شرحه تعليمياً، يفيد منه الطلبةُ والمتعلمون، ولاسيما أنّه شرح المغني مرتين بطريقة «قال، أقول»، بما فيها من أحكام وآراء، ولذلك كان مفرِطاً في الإسهاب سعياً وراء الفائدة وتتمة لها.

ومما تقدم أنتهي إلى أنَّ هذا الشرح الواسعَ ضمنّه صاحبه عُصارةَ فكره، وخلاصةَ علمه بالعربية، وأنّه لو كَمُلَ لكان من أفضل الشروح المُقامة على المغنى، إن لم يكن أفضلَها على الإطلاق، وذلك لما رأيته من خصائص وصفات، ميَّزت منهج الشارح في المزج، وهذه أحد الأسباب التي استندتُ إليها لترجيح كون تأليف هذا الشرح، جاء بعد تأليف شرحه الكبير المسمّى بـ(تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب)، إذ المنطق أن يكونَ منهجُ الشارح قد اتَّضح، وأنَّ تفكيره قد اكتمل، في المصنَّف الأخير، وعندما وجدت أنَّ الشارحَ كان أوضحَ منهجاً وأكثر دقةً في المزج، قررت أنَّ المزجَ هو الشرحُ الأخيرُ إضافة إلى تلك الأسباب التي ذكرتها سابقاً.

### ٣ـ العيون الغامزة على خبايا الرامزة:

**الرَّامزة:** قصيدة منظومة في البحر الطويل، للإمام ضياء الدين أبي محمد الخزرجي عبد الله بن محمد المالكي الأندلسي.

ـ شرحها الدماميني، أولها: «الحمد لله الذي شرح صدورنا لسلوك عروض الإسلام»، قال: وقد كنت في زمن الصِّبا مشغوفاً بالنظر إلى محاسن هذا الفن، إلى أن

ظفرت بالقصيدة المسماة بالرامزة، نظم ضياء الدين أبي محمد عبد الله بن محمد الخزرجي، فوجدتُها بديعةَ المثال، فطفقتُ أن أطلّقَ النوم بمراجعتها، مع أني لا أجد شيخاً، أتطفّلُ عليه، ولا أرى خليلاً أشاركه، ثم قَدِم علينا بعض طلبة الأندلس بشرحٍ على هذه المقصورة لقاضي الجماعة بغرناطة، السيد الشريف أبي عبد الله محمد بن أحمد الحسيني السبتي، فإذا هو شرح بديع، لم يُسبق إليه، فأعرضتُ عما كُنت كتبته، إلى أن حركتِ الأقدارُ عزمي إلى كتابة شرحٍ وسيطٍ فوق الوجيز دون البسيط، وسميتهُ (العيون الغامزة على خبايا الرامزة).

ذكر صاحب الكشف أنه فرغ من تبييضه في رجب سنة سبع عشرة وثمانمائة، وشرحه بنقادة من بلاد الصعيد، وابتدأ في أول جمادى الآخرة من السنة[1].

وقد طبع بالقاهرة سنة ١٣٠٣هـ[2].

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

(١) كشف الظنون ٢/١٢١٥

(٢) تاريخ الأدب العربي، بروكلمان ٥/٣٦٢، وقد ذكر أماكن وجود مخطوطاته.

## ثانياً ـ المخطوط الموجود:

### ١ـ التعليق:

وهو شرحُ الدماميني الأول على المغني، وهو المُسَّمى بـ(الشرح الصغير)، ذكر صاحب الكشف أنَّ أولّه «الحمد لله الذي لا افتقار إلى معنى سواه..الخ»، ذكر فيه أنّه بالغ في اعتراضه على المتقدِّمين مع تراكيبَ مغلقة، وكان تأليفه بمصر[1].

وفي مكتبة الأسد نسخة من هذا المخطوط، تتألف من جزأين، الجزء الأول، عدد أوراقه ١٧١ ورقة، وبدايته: «نبلاً»، وفي القاموس «النبل: الذكاء والنجابة»، وانتصاب «نبلاً» أو «فضلاً» على التمييز..»، ونهايته: «أيّ» بفتح الهمزة وتشديد الياء، اسم يأتي على خمسة أوجه...».

وهي نسخة مُصحَّحة مخرومة الأول، المتن والفواصل بالمداد الأحمر، ومقدار الخرم كرّاس، لأنَّ الرقم المثبت في أول صفحة منها هو «٢»، وتنتهي هذه النسخة بالكراس «ذي»، وقد كُتبت بخط نسخي، وعلى الغلاف بعضُ الزخارف. ورقمها في مكتبة الأسد، فهرس المخطوطات العام ١٨٣٥٥.

أما الجزء الثاني، فعدد أوراقه ١٧٣ ورقة، وبدايته: «ذلك الاسم «أيا»، إذا انقطع عن الإضافة، واسم الإشارة... وزعم الأخفش..الخ. ونهايته: «حرف الفاء المفردة، حرف مهمل خلافاً لبعض الكوفيين في قولهم: إنها ناصبة..».

وهي نسخة مصحَّحة، المتن والفواصل بالمداد الأحمر، وقد كتبت بخط نسخي،

---

(١) كشف الظنون ٢/١٧٥٢

ورقمها في مكتبة الأسد، فهرس المخطوطات العام ١٨٣٥١[1]. ونسخها محمد بن موسى المصري بتاريخ ١١٨٠هـ.

**٢ـ عين الحياة في اختصار حياة الحيوان للدميري[2]:**

وفي مكتبة الأسد -فهرس المخطوطات العام - نسخة من هذا المخطوط تحت رقم ٣٢٨٥، بدايتها «قال الشيخ مفتي المسلمين... الحمد لله الذي أوجد بفضله....».

كتبت بخط نسخي واضح.

**٣ـ اللمحة البدرية في علم العربية:**

وهي مقامة مختصرة، أولها بعد البسملة: الكلمة: قول موضوع لمعنى... وحرف...»، وفي مكتبة الأسد نسخة من هذا المخطوط برقم ٦٣٨٦، فهرس المخطوط العام.

**٤ـ المصابيح في شرح الجامع الصحيح للبخاري:**

وفي مكتبة الأسد نسخة من هذا المخطوط تحت رقم ١٣٣٣٨، فهرس المخطوطات العام، بدايتها «الحمد لله الذي جعل في خدمة السنة النبوية...». وقد كتبت بخط نسخي، وعدد أوراقها ٧٥١ ورقة.

**٥ـ المنهل الصافي في شرح الوافي للبلخي في النحو:**

قال صاحب الكشف «شرح الوافي في النحو لمحمد بن عثمان بن عمر البلخي المتوفى سنة... أوله الحمد لله الذي بيده تصريف الأحوال..الخ، شرحه الشيخ الإمام محمد بن أبي بكر الدماميني المتوفى سنة ٨٢٨ ثمان وعشرين وثمانمائة لمّا سافر إلى الهند، ورأى أن أهل

---

(١) وقد ذكر الدكتور سامي عوض في كتابه (ابن هشام النحوي) ١٤٥: أنّ لهذا المخطوط نسخةً بدار الكتب المصرية رقم /١٧٥٧/ نحو، غير مرقمة الصفحات، وورقها من النوع السميك، ويبلغ عددها/١٨٢/ ورقة، ومسطرتها/٢٩/ بمعدل/١٤/ كلمة في السطر الواحد تقريباً، وبالمخطوطة آثار تلويث، وأكلة، وأرضة، ومكتوبة بالخط الفارسي، ولم تُذكر سنةُ كتابتها في الخاتمة، ويُرجَّحُ أن تكونَ من القرن التاسع الهجري.

(٢) الدميري هو محمد بن موسى بن عيسى بن علي الدميري، أبو البقاء كمال الدين، باحث، أديب من فقهاء الشافعية، ولد وتوفي بالقاهرة (٧٤٢ـ ٨٠٨هـ)، من كتبه «حياة الحيوان ـ ط» مجلدان الأعلام ١١٨/٧

كجرات مشغولون به، فأهداه لملك الهند المستنصر بالله، شهاب الدين أحمد، وسماه (المنهل الصافي)، أوله الحمد لله على إحسانه.. الخ.

قال: وكان تأليفه المتن بجزيرة مهابور من الهند في مدّة يسيرة، أولها آخرُ رمضان سنة ٨٢٥ خمس وعشرين وثمانمائة، وآخرها ذي الحجة من السنة المذكورة، وبيَّضه في صفر من السنة التي تليها»[١].

وفي مكتبة الأسد، نسخة من هذا المخطوط، تحت رقم ٦٧٦٢ـ عام، فهرس مخطوطات الظاهرية.

وقد وزِّع على ثلاث رسائل للماجستير في جامعة البعث.

**٦ـ نزول الغيث في التنقيد على شرح لامية العجم للصفدي[٢]:**

قال صاحب الكشف «أوله: أما بعد حمد الله الذي لا يتوجب عليه الاعتراض.. ذكر فيه أن بعض الطلبة في الإسكندرية مدحه، ثم لمّا ارتحل إلى مصر سنة ٧٩٤ أربع وتسعين وسبعمائة وقف عليه، فزيَّفهُ، ووجد الصلاح قد ارتكب فساداً، ورأى فيه سقطاتٍ كثيرة، فأراد تبكيت ذلك المادح، فكتب ما تيسَّر له من الاعتراضات»[٣].

وفي مكتبة الأسد نسختان من هذا المخطوط، الأولى برقم ٥٤٣٣، والثانية برقم ٥٠٥٥، فهرس المخطوطات العام.

**٧ـ الحلاوة السُّكرية في شرح الفواكه البدرية:**

في مكتبة الأسد نسخةٌ من هذا المخطوط تحت رقم ٥٧٨١ـ فهرس المخطوطات العام، وعدد أوراقها ٨٩ ورقة، نسخها محمد بن أحمد الحكيم المغربي سنة ١١٤٦هـ.

---

(١) كشف الظنون ١٩٩٨/٤

(٢) خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، صلاح الدين، أديب، مؤرِّخ، كثير التصانيف، ولد في صفد بفلسطين، وإليها نسبته (٦٩٦ـ ٧٦٤هـ)، له زهاء مئتي مصنَّف، منها الوافي بالوفيات، والغيث المسجم في شرح لامية العجم ـ ط مجلدان، الأعلام ٣١٦/٢

(٣) كشف الظنون ١٥٣٧/٢

## ثالثاً ـ المخطوط المفقود[1]

جواهر البحور في العروض

شمس المغرب في المرقص والمطرب.

الفتح الرَّباني في الردّ على التبياني المعترض على مصابيح الجامع.

الفواكه البدرية:

**أولها:** أمّا بعد حمد الله المنظومةِ آلاؤه بعقود الدرر...الخ، جمع فيها من غرر كلامه خاصةً دون كلام غيره، فرغ من تعليقها سنة تسعين وسبعمائة[2].

٥. معدن الجواهر في شرح جواهر البحور.

٦. مقاطيع الشرب.

٧. إظهار التعليل المغلق[3].

٨. ديوان شعره[4].

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

---

(١) ذكر هذه الكتب صاحب الكشف ١٨٥/٦، وغيره ممن ترجم للدماميني.

(٢) كشف الظنون ١٢١٥/٢

(٣) لم أقف على ذكر هذا الأثر للدماميني عند من ترجموا له سوى صاحب الأعلام، فقد ذكر أنه من مصنفات الدماميني، الأعلام ٥٧/٦

(٤) لم يذكره إلاّ صاحبُ كشف الظنون ١٨٥/٦

## الفصل الثالث

# تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

## مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:

لصاحبه جمال الدين عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري، وُلد بالقاهرة في ذي العقدة من سنة ثمان وسبعمئة من الهجرة، وبها توفي سنة إحدى وستين وسبعمئة[1].

وهو عالم جليل لا يُشقُّ غبارُه في سعة الاطلاع، وجمال التعليل، «وقد طارت شهرته في العربية منذ حياته، فأقبل عليه الطلابُ من كل فجٍ، يفيدون من علمه، ومباحثه النحوية الدقيقة، واستنباطاته الرائعة. ويقال: إنّه لم يقرأ على أبي حيان سوى ديوان زهير، وكأنّه ثمرة العلماء المصريين من أساتذته، وقد تجوّل يتعمَّق مذاهب النحاة، وتمثَّلها تمثُّلاً غريباً نادراً، وهي مبثوثة في مصنفاته، مع مناقشاتها، وبيان الضعيف منها والسديد، مع إثارته ما لا يُحصى من الخواطر والآراء في كل ما يناقشه، وكل ما يعرضه»[2].

ألَّف كتابه المغني سنة ست وخمسين وسبعمئة، أي قُبيل وفاته بخمس سنين، أي بعد أن اكتملت ملكاتُ مصنِّفهِ النحوية، وغيرها من علوم العربية، لذلك كان المغني «بين كتب ابن هشام خاصةً أجلَّها قدراً، وأبعدَها أثراً، وبين كتب العربية عامةً من أكثرها استيعاباً ونفقاً، فلم يلبث حين ظهر أن شاع ذكرهُ، وعمَّ نفعُهُ حتى أخمل غيرَه من كتب العربية، وصار معتمد الطالبين، والمتعلمين، والمتخصصين»[3].

---

(١) انظر ترجمته في ذيول العبر ص ٣٣٦، والوفيات ٢/٢٣٤، والدرر الكامنة ٢/٤١٥، وحسن المحاضرة ١/٥٣٦، وكشف الظنون ٥/٤٦٥، وشذرات الذهب ٨/٣٢٩ -٣٣١، والبدر الطالع ١/٤٠١، ومعجم المؤلفين ٢/٣٠٥

(٢) المدارس النحوية ٣٤٦

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق الدكتور مازن المبارك والأستاذ علي حمد الله ص٦

وقد ردَّ أحد الباحثين «شهرةَ هذا الكتاب دون غيره من الكتب التي تقدّمته لعددٍ من الأمور. أهمُّها:

١ - سبق هذا الكتاب في النشر جميع هذه الكتب المذكورة آنفاً[١].

٢ - ما تمتع به ابن هشام من منزلة علمية مرموقة، وشهرة ذائعة.

٣ - ما حَظِيَ به مغني اللبيب من عناية النحويين واهتمامهم، حيث قام العديد منهم بشرحه، وتوضيحه، والتعليق عليه، وشرح أبياته، وبيانِ ما ينطوي عليه من أحكام وآراء، وما يثيره من مسائل لغوية وقضايا نحوية.

٤ - ما تضّمنه الكتاب من مادة علمية غزيرة وبخاصة الأدوات، ومعانيها، وإعرابها، ومذاهب النحويين واللغويين حول القضايا التي يثيرها.

٥ - قدرة ابن هشام على جمع الآراء المتعددة من مختلف المذاهب والاتجاهات، بحيث تُكْمِل بعضَها، ثم مقدرةُ ابن هشام على محاكمة هذه الآراء، ومناقشتها، وتحليلها، والموازنة الدقيقة بينها، ثم الخروجُ من ذلك كلّه بالرأي الذي يأنس له، ويستريح إليه.

٦ - التبويب الدقيق، والتنسيق المحكم الذي يتميز به المغني»[٢].

ولعل أهمَّ ما يميِّز المغني أنّه جمع بين ثلاثة أمور:

**أحدها:** أنّه من كتب أعاريب القرآن كما أراد له مصنفه أن يكون، ولذلك التزم مصنِّفُه بالاستشهاد بآيات القرآن الكريم التزاماً يكاد يكون مطلقاً، ولهذا أعاب الدماميني على المصنف احتجاجَه بالشعر دون القرآن الكريم في بعض المواضع القليلة جداً. فهو قد مرَّ على إعراب ما استشكل من بعض الآيات، لكن ليس بمنهج التأليف المعروفِ في كتب الأعاريب، وإنما بمنهج آخرَ تميَّز به مصنِّفُ المغني، وميَّز كتابه بهذا.

**ثانيها:** أنّ صاحبه أفاد ممّن سبقه في التأليف في حروف المعاني، ولذلك جاء كتابه

---

(١) وهي كتب الأدوات المؤلفة قبل كتاب المغني.

(٢) ابن هشام النحوي للدكتور سامي عوض ٨٤ ـ ٨٥

جامعاً شاملاً لما يتعلّق بإعراب الأدوات ومعانيها، مع الإفادة من المناهج والمذاهب النحوية كلها، ومزج هذه الإفادة بين كتب حروف المعاني وكتب الأعاريب، فالدماميني في كشفه بعض مصادر المصنف بيّن أنَّ ابن هشام قد عوّل كثيراً على من ألّفوا في إعراب القرآن الكريم.

**ثالثها:** أنَّ مصنّفه كان سبَّاقاً في التأليف في تلك المباحث البكر، وإنْ لم يكن لابن هشام نفسه كلُّ ما ذكر في ذلك المبحث أو هذا، غير أنّه استطاع من خلال تبويب هذا الكلام الدقيق وتنظيمه المحكم له أن ينفرد بهذه الميزة المهمة جداً، وأن يفتح باباً جديداً في التأليف في النحو، بل استطاع أن ينبّه المعربين والمشتغلين بهذا إلى فوائد جليلة وقضايا كثيرة منظمة محكمة بصرف النظر عن مخالفة بعض النحويين له فيما ذهب إليه وانتهى عنده. فاستطاع بهذا أن يشقَّ طريقاً جديدة في التأليف.

وحسب كتاب المغني أنَّ الناس تعارضوا فيه واجتهدوا، فمنهم المؤيد له، ومنهم المعارض، فكَثرت عليه الشروحُ، والتعليقات، والحواشي، وسأذكر ما انتهيت إليه منها وفق وفيات أصحابها معوّلاً في ذلك على كشف الظنون[1]:

١ - (تنزيه السلف عن تمويه الخلف)، وهو شرح لابن الصَّائغ الحنفي، شمس الدين محمد عبد الرحمن بن علي بن أبي الحسن المعروف بالزُّمردي، المتوفَّى سنة ٧٦٦هـ، وهو مفقود.

٢ - حاشية على المغني لابن الصائغ أيضاً، وصل فيها إلى حرف الباء، وهي مفقودة.

٣ - وللدماميني ثلاثة شروح هي:

أ - **(التعليق)**[2] وهو شرح صغير، ألّفه في مصر، فرغ منه سنة ٨١٨هـ

ب - **(تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب)**، وهو شرح كبير ألفه في

---

(١) كشف الظنون ٢/١٧٥٢ - ١٧٥٤

(٢) منه نسختان في مكتبة الأسد، رقم الأولى ١٨٣٥١، ورقم الثانية ١٨٣٥٥، انظر فهرس المخطوطات العام.

الهند، وهو المعروف بالحاشية الهندية، وهو موضوع دراستي.

جـ - **(المزج)**: ويُسمَّى «إيضاح المتن» وصل فيه إلى الفاء، ولم يكمله، وهو المطبوع على هامش «المنصف من الكلام على مغني ابن هشام» للشُمني، وقد فُقد أغلبُه، ولم يبق منه إلاّ جزءٌ يسير، يصل إلى حرف أمَّا.

٤ - (كافي المغني) لأبي باشر، شمس الدين محمد بن عماد المالكي النحوي المتوفى سنة ٨٤٤هـ، ويقع في ثلاثة مجلّدات[١].

٥ - (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام)، للشيخ تقي الدين أبي العباس أحمد بن محمد الشُّمني، المتوفى سنة ٨٧٢هـ[٢].

٦ - (شرح مغني اللبيب) للشيخ نور الدين علي العَسلي المقرئ، المتوفى سنة ٨٩٠هـ

٧ - (الفتح القريب في حواشي مغني اللبيب)[٣] للسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، المتوفى سنة ٩١١هـ.

٨ - (تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب)[٤] للسيوطي.

٩ - (شرح شواهد المغني) للسيوطي، وهو مطبوع.

١٠ - (تحفة الحبيب بنحاة مغني اللبيب)[٥] للسيوطي أيضاً.

---

(١) ذكر صاحب الضوء اللامع ٢٣٢/٨ - ٢٣٤ أنه يقع في أربعة مجلدات، وذكره أيضاً السيوطي في البغية ٢٠٣/١، وابن العماد في شذرات الذهب ٢٥٤/٧

(٢) وقد حُقّق في جامعة دمشق من خلال رسالتي ماجستير، أخذ القسم الأول محمد وليد حافظ، وأخذ القسم الثاني علي عفّان عام ١٩٨٦

(٣) وهو قيد التحقيق في رسالة ماجستير لأحد طلبة الدراسات العليا في جامعة دمشق، ورقم مخطوطته في مكتبه الأسد ١٤٢٠٤ (نحو).

(٤) لم يذكرها إلاّ صاحب كشف الظنون، في حين أنّ السيوطي نفسه أشار في مقدمة شرحه المسمّى بالفتح القريب إلى شروحه على المغني، ولم يذكر هذا الشرح، انظر السيوطي ١/أ.

(٥) وقد أشار إليه السيوطي في مقدّمة شرحه المسمّى بالفتح القريب.

١١ - (منتهى أمل الأديب من الكلام على مغني اللبيب)[١] لابن الملاّ، أحمد بن محمد بن أحمد بن يوسف الحصفكي، الشافعي، المتوفى سنة ١٠٠٣هـ

١٢ - (مواهب الأديب في شرح مغني اللبيب)[٢]، للشيخ أبي عبد الله محمد بن أحمد المعروف بوحيي زادة، المتوفى سنة ١٠١٨هـ، ويقع في ستة مجلدات.

١٣ - حاشية على المغني للمولى مصطفى بن محمد، المعروف بعزمي زادة[٣]، المتوفى سنة١٠٤٠هـ. لها نسخة في الجامعة الإسلامية برقم(١/٦٤١٠ - حاسب ١١٢ /٠٢) عن مكتبة عارف حكمة ٤١٥/٥٣) وفي مركز الملك فيصل برقم( ٦٠٧٩٩) فهرس الجامعة الإسلامية عن اللغة والنحو والصرف ص٤٩٣

١٤ - (غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب)، للمولى القاضي مصطفى بن حاج حسين الأنطاكي، المتوفى سنة ١١٠٠هـ[٤].

١٥ - (لباب المغني)، للشيخ أبي النجا بن خلف المصري الشافعي.

واختصر المغني كلٌّ من:

١٦ - الشيخ محمد بن إبراهيم البيجوري، شمس الدين المصري، الشافعي، المتوفى سنة٨٦٣هـ[٥]

١٧ - الشيخ محمد بن عبد المجيد السامولي، الشافعي، السُّعودي، فرغ منه سنة ٩٦١هـ، وسماه (ديوان الأريب في مختصر مغني اللبيب)[٦]. وله نسخة محفوظة في مكتبة الأسد،

---

(١) توجد منه نسختان في مكتبة الأسد، رقم الأولى١٤٢٠١، ورقم الثانية ١٦٨٤٩، انظر فهرس المخطوطات.

(٢) ذكره صاحب هدية العارفين ٢٦٨/٢

(٣) وقد ذكر صاحب هدية العارفين ٤٤٠/٢ أنها حاشية على شرح مغني اللبيب لابن الصائغ.

(٤) وقد حُقّق في جامعة دمشق، حقق القسم الأول الدكتور نبيل أبو عمشة في رسالة ماجستير، والقسم الثاني قيد التحقيق في رسالة ماجستير لأحد طلبة الدراسات العليا.

(٥) انظر ترجمته في هدية العارفين ٢٠٢/٢

(٦) وقد ذكره صاحب هدية العارفين، وترجم لصاحبه ٢٤٤/٢

١٨ - أحمد المشتهر بالنائب، وقد وصل فيه إلى حرف الباء، وسمّاه (قُراضة الذهب في علمي النحو والأدب). وله نسختان محفوظتان في الجامعة الإسلامية برقم (١/٤٢٤٩ و٦٣٤٢) عن مكتبة عارف حكمة (٤١٥/١٥٩)

**وأمّا الشروح التي ذكرها صاحب هدية العارفين فهي:**

١٩ - (شرح مغني اللبيب)، لأحمد بن محمد الرومي المعروف بآسية ملاّ، المتوفى سنة١٠١١هـ[١].

٢٠ - (شرح مغني اللبيب)، لنعمة الله بن عبد الله بن محمد بن الحسين الموسوي الجزائري المتوفى سنة ١١١٢هـ[٢].

٢١ - حاشية لإبراهيم ابن السيد أحمد بن علي العُبَالي، بضم العين المهملة، وفتح الباء الموحدة، بطن من العلويين باليمن، المتوفى سنة ١٠٧١هـ[٣].

٢٢ - حاشية لابن هلال، محمد بن خليل الحلبي، نور الدين، القاضي، أبي البقاء الحنفي، المتوفى سنة ٨٢٤هـ، وقيل ٨٤٢هـ[٤].

٢٣ - (غناء الأريب في فهم مغني اللبيب)، لمحمد مهدي بن علي أصغر بن محمد بن يوسف القزويني الشيعي، المتوفى سنة ١١٥٠هـ[٥].

٢٤ - (مدني الأريب من حاصل مغني اللبيب)، لمحمد العيزري. نقل عنه البغدادي في

---

(١) وقد ذكره صاحب إيضاح المكنون، وترجم لصاحبه ٢/٥١٩

(٢) وقد ذكره صاحب هدية العارفين، وترجم لصاحبه ٢/٤٩٧

(٣) وذكره صاحب هدية العرافين، وترجم لصاحبه ١/٣٢

(٤) وذكره صاحب هدية العارفين، وترجم لصاحبه، وفيه أنه توفي ٨٤٢هـ، ٢/١٨٤

(٥) وذكره صاحب هدية العارفين، وترجم لصاحبه ٢/٣٢٣، وفي مكتبة الأسد نسخة منه تحت رقم (٥٧٩٢ - عام)

شرح أبياته[1].

٢٥ - حاشية الشيخ شمس الدين، محمد بن أحمد بن عبد القادر بن محمد بن عبد العزيز، السنباوي، المالكي، الشهير بالأمير، المتوفى سنة ١٢٣٢هـ، وقد فرغ منها كما ذُكر في خاتمتها سنة ١١٨٨هـ. وهي مطبوعة في مصر، جُعل المغني فيها متناً.

٢٦ - حاشية العلامة الشيخ مصطفى محمد عرفة الدسوقي المالكي، وهي مطبوعة في مصر، جُعل المغني فيها حاشية.

وذكر صاحب كشف الظنون[2]، وتبعه صاحب هديةِ العارفين[3] شرحاً باسم (مغني اللبيب على مغني اللبيب) في الكشف، وباسم (مغني الحبيب عن مغني اللبيب) في هدية العارفين، ولم يشر كلٌّ منهما إلى أنه من شروح مغني اللبيب، وهو للشيخ رضي الدين محمد بن إبراهيم بن يوسف بن عبد الرحمن، المعروف بابن الحنبلي الحلبي، المتوفى سنة ٩٧١هـ[4].

٢٧ - شرح أبيات المغني للبغدادي المتوفى سنة ١٠٩٣هـ، وهو مطبوع.

٢٨ - حاشية على المغني[5]، في النحو للبغدادي، عمر بن عبد الجليل بن محمد، المتوفى سنة ١١٩٤هـ.

---

(١) انظر شرح أبيات المغني للبغدادي ٣/٢٦٠، ٢٩٩، ٣١٤

(٢) كشف الظنون ٢/١٧٥٤

(٣) هدية العارفين ٢/٢٤٨

(٤) انظر ترجمته في شذرات الذهب ٨/٣٦٥، والأعلام ٥/٣٠٢

(٥) انظر الأعلام ٥/٤٩

## تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب:

وهو أحد شروح الدماميني على مغني اللبيب، وأغلب الظن أنَّه الشرح الثاني، بعد الشرح الصغير الذي وضعه في مصر، وسماه (التعليق)، ويتشابه الشرحان في أمور كثيرة، أهمُّها أنَّ الشارح سلك فيهما طريقة ( قال، أقول) في الشرح، بخلاف الشرح الثالث، الذي شرحهُ بطريقة مزج كلامه بكلام المصنف، وسمَّاه ( المزج).

**اسم الشرح:**

اتفقت كتب التراجم على تسمية هذا الشرح بـ(تحفة الغريب)، لكنها تباينت في تتمة هذه التسمية، فالسخاوي والسيوطي قالا: «تحفة الغريب في حاشية مغني اللبيب»[1]. أمَا صاحب كشف الظنون، فقد قال: «تحفة الغريب بشرح مغني اللبيب»[2]، ووافقه ابن العماد في شذرات الذهب[3]. أما صاحبا نيل الابتهاج والبدر الطالع، فقالا «تحفة الغريب»[4].

أمَّا اسمُ الشرح الصحيح، فهو (تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب)، وذلك كما أراد صاحبه، قال في مقدمة الشرح: «... وسمَّيته «تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب»، إشارة إلى أنَّه ينبغي أن يُقْنع بقليله، ولا يُعتب عليَّ في عدم تطويله، فالغريب يقنع منه بأيسر التحف، ويعدُّ صغيره من أكبر الطُرف....»[5].

ولاشكَّ أنَّ هذه التسمية جعلت كثيراً من الذين شرحوا المغني، يسمُّون شروحهم بأسماء قريبة من هذا الاسم، فمنهم من سمّى شرحه بـ(تحفة الحبيب)، ومنهم من سماه

---

(١) انظر الضوء اللامع ١٨٤/٧، وبغية الوعاة ٦٧/١

(٢) انظر كشف الظنون ١٧٥٢/٢

(٣) شذرات الذهب ٢٦٣/٩

(٤) نيل الابتهاج ٤٨٨، والبدر الطالع ١٥٠/٢

(٥) الشرح ٣/ب

بـ(تحفة القريب)، ومنهم من سمّى بـ(غنية الأريب). وقد وقفت على هذه الشروح حيث ذكرتُ شروحَ مغني اللبيب.

**نسبته:**

لم أقف على أي خلاف في نسبة هذا الشرح إلى صاحبه، فأصحاب التراجم أجمعوا على أن الشرح من وضع البدر الدماميني، وقد رأيت ذلك ظاهراً في مقدمة الشارح حيث عزاه إلى نفسه بالقول الصريح.

يضاف إلى هذا أن من نقلوا منه، أو أخذوا عن صاحبه، لم يختلفوا في نسبة هذا الشرح إلى الدماميني، ولاسيما أنّه يُعدُّ في أقدم الشروح المقامة على المغني بعد شرح ابن الصائغ وحاشيته على المغني.

**بناء الكتاب:**

سلك الشارح في هذا الشرح طريقة «قال، أقول»، وهذا المنهج في الشرح يعينه على انتقاء ما يشاء من عبارات المغني، وإغفال ما يريد، ويقرب المسائل المدروسة من أذهان المتعلمين، ولكنَّ الدماميني اختار تلك العبارات التي قد تتباين الآراء فيها، وتختلف الأحكام من خلالها، أو تلك العبارات التي اعتقد أنَّ المصنف قد سها فيها، أو جانب الصواب في مناقشتها ودراستها، فكان يعارضه، أو يتفق معه، أو يستدرك عليه بعض القضايا.

ولكنّه قلّما يترك شاهداً شعرياً، لا يمرُّ عليه بشرح بعض ألفاظه وتبيان معناه، أو إعراب بعض الكلمات فيه التي ظنَّ أنّها قد تستغلق على القارئ، وقد يشفع ذلك ببيان عروض البيت، ثم بذكر بحره، وأحياناً يتطرق للحديث عن بعض الجوانب البلاغية فيه.

وهذا أمر يُسجَّلُ للدماميني، ويُحفظ، لأنّه كان المصدر الرئيس للشراح الآخرين في هذا الباب، فهم قد عوّلوا عليه في اختيار العبارات ذاتها، وفي دراسة الشاهد الشعري، وقلّما تجد أحد الشرّاح قد جاء بعبارة، لم يذكرها الشارح، أو أنّه درس قضية أغفلها،

أو ناقش حكماً لم يناقشه الشارح من قبل.

ولكنَّ الشارح لم يستدرك على المصنف بفصل لم يذكره الأخير، أو بابٍ كامل في هذا المجال، بل ظلَّ محافظاً على ذلك التقسيم العام الذي جاء به، وتابعاً له في كل ما ذكره من عنوانات الفصول والأبواب.

ولذلك فإنَّ بناء الشرح لم يكن بدعاً من الشارح، وإنما سار به على نهج المصنِّف، ولاسيما فيما يتعلق بالبناء العام للشرح، أما تلك العبارات التي دار الشرح حولها، وقام عليها، فإنها كانت من اجتباء الشارح نفسه، مع الأخذ بعين الاعتبار ما أخذه من ابن الصائغ في شرحه. وهذا أمرٌ يقودني إلى الحديث عن مصادر الشرح.

**مصادر الشرح:**

مما لاشكَّ فيه أنّ أهمّ ميزة من ميزات الشَّروح والحواشي أن أصحابها قد أكثروا من النقول، وأسهبوا في الاعتماد على أقوال العلماء والنحاة، ولذلك، فإنَّ شرحاً ما قلَّما يغفل مصنَّفاً ما. فقد جَرتَ عَادة الشُّرَّاح على الإسهاب والتطويل، وعلى كثرة النقول من معظم ما أُلّف في هذا العلم حتى عصر الشارح تقريباً.

ومن بين هذه الشروح شرح الدماميني على المغني، فهو لم يترك مصنفاً في هذا العلم إلا ذكره، ولا شرحاً، أو حاشية، إلا نقل منها، حتى جاء شرحه يغصُّ بالنقول، والأخذ من النحاة بعزو الأقوال والآراء.

ولكنَّ هذه المصادر التي عوّل عليها الشارح، كانت متفاوتة بشكل كبير، من حيث النقلُ منها، والأخذ عنها، فثمة مصادر قد نقل الشارح منها بصريح العبارة أكثر من مئة مرَّة، وهناك مصادر أخرى، لم ينقل الشارح منها إلاّ مرة واحدة. ولعل السببَّ يعود إلى طبيعة المادة النحوية بين هذا المصدر وذاك، قياساً على المادة النحوية التي يدرسها الشارح، ولذلك فمن الطبيعي أن أجد الزمخشري في كتابه الكشاف حاضراً في صفحات الشرح لكثرة ما رجع إليه الشارح، وكذلك الرضي في شرح الكافية.

وطبيعة البحث تقتضي أن أقسِّم مصادر الشرح إلى قسمين، يضم القسم الأول: المصادر التي صرَّح بها، والقسم الثاني: المصادر التي أغفل ذكرها.

أما القسم الأول؛ فهو المصادر التي عوّل عليها، وذكرها صراحةً، وهي كثيرة جداً، سأكتفي بتعداد بعضها دون الإتيان بأمثلة على هذا الكلام، لأنّنا في غنية عن ذلك. منها معجما الصحاح والقاموس، فالشارح عوّل على هذين المعجمين كثيراً في الشرح اللغوي، والشرح يعجُّ بالأمثلة على ذلك، ولاسيما أنه قلّما يترك كلمة، ولا يعرّج على شرحها لغوياً من خلال النقل الصريح من هذين المصدرين. وسأبدأ بما كثُر ذكره في الشرح:

١ - الزمخشري ت (٥٣٨هـ)، قد نقل الشارح عنه في أكثر من مئة وستة وعشرين موضعاً، موزعة بين الكشاف، والمُفصّل.

٢ - الرضي ت (٦٨٨هـ)، ونقل عنه الشارح في أكثر من مئة وثلاثة عشر موضعاً، وهي موزعة بين شرح الكافية، وشرح الحاجبية.

٣ - ابن مالك ت (٦٧٢هـ)، نقل عنه الشارح في أكثر من مئة وأحد عشر موضعاً، كانت معظمها من التسهيل، وشرح التسهيل، وبعضها من توضيح البخاري، كما جاء اسمه في الشرح.

٤ - ابن الحاجب ت (٦٤٦هـ)، تجاوزت النقول عنه اثنين وثمانين نقلاً، كانت من الأمالي، وشرح المفصل، والكافية.

٥ - سيبويه ت (١٨٠هـ)، ونقل الشارح عنه في أكثر من ستين موضعاً.

٦ - التفتازاني (٧٩٢هـ)، نقل الشارح عنه في أكثر من ستة وأربعين موضعاً، وذلك من حاشية الكشاف، وشرح المفتاح، وشرح التلخيص، والمطوّل.

٧ - ابن هشام ت (٧٦١هـ)، نقل منه في أكثر من تسعة وعشرين موضعاً، وذلك من حواشيه على التسهيل.

٨ - اليمني ت (٧٥٠هـ)، تجاوزت النقول منه خمسة وعشرين موضعاً، كانت كلُّها

من حاشيته على الكشاف.

٩ - بهاء الدين السبكي ت (٧٦٣هـ)، ونقل عنه الشارح في أكثر من ثمانية عشر موضعاً، كان معظمها من شرح التلخيص، وبعضها من شرح مختصر ابن الحاجب الأصولي.

١٠ - ابن جني ت (٣٩٢هـ)، نقل عنه في أكثر من سبعة عشر موضعاً، وذلك من الخصائص، وشرح مشكل الحماسة.

١١ - الفارسي ت (٣٧٧هـ)، نقل منه الشارح في أكثر من ستة عشر موضعاً، وذلك من التذكرة، والحجة.

١٢ - الفراء ت (٢٠٧هـ)، نقل عنه في أكثر من خمسة عشر موضعاً

١٣ - ابن عصفور ت (٦٦٣هـ)، نقل عنه في أكثر من أربعة عشر موضعاً، وذلك من المقرّب، وشرح الجزولية.

١٤ - المبرّد ت (٢٨٦هـ)، نقل عنه في أكثر من ثلاثة عشر موضعاً.

١٥ - السيرافي ت (٣٦٨هـ)، نقل عنه في أكثر من ثلاثة عشر موضعاً.

١٦ - الأخفش الأوسط ت (٢١٥هـ)، نقل عنه في أكثر من ثلاثة عشر موضعاً.

١٧ - المُرادي ت (٧٤٩هـ)، نقل عنه في أكثر من أحد عشر موضعاً، كلّها من الجنى.

١٨ - الكسائي ت (١٨٩هـ)، نقل عنه في أكثر من عشرة مواضع.

١٩ - الخليل ت (١٧٠هـ)، نقل عنه في أكثر من تسعة مواضع.

٢٠ - الزجاج ت (٣١١هـ)، نقل عنه في أكثر من تسعة مواضع.

٢١ - ابن السراج ت (٣١٦هـ)، نقل عنه في أكثر من تسعة مواضع.

٢٢ - أبو حيان ت (٧٤٥هـ)، نقل عنه في أكثر من تسعة مواضع.

٢٣ - ابن المنيِّر ت (٦٨٣هـ)، نقل عنه في أكثر من تسعة مواضع.

٢٤ - القزويني ت (٧٣٩هـ)، نقل عنه في أكثر من سبعة مواضع.

٢٥ - البخاري ت (٧٥٦هـ)، نقل عنه في أكثر من سبعة مواضع.

٢٦ - ابن السكيت ت (٢٤٤هـ)، نقل عنه في أكثر من ستة مواضع.

٢٧ - الشريف الجرجاني ت (٨١٦هـ)، نقل عنه في أكثر من ستة مواضع، وذلك من شرح المفتاح، وحاشيته على المطوّل.

٢٨ - ابن خروف ت (٦٠٩هـ)، نقل عنه في أكثر من خمسة مواضع.

٢٩ - يونس ت (١٨٢هـ)، نقل عنه في أكثر من أربعة مواضع.

٣٠ - ابن يعيش ت (٦٤٣هـ)، نقل عنه في أكثر من أربعة مواضع

٣١ - الجاربردي ت(٧٤٦هـ)، نقل عنه في أكثر من أربعة مواضع، وذلك من شرح الشافية.

٣٢ - الطيبي ت(٧٤٣هـ)، نقل عنه في أكثر من أربعة مواضع، وذلك من خلال شرحه على الكشاف.

٣٣ - ونقل الشارح في أكثر من ثلاثة مواضع عن أبي عبيدة ت(٢١٠هـ)، وثعلب ت(٢١٩هـ)، ومسلم ت(٢٦١هـ)، وأبي علي القالي ت(٣٥٦هـ)، وابن سيده ت(٤٥٨هـ)، والسهيلي ت(٥٨١هـ)، والشلوبين ت(٦٤٥هـ)، وأبي عبيدة ت(٢١٠هـ)، والقرافي ت(٦٨٤هـ)، والصائغ الحنفي ت(٧٧٦هـ)، وغيرهم.

٣٤ - ونقل أيضاً في أكثر من موضعين عن الجرمي ت(٢٢٥هـ)، والمازني ت(٢٤٩هـ)، وأبي عمرو الزاهد ت(٣٤٥هـ)، وابن درستويه ت(٣٤٧هـ)، وابن خالويه ت(٣٧٠هـ)، وعبد القاهر الجرجاني ت(٤٧١هـ)، وأبي عبيد البكري ت(٤٨٧هـ)، والبطليوسي ت(٥٢١هـ)، وابن الشجري ت(٥٤٢هـ)، وابن هشام الخضراوي ت(٦٤٦هـ)، والمالقي ت(٧٠٢هـ)، والحديثي ت (٧١٥هـ)، وغيرهم.

٣٥ - ونقل في غير موضع عن عيسى بن عمر ت(١٤٩هـ)، واليزيدي ت(٢٠٢هـ)، وابن ماجه ت(٢٧٣هـ)، وأبي حاتم الرازي ت(٢٧٧هـ)، وابن كَيْسان ت(٢٩٩هـ)،

وابن الأنباري ت(٣٢٧هـ)، والزجاجي ت(٣٣٧هـ)، والأزهري ت(٣٧٠هـ)، والهروي ت(٤١٥هـ)، والمرزوقي ت(٤٢١هـ)، ومكي ت(٤٣٧هـ)، وابن برهان ت(٤٥٦هـ)، والخطيب البغدادي ت(٤٦٢هـ)، وابن رشيق ت(٤٦٣هـ)، والواحدي ت(٤٦٨هـ)، وابن بابشاذ ت(٤٦٩هـ)، والزوزني ت(٤٨٦هـ)، والكرماني ت(٥٠٠هـ)، والتبريزي ت(٥٠٢هـ)، والإمام الغزالي ت(٥٢٠هـ)، وابن طاهر ت(٥٨٠هـ)، وابن بري ت(٥٨٢هـ)، والمطرزي ت(٦١٠هـ)، وأبي البقاء ت(٦١٦هـ)، والرافعي ت(٦٢٣هـ)، وابن معطي ت(٦٢٨هـ)، والصفار ت(٦٣٠هـ)، والسخاوي ت(٦٤٣ه)، والقفطي ت(٦٤٦هـ)، وابن عمرون ت(٦٤٩هـ)، وابن أبي الربيع ت(٦٨٨هـ)، ومحمد السبتي ت(٧٣٣هـ)، وتقي الدين السبكي ت(٧٥٦هـ)، والصلاح الصفدي ت(٧٦٤هـ)، وابن عقيل ت(٧٦٩هـ)، وناظر الجيش ت(٧٧٨هـ)، والبلقيني ت(٨٠٥هـ)، وابن خلدون ت(٨٠٨هـ)، وغيرهم.

ألاحظ ممّا تقدم أنّ الشارح كان كثير الرجوع إلى مصنفات النحويين من متقدمين ومتأخرين، وأنّ مكتبته كانت عامرة بالكتب التي أُلفت في هذا العلم حتى عصره، وأنّه كان دقيقاً في نُقوله، وفي أخذه عن العلماء، ولذلك فهو ينقل النص بحرفه. ومن هنا وجدناه قد خطّأ المصنف في بعض ما ذهب إليه، وذلك من خلال الرجوع إلى ما قاله هذا النحويُّ أو ذاك، لينقلَ نصَّه بتمامه، لكي لا يتركَ للقارئ مجالاً للتخمين أو الظنّ.

وأمّا القسم الثاني، فهو المصادر التي نقل عنها، ولم يُشر إليها، وأغفل ذكرها:

وهنا لابد من القول: إنَّ المصادر التي أكثر من الرجوع إليها، وذكرها في الشرح، هي نفسها التي نقل عنها في بعض المواضع، ولم يعزُ ما نقله منها إلى صاحبه، وبكلام آخر فإني أزعم زعماً أنَّ أيَّ مصدر يُكثر المصنِّف، أو الشارح، أو صاحب الحاشية من الأخذ عنه، قد ينقل منه ذلك النحوي بلا عزو، وذلك لكثرة وروده في الكلام.

أمّا الشارح، فقد نقل من مصنفات التفتازاني بلا عزو في أكثر من اثني عشر موضعاً، موزعة بين المطوّل، وحاشيته على الكشاف، وشرح التلخيص. وسنأخذ مثالاً على كل مصنف، لكي نبيّن هذا الأمر بوضوح.

فعند قول المصنف: «وأمّا اللام العاملة للجزم، فهي اللام الموضوعة للطلب، وحركتها الكسر[1]»، قال الشارح: «يمكن أن يوجَّهَ كسرُها بأنّها حُملت على لام الجر، لأنّها أُختُها في الاختصاص بقبيل من الكلم، ولأنّها عملت في ذلك القبيل الذي اختصت به العملَ المقصورَ عليه[2]» وهذا الكلام مأخوذ من التفتازاني، يدلُّ على هذا أن الشُّمنّي[3] نقل الكلام بعينه من التنقازاني، ولم يصرح الشُّمني بالمصنَّف الذي نقل منه، واكتفى بقوله: «قال التفتازاني». وأغلب الظنّ أنّه من حاشيته على الكشاف، لأنَّ إطلاقَ اسم التقنازاني دون ذكر مصنَّفِه، يدلُّ على حاشيته على الكشاف. ويظلُّ الأمر قائماً في أنَّ الشارح أخذ كلام التقنازاني، ولم يُشر إليه.

قال المصنف: «ليت، حرف تمنّ يتعلق بالمُستحيل غالباً... وبالمُمكن قليلاً»[4]، وقال الشارح: «لكن إذا كان المتمنَّى ممكناً، يجب ألاّ يكون للمتمنّي توقعٌ وطماعية في وقوعه، وإلاّ صار ترجياً»[5].

وهذا الكلام هو بعينه مأخوذ من مطوّل[6] التفتازاني، نقله الشارح بلا عزو.

وكذا الأمر في قول المصنف: «يمتنع نحو «هل زيداً ضربتَ»، لأنَّ تقديم الاسم يشعر

---

(١) المغني ٢٩٤

(٢) الشرح ١٣٩/ب.

(٣) الشمني ١/ ٥٨٦

(٤) المغني ٣٧٥ -٣٧٦

(٥) الشرح ١٧٦/ب.

(٦) المطول ١٧٣

بحصول التصديق بنفس النِّسبة»[1]، وقولِ الشارح: «يعني، فيكون «هل» حينئذ لطلب حصول الحاصل، وهو محال، وقال صاحب التلخيص: إن ذلك قبيح لا يمتنع. قال بعض شارحيه: وإنما قَبُحَ، لأنّه يحتمل أن يكون مفعولاً بمحذوف»[2]..

والكلام كلُّه من أوله إلى آخره للتفتازاني في شرح التلخيص[3]. أخذه الشارح بتمامه، ولم يَعزُ إلاّ جزءاً منه.

ونقل الشَّارح من شرح الكافية للرضي في مواضع كثيرة بلا عزو، في حين أنّه نقل كثيراً من المصدر المذكور بعزو.

يدلُّ على هذا قولُ المصنف عند الكلام على ليس: «وهي فعل لا يتصرَّف، وزنه فَعِلَ بالكسر، ثم التزم تخفيفه[4]» وقولُ الشارح: «فإن قلتَ: لِمَ تركوا قلب يائه ألفاً، كما هو القياس؟ قلتُ: لمخالفة أخواته في عدم التصرف، كذا قالوا»[5].

والكلام مأخوذ من شرح الكافية للرضي، نقله الشارح بلا عزو[6].

وفي سياق حديثه عن «عسى» قال المصنف: «وتستعمل على أوجه: أحدها: أنْ يقال: «عسى زيدٌ أن يقوم» واختُلف في إعرابه على أقوال:

أحدها: ـ وهو قول الجمهور ـ أنّه مِثْلُ «كان زيد يقوم»، واستُشكل بأنَّ الخبر في تأويل المصدر، والمُخبَر عنه ذات، ولا يكون الحدثُ عينَ الذات، وأُجِيبَ بأمور، أحدها: أنه على تقدير مضاف: إما قبل الاسم، أي عسى أمرُ زيدٍ القيامَ، أو قبل

---

(١) المغني ٤٥٦ -٤٥٧

(٢) الشرح ٢١٩/أ.

(٣) شرح التلخيص: ٢٥٦/٢

(٤) المغني ٣٨٧

(٥) الشرح ١٨٢/أ.

(٦) شرح الرضي: ٢٩٦/٢

الخبر، أي عسى زيدٌ صاحبَ القيام، ومثله ﴿ولكنَّ البرَّ مَن آمنَ بالله﴾[1]، أي ولكنَّ صاحبَ البرّ مَن آمن بالله، أو ولكنَّ البرَّ برُّ من آمن بالله»[2].

قال الشارح: «في هذا الجواب تكلُّفٌ، إذ لم يظهر هذا المضاف المقدّر يوماً من الدهر، لا في الاسم ولا في الخبر، والتنظير بالآية ليس في موقعه، لأنها تركيب واحد جزئيٌّ، حذف فيه المضاف للقرينة، والمتكلَّم فيه تركيب كليٌّ، ينطبق على مالا ينحصر من الجزئيات، إذ ليس الكلام في «عسى زيد أن يقوم» بخصوصه، بل فيه، وفي أمثاله نحو: «عسى عمرو أن يذهب، وعسى خالد أن يجيء، وعسى بكر أن يتوب»، إلى غير ذلك مِمَّا لا يدخل تحت حصر، فادعاءُ حذفِ المضاف في الجميع، بحيث لا يظهر في جزء واحد من تلك الجزئيات فيه بعدٌ»[3].

وبداية كلام الشارح مأخوذةٌ من شرح الكافية للرضي، قال: «قال أبو علي في القصريات[4]، : «عسى زيد أن يقوم»، أي عسى زيد ذا قيام، وفي هذا القدر تكلُّفٌ، إذ لم يظهر هذا المضاف إلى اللفظ أبداً، لا في الاسم، ولا في الخبر»[5].

وكذلك نقله من حاشية المطوّل للسيد الشريف الجرجاني، فقد نقل عنه في أكثر من أربعة مواضع بلا عزو، ولا نعلم السبب الحقيقي لمثل هذا الأمر، ولا نملك تفسيراً منطقياً لأخذ الشارح عن بعض العلماء دون نسبة الكلام إليهم.

فعند قول المصنف: «عطف الخبر على الإنشاء وبالعكس. منعه البيانيون»[6]، قال

---

(١) ﴿ليس البرَّ أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكنَّ البرَّ من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين.. ﴾ سورة البقرة: ١٧٧

(٢) المغني ٢٠١ ـ ٢٠٢

(٣) الشرح ٩٣/ب ـ ٩٤/أ.

(٤) واسمه المسائل القصرية.

(٥) شرح الرضي ٤/٢١٥

(٦) المغني ٦٢٧

الشارح: «هذا وإن جرى على ألسنة كثيرين، إلاّ أنّه ليس على إطلاقه، بل المنع إنما يكون في الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وأمّا الجملُ التي لها محلٌّ، فليس ذلك بممنوعٍ فيها على الوجه الذي قرَّره، ويدل على ذلك أنّهم قالوا: الجملة الأولى، إما أن يكون لها محلٌّ من الإعراب وإما وعلى الأول: إن قُصِد تشريكُ الثانية للأولى في حكم ذلك الإعراب عُطِفت عليها كالمفرد.

وذكروا أنّ شرط كون هذا العطف بالواو مقبولاً، أنْ يكون بين الجملتين جهةٌ جامعة على قياس العطف بين المفردين، فقد جعلوا الجمل التي لها محلٌّ من الإعراب في حكم المفردات، واكتَفَوا بالجهة الجامعة، ولم يلتفتوا في هذا القسم إلى الاختلاف خبراً، وإنشاءً، بناءً على ظهور فائدة العطف بالواو، أعني التشريك المذكور، وإنّما عدوا ذلك الاختلاف ونحوَهُ في القسم الثاني، وهو ألاّ يكونَ للجملة الأولى محلٌّ من الإعراب، فلو كانت تلك الأحوال، أعني ما يوجب كمال الانقطاع ونظائره، جاريةً في القسمين، لكان ذلك التقسيمُ، وتخصيصُ اعتبار تلك الأحوالِ بالقسم الثاني ضائعاً.

فإن قيل: اختلاف الجملتين خبراً وإنشاءً، لفظاً ومعنى، أو معنى فقط، إنْ أوجب كمال الانقطاع بينهما أوجَبَه مطلقاً، كان للأُولى محلٌّ من الإعراب أو لا. فالجواب أنَّ الجمل التي لها محلٌّ منه واقعةٌ موقع المفردات، ليست النسب بين أجزائها مقصودةً بالذات، فلا التفات إلى اختلاف تلك النسبة الخبرية والإنشائية، بل الجمل حينئذ في حكم المفرادت التي وقعت هي موقعها، بخلاف التي لا محلَّ لها، فإن نسبها مقصودة بذواتها، فتعتبر أحوالها العارضة لها»[1].

وهذا الكلام هو بعينه مأخوذ من كلام السيد في حاشية المطوّل[2]، وقد نقل

---

(١) الشرح ٣١٤/أ ـ ٣١٤/ب.

(٢) حاشية السيد الشريف الجرجاني على المطوّل ١٥٦ ـ ١٥٧

الشُّمني[1] الكلام نفسه من حاشية المطوّل، ولكنه لم يُشر إلى نقل الشارح هذا الكلامَ بلا عزو، وإنما اكتفى بنقل الكلام من المصدر الأساسي.

ونقل أيضاً من كلام المصنف نفسه في (أوضح المسالك) بلا عزو. فعند قول المصنف: «وأما بيت الفرزدق، ففيه أجوبة مشهورة»[2]، قال الشارح: «بيت الفرزدق المشار إليه هو قوله:

فأصبحوا قد أعاد اللّهُ نعمتَهمُ إذْ هُمْ قُريشٌ، وإذ ما مثلَهم بَشَرُ[3]

بفتح «مثل». قال سيبويه: هو شاذٌّ، وقيل: غلط، وإن الفرزدق لم يعرف شرطَ إعمال «ما» عند الحجازيين، لكونه تميمياً. وقيل: «مثلهم» حال، والخبر محذوف، أي ما في الوجود مثلهَم بشر[4]».

وهذا الكلام مأخوذ من كلام المُصنف في أوضح المسالك[5].

ونقل أيضاً عن الزمخشري بلا عزو في غير موضع، ففي سياق حديثه عن الجملة المستثناة، والجملة المسند إليها، قال المصنف: «أمّا الأولى فنحو ﴿لستَ عليهم بمسيطر، إلاّ من تولى وكفر، فيعذّبه الله﴾[6]. قال ابن خروف: «من» مبتدأ، و«يعذّبُهُ الله» الخبرُ، والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع»[7].

قال الشارح: «هذا على أنّ الاستثناءَ راجع إلى قوله: {لست عليهم بمسيطر}،

---

(١) الشُّمني ٢/٢٩٧

(٢) المغني ٦٧١

(٣) ديوان الفرزدق ٢٢٣، وهو في الكتاب ١/٦٠، والمقتضب ٤/١٩١، والمقرب ١/١٠٢، والرصف ٣١٢، والجنى ١٨٩، والخزانة ٢/١٣٠، وشرح أبيات المغني ٢/١٥٨

(٤) الشرح ٣٣٣/أ.

(٥) أوضح المسالك ١/٢٨٢

(٦) ﴿تتمتها العذاب الأكبر﴾ سورة الغاشية: ٢٢ ـ ٢٤

(٧) المغني ٥٥٨

ويحتمل أن يكون {من تولى} ليس مبتدأ، وإنما هو في محل نصبٍ على الاستثناء، وهو راجع إلى ما تقدّم، ثم يحمل الانقطاع كالأول، والمعنى لست بمستولٍ عليهم، لكن مَن تولى منهم، فإن لله تعالى الولايةَ والقهرَ، فهو يُعذّبه العذاب الأكبر، الذي هو عذاب جهنم، ويحتمل الاتصال، أي لست عليهم بمسيطر، إلا، من تولى وكفر، فأنت مسلطٌ عليه، أي بالجهاد والقتل»[1].

وهذا الكلام مأخوذ من كلام الزمخشري في الكشاف[2] بلا عزو.

وكذا الأمر في قول المصنف: «وأمّا ﴿ذلك الذي يبشّرُ اللهُ عبادَهُ﴾[3]، فقيل: «الذي» مصدرية، أي ذلك تبشيرُ الله عبادَه، وقيل: الأصل يبشّر به، ثم حُذف الجار توسعاً، فانتصب الضميرُ، ثم حُذف[4]».

وقولِ الشارح: «كون «الذي» حرفاً مصدرياً أمرٌ لم يتمَّ عليه ثبتٌ، واستدلالُهم بقوله تعالى: ﴿وخضتم كالذي خاضوا﴾[5] إذ المعنى كخوضهم مردودٌ لجواز كون «الذي» موصولاً اسمياً صفة لمصدر، والتقدير: وخضتم كالخوض الذي خاضوه، فحُذف الموصول لقيام الدليل عليه، وحُذف العائد المنصوب على القياس، وكذا في الآية المذكورة في المتن، فيكون التقدير ذلك التبشير الذي يبشر الله عباده، فَفُعِلَ فيه ما تقدَّم، وهذا أَوْلى من القول الثاني أيضاً، إذ لو فُتح بابُ حذف العائد المجرور بالطريق المذكورة، لوجد السبيل إلى حذف كلِّ عائدٍ مجرور بحرف، وبُطلانه معلوم»[6].

---

(١) الشرح ٢٧٧/أ.

(٢) الكشاف ٤/٧٤٥

(٣) ﴿والذين آمنوا وعملوا الصالحات في روضات الجنات لهم ما يشاؤون عند ربهم ذلك هو الفضل الكبير. ذلك الذي يبشر الله عبادَه الذين آمنوا وعملوا الصالحات... ﴾ سورة الشورى: ٢٣

(٤) المغني ٧٣٧

(٥) سورة التوبة: ٦٩

(٦) الشرح ٣٥٨/أ

وهذا الوجه الذي ذكره الشَّارح، ذكره الزمخشري في الكشاف[1]. قال الشُّمني: «قال أبو حيان[2]: ولا يظهر هذا الوجه، إذ لم يتقدّم في هذه الصورة لفظ البُشرى، ولا ما يدلُّ عليها من تبشير أو شبهِهِ»[3].

ونقل أيضاً عن القزويني من كتابيه التلخيص، والإيضاح البياني، بلا عزو، يتَّضح هذا من خلال قول المصنف: «للبيانيين في الاعتراض اصطلاحات مخالفةٌ لاصطلاح النحويين»[4]، وقولِ الشارح: «مِن أهل البيان مَن يقول: الاعتراض هو أن يأتي في أثناء الكلام، أو بين كلامين متّصلين معنى بجملةٍ أو أكثرَ، لا محل لها من الإعراب، لنكتةٍ سوى دفع الإبهام»[5].

وهذا الكلام هو بعينه مأخوذٌ من كلام القَزويني في التلخيص[6]، نقله الشَّارح بلا عزو، ونقل عنه أيضاً في موضع آخر بلا عزو، وكان النقل من الإيضاح البياني[7].

وقد نقل الشارح أيضاً عن الجاربردي[8]، والمُرادي في الجنى[9]. وأبي البقاء في إعرابه،[10] والسفاقسي[11] والبيضاوي في تفسيره،[12] وشارح

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

(١) الكشاف ٢/٢٨٨

(٢) البحر ٧/١٥٥ ـ ١٥٦

(٣) الشمني ٢/٥١

(٤) المغني ٥٢١

(٥) الشرح ٢٥٢/ب.

(٦) التلخيص ٢٣١

(٧) انظر مثلاً الشرح ٣٩٣/أ.

(٨) انظر الشرح ٨٦/أ.

(٩) نفسه ١٧١/أ.

(١٠) انظر الشرح ١٨٤/أ.

(١١) نفسه ١٩٨/أ.

(١٢) نفسه ١٧٠/أ.

اللُّباب[1] في غير موضع بلا عزو.

وسأكتفي بإيراد مثال واحد يدلُّ على شيء، كان الشارح التزم به في بعض النقول، وهو أنَّه يأخذ هذا الكلام أو ذاك من أي مصدر، ولا يُشير إلى هذا الأخذ، أو يعزو إلاَّ جزءاً من هذا الكلام الذي نقله، في حين أنَّ الكلامَ كلَّه ليس له.

يدلُّ على هذا قولُ المصنف: «لم: حرف جزم، لنفي المضارع وقلبهِ ماضياً[2]»، وقولُ الشارح: «هذا ظاهر مذهب سيبويه،[3] وهو أنَّها تدخل على لفظ المضارع، فتصرف معناه إلى المضي، وهو مذهب المبرد[4] وأكثرِ المتأخرين. وذهب قوم منهم الجزولي إلى أنَّها تدخل على لفظ الماضي، فتصرِفه إلى لفظ المضارع، ومعنى المضي باقٍ فيه، ونسبه بعضهم إلى سيبويه، ووجهه أنَّ المحافظة على المعنى أوْلى من المحافظة على اللفظ. وقال في الجنى[5] الداني: والأول هو الصحيح، لأنَّ له نظيراً، وهو المضارع الواقع بعد «لو»، والقول الثاني لا نظيرَ له[6]».

نلاحظ أنَّ الشارح لم يعز إلا جزءاً من كلامه، ونسبه إلى صاحب الجنى، في حين أنَّ الكلام كلَّه من أوّله إلى أخره مأخوذٌ من كلام المُرادي في الجنى.

ويبدو لي أنَّ الشارح لم يعوّل كثيراً على شرح ابن الصائغ على المغني، ولو كان يعوّل كثيراً، لوجدتُ كثرةَ النقول منه بعزو، وبلا عزو، ولوجدت أيضاً أنَّ الشُّمني يُشير إلى ذلك، وهذا لا يعني أنَّ شرح المغني لابن الصائغ لم يكن أحد مصادر الشارح، ولكن يعني - بلا شك - أنَّ شرح ابن الصائغ لم يكن ذا أهمية كبيرة إلى درجة، يكون

---

(١) نفسه ٩١/ب.

(٢) المغني ٣٦٥

(٣) الكتاب ١/١٣٥، ٤/٢٢٠

(٤) المقتضب ١/١٨٥

(٥) الجنى ٢٦٧ - ٢٦٨

(٦) الشرح ١٧١/أ.

الشارح فيها قد أفرغ شرح ابن الصائغ في شرحه.

ويدلُّ على هذا أيضاً أن الشُّمني ألَّف كتابه ( المنصف) للردِّ على ابن الصائغ وعلى الدماميني، ولكننا لم نجد أنه أكثر من الردِّ على الأوّل كما فعل مع الثاني. وهذا يجعلني أُدرك تماماً أنَّ الشارح لم يعوّل كثيراً على الشرح الوحيد الذي سبق شرحَه، وربما كان هذا، لأنَّ ابن الصائغ لم يتمَّ شرحه.

ويبدو لي أيضاً أنَّ الشارح لم يعوّل كثيراً على أمالي ابن الشجري، كما فعل المصنِّفُ نفسُه، فالمصنف قد نقل كثيراً بعزو وبغيره، عن ابن الشجري في أماليه، وكنت أظنُّ أن الشارح سيفعل الأمر نفسه، ولاسيما أن مصادر المصنف غالباً ما تكون هي نفسها مصادر الشارح، ولعلَّ السببَ يعود إلى أن أمالي ابن الشجري، لم تكن بين يدي الشارح في بلاد الغربة، فالشارح لم يبيّن المواضع أو بعض المواضع، التي نقل المصنفُ فيها كلامَ ابن الشجري في أماليه، عند دراستي موضوع تبيين مصادر المصنف من قِبَلِ الشارح.

وخلاصة الأمر أنّ المواضع التي نقل الشارحُ فيها كلامَ بعض النحاة بلا عزو، لاتصل إلى حدٍّ، يُنقص من قيمة هذا الشرح، لأنها لا تكاد تذكر قياساً على المواضع التي صرّح فيها الشارح بأسماء العلماء الذين نَقَلَ عنهم، أو بأسماء مصنفاتهم التي نَقَلَ منها.

فالكتاب موسوعة نحوية، حوت كثيراً من النُّقول، وحفظت لنا عدداً من أقوال العلماء التي دُوِّنت في كتبٍ لم تصل إلينا، وذكرت قسماً، لا بأسَ به من المصادر التي فُقدت، فكان لهذا الشرح الفضلُ في ذكرها، وبيان قيمتها، وأثرها فيما وُضع بعدَها من كتبٍ نحوية، أو شروح.

وهذا يدلُّ على سَعة اطلاع الشارح، ووفرة مخزونه النحوي، وقُدرته على وضع هذه النقول في مواضعها، واستحضارها في أوقاتها، ويدلُّ على تمكّنٍ من هذا العِلم كبير، وعلى قدرة في تمييز أقوال العلماء بعضها من بعض بسقيمها أو صحيحها.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

## الباب الثاني

# منهج الدماميني في تحفة الغريب

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الفصل الأول: المناقشات النحوية

الفصل الثاني: تناوله الشاهد الشعري

الفصل الثالث: خصائص أخرى لمنهجه

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

## منهج الشارح في التحفة:

قال الشارح بعد ذكر سبب تأليف الشرح في ديباجته: «فكتبتُ هذا الشرح مقتصراً على الأمور المهمة، معتنياً بالأشياء التي يحتاج بعضُها إلى تتمة، ناظراً في الشواهد وتحريرها، متعرّضاً إلى تسهيل المواضع الصعبة وتقريرها، آتياً من المناقشات بما تيسَّر، ضابطاً للألفاظ بما يسهل المرامُ معه ولا يتعسَّر، متحلّياً بمحاسن التوضيح والتصحيح، حاسماً لمواد الشبه المعتلّة بالنظر الصحيح».[1]

إنَّ الشارح ـ من خلال ما سبق ـ بيّن الأمور التي سيقف عليها في الشرح، وهي ثمانية أمور، تتلخَّص بالاقتصار على الأمور المهمة، وتتمةِ بعض الأشياء، وتحريرِ الشواهد، وتسهيل المواضع الصعبة، والإتيان ببعض المناقشات، وضبط بعض الألفاظ، وتوضيح بعض الأمور وتصحيحها، وحسم مواد الشبه المعتلّة.

لكنّ هذه الأمور تتفاوت في الشرح، فمنها أمور طغت على الشرح، وكانت ظاهرة، وهي التي يمكن أن أقف عندها مطوّلاً، لأنَّ أغلب الشرح يقوم عليها. ومنها أمور يمكن دمجُها بأمور أخرى. فالاقتصار على الأمور المهمة يشمل المناقشات التي جاء بها الشارح، وهذه إحدى خصائص منهج الشارح المهمة، وتحريرُ الشواهد يشمل ضبط الألفاظ، وهي الخصيصة الثانية المُهمة، أما الثالثة فهي ما بقي ممَّا ذكر الشارح في مُقَدمته.

وإذا كان ثمةَ مَظِنَّةُ سُؤال هو: هل التزم الشارح بهذا المنهج الذي ذكره؟

أقول: التزامه كان متفاوتاً، فركّز على بعض منها، وألمّ ببعضها الآخر، لكنه لم يغفله، حتى وصل الأمر إلى أنَّ أحد الباحثين، وصف الدماميني في شرحه على المغني، بأنه كان لهجاً في معارضة ابن هشام. وهذا يدفعني إلى الحديث عن الأمر الأول، وهو الاقتصار على الأمور المهمة بما يتضمنه من المناقشات.

---

(١) الشرح ٣/ب.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

# الفصل الأول

# المناقشات النحوية

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

## المناقشات النحوية:

التزم الشارح طريقة «قال، أقول» في الشرح، وهي طريقة تساعده على انتقاء ما يريده من العبارات التي يودُّ شرحها، ولذلك وجدته قد سنَّ سنة، اتبعها بعض من جاء بعده من شُرّاح المغني، حتى إنهم قد التزموا بأغلب العبارات التي انتقاها في شرحه. وقلّما تكون عبارات جديدة، مضافة إلى ما اختاره في الشروح الأخرى.

ولكن هل اختار وحده هذه العبارات إلي عقّب عليها، أو اعتمد على ابن الصائغ؟ والإجابة عن هذا السؤال لا تكون قاطعة، لأن شرح ابن الصائغ، وهو أقدم شروح المغني، لم يصل إلينا منه شيء، إلا ما تناقله الشُّراح الآخرون، ومنهم الدماميني، وأغلب الظن أنَّ الدماميني هو الذي اختار معظم هذه العبارات وحده، والآخر منها نقله من ابن الصائغ. يدلُّ على هذا أن الشيخ الشُّمني صَرّح في مقدمة كتابه (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام) أنَّه ألَّف هذا الشرح ردًّا على ابن الصائغ في شرحه (تنزيه السلف)، وعلى الدماميني في شرحه (تحفة الغريب).

فقد أكثر من النقول عن الشارح نفسه، ولو كان الشارح قد أخذها من ابن الصائغ؛ لأشار الشُّمني إلى ذلك، كما كان يفعل في بعض المواضع.

ولذلك كان شرح الدماميني هذا هو الذي شُهر وعُرف، وأصبح المرجعَ الرئيس لباقي الشروح الأخرى، بل أستطيع أن أقول: إنَّ الدماميني فتح الباب أمام الشُّراح الآخرين.

وقد رأيت من المفيد أن أعرض مناقشاته النحوية مقسمة إلى ستة موضوعات، تضم مناقشاته الصحيحة، ومناقشاته غير المسلَّم بها، ومناقشاته التي اعتمد فيها على غيره، ومناقشاته التي استند فيها إلى كلام المصنِّف نفسه، ومناقشاته بعض النحويين، ومناقشاته اللغوية.

## أولاً ـ مناقشاته الصحيحة:

قال المصنف: «سُمِع حذف أم المتصلة ومعطوفُها... وأجاز بعضُهم حذف معطوفها بدونها، فقال في قوله تعالى: ﴿أفلا تبصرون أم[1]﴾: إنَّ الوقف هنا، وإن التقدير: أم تبصرون. ثم يبدأ ﴿أنا خيرٌ﴾ وهذا باطل، إذ لم يُسمع حذفُ معطوفٍ بدون عاطفه، وإنما المعطوف جملة ﴿أنا خير﴾، ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها أنَّ الأصل: أم تبصرون، ثم أُقيمت الاسمية مقامَ الفعلية، والسبب مقام المسبب، لأنَّهم إذا قالوا له: أنت خير كانوا عنده بُصراء، وهذا معنى كلام سيبويه»[2]

قال الشارح: «هذا مأخوذ من كلام الزَّمخشري[3]، لكنَّ كلامَ المصنف ظاهر في اتِّصال «أم»، وكلام الزمخشري نصٌّ فيه، وكلاهما مخالفٌ لكلام سيبويه، فإنَّه قال في الكتاب: «هذا باب أم منقطعة».. ثم قال: ومثل ذلك: ﴿وهذه الأنهار تجري من تحتي أفلا تبصرون أم أنا خير من هذا الذي هو مهين﴾، كأنَّ فرعون قال: أفلا تبصرون أم أنتم بصراء، فقوله: ﴿أم أنا خير من هذا﴾ بمنزلة «أم أنتم بُصراء»، لأنهم لو قالوا: «أنت خير منه»، كان بمنزلة قولهم: «نحن بصراء»، فكذلك: ﴿أم أنا خير﴾ بمنزلة «أم أنتم بصراء»[4].

حكم بأنّ «أم» في الآية منقطعةٌ، وقرَّر انقطاعها بما رأيت، فكيف يحكم بأنَّ ما ذكره المصنف هو معنى كلام سيبويه مع القول بأنَّ أم مُتصلة»[5].

أقول: ساق الشَّارحُ الدليل على أنَّ المصنف لم يفهم معنى كلام سيبويه بأمرين: هما تقرير سيبويه انقطاع «أم» في الآية، والثاني قولُ المصنف في بداية المسألة: «سمع حذفُ أم

---

(١) ﴿ونادى فرعون في قومه قال: يا قوم أليس لي ملك مصر، وهذه الأنهار تجري من تحتي أفلا تبصرون أم أنا خير من هذا الذي هو مهين ولا يكاد يبين﴾ سورة الزخرف: ٥١ـ٥٢

(٢) المغني ٦٤ ـ ٦٥

(٣) الكشاف ٤/ ٢٥٨

(٤) الكتاب ٣ / ١٧٤

(٥) الشرح ٢٥/أ ـ ٢٥/ب.

متصلة ومعطوفُها»، وثمة امران يقوّيان ما ذهب إليه الشارحُ، وهما قول المصنف في المغني: «ولذلك امتنع سيبويه من جعل«أم» متصلةً في قوله تعالى: ﴿أفلا تبصرون أم أنا خير﴾، لأنها لا تقع بعد الإيجاب»[1]، فهذا نصٌّ من المصنف على أن سيبويه لم يجعلْها متصلةً، والثاني قولُ المصنف: «ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها أنَّ الأصل ...الخ» ومعادلةُ الجملتين تكون لأم المتصلة، وهذا تناقض ظاهر في كلام المصنِّف، فقد جَعلها متصلة، ثم مُنقطعة عند سيبويه، وهو غيرُ صحيح، لأنَّ سيبويه لا يراها، إلا منقطعةً كما أشار إلى ذلك الشارح.

وقد حاول الشُّمني الاعتذار عن المصنف بجعل قوله: «وهذا معنى كلام سيبويه» راجعاً إلى قوله: «لأنَّهم إذا قالوا له: أنت خير، كانوا عنده بصراء، وليس راجعاً إلى بداية الكلام»[2]، ولكنَّ قوله: «لأنهم إذا قالوا له: أنت خير، كانوا عنده بصراء» من كلام سيبويه نفسه، وليس هذا معنى كلام سيبويه.

قال المصنف في سياق حديثه عن معاني «إلى»: «والسابع: موافقة عند كقوله:

أمْ لا سبيلَ إلى الشباب، وذكرُهُ أشهى إليَّ من الرحيق السَّلسلِ[3]

قال الشارح: «معنى أشهى إليَّ: أحبُّ إليَّ، وقد عُرِفَ أنّ «إلى» المتعلّقة بما يُفهم حباً أو بغضاً من فعل تعجب، أو اسم تفضيلٍ معناها التبيين[4]. فعلى هذا تكون «إلى» في

---

(١) المغني ص ١٥٤

(٢) الشمني ١/١١٦

(٣) البيت لأبي كبير الهذلي، ديوان الهذليين ٢/٨٩، وهو في الجنى ٣٨٩، وشرح أبيات المغني ٢/١٣٦، والشاهد فيه موافقة «إلى» لـ«عند». انظر المغني ١٠٥، وأدب الكاتب ٥١٢، والجواليقي ٣٦١، والاقتضاب ٤٤٠، والزاهر ١/٦١٥، والمخصص ١١/٧٧، ١٤/٦٦، وشرح الكافية الشافية ٨٠١ والارتشاف ٢/٤٥١، والهمع ٢/٢٠

(٤) وهو المعنى الثالث لـ«إلى». انظر المغني ١٠٤

البيت مبيّنة لفاعلية مجرورها، وليست قسماً آخر»[1].

ولا مانع مما ذهب إليه الشّارح، فأبو حيان خرّجها على التّضمين، بمعنى أقرب، والبغدادي أيّد ما قاله الشّارح، وقال: «وأنت خبير بأنّ أشهى يُفيد معنى الحب»[2] وكذا الأمر في قول المصنف: «وقد تحذف «كان» قبل لام الجحود، كقوله:

فما جمعٌ لسيغلبَ جمع قومي ... مقاومةً، ولا فردٌ لفردِ[3]

أي فما كان جمع. وقولِ أبي الدرداء[4] رضي الله عنه، في الركعتين بعد العصر: ما أنا لأدعهما»[5]

قال الشّارح: «وأصل هذا «ما كنت لأدعهما»، فحذفت «كان»، فانفصل الضمير، على أن ما ذكر في البيت. وقولِ أبي الدرداء ليس متعيّناً لحذف «كان»، لجواز أن يكون المعنى: فما جمع متأهلاً لغلب قومي، وما أنا مُريداً لتركهما»[6].

في حديثه عن «لو» الشرطية وأنّ «أنَّ» تقع بعدها كثيراً قال المصنّف: «وقد وجدت آية في التنزيل، وقع فيها الخبر اسماً مشتقاً، ولم يتنبّه لها الزمخشري، كما لم يتنبه لآية لقمان[7]، ولا ابن الحاجب، وإلاّ لما منع من ذلك، ولا ابن مالك وإلا لَما استدلّ بالشعر،

---

(١) الشرح ٥٠/ب.

(٢) شرح أبيات المغني ١٣٧/٢

(٣) لم يعرف قائله، وهو في الجنى ١١٧، وشرح أبيات المغني ٣٨٤/٤، والشاهد فيه جواز حذف «كان» قبل لام الجحود، انظر المغني ٢٧٩

(٤) أبو الدرداء هو عويمر بن مالك الأنصاري (٣٢هـ) صحابي حكيم، وهو ممن جمعوا القرآن حفظاً في عهد النبي(ص) انظر حلية الأولياء ٢٠٨/١

(٥) المغني ٢٧٩

(٦) الشرح ١٣٥/أ، وأيده في هذا الشُّمني ٥٥٨/١، والبغدادي ٢٨٤/٤

(٧) هي: ﴿ولو أنَّ ما في الأرض من شجرة أقلام، والبحر يمدّه من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله﴾ سورة لقمان ٣١: ٢٧

وهي قوله تعالى: ﴿يودوا لو أنهم بادون في الإعراب﴾[1]، ووجدت آية الخبرُ فيها ظرفُ لغو، وهي ﴿لو أنَّ عندنا ذكراً من الأولين﴾»[2].

قال الشَّارح: «هوَّل المصنف رحمه الله، وسامحه، ولوّح بقصور نظر هؤلاء الأئمة، وتبجَّح بالاهتداء إلى ما لم يهتدوا إليه، ثم بان أنَّ ما اهتدى إليه دونهم ليس بشيء، وذلك أنّ «لو» في هذه الآية التي أوردها، ليست ممَّا الكلامُ فيه، لأنَّها مصدرية، أو للتمني، والكلام إنَّما هو في «لو» الشرطية[3]».

وسبب هذا الخطأ الذي وقع به المصنِّف، يرجع إلى شَغفه الشديدِ في تخطئة أقرانه، أو أشياخه، وهو لا يدع سبيلاً لتخطئة النحاة الآخرين، ما أمكنه ذلك، ولا يمنعه قدرهم، وشأنُهم في هذا العلم، بل لا يلقى أدنى حرجٍ من تخطئة أحدٍ حتى سيبويه كما سنرى لاحقاً.

وفي أثناء كلامه على مسوِّغات الابتداء بالنكرة، قال المصنِّف: «والثاني: أنْ تكون عاملةً: إمَّا رفعاً نحو «قائمٌ الزيدان» عند من أجازه[4]، وإما نصباً نحو «أمرٌ بمعروف صَدقة»[5]، و«أفضلُ منك جاءني»، إذ الظرف منصوبُ المحلِّ بالمصدر والوصف»[6].

---

(١) ﴿وإن يأت الأحزاب يودوا.. ﴾ سورة الأحزاب ٣٧: ٢٠

(٢) سورة الصافات: ١٦٨، المغني ٣٥٧

(٣) الشرح ١٦٨/أ، ونقله الشُّمني ١٨٦/١ بلا عزو.

(٤) هذا على مذهب الكوفيين والأخفش في إجازة مجيء المبتدأ الوصف غير معتمد على استفهام أو نفي، وقد وردت شواهد قليلة نحو: خبير بنو لهب. وخرجها البصريون تخريجاً يتوافق ومذهبهم في كونه مسبوقاً بنفي أو استفهام.

(٥) في صحيح مسلم: صلاة المسافرين: استحباب صلاة الضحى رقم ٧٢٠ «وأمر بمعروف صدقة ونهي عن المنكر صدقة...».

(٦) المغني ٦٠٩ ـ ٦١٠

قال الشَّارح: «لا ينبغي إيرادُ المثال الثاني[1] في هذا المقام، فإنَّه قد عاب على النحويين قولهم: «يُبتدأ بالنكرة إذا كانت موصوفة، أو خلفاً من موصوف، وادَّعى أنّ الصواب الحكمُ على الموصوف المحذوف في مثل: «ضعيفٌ عاذ بقرملة»[2]، بأنَّه المبتدأ[3]، ولاشكّ أنَّ اسم التفضيل في نحو: «أفضل منك جاءني» صفة لمحذوف، فيكون الصواب على رأيه، أن يحكم على الموصوف المحذوف فيه بأنَّه المبتدأ، لا على اسم التفضيل، الذي هو خلف من الموصوف، فكأنَّه نسي ما قدَّمه قريباً»[4].

قال الشُّمني: «لم ينسَ ما قدّمه، وإنَّما بنى كلامه هنا على قول النحويين، لا على ما استصوبه هو»[5]

وأقول: لو كان كلامُ الشُّمني صحيحاً، لأشار المصنِّف إلى هذا كعادته في ذلك، ومثلُ هذا لا يكون عُذراً للمصنف، ولا يُسقط دعوى كلام الشَّارح، إلاّ أن نقول: إنَّ قول المصنِّف: «ومن ذلك قولُهم: «ضعيفٌ عاذ بقرملة»، إذ الأصل: رجلٌ ضعيف، فالمبتدأ في الحقيقة هو المحذوف، وهو موصوف، والنحويون يقولون: «يُبتدأ بالنكرة إذا كانت موصوفة، أو خلفاً من موصوف»[6]، لا يتعارض مع قول النحويين، لأنَّ «ضعيف» هي خلف من موصوف، لأنَّها في الحقيقة صفة محذوف، هو رجل. ولذلك فإنّ المصنِّف أخطأ عندما قال: «والصواب» لأنَّ هذا يدلُّ على أنَّ ما قاله النحويون غيرُ مُسلَّم به، لأنَّه لا تعارضَ بين القولين. أي قول النحاة، وقول المصنف نفسه.

---

(١) أي «أفضل منك جاءني».

(٢) القرمل شجر ضعيف لاشوك له، وهو مَثَلٌ يُضرب لمن التجأ إلى ضعيف. وهو في مجمع الأمثال ١/٢٩٠ «ذليلٌ عاذ..».

(٣) المغني ٦٠٩

(٤) الشرح ٣٠٤/أ.

(٥) الشُّمني ٢/٢٦٤

(٦) المغني ٦٠٩

ثم كيف يبني كلامه على قول النحويين حيناً، وحيناً آخر يبنيه على ما استصوبه هو، وهو لا يزال يناقش مسوغات الابتداء بالنكرة، أي في موضع واحد.

ثم يتابع كلامه على مسوغات الابتداء بالنكرة بقوله: «والعاشر: أن تقع في أول جملة حالية.. ومثَّلَ ابنُ مالك بقوله تعالى: ﴿وطائفة قد أهمّتهم أنفسهم﴾[1] وقولِ الشاعر:

عرضنا فسلّمنا فسلّم كارهاً ... علينا، وتبريحٌ من الوجد خانُقُه[2]

ولا دليل فيهما، لأنَّ النكرة موصوفة بصفة مذكورة في البيت، ومقدّرة في الآية، أي وطائفة من غيركم»[3].

قال الشَّارح: «هذا عجيب، فإن ابن مالك لم يذكر الآية والبيت على وجه الاستدلال بهما، بل على جهة التمثيل، وقولُ المصنف: «ومثَّل ابنُ مالك» صريحٌ فيه، فإذاً لا وجه لقوله: ولا دليل فيها، وكلامُ ابن مالك مستقيم. نعم لو ادّعى أنَّهما متعيِّنان للمعنى الذي ذكره، اتجه الاعتراض على دعوى التعيين بقيام الاحتمال[4]».

قال الشُّمني: «بل له وجهٌ، لأنَّ الظاهر من ذكر مثالٍ من كلامِ مَن يُستدلُّ بكلامه أنَّه للاستدلال، لا لمجرد التمثيل»[5].

أقول: كلام الشُّمني هذا لا يُسقط دعوى الشَّارح، لأنَّ ابن مالك على قدره واجتهاده في هذا الباب، لا يمكن أن يستدلَّ بما سبق، على أنَّ المسوغ للابتداء بالنكرة وقوعُها في أول جملة حالية، إذ النكرة في البيت ظاهرة بأنَّها موصوفة. ومِثْلُ ابن مالك لا يقع في هذا. إضافة إلى هذا ما قاله الشَّارح: «إن ابن مالك قد مثّل بهذا، ولم يستدلَّ به.

---

(١) ﴿ثم أنزل عليكم من بعد الغم أمنة نُعاساً يغشى طائفة منكم وطائفة قد... ﴾ سورة آل عمران٣: ١٥٤

(٢) البيت لابن الدمينة، الديوان ٥٣، وهو في شرح أبيات المغني ٣٧/٧

(٣) المغني ٦١٣-٦١٤

(٤) الشرح ٣٠٧/أ.

(٥) الشُّمني ٢٧٣/٢

وقولُ المصنف: «مثَّل ابن مالك» دليل الشّارح.

وأما قول الشُّمني: إن التمثيل بكلام من يُستدلُّ بكلامهم استدلالٌ لا لمجرد التمثيل، فلا ضير أن يُمثَّل بهذا الكلام. بل الأولى أن يكون المثال من كلام من يُستدلُّ بكلامهم. ومثل هذا لا يقوم حجةً على ابن مالك في أنه قد استدلَّ بهما.

وغاية المسألة أن النكرة واضحة، بأنها موصوفة في البيت، وابن مالك لا يغيب عنه هذا. وإن سلّمنا بكل ما سبق، فهو لا يكون إلا من قبيل السهو.

وعندما تحدث عن الأشياء التي تحتاج إلى الرابط قال المصنف: «الخامس: المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه..» ثم قال: «وجوَّز الزمخشري في كم الخبرية والاستفهامية[1]، ولم يذكر النحويون أنَّ كم الخبرية تُعلّق العاملَ عن العمل»[2].

قال الشَّارح: «هذا اعتراض على الزمخشري غيرُ الذي اعترضه أبو حيان[3]، وتقريره أنَّه يلزم على جعلها خبرية تعليقُ الفعل عن العمل فيها، و«كم» الخبرية لا تعلّق. وفيه نظر، أمَّا أولاً، فقد قال المصنف في الباب الخامس، في النوع الثاني عشر من الجهة السادسة: «وكم الخبرية تعلّقُ خلافاً لأكثرهم»[4]، فحكى الخلاف بين النحويين، واختار هناك ما ذكر هنا أن النحويين لم يذكروه. وأمَّا ثانياً، فإن سُلّم أنها لا تعلّق فلا نسلّم أنَّ «سل» عاملٌ في الجملة التي فيها «كم» باعتبار المحل، حتى يلزم التعليق، بل عمله في محذوف، أي سل بني إسرائيل عما آتيناهم من الآيات، كثيراً من الآيات آتيناهم»[5].

قال الشُّمني: «يمكن الجواب عن الأول بأنَّ مرادَهُ بـ«النحويين» هنا أكثرهم، وعن

---

(١) وذلك في قوله تعالى: ﴿سلْ بني إسرائيل كم آتيناهم من آية﴾ سورة البقرة ٢: ٢١١، وانظر الكشاف ٢٥٤/١

(٢) المغني ٦٥٧

(٣) أعاب أبو حيان على الزمخشري تجويز كون «كم» خبرية في الآية، انظر البحر ١٢٧/٢

(٤) المغني ٧٦٨

(٥) الشرح ٣٢٨/أ، وانظر البحر ١٢٧/٢

الثاني بأن كلام المصنف إنما هو على الظاهر المُتبادر، وهو عمل «سل» في الجملة التي فيها «كم» باعتبار المحل، لأنَّ معنى الكلام، ومصبَّ السُّؤال على هذه الجملة»[1].

وأقول: كلام الشُّمني هذا يحتاج إلى إعادة نظر، لأنَّ المصنِّف قصد في قوله: بـ«النحويين» أكثرَهم: فقد قال أولاً: إن «كم» الخبرية تُعلّق خلافاً لأكثرهم»، أي إن أكثر النحويين، لا يقول بتعلق العامل في كم الخبرية عن العمل، وهنا قال: «ولم يذكر النحويون أنّ كم الخبرية تعلّق العامل عن العمل» أي: إن أكثر النحويين لا يذكر تعلّق العامل في كم الخبرية عن العمل. وخلاصة الأمر أنَّ أكثر النحويين قائل بأنَّ كم الخبرية لا تعلّق العامل عن العمل، ولذلك فإن المُصنف كان متناقضاً في اختياره، كما قال الشَّارح، ولا أثر لما ذكر الشُّمني من أنّ المقصود بالنحويين «أكثرهم»، لأن النَّظر الذي أبداه الشَّارح لا يتوقف على شرح كلمة «النحويين» بالكثرة أو القلة.

وفي سياق حديثه عن ألفاظ التوكيد الأُوَل، قال المصنف: واحترزت بذكر «الأول» عن أجمع وأخواته، فإنَّها إنما تؤكد بعد «كل»، نحو ﴿فسجد الملائكة كلُّهم أجمعون﴾[2]

قال الشَّارح: هذا سهو ظاهر، فقد قال الله تعالى: ﴿ فكبكبوا فيها هم والغاوون وجنودُ إبليس أجمعون﴾[3]، وقال تعالى حكاية: ﴿ولأغوينَّهم أجمعين﴾[4]، وقال في سورة الأعراف: ﴿ثم لأَصَلِّبَنَّكُمْ أجمعين﴾[5]، وفي سورة الشعراء ﴿ولأُصَلِّبَنَّكُمْ أجمعين﴾[6]، وقال: ﴿إنا لَمنجُّوهم أجمعين﴾[7]، وقال: ﴿وإنَّ جهنم لموعدهم

---

(١) الشُّمني ٢/ ٣٧٠

(٢) سورة الحِجْر: ١٥: ٣٠، سورة ص ٣٨: ٧٣، وانظر المغني ٦٦٣

(٣) سورة الشعراء: ٩٤-٩٥

(٤) سورة الحجر: ٣٩

(٥) سورة الأعراف: ١٢٤

(٦) سورة الشعراء: ٤٩

(٧) سورة الحجر: ٥٩

أجمعين﴾[1]، وقال: ﴿لأملأنّ جهنم من الجِنّة والناس أجمعين﴾[2].

فقد أكدّ هذه الآيات كلّها بـ«أجمعين» دون الإتيان بـ«كل» في حالات إعراب الاسم الثلاث. ومن العجيب خفاءُ مثلِ هذا على المصنّف»[3].

قال الشُّمني: «مراد المصنف أن «أجمع» وأخواته لا يؤكد بها مجتمعةً مع ألفاظ التأكيد إلاّ بعد «كل»، وهذا كلام صحيح، ولا يريد أنّها لا يُؤكد بها مطلقاً إلاّ بعد «كل»، حتى يردَّ عليه بنحو {لأصلبنّكم أجمعين}[4].

أقول: مفهوم كلام المصنف يدلُّ على أنَّ أجمع وأخواته لا يُؤكَّد بها إلا بعد «كل»، ولذلك قال: واحترزت بذكر «الأوَل»، أي: إن هذه الألفاظ لا تأتي أولاً. وهذا سهو ظاهر، كما قال الشَّارح. ودفاعُ الشُّمني عن المصنف مبنيٌ على أن مثل ابن هشام لا يغيب عنه مثلُ هذا الأمر. ولذلك تعجَّب الشَّارح من خفائه عليه.

وفي حديثه عن الجهة الثانية من الجهات التي يَدخل الاعتراضُ على المُعربِ من جهتها ذكر: «قول بعضهم في بيت المتنبي يخاطب الشَّيب:

ابْعَدْ بَعِدت بياضاً لا بياضَ لَه ... لأنت أَسودُ في عينيْ من الظُّلَم[5]

إنّ «مِن» متعلّقة بأسود، وهذا يقتضي كونَه اسم تفضيل، وذلك ممتنعٌ في الألوان»[6]

---

(١) سورة الحجر: ٤٣

(٢) سورة هود: ١١٩

(٣) الشرح ٣٢٩/ب-٣٣٠/أ.

(٤) الشُّمني ٣٨١/٢

(٥) ديوانه بشرح العُكبري ٣٥/٤، وشرح البرقوقي ١٥١/٤، والإيضاح للعضدي ٩٤/١ وأمالي المرتضى ٩٣/١، وشرح مشكل شعر المتنبي ٤٧، وشرح الرَّضي ٢١٣/٢، والخزانة ٣٧٤/٣، وشرح أبيات المغني ١٧٢/٧

(٦) المغني ٧٠٣

قال الشَّارح: «امتناع ذلك مذهبُ البصريين[1]، وذهب الكسائي وهشام إلى أنه يجوز بناء اسم التفضيل من الألوان مطلقاً، وذهب غيرُهما من الكوفيين إلى جواز بنائه من السواد والبياض خاصة، والمتنبي كوفي، فلا حرجَ عليه في ارتكاب طريقته وطريقة أصحابه»[2]

أقول: إن ردَّ الشَّارح مبنيٌ على أن الكوفيين يجوِّزون بناءَ اسم التفضيل من السواد والبياض على الأقل. وهذا صحيح، إلاّ أنّه صرح في شرحه بأنَّ أصحابه البصريين ذهبوا إلى كذا وكذا غير مرة. وهذا يَدلُّ على أنَّ الشَّارح اختار غيرَ مرة مذهبَ الكوفيين للردِّ على المصنف. وهذا أيضاً ينطبق على المصنف نفسه، فقد اختار في كثير من أقواله أو ردودهِ على النحويين مذهبَ الكوفيين. فلماذا إذاً عاب على المتنبي هذا الأمر؟ وهو كوفي، ولا حرج عليه في ذلك. فالشارح ناقشه بالطريقة نفسها التي ناقش فيها النحويين في كثير من المواضع.

أمَّا فيما يتعلق بالمعنى، فإن تخريج المصنف في تعليق «من الظُّلَم» بصفة لأسود مفوَّتٌ لغرض الشاعر من كون بياض الشيب عنده أشدَّ سواداً من سواد الظُّلَم. وهذا ما صرّح به الشَّارح في الردِّ على المصنف في قوله: «والصحيح أن «من الظُّلَم» صفة لأسود، أي أسود كائن من جملة الظُّلَم»[3].

أي: إن ردّ الشَّارح على المصنف قائم على أمرين. الأول أنَّ المتنبي كوفي، ولا حرجَ عليه في ارتكاب طريقة أصحابه، والثاني: معنى البيت الذي يستقيم، إذا عُلِّق الجار باسم التفضيل، وذلك على مذهب الكوفيين.

وفي كلامه على حذف المبتدأ قال المصنف: «وبعد القول نحو ﴿وقالوا: أساطير

---

(١) انظر الإنصاف ١/١٤٨

(٢) الشرح ٣٤٥/ب، ووافقه الشُّمني ٢/٤٥١

(٣) المغني ٧٠٣.

الأولين[1]﴾»[2].

قال الشّارح: «تقديره: هذه أساطير الأولين، والآية في سورة الفرقان، قال تعالى: ﴿وقالوا أساطير الأولين اكتتبها، فهي تُملى عليه بكرة وأصيلاً﴾، وكونُ «أساطير الأوليين» خبرَ مبتدأ محذوف، كما ذكره المصنف، قاله غيرُ واحد[3]، ولا مانع من أن يكون مبتدأ، وخبرُه {اكتتبها} فلا يكون فيه حذفٌ ألبتة»[4].

فالشارح يأخذ بالوجه الذي لا يكون فيه حذف، وهو أوْلى من الوجه الذي فيه حذفٌ، إذا لم يكن ثمةَ مانعٌ من ذلك. وهو مُحقٌّ فيما ذهب إليه، لأنّه لم يرتكب محذوراً، والوجهُ الذي يقوم على عدم الحذف أَوْلى من الوجه الذي يقوم على الحذف. ولكنَّ المصنف ذكر هذا شاهداً على حذف المبتدأ بعد القول، وهو لا يمنع من كون الشاهد لا يتعيَّنُ فيه إلاّ هذا الوجهُ. لكنَّ مناقشة الشّارح للأمر صحيحة.

في الشرح أمثلةٌ كثيرة، تدلُّ على أن الشّارح ناقش المصنِّف مناقشات كثيرةً، وافقه فيها الشُّراح الآخرون بعده، وكان محِقّاً في ردوده على المصنف، لأنّه استند في هذه المناقشات إلى التحليل، وإلى قدرته العقلية، وإلى سعة اطّلاعه على مذاهب النحاة، وثمة مواضع كانت ردوده ومناقشاته مبنيةً على سهو ظاهر من المصنف، تعقّبها الشّارح بالردِّ، من خلال الحكم عليها بأنها سهوٌ ظاهر. وذلك كلُّه يرجع إلى اهتمام الدماميني بالمغني شرحاً وتعليقاً، ومعارضةً في أحيان كثيرة، بل إن كثيراً من مناقشاته الصحيحة، كانت مبنيةً على الدفاع عن النحويين الذين خطّأهم المصنف، وذلك من خلال الرجوع إلى مصنفاتهم، والتأكُّد من أحكامهم، ولذلك كان ينقل النص نفسه

---

(١) سورة الفرقان: ٥

(٢) المغني ٨٢٣

(٣) انظر مشكل إعراب القرآن ١٢٨/٢، والبيان ٢٠٢/٢، وإملاء ما مَنَّ به الرحمن ١١٠/٢

(٤) الشرح ٣٩٧/أ، ووافقه الشُّمني ٦٦٧/٢

من أيِّ كتاب، حتى يخرجَ بحكمٍ يناقض الحكمَ الذي قال به المصنف. أي يُثبتُ أنَّ المصنِّف لم يرجع إلى الكتاب الذي نقل منه، وقد يعتمد على حافظته في ذلك. وهذه المسائل التي قدَّمتها ما هي إلا أمثلةٌ قليلة على المناقشات الصحيحة التي بناها الشَّارح، وإن كان الشرح يعجُّ بمثل هذه المناقشات. وقد اكتفيتُ بما قدَّمته من المناقشات الصحيحة[1] لأصل إلى مناقشاته النحوية غيرِ المسلَّم بها.

**ثانياً ـ المناقشات النحوية غيرُ المسلَّم بها:**

لاشكَّ أنَّ النحو العربي من العلوم التي اختلفت فيها الآراء، وتعددت، حتى وصل الأمر إلى تأليف الكتب في مسائل الخلاف بين النحاة.

وإذا كان الشَّارح نفسُه قد خطَّأ المصنف في مواضع كثيرة من المغني فإنه قد وقع أيضاً في مناقشات ليست صحيحة، مردُّها الرئيس إلى أنه قد أكثر من الردود على المصنِّف، حتى أوقع نفسَه في ردودٍ خاطئة، لا تُفسَّر إلاّ من قبيل تعقُّب الشَّارح المصنِّف، فالشارح قلّما تجده وافق المصنِّف في آرائه، أو فيما أيَّده من الآراء، وذلك فيما اختاره من العبارات.

ففي سياق حديثه عن «جَيْر» قال المصنف: «جير.. حرف جواب بمعنى نعم، لا اسم بمعنى حقاً، فتكون مصدراً، ولا بمعنى أبداً، فتكون ظرفاً، وإلاّ، لأُعرِبَت، ودخلت

---

(١) للاستزاده من الاطلاع على المناقشات الصحيحة، تُنظر الصفحات التالية:

١٦/أ، ١٧/ب، ١٨/أ، ١٩أ، ٢٠/أ، ٢١/ب، ٢٢/ب، ٢٣/أ، ٢٣/ب، ٢٤/ب، ٢٦/ب، ٢٨/أ، ٢٩/ب، ٤٤/أ، ٤٥/ب، ٤٨/أ، ٤٩/أ، ٥٣/ب، ٥٥/أ، ٦٧/ب، ٦٩/ب، ٧٠/أ، ٧١/ب، ٧٦/أ -٧٦/ب، ٩٨/ب، ١٠١/أ، ١٠٥/أ، ١١٣/أ، ١٢٣/ب، ١٦٦/ب، ١٦٩/أ، ١٦٩/ب، ١٧٥/أ، ١٧٦/ب، ١٨٣/ب، ١٨٤/أ، ١٨٦/ب، ١٨٨/ب، ١٨٩/أ -١٨٩/ب، ١٩٠/أ، ١٩٦/أ، ٢٠٥/أ، ٢٠٩/ب، ٢١٤/ب، ٢٣٧/ب، ٢٧١/ب، ٢٩٨/أ، ٣٠٥/أ، ٣٠٧/ب، ٣١١/ب، ٣٢٧/أ، ٣٢٤ -٣٢٤/ب، ٣٢٩/ب، ٣٣٠/أ، ٣٤٥/ب، ٣٤٦/أ، ٣٤٦/ب، ٣٥٣/ب، ٣٥٦/ب، ٣٦٠/أ، ٣٦٩/ب، ٣٨٣/ب، ٣٩٧/أ، ٤٠٣/أ، ٤٠٥/أ -٤٠٥/ب، ٤٠٥/ب، ٤٠٧/ب، ٤١٤/أ، ٤١٥/أ، ٤١٥/ب، ٤٢٤/ب، ٤٢٥/ب، ٤٢٧/ب، ٤٨٢/أ.

عليها أل»[1]. لا يجوز إدخال اللام في جواب «إن» فالصحيح وإلا أعربت

قال الشَّارح: «فيه.. مناقشةٌ معنوية من جهة أنَّ صدقَ الملازمة بين كونها اسماً بمعنى «حقاً» أو «أبداً»، وبين الإعراب ودخول «أل» عليها ممنوعٌ، وسنده «ما» التي بمعنى «شيء» ونحوُها. فإن قلتَ: ما سببُ البناء حينئذٍ؟ قلتُ: موافقتها لـ «جير» الحرفية لفظاً ومعنىً، وهذا عِندَ مَن يجعلها كـ«حقاً»، وأمَّا عند من يجعلها كـ«أبداً» فالبناءُ مُشكل»[2].

وقد أجاب الشُّمني عن ذلك، وردّ كلام الشَّارح، لأنّه بنى كلامه بغير رويّة، فأخطأ في مناقشته، قال: «الدليل على الملازمة بين كون جير بمعنى «حقاً»، أو «أبداً»، وبين الإعراب، عدمُ مشابهتها الحرفَ حينئذ بوجه من الوجوه المقتضية للبناء، بخلاف «ما» بمعنى «شيء»، فإنها مُشابهةٌ للحرف في الوضع. وقوله: «إنَّ سببَ بنائها موافقتُها لجير الحرفية لفظاً ومعنى عند من يجعلها كـ «حقاً» فيه نظر، فإنَّ القائل بأن جير بمعنى «حقاً» أو «أبداً»، لا يثبت «جير» أُخرى حرفاً، حتى تكون هذه مشابهةً لها»[3].

ثم إنّ الشَّارح لم يُجب عن سبب البناء في جير بمعنى «أبداً»، من خلال السؤال الذي طرحه، ولَمّا كان ثمة مظنَّةُ سؤال عند المصنف، جاء بالشواهد التي تثبت حرفية جير، وأنها بمعنى نعم، لا بمعنى حقاً، أو أبداً[4].

قال ابن مالك: «جير» حرف بمعنى «نعم» لا اسم بمعنى «حقاً»، لأنَّ كلَّ موضع وقعت فيه «جير»، يصلح أن تقع فيه «نعم»، وليس كلُّ موضع وقعت فيه «نعم»، يصلح أن تقع فيه «حقاً»، فإلحاقها بـ«نعم» أَوْلى. وأيضاً فإن لها شبهاً بـ «نعم» لفظاً واستعمالاً، ولذلك بُنيت، ولو وافقت «حقاً» في الاسمية، لأُعربت، ولجاز أن يصحبها

---

(١) المغني ١٦٢

(٢) الشرح ٧٥/أ.

(٣) الشُّمني ٣٤٣/١

(٤) انظر المغني ١٦٢ ـ ١٦٣

اللام، كما أن «حقاً» كذلك. ولو لم تكن بمعنى «نعم» لم يُعطف عليها في قولِ بعض الطائيين:

أبى كَرماً لا آلفاً «جَيْرِ» أو «نَعَمْ» بأحسنِ إيفاءٍ، وأنجزِ مَوْعِدِ»[1]

وكذلك الأمر في حديث المصنف عن الفروق بين حتى العاطفة والواو، قال: «الثالث: أنها إذا عطفت على مجرور، أُعيد الخافض.. ويظهر لي أنَّ الذي لحظه ابنُ مالك أنَّ الموضع الذي يَصِحُّ أن تَحُلَّ فيه «إلى» مَحَلَّ «حتى» العاطفة، فهي فيه محتملة للجارة، فيحتاج حينئذ إلى إعادة الجار، عند قصد العطف نحو «اعتكفت في الشهر حتى في آخره»، بخلاف المثال والبيت السابقين»[2].

قال الشَّارح: «يعني أنَّه لا يصح فيهما حلول «إلى» محل «حتى» فلا يقال: عَجبتُ من القوم إلى بنيهم، وجُودُ يمناك فاض في الخلق إلى بائس، بلا احتمال، ولا حاجة إلى إعادة الجار، وهذا كما تراه دعوى عارية عن الدليل، وأي مانع يَمنع من أنَّ العجب من القوم انتهى إلى بنيهم، وأنَّ فيض الجود في الخلق انتهى إلى البائس، فيكون المحل صالحاً لـ«إلى»[3]، بل ثمة مانع من جهة اللفظ والصناعة، لا من جهة المعنى، «أما المثال، فلأن «حتى» الجارة لا تقابل بـ«من»، وأما البيت، فلأن «حتى» الجارة إذا كان قبلها ما يُفهم الجمع يُشترط أن يكون المجرور بها بعضاً أخيراً، أو كبعض، والمجرور بها هنا، وهو البائس، وإن كان بعضاً من الخلق إلاّ أنه ليس ببعض أخيراً»[4].

---

(١) نقل صاحب الجنى نص ابن مالك ٤٣٣ ـ ٤٣٤، والسيوطي في الهمع ٢/٤٤، والبغدادي في الخزانة ١٠/١١١ـ ١١٢، والبيت في الهمع ٢/٤٤ والدرر ٢/٥٢

(٢) هما «عجبت من القوم حتى بنيهم»، والبيت:

جُودُ يُمناكَ فاضَ في الخلقِ حتَّى بائسٍ دانَ بالإساءةِ دينا

انظر المغني ١٧٢

(٣) الشرح ٨١/ب.

(٤) الشُّمني ١/٣٦٥

قول المصنف: «أن يراعي المعرب معنى صحيحاً، ولا ينظر في صحته في الصناعة[1]»، والصناعة تأبى قول الشَّارح بما ذكره الشُّمني، فتحصّل المانع الذي يمنع من أنْ يكون المحل صالحاً لـ«إلى» صناعة لا معنى».

ولمّا انتقل إلى الكلام على «لو» قال المصنف: «وقد اتضح أنَّ أفسد تفسير لـ«لو» قولُ من قال: حرف امتناع لامتناع، وأنَّ العبارة الجيدة قول سيبويه رحمه الله: «حرف لما كان سيقع لوقوع غيره»[2] ثم قال «ولكن قد يقال: إن في عبارة سيبويه إشكالاً ونقصاً.. ثم قال: «وأما النقص، فلأنها لا تدل على أنها دالة على امتناع شرطها، والجواب أنّه مفهوم من قوله «ما كان سيقع»، فإنّه دليل على أنه لم يقع»[3].

قال الشَّارح: ما قَدره أولاً يقتضي أن المُراد بما سيقع هو الجواب، وأن المراد بغيره هو الشرط. ألا تراه لما قدّر اللام توقيتية بمعنى«عند» قال: أي: إن الثاني يثبت عند ثبوت الأول، وما قاله ثانياً يقتضي أن ما كان سيقع هو الشرط، وبينهما تناف»[4].

أقول: إنَّ ما أبداه الشَّارح من الاعتراض على عبارة المصنف صحيح، لأن المصنف لم يُوضح عبارة سيبويه، وإن كان قد فهمها، ووصفها بأنها العبارة الجيدة، والسبب في ذلك يعود إلى مسألة عود الضمير في عبارة المصنف، فإن الشَّارح أخطأ في إعادة الضمائر فحسب.

قال الشُّمني: «ليس ما قاله ثانياً[5] يقتضي أن ما سيقع هو الشرط، بل يصحُّ أن يُراد به الجوابُ، كما قدّره أولاً، وبيان ذلك أن الضمير في قوله «على أنّه لم يقع عائد إلى

---

(١) المغني ٦٩٨، وهي الجهة الثانية من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها.

(٢) الكتاب ٤/٢٢٤

(٣) المغني ٣٤٢

(٤) الشرح ١٦٠/ب.

(٥) وهو: «وأما النقص فلأنها لا تدل على أنها دالة على امتناع شرطها، والجواب أنّه مفهوم من قوله «ما كان سيقع»، فإنه دليل على أنه لم يقع».

الشرط، والمعنى أن امتناع الشرط مفهوم من قوله «كان سيقع» الذي هو الجواب، لأن «كان سيقع» يُفيد أنه مترقّب، والمترقّب لم يقع، وعدم وقوع الجواب دليلٌ على عدم وقوع الشَّرط»[1].

وأقول: إنَّ عبارة المصنف لا تدل على هذا، وإن كان شرح الشُّمني صحيحاً قياساً على كلامه الأول، إذ إن الضميرين في الفعلين، الأول والثاني، أي: «سيقع» و«يقع»، يعودان إلى فاعلين مختلفين، لا إلى فاعل واحد، دون قرينة تدل على ذلك إلاّ الشرح المعنوي المفهوم من خلال السياق في السابق. ثم لو قال الشُّمني: تقرير عبارة المصنف أن تكون: والجواب أنه مفهوم من قوله: ما كان الجواب سيقع، فإنه دليل على أن الشرط لم يقع»، لكفانا مؤونة ما قاله. فقد أجاد، لكنَّه أطال.

واعتراض الشَّارح ليس على عبارة سيبويه، وإنما هو على عبارة المصنف، فإنَّها لم تفِ بالغرض، من حيث كون الضمير يعود إلى أقرب مذكور. ومهما يكن من أمر فإنَّ عودَ الضميرين إلى مسمى واحد، يُحدث خللاً في فهم المسألة.

قال المصنف: «لا تأكل سمكاً، وتشرب لبناً» إن جزمت، فالعطف على اللفظ، والنهي عن كل منهما[2]».

قال الشَّارح: «ولي فيه نظر، إذ لا موجب لتعيّن أن يكون النهي عن كل واحد منهما على كل حال، ولا مانع من أن يكون المراد النهي عن الجمع بينهما، كما قالوا: إذا قلت: «ما جاءني زيدٌ وعمرو» احتمل أن المراد نفيُ كلٍّ منهما على كل حال، وأن يُراد نفيُ اجتماعهما في وقت المجيء، فإذا جيء بـ«لا» صار الكلام نصاً في المعنى الأول»[3].

---

(١) الشُّمني ١/٦٦٣

(٢) المغني ٦٢٦

(٣) الشرح ٣١٤/أ.

وأقول: لما تعيَّن النَّهي عن كلٍّ واحد منهما تعيّن النَّهي عن الجمع بينهما، إذ العكس غير صحيح، فالنهي عن الجمع بينهما لا يعني النَّهي عن كل واحد منهما، وكان الأولى بالشارح أن يشير إلى ذلك دون هذا النظر الذي أبداه، لأن الكلام نصٌّ في الجمع بينهما أو عدمه، فإن يكن هناك نهي عن الجمع بينهما، فربما يكون هناك نهي عن كلٍّ واحد منهما، وربما لا يكون، أما عندما يكون هناكَ نهي عن كلٍّ واحد منهما، فمن الضروري أنَّه يعني النَّهي عن الجمع بينهما.

وكذا قول المُصنف: «وإعطاء «لن» حكم «لم» في الجزم[1] كقوله:

لـن يخِـبِ الآن مـن رَجائـك، مَـنْ  حَـرَّكَ مـن دونِ بابـك الحَلَقـه[2]»

قال الشَّارح: «تأمل هذا مع قول المصنف قبل ذلك بنحو سطرين «وإنما يصحُّ، أو يحسن حملُ الشيء على ما يَحلُّ محلَّه»، فإن فيه تنافياً، وذلك أنّه إذا أتى المتكلم بلن عُلم أن غرضه النفي في المستقبل لا الماضي، فليس المحلُّ لـ«لم»، فكيف صحَّ، أو حَسُن حمل «لن» عليها»[3].

قال الشُّمني: «تأملنا ذلك، فلم نجد فيه تنافياً، وذلك أن قول الشاعر«الآن»، يمنع أن يكون غرضه النفي في المستقبل، كما يمنع أن يكون غرضه في المضي، فـ«لن» في البيت أُريد بها مجرد النفي، وقامت مقام «لم» في الجزم فقط، وحلَّت محلَّها في ذلك»[4].

أقول: كلام الشَّارح ظاهر في عموميته، لكنه مفوّت غرض الشاعر في المعنى، إضافة إلى أنَّ قول الشاعر «الآن»، وهذا يعني أنه أراد بـ«لن» مجرد النفي، وأنَّ الرواية بكسر الباء، وهذا يعني أن الفعل مجزوم، وأنَّ الكلام في البيت الشاهد يمنع من التنافي في

---

(١) انظر الجنى ٢/٢٧

(٢) المغني ٩١٦ والبيت لأعرابي يمدح الحسين بن علي، وهو في شرح أبيات المغني ٥/١٦١و٨/١٢٤

(٣) الشرح ٤٢٨/أ.

(٤) الشُّمني ٢/٧٨٧

قولي المصنف، وغايةُ المسألة أنَّ هذه لغة حكاها الكسائي كما قال ابن مالك[1].

أُلاحظ من خلال ما سبق أن الشَّارح لم يفلت من أخطاء وقع فيها في شرحه، مردّها إلى أنه تسَّرع بالردِّ على المصنف دون رويّة أو أناة، وكان بإمكانه ألاَّ يقع في مثل ما وقع به، لو لم يكن هدفه النَّيل من ابن هشام في مثل هذه المواضع، لأنني لو أردت إحصاء المواضع التي أظهر فيها نظراً، لكانت كثيرة جداً.

لكنّ سعيه الحثيث وراء هدفه، ومعارضته المصنِّف، جعله يتعثر في بعض المواضع[2]، وقد اخترت الأمثلة من الرُّدود التي اعتمد فيها على حافظته، وعلى نفسه، لكي أصِل إلى المناقشات التي عَوَّل فيها على غيره من النحويين.

**ثالثاً ـ المناقشات التي عَوَّل فيها على غيره:**

كان الشَّارح كثير النقل من النحويين، ولاسيما تلك النُّقول التي تدعم رأيه، أو تقوي وجهة نظره، وتعينه في ردّ كثير من أقوال المصنف نفسه.

ولهذا الأمر صلة وثيقة بموضوع مصادر الشَّارح، وقد درسته سابقاً، ولكنني اقتصرت هنا على التركيز على أمر واحد، هو أن الشَّارح عَوَّل على أقوال النحويين في كثير من ردوده ومناقشاته، فلذلك لن نشير هنا إلى المصدر أو النحوي الذي عوّل عليه أكثر من غيره، لأن ذلك جاء واضحاً عند دراسة مصادره.

---

(١) شواهد التوضيح ١٦٠.

(٢) للاستزاده من هذا تنظر الصفحات التالية:

١٦/ب، ١٦/أ، ١٨/أ، ٢٠/ب، ٢٤/أ، ٢٦/أ، ٢٩/أ، ٣٩/ب، ٤١/أ، ٤٧/ب، ٥٤/ب، ٥٦/أ، ٦٠/ب، ٦٣/ب، ٦٤/ب، ٧٣/أ، ٧٣/ب، ٧٤/أ، ٧٤/ب، ٨٥/ب، ٨٧/ب، ٩٣/أ، ٩٤/أ، ٩٦/أ، ١٠٠/أ، ١٠٠/ب، ١٠٨/ب، ١١٠/أ، ١٢٦/أ، ١٢٧/أ، ١٢٩/ب، ١٣٠/ب، ١٤٤/ب، ١٥٣/ب، ١٥٦/أ، ١٥٧/أ، ١٥٧/ب، ١٧٠/ب، ١٧٥/ب، ١٨٨/ب، ١٩٥/أ، ١٩٨/ب، ٢٠٦/أ، ٢١٥/ب، ٢١٨/ب، ٢٣٨/ب، ٢٤٤/أ، ٢٥٠/ب، ٢٥١/أ، ٢٥٤/أ، ٢٦٢/أ، ٢٨٢/ب، ٢٨٩/ب، ٣١٤/أ، ٣٨٤/ب، ٤٢٨/أ.

قال المصنف في سياق حديثه عن «أنْ» المفسرة: «وهو[1] عندي متجه، لأنه إذا قيل كتبت إليه أن قم، فليس «قم» تعني نفس كتبت، كما كان الذهب نفس العَسْجَد في قولك: هذا عَسْجد أي ذهب»[2].

قال الشَّارح: «فَهم ـ رحمه الله ـ أنَّ الجماعة أرادوا أنَّ «قم» في المثال المذكور تفسير لكتبت نفسه، فأبطله بتغايرهما، وليس الأمر كذلك، إنما التفسير لمتعلق كتبت، وهو الشيء المكتوب، وقم هو نفس ذلك الشيء. قال الرضي: «وأنْ» لا تفسر إلا مفعولاً مقدراً للفظٍ دالٍ على معنى القول، كقوله تعالى: ﴿وناديناه أنْ يا إبراهيم﴾[3] فقوله: ﴿يا إبراهيمْ﴾ تفسير لمفعول ﴿ناديناه﴾ المقدّر، أي ناديناه بلفظ هو قولنا {يا إبراهيم} وكذلك قوله: «كتبت إليه أن قم» أي: كَتبت إليه شيئاً هو «قم» فـ«أنْ» حرف دال على أن «قم» تفسير للمفعول المقدر لكتبت، وقد تفسر المفعول به الظاهر كقوله تعالى: ﴿إذ أوحينا إلى أمك ما يوحى، أن اقذفيه﴾[4].

فالشارح بعد أن ذكر مناقشته المسألة، ألاحظ أنه ذكر اختيار الرَّضي، ليقوي مناقشته، ونقل نص الرَّضي بتمامه، وإن كان ما أراده هو خلاف ظاهر كلام النحويين[5]، لأن الرضي نفسه قال: «ولا منع لو ارتكب مرتكب أن المسماة بالمفسرة زائدة في مفعول ما هو بمعنى القول» فمعنى «أمر أنْ قم»: «قال له: «قم»، بتأويل «أمر» بـ«قال»، أو بتقدير«قال» بعده، و«أن» زائدة، وهذا يطّردُ في جميع الأمثلة»[6].

وهذا يطّرد في جميع الأمثلة التي فيها ما هو بمعنى القول، هذا معنى كلام الرضي،

---

(١) إنكار الكوفيين لـ «أن» التفسيرية.

(٢) المغني ٤٧

(٣) ﴿وقد صدقت الرؤيا.. ﴾ سورة الصافات: ١٠٤

(٤) سورة طه ٢٠: ٣٩، وانظر شرح الرضي ٤/٤٣٨، الشرح ١٨/أ.

(٥) انظر الكشاف ١/٦٥٦ والشُّمني ١/٨٠

(٦) شرح الرضي ٤/٤٣٩

وهذا لا يردُّ على ما ذكره الشَّارح، وهو ظاهر.

قال المصنف: «ووقع في شعر المُتنبي زيادة الباء في فاعل كفى المتعدية لواحد قال:

كفى تُعَلاً فخراً بأنَّك منهمُ ودهرٌ لأنْ أمسيتَ من أهلِهِ أهلُ[1]

ولم أر مَنْ انتقد عليه ذلك، فهذا إمَّا لسهو عن شرط الزيادة، وإما لجعلهم هذه الزيادة من قبيل الضرورة.. الخ»[2]

قال الشَّارح: «يعني أن هذا الذي مرَّ من ترك الانتقاد على المتنبي، إمَّا أن يكون صدر منهم سهواً عن شرط زيادة الباء في فاعل كفى، وهذا يقتضي أنَّها لا تزاد فيه إلا إذا كان الفعل قاصراً، وفيه نظر، وظاهر كلام ابن عصفور أنه متعدٍ، حيث قال في المقرّب: «والباء تكون زائدة في خبر «ما وليس»، وفي فاعل كفى ومفعولها»[3].

وقال البغدادي في شرح أبيات المغني: «فكفى» عند الزجاج[4] وغيره قسمان لا غير: إما متعدية لواحد، ويجوز زيادة الباء في فاعلها، وإما متعدية لاثنين، ولا يجوز زيادة الباء في فاعلها، فلا سهو في شرط زيادة الباء»[5].

وفي حديثه عن «بيد» قال المصنف: «وهو اسم ملازم للإضافة إلى أنْ وصلتها[6]».

قال الشَّارح: «أمّا أنّه اسم فدعوى، لم يقم عليها دليل، ولو قيل بأنه حرف استثناء كـ«إلا» لم يبعد، هكذا كنت أقول مدّة، ثم رأيت في كلام ابن مالك على إعراب مُشكلات البخاري ما نصه «المختار عندي في «بيد» أن تجعل حرف استثناء، ويكون

---

(١) في شرح الديوان ١٣٦/٢، وهو في أمالي ابن الشجري ٣٠٩/١، وشرح أبيات المغني ٣٤٥/٢

(٢) المغني ١٤٥

(٣) انظر المقرب ٢٠٣/١، والشرح ٦٧/ب.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٥٧/٢

(٥) شرح أبيات المغني ٣٤٨/٢

(٦) المغني ١٥٥

التقدير «إلا أن كلَّ أمة أوتوا الكتاب من قبلنا»[1]، على معنى «لكن»، لأن معنى «إلا» مفهوم منها، ولا دليل على اسميتها، وأما استعماله متلواً بأنْ وصلتها فهو المشهور، وقد استعملت على خلاف ذلك، فوقع في بعض طرق الحديث المذكور في المتن».

ألاحظ أيضاً أنّه نقل نص ابن مالك للرد على المصنف بعد أن ردّه، وهذا يدلُّ على خلافٍ في اسمية «بيد»، أو حرفيتها، وظاهر عبارة المصنف لا يشير إلى ذلك، فهو قد جزم باسميتها جزماً مطلقاً، بيد أن ابن مالك جعلها حرف استثناء بمعنى لكن، كما هو مذكور، وبمعنى غير كما هو مذكور أيضاً في متن المغني.

وفي الكلام على «بجل» قال المصنف: «على وجهين بمعنى نعم، واسم، وهي على وجهين اسم فعل بمعنى يكفي، واسم مرادف لحسب، ويقال على الأول «بجلني» وهو نادر»[2].

قال الشَّارح: «هذا مُشكل، لأنها حيث تكون اسم فعل بمعنى «يكفي»، فالنون واجبة لا نادرة، نعم إذا كانت بمعنى «حسب» جاز الأمران، إلاّ أنَّ ترك النون أعرفُ من إثباتها، فندور «بجلني» بالنون إنما هو إذا كانت بمعنى «حسب»، لا بمعنى يكفي. قال ابن قاسم في الجنى الداني: «أما بجل الاسمية فلها قسمان: أحدهما أن يكون اسم فعل بمعنى «أكتفي»، فتلحقها نون الوقاية مع ياء المتكلم، فيقال: «بجلني»، والثاني أن يكون اسماً بمعنى حسب، فتكون الياء المتصلة بها مجرورة الموضع، ولا تلحقها نون الوقاية، وذكروا أنها تلحقها قليلاً[3]». فإن قلت: لعلَّ قول المصنف: وهو نادر إنّما يرجع إلى

---

(١) هو «نحن الآخرون السابقون يوم القيامة، بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا» الشرح ٧١/ب، وانظر الشمني ١/٣٣١ حيث يوافق الشارح فيما ذهب إليه، والحديث في صحيح مسلم ٢١/٧ كتاب الجمعة، وصحيح البخاري ٤/١٧٧ باب المناقب، وفي النهاية لابن الاثير ١/١٧١

(٢) المغني ١٥١

(٣) الجنى ص ٤١٩ ـ ٤٢٠

استعمال «بجل» اسم فعل، قلت لا نسلّم أن استعماله لذلك نادر، ولو ثبت بالنقل ندوره، لم ينبغ للمصنف إيرادُ هذا الحكم في هذا المحل، وإنما موضع إيراده عند قوله: «اسم فعل»[1].

وأقول: بل كلام الشَّارح مُشكل، ولا مشكلة في كلام المصنف، بل لا حاجة إلى ذكر ما قاله أولاً من كون النون واجبة لا نادرة، لأنه لا اختلاف في ذلك، ومثل هذا الأمر ظاهر، وأما ما قاله ثانياً، ففيه نظر، لأنَّ قوله: «وهو نادر» يرجع إلى الاستعمال، وهو قد سلّم بهذا، وموضعه إذاً بعد قوله: «بجلني» لأن هذا هو الاستعمال، وليس كما قال الشَّارح بعد قوله اسم فعل».

ثم إذا لم يكن الضمير في قوله: «وهو نادر» يرجع إلى استعمال «بجلِ» اسم فعل، فإلى ماذا يرجع حينئذ؟ إذ لا كلام سبق على ندور النون، أو وجوبها. وهذا ما يقوي إيراد قوله: «وهو نادر»، فيما وضعه المصنف، لا كما أراده الشَّارح.

وكلام صاحب الجنى لا غبار عليه، وإنما نقله الشَّارح ليقوي فكرة لا مدخل لها في كلام المصنف.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

قال المصنف في «ليت»: «حرف تمنّ يتعلق بالمستحيل غالباً، وبالممكن قليلاً»[2].

قال الشَّارح: «لكن إذا كان المُتمنَّى ممكناً، يجب ألاّ يكون للمُتمنِّي توقعٌ وطماعيةٌ في قوله، وإلاّ صار ترجياً[3]».

أقول: هذه المناقشة التي عرضها الشَّارح: أخذها من المطّول[4]، ولكنّه لم يعز الكلام إليه. وما يعنينا هنا أنَّ الشَّارح قد عَوّل على غيره في مناقشته، كما هو ظاهر مما سبق.

---

(١) الشرح ٦٩/ب ـ ٧٠/أ.

(٢) المغني ٣٧٥ ـ ٣٧٦

(٣) الشرح ١٧٦/ب، ونقله الشُّمني من المطول ٧١٢/١

(٤) المطول: ٢٧٥

قال المصنف: «ومن ثمَّ أجمعوا على جواز «زيدٌ قائم وعمرو»، و«إن زيداً قائم وعمرو»، وعلى منع «ليت زيداً قائم وعمرو» وكذا في لعل وكأنَّ»[1].

قال الشَّارح: «حكاية الإجماع على منع ذلك في «ليت ولعل وكأنّ» أمر غريب، لا يحتمل مثله من المصنف، فإنَّ الخلاف في المسألة مشهور مذكور في التسهيل[2] وغيره، وقد اعتنى هو بالتسهيل، وكتب منه بخطه نسخاً، وقد أكثر من كتابة الحواشي عليه»[3].

وأقول: إن الخلاف في المسألة مشهور، ومذكور في غير مُصَنَّف[4]، ولكن الشَّارح اختار التسهيل دون غيره، لأن المصنف عُني بالتسهيل، فأراد من هذا الاختيار أن تكون حجته قوية، ودليله قاطعاً على غرابة هذا الإجماع الذي جاء به المصنف.

وفي سياق حديثه عن حذف جملة الشرط قال المصنف: «وجعل منه الزمخشري[5]، وتبعه ابن مالك[6] بدر الدين ﴿فلم تقتلوهم﴾[7]، أي: إن افتخرتم بقتلهم، فلم تقتلوهم، ويردُّه أن الجواب المنفي بلم لا تدخل عليه الفاء[8].

قال الشَّارح: «ليس الجواب هنا جملة فعلية، فعلها منفي بلم، حتى يتوجه هذا الردُّ، وإنما هو جملة اسمية حُذف مبتدؤها، أي فأنتم لم تقتلوهم، وقد صرّح الزمخشري بذلك حيث قال: «والفاء جواب شرط محذوف تقديره: إن افتخرتم بقتلهم، فأنتم لم تقتلوهم، ولكن الله قتلهم». هذا كلامه، فالفاء على هذا واجبة لوقوع الجواب

---

(١) المغني ٧٩١

(٢) التسهيل ٢/١٥- ٥٢

(٣) الشرح ٣٨٣/ب، ووافقه الشُّمني ٢/٦٠٧

(٤) انظر الارتشاف ٢/١٦٠

(٥) الكشاف ٢/١٤٩

(٦) شرح ابن الناظم ٢٧٦

(٧) ﴿فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم..﴾ سورة الأنفال ١٦- ١٧

(٨) المغني ٨٤٨

جملة اسمية، وهذا نظير ما قالوه في ﴿ومن عاد فينتقم الله منه﴾[1]: إنّه على تقدير مبتدأ محذوف، أي فهو ينتقم الله منه، وإلا فالمضارع بدون تقدير لا تدخل عليه الفاء، ويا عجباً من المصنف، كيف يقع منه مثل هذا»[2].

من هذا النص، يتبين لنا أمران مهمان، أما الأول فهو أن الشَّارح ينقل النص بتمامه من المؤلَّف ذاته، كي يتبين الوجه الصحيح، ولا يلقي ردّه هكذا جزافاً، ولكنه يثبت مما قاله المصنف بالعودة إلى المُؤَلَّف الذي نقل منه. وأما الثاني: فهو أن المصنف كان مولعاً بتتبع النحويين لتخطئتهم، بل كان شغوفاً بردِّ كثير من أقوال النحويين، محاولاً إظهار الغلبة عليهم، وهذا أوقعه في كثير من الردود أو المناقشات غير الصحيحة، كما هو ظاهر مما سبق ذكره.

وقد ظهر لي أن الشَّارح كان يعوّل على أقوال النحويين في مناقشاته كثيراً من المسائل النحوية، وهذا ما كان يقوي به حجته، ويُظهر رأيه مُدَعماً بأقوال الأئمة والمجتهدين أو المحققين في هذا الباب[3].

**رابعاً ـ المناقشات التي عَوَّل فيها على كلام المصنف نفسه:**

قصدي في هذا الموضوع دراسة بعض المواضع التي أظهر فيها الشَّارح تناقضاً في كلام المصنف، من خلال الاعتماد على كلام المصنف نفسه في المغني، وفي كتبه الأخرى كحواشيه على التسهيل. وأن أبين أنَّ الشَّارح كان حاضر الذهن دائماً، وكان يربط الأقوال المتفرقة بين تضاعيف الكتاب بعضها ببعض، ويتخذ من كلام المصنف حجةً

---

(١) سورة المائدة ٩٨

(٢) الشرح ٤٠٥/أ ـ ٤٠٥/ب، ووافقه الشُّمني ٧٠٣/٢

(٣) للاستزادة من هذا القبيل، يُنظر ١٧/ب، ١٨/أ، ٢٠/أ، ٢٤/ب، ٢٩/ب، ٤١/ب، ٥٢/ب، ١٦٦/ب، ٢٩٢/أ، ٥٦/أ، ٦٧/ب، ٦٩/ب، ٧٠/أ، ٧١/ب، ١٦٨/أ، ١٧٥/أ، ١٧٦/ب، ١٩٦/أ، ٢٠٥/أ، ٢٠٩/ب، ٢٣٧/ب، ٣٠٧/أ، ٣٢٨/أ، ٣٣٠/أ، ٣٤٦/أ، ٣٤/ب، ٣٥٦/ب، ٣٨٣/ب، ٣٩٧/أ، ٤٠٥/ب، ٤٢٤/ب.

قوية على ردوده، ومناقشاته النحوية له.

فالشارح أظهر تناقضاً واضحاً في قولي المصنف في الكلام على «أَنْ» حيث يقول: «والصواب أنَّها في ذلك كلِّه[1] مصدرية، وقبلها لامُ العلة مقدرة»[2] قال: من جملة ذلك كلِّه قولُه:

أتغضب أن أُذنا قتيبة حزتا ... ... ... ... ...[3]

فهذا اعتراف منه بأن القول بأنَّها في هذا البيت شرطية خطأ، وقد أشار فيما سبق[4] إلى أن المتعيّن أو الراجح عنده فيه كونها شرطية، وهو متناقض»[5].

وليس الأمر في هذا المثال يقوم على فتح أو كسر همزة «إن»، وإنما هو قائم على مناقشة المسألة على رواية البيت بالفتح، علماً أن إمام العربية ذكر عن الخليل أن فتحها قبيح، إذاً فرواية الفتح قبيحة، سواء كانت «أَن» مصدرية أم شرطية.

ومهما يكن من أمر، فإن التَّناقض بين قولي المُصنف على رواية البيت بفتح همزة«إن» ظاهر، ومثل ذلك قول المصنف في «بل»: «وتزاد قبلها«لا» لتوكيد الإضراب»[6].

قال الشَّارح: «وما ذكره من أن«لا» تزاد قبل «بل» لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب محلُّ نظر، فقد قال الرضي: «وإذا ضممت «لا» إلى «بل» بعد الإيجاب أو الأمر: نحو «قام زيد لا

---

(١) أي الآيتين المستشهد بهما، على مجيء «أن» بمعنى «إذا»، إضافة إلى بيت الشعر المذكور في المتن. انظر المغني ٥٥

(٢) المغني ٥٥

(٣) انظر تخريجه ص٣٨٩ من التحقيق.

(٤) الذي سبق هو قوله: أحدها الشرطية كـ«إن» المكسورة، وإليه ذهب الكوفيون، ويرجِّحه عندي أمور. المغني ٥٣

(٥) الشرح ٢١/ب.

(٦) المغني ١٥٣

بل عمرو»، و«اضرب زيداً لا بل عمراً»، فمعنى «لا» يرجع إلى ذلك الإيجاب، والأمر المتقدم، لا إلى ما بعد «بل» ففي قولك: «لا بل عمرو»، نفيت بـ «لا» القيام عن زيد، وأثبته لعمرو بـ«بل»، ولو لم تجيء بـ«لا» لكان قيام زيد في حكم المسكوت عنه، يحتمل أن يثبت، وألاّ يثبت، وكذا في الأمر نحو «اضرب زيداً لا بل عمراً»، أي: لا تضرب زيداً، بل اضرب عمراً. ولولا «لا» المذكورة لاحتمل أن يكون أمراً بضرب زيد، وألاّ يكون مع الأمر بضرب عمرو»[1]. هذا كلامه. وهو نصٌ في أن «لا» الواقعة قبل«بل» فيما ذكر ليست بزائدة، بل أتى بها لتأسيس معنى لم يكن قبل وجودها، وهو خلاف ما في المتن.

قلتُ: ووقع للمصنف في حرف اللام حيث ذكر شروط «لا» العاطفة أن قال: «فإذا قيل: «جاءني زيد لا بل عمرو»، فالعاطف «بل»، و«لا» ردٌّ لما قبلها، وليست عاطفة»[2] وهذا يقتضي ألاّ تكون زائدة، فهو معارض لما هنا»[3].

أتبين من نص الشَّارح أمرين، أما الأول: فهو أن الشَّارح ردّ كون «لا» زائدة قبل «بل»، وذلك من خلال الاعتماد على نص الرضي الذي نقله. وأما الثاني: فهو إظهار التناقض الذي وقع في كلام المصنف. وهذا ما أردناه هنا. فالشارح ـ إذاً ـ لم يشر إلى ذلك التناقض فحسب، وإنّما بيّن الوجه الصحيح في المسألة أيضاً.

وأجاب الشُّمني عن ذلك بقوله: «يعني أن «لا» تذكر قبل «بل» لا للعطف ونفي ما بعدها، بل لتوكيد الإضراب، بأن ينفي بها الإيجاب الذي قبلها»[4].

وذكر المصنف في «هل» أنَّ «نظيرها في الاختصاص بطلب التصديق أم المنقطعة»[5].

قال الشَّارح: «هذا صريح في أنَّ «أم» المنقطعة من أدوات الاستفهام، وأنها تشارك

---

(١) شرح الرضي ٤/٤١٨

(٢) المغني ٣١٨

(٣) الشرح ٧٠/ب ـ ٧١/أ.

(٤) الشُّمني ١/٣٢٨، وانظر حاشية الصَّبان على الأشموني حيث أقرَّ كلام الشُّمني ٣/١١٣

(٥) المغني ٤٥٧

«هل» في أنها لا تكون إلاّ لطلب التصديق، فيَرِدُ ذلك عليه حيث قال في أوائل الكتاب بعد ذكر الهمزة وهل: «وبقية الأدوات ـ على رأيه ـ مختصَّة بطلب التصور»[1] ولاشك أنَّ من بقية الأدوات «أم» المنقطعة، وليست إلاّ للتصديق، كما قرره هنا»[2].

وأقول: إنّ التناقض الذي أظهره الشَّارح واضح، لأن المصنّف من النحويين الذين عدّوا «أم» في أدوات الاستفهام، قال الأنطاكي: «وقال المصنف في رسالته[3]: الأدوات ثلاثة أقسام مختصٌ بطلب التصوُّر، وهو أم المتصلة، وجميع أسماء الاستفهام، ومختص بطلب التصديق، وهو أم المنقطعة، وهل، ومشترك بينهما، وهو الهمزة التي تستعمل مع أم المتصلة»[4]. فهذا نصٌ صريح بأن المصنف يعدُّ «أم» في أدوات الاستفهام.

ثم إنَّ المصنف نفسه أشار في المغني في مواضع مختلفة، إلى أن «أم» من أدوات الاستفهام، فردَّ على من أفرد الهمزة بأنَّها تدخل على الإثبات، وعلى النفي بقوله: «وهو منتقض بأم، فإنها تشاركها في ذلك، تقول: أقام زيد أم لم يقم»[5].

وفي موضع آخر قال: «ومعنى أم المنقطعة الذي لا يفارقها: الإضراب، ثم تارةً تكون له مجرداً، وتارةً تتضمن مع ذلك استفهاماً إنكارياً، أو استفهاماً طلبياً.

فمن الأُولى ﴿قل هل يستوي الأعمى والبصير، أم هل تستوي الظلمات والنور أم جعلوا لله شركاء﴾[6] أمّا الأُولى فلأن الاستفهام لا يدخل على الاستفهام»[7].

وتحقيق المسألة يُظهر أنَّ أحداً لم يقل بأن «أم» «من أدوات الاستفهام؛ فسيبويه

---

(١) نفسه ٢١

(٢) الشرح ٢١٩/ب

(٣) انظر الأشباه والنظائر ٣/٤

(٤) الأنطاكي ٣٥/١

(٥) المغني ٢١

(٦) تتمتها﴿أم جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه فتشابه الخلق عليهم.. ﴾ سورة الرعد: ١٦

(٧) المغني ٦٦، وهو يعني أن «أم» الأولى للإضراب، لأنَّ الاستفهام لا يدخل على الاستفهام.

قال: «أمّا «أم» فلا يكون الكلام بها إلا استفهاماً. ويقع الكلام بها في الاستفهام على وجهين: على معنى أيهما، وأيهم، وعلى أن يكون الاستفهام الآخر منقطعاً من الأول»[1]. والمبرد قال «فأما «أم» فلا تكون إلا استفهاماً»[2].

أما الزمخشري فهو يقول: «و«أم» لا تقع إلا في الاستفهام إذا كانت متصلة، والمنقطعة، تقع في الخبر أيضاً. تقول في الاستفهام: أزيد عندك أم عمرو، وفي الخبر: إنها لإبل أم شاء»[3].

قال الرضي: «وإنما ألزمت[4] الهمزة في الأغلب دون هل لأن أم المتصلة لازمة لمعنى الاستفهام وضعاً، وهي مع أداة الاستفهام التي قبلها بمعنى «أي الشيئين» فشاركت همزة الاستفهام، التي هي أيضاً عريقةٌ في باب الاستفهام وعَادلتها، حتى كانتا معاً بمعنى «أي»[5]».

والعبارة الجيدة هي قول سيبويه: «فلا يكون الكلام بها إلا استفهاماً، يقع الكلام بها في الاستفهام على وجهين». ويمكن أن يقال إن ما استشكله الشَّارح[6] من عدِّ النحاة لـ«أم» من أدوات الاستفهام، يصلح لأن يكون تفسيراً لكلام سيبويه السابق.

وهذا لا يساعد المصنف في دفع النقض الوارد عليه، فإنه معترف بأن «أم» من أدوات الاستفهام.

وفي مناقشته قوله تعالى ﴿أو لم يهدِ لهمْ كمْ أهلكنا﴾[7] قال المصنف: «وقال

---

(١) سيبويه ١٦٩/٣

(٢) المقتضب ٢٨٦/٣

(٣) المفصل ٣٠٥، وانظر شرحه لابن يعيش ٩٧/٨

(٤) يعني «أم».

(٥) شرح الرضي ٤٠٤/٤، وانظر حاشية السيد شريف الجرجاني بهامشه ٣٧٣/٢، وانظر الهمع ٦٩/٢.

(٦) انظر التحقيق ص٣٤٥- ٣٤٦.

(٧) تتمتها ﴿من قبلهم من القرون﴾ سورة السجدة: ٢٦

الزمخشري: الفاعل الجملة[1]» وقد مرّ[2] أن الفاعل لا يكون جملة»[3].

قال الشَّارح: «وقد صرح المصنف في الباب الثاني في المثال السابع من أمثلة الجملة التفسيرية أن «الصواب أنَّ الجملة في قوله تعالى: ﴿وإذا قيل لهم لا تُفسدوا﴾[4] نائب عن الفاعل[5]. قال: وقولهم: الجملة لا تكون فاعلاً ولا نائباً، جوابه أنَّ التي يُراد بها لفظها يُحكم لها بحكم المفردات[6]، فلا وجه إذاً لاعتراضه على الزمخشري»[7].

وقد أقرّه الشُّمني من خلال نقل كلامه بلا عزو، وهذه إشارة إلى أن الشَّارح محقٌ فيما قاله، وإلا فالشمني[8] لا ينفك يُدافع عن المصنف، وربما كانت رغبة المصنف في تخطئة الزمخشري سبب هذا التناقض وغيره. ولاسيما في المواضع التي لم يخطئه فيها أبو حيان.

ومن هذا القبيل: قول المصنف «ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن.. فإن منع من تقدير المذكور معنىً أو صناعة قدِّر ما لا مانع له، فالأول نحو «زيداً اضرب أخاه»، يقدر فيه أهِنْ دون اضرب»[9].

قال الشَّارح: «لأن تقدير«اضرب» في هذا المثال، يؤدي إلى خلاف المقصود، إذ غرض المتكلم الأمر بضرب الأخ، لا الأمر بضرب زيد، فلما قدر «اضرب» لهذا المعنى قدّر ما يلزمه بحسب العرف، وهو فعل الإهانة. لكن وقع للمصنف في حواشي التسهيل

---

(١) الكشاف ٥١٦/٣

(٢) المغني ٧٦٨

(٣) نفسه ٥٥٩

(٤) تتمتها ﴿قالوا إنما نحن مصلحون﴾ سورة البقرة: ١١

(٥) قال الدكتور محمد خير الحلواني: « وإذا بني فعلُ القول للمجهول، كانت الجملة في محل رفع، نائب عن الفاعل». المختار من أبواب النحو ٨٧

(٦) المغني ٥٢٥

(٧) الشرح ٣٧٣/ب.

(٨) الشُّمني ٥٧٢/٢- ٥٧٣

(٩) المغني ٨٠٤

أن قال: لو قدّرت العامل في«زيداً» في قولك: «زيداً ضربت أخاه» لفظ «ضربت» لم يكن عندي بعيداً، ويكون ذلك الضرب كناية عن الإهانة، والضرب المذكور كناية عن الضرب الحقيقي. وهذا مخالف لما قرّره في المغني[1] من أن شرط الدليل اللفظي أن يكون طبق المحذوف، يعني بحسب معناه كما مَرَّ»[2].

وقد أقرَّ الشُّمني[3] ما قاله الشَّارح بلا تعقب، لأنَّ دليله قاطع على هذا التناقض الذي وقع به المصنف.

وهذه الأمثلة تبرهن بشكل غير قابل للردِّ، على أنَّ المصنف كان متناقضاً في كثير من أقواله، في المغني وفي غيره. فالشارح أجاد عندما بيّن التناقض في كلام المصنف في المغني أولاً، ثم كلامه في غيره، كحواشيه على التسهيل، كما هو ظاهر من خلال المثال الأخير.

ثانياً

ولا أدلَّ على ذلك من إقرار الشُّمني للشارح فيما أورده من أمثلة، وهو الذي هدف من تأليف المنصف الردَّ على ابن الصَّائغ والدماميني، ورفع الحَيف عن ابن هشام مما اتهم به.

وأغلبُ الظَّنِّ أن هذا التناقض صادر عن تعقب المصنف النحويين، كأن يُقرُّ أمراً في موضع ما، ثم يُخطِّئ من يجوّزه من العلماء، فيقع في تناقض بين ما قاله، و ما أعابه على غيره، أو صادر عن أن المواضع التي تناقض فيها كلامه هي موضع خلاف بين النحاة، ولا تستقر على وجه واحد، كأن يأخذ المصنف بأحدها في أوائل كتابه، ثم يأخذ بوجه آخر في

---

(١) نفسه ٧٩٠

(٢) الشرح ٣٨٩/أ.

(٣) الشُّمني ٦٣٧/٢

موضع آخر.

أما المواضع التي تناقض كلامه في المغني مع كلامه في غيره، فالأولى أن تحمل على أن النحويَّ قد يتغير، أو يتبدل في أحكامه ومناقشاته، وكم من الآراء عند النحاة تغيرت بعد أن تتوسع دائرة اطلاع هذا النحوي أو ذاكَ، أو تتفتح ذهنيته النحوية، واستيعابه كثيراً من المسائل.

وعلى أي حال، فإن ثمة مواضع في المغني، كان الكلام فيها متناقضاً، ذكر الشَّارح هذه المواضع، وبيّنها بالحجة، والبرهان، وبالنص الذي لا اجتهاد فيه. والأمثلة التي أوردها الشَّارح كثيرة، اكتفيت بما أوردته سابقاً[1].

**خامساً ـ مناقشاته بعض النحويين:**

قصدي من هذا الموضوع أن أبيّن بعض المواضع، التي ردَّ فيها الشَّارح أقوال بعض النحويين مستدّلاً بهذا على أن الشَّارح كان ذا منزلة في النحو كبيرة، بالنظر إلى ردوده ومناقشاته النحويين، وأنه كان ينطلق من وجهة نظر علمية صِرفة، فيناقش النحاة مناقشة علمية مبنية على الأصول والقواعد والأحكام، كما يردّ بعض أقوالهم بلطفٍ وإحكام. وهذا يدلُّ على أنه لم يكن ينطلق في مناقشاته المصنف من قبيل التَّعصب، أو من قبيل الرَّد لمجرد الردِّ فقط، وإنما كان يبني ردوده ومناقشاته على أسُس علمية مضبوطة سَليمة.

وهذا الأمر يظهر حيث يناقش ابن مالك في جعله«بيد» مضافة إلى المبتدأ والخبر في بعض طرق رواية حديث «نحن الآخرون السابقون يوم القيامة بيد كل أمة أوتوا الكتاب من قبلنا»[2]. فقد خرّجه ابن مالك على أن الأصل: «بيد أن كل أمة»،

---

(١) للاستزادة من هذا الأمر، تُنظر الصفحات التالية: ١٣/ب، ١٧/ب، ٢٢/أ، ٢٣/أ، ٢٨/أ، ٣٤/ب، ٣٦/أ، ٣٦/ب، ٣٧/أ، ٣٧/ب، ٤١/ب، ٦٧/ب، ٦٨/أ، ٦٩/أ، ٧٠/ب، ٧١/أ، ٧٦/ب، ٨٤/أ، ١٥٢/أ، ٢١٩/ب، ٢٤٧/أ، ٣٦٩/أ، ٣٧٣/ب، ٣٧٥/أ، ٣٨٩/أ.

(٢) انظر ص١٢٣ من الدراسة.

فحذفت «أن» وبَطَلَ عملُها، وأضيفت «بيد» إلى المبتدأ والخبر اللذين كانا معمولين لـ«أن»[1].

قال الشَّارح: «وفيه نظر، أما أولاً، فقوله: «وأضيفت «بيد»: مخالفٌ لِما اختاره من كونه حرفاً[2]، وقد يكون أراد التخريج على قول الجماعة لا على ما اختاره هو، وأما ثانياً، فلأنَّ ما يُضاف إلى الجملة محصور في أشياء، وليس «بيد» منها»[3].

يردُّ قول شارح اللباب: «لا نسلم دخول حاشا على حرف الجر، فإن اللام في ﴿حاش لِله﴾[4] زائدة، عوضت عما حذف من حاشا»، بقوله: فيه بُعد، لأنّه لم يعهد التعويض عن محذوف من كلمة بشيء يدخل على كلمة أخرى ليست محل الحذف. وقد يقال أيضاً: ولو كانت اللام عوضاً عن الألف المحذوفة لم تُجامعها، وقد اجتمعا في قراءة بعض السَّبعة {حاشا لله} بإثبات الألف»[5].

فالشارح استدَّل على بطلان قول شارح اللباب بأمرين، أما الأول فالخروج عن قواعد اللغة وضوابطها، أي الخروج عن القياس، لأنَّ ما قاله شارح اللباب غير مقيس، ولذلك قال عنه الشَّارح: «لم يُعهد»، وأما الثاني فقراءة بعض السبعة، وهو أبو عمرو،

---

(١) التوضيح ١٥٥/٢

(٢) نفسه ١٥٦/٢

(٣) الشرح ٧١/ب.

(٤) سورة يوسف: ٣٣، وهي قراءة أبي عمرو بألف بعد الشين لفظاً في حالة الوصل، وقرأ الباقون بحذفها، النشر ٢٩٥/٢، وفي البحر ٣٠٣/٥، قرأ الجمهور ﴿حاشَ لِله﴾ بغير ألف بعد الشين، ولله بلام الجر، وقرأ أبو عمرو ﴿حاشا لله﴾ بغير ألف، ولام الجر، وقرأ أبو السَّمال: ﴿حاشاً لله﴾ بالتنوين»، وفي معاني القرآن للفراء ٤٢/٢ ﴿حاشا لِله﴾ بألف، هي قراءة عبد الله»، وانظر المحتسب ٣٤١/١، والتيسير ١٢٨.

(٥) الشرح ٧٦/ب.

فقد قرأ {حاشا لله} بإثبات الألف في الوصل، والاحتجاج بقراءة بعض السبعة يُسقط دعوى شارح اللباب التي لم يقم عليها دليل، فإذا أضفنا هذا إلى خروجه عن القياس كان قوله بعيداً، وهذا الذي قاله الشَّارح.

وفي موضع آخر من الشرح، يرفض الشَّارح الحمل على القليل عند وجود مندوحة عنه، ويعدّه بأنه خلاف الأَوْلى، وذلك من خلال مناقشته لابن عصفور في إجازته في قوله:

وما كلُّ ذي لب بمؤتيك نُصحه وما كلُّ مؤتٍ نصحه بلبيبِ[1]

أن يكون «مؤتيك» جمعاً، حُذفت نونه للإضافة»[2].

قال الشَّارح: «الإتيان بضمير الجمع مع إرادة الحكم على كل واحد قليلٌ، فالحمل عليه عند وجود مندوحة عنه خلاف الأولى، لاسيما وقد تأيد الإفراد بقوله «نصحه»، وبقوله في عجز البيت ... وما كل مؤتٍ نصحه بلبيب.

فأفرد أيضاً، فحمل الأول على الأمر الكثير معتضدٌ بالكثرة، وبمناسبة الصدر للعجز، فكيف يُعدل عن ذلك مع عدم الملجأ إليه[3]».

إذاً، فالحمل على الكثير أَوْلى من الحمل على القليل، وقول الشُّمني: «إنَّما جوّزه»[4] لا يعدُّ عذراً لابن عصفور، إذ لا يجوز أن نجيز الحمل على القليل، مادام ثمة مندوحة، وهي الحمل على الكثير، ويقوِّي هذا الحملَ مناسبةُ الصدر للعجز، وتأييد الإفراد بقوله: «نصحه». وليس هناك مانع يمنع من هذا، أو ضرورة تجعلنا نلجأ إلى هذا الذي أجازه ابن عصفور.

فمناقشة الشَّارح كانت مبنية على التعليل والتحليل، وما ذكره الشَّارح يعدُّ قاعدةً

---

(١) نسب لأبي الأسود الدُّؤلي، وهو في ذيل ديوان الأسود ٢٠٨، والكتاب ٤٤١/٤، والمؤتلف ٢٢٤، وشرح أبيات المغني ٢٢٧/٤

(٢) انظر المغني ٢٦٢

(٣) الشرح ١٢٨/أ، وأقرَّه البغدادي ٢٢٨/٤

(٤) الشُّمني ٥٢٩/١

يُحمل عليها كثير من الشواهد. ومبنية أيضاً على المعنى، إذ مناسبة الصدر للعجز تقوّي حمل الأول على الأمر الكثير.

قال المصنف: «واستضعف الزمخشري الجمع بين الحذفين[1]».

قال الشَّارح: «اعترضه ابن المنيِّر بأن اجتماع حذفين سَائغ كما في قوله تعالى: ﴿يبيّن الله لكم أن تضلوا﴾[2] على ما ذكره جماعة، فحذف الجار، وحرف النفي[3]. قال اليمني: «وهذا غير وارد على الزمخشري، لأنَّه لم يذكره، بل قال «المعنى كراهة أن تضلوا»[4].

قلتُ[5]: هذا كلام على المثال، والردُّ وقع بأمر كلي، وهو استضعاف الجمع بين حذفين غير سمة، لأنه سائغ في كلام العرب، واللغة مشحونة منه، فلا معنى لاستضعافه»[6].

وهذا انتصار لابن المنيِّر، لأن اللغة مشحونة بأمثلة هذا الحذف، ولكنَّ الشَّارح لم يذكر أي شاهد على ذلك، وكان الأحرى به أن يذكر بعض الشواهد على هذا الأمر.

ولا يبعد قول الشُّمني: «ولو ذكره لا يرد عليه، لأنَّ ما استضعفه هو حذف اللام، و«أن» ويرفع الفعل، وما أورده ابن المنيِّر عليه ليس كذلك»[7].

أي إن ما استضعفه الزمخشري الجمع بين حذفين في موضع واحد، أما ما ذُكر، فالحذف فيه ليس في موضع واحد، وإنما حذفت اللام قبل «أن»، وحذفت «لا» بعدها.

ووصف قول ابن خروف في تعقيبه على كلمة «يا صاح» في قول الشاعر:

---

(١) هما اللام وأن من «لئلا يسمعوا»، فارتفع الفعل، وهذا على احتمال أن أصل ﴿لايسَّمَّعون﴾: لئلا يسمعوا. انظر الكشاف ٤/٣٦، والمغني ٥٠١ -٥٠٢

(٢) سورة النساء ١٧٦

(٣) الانتصاف ٤/٣٦.

(٤) الكشاف ١/٥٩٩

(٥) والكلام للشَّارح.

(٦) الشرح ٢٤٢/أ.

(٧) الشُّمني ٢/٢٤

يـا صـاحِ بلـغ ذوي الـزوجاتِ كلّهـمُ  أنْ لـيس وصـلٌ إذا انحلّـت عُـرا الـذنب[1]

بالتعسف. قال الشَّارح: «زعـم ابـن خـروف أنَّ أصله «يا صاحبي» بالإضافة، وإنما أجري مجرى المركب المزجي، فرُخِّم بحذف الكلمة الثانية، ثم أدركه ترخيم آخر بعد ذلك الترخيم، فحذفت الياء من «صاحب»، وهذا تعسف لا داعي إليه»[2].

وهـذا الـذي ذكـره ابـن خـروف لا داعـي إليـه، لأن ثمة مَندوحة من ذلك، وهي ما ذكره الشَّارح، قال: «يا صاح» مما شذَّ ترخيمه من المناديات، لأنّه نكرة مقصودة عارٍ من هـاء التأنيث، إذ أصله «يـا صـاحب»، ومثله لا يُرخم إلاّ شـاذاً»، ومـا قاله ابن خروف خـارج عـن القواعد، إذ لم يعهد أن يلحق بالكلمة الواحدة تَرخيمان، لأن المركب تركيباً مزجياً كلمـة واحـدة. ولـذا وصـفه الشَّارح بالتعسف، لأن مفهوم التعسف عنده أن يخرج الكلام عن القواعد، ولا يجري عليها[3].

ويبدو أن الشَّارح لم يناقش المسائل المبسوطة في المغني، مستهدفاً الردَّ على المصنف كما هـو ظاهـر الأمـر فحسب، وإنـما كـان للنحويين الآخرين نـصيبٌ وحظٌ كبيران في الشرح من حيث تـضعيف الشَّارح بعـضَ آرائهـم، كمـا هو مُلاحظ مما سبق، ومن حيث الاعتماد على بعـضها الآخـر لمناقـشة مسألة، أو لتثبيت حكـم، أو لتـضعيف رأي، لم يـتفق هـذا الـرأي والمنهج الذي يدرس فيه الشَّارح هذه المسائل.

ويبدو أيـضاً أنَّ الـردَّ علـى صـاحب المغـني لم يكـن هَـدفاً محـضاً عـند الـشَّارح يَسعى وراءه بكل وسيلة وطريقة، وإنّما كانت مناقشاته وردوده صادرة عن حسٍ نحوي متميز،

---

(١) نسبه أبو عبيد البكري في السمط ٢/٦٥٠ - ٦٥١، وصاحب الخزانة ٢/٣٥٢ إلى أبي الغريب الإعرابي، وهـو في معاني القرآن للفراء ٢/٧٥، والمخصص ١٧/٢٤، وشرح شذور الذهب ٤٢٨، والهمع ٢/٥٥، وشرح أبيات المغني ٨/٧٤، والدرر ٢/٧٠. والـشاهد فيه جر«كلّهـم» لمجاورتهـا «الزوجات» وانظر المغني ٨٩٥ حيث ذكره شاهداً على ذلك» وهذا نادر في التوكيد.

(٢) الشرح ٤١٨/ب، ونقل الشُّمني كلام ابن خروف فقط، ولم يعقب عليه ٢/٧٥٤

(٣) الشرح ٥٣/ب، وانظر ١٠٠/أ ـ ١٠٠/ب.

وعن علَم من أعلام القرن التاسع الهجري في النحو العربي، ولاسيما أن الشَّارح يُعَدُّ من أنبه نُحاة القرن المذكور، كما قال الدكتور شوقي ضيف[1].

وأهم ما يميز هذه المواضع أنَّ الشَّارح كان دقيقاً في أحكامه، غير متسرِّع أو متكلِّف، ولا تدفعه جرأته النحوية إلى تخطئة النحويين، أو وصف آرائهم بالضعف أو التعسف أو التكلف، أو بما فيه بعد، أو بأنه لم يُعهد، إلا إذا كان قوله مدعماً بالحجة والبرهان، كالاستشهاد بالقرآن وغيره، أو بكلام أحد الأئمة العلماء في هذا الباب[2].

**سادساً ـ المناقشات اللغوية:**

يُعدُّ هذا الموضوع من أهم الموضوعات التي ركزّ عليها الشَّارح في شرحه، وأوْلاها أهمية خاصة، وعناية شديدة، يدلُّ على هذا كثرة الاعتراضات التي قالها معقباً فيها على استعمالات خاطئة، ارتكبها المصنف في المغني. ورأيتُ من المفيد أن أعرض لبعض الأمثلة لتكون شاهداً على أنه لم يقتصر على دراسة القضايا النحوية والصرفية، وإنما تجاوزها إلى المناقشات اللغوية التي كان يُخطِّئ المصنف في استعمالها.

فمن ذلك قولُه في التعقيب على عبارة المصنف: «وهل» مختصّة بطلب التصديق»[3]: يعني أنها لا تكون لغيره، لكنَّ عبارته لا تساعده على هذا المعنى، لِمَا صرّحوا به من أن المجرور بالباء هو المقصور دون المقصور عليه. ألا ترى أنّ معنى قوله تعالى: ﴿يختصُّ برحمته من يشاء﴾[4]، يجعل رحمته مَقصورة على من يشاء دون غيره،

---

(١) المدارس النحوية ٣٥٧.

(٢) للاستزادة من الاطلاع على مناقشاته النحوية لبعض النحويين تنظر الصفحات التالية:
٧١/ب، ٧٦/ب، ٧٨/ب، ٧٩/ب، ٨٠/أ، ٩٢/ب، ١٠٢/أ، ١١٣/أ، ١١٣/ب، ١٢٣/أ، ١٢٤/ب، ١٢٨/أ، ١٣٧/أ، ١٣٩/أ، ١٤١/ب، ١٤٢/أ، ١٧٣/أ، ١٧٣/ب، ٢٣٠/أ، ٢٤٢/أ، ٢٨٩/ب، ٢٩١/ب، ٢٩٤/ب، ٣٥٢/أ، ٣٨٨/ب، ٣٩٧/أ، ٤١٨/ب.

(٣) المغني ٢١

(٤) سورة البقرة ١٠٥

لا العكس. فكان قضية هذا أن يُقال: وهل يختص بها طلب التَّصديق كما قال صاحب التلخيص[1] لاختصاص التصديق بها، وصوّبه الشيخ بهاء الدين السبكي[2]، وشدّد النكير على من خالف هذا الاستعمال»[3].

قال الشُّمني معقباً على قول المصنف: «ولهذا خُصَّت بأحكام»[4]: إنّه إذا كان المعنى أنّ هذه الأحكام ثابتة للهمزة منفية عن غيرها من أدوات الاستفهام، كما اعترف به[5]، تكون الأحكام مقصورة، لأن المقصور هو الثابت للمذكور المنفي عن غيره، فيكون دخول الباء على الأحكام، هو الصواب والأَوْلى»[6].

أقول: لعل الخلاف بين الشَّارح والشمني في تحديد المقصور، أهو الحرف أم الحكم، يدلُّ على هذا أنّهما متفقان على أن الباء تدخل على المقصور[7].

والصحيح أن الحرف هو المقصور عليه، وأن الحكم هو المقصور. لأنَّ الحرف هو المقصور عليه بالحكم، أي هو المقصور على الحكم، وليس العكس، لأنك لا تستطيع أن تقول: إنَّ الحكم هو المقصور عليه بالحرف، أي هو المقصور على الحرف، لأنه ليس كذلك، فإن هل مثلاً مقصورة على طلب التصديق، وطلب التصديق ليس مقصوراً عليها وحدها بل عليها، وعلى الهمزة، لأنَّ الهمزة ترد لطلب التصور، ولطلب التصديق.

ثم إن الباء لا تدخل على مَن يحكم عليه، وإنما تدخل على الحكم. ففي قوله تعالى: ﴿يختص برحمته من يشاء﴾، أُدخلت الباء على الرحمة، ولم تدخل على مَن

---

(١) التلخيص ١٥٥.

(٢) انظر عروس الأفراح ٢/٢٥٤

(٣) الشرح ٩/ب.

(٤) أي الهمزة، انظر المغني ١٩

(٥) يعني الدماميني.

(٦) الشُّمني ١/٢٧

(٧) انظر حاشية الدسوقي ١/١٤، والأنطاكي ١/٢٩

يشاء، لأنّ الرحمة يقصرها الله على مَن يريد، وليس من يريد يقصره على الرحمة، لأن مَن يقصره الله على الرحمة، يقصره على غير الرحمة من التوفيق وغير ذلك.

إذاً، فالباء تدخل على ما نحكم به، لا على من يُحكم عليه. ولذلك، فإني أرى أن دخول الباء في عبارة المصنف: «وهل مختصة بطلب التصديق» صحيحة، لأن «هل» مقصورٌ عليها، وطلب التصوّر مقصور. والباء تدخل على المقصور، كما صرّح به النحاة.

أما قول صاحب التلخيص: «لاختصاص التصديق بها»[1] فليس سديداً، لأن الهمزة تَرِدُ لطلب التصديق. والقول الجيد: لاختصاصها بالتصديق، لأنها مختصة به، وليس مختصاً بها.

والشارح أمعن النظر في كل كلمة أو عبارة قالها المصنف، مستهدفاً إظهار أدنى معارضة، فهو لم يُغْفل أيَّ موضع، أدرك أنّه قادر على مناقشة المصنف من خلاله. انظر حيث يقول معقباً على كلام المصنف على «عند»: وكسر فائها أكثر من ضمّها وفتحها»[2]، هذا يقتضي أن كلاً من الفتح والضَّمّ كثير، وفي التَّسهيل: «وربما فتحت عينها أو ضُمَّت»[3] فأشعر بالقلة»[4].

مثل هذه الملاحظات الدقيقة إنما يستحضرها عالم كبير، أراد أن يمرَّ على كلّ ما في المغني من كلام، محاولاً أن يقف على الصواب والأدقّ دائماً، ولذلك كنّا نراه كثيراً، يقف عند أمور، ربما لا يقف غيرُه عندها على اعتبار أن لا قيمة لها. ولكنَّ الشَّارح وقف عندها، وربما كان يطيل الكلام عليها. سبب هذا يعود إلى شغف الشَّارح بهذا المصنف الجليل كما قال، وهنا إشارة من إشارات كثيرة، تفسر ظاهرة إقامة ثلاثة شروح عليه.

وهو يتوخى الدِّقة في التعبير، إن لم نقل الدقة التامة، ولذلك رأيته يعيب على المصنف قوله في الكلام على «في»: «أحدها: الظرفية، وهي إمّا مكانية، أو زمانية، أو

---

(١) التلخيص ١٥٨

(٢) المغني ٢٠٧

(٣) شرح التسهيل ٢/٢٢٩

(٤) الشرح ٩٧/أ.

مجازية نحو ﴿ولكم في القَصاص حياة﴾[1].

قال الشَّارح: «كان ينبغي له أن يقول: أولاً، أحدها الظرفية مكانية كانت أو زمانية. وهي إمّا حقيقية مثل كذا، أو مجازية نحو كذا، فالمجازية ليست قسيماً للمكانية والزمانية»[2].

قال الشُّمني: «في العبارة حذف، والتقدير: وهي إمّا حقيقية مكانية أو زمانية أو مجازية[3]».

وهذا إقرار لما قاله الشَّارح، أو لاعتراض الشَّارح، ولكن بطريق آخر.

وكذا الأمر في قول المصنف في «كلّ»: «الثالث: أن تُضاف إلى ضمير ملفوظ به، وحكمها ألاّ يعمل فيها غالباً إلا الابتداء»[4]. قال الشَّارح: «ليس كذلك، بل الغالب عليها أن تكون تابعة نحو «جاء القوم كلُّهم، وأكرمتهم كلِّهم، ومررت بهم كلِّهم»، وحيث تخرج عن التبعية، فالغالب عليها ألاّ يعمل فيها إلا الابتداء، وعبارته لا توفي بذلك[5]»

قال الشُّمني: «مراده حكمها في كونها معمولة لا بطريق التبعية[6]».

وأقول: قال الشَّارح: «وعبارته لا توفي بذلك» فهو يعلم أن مراده حكمها في كونها معمولة، وهذا كلام صحيح. لكن لا تساعد عبارة المصنف على هذا، بل هذا يُفهم من خلال السياق فقط. والعبارة أبداً عاجزة. ولذلك قلنا: ثمة مناقشات لغوية وقف عندها الشَّارح، وهذه إحدى مناقشاته أسلوب المصنف.

وربما عقّب الشَّارح على بعض مناقشات المصنف، أو على ترتيبه آراء يَسوقها،

---

(١) تتمتها ﴿ياأولي الألباب لعلكم تتقون﴾ سورة البقرة: ١٧٩، انظر المغني ٢٢٣

(٢) الشرح ١٠٦ /ب.

(٣) الشُّمني ١/٤٥٨

(٤) المغني ٢٥٨، والثالث هو أحد أوجه «كلّ» باعتبار ما بعدها.

(٥) الشرح ١٢٦/أ.

(٦) الشُّمني ١/٥٢١

بقوله: «وفيه قلق في التصنيف»[1]، ففي حديث المصنف عن اللام غير العاملة، قال: «وقيل: اللامان للابتداء[2]». قال الشَّارح: «المراد باللامين الداخلة في قوله:

... ... ... ... ... ... .... ... مـــن حبِّهـــا لعميـــد[3]

واللام الداخلة في قوله:

... ... ... .... ... ... ... .... ... لَمِـــنْ أعـــلاج سُـــودان[4]

وفيه قلق في التصنيف، فإن الثَّانية الواقعة الداخلة في قوله: «لمن أعلاج» قد انقضى الكلام عليها فيما تقدَّم[5]. وذكر المصنف بعد ذلك قسماً آخر. فالعود إلى الكلام على تلك اللام بعد ما فرغ منه. ووقع الكلام في غيره ليس كما ينبغي، لما فيه من التشويش»[6].

---

(١) الشرح ١٤٧/أ.

(٢) المغني ٣٠٧

(٣) وهو بتمامه:

يلومـونني في حـبِّ ليلـى عـواذلي ولكـنني مـن حبّهـا لعميـدُ

والبيت مجهول القائل، وهو في معاني القرآن للفراء ٤٦٥/١، اللامات ١٥٨، إعراب القرآن للنحاس ٢٥٦/٢، وشرح ابن يعيش ٧٩/٨، ورصف المباني ٢٣٥، والجنى ١٣٢، شرح ابن عقيل ٣٦٣/١، والخزانة ٣٤٣/٤، وشرح أبيات المغني ٣٥٦/٤، والشاهد فيه دخول اللام على خبر لكن، وهو مذهب الكوفيين، انظر الإنصاف ٢٠٩ وما بعدها.

(٤) وهو بتمامه:

أمـسى أبـان ذلـيلاً بعـد عزتـه وما أبانُ لَمِن أعلاج سُودان

والبيت مجهول القائل. واستشهد به الكوفيون على مجيء اللام بمعنى إلاّ، وانظر المسألة في الإنصاف ٦٤٠، وهو في شرح أبيات المغني ٣٥٥/٤

(٥) المغني ٣٠٦

(٦) قال ابن منظور: «وأما التشويش، فقال أبو منصور: إنه لا أصل له في العربية، وإنه من كلام المولّدين، وأصله التهويش، وهو التخليط، قال الجوهري في ترجمة شيش: التشويش التخليط، وقد تشوّش عليه الأمر» اللسان (شوش).

أقول: إن القلق الذي أظهره الشَّارح صحيح، ولكنَّ الذي يَشفع للمصنف أن البيت الواقعة فيه اللام في قوله «لمن أعلاج»، جاء ذكره في نهاية القسم الأول من أقسام اللام غير العاملة، وأن البيت الدَّاخلة فيه اللام في قوله «من حبّها لعميد»، ورد ذكره في بداية القسم الثاني. والذي يقوي تأخير التعقيب على البيت المذكور في القسم الأول إلى موضعه الحالي أنَّ الاحتمال الذي ذكره المصنف جاء شاملاً البيت الأول والثاني، أي المذكورين في القسم الأول والثاني.

وأما التشويش الذي ذكره الشَّارح، ففيه نظر، لأنَّ المصنف قد بيّن مواضع اللامين صراحةً، وهذا يدفع التشويش، وإن كان الكلام على اللام في قوله: «لمن أعلاج سودان»، حقّه أن يذكر بعد ذكر البيت في القسم الأول.

مثل هذه الأمور كثير في المغني، وقف عندها الشَّارح مبيناً أن الكلام عليها جاء في غير موضعه، ولاشك أن أسلوب المصنف في دراسة بعض المسائل يجعله في كثيرٍ من الأحيان يغيّر مواضع بعض الردود أو المناقشات، وذلك كما رأينا سابقاً، فالذي عزَّز هذا التأخير أن هذا القائل أجاب عن الأمرين دفعةً واحدةً، فاضطر المصنف إلى التأخير ليستوي كلام القائل.

وثمة كثير من مناقشات الشَّارح اللغوية، كان يستند فيها إلى كلام المصنف نفسه، فقد وقع للمصنف أن لحّن صحيح من يستعمل «لا غير» قال: «وقولهم «لا غير» لَحن»[1] ثم قال في موضع آخر «وغَلِط كثير من الناس، فزعموا أن العاملة عمل ليس لا تكون إلاّ نافية للوحدة لا غيره»[2].

قال الشَّارح: «تقدّم للمصنف في فصل العين المعجمة أنَّ قولهم «لا غير» لحن، وقد

---

(١) المغني ٢٠٩

(٢) نفسه ٣١٦

وقع فيه هنا»[1].

وقد وقع للمصنف هذا الاستعمال غير مرة[2] في مصنفه، مع إشارته إلى أن هذا القول لحن[3].

وعند ذكر النوع الثاني من نوعي «ما» النكرة المضمّنة معنى الحرف، وهو الشرطية. قال المصنف: «والأرجح في الآية أنّها موصولة»[4].

قال الشّارح: «التعبير بهذا يقتضي أن الوجه الأول راجح، وليس كذلك»[5]، قال الشُّمني:

«فقول المصنف: «والأرجح» ليس على ما ينبغي لإشعاره بأن «ما» شرطية راجح»[6].

وكذا الأمر في قول المصنف: «ولم يؤت بجملة القسم إلاّ لمجرد التأكيد، لا للتأسيس»[7].

قال الشّارح: «فيه العطف بلا بُعد الحصر بالنفي»، وقد سبق له نظيره في الباب الأول من حرف الألف في فصل أنَّ المفتوحة المشدّدة»[8].

وقوله: «والمطلق والمقيد غيران»[9].

قال الشّارح: «كأنَّ المصنف ـ رحمه الله ـ نسي ما قدّمه في الباب الرابع في أواخر الأمور

---

(١) الشرح ١٥٢/أ، وانظر حاشية الدسوقي ١/ ٢٥٠

(٢) انظر المغني ٣١٦، ٣٣، ٤٥٧

(٣) ولم أقف على قولهم «لا غير» في القاموس، واللسان (غير).

(٤) هي قوله تعالى: ﴿وما بكم من نعمة فمن الله﴾ سورة النحل: ٥٣، وانظر المغني ٣٩٨

(٥) الشرح ١٨٧/أ.

(٦) الشُّمني ١/ ٧٥٠.

(٧) المغني ٥٣١.

(٨) الشرح ٢٥٧/ب، وانظر المغني ٥٩

(٩) المغني ٧٠٥

التي يكتسبها الاسم بالإضافة من أنَّ قولهم «غيرانِ، وأغيارٌ» ليس بعربي»[1].

وأما الأمر الذي أكثر المُصنف استعماله، فهو ربط جواب إن الشَّرطية باللام، وقد أشار الشَّارح إلى هذا الاستعمال الخاطئ غير مرة.

قال المصنف: «وإلا لَتكررت» قال الشَّارح: «تقدّم أن مثل هذا ممتنع، وهو ربط جواب إن الشرطية باللام أو زيادتها فيه»[2].

وظلَّ الشَّارح يشير إلى هذا الاستعمال غير الصحيح حتى كاد يظنُّ أنَّ ثمة مستنداً عند المصنف لهذا الأمر، وإلاّ فالأمر ظاهرٌ في كثرة استعمالات المصنف لهذا الخطأ، يدلُّ على هذا قول الشَّارح: «وقد أكثر المصنف استعماله، ولا أعلم ما مستنده فيه»[3].

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

---

(١) الشرح ٣٤٦/ب، وانظر المغني ٦٧١، قال ابن منظور: «وقيل «غير» بمعنى سوى، والجمع أغيار» اللسان «غير».

(٢) الشرح ١٥٢/أ.

(٣) الشرح ٢٢٨/ب.

هذه هي بعض الأمثلة التي تبيّن أن الشَّارح كان يجري مناقشات كثيرة، قصد منها إظهار بعض الأخطاء التي وقعت للمصنف في كتابه. وهي تبين استعمالات المصنف غير الصحيحة من حيث الأسلوب، والمواضعُ التي ذكر فيها ما حقُّه أن يُذكر أولاً، أو الأمور الأخرى التي تتعلق بالأسلوب بشكل مباشر، أو بمخالفةِ قواعد النحو، كإدخال اللام في جواب إن الشرطية.

فالشارح أمعن النَّظر كثيراً في المغني، وحاول أن يفكك معظم عباراته، وأن يُفَصِّلَها، ويحللها تحليلاً علمياً دقيقاً، يتفق والمنهجَ العلمي في التأليف، ولا يخالف أصول العربية وقواعدها.

وهكذا أرى أنَّ الشَّارح خدم هذا الكتاب خدمة جليلةً، ولم يُنقص من قدر صاحبه، كما يظنُّ بعضهم، بل لم يكن ثمة مُسوغ لمثل هذا القصد، ولاسيما أن مجمل الدراسة لا يؤدي إلى هذا الاستنتاج.

فالمواضع التي ناقشها الشَّارح كثيرة[1]، فإذا ما جمعت، فهي تُقوّمُ هذا المصنف الجليل، ولا تُسيء إليه.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

---

(١) انظر، ٥/أ، ٥/ب، ٦/ب، ٧/أ، ٩/ب، ١٣/أ، ٢٣/أ، ٢٧/أ، ٢٧/ب، ٢٨/ب، ٧٣/ب، ٤٧/أ، ٤٧/ب، ٨٥/أ، ٩٠/ب، ٩١/أ، ٩٦/أ، ٩٧/أ، ١٠٦/ب، ١٢٢/ب، ١٢٦/أ، ١٣٣/ب، ١٣٥/ب، ١٤٧/أ، ١٥١/ب، ١٥٢/أ، ١٥٤/ب، ١٥٧/ب، ١٥٩/ب، ١٨٧/أ، ٢٠١/أ، ٢١٩/ب، ٢٢٨/أ، ٢٢٨/ب، ٢٥٠/ب، ٢٥٧/ب، ٣٠٥/أ، ٣٣٦/أ، ٣٣٨/ب، ٣٤٣/أ، ٣٤٦/ب، ٣٤٩/ب، ٣٨٣/أ، ٣٩٥/ب، ٤١١/أ، ٤١٣/ب، حيث وقف الشارح على أربعة مواضع مما فيها إدخال اللام على جواب إن الشرطية.

## - نتائج بحث المناقشات النحوية

❖ هذا البحث أحد فصول منهج الدماميني في تحفة الغريب، وقد اقتضت طبيعة دراسة هذا الفصل أن أقسمه إلى ستة موضوعات هي:

**أولاً ـ المناقشات النَّحوية الصحيحة:**

وقد سُقت بعض الأمثلة التي تُبين صحة ما ذهب إليه الشَّارح في مناقشاته المصنف في بعض المسائل المختلفة؛ وقد رأيت أنَّ جُلَّ اعتماد الشَّارح في هذا الموضوع كان على التحليل، وقدرته العقلية، وسعة اطلاعه على مذاهب النحويين، وعلى إمعان النظر فيما قاله المصنف دون الاعتماد على غيره في هذا، وقد كان من هذه المواضع ما بُني على سهو ظاهر من المصنف.

وقد استطاع الشَّارح أن ينفذ إلى الرأي الصواب من خلال سَوق البراهين والأدلة على ذلك، مدعّماً ذلك بالاستشهاد الصحيح، ومعولاً على السماع والقياس وعلى الرجوع إلى مصنفات بعض النحويين، الذين خطَّأهم المصنف، ليثبت مما قاله الأخير.

ولذلك أدرجت هذه الأمور تحت هذا الموضوع، لأنني وجدت أن المصنف قد جانب الصواب فيها، فجاء الشَّارح فبين خللها، وأفصح عن وجهها الصواب، ولهذا وافقه الشُّمني في أغلبها، إذا لم يجد بداً من ذلك، أو ما يعيب به كلامه، وتبعه الشُّراح الآخرون في موافقة الشَّارح، وإقراره على ذلك.

**ثانياً ـ المناقشات النَّحوية غير المسلَّم بها:**

رأيت من خلال الأمثلة المدروسة تحت هذا الموضوع أن الشَّارح ما كان يختار هذه العبارة أو تلك، إلا لأنَّ لديه كلاماً عليها، في أغلبه خالف المصنف حتى أوقع نفسه في مناقشات غير مسلَّم بها، و يعود أغلب أسبابها إلى عدم تروي الشَّارح في تحليلها، وتسرعه بإطلاق الأحكام التي تناقض ما ذهب إليه المصنِّف.

كان تَعثُّرُ الشَّارح ظاهراً فيها، فبيَّنتُ ما وَقفت عليه، معوّلاً في ذلك على ما قاله

بعض شُراح المغني، وفي مقدمتهم الشُّمني. ولذلك وجدت أن حجة الشَّارح في تلك المسائل المدروسة واهية غيرُ محكمة.

ولما كانت الأمانة العلمية، تقتضي أن يقف الباحث على منهج النحوي موقفاً علمياً دقيقاً، آثرت أن أقف مطوّلاً على هذا الأمر، لأُبيّن أن الشَّارح لم يفلت أيضاً من السهو والتسرع حيناً، ومن عدم اطلاعه على بعض الأمور اطلاعاً كافياً حيناً. وقد يكون السبب رغبته من النيل من ابن هشام، على الرغم من أنني لا أملك الأدلة الكافية على ذلك.

**ثالثاً ـ المناقشات التي عوّل فيها على غيره:**

أجاد الشَّارح بالرجوع المستمر إلى ما قاله بعض النحويين، الذين نقل عنهم المصنف أولاً، وما قاله غيرهم، وكان أميناً في نقل كلامهم نقلاً حرفياً، وقد أراد من ذلك أن تكون حُجته بالنص، ليبين الوجه الصحيح، فكان لا يُلقي ردَّه هكذا جزافاً، وإنَّما يتثبت مما قاله المصنف بالعودة إلى المؤلَّف الذي نُقل منه.

وقد ظهر لي أيضاً أن الشَّارح عوّل على أقوال العلماء كثيراً، فدّل على سعة اطلاعه، وعلى فهم ما قالوه فهماً صحيحاً أولاً، وقوّى ما ذهب إليه بكلامهم المنقول ثانياً.

**رابعاً ـ المناقشات التي عوّل فيها على كلام المصنف نفسه:**

لقد تبيَّن لي من خلال دراسة بعض المسائل التي ناقشها الشَّارح، أنّه استطاع أن يكشف بعض المواضع، التي تناقض فيها كلام المصنف مع كلامه في موضع آخر في المغني ذاته، أو في غيره من كتبه الأخرى.

وهذا دليل قاطع على أنّه كان حاضر الذهن دائماً في أثناء شرحه على المغني، بل كان يربط الأقوال المتفرقة بين تضاعيف الكتاب، ولاسيما إذا كانت تدور حول أمر معين، ثم يُبين التناقض بين هذه الأقوال إن كانت متضاربة، ثم يناقش المسألة حتى

يخرج إلى الرأي الأخير فيها، أو الوجه الصواب.

يؤكد هذا الأمر أن الشُّمني أقرّه في كثير من هذه المواضع، التي تعارض فيها كلام المصنف مع كلام له في مكان آخر، وتبعه سائر الشُّراح الآخرين.

وربما كان سبب هذا التناقض الذي وقع به المصنف رغبته في تخطئة غيره من النحويين، كأن يُجيز أمراً في موضع ما، ثم يُخطئ من يجوّزه من العلماء، فيقع في تناقض بين ما قاله و ما أعابه على غيره.

وقد تكون هذه المواضع غير مستقرة على وجه واحد عند أصحاب هذا العلم، فيأخذ النحوي بوجه في مكان، ثم يأخذ بوجه آخر في مكان آخر.

ووجدت أيضاً أن المواضع التي تناقض فيها كلام المصنف في المغني مع كلامه في بعض كتبه الأخرى، الأَوْلى فيها أن تحمل على أن النحويَّ قد تتغير أحكامه، وآراؤه بمرور الزمن، إذ إنّ دائرة اطلاعه قد توسعت، وذهنيته قد تفتحت.

**خامساً ـ مناقشاته بعض النحويين:**

لقد أدركت من خلال بحث هذا الموضوع أن الشَّارح ما كان يبذل قصارى جهده لينال من المصنف، ولذلك وجدته قد ناقش عدداً كبيراً من النحاة نقاشاً دقيقاً قائماً على الحُجة الدَّامغة، والبرهان الساطع، ومبنياً على الأصول والقواعد والأحكام، فيرد بعض ما قالوه بلطف وإحكام.

إذاً، لم يُناقش الشَّارح المصنف فحسب، إنَّما ناقش غيره من النحويين، فكان لهم نصيب وافر في الشرح من حيث تضعيف الشَّارح بعض آرائهم، ومن حيث الاعتماد على بعضها الآخر لمناقشة مسألة، أو تثبيت حكم، أو إقرار قاعدة، أو تضعيف رأي.

وقد وجدت أن الردَّ على صاحب المغني لم يكن هدفاً محضاً عنده، بل كانت مناقشاته وردوده صادرة عن حسٍ نحوي متميز، وعن عَلم من أنبه أعلام القرن التاسع الهجري.

ولكنَّ أهمّ ما يميز هذا الموضوع أن الشَّارح كان دقيقاً في أحكامه، غير متسرِّع، أو متكلِّف، ولا تدفعُه جرأةٌ إلى تخطئة غيره، إلا إذا كان قوله مؤيداً بالحجة والدليل كالاستشهاد بالقرآن الكريم، والحديث الشريف، أو بكلام من يحتج بكلامه، أو بقول أحد الأئمة في هذا الباب.

**سادساً ـ المناقشات اللغوية:**

لا شك أنَّ هذا الموضوع يُظهر جلياً دقة تتبع الشَّارح ما قال المصنف، حتى وقف له على كل كلمة أو عبارة قد يشوبها شيء من الغموض، أو اعترتها مخالفة صريحة لقواعد النحو العربي.

وقد عُني الشَّارح باستعمالات المصنف غير الصحيحة عناية شديدة، فبيّنها، ووقف منها على الوجه الصحيح، وقد عقّب أيضاً على ترتيبه لآراء يسوقها، فصرّح بأن الكلام عليها جاء في غير موضعه.

لكنّه ما استطاع أن يَفلت من التسرع في إطلاق الأحكام بتخطِئة المصنف في هذا الموضوع، فقد رأيته قد أعاب في بعض المواضع على المصنف تأخيره لحكم قد ذكره متأخراً. وكان الصواب ما فعل المصنف، وليس كما أراد الشَّارح.

إلاّ أنَّ هذه الأمور التي وضَّحها الشَّارح، وطرق بابها غَنية جداً، وقد خدمت المغني خدمة جليلة، وما أساءت إليه قطّ.

هذه هي مجمل نتائج هذا البحث التي توصلت إليها من خلال دراسة بعض الأمثلة التي تُبيّن ذلك. على أنني ناقشت بعضها ما استطعتُ ذلك، ورجحت بعضها بالاعتماد على التحليل، وإمعان النظر، أو على أقوال النحويين فيها، مدعّماً بالشواهد التي تخدم الرأي الذي صوَّبته.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

# الفصل الثاني

# تناوله الشاهد الشعري

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

## تناوله الشاهد الشعري:

وهذا أحد ما تضمنه الشرح، وقد أشار إليه في ديباجته بقوله: «ناظراً في الشواهد، وتحريرها»[1] وفيه تعميم لكلمة «الشواهد»، لأنها تشمل كلّ ما في المغني من شواهد، سواء أكانت شعرية أم غيرها، ولكنَّ الشارح لم يَنظر، أو يحرر إلاّ الشواهد الشعرية على اعتبار أن هذه صفة ظاهرة في الشرح كله. أستثني بعض ما وقف عنده الشارح من نظر في شواهد ليست شعرية، ولكنّها قليلة، تَكاد تكون معدومة.

ولذلك اقتصرت في دراسة هذا الموضوع على الشواهد الشعرية فحسب، وهذا أمرٌ يدفعني إلى القول: إن منهج الشُّراح، وأصحاب الحواشي يركّز على تحليل هذه الشواهد، ودراستها بشرح معاني ألفاظها اللغوية، ثم شرحها بالمعنى، ثم الحديث عن أوزانها، وعن تفعيلاتها، إضافة إلى ضبطٍ كثيرٍ من ألفاظ الشاهد الشعري ضبطاً حرفياً.

فقد وقف الشارح على الشواهد الشعرية، فشرحها شرحاً لغوياً، وشرحاً بالمعنى، وضبطاً، وإعراباً، ووزناً. وقلّما أقف على بيت واحد أغفله الشارح.

يُقوّي هذا الأمر أنَّ الوقوف على الشواهد الشعرية يساوي نصف الشرح إن لم يتجاوزه. وتقتضي طبيعة البحث الكلام على الشرح اللغوي، والشرح بالمعنى، وإعراب بعض الكلمات، وعزو الأبيات الشعرية، وإتمام بعضها، وإغفال إتمام بعضها الآخر، ثم الكلام على ما بالشواهد من عروض.

### الشرح اللغوي:

وترتيبي لهذه الموضوعات في تناول الشاهد الشعري مبنيٌّ على أهمية كل موضوعٍ من حيث تركيز الشارح عليه أو عدمه، ولهذا أبدأ بالكلام على الشرح اللغوي:

---

(١) الشرح ٣/ب.

ففي قول الشاعر:

ألم يأتيك والأنباءُ تنمي  بما لاقت لبون بني زياد[1]

يقول: «الأنباء: جمع نبأ، وهو الخبر، وتنمي: ترفع وتنقل، واللبون بفتح اللام ذات اللبن من الشاة والإبل»[2].

كان جلُّ اعتماد الشارح في الشرح اللغوي على معجمي الصحاح والقاموس، فقد أكثر من الرجوع إلى الصحاح واعتمد عليه، وكان يشير إلى ذلك في أغلب الأحيان، وإن كان في بعضها لا يشير إلى ذلك، وإنما يكتفي بذكر الشرح فحسب.

يدلُّ على هذا قوله بعد ذكر قول الشاعر:

وآسِ سراة الحيِّ حيث لَقيتهم  ولا تكُ عن حَمْل الرِّباعةِ وانيا[3]

والرِّباعة: نجوم الحمالة[4]

آسِ سراة الحي، أي: أَنلهم من مالك، واجعلهم فيه أسوة. يقال: أساه في ماله مواساة. والسّراة: قال الجوهري: جمع سَرِي، وهو جمع عزيز[5]، وفي القاموس: اسم جمع[6]، والحي: بطن من البطون مجتمعون فيه، فيجيء بعضهم من بعض. والرِّباعة بكسر الرَّاء. والحَمالة بفتح الحاء المهملة هي ما يتكفل به من ديّة أو غيرها. ونجومها:

---

(١) البيت لقيس بن زهير. وهو في سيبويه ٣/٣١٦، والخصائص ١/٣٣٧، وسر صناعة الإعراب ٨٨، وأمالي ابن الشجري ٨٤، ١/١٥، وشرح ابن يعيش ٨/٢٤ و١٠/١٠٤، والرصف ١٤٩، والخزانة ٣/٥٣٤، وشرح أبيات المغني ٢/٣٥٣ والشاهد فيه زيادة الباء في الفاعل للضرورة.

(٢) الشرح ٦٧/ب.

(٣) البيت للأعشى، ديوانه ٣٢٩، وهو في الجنى ٢٤٧، وشرح أبيات المغني ٣/٢٨٩، والشاهد فيه مرادفة «عن» لـ «في».

(٤) انظر المغني ١٩٨

(٥) الصحاح: (سرو).

(٦) القاموس المحيط (سرو).

وظائفها المقطعة على أوقات مضروبة، واحدها نجم ومنه نجوم الكتابة»[1].

ويتَّسم منهج الشارح في الشرح اللغوي، بأنه كان يأخذ البيت الشاهد، ليشرح ما ورد فيه من ألفاظ، قدَّر أنها بحاجة إلى شرح لغوي، ويكتفي بهذا فحسب، بمعنى أنَّه لم يبتغ من إيراده هذا البيت إلاّ شرحه شرحاً لغوياً، يوثِّق ما أراده من معجمي الصحاح والقاموس، وإن كان في مواضع كثيرة، يبدأ بالشرح اللغوي، حتى ينتهي إلى دراسة المسألة التي أثارها المصنف متخذاً من هذا البيت شاهداً على ما انتهى إليه، أو ما أيَّده، أو ما أراده هو نفسه.

قال المصنف: «ليت» حرف تمن، يتعلق بالمستحيل غالباً كقوله:

فيا ليت الشباب يعود يوماً فأخبرهُ بما فعل المشيبُ[2]

قال الشارح: الشباب: عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة، أي قويّة مشتعلة. والمشيب دخول في حدِّ الشَّيب من الرجال. والشَّيب بياض الشعر.

هذا قول الأصمعي. وقال الجوهري: الشيب والمشيب واحد[3]، وفي القاموس: الشيب: الشعر، وبياضه كالمشيب»[4].

ألاحظ مما سبق أنَّ الشارح أقام قسماً كبيراً من شرحه على الشواهد، ناظراً فيها، ومحرراً لها، ولاسيما تلك التي تحتاج بعض ألفاظها إلى شرح لغوي، بل إنه قد وقف على كثير من الأبيات، يشرحه شرحاً لغوياً فحسب، ومنها ما كان يشرحه شرحاً لغوياً، ثم يصل إلى مناقشة المسألة التي يريدها من خلال انتقاء بعض الكلمات من عبارة المصنف.

---

(١) الشرح ٩١/ب.

(٢) البيت لأبي العتاهية، ديوانه ٢٣، وهو في شرح أبيات المغني ٦٣/٥ وانظر المغني ٣٧٦

(٣) الصحاح: (شيب).

(٤) القاموس: (شيب)، وانظر الشرح ١٧٦/أ-١٧٦/ب.

ومنها ما كان يُغنيها بالشرح اللغوي، وبالشرح بالمعنى، وهذا ما سنُبينه الآن من خلال بعض الأمثلة.

أما الإحالة على الشرح للاستزادة من أمثلته عن الشرح اللغوي، فإني قد أغفلتها، لأن الشرح كله يَغصُّ بالأمثلة على ذلك، والإحالة على مثل هذا الأمر يجعله نادر الوقوع أو قليل المواضع، والصحيح أن قسماً كبيراً جداً من الشرح يقوم على مثل هذه الميزة، وهي الشرح اللغوي، ثم الشرح بالمعنى.

**الشرح بالمعنى:**

إن الشارح شرح كثيراً من الأبيات شرحاً بالمعنى بعد الشرح اللغوي. وهذا يَدلُّ على أن غايته أن يجعل أسلوبه في الشرح أسلوباً تعليمياً، ولذلك وجدته قد أكثر من الشرح بالمعنى لمعظم الأبيات التي وقف عليها.

فقد قال الشارح بعد ذكر الشرح اللغوي للألفاظ الواردة في قول الشاعر:

فمـــا رجعـــت بخائـــبةٍ ركـــابٌ حكـــيمُ بـــن المُـــسيَّبِ منـــتهاها[1]

ومعنى البيت: إن الركاب التي انتهت إلى هذا الرجل لم ترجع محرومة من المطلوب، بل رجعت بالظفر بالمقصود، ونيل المطلوب[2]».

وكذلك قوله بعد إيراد قول الشاعر:

تـــذر الجمـــاجم ضـــاحياً هاماتهـــا بلـــه الأكـــفُّ، كأنهـــا لم تخلـــق[3]

---

(١) البيت للقحيف العقيلي، وهو في الجنى ٥٥، والخزانة ٢٤٩/٤، شرح أبيات المغني ٣٩١/٢، والشاهد فيه زيادة الباء في الحال المنفي عاملها تشبيهاً لها بالخبر، انظر المغني ١٤٩

(٢) الشرح ٦٩/أ.

(٣) البيت لكعب بن مالك الأنصاري، ديوانه ٢٤٥، وهو في شرح ابن يعيش ٤٨/٤، والجنى ٤٢٥، وشرح أبيات المغني ٢٥/٣، والشاهد فيه كون «بله» على ثلاثة أوجه: اسم لـ«دع»، ومصدر بمعنى الترك، واسم مرادف لكيف. وما بعدها منصوب على الأول، ومخفوض على الثاني، ومرفوع على الثالث، انظر المغني ١٥٦

فالمعنى على رواية الرفع، أن تلك السيوف تترك قبائل العرب الكثيرة بارزة الرؤوس للإبصار، كأنها لم تخلق من محالها من تلك الأجسام، أو تترك العظام المستورة مكشوفة ظاهرة، فكيف الأكف، أي إذا كانت حالة الرؤوس هذه مع عزّة الوصول إليها، فكيف الأيدي التي يُوصل إليها بسهولة.

وعلى رواية النصب: أنها تترك الجماجم على تلك الحالة، دع الأكف فأمرها أيسر وأسهل.

وعلى رواية الجر: تترك الجماجم ترك الأكف منفصلة عن محالها، كأنها لم تُخلق متصلة بها»[1].

فالشارح شرح البيت بالمعنى على رواية «بله» بثلاثة أوجه، وهذا يدل على أنه يتعمد الشرح بالمعنى أحياناً، عندما يجد ضرورة ذلك، بعد أن يَشرح الألفاظ شرحاً لغوياً. ولا يكاد يدع بيتاً واحداً دون شرح لغوي لكن الشرح بالمعنى كان أقل حظاً من الشرح اللغوي، وهذا يدل على أنه يشير بطرف خفي إلى أن الشرح اللغوي ضروري، وهولا مجال فيه للاجتهاد الواسع.

أما الشرح بالمعنى، فلكلٍّ أسلوبه، وطريقته في التعبير، ولذلك تراه قد ترك المجال مفتوحاً في باب الشرح بالمعنى، إلا إذا دعت الضرورة إلى ذلك، كاختلاف روايات البيت الواحد كما سبق.

وكان يشير صراحة إلى الشرح بالمعنى بقوله: «والمعنى»، وهذا كثير، أو بقوله «يقول» أي يعني، وذلك بعد أن يُوضح مفردات البيت الشاهد بالشرح اللغوي.

وكذا قوله شارحاً بالمعنى قول الشاعر:

سريت بهم حتّى تكلُّ مطيّهمْ ... وحتّى الجيادُ ما يُقدنَ بأرسانِ[2]

---

(١) الشرح ٧٢/أ.

(٢) البيت لامرئ القيس، ديوانه ٢١٠، وهو في سيبويه ٢٧/٣، ومعاني القرآن للفراء ١٣٣/١ والمقتضب ٢/ ٤٠، وشرح ابن يعيش ٧٩/٥ و ٣١/٧ و ١٩/٨ والرصف ٥٠ و١٨١ وشرح أبيات المغني ١٠٨/٣، واللسان (غزا، مطا)، والشاهد فيه عدم جواز عطف الجمل بـ«حتى» فيمن رفع «تكلُّ». انظر المغني ١٧٢

يقول: إنه سار بهؤلاء القوم ليلاً إلى أن تعبت مطاياهم، وصارت الخيل لا تمسك بأرسانها، بل تسير بنفسها من غير قائد، وهو كناية عن شدة تعبها»[1]

ونخلص إلى أن قصد الشارح يكمن في أمرين.

**أما الأول:** فهو أن الشَّارح قد يجد ضرورة لشرح البيت، حتى يستطيع أن يصل إلى ما يبتغيه، أو أنه أدرك صعوبة ما في الشرح، فأراد أن يُذلّلها، أو أنّه أدرك من خلال الروايات المتعددة للشاهد أن البيت يتطلب شرحاً يدْنيه، ويُسهله.

**وأما الثاني:** فالأمر التعليمي الذي هدف إليه الشارح من إقامة شرحه، ولذلك وجدته قد شرح كثيراً من الأبيات شرحاً تعليمياً، وأغفل بعضها الآخر، لأن معانيها ظاهرة، ولا غبار عليها.

ومهما يكن من أمر، فإن الشرح بالمعنى طريقة جيدة في الأسلوب التعليمي، ولاسيما أن أغلب الشُّراح يكتفون بالوقوف على الشرح اللغوي لبعض الألفاظ فحسب، وقلَّما يتناولون الشواهد من حيث شرحها بالمعنى.

وبهذا يكون الشارح قد أغنى هذه الشواهد من خلال التصريح بشرحها بالمعنى، فيكشف عن أسلوبه الأدبي أو قدرته على تذوق المعنى أو إظهاره.

---

(١) الشرح ٨١/أ.

## إعراب بعض الكلمات في الشاهد الشعري:

حَظِيَ الشَّاهد الشعري بالشرح اللغوي والمعنوي، وبإعراب ما يحتاج إلى إعراب، ولاسيما تلك الكلمات التي ظنَّ أنها تستغلق، أو أنها تحتمل غير وجه في إعرابها.

ففي قول الشاعر:

لو كان غيري، سُليمى، الدهرَ غيَّرهُ ... وقعُ الحوادث إلاّ الصَّارمُ الذَّكرُ[1]

قال: «سليمى: منادى محذوف حرف النداء، والدهر: منصوب إما على أنّه ظرف مستقر، خبر كان، أي لو كان غيري موجوداً في هذا الدهر الصعب، وصحَّ الإخبار به عن الجثة كما في قولك: «نحن في يوم طيب»، وإمّا على أنّه مفعول بفعل محذوف، أي لو كان غيري يُقاسي هذا الدهر»[2].

ومثل ذلك قوله بعد ذكر قول الشاعر:

عسى الكربُ الذي أمسيت فيه ... يكونُ وراءهُ فرجٌ قريبُ[3]

«ينبغي أن يجعل «فرج» مخبراً عنه بقوله «وراءه»، والجملة في محل نصب على أنها خبر «يكون»، واسمها ضمير يعود إلى الكرب، ولا ينبغي أن يُجعل «فرج» اسم يكون، و«وراءه» خبرها، لئلا يلزم كون الفعل من جملة الخبر رافعاً لأجنبي عن الاسم»[4].

والشارح لا يعرب بعض ألفاظ البيت الشاهد إلاّ إذا دعت الحاجة إلى ذلك أو

---

(١) البيت للبيد، ديوانه ٦٢، وهو في سيبويه ٣٣٣/٢، شرح الصّبان على الأشموني ١٥٦/٢، وشرح أبيات المغني ١٠٢/٢، واللسان (إلا)، والرماني النحوي ٤٠٨، والشاهد فيه كون إلا صفة بمنزلة «غير»، فيوصف بها وبتاليها شبه الجمع، وهو «غيري»، انظر المغني ١٠٠

(٢) الشرح ٤٨/أ-٤٨/ب، وانظر شرح أبيات المغني ١٠٣/٢، حيث نقل البغدادي كلام الشارح.

(٣) البيت لهدبة بن خشرم: ديوانه ٥٤، وهو في سيبويه ١٥٩/٣، والمقتضب بلا عزو ٧٠/٣، وشرح ابن يعيش ١٢١/٧، والمقرب ٩٨/١، والجنى ٤٦٢، وشرح ابن عقيل ١٣٢/١، والخزانة ٨١/٤ وشرح أبيات المغني ٣٣٨/٣، والشاهد فيه مجيء خبر «عسى» مجرداً من «أن» على قلة. انظر المغني ٢٠٣

(٤) الشرح ٩٤/أ.

ضرورة ما، كأن يُقدّر أنَّ خطأً معيناً يمكن أن يُرتكب في إعرابها، فيشير إلى ذلك خشية ألاّ تُدرك محالُّها.

انظر إليه حيث يقول بعد ذكر قول الشاعر:

ظُننتُ فقيراً ذا غِنىً، ثم نلتُهُ فلمْ ذا رجاءٍ ألقهُ غيرَ واهب[1]

فقيراً: حال من التاء، وهي المفعول الأول النائب عن الفاعل، و«ذا غنى» هو المفعول الثاني، وضمير «نلته» عائد إلى الغنى، و«ذا رجاء» منصوب على شريطة التفسير بعامل يُفسره ما بعده»[2].

وكذا الأمر إذا ذُكر قول الأعشى:

لقد كان في حول ثواءٍ ثويته تَقَضّي لُبانات، ويسأم سائمُ[3]

«ويسأم» منصوب بأن مضمرة جوازاً، وهي مع صلتها مُؤولة بمصدر معطوف على المصدر المذكور، أي تَقَضّي لبانات وسآمة سائم»[4].

ورب قائل يقول: لجأ الشارح إلى إعراب بعض الكلمات في الشواهد الشعرية عندما لم يجد موضعاً يردُّ فيه على المصنف من خلال هذا الشاهد الذي أورده المصنف، فهو لا يقف على بعض الشواهد الشعرية إلاّ ليُعرب بعض الكلمات فيها، وهذا لا يتفق ومنهج الشارح الذي يقوم على دراسة المسائل النحوية، ودراسة القضايا التي هي محط خلاف وإشكال.

---

(١) لم يعرف قائله، وهو في الخزانة ٦٢٧/٣، وشرح أبيات المغني ١٤٤/٥. والشاهد فيه حذف مجزوم لم، ومابعدها اسم مفعول للفعل المحذوف المفسر بما بعده، انظر المغني ٣٦٧

(٢) الشرح ١٧٣/أ.

(٣) ديوانه ٧٧، وهو في سيبويه ٣٨/٣، والمقتضب ٢٧/١ و ٢٦/٢ و ٢٩٧/٤، والجمل للزجاجي ٢٦، والحلل ٣٠، وأمالي ابن الشجري ٣٦٣/١، وشرح ابن يعيش ٦٥/٣، والرصف ٤٢٣، وشرح أبيات المغني ٩١/٧. والشاهد فيه أن «ثواء» بدل من «حول»، وهو بدل الاشتمال، لأنَّ الثواء في الحول، فالفعل مُشتمل عليهما. انظر المغني ٦٥٨

(٤) الشرح ٣٢٨/أ.

أقول: لا يُمكننا التسليم بهذا القول أبداً، فالشارح لم يُغفل أي شاهد كي نقول: إنَّه لم يقف على هذا الشاهد إلاّ ليعرب فيه بعض الكلمات، فقد وقف على كل ما جاء في المغني من الشواهد الشعرية، ناظراً فيها، ومحرراً لها. وهذا يدفع قول القائل: إن الشارح وقف على بعض الشواهد لإعراب ما فيها من الألفاظ القلقة المواضع.

فالشارح قد وقف على الشواهد الشعرية كلّها، فما كان منها بحاجة إلى شرح لغوي شرحه، وما كان منها بحاجة إلى شرح بالمعنى شرحه أيضاً، وأمَّا ما كان منها يحتوي على ألفاظ، قد يُخْطئ الطلبة في إعرابها، فكان يُعربُها، ويُوضحها، لأنَّ السبب الرئيس من إقامته هذا الشرح هو طلب أحدهم منه أن يُقيم شَرحاً، يُذلل فيه عبارة المغني، ويُدنيها من الألباب، ويجعلها مفهومة واضحة لدى الطلبة. وأما أمر المعارضة والردِّ، فكان غير ظاهرٍ في موضوع تناول الشاهد الشعري، وإنْ كان ظاهراً في غير هذا الموضوع من الأمور التي وقف عليها الشارح.

والشارح لم يُعرب إلاّ تلك الألفاظ التي تحتاج إلى ذلك. وقد أعاب المصنفُ نفسهُ في مقدمة كتابه على الذين يطيلون بالتصنيف بأمور منها إعراب الواضحات. أما الشارح فقد وقى نفسه هذا، فعند تناوله قول الشاعر:

ألم تعلمي - يا عمرَكِ الله - أنَّني كريمٌ على حينَ الكرامُ قليلُ[1]

قال: «عمرَك اللهَ بفتح الراء، منصوب على أنّه مفعول مطلق، وهو مصدر محذوف الزَّوائد، والأصل تعميرك الله. والاسم الشريف: إمَّا منصوب على إسقاط الخافض، كما كان منصوباً على ذلك مع فعله من عَمرك الله. والمعنى: ذكَّرتُك الله تذكيراً يُعمِّر قلبك، ولا يخلو منه. وحقيقته: عمَّرت قلبك بتذكير الله، ثم حذف القلب والتذكير

---

(١) البيت لمبشر بن هذيل الفزاري، وهو في أمالي القالي ١/ ٣٩، والعيني ٣/ ٤١٢، وشرح أبيات المغني ٧/ ١٢٦، والشاهد فيه أن الظرف «حين» مبني على الفتح، وهو مضاف إلى جملة اسمية. انظر المغني ٦٧٣

والباء. وقيل: عمرتك الله. وإما مرفوع[1] على ماحكاه المازني عن بعض العرب، ووجهه أنَّ المصدر أُضيف إلى مفعوله، فارتفع الاسم الشريف، لأنه فاعل»[2].

بهذه الأمثلة اليسيرة نخلص إلى أن الشارح كان مهتماً بالشواهد الشعرية اهتماماً خاصاً، وقد أشار إلى ذلك في ديباجة شرحه. ويظهر هذا الأمر واضحاً بعد الانتهاء من موضوع دراسة تناوله الشاهد الشعري، حتى نتبيَّنَ أنه أقام قسماً كبيراً من الشرح، عُني من خلاله بالشاهد الشعري شرحاً وإيضاحاً وإعراباً وإتماماً وغيرَ ذلك كما سنرى.

**عزو الأبيات الشعرية وإتمام بعضها وإغفال إتمام بعضها الآخر:**

إن الشارح لم يلتزم منهجاً معيناً في مسألة عزو الشواهد إلى قائليها، فهو تارة نراه يعزو البيت وتارة لا يعزوه، ولا نعرف سبباً واضحاً لهذا الأمر، إلاّ أنَّ الذي يبدو في ذلك أنه قد عزا تلك الشواهد التي تعود إلى شعراء مشهورين، وقلما تجده قد عزا إلى شعراء مغمورين، وعلى أي حال فالشارح كان مقتصراً في مسألة عزو الشاهد.

أما إتمام الأبيات فالأمر مختلف تماماً عما سبق، فهو لم يدع بيتاً واحداً دون إتمام، ومنهجه كان واضحاً في ذلك، فهو يُتمُّ البيت سواء أكان معروفاً مشهوراً عند أهل النحو أم كان غير معروف أو مشهور.

قال الشارح: و«أشارت» إلى آخره عجز بيت للفرزدق هو:

إذ قيل: أيُّ الناسِ شرٌّ قبيلةً ... أشارت كليبٍ بالأكفِ الأصابعُ[3]

وكذا قوله بعد قول الشاعر:

---

(١) أي الاسم الشريف.

(٢) الشرح ٣٣٣/ب.

(٣) انظر تخريجه ص٣٤٤ من التحقيق، وانظر الشرح ١٦/أ.

... ... ... ... ... فيصدرُ عنه كلُّها، وهْوَ ناهلُ[1]

هذا عجز بيت صدره:

يميدُ إذا مادت عليه دِلاؤهم ... ... ... ... ...

وعلى هذا المنوال، نسج الشارح كلامه على الأبيات الشعرية الواردة في المغني. وتقصّدْت عدم الإطالة في ذكر الأمثلة التي تبيّن ذلك، لأن ذلك مَبسوط في الشَّرح كلّه. فالشرح ـ كما ذكرت ـ يقوم على دراسة الشواهد الشعرية في كثير من صفحاته، بل نصف الشرح يقوم على هذا.

أما عزو الشواهد إلى قائليها، فهو لم يُعن بهذا الأمر كثيراً، وأغلب الظّنّ أنه عزا بعض الشواهد التي تعود إلى شعراء مشهورين كالفرزدق مثلاً، قال الشارح بعد ذكر قول الشاعر:

كِلاهما حين جدَّ السَّيرُ بينهما قد أقلعا، وكلا أنفيهما رابِ

البيت للفرزدق[2]

وقال أيضاً بعد قول الشاعر:

لئنْ كانتِ الدنيا عليَّ كما أرى تباريح من ليلى فللموتُ أروَحُ

البيت لذي الرّمة[3].

---

(١) في شرح أبيات المغني ١٩٤/٤: عزاه أبو حيان، وناظر الجيش إلى كثير عزة، وهو ليس في ديوانه، والشاهد فيه عمل غير الابتداء في كلٍّ المضافة إلى ضمير ملفوظ به على ندرة، انظر المغنى ٢٥٨، والشرح ١٢٦/أ.

(٢) ديوانه ٣٤، وهو في الخصائص ٤٢١/٢، ٣١٤/٣، والإنصاف ٤٤٧، والخزانة ٦٣/١، والشاهد فيه اجتماع جواز مراعاة لفظ كلا وكلتا في الإفراد في كلتا الثانية، ومراعاة معناهما في كلتا الأولى. انظر المغني ٢٦٩، والشرح ١٣١/أ.

(٣) ديوانه ١٢١٢، وهو في شرح أبيات المغني ٣٦٦/٤. والشاهد فيه كون اللام زائدة لا موطئة للقسم، والجواب للشرط، لأنه جاء مقروناً بالفاء، انظر المغني ٣١٢، والشرح ١٤٧/ب.

وقال أيضاً بعد قول الشاعر:

يـا شـاةَ مَـن قـنصٍ لمـنْ حَلَّـت لـه ... ... ... ... ...

هذا صدر بيت لعنترة وعجزه:

... ... ... ... ... حَـرُمَتْ علـيَّ وليـتها لم تحـرمِ[1]

وقال أيضاً بعد قول الشاعر:

... ... ... ... ... ولا تعـبدِ الـشيطانَ، واللهَ فاعـبُدا

هذا عجز بيت للأعشى[2] وصدره:

وذا النـصب المنـصوب لا تنـسكنّه ... ... ... ... ...

بهذه الأمثلة القليلة يتضح أمر الشارح في عزو القلة من الأبيات الشواهد، وهو إن عزا بعضها، فلا يعزو إلاّ المشهور، وأغلب الظّنّ أن الشارح انشغل بأمور أخرى عن عزو الشواهد. وأهم هذه الأمور: رغبته في مناقشة المسائل النحوية الكثيرة التي عالجها المصنف. وأكبر دليل على هذا اهتمامه الشديد بما في المغني من مسائل، ولذلك ألفينا له ثلاثة شروح أقامها على مغني اللبيب ذلك المصنّف الجليل.

**الكلام على العروض في الشاهد الشعري:**

لم يكتف الشارح بالشرح اللغوي للشاهد الشعري، وشرح معناه، وإعراب بعض الكلمات فيه، والإشارة إلى أماكن وروده، وإنما تعدى ذلك إلى الكلام على عروضه.

---

(١) ديوانه ١٥٢، وهو في شرح الزوزني ٢٨١، وشرح الأبيات المُشكلة ٢٥٣، وشرح ابن يعيش ١٢/٤، والخزانة ٥٤٩/٢، وشرح أبيات المغني ١٤٣/٥، والشاهد فيه «مَن» المزيدة للتوكيد على زعم الكسائي، انظر المغني ٤٣٤، والشرح ٢٠٧/أ.

(٢) ديوانه ١٣٧، وهو في الكتاب ٥١٠/٣، والمقتضب ١٢/٣، والإنصاف ٦٥٧، والأزهية ٢٧٥، وأمالي ابن الشجري ٣٨٤/١، وشرح ابن يعيش ٣٩/٩، والرصف ٣٢، وشرح أبيات المغني ١٦٢/٦، والشاهد فيه الألف المبدلة عن نون التوكيد الساكنة. انظر المغني ٤٨٦، والشرح ٢٣٤/ب. ولا تنسكنّه، أي: لا تنسكنّ له، أي لا تذبح نسيكةً تتقرب بها إليه.

فالشارح كان شديد العناية بالعروض، فقد صنع شرحاً على الرَّامزة، وهي قصيدة في العروض، وهذا يدلُّ على اهتمام الرجل واشتغاله بهذا العلم، ولذلك وَجدته في كثير من المواضع لا يذكر البيت الشاهد إلا ليتكلم على وزنه، أو عروضه، كقوله بعد ما ذكر قول الشاعر:

مهما لِيَ الليلةَ مهما ليهْ  أودي بنعلِيَّ وسربالِيه[1]

«هذا بيت واحد من السريع، مقفى من عروضه الأولى المطوية المكشوفة، وضربها الثاني المماثل لها، ووزن كل منهما فاعلن»[2].

وقوله بعد قول الشاعر:

إنَّ من سادَ ثُمَّ سادَ أبوهُ  ثمَّ قد ساد قبل ذلك جدُّه[3]

«هو بسكون الهاء من «جدّه»، والبيت من بحر الخفيف، لا يستقيم وزنه إلا بإثبات «قد» بعد«ثم»»[4].

وفي موضع آخر قال الشارح معقباً على قول الشاعر:

ولا تُهينَ الفقيرَ علَّك أنْ  تركع يوماً، والدهرُ قد رفعه[5]

---

(١) البيت لعمرو بن ملقط الطائي، وهو في شرح ابن يعيش ٤٤/٧، والجنى ٥١، والخزانة ٦٣٣/٣، وشرح أبيات المغني ٣٦٦/٢، والشاهد فيه زيادة الباء في فاعل «أودى»، وهو: «بنعلي»، انظر المغني ١٤٦، ثم انظر ٤٣٧ حيث ذكر المصنف رأياً في «مهما» في هذا البيت.

(٢) الشرح ٦٧/ب.

(٣) البيت لأبي نواس، ديوانه ٤٩٣، وهو في الرصف ١٧٤، والجنى ٤٢٨، والخزانة ٤١١/٤، وشرح أبيات المغني ٣٩/٣، ومُثّل به لعدم اقتضاء «ثم» الترتيب، انظر المغني ١٥٩

(٤) الشرح ٧٣/ب.

(٥) البيت للأضبط بن قريع، وهو في الإنصاف ٢٢١، وأمالي ابن الشجري ٣٨٥/١، بواو في أوله، وفي شرح ابن يعيش ٤٣/٩، والرصف ٢٤٩، وشرح ابن عقيل ٣١٨/٢، والخزانة ٥٨٨/٤، وشرح أبيات المغني ٣ /٣٧٩، دون واو، والشاهد فيه كون «عل» لغة في «لعل»، انظر المغني ٢٠٦

«في هذا البيت من جهة العروض استعمال الخرم بالراء في مستفعلن بعد خبنه، وذلك أنَّ هذا البيت من بحر المنسرح، وأول أجزائه مستفعلن ذات الوتد المجموع، وقوله: «لا تهين» على وزن فاعلن، فحذفت سينه بالخبن، ثم ميمه بالخرم، فصار تفعلن على زنة فاعلن»[1].

من المُلاحظ أنَّ الشارح لم يلتزم هذا الأمر في كلِّ الشواهد التي تناولها، وإنّما اكتفى بالتعقيب على تلك التي تحتاج إلى ذلك، أما الأبيات التي لم يعتورها غموض في وزنها، أو لم يُصبها شيء من علل العروض وزحافاته، فإنه قد أغفل هذا الأمر عنها، ولم يتطرق إلى تبيان وزنها، أو إلى الحديث عن عروضها، ذلك كقوله بعد ما ذكر قول الشاعر:

كم مُلوكٍ بادَ مُلكهمُ ونعيم سُوقةٍ بادوا[2]

«وهو من بحر المديد، والجزء الرابع منه، وهو أول العجز مَشكول، وهو زحاف مستقبح عندهم، ووزن الجزء المذكور، وهو قوله «ونعيم» بدون تنوين فعلان[3]».

وكذلك الأمر في قول الشاعر:

ولوَ انَّ ما عالجتُ لينَ فؤادِها فقسا استُلينَ به للانَ الجَنْدَلُ[4]

قال الشارح: «واو «لو» مفتوحة، نُقلت إليها فتحة الهمزة من «أنَّ»، ولا يجوز التسكين، وإن استقام الوزن، لأنَّه يختلف بحر الصدر والعجز، إذ يكون الصدر على تقدير التسكين من بحر الطويل، والعجز من بحر الكامل، ومثله لا يجوز، ومع النقل يكون البيت كلُّه من بحر

---

(١) الشرح ٩٦/ب.

(٢) نسب البغدادي البيت في شرح أبيات المغني ١٦٣/٤ إلى عدي بن زيد العبادي، وقال: وقافية البيت ليست دالية، وإنما هو من قصيدة رائية، ثم ذكر القصيدة، وهو في ذيل ديوانه ١٣١

(٣) الشرح ١٢٠/أ.

(٤) البيت للأحوص الأنصاري، شعره ص ١٥٢، وهو في الخزانة ٢٤٨/١، وشرح أبيات المغني ٢٤٦/٦، والهمع ٩٠/١، والدرر ٦٨/١، والشاهد فيه: الاكتفاء بـ«به» المذكورة عن العائد المجرور المحذوف خلاف القياس، إذ الأصل: ولو أنَّ ما عالجت به، انظر المغني ٥٣٤

الكامل، فإن قلت: لِمَ لا تُسكّن واو «لو»، وتجعل الواو التي قبلها خزماً[1] بالزاي، فيكون جميع البيت من الكامل، ولا اختلاف. قلت: يلزم عليه ارتكاب أمر قبيح، وهو الإتيان بالخزم الذي هو زيادة غير مُعتَدٍّ بها في الوزن، هذا مع وجود المندوحة عنه»[2].

وكذا قوله بعد قول الشاعر:

فإن شِئْتِ آلَيْتُ بين المقا ... م، والرُّكْنِ والحَجَرِ الأسْوَدِ

نسيتك مادامَ عقلي معي ... أمِدُّ به أبَدَ السَّرْمَدِ[3]

هذان البيتان من بحر المتقارب، والأول منهما مدرج، آخر صدره ألف «المقام» وأول العجز ميمه، هذا هو الأولى، ويحتمل ألاّ يكون مدرجاً بأن يكون آخر صدره ميم «المقام»، وأول العجز واو «الركن»، فيكون فيه التَّلم[4]»[5].

ومما تقدم نَخلص إلى أن الشارح درس كثيراً من الأبيات الشواهد دراسةً لا تصدر إلاّ عن غوّاص في هذا العلم، يدلُّ على هذا كثرة وقوفه على بعض الأبيات، ليناقش ما ورد فيها من علل وزحافات إضافة إلى ذكر وزن البيت، ولاسيما تلك التي يظن أنها قد تُشكِل على الطلبة.

---

(١) الخزم: زيادة في أول البيت، لا يُعْتدُّ بها في التقطيع، وقد تكون الزيادة بحرف وبحرفين وبثلاثة أحرف، انظر الوافي في العروض والقوافي للخطيب التبريزي ٢٠٥ -٢٠٩ - ٢١٠

(٢) الشرح ٢٥٨/ب.

(٣) البيتان لأمية بن أبي عائذ الهذلي، وهما في شرح أشعار الهذليين ٤٩٣/٢، والأغاني ٤/٢٤، والتسهيل ١٥٢، والهمع ٤٢/٢، والخزانة ٢٣١/٤، وشرح أبيات المغني ٣٣٤/٧، والدرر ٤٩/٢، والشاهد في الثاني منهما، وهو حذف «لا» قبل «نسيتك»، وسهّل حذف «لا» منه كونه مستقبلاً معنىً، انظر المغني ٨٣٤

(٤) الأثلم: فعولن إذا خرم، الوافي في العروض ص ٢٠٥، والخرم: حذف أول الوتد المجموع. «فعولن=عولن»، ويسمى التَّلم إذا لم يلحق التفعيلة تغييرٌ آخر.

(٥) الشرح: ٤٠١/أ.

## نتائج بحث تناوله الشاهد الشعري

لقد وجدت في بحث هذا الموضوع أنَّ الشارح ركّز على دراسة الشواهد الشعرية تركيزاً كبيراً، ولذلك فقد تكلمت على الشرح اللغوي، والشرح بالمعنى و إعراب بعض الكلمات فيها، وعزو بعضها وإتمام بعضها، وإغفال إتمام بعضها الآخر، ثم تكلمت على ما في الشواهد من عروض.

وقد رأيت أن هذه الأمور ظاهرة في الشرح، لا يكاد الشارح يفارقها أبداً، عند الحديث عن أيِّ شاهد شعري يمرُّ معه، فيأخذ البيت الشاهد، ليشرح ما ورد فيه من ألفاظ شرحاً لغوياً، وقد يكتفي بهذا، ولا يتطرق إلى أمور أخرى فيه، ووجدته قد اعتمد في ذلك على معجمي الصحاح والقاموس. وربما لا يكتفي بهذا فحسب، بل ينتقل إلى الكلام على وجه الاستشهاد به.

وقد شرح كثيراً من الأبيات شرحاً بالمعنى بعد أن يبين بعض معاني ألفاظه اللغوية، وكأنه أراد أن يجعل أسلوبه في هذا الأمر أسلوباً تعليمياً، فهو أكثر من الشرح بالمعنى لمعظم الأبيات التي وقف عليها. فجنى من ذلك أمرين:

**الأول:** تذليل معاني الأبيات، وتسهيلها، وتقريبها من الأفهام.

**والثاني:** جعل أسلوبه أسلوباً تعليمياً، فكشف بذلك عن أسلوبه الأدبي، وقدرته على تذوق المعنى وإظهاره.

والشارح لم يقف عند هذا فحسب، بل تعداه إلى إعراب بعض الكلمات في الشاهد الشعري، ولاسيما تلك التي ظنَّ أنها قد تستغلق، ورأيته قد عُني بإظهار الأوجه المختلفة لإعراب أي كلمةٍ في الشاهد تحتمل غيرَ وجه.

ورأيته قد أجاد في هذا الأمر إجادة، جعلت من تبعه من الشُّراح، يحذو حَذوه، وينسج على منواله.

والشارح لم يلتزم طريقة معيّنة، أو منهجاً واضحاً في موضوع عزو الشواهد

ونسبتها إلى أصحابها، فرأيته يعزو تارة، ويغفل العزو تارة أخرى. وكان مقتصراً إلى حدٍّ ما، وذلك على خلاف موضوع إتمام الأبيات، فقد اتبع منهجاً واضحاً في ذلك، فأتمَّ الأبيات كلَّها، سواء أكانت معروفة عند أهل النحو أم غيرَ معروفة.

ورأيت أيضاً أنَّه عُني بالعروض في الشَّاهد عناية خاصة، فأظهر بذلك قدرته وتمكّنه من علم العروض، فهو لا يذكر البيت إلاّ ليتحدث عما فيه من عروض، ولذلك بيّن بحور معظم الأبيات التي تناولها، وقد يطيل في ذلك ليتكلم على أوزانها، ولاسيما تلك الأبيات التي يعتورها غموض في وزنها، أو أصابها شيء من علل العروض وزحافاته.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

## الفصل الثالث

# خصائص أخرى لمنهج الشارح

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

## استدراكات الشارح:

تقتضي طبيعة موضوع دراسة منهج الشارح بعد أن دَرست المناقشات النحوية، وطريقة تناوله الشاهد الشعري، أن أدرس بقية ما يتضمنه منهج الشارح من خصائص، كي نتبين خصائص منهجه كلَّها، وهذه الخصائص تُعدُّ في الأمور الأساسية التي اتبعها الشارح في شرحه، وإن كان الشرح في أغلبه يقوم على المناقشات النحوية من حيث الرد، أو التأييد، أو من حيث أقوال العلماء فيها، وعلى دراسة الشاهد الشعري من حيث الشرح اللغوي، وبالمعنى وإعراب بعض الكلمات فيه.. إلى آخر هذه الأمور التي درستها في مواضعها.

وأبدأُ بالكلام على استدراكات الشارح التي أشار إليها في ديباجة شرحه، بقوله: «معتنياً بالأشياء التي يحتاج بعضها إلى تتمة»[1].

فإذا لم يُخَرِّج المصنّف آية استشهد بها، سارع الشارح إلى تخريجها، مصرحاً بذلك، ومعتمداً على أقوال العلماء فيها، كما هو الأمر في تخريج زيادة الباء في قوله تعالى: ﴿وهزّي إليك بجذع النخلة﴾[2]، وقوله ﴿فليمدد بسبب إلى السماء﴾[3].

قال الشارح معقباً على قول المصنف: «وقيل: ضمن «تلقوا» معنى «تفضلوا»»[4].

«وسكت عند تخريج ﴿وهزّي إليك بجذع النخلة﴾، وتخريج ﴿فليمدد بسبب إلى السماء﴾.

فأما هذه، فلم أر من تعرّض إلى كون الباء فيها غير زائدة. وأما آية مريم، ففي

---

(١) الشرح ٣/ب.

(٢) ﴿.. تساقط عليك رُطباً جنياً﴾ سورة مريم: ٢٥

(٣) ﴿.من كان يظن أن لن ينصره الله في الدنيا والآخرة، فليمد بسبب.. ﴾ سورة الحج: ١٥

(٤) وذلك في قوله تعالى: ﴿.ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة﴾ سورة البقرة: ١٩٥، انظر المغني١٤٧

الكشاف: والباء في {بجذع النخلة} صلة للتأكيد، كقوله: ﴿ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة﴾ أو على معنى افعلي الهزّ به، كقوله:

... .. ... ... ... ... يجرح في عراقيبها نصلي[1]

قلت: يعني بالوجه الثاني أنه نزّل«هزّي» مع كونه متعدياً منزلة اللازم للمبالغة، نحو فلان يعطي، ويمنع، ثم عُدّي كما عدّي اللازم كقوله:

وإن تعتذر بالمحل من ذي ضروعها إلى الضيف يجرح في عراقيبها نصلي[2]

أي يفعل الجرح في عراقيبها[3].

وكذا الأمر في قول المصنف: «وأجراها[4] ابن مالك مجراهما[5] بعد الطلب، فأجاز في قوله صلى الله عليه وسلم: «لا يبولنَّ أحدُكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسلُ منه»[6].

ثلاثةَ أوجهٍ: الرفعَ بتقدير «ثم هو يغتسل» وبه جاءت الرواية»[7].

قال الشارح: «تقدير «هو» ليس لأجل كونه متعيناً، وإنما هو لتحقيق كون الكلام مستأنفاً كما جرت به عادة النحاة عند بيان الاستئناف، وهذا مقتضٍ لأن يكون«ثم» استئنافية لا عاطفة، كما أن الواو تقع كذلك، وإلاّ لزم عطف الخبر على الإنشاء. وقد

---

(١) الكشاف ٢/٥١٧

(٢) البيت لذي الرّمة، ديوانه ١/١٥٦، وهو في الخزانة ١/٢٨٤، وشرح أبيات المغني ٧/١٣٢، وذي ضروعها اللبن، والاعتذار ألاّ يرى فيها محتلباً من شدة الجدب، انظر المغني ٦٧٦، والشاهد فيه حذف مفعول «يجرح» لتضمنه معنى يعث أو يُفسد.

(٣) الشرح ٦٨/أ ـ ٦٨/ب، وانظر الشُّمني ١/٣١٧ حيث أقرَّه على هذا الاستدراك.

(٤) أي «ثم».

(٥) أي مجرى الفاء والواو.

(٦) صحيح البخاري (كتاب الوضوء ـ باب الماء الدائم رقم٢٨٢)، وصحيح مسلم (كتاب الطهارة) باب النهي عن البول في الماء الراكد.

(٧) المغني ١٦١

صرح صاحب رصف المباني[1] فيما حكى ابن قاسم[2] عنه أنَّ «ثم» تقع حرف ابتداء. وقد فات المصنف أن يَعُدَّ هذا القسم[3].

ولعل هذا الموضع لم يفت المصنف كما يقول الشارح، ولكنه لم يعده قسماً لـ«ثم» فصاحب الجنى قال: «ذكر صاحب (رصف المباني) أنَّ لـ«ثم» في الكلام موضعين:

**الأول:** أن تكون حرف عطف، يعطف مفرداً على مفرد وجملةً على جملة.

**والثاني:** أن تكون حرف ابتداء، إما أن تكون حرف ابتداء على الاصطلاح، أي: يكون بعدها المبتدأ والخبر. وإما ابتداء كلام. فالأول نحو أن تقول: أقول لك: اضرب زيداً، ثم أنت تترك الضرب، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلِ اللهُ يُنجِّيكُمْ منها، ومن كُلِّ كربٍ، ثم أنتم تُشركون﴾، وابتداء الكلام كقولك، هذا زيد قد خرج، ثم إنك تجلس. قال الله عز وجل ﴿فتبارك اللهُ أحسن الخالقين﴾، ثم قال بعد ذلك ﴿ثم إنكم بعد ذلك لَميتون، ثمّ إنّكم يومُ القيامة تُبعثون﴾.

وقد يرجع هذا إلى عطف الجمل، إذا كانت الجملتان في كلام واحد. وذلك حسب إرادة المتكلم، والأظهر في الجمل، الانفصالُ في المراد، إلاّ حيث يدلُّ الدليل على أن مقصود الكلام واحد». انتهى[4].

ولا يصح كونها حرف ابتداء، وإنما هي حرف عطف، تعطف جملة على جملة، كما تعطف مفرداً على مفرد، والله أعلم[5].

وقد تتبعت هذه المسألة في بعض كتب النحو، فوجدت أن كلام إمام النحاة يساعد على أن تكون حرف ابتداء. وذلك بقوله: «وتقولُ إن تأتِني آتِكَ فأُحدِّثُك. هذا الوجهُ،

---

(١) الرصف ١٧٥

(٢) الجنى ٤٣١

(٣) الشرح ٧٤/ب.

(٤) كلام المالقي في الرصف ١٧٥

(٥) الجنى ٤٣١ ـ ٤٣٢

وإن شئت ابتدأت. وكذلك الواو وثُمَّ، وإن شئت نصبتَ بالواو والفاء، كما نصبت ما كان بين المَجزومين».

واعلم أنَّ «ثمَّ» لا يُنصَبُ بها، كما يُنصب بالواو والفاء، ولم يجعلوها مما يضمَرُ بعدها «أن»، وليس يدخلها من المعاني ما يدخل في الفاء، وليس معناها معنى الواو، ولكنها تُشرِكُ ويُبتدأ بها[1].

أما الفراء في معاني القرآن، والزجاج في معاني القرآن وإعرابه، والنحاس في إعراب القرآن فلم يتعرضوا إلى مناقشة هذه المسألة، ولا إلى آية الأنعام السابقة.

أما الزمخشري فلم يتعرض إلى إعراب «ثم» في آية الأنعام، وفي آية (المؤمنون)[2].

لكنَّ سياق كلامه يدل على أنها عاطفة في الموضعين.

قال الرَّضي في شرحه: «ولا تكون إلا عاطفة»[3] بعد شرحٍ مطوّل، سنذكره بتمامه لأهميته أولاً، ولأنه قد يوضح كلام سيبويه، وإن لم يُشر الرضي إلى عبارة سيبويه.

قال الرضي: «ثم اعلم أن إفادة الفاء للترتيب، لا ينافيها كون الثاني المترتب يحصل بتمامه في زمان طويل، إذا كان أوَّل أجزائه متعقباً لما تقدم، كقوله: ﴿ألم تر أن الله أنزل من السماء ماءً، فتصبح الأرض مُخضرَّة﴾[4]

فإن اخضرار الأرض، يبتدئ بعد نزول المطر، لكن يتمُّ في مدَّة ومهلة، فجيء بالفاء، نظراً إلى أنه لا فصل بين نزول المطر وابتداء الاخضرار. ولو قال: ثمَّ تصبح، نظراً إلى تمام الاخضرار، جاز، وكذا قوله تعالى: ﴿ثم جعلناه نطفة في قرار مكين، ثم

---

(١) سيبويه ٣/٨٩، وانظر المقتضب ٢/٣٥

(٢) انظر الكشاف ٢/٣٣، و٣/١٧٩، وكذلك ابن يعيش في شرح المفصل ٨/٩٦، وابن مالك في شرح العمدة ٦١٢

(٣) شرح الرضي ٤/٣٨٩

(٤) سورة الحج: ٦٣

خلقنا النطفة علقة﴾[1]، نظراً إلى تمام صيرورتها عَلَقة، ثم قال: ﴿فخلقنا العلقة مضغة، فخلقنا المضغة عظاماً، فكسونا العظام لحماً﴾. نظراً إلى ابتداء كل طور، ثم قال: ﴿ثم أنشأناه خلقاً آخر﴾ إما نظراً إلى تمام الطور الأخير، وإما استبعاداً لمرتبة هذا الطور، الذي فيه كمال الإنسانية من الأطوار المتقدمة»[2].

ومفاد كلام الرضي أنها عاطفة، لكنها دخلت في السياق وقت بداية طور جديد آخر، فهي مشركة لهذا الطور في الحكم، لكنه بداية جديدة. وهذا قد يفيد في تفسير عبارة سيبويه: «.. ولكنها تُشْرِك ويبتدأ بها»[3].

أما أبو حيان في البحر، فقد صرح بأن «ثم» في الآية تفيد المهلة في العطف نقلاً عن ابن عطية[4].

وثمة مواضع كثيرة، كان حكم المصنف فيها يأخذ صفة العموم، كأن يطلق الحكم، ويجعله يصدق على جميع الكوفيين، كما يدل سياق عبارته على ذلك، في حين أنَّ بعض الكوفيين لم يقل بهذا. فكان الشارح يُوضح ذلك، ويشير إلى ذلك الذي خالف رأي الكوفيين.

ومن ذلك قول المصنف في «حتى»: «وإنما قلنا: إنّ النصب بعد «حتى» بأن مضمرة، لا بنفس «حتى» كما يقول الكوفيون، لأن «حتى» قد ثبت أنها تخفض الأسماء، وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال، وكذا العكس»[5].

قال الشارح: «هذا لا يتوجه اعتراضاً على جميع الكوفيين، فالكسائي منهم يقول:

---

(١) ﴿ثم جعلناه نطفة في قرار مكين، ثم خلقنا النطفة علقة، فخلقنا العلقة مُضغة، فخلقنا المضغة عظاماً، فكسونا العظام لحماً، ثم أنشأناه خلقاً آخر﴾ سورة المؤمنون: ١٤، ١٣

(٢) شرح الرضي ٤/٣٨٨ -٣٨٩

(٣) انظر الدراسة ص١٦٨

(٤) البحر ٤/١٥٠

(٥) المغني ١٦٨ -١٦٩

إن «حتى» ليست حرف جر، وإنَّ الجرَّ الذي بعدها في نحو ﴿حتى مطلع الفجر﴾[1] بتقدير «إلى»، أي: حتى انتهى إلى مطلع الفجر، فلا يرد عليه الاعتراض في «حتى»، بأن عامل الاسم لا يعمل في فعل، كما يرد على غيره من الكوفيين[2]».

وكذا الأمر عندما يتعلق الحكم بالبصريين.ففي سياق حديث المصنف عن حكم الرفع بعد حتى في«أكلت السمكة حتى رأسُها» قال: «ففي الرفع تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، وهذا قول البصريين»[3].

قال الشارح: «ظاهره أنَّ ذلك قولُ جميعهم، وفي كلام ابن الحاجب ما يقتضي أنّ هذا قول بعضهم لا كلّهم، وذلك أنه قال في «أكلت السمكة حتى رأسها» بالرفع، «وقد أباه بعض البصريين»[4].

لكنْ لقائل أن يقول: إن قصد المصنف من قوله «البصريين» أو «الكوفيين» عامة نحاة البصرة، أو معظم نحاة الكوفة، وليس كلّهم، حتى يَرِد عليه اعتراضُ الشارح السابق.

وهو لم يُشر إلى ذلك صراحة، ولو كان قصده بقوله: «البصريين أو الكوفيين» كلّهم، لأشار إلى ذلك، كأن يقول: «وهذا قول جميع البصريين»، أو أن يقول: كما يقول جميع الكوفيين.

وأقول: جرت عادة المصنف في مثل هذه المواضع أن يستثني من يخالف في ذلك، وهذا منثور في أثناء كتابه كلّه. وهذا يدلُّ على أن قصده بقوليه السابقين عامةُ نحاة البصرة أو الكوفة.

والشارح كان يعوّل كثيراً على أقوال العلماء النحاة في هذه الاستدراكات التي

---

(١) ﴿سلام هي حتى مطلع الفجر﴾ سورة القدر: ٥

(٢) الشرح ٧٨/ب، وسبقه إلى هذا الاعتراض على ابن الحاجب الرضي في شرحه ٥٤/٤

(٣) المغني ١٧٥، وانظر الجنى ٥٥٣.

(٤) انظر شرح الرضي ٢٧٨/٤، وانظر الشرح٨٢/أ.

ذكرها، ففي حديثه عن «سوى» نقل نصاً من التسهيل لابن مالك، استدرك به على ما قاله المصنف.

قال المصنف: «.. وعند سيبويه[1]، والجمهور أنها ظرف مكان ملازم للنصب لا يخرج عن ذلك إلا في الضرورة»[2].

قال الشارح: «.. قال ابن مالك: وقد صرّح سيبويه أيضاً أنها بمعنى «غير»[3]، وذلك مستلزم لنفي الظرفية، كما هي منفية عن غير، فإن الظرف في العرف فيما ضمّن «في» من أسماء الزمان والمكان، وليس «سوى» كذلك، فلا يصح كونها ظرفاً، ولو سلم أنه ظرف، فلا نسلم لزومَه الظرفية. وكيف؟ والشواهد قائمة على خلافه نظماً ونثراً»[4] وأكثر من الشواهد على ذلك، ومنها قوله صلى الله عليه وسلم: «سألت الله ألاّ يسلط على أمتي عدواً من سوى أنفسهم»[5]، وقول بعض العرب: «أتاني سواك» حكاه الفراء[6]»[7].

ولعلَّ ابنَ مالك كان متسامحاً في التعامل مع نص سيبويه، لأن الأخير لم يُصرح بما يريده ابن مالك تصريحاً كما يقول. ولكن قد يكون قول سيبويه: «وأما غيرُ وسِوَى فبَدَلٌ»[8]، يؤدي إلى أنها بمعنى «غير»، وذلك مستفاد من ملازمته لهما في عبارته.

قال أبو حيان: «وسِوى بكسر السين وضمها مقصورتين، وبفتح السين وكسرها

---

(١) الكتاب ١/٤٠٧، وانظر الإنصاف ٢٩٤، والكلام على «سوى».

(٢) المغني ١٨٨

(٣) الكتاب ١/٤٠٧، وانظر أيضاً ٢/٣٥٠، ٤/٢٣١

(٤) التسهيل ١٠٧

(٥) ورد بنحوه في مسند الإمام أحمد ٥/١٠٩

(٦) معاني القرآن للفراء ١/١١٩، ٢/٢٠٣، وانظر الارتشاف ٢/٢٦٣، ٣٢٦

(٧) الشرح ٨٨/أ

(٨) الكتاب ٤/٢٣١

ممدودتين، ويُستثنى بها في الاتصال والانقطاع، وكونها ظَرْفاً كالمجمع عليه، إلا ما ذهب إليه الزَّجاجي أنها استثناء لا ظرف، وتابعه ابن مالك، فزعم أنَّها بمعنى «غير»، وقال الكوفيون: وقد يكونان اسمين بمعنى غير، وهي عند سيبويه، والفراء، وأكثر النحاة لازمة الظرفية لا تتصرف، وذهب بعضهم إلى أنها تُستعمل ظرفاً كثيراً، وغير ظرفٍ قليلاً، وهو قول الرماني، والعكبري، وابن عصفور فيما حكاه ابن الضائع، والذي في تأليف ابن عصفور أنه لا يتصرف كقول الجمهور، قال تقول: «مررت برجل سواك»، بمعنى مكانك الذي يدخله، معنى عوضِك وبَدَلِك، ولما كانت الظرفية فيها مجازاً لم يتصرفوا فيها، فلا يقال: قام سوى زيد، ولا قام سواء زيد، ولا ما ضربت سواك، ولا مررت بسواك، ولا ينتصبان على الظرفية، إلا إن جاء شيء من ذلك في ضرورة الشعر، قيل: ولم يُشَرَّب معنى الاستثناء فيها المكسورة السين، ولم يمثل سيبويه في الاستثناء إلا بها، فإن استثنى بالآخر، فبالقياس عليها، وظاهر كلام الأخفش أنه يُستثنى بالثلاثة، وتضاف إلى المعرفة والنكرة كغير»[1].

وفي الشرح استدراكات كثيرة، يدور أغلبها حول بعض الآراء النحوية، أو بعض النقول، كأن يكون المصنف قال على لسان أحد النحويين كلاماً لم يقله، كما هو الحال في بعض النقول عن الزمخشري[2].

ويدور بعضها الآخر حول السهو في بعض الأحكام، وفي تلاوة بعض الآيات، وقد بيَّنها الشارح بكلام صريح، أقرّه الشُّمني في المنصف، كنَّا قد رأينا أمثلة منها[3].

---

(١) الارتشاف ٢/٣٢٦.

(٢) انظر مثلاً ٢٤٧/ب و ٢٦٠/أ من الشرح.

(٣) للاستزادة من هذا الأمر، تنظر ٦٨/أ -٦٨/ب، ٧٢/ب، ٧٤/ب، ٧٧/أ، ٧٧/أ -٧٧/ب، ٧٨/ب، ٨٠/ب، ٨٢/أ، ٨٤/ب، ٨٥/أ، ٨٨/أ، ٩٠/أ، ١٣٨/أ، ١٣٩/ب، ١٥٩/ب، ٢٠٥/ب، ٢٤٢/ب، ٢٤٧/ب، ٢٦٠/أ، ٢٦٣/ب، ٢٨٦/أ، ٣٠٧/أ.

## مآخذ على المصنف

قصدت من هذا العنوان تلك الأخطاء أو العثرات الصغيرة، التي لم تصل إلى درجة الخلاف في المناقشات النحوية، كأن يكون ثمة سهو ظاهر من المصنف في بعض الأحكام النحوية، أو خطأ في النقل عن بعض النحويين، أو كلامٌ على أمور في غير مواضعها، أو تكرارُ بعض الأحكام، أو ذكر ما لا تعلّق له بالإعراب، وذلك بالنظر إلى ما قاله المُصنف في ديباجة كتابه، حيث صرّح بأنَّ السبب الذي اقتضى طول كتب الإعراب ثلاثة أمور، هي كثرة التكرار، وإيراد ما لا يتعلق بالإعراب، وإعراب الواضحات[1].

يدلُّ على ذلك قول المصنف في ذكر الأحكام الخاصة بالهمزة: «الثالث: أنها تدخل على الإثبات كما تقدم، وعلى النفي نحو ﴿ألم نشرح لك صدرك﴾[2]، ﴿أو لما أصابتكم مصيبة﴾[3].

قال الشارح: «التمثيل بالآية الثانية للنفي سهو ظاهر، فإن «ما» فيه وجودية لا نافية»[4].

وكذلك الأمر حين نقل المصنف كلاماً للزمخشري، فغيَّر به قليلاً، فأصبح استعمال المصنف لـ«ثم» غيرَ صحيح، وذلك في قوله: «فقال[5] في ﴿أفغيرَ دين الله يبغون﴾[6]:

---

(١) انظر المغني ١٤، ١٥

(٢) الانشرح: ١

(٣) ﴿أو لما أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها، قلتم: أنى هذا قل هو من عند أنفسكم، إن الله على كل شيء قدير﴾ سورة آل عمران: ١٦٥، انظر المغني ٢١

(٤) الشرح ١٤/أ.

(٥) أي الزمخشري.

(٦) ﴿فمن تولى بعد ذلك فأولئك هم الفاسقون. أفغير دين الله يبغون، وله أسلم من في السموات والأرض طوعاً وكرهاً وإليه ترجعون﴾ سورة آل عمران: ٨٢ و ٨٣

دخلت همزة الإنكار على الفاء العاطفة جملة على جملة، ثم توسطت الهمزة بينهما»[1].

قال الشارح: «هذا مُشكل، وإنَّما جاء الإشكال من جهة نقل الكلام على غير ما هو عليه، وتقرير الإشكال أنَّ دخول الهمزة على الفاء، وهو نفس توسطها بين الجملتين، فكيف يعطف تَوسطها على دخولها بحرف العطف المُقتضي للتَّرتيب والتَّراخي. ونص ما في الكشاف: «دخلت همزة الإنكار على الفاء العاطفة جملة على جملة، والمعنى فأولئك هم الفاسقون، فغير دين الله يبغون، ثم تَوسطت الهمزة بينهما»[2] هذا كلامه، ولا إشكال فيه»[3].

وحاول الشُّمني أن يرفع هذا الإشكال بقوله: «لا إشكال أيضاً في كلام المصنف، لأن «ثم» فيه لمجرد التَّدرج من غير اعتبار ترتيب، قال الرضي: «وقد تكون «ثم» والفاء لمجرد التَّدرج في الارتقاء، وإن لم يكن الثاني مترتباً في الذكر على الأول، وذلك إذا تكرر الأول نحو: بالله بالله، ونحو قوله تعالى: ﴿وما أدراك ما يوم الدين، ثم ما أدراك ما يوم الدين﴾[4]. انتهى[5].

ولقائل أن يقول: إنَّ التدرُّج فيما تكرَّر لفظاً بشهادة تمثيلهم له، وما نحن فيه تكرر معنى، بل الجواب أنَّ المصنف نقل ما في الكشاف بنصِّه على وجه الاختصار لبعضه، فالمعطوف عليه بـ«ثم» في الكشاف هو المعطوف عليه بها في كلام المصنف، وإن كان محذوفاً فيه»[6].

وأقول: مادام الشُّمني سلَّم بأنَّ التدرُّج يكون فيما تكرَّر لفظاً، فما معنى إطالة

---

(١) المغني ٢٤

(٢) الكشاف ١/٤٤١

(٣) الشرح ١٠/أ.

(٤) سورة الانفطار: ١٧ و١٨

(٥) شرح الرضي ٤/٣٩٠

(٦) الشُّمني ١/٣٧

الكلام هنا من غير طائل؟ ولماذا لم يبدأ كلامه بقوله: «بل الجواب...الخ»

وعلى أي حال، فإن كلام الشُّمني هذا لا يدفع الإشكال الذي وضعه الشارح، لأن النقل باختصار لا يُسوّغ فساد العبارة. ثم كيف يكون المعطوف بـ«ثم» في الكشاف هو المعطوف عليه بها في كلام المصنف، وهو محذوف.

ومن هذا القبيل كلام المصنف على أمور في غير مواضعها، نبّه عليها الشارح، ووضّح مواضعها التي يَجب أن تذكر فيها.

من ذلك قول المصنف: «مذهب البصريين أنَّ أحرف الجر لا ينوبُ بعضها عن بعض بقياس، وما أوهم ذلك فهو عندهم، إمّا مؤولٌ تأويلاً يقبله اللّفظ، وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف، وإما على شُذوذ إنابة كلمة عن أخرى، وهذا الأخير هو مجمل الباب كلّه عند أكثر الكوفيين، وبعض المتأخرين، ولا يجعلون ذلك شاذاً، ومذهبهم أقلُّ تعسفاً»[1].

قال الشارح: «هذا جُنوح من المصنف إلى مخالفة البصريين، وكان حقُّ هذا التنبيه أن يكون مذكوراً إما عُقيب كلامه على «إلى» في حرف الألف، لأنَّ ذلك أوّلُ موضع وقع فيه الكلام على نيابة بعض حروف الجر عن بعض، وإما عند الكلام على الحرف الأخير من حروف الجر التي تقع فيها النيابة، هذا هو الذي تقتضيه صناعة التصنيف، والأمر في ذلك قريب»[2].

وكذا الأمر في حديث المصنف عن «حتى» العاطفة، قال: «إن شرط الجارة التالية ما يُفهم الجمع أن يكون مجرورها بعضاً أو كبعض»[3].

---

(١) المغني ١٥٠ -١٥١

(٢) الشرح ٦٩/ب.

(٣) المغني ١٧٢ «وهو ردّ المصنف على أبي حيان في جعله «حتى» جارة في المثال، وهو عجبت من القوم حتى بنيهم».

قال الشارح: «يعني فلا يصح إطلاق أبي حيان القول بأنه لا يشترط في تالي الجارة أن يكون بعضاً أو كبعض بل ذلك مقيدٌ بما إذا لم يكن ما قبلها مُفهماً للجمع، وأما إذا كان مفهماً له، فلا بد من اشتراط، قلت: وإذا كان هذا شرطاً، فَلِمَ أهمله المصنف في ذكر ما يشترط في «حتى» الجارة؟»[1].

وكذا الأمر في قول المصنف: «ولو ظفر بها[2] أبو حيان لم يعدل إلى الاعتراض ببيت عنترة»[3].

قال الشارح: «من أين له أنَّ أبا حيان لم يظفر بها، ولعله ظفر بها، ورأى صحة الجواب الذي ذكره المؤلف[4]، فأضرب عن إيرادها، وهذا تجاهل عجيب، بل الظَّنُّ بأبي حيان أنه ظفر بالآية، وبالجواب عنها، فإنَّ ذلك كلَّه مذكور في الكشاف[5]، وهو نَصب عينيه. وفي تفسير أبي حيان المسمى بالبحر المحيط ما نَصُّه: «ولا يجوز أن يكون ﴿لا يَسَّمَّعُونَ﴾ صفة، ولا استئنافاً جواباً لسائل سأل: لِمَ يحفظ من الشياطين؟ لأن الوصف بكونهم ﴿لا يَسَّمَّعُونَ﴾، والجواب به لا معنى للحفظ من الشياطين على تقديرهما، إذ يصير المعنى مع الوصف: وحفظاً من كلِّ شيطان مارد غير سامع أو مُسْتمع، وكذلك لا يستقيم مع كونه جواباً» انتهى[6].

---

(١) الشرح ٨١/أ.

(٢) أي بآية الصافات، وهي قول تعالى ﴿وحفظاً من كل شيطان مارد لا يسمّعون﴾: ٧ـ ٨

(٣) كان ابن مالك قد نص على وجوب مراعاة المعنى مع النكرة، وذلك في حكم لفظ «كلّ» وردّه أبو حيان بقول عنترة:

جادتْ عليه كلُّ عينٍ ثَرَّةٍ فتركْنَ كلَّ حديقةٍ كالدرهم

انظر المغني ٢٦١

(٤) يعني الزمخشري.

(٥) الكشاف ٣٥/٤

(٦) كلام أبي حيان في البحر ٣٥٢/٧ -٣٥٣

وقد استبان بطريق اليقين أنّه ظفر بالآية، وأحاط علماً بما ذكره المصنف، أعاذنا الله من حاسد يَسُدُّ باب الإنصاف، ويصدُّ عن جميل الأوصاف»[1].

إن هذا الكلام الذي ورد في المغني يدلُّ على تحامل المصنف على أبي حيان النحوي.

والأمر الظاهر في الشرح أن الشارح كان حاضر الذهن دائماً في كل عبارة اختارها، أو في كل حكم أراد مناقشته، أو في كل مسألة أراد بسطها، والنَّظرَ فيها، فإذا ما كرر المصنف حكماً من الأحكام، كان ذكره في موضع سابق من المغني، أشار إليه الشارح بكلام واضح مبيناً الموضع الذي ذُكر فيه هذا الأمر سابقاً.

وهذا يدلُّ على أن رغبة الشارح واهتمامه بالمغني كانا شديدين، فهو يُدقق النظر في كل عبارة انتقاها، ولا يفوته أبداً أن يصرح بأيّ أمر يتعلق بها، كان قد ورد في المغني.

انظر مثلاً إلى المصنف حيث يقول في سياق حديثه عن «ما» غير الكافة: «وتُزاد بعد أداة الشرط، جازمةً كانت، نحو ﴿أينما تكونوا يُدركْكُم الموت﴾[2]، ﴿وإمّا تخافنَّ﴾[3].

والشارح حيث يقول: «هذا تكرار خال من الفائدة، فإنه تقدم الكلام على زيادتها بعد الجازم»[4].

وذلك لأن هذا الأمر ذكره المصنف[5] بقوله: «وبعد الجازم نحو.. ﴿أينما تكونوا﴾.

ومن المعروف أنَّ المصنف قد عرّض بمن يعملون على إطالة كتب الإعراب، ووجد بعد التأمُّل أنَّ السبب الذي اقتضى طولَها ثلاثةُ أمور: منها إيراد ما لا يتعلق بالإعراب[6]، ولكنَّ المصنف نفسه، وقع فيما نبَّه عليه، وحاول أن يستدركه، لئلا يكون كتابه طويلاً.

---

(١) الشرح ١٢٩/أ.

(٢) سورة النساء: ٧٨

(٣) ﴿وإما تخافنَّ من قوم خيانة فانبذْ إليهم على سواء.. ﴾ سورة الأنفال: ٥٧

(٤) الشرح ١٩٤/أ، وأقرّه الشُّمني على هذا ٧٧٣/١

(٥) المغني ٤١١

(٦) نفسه ١٥

يدلُّ على هذا قوله في سياق حديثه عن الأمور التي يدخل على المعرب الخللُ من جهتها: «التاسع، قول بعضهم: إن أصل «بسم» كسر السين، أو ضمُّها على لغة من قال: سِم أو سُم، ثم سكنت السين، لئلا تتوالى كسرات، أو لئلا يخرجوا من كسر إلى ضمٍّ، فالأولى قول الجماعة: إن السكون أصل، وهي لغة الأكثرين، وهم الذين يبتدئون اسماً بهمزة الوصل»[1].

قال الشارح: «هذا المثال لا ينبغي أن يذكر في هذا الباب، لأنه موضوع لذكر الأمور التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها. والنظرُ في ذلك ليس من الإعراب في شيء، وقد ذكر في ديباجة الكتاب أنّه تجنب ذكرَ ما لا تعلُّقَ له بالإعراب[2]، فكان حقُّه أن يتجنب ذكر ذلك في كتابه أصلاً ورأساً»[3].

وكذلك الأمر في قول المصنف: «الرابعة، نحو مقول ومبيع، المحذوف منهما واو مفعول، والباقي عين الكلمة خلافاً للأخفش»[4].

قال الشارح: «هذه المسألة والتي بعدها، وهي الخامسة[5] ليستا من الإعراب في شيء، فإيرادهما غيرُ مناسب[6]».

أما قول الشُّمني: «وإنما أوردهما على سبيل الاستطراد»[7] فلا يسقط دعوى الشارح، وإنّما هو اعتذار منه عن المصنف. وهذا ديدن الشُّمني في مثل هذه الأمور.

---

(١) المغني ٧١٩

(٢) المصدر نفسه ١٥

(٣) الشرح ٣٤٩/أ.

(٤) المغني ٨٠٩

(٥) وهي: نحو إقامة واستقامة، والمحذوف منهما ألف الإفعال والاستفعال، والباقي عين الكلمة، خلافاً للأخفش أيضاً» المغني ٧٠٩

(٦) الشرح ٣٩١/أ.

(٧) الشُّمني ٦٤٦/٢

هذه بعض الأمثلة التي تدلُّ على أنَّ ثمة كثيراً من الأمور التي ناقشها الشارح مبيناً من خلالها سهوَ المصنف حيناً، وتكراره بعض الأحكام حيناً آخر، وإيراده بعض القضايا التي لا تتعلَّقُ بالإعراب مرات كثيرة، أو بعضِ المناقشات التي ردّ فيها الشارح كلام المصنف، والتي لاتصل إلى درجة الخلاف النحوي. وهي ما سمّيته بـ«مآخذ على المصنف»[1].

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

(١) للاستزادة من هذا القبيل، تنظر الصفحات التالية: ٨/أ، ١٠/أ، ١١/أ، ١٤/أ، ٦٥/ب، ٦٩/ب، ٧٥/أ، ٨١/أ، ١٢٩/أ، ١٤٤/ب، ١٥٤/ب، ١٦٧/ب، ١٩٤/أ، ٣٤٩/أ، ٣٩١/أ، ٤١٧/ب، ٤٢٠/أ.

## استطرادات الشارح:

من الأمور المهمة التي طغت على الشرح استطراداته، فهذه الميزة في منهجه قلما يُفلت منها في شرحه. ولعل هذا الأمر يعود إلى عادة مُتأصلة في أسلوب أصحاب الشروح والحواشي. فتجدهم يذكرون أموراً وأشياء لا مدخل لها بالقضية التي يدرسونها، أو بالحكم الذي يناقشونه. وإنما هي استطرادات يراد منها الدلالة على ثقافة الشارح، أو سَعَة اطلاع صاحب الحاشية.

وجرياً على هذه العادة نسج الشارح على منوال من سبقوه، وهو يعلم أن هذه الاستطرادات لا مدخل لها في الشرح، قال: «وهذا شيء جرى به القلم، وإن لم يكن له مدخل في الشرح، وإنما نفثة مصدور حمله عليها إفراط الشوق إلى تلك الديار، وراحةُ القلب بالإفاضة في أحاديث أهلها»[1].

ولن أطيل الحديث عن هذا الأمر، وإنما سأكتفي ببعض الأمثلة اليسيرة التي تُشير إلى ذلك، لأن الإطالة بمثل هذا لا تجدي نفعاً كثيراً، ولا توصل إلا إلى نتيجة واحدة، وهي أن الشارح يحاول إظهار ثقافته، وسعة اطلاعه، وتمكنه من بعض علوم العربية.

فقد ترجم لعدد من علماء العربية في الشرح كالسخاوي، والجرمي، وغيرهما.

قال: «السخاوي[2]: هو المقرئ الكبير، شارح المفصل وشارح الشاطبية[3] في القراءات السبع، وأظنه أول شارحيها، يُلقّب بعلم الدين، ونسبته إلى «سخا كورة»[4]

---

(١) الشرح ١٣٩/أ.

(٢) ت ٦٤٣هـ، وترجم له السُّمني بكلام مفصل ١/١٤٤

(٣) منظومة في القراءات، عرفت بهذا الاسم نسبة إلى صاحبها القاسم بن فيُره الشاطبي (٥٣٨-٥٩٠)، انظر طبقات القراء ٢/٢٠، وطبقات المفسرين ٢/٣٩

(٤) انظر معجم البلدان ٣/١٩٦

من أعمال مصر[1].

وانظر إليه حيث يُظهر قدرته على قرض الشعر في طلب كتاب احتاج إليه، قال: «ومما وقع لي من قديم أني احتجت إلى أن أستعير هذا الكتاب عن بعض الرؤساء لأمر عرض، فقلت مخاطباً إياه:

مولاي إن وافيتُ بابك طالباً ... منك الصِّحاحَ، فليس ذاك بمنكرِ

البحر أنت، وهل يُلام فتى سعى ... للبحر كي يلقى صِحاحَ الجَوْهري[2]

وقال: «وذكرت هنا أني كنت في زمن الشبيبة حاضراً يوماً بحلقة تدريس شيخنا وأستاذنا قاضي القضاة ناصر الدين التنسي المالكي، وكان من ذُريَّة عروة بن العوام، فقرر مباحث حسنة، فأنشدته بديهة قولي فيه:

أبديتَ يا قاضي القضاة مباحثاً ... عنها تُقَصِّرُ سائر الأفهام

ونثرت منها في الدروس جواهراً ... أمست تحيِّر فكرة النظام

وأجاد فكرك في بحار علومه ... غَوْصاً لأنك من بني العوام[3]

وقال: «قلت وأنا بنهر واله:

رماني زماني بما ساءني ... فجاءت نُحوسٌ وغابت سعودُ

وأصبحت بين الورى بالمشيب ... عليلاً، فليت الشبابَ يعودُ

ولا يخفي ما في «يعود» من التورية، حيث أوهم أنه من العيادة، ورشح ذلك بلفظ «العليل»، والمراد إنما هو العود»[4].

---

(١) الشرح ٣١/ب.

(٢) نفسه ٧٢/أ.

(٣) نفسه ١٦٦/أ -١٦٦/ب.

(٤) الشرح ١٧٦/ب.

وأكثر الشارح من ذكر الأشعار التي قبل البيت الشاهد، فكرر هذا الأمر في كثير من المواضع، انظر قوله: معقباً على قول المصنف: «وعليه خرج أبو علي قول عبد يغوث»[1]:

... ... ... ... ... كأن لم ترا قبلي أسيراً يمانياً

هذا عجز بيت صدره:

وتضحكُ مني شيخةٌ عَبْشمية ... ... ... ... ...

وقبله:

ألا لا تلوماني كفى اللومَ ما بيا فما لكما في اللوم خيرٌ ولا ليا

ألم تعلما أن الملامة نفعُها قليل وما لومي أخي من شِمَاليا

وقد علمت عِرسي مُلكيةُ أنني أنا الليث مَعْدِيًا عليه وعاديا

ويقال: إنَّ سبب نظمه لهذه الأبيات، أنَّ قوماً من العرب أسروه، وادعوا عليه أنه قتل رجلاً منهم ثم أطلقوه، وأعطوه مالاً، لئلا يهجوهم، فقال: «لا أهجوكم، ولكن أهجو قومي، وأنشد الشعر المذكور»[2].

والشارح كثير الاعتماد على كلام سيبويه، ويأخذه حجة في مناقشة بعض المسائل النحوية، ويرى أنه لا يحقّ لأحد أن يخطئه، أو أن يرى في كلامه لحناً، وهو أمام هذا الأمر متعصب له، يدافع عنه، ويرد على الزاعم بكلام، يقسو فيه.

قال المصنف: «قال سيبويه في باب النعت في مناظرة، جرت بينه وبين بعض

---

(١) عبد يغوث بن وقاص الحارثي (٤٠ق.هـ)، شاعر جاهلي يماني (شعراء النصرانية ٧٥. الخزانة ١/٣١٧). والبيت الشاهد في المفضليات ١٥٨، وسر الصناعة ١/٨٦، والمحتسب ١/٦٩، وشرح ابن يعيش ٥/٩٧، والخزانة ١/٣٢٦، وشرح أبيات المغني ٥/١٣٧ وفي ٩/١١١، ١٠/١٠٧، ١٠٤، وشرح الأشموني ١/١٠٣ كتب «ترا» بالألف المقصورة. قال القالي في ذيل الأمامي: «قال الأخفش: رواية أهل الكوفة: كأن لم ترنْ قبلي، وهذا عندنا خطأ، والصواب تَرَي بحذف النون علامة للجزم ١٣٤، والصحيح رواية البيت بالألف الممدودة، وانظر المنهل من علوم العربية للحلواني ٢٢٠

(٢) الشرح ١٧٢/ب.

النحويين فيقال له: ألست تفعل كذا وكذا؟ فإنه لا يجد بداً من أن يقول: نعم، فيقال له: أفلست تفعل كذا؟ فإنه قائل، نعم[1]، فزعم ابن الطراوة[2] أن ذلك لحن»[3].

قال الشارح: «هذه جرأة من الزاعم المذكور على منصب إمام أئمة العربية، ورئيسهم المقتدى به الذي أُلقيت إليه مقاليد الرئاسة فيها غير مدافع. حَسب ابن الطراوة وأجلُّ منه أن يفهم ظواهر كلام سيبويه، لا جرم أن جرأة المُعترض هنا أوجبت اطراح الناس له، فقلما ترى أحداً يعبأ بكلامه، أو يلتفت إليه، ولم يتحل الناس بأحسن من الاعتراف بالفضل لأهله. ولقد حضرت يوماً مجلس شيخنا قاضي القضاة ولي الدين ابن خلدون رحمه الله، وكان شديد التغالي في الثناء على مصنِّف هذا الكتاب، ذاهباً في تفضيله، وتفضيل كتابه هذا كلَّ مذهب. فقال للشيخ محب الدين ولد المصنف، وقد كان حاضراً في ذلك المجلس: لو عاش سيبويه لم يُمكِنهُ إلاّ التّلمذةُ لوالدك، والقراءة عليه، فتمّعّر وجهُ الشيخ محب الدين المذكور. وقال: يا سيدي إذا فهم الوالد بعض كلام سيبويه، كفاه ذلك شرفاً أو كلاماً، هذا معناه، رحم الله الجميع»[4].

وهو لا يتوانى عن ذكر قصة أو حكاية، يُظهر فيها نفسه، أو يُبرز من خلالها سعة اطلاعه، ومعرفته بما قاله النحويون، أو تمكنه من هذا العلم. وهو يذكر مثل هذه الحكايات بعد مناقشات، تتعلق بالموضوع نفسه الذي ذُكِرَت القصة أو الحكاية من أجله.

يدلُّ على هذا قوله: «ومن طُرف الحكايات التي أذكرها، أنني كنت يوماً بمجلس شيخنا ابن عرفة، وذلك عند قدومه إلى الإسكندرية، في رمضان من سنة اثنتين وتسعين بالمثناة في الأول وسبعمائة، وأنا أقرأ عليه درساً في كتاب الحج من مختصره، وكان

---

(١) لم أقف على هذا في كتاب سيبويه.

(٢) هو سليمان بن محمد بن عبدالله السباتي المالقي، ت(٥٢٨هـ)، ألف «الترشيح في النجوم، و«المقدمات على كتاب سيبويه» بغية الوعاة: ٢٦٣

(٣) المغني ٤٥٣

(٤) الشرح ٢١٧/ب.

شخص من الطلبة الموسومين بالتَّشدق والتكثر بما لم يُعط حاضراً في المجلس، فمرَّ موضع من كلام الشيخ، عاد فيه ضمير على مضاف إليه، فقال ذلك للشيخ بجرأةٍ: النحويون يقولون: «لا يعود الضمير على المضاف إليه، فكيف أعدتموه؟». فقال الشيخ رحمه الله على الفور من غير تلعثم: قال الله تعالى: ﴿كمثل الحمار يحمل أسفاراً﴾[1] ولم يردَّ على ذلك. وفيه من اللّطف ما لا يخفى، ولاشك أنَّ النُّحاة لم يقولوا ما نقله هذا الرجل عنهم، وإنما قالوا: إذا وُجد ضميرٌ ممكنٌ عودُه إلى المضاف، وعوده إلى المضاف إليه، فعوده إلى المضاف أولى، لأنّه المحدث عنه، ولم يمنع أحد منهم عوده إلى المضاف إليه[2].

هذه بعض الأمثلة اليسيرة التي تدلُّ على كثرة استطرادات الشَّارح التي أراد من ذكرها أن يبين سعة اطلاعه، أو يُظهر ثقافته، أو تمكنَه من علم النحو، وقرضِ الشعر وغيرِ ذلك. وهي - وإن كانت غير مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمادة التي يقف عليها - موضوعةٌ في مكان يخدم الشارح في المسألة النحوية التي يناقشها[3].

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

---

(١) سورة الجمعة ٦٢: ٥

(٢) الشرح ٢٨٠/ب.

(٣) للاستزادة من هذه الاستطرادات، تنظر الصفحات التالية: ٦/ب، ١٢/ب، ١٣/أ، ١٣/ب، ١٨/أ، ٢٢/ب، ٢٧/ب، ٢٨/ب، ٢٩/أ، ٣٠/أ، ٣٢/أ، ٣٩/ب، ٤٨/أ، ٥٢/ب، ٧٠/ب، ٧١/ب، ٧٢/أ، ٧٤/أ، ١٦٦/أ، ١٦٦/ب، ١٧١/أ، ١٧٢/ب، ١٧٣/أ، ١٧٦/ب، ١٧٦/أ، ١٧٨/ب، ١٨٣/أ، ١٨٣/ب، ١٨٧/أ، ١٩٢/ب، ١٩٤/ب، ١٩٨/ب، ١٩٩/أ، ٢٠١/ب، ٢٠٤/ب، ٢٠٧/ب، ٢١٠/ب، ٢١٦/ب، ٢١٧/ب، ٢٢٤/أ، ٢٢٧/أ، ٢٢٩/ب، ٢٤٢/ب، ٢٤٨/ب، ٢٥٧/أ، ٢٦٥/ب، ٢٦٦/ب، ٢٦٧/ب، ٢٧٨/ب، ٢٨٠/ب، ٣٣٠/ب، ٣٣١/أ، ٣٣٧/ب، ٣٤١/أ، ٤٠٠/ب، ٤٠١/أ، ٤٢٥/أ-٤٢٥/ب.

## تأييده المصنف:

مما لا شكّ فيه أن الشارح انتقى بعض العبارات التي أراد من خلالها أن يعارض المصنف في أقواله. لأنَّ الطريقة التي أقام عليها شرحَه، تقتضي ألاّ يمرَّ على كلِّ ما جاء في المغني، فهو شرحه بطريقة «قال، أقول». وهذه الطريقة في الشرح تقوم على الانتقاء، والاجتباء، والاختيار.

أما المواضع التي وقف عليها الشارح، فهي التي وجد في نفسه القُدرة على الردِّ على المصنف من خلالها، أو تلك التي فيها خلاف نحوي مشهور، أو غير ذلك، بين النحويين باختلاف مذاهبهم الفقهية أولاً، والنحوية ثانياً.

إن اختيار العبارات من قبيل هذا المنظور، يجعل الباحث يقف أمام شرح، يقوم على المعارضة، أو المناقشة النحوية، أو اختلاف في وجهات النظر، فيما يتعلق ببعض المسائل النحوية أو القضايا الأخرى المختلفة. الأمر الذي جعل الدكتور شوقي ضيف يصف الدماميني في شرحه بأنه قد «تحامل تحاملاً شديداً على ابن هشام»[1]، وهذا الكلام يستقيم فيما اختاره الشارح، أما تعميم هذا الحكم على الشارح فلا يستقيم، لأن كلَّ ما تركه الشارح من عبارات في المغني، تدلُّ على موافقة الشارح للمصنف، وإقراره له.

والشارح قد أقرَّ للمصنف في كثير من المواضع، وصرّح بذلك تصريحاً، يجعله غير مستمسك بوجهة نظر واحدة، وينمُّ على مكانة عالم كبير، غير متعصبٍ أو مُنحاز، وإنما تصدر أحكامه وأقواله عن فكر نحوي متميز. ولهذا وصفه ذلك الباحث بقوله: «ونمضي في القرن التاسع الهجري، فنلتقي بنحويين كثيرين، من أنبههم الدماميني»[2].

وثمة إشارات كثيرة، تدلُّ على أن الشارح يجلُّ المصنِّف، ويرى كتابه المغني مصنَّفاً جليلاً فهو القائل:

---

(١) المدارس النحوية ٣٥٧

(٢) نفسه ٣٥٧

ألا إنّمـــا مغـــني اللبـــيب مـــصنف جلـــيل بـــه الـــنحوي يحـــوي أمانـــيهْ

ومـــا هـــو إلا جـــنة قـــد تزخـــرفت ألم تنظـــر الأبـــوابَ فـــيه ثمانـــيهْ

ولولا هذا الأمر لما رأينا الشارح قد أقام على هذا الكتاب ثلاثة شروح، ولما ألفينا الثناء عليه، وعلى مصنفه في أثناء الشرح، بل لما وجدنا تلك المواضع التي أيده فيها، وأثنى عليه، وهو إلى جانب هذا وذاك، كان يعوّل كثيراً على كلام المصنف في المغني وغيره في الردّ على بعض النحويين، وكنا قد درسنا ذلك من خلال المناقشات النحوية التي ردّ فيها على بعض النحويين، مستعيناً بكلام المصنف نفسه.

فإذا أضفنا إلى كلّ ما سبق أن الشارح يقرُّ المصنف على ما قاله في المغني من العبارات التي أغفلها، ولم يتعرض إليها، خرجنا إلى نتيجة، مفادها أنّ الشارح أراد أن يُغني المغني، لا أن ينهكه بكثرة المعارضات.

وبعد فلا نجد ضيراً من ضرب بعض الأمثلة التي تؤكد ما قلته، وتشير إلى إقرار الشارح للمصنف من خلال التصريح بهذا الأمر حيناً، ومن خلال طرح الأسئلة والإجابة عنها حيناً آخر، والمغزى من ذلك الدفاع عن المصنف من كل مظنة سؤال، يمكن أن يسأل.

قال المصنف في سياق حديثه عن المعاني التي تخرج إليها همزة الاستفهام: «الرابع: التقرير، ومعناه حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف»[1].

قال الشارح: «هذا من قبيل عطف أحد المترادفين على الآخر، وفائدته تقرير المعنى في الذهن. وما وقع لبعض أهل البيان في باب الإطناب من ذلك لا لفائدة غيرُ مسلَّم»[2].

وكذا الأمر في قول المصنف: «فأمّا قوله:

---

(١) المغني ٢٦

(٢) الشرح ١٠/ب.

لا تتركنّـــي فـــيهم شـــطيرا إنـــي إذن أهلـــكَ أو أطـــيرا[1]

فمؤول على حذف خبر إنَّ، أي إني لا أقدر على ذلك، ثم استأنف ما بعده»[2].

قال الشارح: «ذكر الرضي في تخريجه وجهاً آخر، وهو أن يكون الخبر مجموع قوله: «إذن أهلك»، لا «أهلك» وحده»[3]. قلت: يعني أن المانع الذي هو اعتماد ما بعدها على ما قبلها منتفٍ، إذ المجموع هنا هو المعتمد، لا ما بعدها فقط، وفيه نظر. إذ مقتضاه جواز مثل قولك: زيد إذن يقوم بالنصب، على «أنّ» يجعل الخبر هو المجموع من «إذن» وما دخلت عليه. وظاهر كلامهم يأباه»[4].

نلاحظ من خلال ما سبق أنه أيدَّ المصنف من خلال معارضة كلام الرضي. وإن لم يصرح بهذا. ومثل هذا كثير، فهو عند ما يُعارض نحوياً آخر، يكون مقراً لكلام المصنف، ورأيه فيما اختار، وذهب إليه.

وانظر حيث يوجه كلام المصنف، ويدفع مَظِنَّةَ سؤال، يطرحه، وذلك بعد قول المصنف «فإنَّ «ما» للنفي و«إلا» للحصر قطعاً»[5].

قال الشارح: «عليه سؤال، وهو أنّ «إلاّ» ليست بمفردها للحصر، كما يُعطيه ظاهر كلامه، بل مجموع «ما، وإلاّ» هو المفيد للحصر، وجوابه أنّ قوله «للنفي» ليس خبر إنّ، وإنّما هو متعلق بمحذوف، والخبر قوله «للحصر»، والتقدير، فإن «ما» الكائنة للنفي و«إلا» للحصر، أو فإن «ما» أعينها كائنة للنفي و«إلا» للحصر»[6].

فالشارح يؤيد المصنف بعبارته، ويدفع سؤالاً طرحه، ويوجه العبارة بإعراب بعض

---

(١) انظر تخريجهما ص٣٧٦

(٢) المغني ٣١

(٣) شرح الرضي ٤/٤٧

(٤) الشرح ١٣/أ.

(٥) المغني ٦٠

(٦) الشرح ٢٣/ب.

الكلمات فيها، لكي تُصبح العبارة مؤدية المعنى النحوي الصحيح، أو القاعدة المقررة.

والذي يدَلُّ على أن الشارح يبحث دائماً عن الحكم الصحيح، أو تقرير القاعدة السليمة البعيدة عن التكلف والتعقيد، أنه يوافق النحوي الذي يقرر ذلك، ولا يهمه إن كان المصنف أو غيره، فهو أقرّ المصنف في كون «حتى» الداخلة على الفعل الماضي حرف ابتداء، معارضاً بذلك ابن مالك الذي يعدّها حرف جر.

ففي سياق حديثه عن «حتى» قال المصنف: «الثالث من أوجه «حتى» أن تكون حرف ابتداء، أي حرفاً تُبتدأ بعده الجملُ أي تُستأنف، فيدخل على الجملة الاسمية، وعلى الفعلية التي فعلها ماضٍ نحو ﴿حتى عفَوا وقالوا﴾[1]، وزعم ابن مالك أنّ «حتى» هذه جارة، وأنّ بعدها «أن» مضمرة[2]، ولا أعرف له في ذلك سلفاً، وفيه تكلف إضمار من غير ضرورة[3].

قال الشارح: «يعني أن «حتى» الابتدائية تدخل على الفعلية، كما تدخل على الاسمية، فجعْلُها جارة يستدعي إضماراً لم تدعُ إليه ضرورة، وإن كان إضمار «أن» بعد «حتى» سائغاً شائعاً، لكن حيث تدعو إليه ضرورة، بأن يقع المضارع بعدها منصوباً[4].

وفي موضع آخر، تعجب المصنف من الزمخشري بسبب التعارض الذي وقع في كلام الأخير، فأقرّ الشارح هذا التعارض، وأظهره من خلال نقل نص الزمخشري من الكشاف.

قال المصنف في سياق حديثه عن قوله تعالى: ﴿بما غفر لي ربي﴾[5]: «والعجب من الزمخشري إذ جوز كونها استفهامية مع ردّه على من قال في ﴿بما أغويتني﴾[6]، إنَّ المعنى بأي شيء أغويتني، بأن إثبات الألف قليل شاذ»[7].

---

(١) ﴿ثم بّدلنا مكان السيئةِ الحسنةَ حتى عفوا، وقالوا قد مسّ آباءنا الضراء والسراء، فأخذناهم بغتة وهم لا يشعرون﴾ سورة الأعراف: ٩٥

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١٦٦/٣

(٣) المغني ١٧٣ ـ ١٧٤

(٤) الشرح ٨١/ب -٨٢/أ.

(٥) ﴿قال: يا ليت قومي يعلمون بما غفر لي ربي وجعلني من المكرمين﴾ سورة يس: ٢٦ -٢٧

(٦) ﴿قال: رب بما أغويتني لأزينّ لهم في الأرض، ولأغوينهم أجمعين﴾ سورة الحجر: ٣٩

(٧) المغني ٣٩٤

قال الشارح: «قال في الكشاف آية سورة ياسين: «لا يعني بأي شيء غفر لي ربي، يريد به ما كان منه معهم في المصابرة، وإعزاز الدين حتى قيل: إن قولك: «بم غفر لي» بطرح الألف أجود، وإن كان إثباتها جائزاً يقال: قد علمت ما صنعه هذا، وبمَ صنعت[1]. وقال في تفسير سورة الأعراف حيث تكلم على قوله تعالى: ﴿قال فبما أغويتني لأقعدن لهم صراطك المستقيم﴾[2]، وقيل: (ما) للاستفهام، كأنه قيل بأي شيء أغويتني، ثم ابتدأ لأقعدن، وإثبات الألف إذا دخل حرف الجر على «ما» الاستفهامية قليلٌ شاذٌّ»[3]. قلت: والتعارض بين الموضعين ظاهر مكشوف حقيق بأن يُتعجب منه، كما قال المصنف[4]».

وأقول: لو لم تكن غاية الشارح الفائدة العلمية البحتة، لما ذكر الأمر، بل لو لم يكن ينصف المصنف في أي مسألة يناقشها، ويجد الصواب في رأي المصنف لما ذكر هذه المسألة، وأظهر هذا التعارض الظاهر، ولو أراد الإجحاف لأغفل الأمر.

هذه الأمثلة تدلُّ على أنَّ الشارح قد أيد المصنف في غير موضع تأييداً صريحاً من خلال إقرار رأي له، أو تثبيت حكم قاله، أو تقرير مسألة، إضافة إلى أن ما تركه الشارح من العبارات والكلام الطويل في المغني يدلُّ على موافقته المصنف، فقد حاول جاهداً أن يرفع ما يشوب عبارة المصنف، ويجلو عنها الغموض، أو يستدرك ما فاته، ويتمَّ ما يحتاج إلى تتمة، فيقرر الحكم الصحيح، ويؤكد المسألة السليمة، ويبيِّن الرأي الصواب، سواء أكان موافقاً[5] للمصنف أم كان معارضاً.

---

(١) الكشاف ٤/١١ -١٢

(٢) سورة الأعراف: ١٦

(٣) الكشاف ٢/٩٢

(٤) وانظر الشرح ١٨٥/أ.

(٥) للاستزادة من هذا الكلام، تنظر الصفحات التالية: ٧/أ، ١٠/ب، ١٢/ب، ١٣/أ، ١٣/ب، ١٤/أ، ١٨/أ، ٢٠/أ، ٢٣/ب، ٢٩/أ، ٦٥/ب، ٧٣/أ، ٨١/ب، ٨٢/أ، ٨٢/ب، ١١٣/أ، ١٨٥/أ، ١٨٥/ب، ٣٠٨/أ، ٣١٥/ب، ٣١٦/أ، ٣٥٥/ب، ٣٥٦/أ.

## إعرابه بعض الكلمات في عبارة المصنف:

من الأمور المهمة التي تطالعنا في أثناء الشرح إعراب الشارح بعض الكلمات في عبارة المصنف، فإذا ظنَّ أن هذه الكلمة تحتمل غير وجه إعرابي، أشار إلى ذلك، ووقف عند هذه الكلمة مفصلاً أوجه الإعراب فيها. وقصده من هذا توضيح العبارة، وإجلاء بعض الغموض الذي يعتريها، يدلُّ على هذا قولُه: «فإن قلت: لا يخفى أن «مررت عليه» من قول المصنف «ومررت عليه، وإن كان قد جاء»[1] الخ» مبتدأ، فأين خبره؟ وما موقع الشرط والاستثناء في هذا التركيب؟ قلت: الخبر محذوف، و«إن» هي الوصلية، والواو الداخلة عليها واو الحال عند بعض، والاستثناء منقطع، والتقدير: «ومررت عليه» لا ينبغي أن يُجعل أصلاً، وإن سُمع مثله في الفصيح، لكن «مررت به» أكثر، فكان أولى بتقدير الأصالة[2]».

قال المصنف: «بجل على وجهين، حرف بمعنى نعم. واسم»[3]

قال الشارح: «على وجهين» خبر عن المبتدأ الذي هو «بجل» وقوله: «حرف بمعنى نعم واسم» خبرٌ آخر، ولا يصحُّ فيه الجرُّ على البدلية من مجرور «على»[4].

قال المصنف: «فالكاف بدل من التاء بدلاً تصريفياً، لا من إنابة ضمير عن ضمير كما ظنَّ ابن مالك»[5].

---

(١) قول المصنف بتمامه هو: (ومررت عليه) وإن كان قد جاء كما في ﴿لتمرُّون عليهم﴾ ﴿يمرُّون عليها﴾}

ولقد أمرُّ على اللئيم يسبُّني ... ... ... ... ...

إلا أنَّ «مررت به» أكثر، فكان أولى بتقديره أصلاً». المغني ١٣٨

(٢) الشرح ٦٥/أ.

(٣) المغني ١٥١

(٤) الشرح ٦٩/ب.

(٥) وذلك في قول الراجز: يابنَ الزُّبير طالما عصيكا. والشاهد فيه كما هو مذكور في المتن أن الكاف بدل من التاء بدلا تصريفيا، لا من إنابة ضمير عن ضمير كما ظن ابن مالك. وهو في سر الصناعة ٢٨١/١، والإنصاف ٦٨٧، والجنى ٤٦٨، والخزانة٢/٢٥٧، وشرح أبيات المغني ٣٤٧/٣.وفيه أن ابن مالك رجع في شرح الكافية إلى أنها بدل تصريفي، وانظر المغني ٢٠٤

قال الشارح: «بدلاً» منصوب، إما على أنّه اسم وُضع موضع المصدر، أي أُبدلت الكاف بدلاً تصريفياً نحو «سلمت سلاماً»، أو مصدر محذوف الزوائد، والأصل أبدلت إبدالاً، وإمّا على أنه مفعول ثان لمحذوف، أي جعل هذا البدل بدلاً تصريفياً»[1].

وكذا الأمر في قول المصنف: «لكنَّ، مشدّدة النون: حرف ينصب الاسم، ويرفع الخبر»[2].

قال الشارح: «لا يَحْسُن رفعُ «مشدّدة» على أنه خبر «لكنّ»، إذ ليس المعنى عليه، ولا يحسن نصبه على أن يكون حالاً من الضمير المستتر في «ينصب»، لأنّه يلزمُ عليه تقديمُ معمول الصفة على الموصوف، وأيضاً، فالضمير لمذكر. والظاهر أن يكون حالاً عل تقدير مضاف، أي مفسر «لكنّ» في حال كونها مشددة النون حرفٌ ينصب الاسم ويرفع الخبر»[3].

والشارح يتخذ من الإعراب منهجاً لتوضيح بعض عبارات المصنف، لأنّه يرى فيها غموضاً لينجلي إلاّ من خلال إعراب بعض الأدوات فيها، لئلا يكون فيها لبس أو غموض، يؤدي إلى خلل في الحكم.

وذلك نحو قوله: «فإن قلت: الفاء من قول المصنف: «وأيضاً فلأنَّ الجواب»[4] ما هي؟ قلت: الظاهر أنّها زائدة، وقد تجعل رابطة جواباً لشرط محذوف،

أي: وأيضاً إن ادعينا الأولوية، فلأنَّ كذا»[5].

---

(١) الشرح ٩٥/أ.

(٢) المغني ٣٨٧

(٣) الشرح ١٧٨/ب ـ ١٧٩/أ، ونقل كلامه الشُّمني ١/ ٧٢٤ـ ٧٢٥

(٤) وقول المصنف بتمامه هو: «ومنه {حتى إذا أتيا أهل قرية استطعما أهلها}، وإنما أُعيد ذكر الأهل لأنه لو قيل: استطعماهم مع أن المراد وصف القرية لزم خلو الصفة من ضمير الموصوف، ولو قيل استطعماها كان مجازاً، ولهذا كان هذا الوجه أولى من أن تقدر الجملة جواباً لإذا؛ لأن تكرار الظاهر يَعري حينئذ عن هذا المعنى، وأيضاً فلأنَّ الجواب في قصة الغلام ﴿قال أقتلت﴾ لا قوله ﴿فقتله﴾، لأن الماضي المقرون بالفاء لا يكون جواباً، فليكن {قال} في هذه الآية أيضاً جواباً»، المغني ٥٦٠، وهذا الكلام مأخوذ من أمالي ابن الحاجب ١/ ١٠٨

(٥) الشرح ٢٧٨/ب.

وقوله: «فإن قلت: بمَ تتعلق الباء من قوله[1]: «أو بالعكس»؟ وما هذا العطف؟ قلت: تتعلق بمحذوف، والعطف من قبيل عطف الجمل، والتقدير: أو يقع العطف متلبساً بالعكس»[2].

فالشارح يستعمل طريقة السؤال ليُوضح ما يحتاج إلى إيضاح وتفسير، وذلك من خلال إعراب بعض المفردات، وقد أكثر من استعمال «فإن قلت، قلت» ليصل إلى ما يراه مناسباً لتوضيح عبارة المصنف، وشرحها، وإعراب بعض الألفاظ فيها.

وقد رأيت أن الشُّمني قد أقرَّ الشارح في الأعاريب كلها التي وقف عليها في أثناء شرحه، فنقلها نقلاً وافياً، فأشار إلى بعضها، وأغفل الإشارة إلى بعضها الآخر.

فالإعراب في الشرح كان سمة بارزة فيه، اتخذه الشارح سلاحاً، يدفع به مَظِنَّةَ أي سؤال، أو غموض، أو لبس اعترى بعض عبارات المصنف[3].

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

---

(١) وهو: والسادس أن يعطف بفاء السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه أو بالعكس..، المغني ٦٥١

(٢) الشرح ٣٢٥/أ، ونقله الشُّمني ٣٥٤/٢

(٣) للاستزادة من هذا الأمر، تنظر الصفحات التالية: ٩/ب، ١٣/أ، ١٣/ب، ١٧/ب، ١٩/ب، ٢٢/ب، ٢٤/أ، ٢٤/ب، ٢٩/أ، ٤١/ب، ٤٢/أ، ٤٩/ب، ٥٠/أ، ٦٥/أ، ٦٧/ب، ٦٩/أ، ٦٩/ب، ٧٣/أ، ٧٨/أ، ٨٣/أ، ٨٤/أ، ٨٧/أ، ٩٥/أ، ٩٨/ب، ١٠٦/أ، ١٢٢/ب، ١٥٧/أ، ١٧٨/ب، ١٧٩/أ، ٢٧٨/ب، ٣٢٥/أ.

## كشفه بعض مصادر المصنف:

تتبع أصحاب الشروح والحواشي أصحاب المصنفات بكلِّ شاردة وواردة شرحاً وإيضاحاً، أو إقراراً ومعارضة، أو تتميماً واستطراداً، أو كشفاً لمصادرهم وتبيناً للمناهل التي نهلوا منها مصنفاتهم.

والشارح كان شغوفاً بتتبع كلام المصنف، فهو لا يكاد ينقل نصاً من كلام المصنف، إلا يشير إلى المصدر الذي أُخذ منه هذا الكلام، سواء أكان الكلام منقولاً بتمامه، وبحرفه، أم بجزء منه، أم بتصرف يسير. وعند مايكون النقل بالحرف، كان الشارح يشير إلى ذلك. كأن يقول: «هذا الكلام هو بعينه مأخوذ من كلام... الخ».

ولذلك وجدته في مواضع كثيرة، يذكرها فقط ليشير إلى أنَّ هذا الكلام مأخوذٌ من كلام أحد النحويين، وهو عندما يصرِّح بأنَّ كلام المصنف مأخوذٌ من كلام الزمخشري مثلاً، يذكر نصَّ الزمخشري بتمامه، لكي يضع القارئ أو الدّارس أمام النص، فلا يستطيع أن يشكك فيما أراده الشارح.

فعند الحديث عن «أم» في قوله تعالى: ﴿أفلا تبصرون أم أنا خير﴾[1] قال المصنف: «وإنما المعطوف جملة ﴿أنا خير﴾، ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها أن الأصل: أم تبصرون، ثم أقيمت الاسمية مقام الفعلية، والسبب مقام المسبب، لأنهم إذا قالوا له: أنت خير، كانوا عنده بصراء، وهذا معنى كلام سيبويه[2]».

قال الشارح: «هذا الذي قاله المصنف مأخوذ من كلام الزمخشري فإنَّه قال: «أم هذه متصلة، إلا أنّه وضع قوله ﴿أنا خير﴾ موضع تبصرون؛ لأنهم إذا قالوا له: أنت خير، فهم عنده بصراء. وهذا من إنزال السبب منزلة المسبب» انتهى[3].

---

(١) ﴿ونادى فرعون في قومه يا قوم أليس لي ملكُ مصر، وهذه الأنهار تجري من تحتي، أفلا تبصرون أم أنا خير من هذا الذي هو مهين، ولا يكاد يبين﴾ سورة الزخرف: ٥١ ـ ٥٢

(٢) الكتاب ١٧٢/٣

(٣) كلام الزمخشري في الكشاف ٢٥٨/٤، الشرح ٢٥/أ.

نلاحظ أنَّ الشارح نقل نص الزمخشري في الكشاف بتمامه وبحرفه، لكيلا يترك مجالاً للظَّنِّ والتخمين في الحكم الذي أطلقه.

وكذا الأمر في قول المصنف: «وفيه نظر[1]»، لأنها لو كانت اسماً في هذه المواضع لصحَّ حلول «فوق» محلها، ولأنها لو لزمت اسميتها لِما ذُكر، لزم الحكمُ باسمية «إلى» في نحو {﴿فَصُرْهُنَّ إليك﴾[2] ﴿واضممْ إليك﴾[3]، ﴿وهزِّي إليك[4]﴾.

قال الشارح: «هذا النظر ذكره أبو حيان[5] أيضاً»[6].

وأحياناً كان المصنف ينسب بعض الآراء إلى نفسه، وهي ليست له، وإنما هي لنحاة آخرين، فكان الشارح يشير إلى ذلك، ويبين الموضع الذي نقل منه المصنف، يدلُّ على هذا قول المصنف: «وزعم كثير من الناس في قوله تعالى: ﴿وإن كان مكرُهم لتزول منه الجبالُ﴾[7] في قراءة غير الكسائي بكسر اللام الأولى وفتح الثانية أنها لام الجحود[8].

وفيه نظر، لأنَّ النافي على هذا غير «ما» و«لم»، ولاختلاف فاعلي «كان» و«تزول»، والذي يظهر لي أنها لامُ كي، وأنَّ إنْ شرطية، أي وعند الله جزاء مكرهم،

---

(١) أي في الموضع الذي زاده الأخفش على مواضع «على»، وهو أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد، نحو قوله تعالى: ﴿أمسك عليك زوجك﴾ سورة الأحزاب: ٣٧، وانظر المغني ١٩٤.

(٢) ﴿وإذ قال إبراهيم ربِّ أرني كيف تحيي الموتى؟ قال: أوَلم تؤمن! قال: بلى ولكن ليطمئن قلبي قال فخذ أربعة من الطير فصرهنَّ إليك، ثم اجعل على كل جبل منهن جزءاً، ثم ادعهن، يأتينك سعياً، واعلم أن الله عزيز حكيم﴾ سورة البقرة: ٢٦٠

(٣) ﴿اسلُك يدك في جيبك تخرج بيضاء من غير سوء، واضمم إليك جناحك من الرهب فذانك برهانان من ربك إلى فرعون وملئه إنهم كانوا قوماً فاسقين﴾ سورة القصص: ٣٢

(٤) ﴿وهزِّي إليك بجذع النخلة تُساقط عليك رُطباً جنيّاً﴾ سورة مريم: ٢٥

(٥) البحر ٦/١٨٤

(٦) الشرح ٩٠/ب.

(٧) ﴿وقد مكروا وعند الله مكرهم وإن كان مكرُهم..﴾ سورة ابراهيم: ٤٦

(٨) انظر البحر ٥/٤٣٨

وهو مكر أعظم منه، وإن كان مكرهم لشدته معدّاً لأجل زوال الأمور العظام المُشَبهة في عظمها بالجبال، كما تقول: أنا أشجع من فلان، وإن كان مُعدّاً للنوازل[1]».

وقول الشارح: «هذا الذي ذكر أنّه ظهر له ليس من مخترعه، بل هو كلام الزمخشري، قال في الكشاف: ﴿وإن كان مكرهم لَتزول منه الجبال﴾[2]، وإن عَظُم مكرُهم، وتبالغ في الشدة، فضرب زوال الجبال منه مثلاً لتفاقمه وشدته، وإن كان مكرهم مسوّى لإزالة الجبال مُعَدّاً لذلك»[3].

وفي حديثه عن قوله تعالى: ﴿قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة﴾[4] ذكر المصنف قول المبرد: «التقدير قل لهم أقيموا يقيموا، والجزم في جواب أقيموا المقدر، لا في جواب قل»[5]

وردّه بقوله: «إن الجواب لابدّ أن يخالف المُجاب»[6].

ثم بيّن الشارح أن هذا الكلام الذي ردّ به المصنف قول المبرد ليس له، وذلك بقوله: «هذا مأخوذ من كلام ابن الحاجب في أماليه»[7].

وكذا الأمر في قول المصنف: «أحدها: أن تكون عاملة عمل إن، وذلك إنْ أُريد بها نفيُ الجنس على سبيل التنصيص»[8].

---

(١) المغني ٢٧٩

(٢) انظر ج٧ من ص السابقة، وانظر البحر ٥/٤٣٨ حيث نقل أبو حيان كلام الزمخشري.

(٣) الكشاف ٢/٥٦٥، والشرح ١٣٥/أ.

(٤) سورة إبراهيم: ٣١

(٥) المقتضب ٢/٨١ ـ ٨٢، وضعّف أبو حيان في البحر رأي المبرد ٥/٤٢٦، والرضي في شرح الكافية ٢/ ٢٤٨، وانظر الكتاب ٣/٩٩، ومشكل إعراب القرآن لمكي ١/٤٥١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣ /١٦٢، وأمالي ابن الشجري ٢/٤٧٧.

(٦) المغني ٢٩٩

(٧) الأمالي ١/١٢٠

(٨) وهي «لا» عندما تكون نافية، انظر المغني ٣١٣

قال الشارح: «...وكلام ابن مالك في التسهيل[1] صريحٌ في موافقة كلام المصنف»[2].

ولاشك أن المصنف استطاع أن يمزج كلامه بكلام كثير من النحويين، مُفضلاً الإشارة إليهم. وهذا نهج أبدع فيه المصنف إلى درجة لا تستطيع أن تنسب الأقوال إلى أصحابها إلا بجهد وعناء كبيرين. والشارح استطاع من خلال المتابعة الدقيقة لكلِّ ما يصدر عن المصنف، أن يكشف عن بعض مصادر هذا الكتاب، وهو لا يتوانى في الإشارة إلى ذلك المصدر، وعندما يرى ضرورةً لنقل نصِ ذلك النحوي الذي نقل عنه، فإنه لا يقصر في ذلك.

والمصنِّف كان كثير النقل عن غيره بإشارة، ودون إشارة، والشارح كان يشير إلى ذلك ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، وذلك كقول المصنف: «الرابعة: ﴿وأبكاراً﴾[3] في آية التحريم، ذكرها القاضي الفاضل[4]، وتبجح باستخراجها...، والصواب أنَّ هذه الواو وقعت بين صفتين هما: تقسيم لمن اشتمل على جميع الصفات السابقة، فلا يصح إسقاطها، إذ لا تجتمع الثيوبة والبكارة، وواو الثمانية عند القائل بها صالحة للسقوط[5]».

وقولِ الشارح: «هذا الذي ردّ به قول القاضي الفاضل سُبق إليه، فقد حكى ابن المنير في الانتصاف[6] عن شيخه الإمام أبي عمرو بن الحاجب، أن الفاضل كان يعتقد أن الواو في هذه الآية واو الثمانية، وكان يتبجح باستخراجها زائدة على المواضع

---

(١) شرح التسهيل ٢/٥٤

(٢) الشرح ١٤٨/أ.

(٣) ﴿عسى ربه إن طلقكن أن يبدله أزواجاً خيراً منكن مسلمات مؤمنات قانتات تائبات عابدات سائحات ثيبات وأبكاراً﴾ سورة التحريم: ٥

(٤) هو عبد الرحيم بن علي بن الحسن بن أحمد بن الفرج بن أحمد محيي الدين أبو علي اللخمي العسقلاني المولد، المصري، وتولى أمور القضاء بمدينة بيسان، ولذلك ينتسب إليها (٥٢٩هـ - ٥٩٦هـ) الشُّمني ٨٧٩/١، وانظر وفيات الأعيان ١٠٨/٣، والكامل لابن الأثير ١٥٩/١٢

(٥) المغني ٤٧٦- ٤٧٧

(٦) الانتصاف ٥٦٧/٤، وهو في حاشية الكشاف، وابن المنير هو أحمد بن محمد (٦٢٠ - ٦٨٣هـ) قاض وإمام في الأصول والنحو انظر طبقات المفسرين ٨٨/١، مفتاح السعادة ٤٤٢/١

الثلاثة المشهورة»[1].

وفي حديث المصنف عن مواضع الجملة المعترضة قال: «السابع عشر بين جملتين مستقلتين نحو ﴿فأتوهُنَّ من حيثُ أمركم الله، إن الله يحبُّ التوابين، ويحبُّ المتطهِّرين، نساؤكم حرثٌ لكم﴾[2]. فإن ﴿نساؤكم حرث لكم﴾ تفسير لقوله تعالى ﴿من حيثُ أمركم الله﴾، أي إن المأتى الذي أمركم الله به هو مكان الحرث، ودلالة على أن الغرض الأصلي في الإتيان طلبُ النسل لا محض الشهوة، وقد تضمنت هذه الآية الاعتراض بأكثر من جملة[3]».

قال الشارح: «هكذا قال صاحب التلخيص»[4]، ثم نقل نص القزويني بتمامه[5]، ليُبيِّن أنّ المصنف نقل منه، ولم يعزُ الكلام إلى صاحبه.

وفي ذكر المصنف للأمثلة التي توضح الجملة التفسيرية قال: «والثالث: ﴿هل أدلُّكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم، تؤمنون بالله﴾[6] فجملة «تؤمنون» تفسير للتجارة، وقيل: مستأنفة معناها الطلب، أي آمِنُوا بدليل «يغفر» بالجزم[7]».

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

---

(١) الشرح ٢٣٠/ب ـ ٢٣١/أ، والمواضع هي آية براءة، وآية الكهف، وآية تنزيل، انظر الشُّمني ٨٧٩/١

(٢) ﴿فإذا تَطَهَّرن فأتوهنَّ من حيث أمركم الله إن الله يحبُّ التوابين ويحب المتطهرين. نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنَّى شئتم... ﴾ سورة البقرة: ٢٢٢ ـ ٢٢٣

(٣) المغني ٥١٤

(٤) التلخيص ٢٣٣، وصاحبه هو أبو المعالي جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني (٦٩٦ـ٧٣٩هـ) انظر البغية ٦٦، مفتاح السعادة ١٦٨/١

(٥) الشرح ٢٤٩/أ، ونقل نص القزويني نفسه الشُّمني ٥١/٢

(٦) تتمتها ﴿... ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون، يغفر لكم ذنوبكم... ﴾ سورة الصف: ١٠ ـ ١٢

(٧) المغني ٥٢٢، وانظر موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للأزهري ٦٢ ـ ٦٣، والبحر ٢٦٣/٨، وتفسير القرطبي ٨٧/١٨ـ ٨٨

قال الشارح: «... وكونه بمعنى «آمنوا» منقول عن سيبويه»[1].

لكن سيبويه لم يقل ذاك صراحة، وإنما هذا معنى كلامه، قال: «ومما جاء من هذا الباب[2] في القرآن وغيره قولهُ عزّ وجلّ: ﴿هل أدلُّكم على تجارة تُنْجيكم من عذاب أليم تؤمنون بالله ورسوله، وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم، ذلكم خيرٌ لكم إن كنتم تعلمون﴾، فلمّا انقضت الآية قال: ﴿يغفرْ لكم﴾. انتهى[3]

والمصنف لم يتخذ سبيل الإنصاف تجاه أبي حيان النحوي الأندلسي، فقد أكثر من التَّحامل عليه، والردّ على أقواله، وأغفل كل قول حسن له، بل نستطيع القول: إن المصنف أطفأ ذكر أبي حيان في الحسن، ووضعه موضع المخطئ حيناً، والواهم حيناً آخر.

ولهذا وجدت الشارح يدافع عن أبي حيان ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، لأنَّه أدركَ أن المصنف قد غبن أبا حيان حقَّه. يدلُّ على هذا ما أنا مُورده.

قال المصنف: «وقول ابن عصفور إن «عن»، و«على» في ذلك[4] اسمان كما في قوله:

---

(١) الكتاب ٣/٩٤، الشرح ٢٥٣/أ.

(٢) في الكتاب ٣/٩٣: «هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل، إذا كان جواباً لأمر، أو نهي، أو استفهام، أو تمنٍّ، أو عرض».

(٣) كلام سيبويه، الكتاب ٣/٩٤

(٤) أي في قول الشاعر:

هوّن عليك فإنَّ الأمور ... بكفِّ الإله مقاديرها

وقول الآخر:

ودع عنك نهباً صيح في حُجراته ... ... ... ...

انظر المغني ٦٨٩.

غَدَتْ مِن عليه بعد ما تَمَّ ظِمْؤُها ... ... ... ... ...[1]

وقوله:

فلقد أراني للرِّماح دريئةً من عن يميني مرة وأمامي[2]

دفعاً للمحذور المذكور[3] وَهمٌ، لأن معنى «على» الاسمية فوق، ومعنى «عن» الاسمية جانب، ولا يتأتيان هنا، ولأن ذلك لا يتأتى مع «إلى»، لأنها لا تكون اسماً»[4].

قال الشارح: «هذا كلُّه كلام أبي حيان[5]، ولم ينسبه إليه المصنف، وفي النفس من ذلك شيء، لأنه حيثما يمرُّ له أدنى غلط يُصرح بالرَّدِّ، ويُبالغ فيه، وقد يَمرُّ له بكلام حَسن، فيورده غيرَ منسوب إليه، وليس ذاك بالإنصاف، وماحقُّ أبي حيان رحمه الله إلاّ بأن يتمثل بقول القائل:

إن يسمعوا سبّةً طاروا بها فرحاً عنّي وما سمعوا من صالح دفنوا[6]

---

(١) تمامه «تصيل، وعن قيض بزيزاء مجهل»، والبيت لمزاحم بن الحارث العقيلي، وهو في الكتاب ٤/٢٣١، والمقتضب٣/٥٣، والأزهية٢٠٣، وشرح ابن يعيش٨/٣٨، والمقرب١/١٩٦، والرصف ١٣٧، والبحر ٦/١٨٤، والجنى ٤٧٠، وشرح ابن عقيل ١/٢٤٣، والخزانة ٤/٢٥٣، وشرح أبيات المغني٣/٢٦٥، والشاهد فيه اسمية (على) لدخول (من) عليه. انظر المغني١٩٤، ٦٩٠

(٢) البيت لقطري بن الفجاءة (٧٨هـ)، انظر ترجمته في الفهرست لابن النديم١٨١، والسمط٥٩٠، وهو في شرح الحماسة للمرزوقي ١/١٣٦، وأمالي ابن الشجري ٢/٥٣٧، وضرائر الشعر ٣٠٧، وابن عقيل ١/٢٤٣، والخزانة ٤/٢٥٨، وشرح أبيات المغني ٣/٣١٠، والشاهد فيه تعيّن اسمية «عن» لسبقها بـ«من»، انظر المغني ١٩٩، ٦٩٠

(٣) وهو «لايتعدى فعلُ المضمر المتصل إلى ضميره المتصل إلا في باب ظنَّ» انظر البحر ٦/١٨٤، والمغني ٦٨٩

(٤) المغني ٦٩٠

(٥) البحر ٦/١٨٤

(٦) البيت لقعنب بن أم صاحب، وهو في المحتسب ١/٢٠٦، وشواهد التوضيح ١٦، وشرح التلخيص للسبكي ٤/٨٢، وشرح أبيات المغني ٨/١٠١، والشاهد فيه مجيء فعل الشرط مضارعاً والجواب ماضياً.

والله الموفق لا ربَّ غيره»[1].

هذه بعض الأمثلة اليسيرة التي تدل على منهج الشارح، في كشف بعض المصادر التي أغفل ذكرها المصنف في المغني.

ويبدو أن المصنف كان أكثر اعتماداً على ابن الحاجب في أماليه، والزمخشري في الكشاف، وابن مالك، وأبي حيان في البحر المحيط، وابن المنيّر في الانتصاف، وكذلك نقل عن الخليل، وسيبويه، والسيرافي، والسهيلي، والقزويني والرَّضي، والإمام الرازي، والمالقي، والمُرادي وغيرهم، كما هو ظاهر من كلام الشارح.

وهذه المصادر التي صرّح الشارح بأنَّ المصنف قد نقل منها، هي التي بين يديه، لأنَّ أمالي ابن الشجري لم تُذكر أبداً في كلام الشارح، في حين أنَّ المصنف أكثر من النقل عن الأمالي الشجرية، وثمة مصادر كثيرة نقل عنها المصنف، ولم يأت الشارح على ذكرها، وربما كان السبب أن الشارح، لا يمتلكها في بلاد الهند، مكانِ تأليفه هذا الشرح.

وعلى أي حال، فالشارح التزم طريقة واحدة في تبيان بعض مصادر المصنف من خلال نقل نص المصنف أولاً، ثم التصريح باسم المصدر الذي نُقل عنه، وانحصر كلامه على ذلك بقوله مثلاً «هذا الذي قاله المصنف مأخوذ من كلام الزمخشري»، وقوله: «هذا النَّظر ذكره أبو حيان أيضاً»، وقوله: «وكذا ظاهر كلام ابن مالك»، وقولهِ: «بهذا أجاب ابن الحاجب في أمالي القرآن»، وقوله: «هذا هو الذي اختاره صاحب رصف المباني»، وقولهِ: «هذا مأخوذ من كلام ابن الحاجب في أماليه»، وقوله: «وكلام ابن مالك في التسهيل صريحٌ في موافقة كلام المصنف»، وقوله: «وفي كلام ابن الحاجب في الأمالي إشارة إلى هذا».

وقولهِ: «هذا الذي قاله المصنف هو بعينه كلام ابن الحاجب»، وقوله: «هذا حاصل كلام ابن الحاجب»، وقوله: «هذا مأخوذ من كلام الزمخشري»، وقوله: «هكذا قال

---

(١) الشرح ٣٤٠/ب.

صاحب التلخيص»، وقوله: «هذا معنى ما قاله ابن الحاجب رداً وتوجيهاً، ومنه أخذ المصنف»، وقوله: «كذا في تلخيص المفتاح»، وقوله: «هذا الفصل برمته مأخوذ من كلام ابن الحاجب في أماليه»، وقوله: «تبع المصنف في ذلك ابن مالك»، وقوله: «هذا عَينُ ماحكاه أبو حيان عن بعض الناس»، وقوله: «وما ذكره المصنف في هذه الآية مأخوذ من الانتصاف»، وقوله: «هذا كلُّه كلامُ أبي حيان، ولم يَنسبه إليه المصنف»، وقوله: «سبقه جدّي صاحب الانتصاف رحمه الله»، وقوله: «هذا الكلام مأخوذ من البحر» وقوله: «هذا هو الذي اختاره ابن مالك»، وقوله: «هذا كله كلام جمال الدين ابن مالك»، وقوله: «أخذ الكلام في هذا المحلِّ من عبارة الكشاف»، وقوله: «هذا الرأي هو الذي اختاره السهيلي قبل المصنف»، وقوله: «ظاهر هذا يُشعر بأنَّه مخترع هذا التقدير، وليس كذلك».

إذاً فالشارح كان شغوفاً بمتابعة المصنف في كلامه متابعة علمية، فقد حاول ما أمكنه ذلك أن يُوثق المسائل النحوية المبسوطة في المغني، وأن يُفسر الآراء، ووجهات النظر، وأن يَنسب الاختيارات الكثيرة الموجودة فيه، وأن يُبين مصادر هذا الكتاب الذي حاول مصنفه أن يغفلها[1]، وحاول أن يغبن حق بعض النحويين كأبي حيان دائماً، والزمخشري أحياناً.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

**نتائج بحث خصائص أخرى لمنهج الدماميني:**

لقد وجدت أن منهج الشارح يقوم على المناقشات النحوية أولاً، وعلى طريقة

---

(١) للاستزادة من هذا القبيل، تنظر الصفحات التالية:

١٠/ب، ٢٣/ب، ٢٤/ب، ٢٥/أ، ٧١/أ، ٧٧/أ، ٩٠/ب، ٩١/ب، ٩٨/أ، ١٠١/ب، ١٠٥/ب، ١٠٧/ب، ١٢٣/ب، ١٣٥/أ، ١٤٢/أ، ١٤٨/أ، ١٥٢/أ، ١٥٢/ب، ١٦٧/أ، ٢١٣/ب، ٢٢/أ، ٢٢٦/ب، ٢٣٠/ب، ٢٣١/أ، ٢٣٥/أ، ٢٤١/ب، ٢٤٩/أ، ٢٥٢/ب، ٢٥٣/أ، ٢٦٣/ب، ٢٦٤/ب، ٢٧٠/ب، ٢٧٣/ب، ٢٧٤/أ، ٢٧٦/أ، ٢٧٨/أ، ٢٩٠/ب، ٢٩٣/ب، ٢٩٧/ب، ٣٣٩/أ، ٣٤٠/ب، ٣٤٢/أ، ٣٤٣/ب، ٣٥٥/أ، ٣٧٦/ب، ٣٧٨/ب، ٣٨٠/أ، ٣٨٣/ب، ٣٨٤/أ، ٣٩٣/ب، ٤٠٢/أ، ٤٠٥/ب، ٤٠٦/أ.

تناوله الشاهد الشعري ثانياً، وعلى بعض خصائص أخرى، رأيت أنَّ بحثها يجلو الغموض عن منهجه وهي: استدراكاته، ومآخذه على المصنف، واستطراداته، وتأييده المصنفَ، وإعرابهُ بعضَ الكلمات في عبارة المصنف، وكشفُه بعضَ مصادر المصنف

**أولاً ـ استدراكاته:**

كان للشارح استدراكات كثيرة على المصنف، وكان أهمُّها:

١- تخريجُ ما أشكل في بعض الآيات التي أغفلها المصنف مُعَولاً في ذلك على أقوال بعض العلماء فيها.

٢- تخريجُ بعض طرق رواية الحديث.

٣- ذكرُه بعضَ أقسام بعض الأدوات التي فات المصنفَ أن يذكرها.

٤- تحقيقُ نسبة بعض الأقوال الواردة في المغني إلى أصحابها، والتثبتُ من آراء بعض الكوفيين، أو جميعهم، كأن يقول المصنف، «كما يقول الكوفيون(١)» فيقول الشارح: «هذا لا يتوجه اعتراضاً على جميع الكوفيين، فالكسائي منهم يقول: ..» وكذا الأمر فيما يتعلق بالبصريين.

٥- نقضهُ بعضَ الأحكام التي أوردها المصنف بنصوص نقلها من بعض علماء العربية.

٦- وقوفُ الشارح على بعض الأقوال التي نسبها المصنف إلى بعض النحويين، ولم تكن لهم، فبيَّنها الشارح.

**ثانياً ـ مآخذه على المصنف:**

كان للشارح بعضُ المآخذ على المصنف، وقد أطلقت عليها هذه التسمية، لأنها لاتصل إلى درجة الخلاف في الدراسات النحوية، وكان منها:

- سهو ظاهر من المصنف في بعض الأحكام النحوية.

---

(١) انظر ص١٧٦

- خطأ ظاهر في النقل عن بعض النحويين.
- الكلام على أمور في غير مواضعها.
- تكرار المصنف بعضَ الأحكام.
- ذكر المصنف ما لا يتعلّق بالإعراب، وهو أعاب ذلك على المصنفين.
- تحامل المصنف على بعض النحويين.

**ثالثاً ـ استطراداته:**

كانت استطراداته من الأمور التي ظهرت في الشرح كلِّه، ولعله أراد أن يدلّ على سعة اطلاعه، وتمكُّنه من بعض علوم العربية، وكان منها:

- ترجمته لعدد من علماء العربية في الشرح.
- ذكره بعض أشعاره التي قرضها في أمور معينة.
- ذكره بعض القصص أو الحكايات التي لا مدخل لها في المسألة التي يدرسها، وليس لها ارتباط وثيق بها، إلا أنها تخدمه في الأمر الذي يناقشه.

**رابعاً ـ تأييده:**

لاشك أن الشارح انتقى العبارات التي أراد أن يَنْقض على المصنف كلامه فيها، أما العبارات التي سكت عنها، فالشارح مقرٌّ بها، ولذلك أغفلها ولم يذكرها.

وطبيعة هذا المنهج الذي اتبعه الشارح تقتضي أن نقف على معارضات كثيرة في الشرح، وهذا يصدق على ما اختاره.. وهو ـ على الرغم من هذا وذاك ـ وافق المصنف، وأقرَّ له في مواضع كثيرة، ورأيته قد صرح بذلك تصريحاً، وهذا دليل ظاهر على أنه غير متعصب، أو مستمسك بوجهة نظر واحدة، وإنما أراد أن تصدر أحكامه صحيحةً دقيقةً.

وما طَرْحُه بعضَ الأسئلة والإجابة عنها إلا دليل على دفاعه عن المصنف، والانتصارِ له من أي مظنة سؤال. وقد أكثر الشارح من هذا القبيل في شرحه.

**خامساً ـ إعرابه بعض الكلمات في عبارة المصنف:**

لقد أكثر الشارح من إعراب الكلمات في عبارة المصنف، ووقف على كلِّ كلمة تحتمل غير وجه إعرابي، وقصد من ذلك توضيح العبارة، وإجلاء الغموض عنها، أو لعله قصد تسهيل بعض تراكيب المصنف، ليكون أسلوبه في الشرح أسلوباً تعليمياً، تسهل على الطلبة دراسته.

وقد يكون إعرابه بعض الكلمات، أو أداة من الأدوات خشية وقوع لَبْسٍ في العبارة، لايدفع هذا اللبس إلا بإعراب تلك الأداة، لئلا يؤدي سياق العبارة إلى خلل في الحكم.

وقد رأيتُ أنَّ الشُّمني قد أقرَّ الشارح في الأعاريب كلِّها التي وقف عليها في أثناء شرحه، فنقلها نقلاً حرفياً، وأشار إلى بعضها، وأغفل الإشارة إلى بعضها الآخر، وهذا يدلُّ على أن إعراب الشارح بعض الكلمات كان سلاحاً، دفع به مظنة أي سؤال أو غموض، أو لَبْس اعترى بعض عبارات المصنف.

**سادساً ـ كشفه بعض مصادر المصنف:**

كان الشارح شغوفاً بتتبع كلام المصنف، فقد رأيت أنه لا يكاد يترك نقلاً للمصنف، إلا يشير إلى ذلك بالقول الصريح، بل قد يذكر بعض كلام المصنف ليشير إلى الكتاب الذي نقل منه فحسب.

ورأيت أيضاً أن المصنف كان ينسب بعض الآراء إلى نفسه، وهي ليست له، فكان الشارح يشير إلى ذلك بنقل الكلام ذاته، الذي ذكره المصنف، لكن من مصدره الأساسي.

وقد غَلُبت الظن على أن مصادر المصنف التي كشف بعضها الشارح هي التي بين يديه في الهند، لأنَّ ثمة مصادر أكثر المصنفُ من النقل منها، ولم يذكرها الشارح، فلعلها لم تكن بين يديه في ذلك المكان.

وقد وجدت أنه التزم منهجاً واضحاً في كشف بعض مصادر المصنف، فكان ينقل نص المصنف أولاً، ثم يشير إلى المصدر الذي أُخذ منه.

## الباب الثالث

# الأصول النحوية عند الدماميني

الفصل الأول: السماع والقياس

الفصل الثاني: الاحتجاج وأصوله

الفصل الثالث: منزلة تحفة الغريب عند بعض الشراح الآخرين

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الفصل الأول

# السماع والقياس

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

## السماع والقياس:

لا شك أن بعض الخلافات النحوية يعود إلى مفهوم القياس والسماع، فالنحوي يحتاج إلى حجة ليقوي بها حكماً أو يضعِّف بها رأياً، حتى ظهر هذا المفهوم في تاريخ النحو. «فالبصريون قد أخذوا من المسموع بقدر، وبنوا قواعدهم على الكثرة المطّردة من كلام العرب، وما صادفهم من شواهد مخالفة لأقيستهم، فإنهم يعملون على تأويلها، أو حملها على الضرورة، أو يُحكم عليها بالشذوذ والنُّدرة. وأما الكوفيون فقد اتسعوا في السماع، وقاسوا على كل ما سُمع، وكان يكفيهم شاهد واحد ليبنوا عليه حكماً أو لاستنباط قاعدة»[1].

ولكنَّ هذا المفهوم ظلَّ متفاوت المعنى والدَّلالة عند كثير من النحويين، «ولقد عرف تاريخ النحو طائفة من النحاة اعتمدوا السماع وتوسعوا فيه، كما عَرف نحاة آخرين جعلوا القياس أساساً لمنهجهم النحوي، وهؤلاء هم الذين عاشت آراؤهم في تاريخ النحو وسادت، وكان منهم جلة النحويين كعيسى بن عمر، والخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب، وسيبويه، والفارسي، والرماني، وابن جني»[2].

ومهما يكن من أمر فإنَّ أحداً من النحويين لا يستطيع إنكار هذا المفهوم. يقول ابن الأنباري: «اعلم أنَّ إنكار القياس في النحو لا يتحقق، لأنَّ النحو كلَّه قياس، ولهذا قيل في حدِّه: النحو علمٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا نعلم أحداً من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة، والبراهين الساطعة»[3].

---

(١) منهج أبي حيان النحوي الأندلسي في كتابه «ارتشاف الضرب من لسان العرب» ١١٧

(٢) الرماني النحوي ٢٥٨

(٣) لمع الأدلة ٩٥، وانظر الاقتراح ٣٢

والشارح هو أحد النحويين الذين عوّلوا على السماع والقياس في مناقشاتهم النحوية واللغوية، وكان مفهومه لهذا المصطلح واضحاً كما هو ظاهر من خلال ردوده ومناقشاته، ولكنّه لم يتحدث عن السماع والقياس بصورة مباشرة، في حين أنه أكثر من الاعتماد على ذلك في أثناء شرحه. وهو بصري النّزعة في استعماله هذا الأمر، فكان كثير اللجوء إلى القياس في ردّه بعض الأحكام النحوية وفي تعليله بعضها الآخر.

والشارح لا يجوّز ارتكاب شيء يخالف القياس، ويُعيب على النحوي استعماله، لأنّه مخالف للقياس. فعند التعقيب على قول المصنف: ﴿فيقولون التقدير في أفلم يسيروا﴾[1] ﴿فنضرب عنكم الذكر صفحاً﴾[2].. الخ[3]، قال الشارح: «كان ينبغي أن يقول: التقدير في كذا وكذا: كذا وكذا، فيأتي بحرف العطف في الموضعين، وليس حذف العاطف من مثل ذلك بمقيس حتى يرتكبه»[4].

واتخذ الشارح القياس أداة، يقيم عليها معظم المناقشات النحوية، فكان كالسلاح يدافع به عن رأيه، ويقوي به حكماً على آخر، أو يضعّف رأياً، ومن أبرز أنواع القياس المستخدم عند الشارح الاستدلالُ بالأولى، فهو يعبر بقوله: «وهذا أولى»، وما شابهه في كثير من القضايا التي عالجها والأحكام التي عللها.

قال المصنف: «ومعنى أم المنقطعة الذي لا يفارقها: الإضراب، ثم تارة تكون له مجرداً، وتارة تتضمن مع ذلك استفهاماً إنكارياً، أو استفهاماً طلبياً.

فمن الأُولى ﴿هل يستوي الأعمى والبصيرُ أمْ هل تستوي الظُّلمات والنُّور أم جعلوا لله شركاء﴾[5]، أما الأولى فلأنَّ الاستفهام لا يدخل على الاستفهام، وأما الثانية فلأنَّ

---

(١) سورة يوسف: ١٠٩

(٢) سورة الزخرف: ٥

(٣) المغني ٢٣

(٤) الشرح ٨/أ.

(٥) تتمها ﴿أم جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه فتشابه الخلق عليهم..﴾ سورة الرعد: ١٦

المعنى على الإخبار عنهم باعتقاد الشركاء»[1].

قال الشارح: «ولا مانع من جعلها مُتضمنة للاستفهام التوبيخي، ففيه مع الإخبار بإشراكهم إفادةُ توبيخهم، وهذا أولى من جعلها لمجرد الإضراب كما ذكر، قال الزمخشري: أم جعلوا بل أجعلوا، ومعنى الهمزة الإنكار[2]»[3].

وعند الشارح أنَّ الكلام الذي لا يخرج عن كلام العرب، لا يُعَدُّ لحناً، وهو لا يجدُ حرجاً في موافقةِ الكوفيين، عندما تقتضي مناقشةٌ نحوية هذا الأمرَ، وذلك بالاعتماد على ما سبق ذكره من أنه لا يجوزُ تلحينُ مَن استعمل أمراً خارجاً عن مذهبه، وهو ليس بخارج عن كلام العرب. فعند كلام المصنف على بيت المتنبي[4]:

أحـــادٌ أمْ ســـداسٌ في أُحـــادِ لُيَيْلَتُـــنا المـــنوطةُ بالتَّـــنادي

«واعلم أن هذا البيت اشتمل على لحناتٍ: استعمال أُحاد وسداس بمعنى واحدة وست، وإنما هو بمعنى واحدة واحدة، وست وست، واستعمال سُداس، وأكثرهم يأباه، ويخصُّ العددَ المعدُول بما دون الخمسة»[5].

قال الشارح: «ومثل هذا لا يُعَدُّ لحناً، لأنه ليس بخارج عن كلام العرب بناءً على ما نقله كثيرون من الأئمة[6]، ولو كانت مخالفة الأكثرين لحناً؛ لزم أن يُلَحَّن كثيراً من العلماء الذاهبين إلى ما لم يقل به غيرُ القليل»[7].

ومن ذلك أن الشارح يُجوّز وجهاً لـ«إذ» لا يقبله الجمهور معتمداً على أنَّ الجمهور

---

(١) المغني ٦٦

(٢) الكشاف ٢/٥٢٢

(٣) الشرح ٢٦/ب.

(٤) ديوانه بشرح البرقوقي ٢/٧٤، وهو في شرح أبيات المغني ١/٢٦٥

(٥) المغني ٧٠

(٦) فالكوفيون يجيزون ذلك إلى العشرة.

(٧) الشرح ٢٩/أ.

معترفٌ بخروجها عن الظرفية، فتقع مفعولاً به أو بدلاً، وإذا وقعت كذلك جاز أن تكون مبتدأ، وإن كان الأمر غير مسموع من العرب. فهو يجوّزه متخذاً من القياس حُجته الأولى، وإن لم يصرّح بهذا الأمر تصريحاً مباشراً، وهذا يعني أنَّ القياس جائز عنده، ومسوّغ لارتكاب استعمالٍ لم يُسمع سماعاً خاصاً من العرب.

يتضح هذا الأمرُ من قول المصنف: «ومن الغريب أنَّ الزمخشري قال في قراءة بعضهم ﴿لِمَنْ منَّ الله على المؤمنين إذْ بعث فيهم رسولاً﴾[1]: «إنّه يجوز أن يكون التقدير مَنُّه إذ بعث، وأن تكون «إذ» في محل رفع كـ«إذا» في قولك: أخطبُ ما يكون الأمير إذا كان قائماً، أي لِمن منَّ الله على المؤمنين وقتُ بعثه»[2]. انتهى؛ فمقتضى هذا الوجه أن «إذ» مبتدأ، ولا نعلمُ بذلك قائلاً»[3].

وقول الشارح: «إذا كان الجمهور يجوّزون خروجَها عن الظرفية عند إضافتها وغيرهم عند الإتيان بها مفعولاً به أو بدلاً منه، صدق حينئذٍ أنها ظرف متصرّف، فلا يمتنع جعلها مبتدأً، ولا يحتاج فيها إلى سماع خاص من العرب[4].

وكثرة الشيء لا تجعله مقيساً عند الشارح، فزيادة الباء في المفعول ليست مقيسة، وإن كانت زيادتها كثيرة، قال المصنف: «والثاني مما تزاد فيه الباء: المفعول»[5]، فعقّب الشارح على كلام المصنف هذا بقوله: «وزيادتها معه غير مقيسة مع كثرتها، نبه عليه ابن القاسم في الجنى الداني[6]، وأهمل المصنف التنبيه على ذلك»[7].

---

(١) سورة آل عمران: ١٦٤، والآية ﴿لقد مَنَّ..﴾، وما ذكره المصنف قراءة.

(٢) الكشاف ١/٤٣٦

(٣) المغني ١١٢

(٤) الشرح ٥٥/أ.

(٥) المغني ١٤٧

(٦) ص٥١

(٧) الشرح ٦٨/أ.

والشارح لا يقبل أي وجه يخالف القياس، وبه أفصح عن بصريته، واتضح هذا غير مرّة في الشرح. من ذلك قولُ المصنف: «وقال الخليل وسيبويه ومن تابعهما: الفعل في ذلك[1] كلّه مقدّر بمصدر مرفوع بالابتداء، واللام وما بعدها خبر؛ أي إرادةُ الله للتبيين، وأمرُنا للإسلام».

وقولُ الشارح: «تقدير الفعل هنا بالمصدر من غير حرف مصدري ليس بقياس، والقول بأنّه حُذف، فهو موجود تقديراً، يدفعُه قولُهم: الفعل مقدر بمصدر، إذ لو كان الحرف المصدري مقدَّراً؛ لكان المؤوَّل بالمصدر هو الحرف وصلتُه، لا الفعلُ وحده، على أنَّ حذف «أن»، ورفعَ المضارع المنصوب بها ليس بمقيس على المختار»[2].

وأكثرَ الشارح من قوله: «على المختار»، وهذه كثرة تدلُّ على أنه لم يخرج عن مفهوم الجمهور للقياس، ولذلك كان كثير الاعتراض على المصنف في بعض أقيسته، وقد ردَّ بعض الأحكام لأنها لا تجري على القياس، يدلُّ على ذلك قولُ المصنف: «وأقيس من تخريجهما أن يقال في قوله:

أيـــــــومَ لم يُقـــــــدَرَ ... ...[3]

نُقلت حركة همزة أم إلى راء يُقدر، ثم أُبدلت الهمزة الساكنة ألفاً، ثم الألف همزة

---

(١) أي في قوله تعالى: ﴿يريد الله ليُبيِّنَ لكم﴾ سورة النساء: ٢٦، وقوله: ﴿وأُمِرْنا لنُسلمَ لربِّ العالمين﴾ سورة الأنعام: ٧١، والخلاف في اللام، انظر المغني ٢٨٥

(٢) الشرح ١٣٦/ب ـ ١٣٧/أ.

(٣) الرجز بتمامه:

في أيِّ يومـيَّ مـن المـوتِ أفـر  أيـومَ لم يُقـدر أم يـومَ قُـدِرْ

وهما للحارث بن منذر، وهما في حماسة البحتري ٣٧، وسر الصناعة ٨٥، والخصائص ٩٤/٣، والجنى ٢٦٧، وشرح أبيات المغني ١٣٢/٥. والشاهد في الثاني أن بعض العرب ينصب بـ «لم» وهو زعم الليحاني، كما في المغني ٣٦٥.

متحركة.. الخ»[1].

وقولُ الشارح: «تعبيره بأقيس، يقتضي أنَّ مذهب أبي الفتح وأبي علي جاريان على القياس، ولا شيء في إعمال تخريجهما قياسيٌّ، ولا قياس في تخريج المصنف الذي ادّعى أنّه أقيس، سوى نقلِ الحركة إلى الساكن قبلها، وما عداه ليس بقياس. قلتُ: ويُحتمل أن يقال في تخريج الآية[2]، والبيت[1]: إنَّ حركة الحاء في ﴿ألم نشرحَ﴾[3] إتباع إما لحركة الراء قبلها أو لحركة اللام التي بعدها، وكذا حركة الراء من قوله:

أيـــومَ لم يقـــدَرَ أم يـــومَ قُـــدِر[1]

إتباع لحركة الدال قبلها أو لفتحة الهمزة بعدها، وهو وجه خالٍ من التكليف، يقدح احتماله في الجزم بكون الفتحة في الآية والبيت إعرابية»[3].

وهو يميل إلى الوجه الذي يكون فيه تعليل لمخالفة القياس، وهذا الأمر يندرج تحت قاعدة أن الشارح لا يقبل بأي وجه يخالف القياس، وهو ـ إن كان أمام وجهين مخالفين للقياس ـ يختار الوجه الذي فيه تعليل لمخالفة القياس، كما في قوله: «طرح الهمزة للتخفيف، وحذفُ النون الساكنة لملاقاة ساكن، كلاهما غير مقيس[4]، فلو ادّعى أنَّ الهمزة نُقلت حركتها إلى الساكن قبلها، ثم حُذفت النون لاجتماع الأمثال؛ لكان فيه تعليل لمخالفة القياس»[5].

والشارح عوَّل كثيراً على المحاكمات العقلية في مناقشاته النحوية، وعلى أقوال العلماء في أي قضية تناولها، أو أي حكم عالجه، لكنَّه ما زجَّ نفسه في أي خلاف نحوي،

---

(١) المغني ٣٦٦

(٢) ﴿ألم نشرح لك صدرك﴾ سورة الانشراح: ١

(٣) الشرح ١٧٢/ب ـ ١٧٣/أ.

(٤) وذلك في قول الفراء في «لكنَّ»: «أصلُها لكنْ أنّ، فُطرحت الهمزة للتخفيف، ونونُ لكنْ للساكنين». انظر المغني ٣٨٤، وانظر معاني القرآن للفراء ١/٤٦٥

(٥) الشرح ١٨١/أ.

أو أي مسألة أو رأي، إلاّ كان القياس الركن الأساسي الذي يُقيم عليه أحكامه، أو يدفع به رأياً، ويقوّي به وجهاً، ومن خلاله يرجِّح وجهاً على آخر، وبه يسقط دعوى، ويقيم أخرى، ودائماً يكون الوجه الأقيس أو المقيس هو الأعلى، وهو الصواب، يَبرز هذا الأمرُ بوضوح في مدى عناية الشارح بالقياس.

قال المصنف: «باب التعليق، وذلك غير مختص بباب ظنَّ، بل هو جائز في كلِّ فعل قلبي، ولهذا انقسمت هذه الجملة إلى ثلاثة أقسام:

أحدها: أن تكون في موضع مفعول مقيَّد بالجار، نحو ﴿أو لمْ يتفكَّروا ما بصاحبهم من جِنَّةٍ﴾[1]، ﴿فلْيَنظر أيُّها أزكى طعاماً﴾[2]، ﴿يسألون أيّان يومُ الدين﴾[3] لأنّه يقال: تفكّرت فيه، وسألت عنه، نظرت فيه، ولكن علّقت هنا بالاستفهام عن الوصول في اللفظ إلى المفعول، وهي من حيث المعنى طالبةٌ له على معنى ذلك الحرف»[4].

قال الشارح: «هذا الكلام - وإن كان ابن مالك قاله وغيره[5] - مشكلٌ، لأنّ هذه الجملة، إمّا أن تجعل في محل نصب باعتبار أنّ الفعلَ بعد إسقاط الجار تعدّى إلى مفعول بنفسه، فجُعلت الجملة الواقعةُ في محله منصوبةً باعتبار المحل، وإمّا أن تُجعل في محل جرٍّ باعتبار إرادة ذلك الجار الذي يتعدّى به الفعل المذكور. وكلاهما غير مُتأتٍّ، أمّا الأول؛ فلأنَّ هذا التركيب مَقيس، ونَصْبُ الفعل للمفعول المقيَّد بعد إسقاط الجار ليس بمقيس، وأمّا الثاني؛ فلأنَّ إرادةَ حرف الجر بحيث يكون عاملاً فيما بعده ملزومٌ في هذا المحل لتعليقه، وحرفُ الجرّ لا يُعلّق عن العمل.

والأظهر أن يُجعَل المعلقُ فعلاً علمياً محذوفاً، يدلُّ عليه المذكور، فتكون الجملة في

---

(١) سورة الأعراف: ١٨٤

(٢) سورة الكهف: ١٩

(٣) سورة الذاريات: ١٢

(٤) المغني ٥٤٣ - ٥٤٤

(٥) انظر شرح ابن عقيل ١/ ٣٧١

محل نصب مفعول الفعل العلمي. والتقدير: أوَ لمْ يتفكروا ليعلموا ما بصاحبهم من جِنّة، فلينظر فيَعلم أيها أزكى طعاماً، يسألون ليعلموا أيانَ يومُ الدين.

وأظنُّ أنَّ ابن عصفور[1] رحمه الله لَحَظَ الإشكال الذي قدمناه، فادّعى أنَّه لا يعلّق فعلٌ غيرُ علم وظنَّ حتى يضمّنَ معناهما، أي معنى أحدهما، لكنَّ التضمين لا ينقاس. وما قلناه أَوْلى، لأنّه حذفٌ لدليل، وهو مقيس، لا يتوقف على حدِّ السماع»[2].

والوجهُ الذي يجري على القياس، ولا يخالفه، هو الأظهر عند الشارح من الوجه الذي يخالف القياس، ولاسيما إذا كان ذلك الوجه شائعاً في فصيح الكلام، فهذا الشيوع في استعمال العرب يقوّي ذلك القياس، ويعضده، أمّا إذا كان الوجه غيرَ مقيس، ولم يقع الاستعمال إلاّ في شذوذٍ من الكلام، فلا يقبله الشارح، ولا يناقش فيه، لأنّه فقد شرطاً أساسياً، وركناً مهماً من أركان سلامة الوجه وصحته، فأما الشرط؛ فهو كونه غير مَقيس، وأمّا الركن؛ فهو عدم استعماله إلاّ في شذوذ من الكلام، وذلك كما في قول المصنف: «وأما قول بعضهم في قراءة ابن محيصن ﴿لمنْ أرادَ أنْ يُتمُّ الرضاعةَ﴾[3]: إنَّ الأصلَ أن يتموا بالجمع؛ فحَسنٌ، لأن الجمع على معنى «مَنْ»، ومثل ﴿ومنهم مَنْ يستمعون﴾[4]، ولكن أظهرُ منه قول الجماعة: إنّه قد جاء على إهمال أن الناصبة حملاً

---

(١) المقرب ١٢١

(٢) الشرح ٢٦٤/ب.

(٣) ﴿والوالدات يُرضِعْن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتمَّ الرَّضاعة﴾ سورة البقرة ٢ : ٢٣٢، وقرأ الجمهور ﴿أن يتمَّ الرضاعة﴾ بالياء من أتمّ، ونصب الرضاعة، وقرأ مجاهد والحسن وحميد وابن محيصن وأبو رجاء ﴿يتم﴾ بالياء من تمّ ورفع الرِّضاعة، وقرأ أبو حنيفة وابن أبي عبلة والجارود ابن أبي سيرة كذلك كسروا الراء من الرضاعة، وهي لغة كالحِضارة والحَضارة، والبصريون يقولون بفتح الراء مع الهاء وبكسرها دون الهاء، والكوفيون يعكسون ذلك. وروي عن مجاهد أنّه قرأ الرضعة على وزن القَصعة، وروي عن ابن عباس أنه قرأ ﴿أن يُكمل الرضاعة﴾ بضم الياء، وقرئ ﴿أن يتمُّ﴾ برفع الميم، ونسبها النحويون إلى مجاهد» البحر المحيط ٢/٢١٢ -٢١٣

(٤) ﴿.. أفأنت تُسْمِعُ الصُمَّ، ولو كانوا لا يعقلون﴾ سورة يونس: ٤٢

على أختها ما المصدرية»[1].

قال الشارح: «فيه نظر من وجهين: أحدهما أنّه لا وجه لكون هذا أظهرَ، فإنَّ حمْلَ «أن» الناصبة على «ما» المصدرية في الإهمال قليل، ليس بقياس، وإنما وقع في شذوذ من الكلام، بخلاف اعتبار معنى «مَن»، فإنّه كثير ومقيس، ووقوعه في فصيح الكلام شائع».

والثاني: أنّه قد ذكر في أواخر الكلام على المثال الثاني من أمثلة الجهة الثامنة «أنَّ حمل الرسم على خلاف الأصل مع إمكانه غيرُ سديد»[2]، وذلك مناف لقوله هنا إن القول: إنَّ الأصل أن يتمّوا بالجمع حملاً على معنى «مَن» حسنٌ، وبيان المنافاة أنَّ كون هذا حسناً يقتضي سداده»[3].

والوجه الذي لا يقتضيه القياس، ليس هو الأولى، بل لا يجوز أن يكون هو الصواب دون وجه آخر، فالوجه الأولى يجب ـ قبل كلّ شيء ـ أن يكون جارياً على سُنن كلام العرب، وإذا كان كذلك، فهو مقيس، أما إذا لم يكن مقيساً، فلا يمكن ترجيحه، أو عدُّه صواباً دون قولٍ آخر.

قال المصنف: «وقول الجماعة في «دخلت الدار، أو المسجد، أو السوق»، إنّ هذه المنصوبات ظروف». والصوابُ أن هذه المواضعَ على إسقاط الجار توسعاً»[4].

قال الشارح: «هذا هو مذهب ابن مالك[5] في «دخلت البيت»، كما عَرَفْت، ولا يخفى أنَّ التخريج على ذلك ليس بأولى من تخريجهم، فإنَّ مَن يرى في شيء من هذه المنصوبات أنّه ظرف مكان يلزمه مخالفة الاستعمال في نصب غير المبهم من المكان على

---

(١) المغني ٧١٧

(٢) المغني ٧٧٨

(٣) الشرح ٣٤٨/ب ـ ٣٤٩/أ.

(٤) المغني ٧٥٠

(٥) انظر شرح الألفية لابن عقيل ١/٥٧٩ـ٥٨٠، وانظر أيضاً الكتاب ١/٣٥ـ٣٦، وشرح الرضي ١/٨٦

الظرفية؛ وما استصوبه المصنّف من التخريج على إسقاط الجار توسعاً، ليس بمقيس، فما الذي اقتضى كون هذا صواباً دون قولهم»[1].

وإذا كان ثمة وجهان لمسألة واحدة، وهما ثابتان عن العرب، فإن الأرجح هو ما نقله الثقات، ولا وجه بعد ذلك للاختلاف، لأنَّ الاحتكام إنما يكون للسماع في مثل هذه الخلافات، وهذا ما تعارف عليه النحويون، والشارح لم يخرج عن هذا العرف، يدلُّ على هذا قولُ المصنف: «ولكنه جاء[2] بالفتح، وهو الأرجح»[3]. وقولُ الشارح: «..وما ادُّعي أولويته هو ما ادَّعى المصنفُ أرجحيَّته، وقد حكى ابنُ عصفور أنَّ الفتح في ذلك واجبٌ على ما حكاه ابن مالك[4] عنه. والحقُّ أن الوجهين ثابتانِ عن العرب مع أرجحيَّةِ الفتح بنقل الثقات، فلا وجه لذلك الاختلاف. ولهذا قال ابن خروف: وقفوا على السماع ما اختلفوا»[5].

ولا شك أنّ ثمة أموراً مقصورة على السماع، ولا يجوز القياس عليها، وليس لها علاقة بالكثرة أو القلة من حيث الاستعمال، ولكنَّ غايةَ المسألة تقوم على قصر الأمر على المسموع فقط، فإذا لم يُسمع، لم يجز قياسه، ولذلك نبّه الشارح على هذه القضيّة في غير موضع، من هذا القبيل قول المصنف: «وقيل:[6] هو مجرور عطفاً على بإسحاق، أو منصوب عطفاً على محله[7]، ويردُّ الأولَ أنه لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف

---

(١) الشرح ٣٦٦/أ.

(٢) وهو اسم لا النافية للجنس، إذا كان جمعاً مؤنثاً سالماً.

(٣) المغني ٣١٤

(٤) شرح التسهيل ٥٥/٢

(٥) الشرح ١٤٩/أ.

(٦) أي المنصوب، وهو كلمةُ يعقوب في قوله تعالى: ﴿وامرأته قائمة فضحكت فبشرناها بإسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب﴾ سورة هود: ٧١

(٧) انظر البحر المحيط ٢٤٤/٥

على المجرور[1] كـ«مررت بزيدٍ واليوم عمرو»[2].

قال الشارح: يعني أنه جُرَّ عطفاً على إسحاق من قوله: {إسحاق}، وردَّ هذا القولَ، ولم يَرُدَّ القولَ بكونه منصوباً بالعطف على المحل، كأنه من قبيل المُرتضَى عنده، أي عند ابن هشام وفيه نظر، لأنَّ شرطَ العطف على المحل إمكانُ ظهوره في الفصيح كما مَرَّ، والمحلُ هنا لا يظهر في الفصيح، إذ حذف الجار في مثل هذا، ونصبُ المجرور بعد حذفه مقصور على السماع»[3].

ومما تقدّم أنتهي إلى خلاصة فهم الشارح للقياس والسماع، بالأمور الآتية:

١ - مفهوم القياس والسماع عند الشارح لا يختلف عن مفهوم الجمهور لهما.

٢ - كان يُعوّل كثيراً على القياس في مناقشاته، وردوده النحوية.

٣ - لا يجوّز أي وجه يخالف القياس.

٤ - كثرة الشيء لا تجعله مقيساً.

٥ - بعض الأقيسة صحيحة، ولا تحتاج إلى سماع خاص بها.

٦ - عوّل كثيراً على الاستدلال بالأَوْلى.

٧ - الوجه الأقيس هو الأعلى، وهو الأولى.

٨ - إذا كان ثمة وجهان لقضية واحدة، يخالفان القياس؛ فالوجه الأولى هو الذي يكون فيه تعليلٌ لهذه المخالفة.

٩ - وإذا كان ثمة وجهان لمسألة واحدة أيضاً؛ فالوجه الأولى هو ما نُقل عن الثقات، لأنهم يَلجؤون إلى السماع ما اختلفوا.

١٠ - القياس الصحيح هو الذي يعضده السماع.

---

(١) انظر مشكل إعراب القرآن ١/٤٠٩ -٤١٠

(٢) المغني ٦٢٢

(٣) الشرح ٣١٢/أ.

١١ - لا يقيس على الشاذ.

١٢ - هناك أمور مقصورة على السماع، لا تُقاس، ولا يُقاس عليها.

إذاً؛ فالشارح اتّخذ القياس سلاحاً، يدافع به عن الآراء التي رجَّحها، أو يسقط به كثيراً من الآراء. بل يمكن القول: إن القياس كان ركناً أساسياً من أركان الشرح المهمة، التي أقام عليها مناقشاته، فهو لم يُدخلْ نفسَهُ في أي قضيَة حاول معالجتها، أو حكم أراد مناقشته، أو رأي حاول ردّه أو إقرارَهُ، إلا كان القياس أداته في ذلك.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

## الفصل الثاني

# الاحتجاج وأصوله في الشرح

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

## الاستشهاد بالقرآن الكريم:

القرآن الكريم كتاب العربية الأول وحافظ لغتها وحافز أهلها على الاجتهاد في التأليف في علومها والبراعة فيها، منه استنبط العلماء أحكام العربية، وبه احتجوا على ما ذهبوا إليه من قواعد وآراء، ولأجله كان التفاني في خدمة اللغة العربية بعلومها كلّها.

فهو الكتاب الذي ﴿لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه﴾[1]، لأنّه ﴿أُحكمت آياته ثم فصّلت من لدن حكيم خبير﴾[2]، ولذلك ما عُني أهل لغة بكتاب كما عُني المسلمون بالقرآن العزيز، فقد حظي باهتمام العلماء كافة باختلاف مذاهبهم اهتماماً بالغاً، وأحاطوه بعنايتهم، قال تعالى: ﴿إنّا نحن نزّلنا الذكر، وإنّا له لحافظون﴾[3].

وموقف الشارح من الاحتجاج بالقرآن موقف سلفه، فقد عوّل عليه في الاستدلال للقضايا النحوية التي درسها، أو الأحكام التي قرّرها، أو الآراء التي وجّهها، شأنه في ذلك شأن من سبقه في إيراد كثير من الشواهد القرآنية على بعض الأحكام التي أوردها المصنف المتعلقة ببعض الأدوات؛ كقوله في الكلام على نون الوقاية: «وغالبة الحذف مع لعلّ»[4]. قال الشارح: «نحو ﴿لعلّي آتيكم منها بقبس﴾[5]، ونحو ﴿لعلّي أبلغ الأسباب أسباب السموات﴾[6][7].

---

(١) سورة فصّلت: ٤٢

(٢) سورة هود: ١

(٣) سورة الحجر: ٩

(٤) المغني ٤٥٠

(٥) سورة طه: ١٠

(٦) سورة غافر: ٣٦-٣٧

(٧) الشرح ٢١٦/أ.

وفي أثناء كلامه على «عسى» قال المصنف: «إذا قيل: زيد عسى أن يقوم» احتُمل نقصان عسى على تقدير تحمُّلِها الضميرَ، وتمامُها على تقدير خلوِّها منه»[1]. قال الشارح: «يظهر أثر الاحتمالين في التأنيث والتثنية والجمع، فنقول على تقدير الإضمار «هند عست أن تفلح، والزيدان عسيا أن يفلحا، والزيدون عسوا أن يفلحوا، والهندات عسين أن يفلحن»، وتقول على تقدير الخلو من الضمير: عسى في الجميع، وهو الأفصح، قال الله تعالى: ﴿لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم، ولا نساء من نساء عسى أن يكنَّ خيراً منهن﴾[2].

وفي تعقيبه على قول الشاعر:

إنِ العقلُ في أموالنا لا نضِقْ بها ذراعاً، وإن صبراً فنصبُر للصبر[3]

قال الشارح: «كيف دخلت الفاء على «نصبر» مع أنه صالح لأن يكون شرطاً؟، قلت: ليس «نصبر» هو الجواب، حتى يَرِدَ هذا، بل هو خبر مبتدأ مُضمر، أي فنحن نصبر على حدِّ قوله تعالى: ﴿ومَن عاد فينتقم الله منه﴾[4]، والجواب إذن جملة اسمية، والفاء فيها لازمة»[5].

وقد يُعوّل الشارح على الشاهد القرآني لتبيين الوجه الأعلى في بعض الأحكام الصَّرفيّة، ولاسيما أنَّه متابع دقيق لكلِّ ما يقوله المصنف، ويحاول الشارح أن يكون كلامه محكماً، إذا ما أراد أن يردَّ بعض ما قاله المصنف، ولذلك حاول دائماً أن يكون شاهده قرآنياً ما استطاع إلى

---

(١) المغني ٢٠٤

(٢) سورة الحجرات: ١١، الشرح ٩٥/أ.

(٣) البيت لهدبة بن الخشرم ديوانه ٩٨، وهو في سيبويه ١/٢٥٩ برواية:

فإن تك في أموالنا لا نضقْ بها ذراعاً وإن صبرٌ فنصبرُ للصبرِ

ومعاني القرآن للفراء ٢/١٠٥، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٣٦، وشرح أبيات المغني ٥/٢٣٤ والشاهد فيه حذف فعل الشرط. انظر المغني ٣٩٨

(٤) سورة المائدة: ٩٨

(٥) الشرح ١٨٧/أ.

ذلك سبيلاً. وذلك كقول المصنف: «وتوجيه ذلك أن الآية، والحديث، والمثال مسوقة للتخويف»[1] وقول الشارح: «الأحسن مسوقات، إذ الأجذاع منكسرات، أحسن من منكسرة، ومن ثمّ ورد ﴿فلا تظلموا فيهنَّ أنفسكم﴾[2]، بعد ذكر الأربعة الحرم»[3].

وكذا قوله بعد ذكر قول الشاعر:

وطرْفَكَ إمَّا جئتنا فاحبسنَّه  كما يحسبُوا أن الهوى حيث تنظرُ[4]

«الطرف العين، ولا يُجمع، لأنّه في الأصل مصدر، فيكون واحداً، ويكون جماعة، قال تعالى: ﴿لا يرتدُّ إليهم طرفهم﴾[5][6].

والشاهد القرآني هو الأول عند الشارح، فإذا تمكّن من ردّ رأي أو تخريج لأي وجه بالاعتماد على الشاهد القرآني، فإنه يكتفي بذلك، لأنّه يرى فيه حجةً لا تساويها أيةُ حجة، ودليلاً قاطعاً على صحة ما ذهب إليه، وذلك ظاهر في قول المصنف: «فأما المركبة من كلمات فكما تقدّم في ﴿وإنَّ كُلاً لَمَّا ليُوفِّيَنّهم ربُّكَ﴾[7] في قراءة ابن عامر[8]،

---

(١) الآية هي ﴿ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين﴾ سورة الحجر: ٢، والحديث هو «يا رُبَّ كاسيةٍ في الدنيا عارية يوم القيامة» صحيح البخاري: باب التهجد، والمثال هو «يا رُبَّ صائمه لن يصومه، ويا رُبَّ قائمه لن يقومه». انظر المغني ١٨٠

(٢) ﴿إنَّ عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً في كتاب الله يومَ خلقَ السموات والأرض، منها أربعةٌ حُرُمٌ ذلك الدين القيم، فلا تظلموا فيهنَّ أنفسكم...﴾ سورة التوبة: ٣٦

(٣) الشرح ٨٥/أ.

(٤) نسب إلى جميل بثينة، ديوانه ٣٩، وإلى عمر بن أبي ربيعة، ديوانه٩٣، باختلاف في الروايتين. وهو في الإنصاف ٥٨٢ -٥٨٦، والرصف٢١٤، والجنى٤٨٤، وشرح أبيات المغني٤/١١٧، والشاهد فيه على الرواية المذكورة اختلافهم في أصل «كما». انظر المغني٢٣٤

(٥) سورة إبراهيم: ٤٣

(٦) الشرح ١١٣/أ.

(٧) سورة هود: ١١١

(٨) عبد الله بن عامر (ت ١١٨هـ) أحد القُرّاء السبعة، مقرئ أهل الشام.

وحمزة[1]، وحفص[2]، بتشديد نون إنَّ، وميم لَمّا، فيمن قال: الأصل «لَمن ما» فأبدلت النون ميماً وأدغمت، فلما كثرت الميمات حذفت الأولى، وهذا القول ضعيف، لأنَّ حذف هذه الميم استثقالاً لم يثبت»[3].

قال الشارح: «لم يتقدّم للمصنف كونُ «لَمّا» في هذه الآية مركبة من كلمات أصلاً، واستضعافُه لهذا القول ظاهر، بل القول في نفسه ساقط، ولا يُلتفت إليه. وكيف يأتي التعليل الذي استند إليه مع أنَّ في الكتاب العزيز ما يردُّه قطعاً، وذلك أنَّ قوله تعالى: ﴿قيل يا نوح اهبط بسلام منا وبركات عليك وعلى أممٍ ممّن مّعَك﴾[4]، قد اجتمع فيه ثماني ميمات في اللفظ متوالية، لا يفصل بينهم فاصل»[5].

ويردٌّ تخريجاً لقوله تعالى: ﴿وما بكم من نعمة فمن الله﴾[6]، ذكره المصنف بقوله: «على أن الأصل: وما بكم، ثم حذف فعل الشرط»[7]، لأنّه وجه شاذ، وذلك بقوله: «هذا وجه شاذ لا ينبغي تخريج التنزيل عليه، وذلك أنَّ فعل الشرط لا يحذف وحده من دون مفسرٍ بعده نحو ﴿وإنْ أحدٌ من المشركين استجارك﴾[8] إلاَّ شذوذاً»[9].

واستشهد الشارح أيضاً بكثير من الآيات لشرح كلمة، وتوضيح معناها، وربما قصد من ذلك التزامَه بهذا المنهج ما أمكنه ذلك، ولاسيّما أنّه أعاب على المصنف نفسه أنّه

---

(١) انظر ترجمته ص٣٣٤ من التحقيق.

(٢) حفص بن عمر (ت ٢٤٦هـ) إمام القُرّاء في عصره.

(٣) المغني ٣٧.

(٤) سورة هود: ٤٨

(٥) الشرح ١٧٤/ب.

(٦) سورة النحل: ٥٣

(٧) المغني ٣٩٨

(٨) سورة التوبة: ٧

(٩) الشرح ١٨٦/ب -١٨٧/أ.

يستشهد في بعض المواضع بالشعر، وكان بإمكانه أن يستشهد بالقرآن الكريم، ولذلك وجدتُه قد التزم الاستشهاد بالآيات القرآنية في أي مسألة أراد دراستها، أو أي كلمة ابتغى شرحها، وبيان معناها، فقد ذكر قول الشاعر:

دامنَّ سعدُكِ لو رحمتِ مُتيَّماً  لولاكِ لم يكُ للصبابة جانحا[1]

ثم قال: «وجانحاً: مائلاً، قال الله تعالى: ﴿وإن جنحوا للسلم فاجنح لها﴾[2]»[3].

ومّما سبق أخلص إلى أن الشارح اعتمد على القرآن الكريم في الاستشهاد وأخذ منه شاهده الأول، فقد عوّل عليه كثيراً في إقرار بعض الأحكام النحوية، أو ردّ بعضها الآخر، أو تثبيت بعض القواعد وإغنائها، أو تخريج بعض الأوجه والآراء، إضافة إلى الشرح اللغوي لبعض الكلمات. شأنه في ذلك شأنُ من تقدّمَهُ من السَّلف، إضافة إلى التزامه بالاستشهاد بالقرآن الكريم ما استطاع إليه سبيلاً، لأنه شرح قائم على مغني اللبيب عن كتب أعاريب القرآن، فهذا أمر كاف لأن يلتزم بما التزم به.

**موقفه من القراءات**

قال ابن الجزري: «كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية، ولو احتمالاً، وصحّ سندُها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردُّها، ولا يحلُّ إنكارُها، بل هي من الأحرف السبعة، التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قَبولُها، سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختلَّ ركنٌ من هذه الأركان الثلاثة أُطلق عليها ضعيفة، أو شاذة، أو

---

(١) لم ينسب، وهو في الجنى ١٤٣، وشرح أبيات المغني ٦/٤٣. والشاهد فيه شذوذ توكيد الماضي بالنون. انظر المغني ٤٤٤

(٢) سورة الأنفال: ٦١

(٣) الشرح ٢١٢/ب.

باطلة، سواء كانت عن السبعة، أم عمَّن هو أكبر منهم»[1].

إذاً، فالأركان الثلاثة هي موافقة العربية، وموافقة أحد المصاحف العثمانية، وصحة السند، وليس ثمة قيمة لكونها عن الأئمة السبعة، أو عن العشرة، أو عن غيرهم من الأئمة المقبولين. ولذلك نعت الشارح قراءة يعقوب[2] بأنها ليست شاذَّة، وقال: «إذ الصحيحُ في الشاذ أنَّه ما وراء القراءات العشر، وقراءتُه من العشر»[3].

وقد حَظيت القراءات عند الشارح بعناية خاصة، من حيث تخريجها، أو استدراكُ ما فات المصنّف في تخريجها كقوله[4]: «في قراءة الحرميَّين[5] ﴿أَمَن هو قانت﴾[6]، قال الشارح: «يعني بتخفيف الميم، وليست هذه القراءة لهما خاصة كما يشعر كلامه، بل قرأ بذلك حمزة أيضاً»[7].

وكذا الأمر في قول المصنف[8]: «لنا قراءة الحرميَّين وأبي بكر[9] ﴿وإنْ كلاً لما ليوفيَّنهم﴾[10].

قال الشارح: «ليست قراءة هؤلاء الثلاثة لهذه الآية متفقة من كلّ وجه، فإنهما يقرأان بتخفيف النون والميم من «إن ولما»، وأمّا أبو بكر، فيقرأ بتخفيف النون، وتشديد

---

(١) النشر في القراءات العشر ١/٩، وانظر ١/٤٤ منه، والإتقان ١/٧٧

(٢) في قوله ﴿فبذلك فلتفرحوا﴾ سورة يونس: ٥٨، ويعقوب هو ابن إسحاق الحضرمي ( -٢٠٥هـ) إمام أهل البصرة، وأحد القراء العشرة. البغية ٤١٨

(٣) الشرح ٣٤٨/ب.

(٤) المغني ١٨

(٥) انظر ترجمتهما ص٣٤٩

(٦) سورة الزمر: ١٠

(٧) الشرح ٧/أ.

(٨) المغني ٣٦

(٩) هو شعبة بن عياش الأزدي ( -١٩٣هـ)، أحد رواة قراءة عاصم. التيسير٦

(١٠) سورة هود: ١١٢

«لَمّا»[1]، فلو اقتصر المصنف على قوله ﴿وإن كُلاً﴾ لصحَّ. وأمّا مع تلاوته لبقية الآية، فيُشكل بأنّه لا تصحُّ نسبةُ القراءة إلى الثلاثة قطعاً، سواء شدّدت ميم «لما»، أو خفّفت»[2].

وعند ذكر المصنف[3] قوله تعالى: ﴿ما فعلوه إلاّ قليلٌ منهم﴾[4] قال الشارح: «هذه القراءة في السبع ما عدا نافعاً، وابن عامر، والكسائي»[5].

وكذلك عند ذكر المصنف[6] قوله تعالى: ﴿يكفّر عنكم من سيئاتكم﴾[7]، فقد قال الشارح: «في سورة البقرة ﴿إن تبدوا الصدقات فنعما هي، وإن تخفوها، وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم، ويكفّر عنكم من سيئاتكم﴾ قرأ نافع وحمزة والكسائي ﴿نكفرْ﴾ بالنون والجزم، وقرأ ابن عامر، وحفص بالياء والرفع، وقرأ الباقون بالنون والرفع[8]، والواو ثابتة بالإجماع، والمصنف حذفها»[9].

وقد اتخذ الشارح من القراءة المتواترة دليلاً قاطعاً، وشاهداً محكماً على إقرار بعض الأحكام النحوية، وتثبيت القواعد. والوجه الذي تؤيده قراءة متواترة هو الوجه الذي يخلو من أي دعوى، وهو وجه صحيح سليم راجح، إذ لا يجوز تخريج القراءة المتواترة على وجه مرجوح.

---

(١) انظر البحر ٥/٢٦٦.

(٢) الشرح ١٤/أ - ١٤/ب.

(٣) المغني ٢١٠

(٤) سورة النساء: ٦٦

(٥) الشرح ٩٩/أ.

(٦) المغني ٤٢٨

(٧) سورة البقرة: ٢٧١

(٨) انظر النشر ٢/٢٥٨، والبحر ٢/٣٢٥

(٩) الشرح ٢٠١/أ.

يدلُّ على هذا القول: «وزعم ابن يعيش[1] أنه في البيت الثاني[2] حذف الفاء والمبتدأ، والمعنى: فهو أعقُّ وأظلم، قلتُ: هذا مبني على أنّ «من» شرطية في البيت، وليس بمتعيّن لجواز أن تكون موصولة، وتسكين القاف للتخفيف كقراءة أبي عمرو ﴿وما يُشعرُكم﴾[3] بإسكان الراء، وأعقُّ خبر المبتدأ الذي هو «من» الموصولة، فلا حذف، ولا ضرورة، ولا قبح»[4].

فالشارح هنا استدلَّ بقراءة متواترة على صحة ما ذهب إليه، أو على الوجه الذي أراده من توجيه البيت، وكأنه أراد أن يقول: إذا كان هذا الأمر قد ثبت بقراءة متواترة، فلا حرج من تخريج بيت من الشعر عليه.

وقد يردُّ بعض الآراء التي ذهب إليها بعض العلماء ردّاً لطيفاً، يقوم على المحاكمة الدقيقة، معتمداً على القراءة المتواترة، مشيراً بطرف خفي من خلال دراسته لذلك الرأي إلى أنه لا يجوز النقاش في صحة القراءة المتواترة، لأنها فصيحة بالإجماع، وذلك كردِّه على شارح اللباب في قوله: «لا نسلّم دخول «حاشا» على حرف الجر، فإنّ اللام في ﴿حاش لله﴾[5] زائدة، عُوِّضت عمّا حذف من «حاشا». قلت: وفيه بعدٌ، لأنه لم يُعْهَدِ التعويضُ عن محذوف من كلمة بشيء يدخل على كلمة أخرى، ليست محلَّ الحذف. وقد يقال أيضاً: ولو كانت اللام عوضاً عن الألف المحذوفة لم تجامعها، وقد اجتمعا في قراءة

---

(١) شرح المفصل ١/١٣

(٢) وهو:

فأنت طلاق والطلاق عزيمةٌ ثلاثُ، ومَن يخرُقْ أعقُّ وأظلمُ

وهو في شرح المفصل ١/١٢، والخزانة ٢/٦٩

(٣) سورة الأنعام: ١٠٩

(٤) الشرح ٣٣/أ.

(٥) سورة يوسف: ٣١

بعض[1] السبعة ﴿حاشا لله﴾ بإثبات الألف»[2].

والشارح لا يجوّز تخريج القراءة المتواترة على وجه مرجوح، لأنَّ هذا يؤدي إلى أنها غير فصيحة، ومثل هذا ينبغي ألا يرتكب، لأن القراءة المتواترة لا تكون إلا فصيحة، ويجب تخريجها على وجه راجح كقول المصنف: «وقد يكون الموضع لا يتخرّج إلا على وجه مرجوح، فلا حرج على مخرِّجه كقراءة ابن عامر، وعاصم ﴿وكذلك نُجّي المؤمنين﴾[3]»[4] وقولِ الشارح: «هذا اعتراف من المصنف بأنَّ هذه القراءة المتواترة غير فصيحة، لكونها لا تتخرج إلاّ على وجه مرجوح، ولا ينبغي ارتكاب مثله»[5].

ويدافع الشارح كثيراً عن القراءة المتواترة، ويرى أن الوجه الذي تؤديه القراءة المتواترة، هو الأعلى والفصيح، والذي لا يجوز إنكارُه، ولذلك يجب ألاّ يتعارضَ معنيان ناتجان عن قراءتين متواترتين، لأنهما فصيحتان صحيحتان، وحينئذ لا بدَّ من التأويل، حتى يستقيم المعنى.

فعندما ذكر قول المصنف: «وزعم كثير من الناس في قوله تعالى: ﴿وإن كان مكرهم لِتزولَ منه الجبال﴾[6]، في قراءة غير الكسائي بكسر اللام الأولى، وفتح الثانية أنَّها لام الجحود»[7] قال الشارح: «وأما الكسائي فقرأ ﴿لتزولُ﴾ بفتح اللام الأولى، وضمِّ الثانية[8]، وعليه فاللام هي الفارقة بين إن المخففة، وإن النافية، فيكون المعنى أنَّ

---

(١) هو أبو عمرو، انظر التيسير ١٢٨، والنشر ٢/٢٩٥

(٢) الشرح ٧٦/ب.

(٣) سورة الأنبياء: ٨٨، وانظر القراءة في الكشف ٢/١١٣، والبحر ٦/٣٣٥، والنشر ٢/٣٢٤

(٢) المغني ٧٢١

(٣) الشرح ٣٤٩/ب.

(٦) سورة إبراهيم: ٤٦

(٧) المغني ٢٧٩

(٨) انظر النشر ٢/٣٠٠

مكرهم لتزول منه الجبال، فالقراءة الأولى متضمنة لنفي كون مكرهم تزول منه الجبال، والثانية متضمنة لإثباته، ولا يستقيم عندنا تناقض القراءتين، لأنهما ثابتتان بالتواتر، فلا بُدّ من التأويل[1]، فجمع ابن الحاجب[2] بينهما، بأن معنى قراءة الكسائي إثباتُ أنَّ مكرهم تزول منه الأمور العظيمة، فالمراد بالجبال على هذا الأمورُ العظيمة، التي لا تبلغ مبلغ المعجزات، وأمّا على قراءة الجماعة؛ فالجبال مثلٌ لآيات الله تعالى وشرائعه، لأنها بمنزلة الجبال الراسية ثباتاً وتمكناً، ويؤيده قراءة ابن مسعود[3] ﴿وما كان مكرهم﴾، وعلى هذا لم يجيء النفي والإثبات واحداً»[4].

والقراءات المتواترة عند الشارح هي القراءات العشر، لأنه لا يرى القراءة شاذَّةً إذا كانت من العشر، فالشاذُّ ما وراءَ القراءات العشر، ولذلك يحتج بها على حكم نحوي ليثبته، كاحتجاجه بالقراءات السبع، ولا فرق لديه بينهما، فقد احتج بقراءة يعقوب ﴿فبذلك فلتفرحوا﴾[5] على عدم ضعف أمر المخاطب باللام، وإذا ثبت هذا في إحدى القراءات غير الشَّاذة، فلا شك في صحته، لأنه يكفي أيَّ وجهٍ صحةً أنْ يُعْضَدَ بقراءة متواترةٍ، ولذلك قال: «وممن قرأ بالتاء الفوقية في تلك الآية يعقوب، وليست قراءته شاذة، إذ الصحيح في الشاذ أنّه ما وراء القراءات العشر، وقراءته من العشر»[6].

ومما تقدّم ننتهي إلى أن الشارح عوّل على القراءات المتواترة في الشرح لإقرار قاعدة، أو تثبيت حكم، أو ردّ رأيّ، أو تخريج وجهٍ. وبيَّن أنه لا يجوز أن يتعارض معنيان ناتجان عن قراءتين متواترتين، وينبغي ألا تخرَّج القراءة المتواترة على وجه مرجوح، وأوضح أنَّ

---

(١) وهو كلام ابن الحاجب في الأمالي ١/١٣٧

(٢) انظر أمالي ابن الحاجب ١/١٣٧

(٣) انظر البحر ٥/ ٤٣٨

(٤) الشرح ١٣٥/أ، وهو من كلام ابن الحاجب في أماليه ١/١٣٧

(٥) سورة يونس: ٥٨

(٦) الشرح ٣٤٨/ب.

القراءات الشاذة ما وراء القراءات العشر، إضافة إلى عنايته بها من حيث تخريجها، واستدراكُ ما كان المصنف قد أغفله، أو قد فاته تخريجُه.

**موقفه من القراءات الشاذّة:**

قال ابن جني: «اعلم أنَّ جميع ما شذَّ عن قراءة القراء السبعة، وشهرتهم مغنية عن تسميتهم – ضربان، ضرب شذَّ عن القراءة عارياً من الصنعة...، وضربٌ ثان، وهو الذي نحن على سمته، أعني ما شذَّ عن السبعة، وغمُض عن ظاهر الصنعة، وهو المعتمد المعوّل عليه...»[1].

وفي مناقشة العدول عما يُسمَّى شاذاً، قال ابن جني أيضاً: «ومعاذ الله! وكيف يكون هذا والرواية تَنْميه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، والله تعالى يقول: ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه﴾[2]. وهذا حكم عام في المعاني والألفاظ، وأخذه: هو الأخذ به، فكيف يسوغ مع ذلك أن ترفضه وتجتنبهُ؟ فإن قَصُر شيء عن بلوغه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلن يقصُر عن وجهٍ من الإعراب داعٍ إلى الفسحة والإسهاب، إلاّ أننا وإن لم نقرأ في التلاوة به مخافة الانتشار فيه، ونتابع من يتبع في القراءة كلَّ جائز رواية ودراية، فإنّا نعتقد قوة هذا المسمّى شاذاً، وأنه مما أمر الله تعالى بتقبله، وأراد منا العمل بموجبه، وأنّه حبيبٌ إليه، ومرضيٌّ من القول لديه. نعم وأكثر ما فيه أن يكون غيره من المجتمع عندهم عليه أقوى منه إعراباً وأنهضَ قياساً؛ إذ هما جميعاً مرويان مُسندان إلى السلف رضي الله عنه. فإن كان هذا قادحاً فيه، ومانعاً من الأخذ به، فليكُونَنَّ ما ضعف إعرابه مما قرأ بعض السبعة به هذه حاله...»[3].

ثم قال: «ولعمري إنَّ القارئ به مَن شاعت قراءتُه، واعتمد الأخذ عنه، فأمَّا أن

---

(١) المحتسب ١/ ٣٥

(٢) سورة الحشر: ٧

(٣) المحتسب ١/ ٣٣

نتوقف عن الأخذ به، لأنَّ غيره أقوى إعراباً منه فلا، لما قدَّمنا، فإذا كانت هذه حالَهُ عند الله جلَّ وعلا، وعند رسوله المصطفى، وأُولي العلم بقراءة القرّاء... حَسُنَ، بل وجب التوجه إليه، والتشاغل بعلمه، وبسط القول على غامضه ومشكله...»[1].

أما الشارح فلم يفرّق في القراءات إلا بين نوعين، قراءة متواترة، وقراءة شاذَّة، بينما ميّز ابن جني نوعين في القراءات الشاذة، كما هو ظاهر مما سبق.

على أنَّ الشارح وسَّع دائرة المتواتر في القراءة من القراءات السبع إلى القراءات العشر، حيث إنَّه عدَّ القراءات العشر في القراءات المتواترة، لأنَّه وصف قراءة يعقوب قولَهُ تعالى: ﴿فبذلك فلتفرحوا﴾[2]، بأنها غير الشاذة[3].

وكان الشارح يخرج القراءة، وينشد لها وجهاً عندما تكون شاذةً، ليخرج بها مخرجاً صحيحاً، فعند قول المصنف[4]: «وقراءة بعضهم ﴿بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه﴾[5]، قال الشارح: «هذه القراءة شاذَّة، يمكن تخريجها أيضاً على أن الفعل منصوب بأن مضمرة، وهي وصلتها في محل خفض عطفاً على الحق، والمعنى، بل نقذف بالحق ندمغه على الباطل، أي نرمي الباطل بالحق، فإبطالهِ له»[6].

وكان أيضاً يستشهد بالقراءة الشاذَّة، ويتخذُ منها حجةً على صحة ما يذهب إليه في توجيه بعض الظواهر كتسكين الياء في قول الشاعر:

---

(١) المحتسب ١/٣٣ـ ٣٤

(٢) سورة يونس: ٥٨

(٣) انظر الشرح ٣٤٨/ب.

(٤) المغني ٢٣٢

(٥) سورة الأنبياء ٢١: ١٨.

(٦) الشرح ١١٢/أ ـ ١١٢/ب.

أأكْـرَمُ مـن ليلـى عليَّ فتبتغـي بـهِ الجـاهَ أم كـنت امـرأً لا أطـيعُها[1]

قال الشارح: «وهو منصوب بعد الفاء في جواب الاستفهام، لكنَّه سكّن الياء كما في قوله:

مـا أقـدر الله أن يدنـيْ علـى سـخط مـن داره الحـزن ممـن داره صـول

وليس بضرورة لثبوت مثله في السَّعة، وإن كان قليلاً، كقراءة جعفر الصادق ﴿من أوسط ما تطعمون أهليْكم﴾[2] بسكون الياء»[3].

وقد أخَّر قراءة جعفر الصادق في الاستدلال على تلك الظاهرة، إذ إنَّه استدلَّ أولاً ببيت الشعر، مما يدل على أمر لم نعهده في موضوع احتجاجه بالقراءات المتواترة، وهو تقديم الشعر المحتج به على القراءة الشاذة، وربما لا يكون هذا تقديماً، بل أراد أن يستعين بالشعر لتخريج القراءة.

وهو يسلم بأنَّ الوجه الذي تُخَرَّجُ عليه القراءة الشاذة ضعيف، ولهذا وجدته لا يقبل أن تخرّج القراءة المتواترة على وجه مرجوح، لأن هذا يؤدي إلى كونها غير فصيحة. وهذا يعني أن القراءة الشاذة عندما تخرج على وجه ضعيف، تكون غير فصيحة. يدلُّ على هذا قولُ المصنف: «وأضعف الثلاثة القول الثاني»[4]، وقولُ الشارح: «... قيل: ومنه ﴿وأما ثمودَ فهديناهم﴾[5]، على قراءة النصب في غير السبع، فإنّه معطوف على

---

(١) نسب إلى قيس بن الملوح، ديوانه ١٩٥، وعبد الله بن الدمينة، ديوانه ٢٠٧، والصِّمَّة القشيري أيضاً ديوانه ١١٣

(٢) سورة المائدة: ٨٩

(٣) الشرح ٣٧١/أ.

(٤) وذلك في عطف الاسمية على الفعلية، وبالعكس، والأقوال الثلاثة هي الجواز مطلقاً، والمنع مطلقاً، والإجازة في الواو فقط. انظر المغني ٦٣٠ -٦٣١

(٥) سورة فصلت: ١٧

﴿فأما عادٌ فاستكبروا﴾.[1]

ولا يرى حرجاً في تخريج القراءة الشاذة على قول غير الأكثرين، لأنَّ كثرة القائلين بأمر لا تلغي قول الأقلين، ما دام الأمر يؤدي إلى تخريج هذه القراءة أو تلك، ولاسيما أنَّه يأخذ بها، ويحتجُّ، وهذا المنهج يتطلب منه دائماً أن يجد لها وجهاً يجريها عليه.

قال المصنف: «وجعل منه[2] ﴿هؤلاء بناتي هنَّ أطهر لكم﴾[3]، فيمن نصب «أطهرَ»... وقد خُرِّجت على أنّ ﴿هؤلاء بناتي﴾ جملة، و«هن» إمّا توكيد لضمير مستتر في الخبر أو مبتدأ و«لكم» الخبر، وعليهما فـ(أطهر) حال، وفيهما نظر، أما الأول فلأن «بناتي» جامد غير مؤول بالمشتق، فلا يتحمل ضميراً عند البصريين، وأما الثاني فلأن الحال لا تتقدم على عاملها الظرفي عند أكثرهم»[4].

قال الشارح: القراءة المخرَّجة على ذلك شاذة، فأي حرج في تخريجها على قول غير الأكثرين، وليست كثرة القائلين بحكم موجبةً لاطراح قول الأقلين على نحو لا يُلتفت إليه، ولا يُخرَّج تركيب عليه، ولقد حجر المرتكب لذلك واسعاً»[5].

ووصف قراءة أبي السَّمَّال قوله تعالى: ﴿إما شاكراً وإما كفوراً﴾[6]، بفتح الهمزة من «إما» بأنّها حسنة، ثم قال: «والمعنى أمّا شاكراً فبتوفيقنا، وأمّا كفوراً فبسوء اختياره. قلتُ: هذا يلزم منه حذف جواب «أما»، وقوله فبسوء اختياره، ليس إلاّ على قاعدة مذهبه في الاعتزال»[7].

---

(١) سورة فصلت: ١٥، الشرح ٣١٦/أ.

(٢) أي من وقوع الضمير المسمى فصلاً بين الحال وصاحبها، وهو رأي الأخفش انظر المغني ٦٣١

(٣) سورة هود: ٧٨

(٤) المغني ٦٤١ ـ ٦٤٢

(٥) الشرح ٣٢٠/ب.

(٦) سورة الإنسان ٧٦: ٣، وأبو السَّمَّال هو قعنب العدوي البصري، من القُرَّاء. البغية ٣٨٢

(٧) الشرح ٤١/ب ـ ٤٢/أ.

فهذا يدلُّ على أنَّ الشارح لا يتحرج في الاستدلال بالقراءات الشاذة، وإن لم يقف على تخريج مناسب لها، وإن اضطرّه الأمر إلى إغفال هذا التخريج، وترك تعليل الوجه الذي أراده.

واستشهد أيضاً بقراءة من قرأ ﴿والله يريد الآخرةِ﴾[1] بالجر على حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه، والتقدير: ثواب الآخرة[2].

ومما سبق أخلص إلى أن الشارح عُني بالقراءات المتواترة منها والشاذة، فخرَّج بعضاً منها، ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، وإن كان أغفل بعضاً. واحتج بها على تثبيت بعض الأحكام، واستند إليها في ردِّ بعض الأوجه، إلاّ أنه يَعُدُّ القراءة إذا كانت من العشر غير شاذة، وإنّما الشاذ عنده في القراءات ما فوق العشر، وأنّه كان يستشهد أولاً بالقراءة المتواترة، ويقدّمها على الشعر، أمَّا إذا كانت شاذةً، فيقدّم الشعرَ عليها، لأنَّ القراءة المتواترة لا تُخَّرج إلا على وجه صحيح فصيح، وأمَّا القراءةُ الشاذة فوجهها ضعيف.

وقد حاول دائماً أن يحمل القراءة الشاذة على وجه مقبولٍ في العربية، ويَخْرُجَ بها مخرجاً جارياً على قواعد العربية، لتكون من الضرب الذي درسه ابنُ جني في كتابه المحتسب، وهو ما شذَّ عن السبعة، وغَمُضَ عن ظاهر الصَّنعة.

---

(١) سورة الأنفال: ٦٧

(٢) انظر الشرح ٤٦/أ ـ ٤٦/ب.

## الشواهد الشعرية:

يقع الشاهد الشعري في المرتبة الثانية في موضوع الاحتجاج بعد القرآن الكريم، وإن كان الشعر الجاهلي هو الأسبق في الظهور، لكنَّ هذا الشعر طاله النحل، والاختلاف في الرواية، وصحة نسبته إلى قائله، وما شابه ذلك من الأمور التي تنزَّه عنها كلام الله جلَّ قدره.

ومن هنا وجدنا عناية علماء العربية بالشواهد الشعرية دراسةً، وتحليلاً، ونسبةً إلى قائليها، وغير ذلك، الأمر الذي يدلُّ على مدى تقصيهم هذه الشواهد، وقد جاء هذا الأمر مشابهاً لما قام به علماء الحديث النبوي الشريف من الدقة والتحري.

فعلماء اللغة والنحو والصرف اتخذوا الشعر الذي أجمعوا على صحة الاحتجاج به حجةً، لتثبيت قاعدة، أو إقرار حكم، أو شرح ألفاظ، وتوضيح لها، ولذلك لم يكن من علماء النحو من كان مكثراً من الاستشهاد بالشعر أو مقلاً، كما هو الحال في الاستشهاد بلغة الحديث الشريف، بل علماء النحو كلُّهم استشهدوا بلغة الشعر، أما مسألة الكثرة أو القلة، فهي - وإن وجدت - تتبع طبيعة الموضوع، فالدماميني مثلاً كان مُقلاً في الاستشهاد بالشعر، لأنَّه شارحٌ لكتاب المغني، وقد لا يحوجه شرحُ أي مسألة إلى شاهد شعري، فكان كثيراً ما يكتفي بالشاهد القرآني.

وعناية علماء العربية بذلك، واهتمامهم، وحرصهم الشديد، جعلهم يتشددون في الاحتجاج بالشعر، خشية أن يكون هذا الشعر منحولاً، أو أن يكون قائلوه ممن دخل اللُّحن إلى ألسنتهم، ولذلك كان ابن هَرْمَة (ت١٥٠هـ) آخرَ من يُحتج بشعره[1].

ولذلك قسم القدماءُ الشعراءَ على طبقات أربع: هي:

**الطبقة الأولى:** الشعراء الجاهليون، وهم قبل الإسلام، كامرئ القيس والأعشى.

**الطبقة الثانية:** المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، كلبيد وحسّان.

---

(١) انظر الاقتراح للسيوطي ص٧٠، والأغاني ١٠٤/٤

**الطبقة الثالثة:** المتقدمون، ويقال لهم الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام، كجرير والفرزدق.

**الطبقة الرابعة:** المولّدون، ويقال لهم المُحْدثون، وهم من بعدهم إلى زماننا، كبشار بن برد، وأبي نواس.

فالطبقتان الأوليان يُستشهد بشعرهما إجماعاً، وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها، وقد كان أبو عمرو بن العلاء، وعبد الله بن أبي إسحاق، والحسن البصري، وعبد الله بن شُبرمة، يلحّنون الفرزدق، والكميت، وذا الرمة وأضرابهم.. في أبيات عدة أخذت عليهم ظاهراً؛ وكانوا يعدونهم في المولّدين، لأنهم كانوا في عهدهم، والمعاصرة حجاب.

وأما **الرابعة**؛ فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقاً، وقيل يستشهد بكلام من يُوثق به منهم، واختاره الزمخشري، وتبعه الشارح المحقق، فإنّه استشهد بشعر أبي تمام في مواضع عدةٍ من هذا الشرح. واستشهد الزمخشري أيضاً في تفسير أوائل البقرة من الكشاف ببيت من شعره، وقال: «وهو وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة[1]، فهو من علماء العربية، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه. ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة، فيقنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه»[2].

---

(١) هكذا وردت في الخزانة، والصواب: «وهو ـ وإن كان محدثاً ـ يستشهد بشعره في اللغة».

(٢) خزانة الأدب ١/ ٥ -٧

## موقف الدماميني من الاستشهاد بالشعر:

قبل الكلام على موقفه من الاستشهاد بالشعر، لابد من الإشارة إلى مسألة مهمَّة في بحث الاستشهاد بالشعر عند الشارح، وهي أنه كان يميل إلى الاستشهاد بالقرآن الكريم نظراً إلى طبيعة الكتاب الذي يشرحه، وهو ـ في هذا المنهج ـ تابع للمصنف، فهو يستشهد بالقرآن الكريم ما أمكنه ذلك، ولذلك عاب على المصنف في بعض المواضع استشهاده بالشعر، وتركه الاستشهاد ببعض الآيات القرآنية، فكان الشارح يذكرها في مواضعها. هذا الأمر جعله يلتزم بالاستشهاد بآيات القرآن الكريم أولاً، وهو لا يجنح إلى الاستشهاد بالشعر، إلا إذا لم يعثر على بغيته في القرآن الكريم، أو لم تحضره آية تؤيد ما ذهب إليه، أو يحتج ببيت من الشعر بعد الاحتجاج بالقرآن الكريم.

وثمة أمرٌ آخر، جعل الشارح مُقلاً في الاستشهاد بالشعر، وهو أنه كان تبعاً للمصنف في شرحه، ولاسيما أن صاحب المغني لم يترك حكماً إلا ذكره، ولا رأياً إلا ناقشه، ولا مسألة إلا بسطها، ولا قضية إلا درسها، فذكر شواهدها القرآنية والشعرية، وأغناها بذكر ما يجول حولها من الآراء والأحكام، ولم يترك لأي شارح قد يشرح كلامه، إلا التوضيح، والتبيين، والنتف اليسيرة، التي لا ترقى إلى مستوى الاستدراكات الحقيقية، وإن وجدت في المغني.

وعلى أي حال فالشارح لم يخرج عن الإطار العام المتفق عليه، والمتعارف على شيوعه عند جمهور النحويين من حيث الاستشهاد بالشعر، فهو قد استشهد بأشعار الطبقتين الأولى والثانية وبأشعار الطبقة الثالثة دون أي إشارة إلى صحة الاحتجاج بهذه الطبقة أو عدمه، وهذا يدلُّ على أن الشارح يجوّز الاحتجاج بشعر هذه الطبقة دون تردد.

استشهد الشارح[1] على جواز دخول الباء الزائدة في خبر الفعل الناسخ المنفي بقول

---

(١) الشرح ٦٨/ب.

الشنفرى:[1]

وإن مُدَّت الأيدي إلى الزادِ لم أكنْ بأعجلِهم إذْ أجشع القوم أعجلُ

واستشهد على أنَّ معنى «الدريئة» حلقة يُتعلم عليها الطعن[2]، بقول عمرو بن معدي كرب[3]:

ظللت كأني للرماح دريئةً أقاتل عن أبناء جرم وقرّت

واستشهد على أن كلمة «الحي» إن أريد بها القبيلة، فلك رعاية لفظها، ورعايةُ معناها، بقول الشاعر:

ربَّ حيٍّ عرندسٍ ذي طلال لا يزالونَ ضاربينَ القِبَابِ[4]

ثم قال: «وجَرُّ القبابِ» إمّا بلام محذوفة. أي ضاربين للقباب، فحذف الجار وأبقى عمله شذوذاً على حد قوله:

إذا قيل أيُّ الناس شرٌّ قبيلةً أشارت كليبٍ بالأكفِ الأصابعُ[5]

وإما على أن الأصل القبابيّ بياء النسب للمبالغة، وحذف إحداهما»[6].

والبيت الأخير للفرزدق، فهو كما قلت سابقاً - يحتج بشعر الطبقة الثالثة دون أي تردد، ويجوّز هذا الأمر من خلال استشهاده في غير موضع من الشرح بأشعار تلك الطبقة.

---

(١) من لامية العرب ديوان: ٥٦، والشاهد في شرح ابن عقيل ١/١٢٨

(٢) الشرح ٩٢/أ.

(٣) ديوانه ٧٣

(٤) وهو لعمرو بن الأيهم التغلبي، ويقال هو أعشى بني تغلب، والبيت في تذكرة النحاة ٣٧٨، والعيني ١/١٧٦، والهمع ١/٤٧، وشرح الأشموني ١/٨٧، والتصريح ١/١٨١، والخزانة ٣/٤١٣، وشرح أبيات المغني ٧/٣٦٤، والدرر ١/٢٠، وفي المغني أيضاً ٨٤٣

(٥) انظر تخريجه ص٣٤٤

(٦) الشرح ١٢٨/ب.

وعند التعقيب على قول الشاعر:

وملكتَ ما بينَ العراقِ ويثربٍ ملكاً أجارَ لمسلمٍ ومُعاهدِ[1]

قال الشارح: «لا تتعين الزيادة فيه لاحتمال أن يكون «أجار» بمعنى فعل الإجارة، واللام صلة له، كما قيل في قوله:

... ... ... ... ... يجرح في عراقيبها نصلي[2]

إنّ «يجرح» بمعنى فعل الجرح»[3].

واستشهد على مجيء اسم لا التبرئة مبنياً على الفتح، إذا كان جمعاً مؤنثاً سالماً[4] بقول الشاعر:

إنَّ الشَّباب الذي مجدٌ عواقبُه فيه نلذُّ ولا لذاتَ للشيب[5]

وقال معقباً[6] على قول المصنف: «والخامس أن منفي« لما» جائز الحذف لدليل»[7]: «يعني أن «لما» لنفي «قد فعل»، وقد تقرر في «قد» جواز حذف مدخولها كما في قوله:

أفِدَ الترحّلُ غير أنَّ ركابنا لَمَّا تَزَلْ برحالنا وكأنْ قد[8]

وقال أيضاً معقباً[9] على قول الشاعر:

---

(١) هو لابن ميادة، والبيت في الجنى ١٠٧، وشرح أبيات المغني ٣٠٧/٤

(٢) تقدم ذكره ص١٧٢

(٣) الشرح ١٣٦/ب.

(٤) نفسه ١٤٩/أ.

(٥) البيت لسلامة بن جندل السعدي، وهو في المفضليات ١٢٠، وفي الخزانة ٨٥/٢

(٦) الشرح ١٧٤/أ.

(٧) المغني ٣٦٩

(٨) البيت للنابغة، ديوانه ٣٠، وهو في المقتضب ٤٢/١، والخصائص ٣٦١/٢، والأزهية ٢١١، وشرح ابن يعيش ١١٠/٨، والرصف ٧٢، والجنى ١٤٦، وشرح ابن عقيل ٢٣/١، والخزانة ٢٣٢/٣، وشرح أبيات المغني ٩١/٤، وفي المغني أيضاً ٢٢٧.

(٩) الشرح ١٨٧/أ.

إنِ العقــلُ في أموالــنا لا نَــضق بهــا ذِراعــاً ، وإن صــبراً فنــصبر للــصبر[1]

«الشاهد في قوله: « إن العقل» إذ هو الذي حذف منه فعل الشرط وحده، وأما قوله «وإن صبراً»، فليس من ذاك، إنما هو من قبيل ما حذف منه جملة الشرط من دون الأداة كما في قوله:

قالــت بــنات العــم يــا ســلمى وإن كــان فقــيراً مُعــدماً قالــت: وإن[2]

وفي سياق حديثه عن الأمور التي تنفرد بها الواو، قال المصنف[3]: «والرابع عشر: عطف المتقدّم على متبوعه للضرورة كقوله:

ألاَ يــا نخلــةً مــن ذاتِ عِــرْقٍ علــيكِ ورحمــةُ اللهِ الــسلامُ[4]

قال الشارح: «.. وقد أنشد المصنف عجز هذا البيت في الباب السادس حيث ذكر الخامس عشر من الأمور التي اشتهرت بين المعربين، والصواب خلافها[5]، وحكى هناك عن أبي الفتح[6] أنَّ الأَوْلى حملُهُ على العطف[7] على ضمير الظرف لا على تقديم المعطوف على المعطوف عليه، أو أنه اعُترض بأنه تخلص من ضرورة بأخرى، وهي العطف مع عدم الفصل. قلت: لا نسلّم أن مثل هذا العطف ضرورة، بدليل قول بعض

---

(١) تقدم ذكره ص٢٣٠

(٢) الرجز لرؤبة، القسم المنسوب إليه١٨٦، وهو في المقرب١/ ٢٧٧، والرصف١٠٦، وشرح الأشموني١/ ٣٣، ٢٦/٤، وشرح التصريح١/ ٧٨، والهمع٢/ ٦٢، والخزانة٣/ ٦٣٠

(٣) المغني ٤٦٧

(٤) يُنسب للأحوص، وقد رُوي عجزه في مجالس ثعلب: برود الظل شاعكم السلام، ولا شاهد فيه، وهو في الخصائص ٢/ ٣٨٦، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٨٠، والخزانة ١/ ١٩٢، ٣١٢، وشرح أبيات المغني ١٠٢/٦، وفي المغني أيضاً ٤٦٧، ٨٦٦

(٥) المغني ٨٦٦

(٦) الخصائص ٢/ ٣٨٦

(٧) في الأصل «المعطوف»، والصواب ما أثبت.

العرب [في النثر : مررت][1] برجلٍ سواءٍ والعدمُ، وبدليل قول عمر بن أبي ربيعة :

قلـــت إذ أقبلـــت وزُهـــرٌ تهـــادى ... ... ... ... ... ... ... ... ... ... ... ... ...[2]

وقول جرير :

... ... ... ... ... ... ... ... ... ... مـــا لم يكـــن وأب لـــه لينـــالا[3]

قال ابن مالك : وهذا فعل مختار لا مضطر، إذ من الممكن نصب «زهر» و«أب»[4][5].

ومما يُلحظ في موضوع الشاهد الشعري عند الشارح أن معظم شواهده، ذكرت في المغني، يدلُّ على هذا ما قدمناه من أمثلة عن الشاهد الشعري، ولكنَّ هذا لا يعني أنَّه لم يأت بشواهد لم تذكر في المغني، فالبيتان المذكوران سابقاً، لم يذكرهما المصنف في كتابه، ولكن تظلُّ الشواهد غير المذكورة في المغني قليلةً.

فعند قول المصنف : «ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة»[6] قال الشارح : «قد أجازوا في قوله تعالى : ﴿واتقوا الذي أمدّكم بما تعملون، أمدّكم بأنعام وبنين وجنات وعيون﴾[7] أن تكون جملة ﴿أمدّكم﴾ الثانية بدلاً من الأولى، وأجازوا في قول الشاعر :

---

(١) من ب و ج.

(٢) هذا صدر بيت، عجزه : كنِعاج الملا تعسّفْنَ رَمْلاً، ديوانه ٤٩٠، وهو في الكتاب ٣٧٩/٢ والكامل ٣٢٢/١و ٣٩/٣، والخصائص ٣٨٦/٢، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب للفارقي ٢٥١، والإنصاف ٤٧٥، شرح ابن يعيش ٧٤/٣، وشرح العمدة ٦٥٨.

(٣) هذا عجز بيت، صدره: ورجا الأخطلُ من سفاهة رأيه، ديوانه ٤٥١، وهو في الإنصاف ٤٧٦، والمقرب ٢٣٤/١

(٤) شرح التسهيل ٣٧٤/٣

(٥) الشرح ٢٢٥/ب.

(٦) المغني ٥٢٦

(٧) سورة الشعراء : ١٣٢- ١٣٤

أقول له: ارحلْ لا تُقيْمَنَّ عندنا وإلاّ فكن في السرِّ والجهرِ مُسْلِما[1]

أن تكون «لا تقيمنَّ» بدلاً من «ارحلْ»، ولم أر من انتقد بأنه خلاف مذهب الجمهور، فينبغي تحرير النقل في ذلك»[2].

فهذا البيت الشاهد ذكره المصنف شاهداً على كون الثانية أوفى من الأولى بتأدية المعنى المراد، لأن دلالة الثانية على ما أراده من إظهار الكراهية لإقامته بالمطابقة بخلاف الأولى[3].

وقد يذكر شاهداً شعرياً لتعزيز ظاهرة معينة، وليس لإقرار قاعدة، أو إثبات حكم معين، كأن يأتي المصنف بشاهد واحد فقط، فيأتي الشارح فيُضيف ما لديه من شواهد على المسألة نفسها. وذلك كما في قول المصنف[4]: «فأما «لدُن» فهي اسم لابتداء الغاية زمانية كانت أم مكانية. ومن شواهدها قوله:

لزِمنا لدُن سالمتمونا وفاقكم فلا يكُ منكم للخلاف جنوحُ[5]

قال الشارح[6]: ومن شواهد ذلك أيضاً قوله:

صريعُ غَوَانٍ راقَهُنَّ ورُقْنَه لدُن شبَّ حتى شابَ سُودُ

---

(١) لم يُنسب، وهو في التلخيص ١٨٤، والمطوّل ١٩٦، وشرح الأشموني٣/١٣٢، وشرح أبيات المغني ٦/٣٠٠ والعيني ٤/٢٠٠ أو المغني أيضاً ٥٥٧ و٥٩٥

(٢) الشرح٢٥٦/ب.

(٣) المغني ٥٥٦- ٥٥٧

(٤) نفسه ٥٥٠

(٥) لم ينسب، وهو في شرح التسهيل لابن عقيل١/٥٣٣، وشرح أبيات المغني ٦/٢٨٦

(٦) الشرح ٢٦٨/أ.

(٧) البيت للقطامي، ولُقّب بصريع الغواني، ديوانه٤٤، وهو في أمالي ابن الشجري١/٣٤٠، والخزانة ٤/٢٥، ٧/٨٦-١١١، وشرح أبيات المغني٣/٢٩٩، وفي المغني أيضاً ٢٠٨

وكذا الأمر أيضاً في قول المصنف: «والسابع أن يكون متصلاً بفاعل مقدّم، ومفسره مفعول مؤخر[1]»

قال الشارح[2]: ومن شواهد ذلك قوله:

جـزى ربُّـه عـني عـديَّ بـنَ حـاتمٍ جزاءَ الكلاب العاويات وقد فعل[3]

وقول الآخر:

جـزى بـنوه أبـا الغـيلانِ عـن كِبَـرٍ وحُـسْنِ فِعْـلٍ كما يُجْـزَى سِنِمَّارُ[4]

والشارح قلما ينسب الأبيات إلى قائليها، وهذا أيضاً يمكن أن يعود إلى أحد أمرين: إمّا لأنّه قد استشهد بالأبيات المعروفة الشائعة في ذلك العصر، ولذلك، فهو في غنية عن عزوها، وإمّا لأنه انشغل بمنهجه الأساسي عن مثل هذه الأمور، ولاسيما أنه أراد لنفسه الغلبة في هذا الشرح، حتى ألفينا كثرة الاعتراضات والردود، وربما كان السبب في هذا أنَّ هذه المسألة ـ وهي عدم عزو الأبيات ـ عادةٌ، جرى عليها أغلب النحويين.

ولكن هذا لا يعني أنَّ الرجل لم ينسب أيّاً من الأبيات الشواهد، غير أنَّ الأبيات التي نسبها تكاد تكون قليلة، إلاّ أنه نسب بعضها. يدلُّ على هذا قول المصنف في سياق حديثه عن الأمثلة التي متى بُني فيها على ظاهر اللفظ، ولم يُنظر في موجب المعنى حصل الفساد:

---

(١) المغني٦٣٩

(٢) الشرح ٣٢٠/أ.

(٣) البيت لأبي الأسود الدؤلي، مستدرك ديوانه١٢٤، ويُنسب للنابغة الذبياني، ديوانه٢١٤، وهو في الفاخر٢٣٠، والخصائص ٢٩٤/١، وشرح الجمل١٤/٢، وضرائر الشعر٢٠٩، وشرح الرضي ١/ ١٨٨، وشرح ابن عقيل٤٩٦/١، والخزانة٢٧٧/١.

(٤) البيت لِسَلِيط بن سَعْد، وهو في أمالي ابن الشجري ١٥٢/١، وشرح ابن عقيل ٤٩٧/١، وشرح الأشموني٥٩/٢، والهمع ٦٦، ١، والخزانة٢٨٠/١، ٢٩٤، ٢٩٣

«السابع قوله تعالى: ﴿فخذ أربعةً من الطير فصُرْهُنَّ إليك﴾[1]، فإن المتبادر تعلّق «إلى» بصرْهُنَّ، وهذا لا يصحُّ إذا فُسّر «صرْهُنَّ بقَطّعْهن[2]».

وقال الشارح[3]: «لأنَّ» إلى« ليست من صلة الفعل بهذا التفسير، ويقال، : صرت الشيء بمعنى قطّعتُهُ وفصلتُه. قال رؤبة[4]:

صرنا به الحكم وأعنى الحكماء

ومعظم شواهد الشارح الشعرية، ذكرت في سياق إقرار القواعد، وتثبيت الأحكام النحوية، ومنها ما ذكر توضيحاً لأي كلمة، يعثر عليها الشارح في أي شاهد من شواهد المصنف الشعرية.

فقد ذكر قول الشاعر:

قلّما يبرح اللبيبُ إلى ما ... يورثُ المجدَ داعياً أو مجيبا[5]

ليؤكد أنَّ «قلَّ» المكفوفة بـ «ما»، لا تدخل إلا على جملة فعلية[6].

وقول الشاعر:

لعمري وما عمري عليَّ بهيِّن ... لبئس الفتى المدعو بالليل حاتم[7]

ليبين أنه يجوز نعت فاعلي نعم وبئس[8].

---

(١) سورة البقرة: ٢٦٠

(٢) المغني ٦٨٩

(٣) الشرح ٣٤٠/أ.

(٤) لم أقف عليه في ديوانه.

(٥) لم ينسب هذا، وهو في شرح أبيات المغني ٢٤٥/٥، وفي المغني ٤٠٣

(٦) الشرح ٣٦٨/ب.

(٧) وهو ليزيد بن قنافة، والبيت في الهمع ٣٠/٢

(٨) الشرح ٣٧٢/أ.

وعند تعقيبه على قول المصنف: «زعم بعض القدماء أنه[1] لا يجوز في الشعر، لأنّه يقع غالباً عن تروٍّ وفكر»[2] «قال الشارح[3]: «استدلّ المثبتون لوقوع بدل الغلط في كلام العرب بقول ذي الرمّة[4]:

لمياء في شفتيها حوة لعس ... وفي اللثات وفي أنيابها شنب

ومن شواهده على توضيح بعض الألفاظ وشرحها وبيانها قوله: «عُدْنك[5] من العيادة» وهي زيارة المريض. والإحْنَةُ الحقد، والجمع إحنٌ[6]. قال الشاعر:

إذا كان في صدر ابن عمك إحنةٌ ... فلا تستثرها سوف يبدو دفينها[7]

وثمة شواهد أخرى، سبق ذكرها، أوردها الشارح شاهداً على ما ذهب إليه من شرح لبعض الألفاظ والمفردات، وهو لا يُعنى بالشاهد سواء أكان منسوباً أم كان غير منسوب، فقد استشهد بشواهد كثيرة، لم تنسب إلى قائليها، أو مختلف في نسبتها، وهذا أمر لم نجد الشارح قد أولاه أهمية، فالمُهِمُّ عنده، أو ما يريده من الشاهد أن يفي بالغرض الذي أراده.

**نتائج بحث الشواهد الشعرية:**

مما تقدم من موقف الشارح من الشواهد الشعرية أخلص إلى النتائج الآتية:

١ - لم يذكر كلاماً واضحاً أو مباشراً حول مسألة الاحتجاج بالشاهد الشعري، وربما

---

(١) أي بدل الغلط والنسيان.

(٢) يعني بدلي الغلط والنسيان. انظر المغني ٧٧٢

(٣) الشرح ٣٧٦/أ.

(٤) ديوانه ٣٢/١

(٥) وذلك في قول الشاعر:

عليكَ فلا يَغرُرْكَ كيدُ العوائدِ ... وعند الذي والّلاتِ عُدْنَكَ إحْنَةٌ

انظر المغني ٨١٦

(٦) الشرح ٣٩٤/ب.

(٧) وهو للأقيبل القينيّ، اللسان (أحسن).

كان السبب أن هذا الأمر كان مستقراً على مفهوم واضح في عصر الشارح.

٢ - لم يخرج الشارح عن المفهوم العام عند الجمهور في موضوع الاحتجاج بالشاهد الشعري.

٣ - استشهد بشعر الطبقة الأولى والثانية والثالثة، دون أي إشارة إلى التفضيل بينها، أو إلى أنَّ شعر الطبقة الثالثة مختلف في الاحتجاج به، ولكنَّه أشعرنا من خلال عرضه، واستشهاده، أنه يجيز الاستشهاد به دون أي تردد.

٤ - لم يحتجَّ بشعر الطبقة الرابعة، أو ما يسمى بشعر المحدثين أو المولدين، وهو في هذا الأمر كان موافقاً للقدماء، إذ إنهم لم يحتجوا بشعر المولدين.

٥ - أغلب شواهده ذكرت في المغني في مواضع متفرقة.

٦ - بعض شواهده لم يذكرها المصنف، ولكنها من الشواهد النحوية المعروفة.

٧ - كان يأتي بالشاهد تدعيماً للحكم المذكور، وتقوية للمسألة المعروضة.

٨ - ويأتي ببعض الشواهد لإثبات قاعدة، أو إقرار حكم نحوي، أو توجيه رأي مطروق.

٩ - بعض شواهده كانت لشرح بعض الألفاظ وبيان معانيها اللغوية.

١٠ - قلما ينسب الأبيات إلى قائليها، وقد يعود هذا إلى شيوع هذا البيت، ومعرفته معرفة تامة من قِبَل معاصريه، وقد يكون السبب انشغال الشارح بالمسألة النحوية التي يريد طرحها، أو معارضتها، أو تقويتها، وقد يكون هذا عادةً جرى عليها النحويّون.

١١ - أحياناً لا يذكر من البيت إلا أحد شطريه، وهو موضع الشاهد، في حين أنه أتمَّ أغلب شواهد المصنف التي ذكرها في المغني غير تامة.

١٢ - احتج بأبيات لم تنسب إلى قائليها، وهو لم يقف عند هذا الأمر أبداً، وليس لهذا الأمر أي قيمة لديه، فكان يستشهد بالبيت غيرِ المعروف نسبتُه كغيره من الأبيات، لأنه ـ كما قلت سابقاً ـ يسعى وراء هدفه، ولا يريد من الشاهد إلا أن يفي بالغرض الذي سيق من أجله.

## الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف:

إنَّ أهمَّ ما يمكنُ أن يقوله الباحث تحت هذا العنوان، إنَّ هذا النحوي أو ذاك أكثر من الاحتجاج بلغة الحديث الشريف، أو لم يُكثر، أو كان ممن لا يجيزون الاحتجاج بلغته، ولاسيما أن مسألة الاستشهاد بالحديث الشريف كانت مدار بحث ونقاش بين النحويين، حتى انقسموا إلى فرق، تمثِّلُ كل فرقة اتجاهاً معيناً في الاحتجاج به.

أكتفي بالإشارة إلى هذه الاتجاهات حتى أصل إلى موقف الشارح من هذه المسألة.

انحصر الخلاف في ثلاثة اتجاهات[1]:

**الاتجاه الأول:** يرفض أصحاب هذا الاتجاه الاحتجاج بلغة الحديث على تثبيت الأحكام النحوية أو إقرارها. ومنهم أبو حيان وابن الضائع.

**الاتجاه الثاني:** جوّز أصحابه الاحتجاج بلغة الحديث مطلقاً. وعلى رأس هذا الاتجاه ابن مالك.

**الاتجاه الثالث:** وهو الموقف التوفيقي بين الاتجاهين السابقين، ومن أصحابه الشاطبي.

وانتهى الخلاف بإقرار الاستشهاد بلغة الحديث النبوي الشريف من قبل مجامع اللغة العربية في بعض الأقطار العربية، وكان في مقدمتها مجمع اللغة العربية في القاهرة، الذي أجاز الاستشهاد بالحديث الشريف.

أمّا موقف الشارح من الاستدلال بالحديث، فيتبيّن من خلال ما قاله في شرح التسهيل في هذا المجال، فقد قال: «وقد أكثر المُصنف من الاستدلال بالأحاديث النبوية، وشنّع أبو حيان عليه، وقال: إنَّ ما استند إليه من ذلك لا يتمُّ له، لتطرّق احتمال الرواية بالمعنى، فلا يوثق بأن ذلك المحتجَّ به لفظُهُ عليه الصلاة والسلام، حتى تقومَ به الحجة.

---

(١) انظر الاقتراح ٥٢، والخزانة ١/٩، وفي أصول النحو للأفغاني ٤٦، وأصول التفكير النحوي ١٣٥ وما بعدها.

وقد أجريت ذلك لبعض مشايخنا فصوّب رأي ابن مالك فيما فعله، بناءً على أن اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب، وإنما المطلوب غلبة الظّنّ الذي هو مناط الأحكام الشرعية، وكذا ما يتوقف عليه من نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب، فالظّنُّ في ذلك كلّه كاف. ولا يخفى أنّه يغلب على الظّن أن ذلك المنقول المحتج به لم يبدّل، لأن الأصل عدم التبديل، لاسيما والتّشديد في الضبط والتحري في نقل الأحاديث شائعٌ بين النّقلة والمحدثين. ومن يقول منهم بجواز النقل بالمعنى، فإنما هو عنده بمعنى التجويز العقلي، الذي لا ينافي وقوع نقيضه، فلذلك تراهم يتحرّون في الضبط، ويتشددون، مع قولهم بجواز النقل بالمعنى، فيغلب على الظّنّ من هذا كلّه أنها لم تُبدّل، ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحاً، فيُلغى، ولا يقدح في صحة الاستدلال بها.

ثم إنَّ الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يُدوّن، وأما ما دوّن، وحُصِّل في بطون الكتب، فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بينهم.

قال ابن الصلاح بعد أن ذكر اختلافهم في نقل الحديث بالمعنى: «إن هذا الخلاف لا نراه جارياً، ولا أجراه الناس - فيما نعلم - فيما تضمنته بُطون الكتب، فليس لأحد أن يغير لفظ شيء من كتاب مصنَّفٍ، ويثبت فيه لفظاً آخر». وتدوين الأحاديث والأخبار وكثيرٍ من المرويَّات، وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية، حين كان كلام أولئك المبدِّلين على تقدير تبديلهم يُسوِّغُ الاحتجاج به، وغايته يومئذ تبديلُ لفظ بلفظ يصحُّ الاحتجاج به، فلا فرقَ بين الجميع في صحة الاستدلال؛ ثم دُوِّن ذلك المبدَّل - على تقدير التبديل - ومنع من تَغييره، ونقله بالمعنى، كما قال ابن الصلاح، فبقي حجَّةً في بابه صحيحة. ولا يَضرُّ توهمُ ذلك الاحتمال السابقِ في شيء من استدلالهم المتأخر، والله أعلم بالصواب»[1].

وهذا نصٌّ صريح في موافقة الشارح لمذهب ابن مالك في الاستدلال بالأحاديث

---

(١) شرح التسهيل للدماميني ٤/٢٤١-٢٤٣، وانظر الخزانة ١/١٤- ١٥.

النبوية، وقد صوّب الشارح رأي ابن مالك مستنداً إلى الأمور التالية:

١- اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب، وإنما المطلوب غلبة الظّن.

٢- يغلب على الظّنّ أن ذلك المنقول المحتجَّ به لم يبّدل، لأنَّ الأَصل عدمُ التبديل.

٣- احتمال التبديل في المنقول المحتجِّ به مرجوحٌ، فيلغى، ولا يقدح في صحة الاستدلال به.

٤- الخلاف في جواز النقل بالمعنى فيما لم يدوَّن، وأما ما دُوِّن وحُصِّل في بطون الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بينهم.

٥- تدوين الأحاديث والأخبار وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية.

٦- كلام أولئك المبدِّلين على تقدير تبديلهم يُسوِّغُ الاحتجاج به، ثم مُنع من تغييره ونقله بالمعنى، فبقي حجةً في بابه.

لكن الجانب التطبيقي لهذا الأمر كان مختلفاً، فالشارح لم يستشهد بالأحاديث النبوية كثيراً في الشرح، في حين أنه أكثر من ذلك في شرحه على التسهيل، ولعلَّ الأمر يرجع إلى أنَّ الشارح كان ملتزماً بالمادة التي بين يديه، فهو تابع للمصنف في شرحه، إذ لم يؤلّف مصنفاً نحوياً، فما هو إلا شارح لهذا المصنّف، ولاسيما أن ابن هشام ألزم نفسه بالاستدلال بالقرآن الكريم أولاً، وذلك ظاهر من خلال عنوان الكتاب، فجاء الشارح، فسار على نهجه، حتى إذا استشهد المصنّف بشعر، عاب عليه الشارح ذلك، لأنه لم يستشهد بالقرآن الكريم، وكان بالإمكان فعلُ ذلك.

واستشهاده بالأحاديث - وإن كان قليلاً - جاء على بابه من حيث إقرار القواعد، وتثبيت الأحكام، أو توجيه بعض الآراء، ومنها ما جاء لتوضيح كلمة لغوية، أو شرح مفردة، مما يدلُّ على أنَّ استدلاله بالحديث لم يكن للاستئناس، أو كان ذكره عرضاً في بعض المسائل النحوية.

فعند ذكر المعنى السابع لـ«أو»، وهو التقسيم، قال المصنف[1]: «ومثّل بنحو ﴿إن يكن غنياً أو فقيراً﴾[2]، ﴿وقالوا: كونوا هوداً أو نصارى﴾[3]. قال الشارح معقباً: «فإن قلت: كان من حقّه أن يأتي بالعاطف، فيقول: ونحو ﴿قالوا﴾، إذ ليس موضع حذفه، قلت: يحتمل أن تكون الواو عاطفة من كلام المصنف. والتمثيل بـ﴿قالوا كونوا هوداً أو نصارى﴾، فإن قلت: التلاوة إنما هي بالواو، فكيف حذفت؟ قلت: قد وقع مثله في أحاديث منها قوله صلّى الله عليه وسلّم حين سُئل عن الخمر: «ما أُنزل عليَّ فيها شيءٌ إلا هذه الآية الجامعة الفاذّة ﴿من يعمل مثقال ذرة خيراً يره﴾[4]، وكذا هو في مواضع من صحيح البخاري[5]، بدون فاء»[6].

وكذا الأمر في قول المصنف: «والصواب أنَّ الضمير لا يعود إليها[7] من خبرها، إلا مفرداً مذكراً على لفظها»[8]، وقول الشارح: «وقع في صحيح البخاري في كتاب الاعتصام بالسنة، في باب الاقتداء بسنن رسول الله صلّى الله عليه وسلم عن أبي هريرة أنَّ رسول الله صلّى الله عليه وسلم قال: «كلُّ أمتي يدخلون الجنة إلاّ مَن أبى، قالوا: ومَن يأبى؟ قال: مَن أطاعني دخل الجنة. ومن عصاني فقد أبى»، فقد عاد الضمير من خبر «كلٌّ» المضافةِ إلى معرفةٍ غيرَ مفرد»[9].

---

(١) المغني ٩٢

(٢) ﴿يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا.. ﴾ سورة النساء: ١٣٥

(٣) تتمتها ﴿تهتدوا قل بل ملّةَ إبراهيم حنيفاً وما كان من المشركين﴾ سورة البقرة: ١٣٥

(٤) سورة الزلزلة: ٧

(٥) كتاب الجهاد، باب الخيل لثلاثة رقم ٢٧٠٥

(٦) الشرح ٤٢/ب.

(٧) أي إلى «كل».

(٨) المغني ٢٦٣

(٩) الشرح ١٢٩/أ ـ ١٢٩/ب.

وربما لا يذكر الحديث لمناقشة قضية نحوية، أو دراسة مسألة معيّنة، وإنما يذكره لتثبيت قاعدة، كان المصنِّف قد أورد لها شواهد مختلفة، فيضيف الشارح شواهد أخرى، من بينها كلام الرسول صلى الله عليه وسلم، وذلك كقوله: «ومن الشواهد على ذلك[1] قوله عليه الصلاة والسلام: «وايمُ الله لقد كان خليقاً للإمارة، وإن كان من أحبِّ الناسِ إليَّ»[2].

وقد يذكر الحديث لمناقشة مسألة معيّنة، فيستدلُّ به على توجيه رأي معين، أو يخرّج به وجهاً نحوياً، فقد استشهد بقوله عليه الصلاة والسلام: «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا»[3]، على أنَّ الفعل مرفوع، ونون الرفع محذوفة، ذكر هذا الحديث، ليردَّ به قول المصنِّف: «وإعمال «ما» حملاً على «أن» كما روي من قوله عليه الصلاة والسلام: «كما تكونوا يولّى عليكم»[4]. قال الشارح: «لا حاجة إلى أن تجعل«ما» ناصبة هنا، فإنّ في ذلك إثباتَ حكم لها، لم يثبت في غير هذا المحل»[5] ثم ذكر شواهد على ذلك.

وقد يكون ذكر الحديث لشرح كلمة، وردت في شاهد شعري، وإيضاح معناها المقصود في هذا الشاهد، ولاسيما إذا كانت قد تَرِدُ لغير هذا المعنى. فيأتي بالحديث ليدعم، ويبيّن غرض الشاعر، وذلك كقوله: «لا يعنيني[6] بفتح حرف المضارعة، أي

---

(١) أي ترك اللام الفارقة مع إن المخففة من الثقيلة لعدم الالتباس.

(٢) صحيح البخاري: كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب زيد بن حارثة، رقم (٣٥٢٤).، الشرح ١٤٦/أ.

(٣) في صحيح مسلم، كتاب الإيمان: «لا تدخلون الجنة...».

(٤) حديث ضعيف.وهو في كشف الخفاء ١٢٦/٢، وفي المقاصد الحسنة للسخاوي ٣٢٦ والرواية فيه: «كما تكونون».

(٥) الشرح ٤٢٧/ب.

(٦) وذلك في قول الشاعر:

ولقد أمرُّ على اللئيم يسبُّني  فمضيتُ ثُمتَ قلتُ: لا يعنيني

يهمُّني. ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: «من حسن إسلام المرء تركُهُ ما لا يعنيه»[1].

ومما تقدّم ذكره نستنتج أن الشارح كان يُصوّب رأي ابن مالك في الاستدلال بالأحاديث النبوية، بل وجدته قد ردَّ رأي مَن لا يجيز الاستشهاد بالحديث بكلام بديع، وصفه البغدادي على هذا الردِّ بالإجادة.

ولكنَّ هذا المذهبَ لم يظهر في الشرح، لأنّه لم يكثر من الاستشهاد بالحديث، وربما كان سبب ذلك أنّه تابع لمصنَّف الكتاب الذي أقام عليه شرحه.

ولكنَّ الأحاديث المذكورة في الشرح ـ على قِلّتها ـ كانت تُذكر لأحد أمرين، إمّا لتثبيت قاعدة، أو حكم، أو توجيه رأي، أو تخريج وجه، وإما لشرح كلمة، وتوضيح معناها المقصود.

ومنهجه في الاستدلال بالحديث يؤكد أنّه ذكر هذه الأحاديث للاستشهاد، والاحتجاج بها، وليس للاستئناس.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

(١) مسند أحمد ١/٢٠١، الشرح ٢٨٠/ب.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

## الفصل الثالث

# أثر التحفة في بعض الشروح الأخرى

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

## التحفة والمنصف «دراسة مقارنة»:

مما لا شك فيه أنَّ كتاب «مغني اللبيب عن كُتب الأعاريب» من الكتب التي طارت شهرتها في الآفاق، وهذا جعل عدداً من العلماء يقبلون عليه، فيقيمون عليه الشروح والحواشي والتعليقات. وكان من بينها شرح الدماميني المُسمَّى بـ(تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب)، وشرح الشُّمني المسمَّى بـ(المنصف من الكلام على مغني ابن هشام).

ولّما كان بحثي يقوم على منهج الدماميني في شرحه على المغني؛ آثرتُ أن أصنع مقارنة بينه وبين المنصف، نظراً إلى كثرة دوران هذين الشرحين في بقية الشروح التي أقيمت على المغني فيما بعد، وكثرة النقل منهما، والأخذ عن صاحبيهما، ونظراً إلى أنَّ الشُّمني نفسه صرّح في مقدّمة شرحه بأنّه أقام شرحه ليرفع الحيف الذي أصاب المغني من شرحي ابن الصائغ والدماميني، وينصف ابن هشام مما اتُّهم به، وهذا أدى إلى تداخل كبير بين الشرحين، سأقف عليه من خلال الموضوعات التي سأغنيها بالدراسة المقارنة بينهما.

تقوم هذه الدراسة على مناقشة ستة موضوعات، وهي:

١ - ردود الشُّمني الصحيحة.

٢ - ردودُهُ غيرُ المسلَّم بها.

٣ - إقراره بعض ما قاله الشَّارح.

٤ - استدراكاته على الشَّارح.

٥ - أخذه عن الشَّارح بلا عزو.

٦ - كشفه بعض مصادر الشَّارح.

بهذه الموضوعات يمكن أن نبيِّن ذلك التداخل بين الشرحين، وتتضحَ معالم هذه الدراسة التي ستكشف النقابَ عن أهميتها.

## مناقشات الشُّمني الصحيحة:

أقام الشُّمني قسماً كبيراً من شرحه على المناقشات النحوية، فكان ينقل عبارة المصنف أولاً، ثم ما قاله الشَّارح حول هذه العبارة، ثم يبدأ مناقشتها، إمَّا بردِّ قول الشَّارح وإمّا بإقراره وإما بنقل كلامه دون أيِّ تعقيب. لكنَّ الظاهر في كلام الشُّمني أنَّه يحاول دائماً أن يثبت صحة كلام المصنف من خلال معارضة الشَّارح، وإن كان قد أقرّه في كثير من الآراء التي ذهب إليها.

كثرة المناقشات النحوية في شرح الشُّمني، جعلته يصيب في بعضٍ منها، ويردُّ بكلام غير مسلَّم به في بعضها الآخر. وربما كانت مناقشات الشَّارح للمصنف غيرُ المسلَّم بها، قد جعلت الشُّمني يقف عليها ليبيّن الوجه الصواب، ويُظهرَ الرأي السديد، وينصفَ ابن هشام ممّا رُمي به.

قال المصنف: «وأمّا انتصاب المعرفة نحو «ولاسيما زيداً» فمنعه الجمهور...، ووجَّهَهُ بعضهم بأنَّ «ما» كافةٌ، وأنَّ «لاسيما» نزلت منزلة إلاَّ في الاستثناء».[1]

قال الشَّارح: «يقدح فيه اقترانُها بالواو، ومعلومٌ أنّه لا يقال: «جاء القوم وإلاّ زيداً»، والقول بزيادتها ضعيف».[2]

قال الشُّمني: «لا يقدح فيه اقترانُها بالواو، لأنَّ مراد هذا القائلِ أنَّ لاسيّما مع الواو وبدونها تنزلت منزلة أداة الاستثناء».[3]

وما يدُّل على صحة ما ذهب إليه الشُّمني أنَّ القدح الذي أظهره الشَّارح لم يُجب عنه، وأنَّ هذا المثال مسموع، فكيف يُخرَّجُ إذاً؟ ثم إنَّ المصنف أجازه بقوله: «ورُدَّ بأن

---

(١) المغني ١٨٧

(٢) الشرح ٨٧/ب.

(٣) الشُّمني ٣٩١/١

المستثنى مُخرج، وما بعدها[1] داخل من باب أولى، وأجيب بأنَّه مخرج مما أفهمه الكلام السابق من مساواته لما قبلها، وعلى هذا فيكون استثناء منقطعاً»[2].

وعند كلامه على معاني «عن» قال المصنف: «والخامس مرادفة بعد»[3]، فقال الشَّارح: «إطلاقُ القول بالمرادفة مُشْكِلٌ، لأنَّ كلمةَ «بعد» اسمٌ بيقين، فلو رادفتها «عن»؛ لكانت اسماً، إذ لا مرادفةَ بين كلمتين من نوعين، ولو كانت «عن» اسماً، لامتنع عدُّ هذا المعنى من معاني «عن» الحرفية».[4]

ثم قال الشُّمني معقباً على هذين القولين: «ليس مرادُه بالمرادفة هنا حقيقتها، بل مجرد التوافق في المعنى، لأنَّه سيقول في حرف الواو في الواو الحالية: إن الحرف لا يرادف الاسم».[5] وهذا تدقيق من الشَّارح لا طائل منه، ولاسيما أن هذا المعنى مشهور لكلمة «عن»، إضافة إلى أنَّ كلام المصنف في معاني «عن»، وهذا صريح في أن المقصودَ التوافقُ من حيث المعنى، وليس من حيث المرادفةُ على حقيقتها، وهو قائل إن الحرف لا يرادف الاسم كما بيّن الشُّمني.

ولذلك قال صاحب الجنى: «السادس أن تكون بمعنى «بعد»[6]، وعبارته لا يأتي عليها ما ذكره الشَّارح، وتقوّي ردَّ الشُّمني المبنيَّ على أن المقصود المرادفةُ من حيث المعنى.

وفي أثناء حديثه عن الاسم الواقع بعد «لولا» قال المصنف: «أو مبتدأ لا خبر له[7]،

---

(١) أي ما بعد «لاسيما».

(٢) المغني ١٨٧

(٣) نفسه ١٩٧.

(٤) الشرح ٩١/ب.

(٥) الشُّمني ١/ ٤٠٤، انظر المغني ٤٧١

(٦) الجنى ٢٤٧

(٧) وذلك إذا كان الخبر كوناً مقيَّداً، فيجوز الإتيان بالمصدر المؤول، وتصير أن وصلتها مبتدأ محذوف الخبر وجوباً، أو مبتدأ لا خبر له، أو فاعلاً بثبت محذوفاً.

أو فاعلاً بثبت محذوفاً على الخلاف السابق في فصل «لو».[1]

فعقّب الشّارح على هذا الكلام بقوله: «هذا اللفظ، وهو قوله: «أو مبتدأ لا خبر له» إلى قوله: «في فصل لو» يثبت في بعض النسخ، وهو مشكل، فإن التخريج على أنّه فاعل بـ«ثبت» محذوفاً، لا يتأتى تفريعه على القول بأن رفع الاسم الواقع بعد «لولا» بالابتداء، وذلك أنّه قال بعد سوق الخلاف: «بل رفعه بالابتداء، ثم قال أكثرهم. إلى آخره».[2]

قال الشُّمني: «هذا اللفظ في نسخ كثيرة، ولا إشكالَ، فإنَّ مرادَه بالمرفوع في قوله: «وليس المرفوع بعد «لولا» فاعلاً» الاسمُ الصريحُ دون المؤوَّل، لأنَّ ذاك لا يقال له: مرفوع بل في موضع رفع».[3]

ثم إنَّ المصنف نفسه قال: «وليس المرفوع بعد لولا فاعلاً بفعل محذوف... بل رفعه بالابتداء»، فإذا أريد الكونُ المقيّدُ لم يجز أن تقول «لولا زيد قائم»، بل تجعل مصدرَه هو المبتدأ... أو تُدخل «أنَّ» على المبتدأ... وتصير أنَّ وصلتها مبتدأً محذوفَ الخبر وجوباً، أو مبتدأً لا خبرَ له، أو فاعلاً بثبت محذوفاً».

وكلامه نصٌّ في أنّ الاسم المؤول يجوز أن يكون فاعلاً بـ«ثبت» محذوفاً، أما الاسم الصريح فلا يجوز رفعه إلاّ بالابتداء. والمصدر المؤول لا يقال له: مرفوع، بل في موضع رفع كما قال الشُّمني. وبهذا يكون كلامُ الشّارح تعقباً للمصنف لا فائدة منه، وكلام المصنّف صحيح في الموضعين.

وعندما تحدّث المصنف عن «مَن»الاستفهامية التي أُشربت معنى النفي قال: «ولا يتقيّد جوازُ ذلك بأن يتقدّمَها الواو خلافاً لابن مالك، بدليل مَن ذا الذي يشفع عنده إلا

---

(١) المغني ٣٦٠

(٢) الشرح ١٧٠/ب، وانظر المغني ٣٥٩

(٣) الشُّمني ١/ ٦٩٤

بإذنه﴾[1].

فعقب الشَّارح عليه بقوله: «الذي قاله ابن مالك في التسهيل في باب «تتميم الكلام على كلمات مفتقرة لذلك ما نصُّه: «ويكثر قيام «مَن» مقرونة بالواو مقام النافي، فيُجاء بـ«إلا» قصداً للإيجاب»[2] انتهى. وهذا نحو ﴿ومن يغفر الذنوب إلا الله﴾[3]، ونحو﴿ومَن يرغب عن ملَّة إبراهيم إلاّ من سفه نفسه﴾[4]، إذ لو قدر أن التركيب كان في الأصل هكذا: ولا يغفر الذنوب إلاّ الله، ولا يرغب من ملّة إبراهيم إلاّ مَن سفه نفسه، فقامت «مَن» المذكورة مقام النافي؛ لصحَّ. والمراد حاصل.

وعلى هذا لا يتوجَّه نفي كلام المصنّف بآية الكرسي[5]، لأنَّ «مَن» الاستفهامية، وإن أشربت معنى النفي، إلا أنها ليست قائمة مقام النافي، إذ لا يصحُّ أن يكون الأصل: لا ذا الذي يشفع عنده إلاّ بإذنه، حتى يقال: إنها قامت مقام حرف النفي».[6]

وردّه الشُّمني بقوله: «هذا مبني على أنَّ المراد من قيام «مَن» مقام النافي، قيامها مقامه مع بقاء اللفظ على حاله، وهو ممنوع؛ بل المراد سواء بقي اللفظ على حاله، نحو ﴿ومن يغفر الذنوب إلاّ الله﴾[7]، أو لم يبق، نحو ﴿من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه﴾، فإنّه بمعنى «لا يشفع أحد عنده إلاّ بإذنه»[8].

والملاحظ أن كلام الشَّارح لا يستقيم مع عبارة المصنِّف، لأنّه لم يقل: إنها قائمة

---

(١) سورة البقرة: ٢٥٥، وانظر المغني ٤٣١

(٢) التسهيل ٢٤٣

(٣) سورة آل عمران: ١٣٥

(٤) سورة البقرة: ١٣٠

(٥) وهي ﴿من ذا الذي يشفع عنده إلاّ بإذنه﴾ سورة البقرة: ٢٥٥

(٦) الشرح ٢٠٦/أ.

(٧) سورة آل عمران: ١٣٥

(٨) الشُّمني ١/ ٨٠٤

مقام النفي. وإنما قال: أشربت معنى النفي، وهذا لا يلزمُ منه بقاء اللفظ على حاله، كما أراد الشَّارح، وإنما المراد بقاء اللفظ على حاله، أو عدم بقائه، وهذا ظاهر من عبارته.

وقد ردَّ الشُّمني كثيراً من أقوال الشَّارح واعتراضاته على المصنّف بالاعتماد على أن كلام المصنف يقوم على الظاهر وعدم الحذف، في حين أن اعتراض الشَّارح لا يتعيّن إلاّ بتقدير محذوف، يظهر ذلك من قول المصنف: «فإنّ جملة «تخشى عليَّ» حال من الضمير في «قائلة»[1]، ولا يجوز أن يكون صفة لها، لأنَّ اسم الفاعل لا يوصف قبل العمل».[2]

وقولِ الشَّارح: «هذا ليس بمتعيّن لجواز أن يكون «سيودي» محكياً بمحذوف، أي تقول: سيودي، فلا يمتنع كون «تخشى عليَّ» صفة؛ لارتفاع المانع».[3]

وقولِ الشُّمني: «ولا يخفى أنَّ كلام المصنف إنما هو على الظاهر وعدم الحذف».[4]

قال البغدادي: «وسمها الشَّارح، فجعل المقول جملة «سيودي» إلى آخره، ولم يُنبِّه عليه أحد، بل تبعه الشُّراح، وهذا مبنيّ على الظاهر، وإلا فيجوز أن يجعل جملة «تخشى عليَّ» صفة لقائلة، وجملة «أظنُّه» إلى آخره، محكية بقول محذوف تقديره: تقول».[5]

ولاشك أن كلام المصنف مبنيٌّ على الظاهر وعدم الحذف، كما ذهب الشُّمني. وأمَّا على تقدير الحذف فكلام البغدادي ظاهر في ذلك. أما الشَّارح فلم يصب على تقدير عدم

---

(١) وذلك في قول الشاعر:

سيودي به ترحالُهُ وجَعَائلُهْ وقائلةٍ تخشى عليَّ: أظنُّه

وهو في شرح أبيات المغني ٦/ ٣١٤، والجعائل جمع جعالة، وهي ما يدفعه مَن فُرِضَ عليه الغزو إلى غيره ليغزو عنه. وعزاه البغدادي إلى ذي الرمة برواية «سيودي به ترحاله ومذاهبه» انظر ديوانه٢/ ٨٢١ و٨٥٨

(٢) المغني ٥٦٥

(٣) الشرح ٢٨٢/ب.

(٤) الشُّمني ٢/ ١٦٠

(٥) شرح أبيات المغني ٦/ ٣١٤

الحذف، أو على تقدير الحذف، كما تبيّن من كلام الشُّمني أولاً، ومن كلام البغدادي ثانياً.

وممّا تقدّم أخلص إلى أنَّ الشَّارح لم يُخالفه الصواب في بعض مناقشاته النحوية وبعض دراساته بعض الظواهر التي تناولها المصنف في المغني، صرّح بهذا الشيخ الشُّمني مستدّلاً بالأدلة القاطعة والحجج الصحيحة على تعسّف الشَّارح في تلك المواضع. وهي ما سميتها بالمناقشات الصحيحة التي بيّن فيها الشُّمني المواضع التي جانب فيها كلام الشَّارح الصواب. وما هي إلا أمثلة على هذه الظاهرة التي يعجُّ بها شرح الدماميني وشرح الشُّمني، وقد أشار الأخير إلى ذلك في مقدمة شرحه.

لكنَّ هذا الأمر يدفعني إلى القول، هل كانت مناقشات الشُّمني للشارح كلُّها صحيحةً؟ بل ثمة مناقشات أوصلت الشُّمني إلى نتائج وأحكام وآراء غير مسلَّم بها، سنقف على بعض منها في دراسة المناقشات النحوية غير المسلَّم بها.

## المناقشات النَّحويَّة غير المسلَّم بها:

لا شك أنَّ الشُّمني قد أوقع نفسه في مناقشات، وصل من خلالها إلى نتائج غير مسلَّم بها، مردُّها أن الشُّمني حاول أن يردَّ كلام الشَّارح، فتكلَّف حيناً، وتعسف حيناً آخر، لأنَّه ردَّ بعض المناقشات بغير حجةٍ، وبكلام قلقٍ، لأنَّه انطلق من أساس قام على مجرد ردٍّ بَعض أقوال الشَّارح.

هذا الأمر أوقع الشُّمني في مناقشات غير صحيحة، أشار البغدادي إلى بعض منها، وسعى الشُّمني من خلالها إلى الوقوف إلى جانب المصنف دون رويَّة في ذلك، وكأنَّه أراد أن يثبت في كل مسألة يزجُّ نفسه فيها أن الشَّارح قد تعقّب المصنف ونال منه، وهو - أعني الشُّمني - سيرفع هذا الحيف الذي أصاب المصنِّف، وهذا جعله يجانب الصواب في بعض ما ذهب إليه.

وسأقف على بعض الأمثلة لأتبيَّن بعض الأسباب التي كانت وراء مناقشات الشُّمني غير الصحيحة أو غير المسلَّم بها أو التي تحتاج إلى إعادة نظر.

فعند قول المصنّف: «وعليه[1] أجاز ابن عصفور في قوله:

وما كلُّ ذي لُبٍّ بمؤتيك نُصحه وما كلُّ مؤتٍ نصحَهُ بلبيبِ[2]

أن يكون «مؤتيك» جمعاً، حُذفت نونُه للإضافة»[3] قال الشَّارح: «الإتيان بضمير الجمع مع إرادة الحكم على كل واحد قليل، فالحمل عليه عند وجود مندوحة عنه خلاف الأَوْلى، لاسيما وقد تأيَّد الإفراد بقوله: «نصحه»، وبقوله في عجز البيت «وما كلُّ مؤتٍ نُصحَه بلبيب»، فَحَمْلُ الأول على الأمر الكثير معتضد بالكثرة، وبمناسبة الصدر للعجز، فكيف يُعدَل عن ذلك مع عدم الملجأ إليه».[4]

فقال الشُّمني: «لا يَرِدُ هذا على ابن عصفور، لأنَّه إنما جوّزه بناءً على جواز الإتيان بضمير الجمع عائداً إلى «كل»، التي أُريد بها الإفراد».[5]

ولو ساق ابن عصفور شاهداً، يكون فيه الضمير للجمع، لكان أولى من هذا الشاهد، إذ الحمل على الكثير أَوْلى من الحمل على القليل، والشاهد يُحمل على ضمير المفرد، ففي ذلك مندوحة عن كون الضمير للجمع، لأنه قليل، وذاك كثير، ولأنَّ في البيت الشاهد دليلين آخرين ذكرهما الشَّارح، وهذا النظر لا يُعقَّب عليه بمثل ما قاله الشُّمني، إذ لا يُسقطُ ما قاله الشُّمني كلام الشَّارح. ولذلك فإنَّ ما قاله الشَّارح وارد على ابن عصفور، وليس كما قال الشيخ الشُّمني.

وكذا الأمر في قول المصنف: «وزعم يونس أنَّ ذلك لغة لبعض العرب، وحكى: لعلَّ أباك منطلقاً، وتأويله عندنا على إضمار «يوجد»، وعند الكسائي على إضمار

---

(١) أي على جواز جمع الضمير مع إرادة الحكم على كل واحد.

(٢) نُسب إلى أبي الأسود الدؤلي، ذيل ديوانه ٢٠٨، وهو في الكتاب ٤/ ٤٤١، وشرح أبيات المغني ٤/ ٢٢٧

(٣) المغني ٢٦٢

(٤) الشرح ١٢٨/أ.

(٥) الشُّمني ١/ ٥٢٩

«يكون».[1]».

وقال الشَّارح: «إذا ثبت أن بعض العرب ينصب بها الجزأين، كما نقله يونس، وتكلَّم العربي الذي من لغته ذلك بمثل «لعل أباك منطلقاً»، فكيف يُؤوّل كلامه على الحذف، نعم إن سمع مثل ذلك مِمن لغتُه نصبُ الاسم ورفعُ الخبر؛ حَسُنَ التأويل».[2]

فقال الشُّمني: «في كلام المصنّف ما يُشعر بأنّ ذلك لم يثبت، لأنّ لفظ «زعم» يُستعمل في القول الذي لم يستند إلى الوثوق، وأيضاً اعتماد يونس في كون ذلك لغة على قول بعض العرب: لعل أباك منطلقاً»، وهو لا يقتضي أنّ لغته نصبُ الجزأين لجواز أن يكون ذلك على التأويل المذكور».[3]

لكنَّ يونس زعم أنَّ ذلك لغةٌ لبعض العرب، بمعنى أنَّ نصب الجزأين حاصل وواقع بالأصالة، وهي لغة لبعضهم، وعبارته صريحة بذلك. ثم إن كلمة «زعم» لا مدخل لها فيما قاله الشَّارح، لكي يناقشه الشُّمني بمدلول هذا اللفظ، لأنَّ الشَّارح لا يجوّز التأويل المذكور، إذا ثبت أن بعض العرب ينصب الجزأين، وأما التأويل فيحسن عند من ينصب ويرفع، إذا نطق بنصب الجزأين. ولذلك فإن كلام الشُّمني لا يردُّ على ما قاله الشَّارح.

ويمكن أن يقال أيضاً: إن المصنف قصد أنَّه إذا ثبت أنَّ بعض العرب قالت ذلك، فإن بعضهم الآخر الذي ينصب ويرفع، يُؤوِّل ذلك المثالَ بما ذُكر، وهو من هذا البعض الذي ينصب ويرفع، لأنّه لابُدَّ من التأويل، لكي يستقيم المثال على مذهب المصنف، وهو نصب الاسم ورفع الخبر.

وفي أثناء كلامه على معاني الواو قال المصنف: «أحدها: احتمال معطوفها للمعاني

---

(١) المغني ٣٧٧

(٢) الشرح ١٧٦/ب - ١٧٧/أ.

(٣) الشُّمني ١/ ٧١٣

الثلاثة السابقة».[1] فعقب الشَّارح على ذلك بقوله: «هذا الحكم الأول لا تختصُّ به الواو، بل تشاركها فيه «حتى»، وإن افترقتا من وجوه أخر، نصَّ على ذلك غير واحد من النحاة.

وقال المصنف في فصل «حتى»: «الثاني من أوجه «حتى» أن تكون عاطفة بمنزلة الواو، إلاّ أنّ بينهما فرقاً من ثلاثة أوجه، وهي أنَّ معطوف «حتى» لابد أن يكون ظاهراً بعضاً ممّا قبله غاية له في زيادة أو نقص، ولا بد أن يكون مفرداً، ولا بد من إعادة الخافض معه إن عطف على مخفوض».[2] وهذه الأوجه التي وقع الافتراق بها تقدح في مشاركتها للواو في احتمال المعاني الثلاثة السابقة، فإن قلت: مرادُه أنَّ الواو تنفرد بمجموع هذه الخمسة عشر حكماً، فلا يَرِدُ هذا، قلت: إنما يريد أنها تنفرد بكلٍّ منها بدليل قوله في «الثاني عشر»: ولولا هذا التقييد لورد نحو «اشتريته بدرهم فصاعداً»[3][4].

قال الشُّمني: «هذا الحكم تختصُّ به الواو عند غير الجمهور، ولا تشاركها فيه «حتى»، وعليه بنى المصنف كلامه هنا، وبنى كلامه في «حتى» على قول الجمهور».[5]

فالشُّمني مقرٌّ أنَّ هذا الحكم تختص به الواو و «حتى»، على قول الجمهور. وعلى هذا يقوم اعتراض الشَّارح، وما قاله الشُّمني لا يُسقط دعوى الشَّارح، ولا يصلح أن يكون دفاعاً عن المصنف، لأنّه كيف سيبني كلامه على قول الجمهور حيناً، وعلى قول غير الجمهور حيناً آخر، وهو يدرس مسألة واحدة. كان أحرى بالشُّمني أن يقول: لعل المصنف بنى كلامه... الخ. لأنّه قد يرفع عنه أمراً، ويرميه بأمر آخر.

---

(١) وهي المعيّة، والجمع المطلق، والترتيب.

(٢) المغني ١٧١

(٣) المغني ٤٦٧

(٤) الشرح ٢٢٢/ب.

(٥) الشُّمني ١/ ٨٥٧

وفي فصل «كيفية تقديره باعتبار المعنى»، قال المصنف: «ومما يبعد ذلك[1] أيضاً أنّك لا تعلم معنى المضاف الذي تقدره مع المبتدأ إلاّ بعد تمام الكلام، وإنما حَسُنَ الحذفُ أن يُعلَم عند موضع تقديره نحو: ﴿واسأل القرية﴾[2].[3]

فقال الشّارح: «موضع التقدير هو ما بين «اسأل»، والمفعول الذي هو «القرية»، ولا يُعلم المحذوف هنا إلاّ بعد ذكر القرية، وليس هو في موضع المحذوف».[4]

فقال الشُّمني معقباً على القولين: «في كلام المصنف مضاف محذوف، وتقدير كلامه: عند موضع تحقّق تقديره، والبَيْنِيَّةُ بين شيئين لا تتحقّق إلاّ عند وجود ثانيهما، فالمحذوف هنا لا يُعلم إلاّ عند ذكر القرية، فهو موضع تحقق المحذوف».[5]

ويمكن أن يقال: إن الفرق بين ﴿الحرُّ بالحر﴾، و﴿واسأل القرية﴾، أنَّ التقدير في الأولى لا يُعلم إلا بعد تمام الكلام، وأن التقدير في الثانية يُعلم عند ذكر ﴿واسأل﴾، لأنّ السؤال لا يكون إلا للعاقل. فإن قلت: لا نعلم المحذوف إلاّ بعد ذكر العامل، وهل وقع على ما هو موجود حقيقة أو مقدراً؟ قلت: إذاً فالأمران سيّان في الأولى والثانية. لأنَّ المحذوف إذا لم يُعلم إلا بعد تحقّق البينيّة بين الشيئين، كانت الآية الأولى مساوية للثانية في تقدير المحذوف. وبهذا يكون ما استحسنه المصنف حاصلاً في الاثنتين، وليس هو في موضع المحذوف كما أراد الشّارح، وكلام الشُّمني لا يرفع النفي الذي قاله الشّارح، سواءٌ أكان في كلام المصنف مضاف محذوف، أم لم يكن. لأنّه إذا استقام كلامه على تقدير ذلك المضاف المحذوف، فلا فرق بين الآيتين. وقولُه نصٌّ في استحسان الحذف في الآية الثانية.

---

(١) أي تقدير «مضاف»، في قوله تعالى ﴿الحرُّ بالحرِّ والعبدُ بالعبدِ والأنثى بالأنثى﴾ سورة البقرة ٢: ١٧٨، أي قتل الحر كائن بقتل الحر، وفيه تكلف. انظر المغني ٥٨٦

(٢) سورة يوسف: ٨٢

(٣) المغني ٥٨٦

(٤) الشرح ٢٩١/ب.

(٥) الشُّمني ٢/ ٢٠٣

وقد بنى الشُّمني بعض ردوده على أنّ المصنف قد يبني كلامه على رأيه واختياره حيناً، وعلى قول الجمهور حيناً آخر، ومثل هذا لا ينهض حجّةً قويةً لردِّ اعتراضِ الشّارح على المصنف في هذين الاختيارين، ولاسيَّما أنَّ المصنف قد يقع في هذا التناقض، وهو لا يزال يناقش الموضوع نفسه، ويعلّلُ لحكم واحدٍ، أو يدرس ظاهرةً معينة.

ومثل هذا وجدتُه في هذه المناقشة التي دارت بين الشّارحين تعقيباً على قول المصنف: «ويتّجه عندي جواز الوجهين[1] إعمالاً للدليلين»[2]، حيث يدرس ما يُعرفُ به المبتدأ من الخبر.

قال الشّارح: «واتجاه الأمرين عنده إعمالاً للدليلين المذكورين مناف لما قدّمه من التحقيق الذي قرّره أولاً[3]؛ وذلك لأنَّ أحد هذين الدليلين هو: شبه المرفوعين في المثال المذكور[4] ونحوه بمعرفتين تأخرّ الأخصُّ منهما، ولا شكَّ أنَّ هذا مقتضٍ للحكم بابتدائية الأخصّ جرياً على مقتضى تحقيقه المتقدم، وإنما ذكر هذا توجيهاً للحكم بابتدائية غير الأخصّ، فما هذا الذي قاله؟».[5]

قال الشُّمني: «لا منافاة؛ لأنَّ ذلك التحقيق بالنظر إلى اختياره دون قولهم، وهذا الاتجاه بالنظر إلى دليل قول سيبويه[6] ودليل قولهم، دون اختياره. ولا يخفى أن مراد المصنف بالدليلين دليل قول الجمهور، ودليل قول سيبويه، وإن كان لم يذكر دليل قول الجمهور لظهوره، لا ما ذكره في توجيه قول سيبويه، كما يُفهم من كلام الشّارح، لأنَّ

---

(١) أي جواز كون الاسم الأول، إن كان نكرة، مسوغاً الابتداء بها خبراً عند الجمهور، ومبتدأ عند سيبويه.

(٢) والدليلان هما: كون الفكرة مسوغاً الابتداء بها، وهو دليل الجمهور، ودليل سيبويه أن الأصل عدمُ التقديم والتأخير، وأنهما شبيهان بمعرفتين تأخر الأخصُّ منهما. انظر المغني ٥٨٨ -٥٨٩

(٣) أي قوله: والتحقيق أنَّ المبتدأ ما كان أعرف. المغني ٥٨٨

(٤) وهو «الفاضل أنت».

(٥) الشرح ٢٩٣/ب.

(٦) انظر الكتاب ١/ ٣٢٨، ٢/ ١٢٨

مجموع ما ذكره في توجيه قول سيبويه دليل واحد مركّبٌ من شيئين، لا دليلان.[1]

خطّأ الشُّمني الشّارح في تفسيره كلمة «الدليلين»، وهو ظاهر مما سبق، فالشّارح ظنّ أن الدليلين هما أنّ الأصل عدم التقديم والتأخير، وأن الاسمين شبيهان بمعرفتين، تأخر الأخصُّ منهما نحو «الفاضل أنت»، والحقُّ أن الدليلين هما دليل الجمهور، ودليل سيبويه المؤلف من شيئين كما ذكر الشّمني.

ولكنّ التناقض الذي أظهره الشّارح لم يُرفع بما ذكره الشُّمني، إذ إن المصنّف لا يذهب إلى ما اختاره الجمهور حيناً، وإلى ما اختاره هو بنفسه حيناً آخر، لأنَّ التنافي حاصل وواقع في كلام المصنف، وسأقف عليه مفصلاً.

قرَّر المصنف أن المبتدأ ما كان أعرف، والأعرف هو الأخصُّ، فإذا تأخر الأخصُّ، وهو الأعرف، كان مبتدأ، وبذلك يكون كلامه «وأنهما شبيهان بمعرفتين، تأخر الأخصُّ منهما» توجيهاً لما ذهب إليه الجمهور، وليس لما ذهب إليه سيبويه، في حين أجد المصنف قد ساق هذه العبارة معطوفة على كلامه: «أن الأصل عدم التقديم والتأخير، بعد ذكر كلمة «ووجهه»، أي: ووجه ما ذهب إليه سيبويه. ولذلك فالتناقض ظاهر واضح في كلام المصنف، وما قاله الشُّمني غير مسلَّم به، ولا يقوم ردّاً على اعتراض الشّارح.

ولي في هذه المسألة نظر، لأنَّ كلام المصنف: «أن الأصل عدم التقديم والتأخير»، صالح لتوجيه قول سيبويه، وكلامه: «أنهما شبيهان بمعرفتين، تأخر الأخصُّ منهما»، صالح لتوجيه قول الجمهور. فإذا كانت عبارته على الشكل التالي: «ووجهه عند سيبويه أنَّ الأصل عدم التقديم والتأخير، وعند الجمهور أنهما شبيهان بمعرفتين تأخر الأخصُّ منهما» ارتفع التناقض، واستقامت العبارة بالنظر إلى قوله: «إعمالاً للدليلين»، ويكون تفسير الدليلين عند الشّارح صحيحاً. ولاسيما أنه لم يذكر دليل قول الجمهور سابقاً، وإنما ذكره في موضع الخلاف كعادته في ذلك.

---

(١) الشُّمني ٢/٢١١

وفي أثناء كلامه على المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة قال المصنف: «السادس: أن يكون مبدلاً منه الظاهر المفسر له، كـ «ضربته زيداً»...، وقوله:

قد أصبحتْ بقرقرى كوانسا فلا تلُمهُ أن ينام البائسا[1]

وقال سيبويه[2]: «هو بإضمار أذمُّ»[3].

قال الشَّارح: «البائس هو الذي اشتدّت حاجتُه، فهذه صفة ترحّم، فلا وجه لجعل الناصب المحذوف فعلَ ذمٍّ، وإنما ينبغي أن يقدّر أرحم»[4].

قال الشُّمني: «إن شدة الحاجة أيضاً صفةُ ذمٍّ، فلعلّ سيبويه لهذا قدّر أذمُّ»[5].

والمسألة تحتاج إلى نقاش، لأنني ما وجدتُ عند ذكر البيت الشاهد في الكتاب ما ذكره المصنف عن سيبويه وإنما وجدت قوله: «والترحُّمُ يكون بالمسكين والبائس ونحوه، ولا يكون بكلّ صفة، ولا كلّ اسم، ولكن تَرَحَّمْ بما تَرحَّمُ به العرب»[6]. ثم ذكر البيت.

وكلامه نصٌّ صريح في أن الترحّم يكون بالبائس، وعليه، فلا صحة لما ذكره المصنف لأمرين أمّا الأول؛ فلأن سيبويه لم يقل هذا، وأما الثاني؛ فلأن سيبويه قال خلافَه صراحةً.

---

(١) لم يُذكر قائله، وهو في الكتاب ٢/٧٥، والإفصاح للفارقي ٢٤٨، والهمع ١/٦٦ و٢/١١٧، والدرر ١/٤٥ و٢/١٤٩، وشرح أبيات المغني ٦/٣٥١، والشاهد فيه أنه لا يجوز كون «البائسا» بدلاً من الهاء في «لا تلمه»، وأن يكون منصوباً بعامل محذوف على الترحم عند سيبويه. وقرقرى: موضع مُخصب باليمامة، ويقال كنس الظبي، دخل كناسه أي بيته.

(٢) في الكتاب ٢/٧٤ - ٧٥ خلاف ذلك.

(٣) المغني ٦٣٩

(٤) الشرح ٣٢٠/أ.

(٥) الشُّمني ٢/٣٢٥

(٦) الكتاب ٢/٧٤-٧٥

أمّا ما قاله الشّارح، فظاهر في صحته، لأنَّ سيبويه نفسه قدَّر «أرحم»، وليس «أذم»، وما قاله الشُّمني لا قيمة له لأمرين: الأول: أنَّ شدّة الحاجة صفةُ ترحُّمٍ، والثاني صريحُ عبارة سيبويه بأنَّ الترحّم يكون بالمسكين والبائس ونحوه.

وكذا الأمر في كلام المصنف والشّارحيْن على مثالٍ ذُكر في «حذف جواب القسم». قال المصنف: «يجب إذا تقدّم عليه أو اكتنفه ما يغني عن الجواب، فالأول نحو «زيدٌ قائمٌ والله»، ومنه «إن جاءني زيدٌ والله أكرمته». والثاني نحو «زيدٌ والله قائم»[1].

قال الشّارح: «ليس هذا المثال[2] من القسم الأول، وإنما هو من القسم الثاني، وقد صرّح بذلك في أول الترجمة، وهي «حذف جملة جواب الشرط»[3]، والظاهر أنَّ ما هنا سهوٌ وسبقُ قلم»[4].

قال الشُّمني: «ليس ما ذكره هنا، ولا في الترجمة الآتية بسهو ولا سبق قلم، وذلك أن الشرط والقسم إذا اجتمعا يُؤتى معهما بجواب السابق مستغنى به عن جواب المتأخر، والأصل في الجواب أن يلي ما هو جواب عنه، فيكون «أكرمته» في المثال مقدّماً في الرُّتبة على القسم، ويكون المثال ممّا حُذف منه جواب القسم لتقدّم ما يغني عنه، لكن في الرتبة دون اللفظ، ولهذا قال: «ومنه».

فإن قيل: مثل هذا يأتي فيما ذكره في حذف جملة جواب الشرط، وهو «والله إن جاءني زيدٌ لأكرمنَّه، وقد صرّح فيه بأنَّهُ ممّا اكتنف الشرطَ ما يدلُّ على الجواب.

أجيب بأنَّ اعتبار الجواب المذكور هنا مقدّماً على الشرط، له لازم ممتنع، وهو عودُ

---

(١) المغني ٨٤٦

(٢) وهو قوله: «إن جاءني زيد والله أكرمته».

(٣) قال المصنف: «وذلك واجب إن تقدّم عليه أو اكتنفه ما يدلُّ على الجواب، فالأول نحو «هو ظالم إن فعل»، والثاني نحو «هو إن فعل ظالم»... ومنه «والله إن جاءني زيدٌ لأكرمنَّه» المغني ٨٤٩

(٤) الشرح ٤٠٥/أ.

الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً، فيمتنع ذلك الاعتبار لامتناع لازمه»[1].

وألاحظ أنَّ كلَّ ما بناه الشُّمني، وما قاله قائمٌ على إعطاء قول المصنف: «ومنه» اعتباراً خاصاً، وهذا يلزمه إعطاءَ الاعتبار نفسه لقوله: «ومنه» في الترجمة، وهي «حذف جملة جواب الشرط»، لأنَّ المصنف قال هناك: «حذف جملة جواب الشرط، وذلك واجب إن تقدّم عليه أو اكتنفه ما يدلُّ على الجواب، فالأول نحو «هو ظالم إن فعل»، والثاني نحو «هو إن فعل ظالم».. ومنه: «والله إن جاءني زيد لأكرمنَّه»[2].

وإذا أعطي قولُه الأخير: «ومنه» هذا الاعتبارَ ارتكب المحذور الذي سوّغ به الشُّمني ما قاله. وهو عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً. والأَوْلى تركُ الكلام على بابه، إذ إنَّ المصنف نفسه قال: «فالأول نحو زيد قائم والله» ومنه: «إنْ جاءني زيدٌ والله أكرمته». ثم قال في: «حذف جملة جواب الشرط: «الثاني نحو «هو إن فعل ظالم».. ومنه: «والله إن جاءني زيد لأكرمنَّه».

إذاً لا اعتبار لقول المصنف: «ومنه» في كلا المثالين، وعلى أي حال، فإنّ الاعتبار الذي ذكره الشُّمني لقول المصنف: «ومنه» يجب أن يُعطى لقوله في كلا المثالين. وإذا أُعطي؛ فإنه يوقع في المحذور الذي ذكره الشُّمني.

وغاية المسألة أن يقال: إنّ المصنف سها في ذكر المثال في موضعه، وحقّه أن يكون من النوع الثاني، ولاسيما أن المصنف نفسه قد صرّح بذلك. ولكنَّ الشُّمني أجهد نفسه في محاولة ردّ اعتراضات الشَّارح، حتى أوقع نفسه في التكلف حيناً، والتعسف حيناً آخر، وهو يقلّب النظر محاولاً أن يجد لأي شيء يطرحه الشَّارح تخريجاً، يدفع من خلاله ما أصاب المصنف.

وهذا أمر ظاهر في شرح الشَّيخ الشُّمني، حاولتُ أن أُظهره من خلال الوقوف على الأمثلة السابقة، وإن كان الشرح يعجُّ بمثل هذه الأمثلة، التي تضع الدليل القاطع بين يدي

---

(١) الشُّمني ٢/٧٠١

(٢) المغني ٨٤٩

الباحث على أنّ الشُّمني لم يفلت بعض الأحيان من السعي الحثيث وراء هدفه، وإن كان الصواب بجانب الشَّارح. فقد حاول كثيراً أن يردَّ ما قاله، دون النظر بمنظور علمي دقيق لهذا القول أو ذاك، فأصاب في بعض ردوده، وتكلّف في بعضها الآخر، بل تعسّف في بعضٍ منها، كما وصفه بذلك في بعض المواضع البغدادي في شرح أبيات المغني.

**إقراره بعض ما يقوله الشَّارح:**

إنَّ الأمر الظاهر الذي يطالعنا في شرح الشُّمني إقراره كثيراً من أقوال الشَّارح، كأن يأخذ عبارة المصنف، ثم ينقل كلام الشَّارح عليها، ويكتفي بذلك، وهذا يدلُّ على موافقة الشُّمني له في كثير من الشروح والإيضاحات التي ذهب إليها، أو الآراء والمذاهب التي أقرَّها، ولاسيما إذا كان كلام الشَّارح إيضاحاً لكلام المصنف، أو إقراراً له فيما ذهب إليه، أو تدعيماً لرأي ذكره، أو حُكم ناقشه، أو قاعدة درسها.

أما تلك المعارضات والردود التي قالها الشَّارح، فقلّما تجد الشُّمني سكت عنها، وإنما حاول دائماً أن يردّها منتصراً للمصنف، ولكن ربما وافق الشُّمني الشَّارح في بعض ردوده، أو مناقشاته المصنفَ.

فعند كلامه على «كلا» قال المصنف: «وقد يمتنع كونُها للزجر نحو: ﴿وما هي إلاّ ذكرى للبشر، كلاّ والقمر﴾[1]، إذ ليس قبلها ما يصح رَدُّه»[2]، فاكتفى الشُّمني بقوله: «في الشرح: إن لم يكن قبلها ما يصحُّ ردُّه، فبعدها ما يمكن الردع عن إنكاره، وهو قوله تعالى: ﴿إنها لإحدى الكبر﴾[3]، وقد جَوَّز الزمخشري ذلك فقال: «يجوز أن تكون «كلا» ردعاً لما ينكر أن يكون إحدى الكبر»[4].

---

(١) سورة المدثر: ٣١-٣٢

(٢) المغني ٢٥١

(٣) ﴿...وما هي إلاّ ذكرى للبشر، كلا والقمر، والليل إذا أدبر، والصبح إذا أسفر، إنها لإحدى الكبر﴾ سورة المدثر: ٣١- ٣٥

(٤) الكشاف ٦٥٣/٤، الشرح ١٢٢/ب، الشُّمني ٥١١/١

ألاحظ أن الشُّمني اكتفى بنقل كلام الشَّارح، ولم يعقّب على ذلك، وكذا الأمر في قول المصنف «وقال قوم: «لا» زائدة و«جَرَم»[1] وما بعده فعل وفاعل كما قال قطرب»[2].

قال الشُّمني: «في الشرح: «أي ثبت كون النار لهم. وقيل «جرم» بمعنى كسب للفراء، فيكون فاعله ضميراً يعود إلى عملهم المفهوم من السياق، أي: كسب لهم عملُهم النار، فـ«أن» وما في حيّزها في موضع نصب على هذا، وكثيراً ما يقتصر المفسرون على قولهم: إنَّ «لا جرم» كلمتان رُكّبتا، وصار معناهما: حقاً». انتهى[3].

وفي أثناء كلامه على «ليس» قال المصنف: «أحدها:[4] أن تكون حرفاً ناصباً للمستثنى بمنزلة» إلاّ، نحو «أتوني ليس زيداً»، والصحيح أنها الناسخة، وأنَّ اسمها ضمير راجع للبعض المفهوم ممّا تقدّم»[5].

قال الشُّمني: «في الشَّرح: «ولا يَرِدُ على هذا ما ورد على «قاموا ما خلا زيداً» عند مَن جعل الفاعل فيه ضميراً يعود إلى البعض المفهوم مما سبق، لأن البعض هنا في سياق النفي، فشمل كلَّ بعضٍ من القوم، فحصل المقصود من الاستثناء، بخلافه في «ما خلا» وشبهه»[6].

ثمة أمر يندرج تحت هذا الموضوع، وهو أن الشُّمني كان ينقل في بعض المواضع كلاماً للزمخشري، أخذه من الشرح بعزو ذلك وبلا عزو، والكلام لا يقتصر على الزمخشري فحسب، وإنما على كثير من العلماء الذين عوّل الشَّارح على أقوالهم

---

(١) في قوله تعالى: ﴿لا جرم أن لهم النار﴾ سورة النحل: ٦٢

(٢) المغني ٣١٤

(٣) الشرح ١٤٩/ب، الشُّمني ١/٦١٥

(٤) أي أحد المواضع التي تخرج فيها «ليس» عن رفع الاسم ونصب الخبر.

(٥) المغني ٣٨٧

(٦) الشرح ١٨٢/أ، الشُّمني ١/٧٣٠

وآرائهم، كأن يقول: في الشرح: «قال الزمخشري» أو قال الرضي، وغيرهم كثير.

وهو لا يعزو هذا النقل في مواضع معينة إلى الشرح، وإنما كان يكتفي بنقل العبارة نفسها التي نقلها الشَّارح عن الرضي مثلاً أو غيره، وسندرس هذا الأمر في موضوع تكرار الشُّمني لما يقوله الشَّارح، وقلّما عزا ذلك إلى الشرح، وإن كان القول المعني ليس للشارح.

وعلى أي حال، فإنَّ المواضع التي أيد الشُّمني الشَّارح فيها، وذلك من خلال نقل كلامه فقط دون أي تعقيب، هي التي كانت توضيحاً لعبارة المصنف أو شرحاً، أو إقراراً للمصنف في رأي أيّده، أو حكم أقرّه، وقلّما أيده في المواضع التي عارض فيها المصنف، أو ردّ بعض ما ذهب إليه.

يدلُّ على هذا قول المصنف في أثناء حديثه عن معاني «من»: «السابع مرادفة الباء، نحو ﴿ينظرون من طرف خفي﴾[1]، قاله يونس، والظاهر أنها للابتداء»[2].

وقولُ الشُّمني: «في الشرح: «إن أريد كون الطرف آلة؛ فـ«من» بمعنى الباء كما قاله يونس، وإن أريد أن الطرف وقع ابتداء النظر منه؛ فـ«من» لابتداء الغاية، فهما معنيان متغايران موكولان إلى إرادة المستعمل»[3].

ومن المواضع التي وافقه فيها، وكان كلامه مخالفاً لما أراد المصنف قولُ المصنف: «الجملة الخامسة الواقعة جواباً لشرط غير جازم مطلقاً، أو جازم، ولم تقترن بالفاء، ولا بإذا الفجائية»[4].

وقول الشُّمني: «في الشرح: «الحقُ أنّ جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقاً،

---

(١) سورة الشورى: ٤٥

(٢) المغني ٤٣٢

(٣) الشرح ١٩٩/ب، الشُّمني ٧٩٣/١

(٤) المغني ٥٣٤

وذلك أنّ محلَّ جملة لا تقع موقع المفرد، فلا محل لها، وجملة الجواب لا تقع موقع المفرد، فلا يكون لها محل»[1].

وكذلك الأمر في قول المصنف: «وأضحى تامة»[2]، وقول الشُّمني: «في الشرح: «إنما ادّعى المصنف أن «أضحى» تامةٌ لوجود الواو في الجملة المذكورة بعدها، فيمتنع أن تكون خبراً لما أسلفه من أن الخبر لا يقترن بالواو[3]. وقد حكى الرضي أن ذلك يقع قليلاً في الأفعال الناقصة[4]، فلا يمتنع حينئذ أن تكون ناقصة[5]». انتهى[6].

ومما سبق أخلص إلى أن الشُّمني قد وافق الشَّارح في كثير من المواضع، يعود سبب هذا الإقرار في أكثرها إلى موافقة الشَّارح للمصنف فيما ذهب إليه، وفي بعضها كان السبب أنّ الشُّمني لم يجد بُداً من موافقة الشَّارح وتأييده، وإن كان مخالفاً للمصنف، وذلك أن الشَّارح قد أصاب في هذه المواضع من حيث المناقشات النحوية، أو الآراء المطروحة، أو الأحكام المدروسة، وقد يكون ذلك أمانةً من الشيخ الشُّمني، وسبباً كافياً للوقوف على الحقيقة، وبُعْداً عن أي هدف يسعى إليه الشُّمني جاهداً لتحقيقه. وشرح الشُّمني يعجُّ بالأمثلة على ذلك، اكتفينا منها بما أوردناه سابقاً.

---

(١) الشرح ٢٥٩/أ، الشُّمني ٩١/٢

(٢) في قول الشاعر:

صافٍ بأبْطَحَ أضحى وهو مَشْمُولُ  شُجَّتْ بذي شَبَمٍ من ماءِ مَحْنِيَةٍ

وهو لكعب، ديوانه ٧، وشرح أبيات المغني ٢٥٧/٦

(٣) المغني ٥٣٧

(٤) لم أقف على هذا في شرح الرضي.

(٥) قال ابن هشام في شرح قصيدة كعب ٩٧ ـ ٩٨: «وقول «أضحى» إما تامة، فالجملة بعده حال، والواو الداخلة عليها واو الابتداء، وإما ناقصة، فالجملة بعدها خبر، والواو زائدة، ووجه دخولها تشبيه الجملة الخبرية بالجملة الحالية، وهذا الوجه أجازه أبو الحسن والكوفيون».

(٦) الشرح ٢٦١/ب، الشُّمني ٩٨/٢

## استدراكاته على الشَّارح:

سبق أن الشَّارح قد استدرك في شرحه على المصنف في كتابه بعضَ الأمور التي فات المصنفَ أن يذكرها، أو بعضَ الأمور التي سها المصنف عن عزوها، وكذا الأمور التي وعد بذكرها، ولم يأتِ على ذكرها، أو تلك التي تكرَّر ورودها في المغني، ورأيتُ ثمةَ أنَّ أهمَّ الاستدراكات تلك التي تتعلق بالمناقشات النحوية، أو بإقرار بعض الأحكام، أو بتوجيه بعض الآراء، ولاسيما ما يتعلق بنقل نصٍ عن سيبويه أو غيره من العلماء النحويين.

وكذا الأمر فيما يتعلق بالشُّمني، فقد استدرك على الشَّارح في بعض تلك القضايا المذكورة، هذه الاستدراكات لها أهمية كبيرة في سدّ النقص الذي اعترى شرح الدماميني، وفي ذكر أمور مهمة فات الشَّارح أن ينبه عليها، أو أن يذكرها.

من ذلك تعقيب الشَّارح على قول المصنف[1]: «وقيل تكون الفاء للاستئناف كقوله:

ألمْ تسألِ الرَّبعَ القواء فينطقُ ... ... ... ... ... ...[2]

وهو قوله: «هذا مصراع بيت لا أذكر تمامه»[3]، فقال الشُّمني: «هذا صدر بيت عجزه:

... ... ... ... ... وهل تخبرَنْكَ اليومَ بيداءُ سَمْلَقُ

والقواء بفتح القاف والمدّ، وقد يُقصر: الخالي الذي لا أنيس به. والسَّملق بفتح السين المهملة: القاع الأملس الصفصف»[4].

---

(١) المغني ٢٢٢

(٢) البيت لجميل بثينة، ديوانه ٥٠، وهو في الكتاب ٣/٣٧، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٢٩، وفي الجنى ٧٦، وشرح أبيات المغني ٤/٥٥، والشاهد فيه كون الفاء للاستئناف عند بعضهم.

(٣) الشرح ١٠٦/أ.

(٤) الشُّمني ١/٤٥٧

وكذا الأمر في قول المصنف: «وردّه[1] أبو البقاء بأنَّ {ولا} إنما تعطف على النفي»[2]. قال الشَّارح: «العاطف إنما هو الواو فقط لا مجموع قوله: {ولا}، والمصنف ترك هذا التعقيب مع شغفه بمناقشة أبي البقاء»[3].

قال الشُّمني: «لأبي حاتم أن يمنع أنّ {لا تسقي} معطوف، وإنما هو حال، وعبارة أبي البقاء ليس فيها أنّ «ولا» تعطف، ونصُّ ما في إعرابه: «تثير» في موضع نصب حالاً من الضمير في «ذلول». وقيل: هو مستأنف، أي: هي تثير، وهذا قول من قال: إنَّ البقرة كانت تثير الأرض، ولم تكن تسقي الزرع، وهو قول بعيد الصحة لوجهين: أحدهما: أنَّه عُطف عليه قوله: {ولا تسقي الحرث}، فُنفيَ المعطوف، فيجب أن يكون المعطوف عليه كذلك؛ لأنه في المعنى واحد. ألا ترى أنك لا تقول: «مررتُ برجلٍ قائم ولا قاعد»، بل تقول: «لا قاعد» بغير واو، كذلك يجب أن يكون هنا.

والثاني: أنها لو أثارت الأرض لكانت ذلولاً، وقد نُفي ذلك». انتهى[4].

وهذا ظاهر في استدراك الشُّمني على الشَّارح، وعلى المصنف أيضاً، وذلك أنَّه نقل نص أبي البقاء ليثبت عدم صحة ما ذهب إليه المصنف أولاً، والشَّارح ثانياً، وشغف الشَّارح بمناقشة المصنف شغله عن الرجوع إلى نص أبي البقاء ذاته. وكلام الشُّمني نصٌّ فيما ذهب إليه، عندما قرَّر أن أبا البقاء لم يقل هذا، ولكيلا يدع مجالاً للشك والتخمين نقل نصه بحرفه.

والشُّمني كان متصيّداً جيداً لكثير من المواضع التي صرّح فيها الشَّارح بعدم قدرته على إيضاح مقصود المصنف، سواء أكان هذا الأمر يتعلق بإتمام بعض الشواهد الشعرية، أم كان يتعلق بمناقشة بعض الظواهر النحوية، أم القضايا الخلافية.

---

(١) أي ردّ قول أبي حاتم: «الوقف على {ذلول} جيدٌ، ثم يبتدئ {تثير الأرض} على الاستئناف»، وذلك في قوله تعالى: ﴿إنها بقرةٌ لا ذلولٌ تثير الأرض ولا تسقي الحرث﴾ سورة البقرة: ٧١

(٢) المغني ٥٠٣، وانظر إملاء ما مَنَّ به الرحمن ٤٣/١

(٣) الشرح ٢٤٣/أ.

(٤) كلام أبي البقاء في إملاء ما مَنَّ به الرحمن ٤٣/١، الشُّمني ٢٨/٢

يظهر هذا من خلال قول المصنف: «المسألة الثالثة: «هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً» بالنصب. المسألة الرابعة: «أعجبني ضربُ زيدٍ وعمروٌ» بالرفع، أو عمراً بالنصب، منعهما الحُذّاق»[1].

وقولِ الشُّمني: «يعني منعوا المسألة الثالثة والرابعة، لأنَّ المحرز[2] فيهما ليس بموجود ولو كان اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال، «لأنَّ الاسم المشبَّه للفعل لا يعمل في اللفظ حتى يكون بـ«أل» أو منوناً أو مضافاً»[3]، يعني إلى غير ذلك المعمول وغير متبوعه، وهو هنا مضاف إليه متبوعه.

وفي الشرح: «المنع مذهب سيبويه[4] والجمهور. وانظر تعليل المصنف للمنع بما ذكره؛ هل معناه أنك لو أعملتَ المصدر في التابع المذكور رفعاً أو نصباً، لزم إعمالُه مع كونه غيرَ محلّى بـ«أل»، ولا منوّن، ولا مضاف إلى معموله، الذي هو هنا تابع؟ فإن كان هذا مرادَه، أشكل بمثل: «أعجبني ضَرْبُ زيدٍ عمراً»، فإنّ المصدر عَمِلَ في المفعول مع فقد الثلاثة، والقول بمنع ذلك مقطوعٌ ببطلانه. فتأمّل ماذا أراد، فلم يتضح له مقصودُه»[5].

وأقول: اتضح لنا نحن مقصوده، وهو أنّك لو أعملتَ المصدر في التابع المذكور، لزم إعمالُه مع كونه غيرَ محلّى بـ«أل»، ولا منونٍ، ولا مضافٍ إلى غير ذلك المعمول، وغير متبوعه، فلا يُشكل ذلك بمثل: «أعجبني ضَرْبُ زيدٍ عمراً» ولا بغيره»[6].

أخلص مما سبق إلى أنَّ ظاهرة الاستدراك في الشروح أو الحواشي كانت تشغل حيّزاً كبيراً من عناية أصحاب الشروح والحواشي، لأنّهم يحاولون من خلال هذه الظاهرة أن

---

(١) المغني ٦١٨

(٢) المحرز: الطالب لذلك المحلّ.

(٣) المغني ٦١٨

(٤) انظر الكتاب ١/١٦٩

(٥) الشرح ٣٠٩/ب.

(٦) الشُّمني ٢/٢٨٠ ـ ٢٨١

يظهروا مقدرتهم النحوية، وتفوقهم في هذا العلم، ولذلك وجدنا الشَّارح أولاً قد استطاع أن يستدرك على المصنف بعض القضايا، فأتمَّ بعض ما كان أغفله المصنف، أو ما فاته ذكرُه، وكذا الشُّمني فعل في شرحه، فاستدرك على الشَّارح بعض المسائل التي أغفلها، أو التي صرّح بعدم إيضاح المقصود منها. كما هو ظاهر من خلال الأمثلة المذكورة.

وهذه الأمور تجلو بعض الغموض الذي يعتري بعض التراكيب، أو بعض الظواهر النحوية التي يحتاج بعضها إلى تتمة أو إيضاح.

**أخذه عن الشَّارح بلا عزو:**

ممّا لاشك فيه أنّ هذه الظاهرة قد ظهرت في مواضع كثيرة في شرح الشُّمني، وكذا الأمر في شرح الدماميني، فقد رأيتُ فيما سبق أنَّ الشَّارح أخذ بعض ردوده واعتراضاته من بعض الأئمة بلا عزو ذلك إليهم، أمَّا الشُّمني فقد أكثر من الأخذ بلا عزو عن الشَّارح، وهذا هو موضوع بحثنا، أمَّا تلك النقول التي أخذها عن غير الشَّارح، فلا علاقة لنا بها في هذا الموضوع.

ويمكن القول: إن الشُّمني قد عوّل كثيراً على ما قاله الشَّارح، فعزا بعضاً من نقولاته عنه، وأغفل بعضاً، لكنَّ هذا الذي أغفله كثيرٌ جداً، وهذا ما جعلني أنعت هذا الأمر بالظاهرة، وسنقف على أمثلة منها، لنبيّن أن قسماً من هذه النقول كان يُنقل بحرفه عن الشَّارح، وأن قسماً آخر كان ينقل بمعناه دون التقيد التام بعبارة الشَّارح.

ففي الكلام على «خلا» الجارة للمستثنى صوّب كون «خلا» في موضع نصب عن تمام الكلام، ولا تُعلّق كسائر حروف الجر بقوله:

«لأنها لا تعدّي الأفعال إلى الأسماء، أي لا توصل معناها إليها، بل تزيل معناها عنها».[1]

---

(١) المغني ١٧٨

فعقّب الشُّمني بقوله: «الجواب عن هذا أنَّ تعدية الحرف إيصالُ معنى الفعل إلى المجرور به على الوجه الذي يقتضيه ذلك الحرف، وقد صرّح المصنف بذلك في «على» الاستدراكية حيث قال: «وتعلُّقُ «على» هذه بما قبلها، كتعلُّقِ «حاشا» بما قبلها عند مَن قال به، لأنها أوصلت معناها إلى ما بعدها على وجه الإضراب والإخراج».[1]

وهذا الكلام هو بعينه ذكره الشَّارح[2]، فنقله الشُّمني عنه بلا عزو.

وعند التعقيب على قول الشاعر:

فقمتُ للطيفِ مرتاعاً فأرّقني ... فقلتُ: أهْي سَرَت أم عادني حُلُمُ[3]

قال الشُّمني: «الطَّيف هنا خيال المحبوب الذي رآه في المنام، والمرتاع: الخائف، وأرّقني: أسهرني، وأهْي بإسكان الهاء بعد الهمزة، وفي شرح التسهيل لمصنفه أنَّ ذلك لم يجئ إلا في الشعر[4]، وعادني: جاءني، والحُلُم بضمتين، وقد تسكن لامه: رؤيا النوم».[5]

فإذا ما رجعتُ للشَّارح، وجدتُه يقول: «المراد بالطيف هنا خيال المحبوبة المرئي في النوم، والمرتاع: الخائف، وأرقني: أسهرني، وأهْيَ بإسكان الهاء بهد الهمزة، وفي التسهيل ما يقتضي أنّه قليل، وفي شرحه لمصنفه أنَّ الإسكان في ذلك لم يجئ إلا في الشعر. وسرت: سارت ليلاً، وعادني: جاءني بعد إعراضه، والحُلُم بضمتين: رؤيا

---

(١) الشُّمني ١/ ٣٧٦، وانظر المغني ١٩٣

(٢) انظر الشرح ٨٤/أ.

(٣) البيت للمرار الحنظلي العدوي زياد بن منقذ ( -١٠٠هـ)، وهو في الخصائص ١/ ٣٠٥ و٢/ ٣٣٠، وأمالي ابن الشجري١/ ٢٣٨، وشرح ابن يعيش٩/ ١٣٩، والخزانة٢/ ٣٩١، وشرح أبيات المغني١/ ١٩٤، والشاهد فيه وقوع «أم» بعد الهمزة التي ليست للتسوية بين جملتين فعليتين، ليستا في تأويل المفردين.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٤٣

(٥) الشُّمني ١/ ١٠٨

النوم، وقد تُسكّن لامُهُ أيضاً».[1]

هذا التطابق الواضح لا يمكن عدُّه من باب التشابه في شرح الأبيات الشعرية، لأنَّ النقل من شرح التسهيل قد تشابه أيضاً، والصواب أنَّ الشُّمني قد نقل هذا الكلام من الشَّارح، ولم يعزُهُ إليه.

ومثل هذه الأمور يدلُّ دلالة قاطعة على أنَّ الشُّمني كان يتكل كثيراً على ما قاله الدماميني، ولاسيما تلك العبارات التي اختارها الشَّارحان، فتكاد تكون واحدة، فضلاً عن النقول التي أخذها الشُّمني عن الشَّارح بلا عزو.

من هذا القبيل اختيار الشَّارح لقول المصنف: «وما لا يعمل لا يفسر في هذا الباب عاملاً»[2] فعقّب عليه بقوله: «أشار بهذا الباب إلى باب المنصوبات على شريطة التفسير، ويُعرف بباب الاشتغال، وإنما قيّد بذلك احترازاً عن مثل ﴿وإن أحد من المشركين استجارك﴾[3]، فإن «استجار» مفسرٌ لعامل «أحد»، وهو لا يمكن عملُه في ذلك المعمول، لو سُلّط عليه ضرورة أن رافع الفاعل لا يجوز تأخره عنه عند البصريين».[4]

فإذا ما نظرنا في شرح الشُّمني وجدناه قد اختار العبارة نفسها أولاً، وثانياً عقّب عليها بقول الشَّارح دون أن يُصرّح بذلك، واكتفى بقوله: «الإشارة بـ«هذا الباب» إلى باب «زيداً ضربته»، وهو باب الاشتغال، وإنما قيّد به احترازاً عن مثل: {وإن أحد من المشركين استجارك}، فإن «استجارك» مفسر للعامل في «أحد»، ولا يصح عمله فيه عند البصريين، لأنَّ الفاعل لا يتقدم على الفعل عندهم».[5]

وقد يكون نقل الشُّمني من الشرح بحرفه، وسأسوق بعض الأمثلة التي تبين ذلك، فمن

---

(١) الشرح ٢٣/ب مكررة.

(٢) المغني ١٣٤

(٣) التوبة: ٦

(٤) الشرح ٦٤/أ.

(٥) الشُّمني ١/ ٢٩٢ -٢٩٣

هذا تعقيبه على قول المصنف: «إذ الاستمرار إنما يكون في المستقبل»[1] بقوله: «قد يُتوَهم انتفاؤه بنحو ﴿لو يطيعكم في كثير من الأمر﴾[2]، فإن الاستمرار فيه بالنسبة إلى الماضي ولا انتفاء به».[3]

وهذا الكلام للشارح بحرفه[4].

وكذا الأمر في تعقيبه على قول المصنف: «والثاني من وجهي «على» أن تكون اسماً بمعنى فوق»[5]، قال: «حكى ابن أم قاسم خلافاً في كونها في هذه الحالة معربةً أو مبنية[6]، وجزم ابن الحاجب بكونها مبنية، قال: لحصول مقتضى البناء، وهو مشابهة الحرف في لفظه وأصل معناه».[7]

وهذا مأخوذ من الشرح[8] بحرفه.

والذي يدلُّ أيضاً على أنَّ الشُّمني أخذ كثيراً من ردود الشَّارح، أو مناقشاته دون أن يشير إلى ذلك، أنّه كان ينقل ما نقله الشَّارح أيضاً من كلامٍ للأئمةِ، أو للذين نقل عنهم، وأخذ بعض آرائهم، فهو لا يكتفي فقط بنقل تعقيب الشَّارح على عبارة المصنف التي اجتباها، وإنما يأخذ أيضاً العبارة نفسها التي نقلها الشَّارح عن سيبويه مثلاً، أو ابن الحاجب، أو الرضي، أو أي نحوي آخر.

فعند قول المصنف: «بخلاف «كأنَّ زيداً قائم، أو في الدار، أو عندك، أو يقوم،

---

(١) المغني ١٨٥، والكلام حول السين.

(٢) ﴿واعلموا أن فيكم رسولَ الله لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتم...﴾ سورة الحجرات: ٧

(٣) الشُّمني ١/ ٣٨٧

(٤) الشرح ٨٧/أ.

(٥) المغني ١٩٣

(٦) الجنى ٤٧٥

(٧) الشُّمني ١/ ٣٩٨

(٨) الشرح ٩٠/أ.

فإنها في ذلك كله للظَّنِّ»[1]، قال الشُّمني: «إنما لم يقل هؤلاء[2] بأنّ «كأنّ» للتشبيه في هذه المواضع، لأنَّ خبرها حينئذ نفس اسمها، لأنّ زيداً هو نفس القائم، ونفس المستقر، والشيء لا يشبِّه بنفسه. قال الرضي[3]: والأولى أن يقال: إنها للتشبيه أيضاً...».[4] ثم نقل كلام الرضي بتمامه.

وهذا عين ما قاله الشّارح[5] إضافة إلى كلام الرضي نفسه.

وعقّب الشُّمني على قول الشاعر:

حتّىَ شآها كَلِيلٌ موْهِناً عَمِلٌ ... ... ... ... ...

بقوله: «هذا صدر بيت، عجزه

... ... ... ... ... باتَتْ طِراباً، وبات الليلَ لم يَنمِ[6]

وهو في وصف برق، وشآها: بشين معجمة فهمزة، فألف: بمعنى سبقتها. والضمير للسحاب. والكليل: الذي حصل له كلال: أي إعياء وتعب، والمَوهِن بفتح الميم وكسر الهاء نحو نصف الليل، وكذا الوهن. والعمِل بكسر الميم: المطبوع على العمل».[7]

وهذا الذي قاله الشُّمني هو بعينه كلامُ الشّارح[8]، وقد نقل هذا الكلام البغدادي[9]

---

(١) المغني ٢٥٣

(٢) وهم جماعة منهم ابن السيد البطليوسيُّ.

(٣) شرح الرضي ٤/٣٣١

(٤) الشُّمني ١/ ٥١٤

(٥) الشرح ١٢٣/ب.

(٦) البيت لساعدة بن جؤيَة الهذلي، ديوان الهذليين ١/١٩٨، وهو في الكتاب ١/١٤، والمقتضب٢/١١٥، وشرح ابن يعيش ٦/٧٤، واللسان «شأو»، و«عمل»، والشاهد فيه أنّ «مَوْهِنا» ظرف زمان، وليس مفعولاً به لـ«كليل» خلافاً لسيبويه في استدلاله على إعمال «فعيل» في هذا البيت. انظر المغني ٥٦٨

(٧) الشُّمني ٢/١٦٧

(٨) الشرح ٢٨٣/ب.

(٩) في شرح أبيات المغني ٦/٣٢٧

وعزاه إلى الدماميني.

وثمة أمر مهم، ينبغي ذكره في هذا الموضوع، وهو أنَّ الشُّمني كان يعوّل كثيراً على ما ذهب إليه الشَّارح، فكان ينقل كلامه، فيشير حيناً، ويغفل الإشارة حيناً آخر، ولذلك وجدتُ أنَّ الموضع نفسه الذي أخطأ فيه الشَّارح، قد أخطأ فيه الشُّمني، وذلك لأنه قد نقل كلام الشَّارح بلا عزوه.

فالشُّمني قد عقّب على قول الشاعر:

فإنْ لمْ تجدْ من دونِ عدنانَ والداً ودونَ مَعَدٍّ فَلْتَزَعْكَ العواذلُ[1]

بقوله: «فَلْتَزَعْكَ بفتح الزاي، كذا وُجد مضبوطاً بخط المُصنف، وذلك أنه يقال: أَوْزَعْتُهُ أَوْزَعُهُ وَزْعاً: أي كففْتُهُ. والعواذل بالذال المعجمة: اللوائم، جمع عاذلة صفة المرأة أو للجماعة».[2]

وهذا ما قاله الشَّارح[3]، وكلاهما لم يُصب في شرحه لـ«العواذل»، لأنها في البيت بمعنى حوادث الدهر وزواجره، وضّح هذا المعنى البغدادي في شرح أبيات المغني[4]، والذي جعل الشُّمني يتبع الشَّارح في خطئه أنّه نقل منه بلا تدقيق وتمحيص.

وعندما كان الشَّارح ينقل نصاً لأحد النحويين في مناقشة مسألة، أو رأي، أو يأخذ عن غير واحد من النحويين الذين درسوا تلك المسألة، وأغنوها بالبحث، ثم يضيف شيئاً على ما قالوه؛ كان الشُّمني يكتفي بالإشارة إلى ما قاله الشَّارح، ويغفل الإشارة إلى الكلام بتمامه، وهذا كثير في شرحه، لأن ما نقله الشُّمني هو نفسه ما كان الشَّارح قد

---

(١) البيت للبيد بن ربيعة العامري، ديوانه ٢٥٥، وهو في الكتاب ١/ ٦٨، والمحتسب ٢/ ٤٣، وسر الصناعة ١/ ١٤٧، والإنصاف ١/ ٣٣٤، والرصف ٨٢، وشرح أبيات المغني ٧/ ٤١، والشاهد فيه أنّ «دون» معطوفة على محل «من دون» انظر المغني ٦١٦

(٢) الشُّمني ٢/ ٢٧٧

(٣) الشرح ٣٠٨/ب.

(٤) شرح أبيات المغني ٧/ ٤٢

نقله، والكلام كله من أوّله إلى آخره مأخوذ من كلام الشّارح، وإن لم يشر الشُّمني إلاّ إلى قسمٍ منه.

وعندما كان الشّارح يُبيّن بعض مصادر المصنف، ويُثْبتُ ذلك بقول صريح منه، ثم ينقل النص بتمامه الذي نقل منه المصنّف؛ كان الشُّمني يكرر هذا الكلام دون الإشارة إلى ما قاله الشّارح، وهذا -أيضاً- كثير في شرح الشُّمني.

ومن الأمور الظاهرة في شرح الدماميني أنّه كان يناقش قضية بكلام مطوّل، ثم يذكر في نهاية الكلام أنّه لصاحب الكشف على سبيل المثال، وهذه ميزة يكاد يكون الشّارح قد التزم بها في نقولاته. أما الشُّمني فوجدت أنّه كان ينقل بعضاً من هذا الكلام دون عزوه إلى الشّارح أو صاحب الكلام، لأنّ الشّارح قد صرّح باسمه في نهايته، وهذا يدُّل على أنه ظنَّ أنّ هذا للشارح فنقله وأغفل الإشارة إليه، في حين أنَّ الكلام ليس للاثنين، وإنما هو لنحوي آخر، وقد صرّح الشّارح بذكر اسمه في نهاية النص المنقول. ولعلَّ الشُّمني لم يطلع على الكلام بتمامه، لكي يعلم أنّ الكلام ليس للشّارح.

ولا أكون قد بالغت في هذا الحكم إذا قلت: إنّ ما أخذه الشُّمني عن الشّارح بلا عزو يكاد يكون ثلث شرح الشُّمني، ولاسيما أن النقول التي أثبتها في شرحه كانت بعينها مثبتة في شرح الشّارح، وهذا يجعلني أغفل الإشارة إلى تلك المواضع التي نقل فيها كلام الشّارح بلا عزو، لأنها كثيرة جداً، ولأنَّ شرحه يعج بالأمثلة على ذلك.

ولذلك أغفلت جانباً من جوانب هذه الدراسة، وهو أنَّ كثيراً من كلام الشُّمني كان تكراراً لما قاله الشّارح، ووجدتُه يدخل في هذا الجانب، وهو أخذ الشُّمني عن الشّارح بلا عزو، لأن النصوص المنقولة، هي بعينها نقلها الشّارح، والشُّمني لم ينقص، أو يضف حرفاً واحداً على أي نصٍ منها، لذلك كان هذا الأمر من باب أولى أن يدخل ضمن الأخذ بلا عزو.

## كشفه بعض مصادر الشرح:

يُعَدُّ هذا الموضوع من أهم ما جاء به الشُّمني في شرحه على المغني، ولاسيما أنه كان يتتبع الشَّارح تتبعاً دقيقاً، لكي يقف على كلام، نقله الشَّارح عن أحد الأئمة بلا عزو، فكان الشُّمني يبيّن هذا الأمر، إما بقول صريح منه، وإمَّا بالاكتفاء بنقل العبارة التي نقلها الشَّارح من المصدر الذي نقل منه دون الإشارة إلى أنَّه لم يعز ذلك.

في الكلام على «أل» قال المصنف: «ولأنَّ الصحيح في الداخلة على «الآن» أنها زائدة»[1]. قال الشَّارح: «يحتمل أن يكون ابن عصفور لم يقصد أن «ال» المنطوق بها في «الآن» لتعريف الحضور، وإنّما أراد «ال» التي بنى هذا الظرف لتضمنه إياها».[2]

قال الشُّمني: «مع أنّ ابن الصائغ سبقه إلى ذلك ففيه نظر...».[3]

وإذا ذكر الشَّارح كلاماً مطولاً في مناقشة حكم ذكره المصنف، ثم استعان ببعض عبارة أو عبارة ذكرها أحد النحويين، فاثبتها دون الإشارة إلى ذلك النحوي، بيَّن الشُّمني هذه العبارة، لأنّه قد تتبع الشَّارح في كثير من المواضع تتبعاً دقيقاً، حتى استطاع أن يقف له على هذه القضايا الدقيقة.

ففي الكلام على جملة الأمور التي تفصل بين «أما» و«الفاء»، قال المصنف: «الثالث جملة الشرط، نحو ﴿فأما إن كان من المقرَّبين فَروحٌ﴾.[4]

قال الشَّارح: «جعل المصنف الجواب لأما داخلة عليه الفاء، وجملة الشرط فاصلة

---

(١) هذا من جملة اعتراضات ابن هشام على ابن عصفور في قوله: ولا تقع «ال» العهدية التي يكون معهوداً حضورياً إلا بعد أسماء الإشارة، أو «أي» في النداء، أو إذا الفجائية أو في اسم الزمان الحاضر نحو «الآن». المغني ٧٣

(٢) الشرح ٣٠/ب.

(٣) الشُّمني ١/ ١٣٢

(٤) ﴿... وريحان وجنات نعيم. وأما إن كان من أصحاب اليمين فسلام لك من أصحاب اليمين﴾ سورة الواقعة: ٨٨ ـ ٩١، وانظر المغني ٨٢

بينهما، فيكون جواب هذا الشرط الفاصل محذوفاً مدلولاً عليه بالشرط الأول وجوابه، وإنما كان الجواب المذكور لأمّا دون الشرط الآخر لوجهين: أحدهما: أن القاعدة أنه إذا اجتمع شرطان، ولم يذكر بعدهما إلا جواب واحد، فإنه يجعل لأولهما. والثاني: أنَّ شرط «أمّا» قد حُذف، فلو حُذف جوابها لحصل من ذلك إجحاف بها، كذا في حواشي التسهيل للمصنف. قلت: ظاهره امتناع حذف جواب أما للإجحاف، وقد أجازه الزمخشري كما سنقف عليه قريباً.

ولقائل أن يقول: لا نسلّم أن ثمَّ شرطين اجتمعا تحقيقاً، بل الجواب المذكور للثاني، وهو وجوابه جواب الأول، والفاء المؤخرة داخلة على الشرط الثاني تقديراً»[1].

قال الشُّمني: «وقوله: بل الجواب المذكور للثاني... إلى آخره» هو كلام بدر الدين ابن مالك في شرح الألفية»[2]، ثم نقل نص بدر الدين ابن مالك بتمامه».[3]

وهذا دليل قاطع على أنَّ الشُّمني كان متتبعاً جيداً لما يقوله الشَّارح، لذلك وقف له على كثير من المواضع التي أغفل الشَّارح فيها الإشارة إلى ذكر المصادر التي نقل منها.

وربما كانت رغبة الشُّمني في كشف بعض مصادر الشَّارح، أوقعته في بعض الأحكام غير المسلّم بها، فقد حكم الشُّمني بأنَّ بعض ما ذكره الشَّارح في تعقيبه على قضية خلافية سأذكرها لاحقاً هو لأبي حيان، ولم نلحظ هذا الأمر، فالاثنان تكلما على هذا الأمر، ولكن لم يكن ثمة نقل من أبي حيان، وذلك لاختلاف مدلول عبارتهما، ولاختلاف العبارة أصلاً. وسأذكر هذا الأمر مفصلاً، لنتبيّن هذا الذي وقع به الشُّمني، وإن كان غير كثير.

فعند مناقشة المصنف في قوله: «إذ المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف فلا يفسر عاملاً

---

(١) الشرح ٣٦/ب.

(٢) الشُّمني ١/ ١٥٩

(٣) شرح الألفية لابن الناظم ٢٧٩

فيه»[1]. قال الشَّارح: «لا مانع من كون «نفحت» مضافاً إليه مع جعله مفسراً، وما استند إليه منظور فيه، لأنَّ الظاهر من كلامهم أنّ امتناع تفسير ما لا يعمل مخصوص بباب الاشتغال، وقد تقدم للمصنف في الفصل الذي عقده لخروج «إذا» عن الاستقبال أنْ قال: «وما لا يعمل لا يفسر في هذا الباب عاملاً».[2] فقيّد الحكم بباب الاشتغال.

وقد خرّج كثيرون مثل قوله تعالى: ﴿وكانوا فيه من الزاهدين﴾[3] على أنّ «فيه» متعلّق بمحذوف، تفسره صلةُ الموصول، وجعلوا «أحد» من مثل ﴿وإن أحدٌ من المشركين استجارك﴾[4] فاعلاً بفعل محذوف يفسره الفعل المتأخر، مع أنّه لا يصلح أن يعمل فيه الرفع على الفاعلية، وهو متأخر. ولو سلم أنّه غير مخصوص بباب الاشتغال يمكن جعلُ «حيث» مضافة إلى «نفحت»، وجعلُ «ريدة» فاعلاً بمحذوف يفسره السياق، لا «نفحت» بخصوصه».[5]

قال الشُّمني: «وأنت خبير بأنَّ الكلام الأخير، هو ما نقلناه عن أبي حيان».[6]

وما نقله عن أبي حيان هو قوله: «لا حجة في البيت لاحتمال أن تكون «حيث» مضافة إلى الجملة بعدها، وهي «نفحت له»، وترتفع «ريدة» بفعل محذوف يفسره المعنى، والتقدير «إذا نفحت ريدة». قال: وهذا أولى، لأنّه ليس فيه إلا حذفُ رافع

---

(١) المغني ١٧٧، ذكر المصنف هذا الكلام في سياق حديثه عن نُدرة إضافة «حيث» إلى جملة محذوفة وذلك كقول الشاعر:

أتاه بريَّاها خليلٌ يواصلهُ ... إذا ريدةٌ من حيثُ ما نفحتْ لهُ

أي إذا ريدة نفحت له من حيث هبّت، وذلك لأنَّ «ريدة» فاعل بمحذوف يفسره نفحت، فلو كان «نفحت» مضاف إليه «حيث»، لزم بطلانُ التفسير، إذ المضاف...

(٢) المغني ١٣٤

(٣) سورة يوسف: ٢٠

(٤) سورة التوبة: ٦

(٥) الشرح ٨٣/أ ـ ٨٣/ب.

(٦) الشُّمني ١/ ٣٧٤

«ريدة» ؛ ودلَّ عليه المعنى، وفي تأويله حُذِفَ هذا الرافعُ، والجملةُ التي أضيفت إليها «حيث»، ودعوى أنَّ «ما» عوضٌ عن المضاف إليه، لم يثبت لها ذلك غيرُ هذا الموضع، فتحمل عليه».[1]

فإذا كان قصدُ الشُّمني أنَّ التشابه وقع بين قول أبي حيان: «ترتفع «ريدة» بفعل محذوف يفسره المعنى، والتقدير «إذا نفحت ريدة»، وقولِ الشَّارح: «يمكن جعلُ «حيث» مضافةً إلى «نفحت»، وجعلُ «ريدة» فاعلاً بمحذوف يفسره السياق، لا «نفحت» بخصوصه»، فلا يمكن عدُّ هذا الأمر من قبيل الأخذ بلا عزو، وذلك لاختلاف التقدير أولاً، ولأنَّ ما ذكره أبو حيان أو الشَّارح مشهور ظاهر عند النحويين، ولا جديد فيه، أمّا ما ذكره أبو حيان من رأي يخصه، فلم ينقله الشَّارح، وإنما ناقش المسألة بصورة مختلفة، اعتمد فيها على نص ابن هشام نفسه.

وهذا - بلا شك - لا يرقى إلى القول الذي ذكره الشُّمني، وهو «وأنت خبير بأن الكلام الأخير هو ما نقلناه عن أبي حيان». وأغلب الظَّنِّ أن الشَّارح لم يطلع على ما قاله أبو حيان في هذا الموضع، لأنَّ الأمر الذي أشار إليه الشُّمني ليس من الغرابة في شيء، حتى يخفى على نحوي كالدماميني. ولكنَّ رغبة الشُّمني في السعي وراء هذا الأمر جعلته - كما قلت - يقف على أحكام ليست مقررة تقريراً تاماً، كان بإمكانه أن يغفلها، ولاسيما أنه أجاد في هذا الموضوع، وهو كشفه بعض مصادر الشَّارح.

والذي يدلُّ على أن الشُّمني قد أجاد في هذا الموضوع، أنه استطاع أن يكشف كثيراً من مصادر الشَّارح، حتى وصل الأمر إلى أنه وثَّق في بعض المواضع جزءاً واحداً من كلامٍ ذكره الشَّارح، كما فعل الأمر ذاته الشَّارح مع المصنف، فإذا أخذ الشَّارح بعضاً من كلامه من أحد النحويين دون الإشارة إلى ذلك، كان الشُّمني يشير إلى ذلك،

---

(١) نقل البغدادي كلام أبي حيان من شرحه على التسهيل في شرح أبيات المغني ١٤٨/٣، وانظر الشُّمني ٣٧٣/١

ولاسيَّما تلك المواضع التي خالف فيها الشَّارح المصنِّفَ. فالشُّمني أراد من خلال هذا العمل أن ينفي هذه المخالفة للشارح، ويثبتها لغيره، وذلك بقوله: وهذا مأخوذ من كلام الرضي، أو غيره على سبيل المثال.

فعند تعليل وهم ابن عطية أنّ قراءة ابن مسعود ﴿حاشَ للهِ﴾[1]، كـ«معاذ الله» جار ومجرور قال المصنف: «لأنها إنما تجر في الاستثناء، ولتنوينها في القراءة الأخرى، ولدخولها على اللام في قراءة السبعة»[2]، قال الشَّارح: «كلها منظور فيه، أما الأول وهو أنها إنما تجر في الاستثناء، فقد يُمنع بناءً على ما ذكره النيلي شارحُ الحاجبية، فإنه قال: «حرفية «حاشا» لا تتوقف على الاستثناء»، وردّ على ابن الحاجب تقييد حرفيتها بذلك حيث قال في الكافية في حروف الجر: «وحاشا في الاستثناء»[3]، وزعم أنه يقال: «حاشا زيد أن يقوم» على الابتداء والخبر، والتقديم والتأخير كما تقول: «على زيد أن يقوم»، نقله المصنف عنه في حواشي التسهيل كالمستدرك به على ابن مالك.

وأما الثاني والثالث فلابن عطية أن يقول: إنما حكمتُ بالحرفية حيث لا تنوين ولا لام، وحاشا تستعمل اسماً وحرفاً، فحيث دخل عليها التنوين، أو دخلت هي على لام الجر حُكم بالاسمية، وحيث انتفيا جاز الحكم بالحرفية، فلا يَرِدُ ما قاله المصنف».[4]

قال الشُّمني: «الجواب عن النظر في الأول أن تكون «حاشا» لا يُجَرُّ بها، إلا في الاستثناء هو المعروف الذي يذكر في الكتب، وينبغي عليه الكلام دون ما قاله النيلي.

---

(١) سورة يوسف: ٣١، ونسب ابن عطية هذا الرأي إلى الفارسي حسبما جاء في البحر المحيط ٣٠٣/٥، ونقل الفراء في معاني القرآن ٢/ ٤٢ أن قراءة ابن مسعود {حاشا لله}، وقراءة التنوين {حاشاً لله} هي قراءة أبي السّمال، وقرأ السبعة {حاشَ للهِ} إلا عمراً، فقد قرأها بألف في الوصل، فإذا وقف حذفها. انظر التيسير ١٢٨، والنشر ٢/ ٢٩٥، والمحتسب ٣٤١/٣

(٢) المغني ١٦٥

(٣) لم أقف على هذا الكلام لابن الحاجب في شرح الرضي ٢٦٠/٤

(٤) الشرح ٧٦/ب.

وأما النظر في الثاني، والثالث فمأخوذ من كلام الرضي، فإنه قال: «ويجوز أن نقول: إن حاشا الجارة حرف، وهو في نحو {حاشا لله} اسم بني لمشابهته لفظاً ومعنى لحاشا الحرفية»[1].

وهنا نلاحظ أن الشُّمني اكتفى بالردِّ على الشَّارح بقوله: «وأما النظر الثاني والثالث فمأخوذ من كلام الرضي»، فهو مسلّم بالنظر الثاني والثالث، ولذلك اكتفى بذكر صاحب هذا الكلام دون مناقشة هذا الرأي ذاته، لأنّه لم يكن للشَّارح نفسه، وقد فعل ذلك في النظر الأول الذي ناقشه الشَّارح.

ربما لا يشير الشُّمني صراحة إلى أخذ الشَّارح بلا عزو، وإنما يكتفي بنقل النص ذاته من المصدر الذي نقل منه الشَّارح، وأغفل الإشارة إليه، وهذا في مواضع كثيرة من الشرح، سأذكر بعض الأمثلة التي تُبيّن ذلك.

ففي الكلام على «ليت»، قال المصنف: «حرف تمنٍ يتعلَّقُ بالمستحيل غالباً... وبالممكن قليلاً»[2]، قال الشَّارح: «لكن إذا كان المتمنَّى ممكناً، يجب ألاّ يكون للمتمنِّي توقعٌ وطماعية في وقوعه، وإلاّ صار ترجياً»[3].

فاكتفى الشُّمني بقوله: «في المطوَّل: «ويجب ألاّ يكون للمتمنِّي توقع وطماعية في وقوعه وإلاّ صار ترجياً»[4].

نلاحظ أن الشَّارح لم يعز الكلام إلى صاحبه، ولم يشر إلى ذلك، وإنما نقل ما قاله الشَّارح من مصدره، واكتفى بذلك. وفي هذا إشارة إلى أن الشُّمني قلما يُناقش رأياً خالف ما جاء به المصنف، أو ردَّاً عارض ما ذهب إليه المصنف، إذا لم يكن للشارح.

---

(١) شرح الرضي ٢/١٢٤، الشُّمني ١/٣٥٠

(٢) المغني ٣٧٥ ـ ٣٧٦

(٣) الشرح ١٧٦/ب.

(٤) المطول ١٧٣، الشُّمني ١/ ٧١٢

وهذا كثير في شرح الشُّمني، فقد بيّن قسماً كبيراً من المصادر التي عوّل عليها الشّارح، وأغفل ذكرها بهذه الطريقة، وبهذا المنهج الذي اتبعه؛ ففي الكلام على ما الاستفهامية، قال المصنف: «وأما من قرأ ﴿السحر﴾[1] على الخبر[2]، فـ «ما» موصولة، و«السحر» خبرها، ويقويه قراءة عبد الله ﴿ما جئتم به سحرٌ﴾[3]»[4].

قال الشّارح: «ظاهر كلامه أنّه يتعين على قراءة {السحر} بدون همزة الاستفهام أن تكون «ما» موصولة، و «السحر» خبرها، وليس كذلك، بل يجوز أن تكون ما قاله، ويجوز أن تكون «ما» استفهامية مبتدأة، و﴿جئتم به﴾ خبره، وقولهُ: «السحر خبر مبتدأ محذوف»، أي هو السحر، وما اعتضد به من قراءة ﴿ما جئتم به سحر﴾ لا دليل فيه إذ الاحتمال المذكور بعينه قائم فيه»[5].

وقد ذكر هذا الكلام الشُّمني نقلاً عن أبي البقاء في إعرابه، قال: «بعد تسليم أن ظاهر كلامه تعيّن أن «ما» موصولة، و «السحر» خبرها، إنما قال ذلك بناءً على ما هو الظاهر من بقاء الكلام على ظاهره، وعدم تقدير شيء فيهِ، وقد ذكر هذين الوجهين أبو البقاء وعبارته: «ويقرأ على لفظ الخبر، وفيه وجهان: أحدهما استفهام أيضاً. في المعنى وحذفت الهمزة للعلم بها، والثاني هو خبر في المعنى، فعلى هذا «ما» بمعنى «الذي»، و «جئتم به» صلتها، و«السحر» خبرها، ويجوز أن تكون «ما» استفهاماً، و «السحر» خبر مبتدأ محذوف»[6].

---

(١) ﴿قال موسى ما جئتم به السِّحرُ﴾ يونس: ٨١

(٢) وهو أبو عمرو كما في التيسير ١٢٣، وأبو عمرو، وأبو جعفر، كما في النشر ١/ ٣٧٣

(٣) والأعمش، كما في البحر المحيط ٥/ ١٣٨

(٤) المغني ٣٩٣

(٥) الشرح ١٨٤/أ.

(٦) إعراب أبي البقاء ٢/ ١٧، الشمني ١/ ٧٣٩

وفي الكلام على قوله تعالى: ﴿وجاعل الليلِ سكناً والشمسَ والقمر حُسْباناً﴾[1] قال المصنف: «وجوّز الزمخشري كون «الشمس» معطوفاً على محل الليل، وزعم مع ذلك أن الجعل مرادٌ منه فعلٌ مستمر في الأزمنة، لا في الزمن الماضي بخصوصيته[2]، مع نصه في ﴿مالك يوم الدين﴾[3] على أنّه إذا حمل على الزمن المستمر كان بمنزلته، إذا حمل على الماضي في أنَّ إضافته محضة».[4]

فعقّب الشَّارح بكلام مطوّل[5] أخذه عن التفتازاني بلا عزو، فقال الشُّمني: «هذا بعينه هو معنى ما قاله التفتازاني كما نقلناه عنه، فلا معنى لتبجح الشَّارح به»[6].

وكان الشُّمني قد نقل نص التفتازاني بحرفه، ثم ذكر ما قاله الشَّارح، إلى أن انتهى بعبارته التي ذكرتها. وفي هذا دليل قاطع على صحة ما ذهب إليه الشُّمني لأنه أحضر النصين، ثم قرر ما رأيناه، وذلك لكي لا يترك مجالاً للشك أو التخمين حول صحة حكمه الذي قرره.

وممّا تقدم ذكره أخلص إلى أنّ الشُّمني استطاع بتتبعه الدقيق لما جاء به الشَّارح في شرحه، أن يكشف النقاب عن عدد من المصادر التي عوّل عليها الشَّارح، وأغفل ذكرها.

وقد اتبع الشُّمني في هذا طريقتين، إحداهما: أنه كان يصرّح تصريحاً مباشراً بأن كلام الشَّارح مأخوذ من كلام أحد النحويين، كما رأينا سابقاً. والثانية أنّه كان ينقل النصَّ ذاته الذي نقله الشَّارح من مصدره الأساسي، ويترك للقارئ الحكم عليه بأن الشَّارح أخذه بلا عزو.

ووجدتُ أيضاً أن تتبع الشُّمني الشديد لشرح الشَّارح جعلّه يوثّق أحياناً بعض

---

(١) سورة الأنعام: ٩٦

(٢) الكشاف ٢/٣٨

(٣) سوة الفاتحة: ٤

(٤) الكشاف ١/٥٩، المغني ٦١٨ ـ ٦١٩

(٥) الشرح ٣١٠/أ.

(٦) الشُّمني ٢/٣٨٤

عبارات الشَّارح دون غيرها، ولاسيما تلك العبارات التي أدخلها في أثناء شرحه، وكانت مأخوذة عن أحد الأئمة في هذا العلم.

ورأيت أيضاً أنَّ الشُّمني كان شغوفاً بتبيان تلك المصادر التي عوّل عليها الشَّارح، ولم يشر إليها، وكان في بعض الأحيان يقسو بعبارته على الشَّارح، لأنَّه لم يشر إلى ذلك، وأغفل ذلك المصدر الذي نقل عنه، كما هو الحال في المثال الأخير الذي ذكرته.

وبعد فالشُّمني قد أجاد في هذا الموضوع، واستطاع أن يظهر قسماً كبيراً من شرح الشَّارح الذي نقله بلا عزو. ولذلك أغفلت الإحالة على تلك المواضع، نظراً إلى كثرتها، لأنَّ شرح الشُّمني يعجُّ بالأمثلة على ذلك.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

## الفتح القريب للسيوطي[1]:

هو أحد شروح السيوطي على مغني اللبيب، تعرض فيه للمسائل النحوية وقضايا المغني المختلفة، ولم يتطرق إلى الكلام على الشواهد، أو على النحاة المذكورين في المغني، لأنَّه أفرد كتاباً للشواهد، وآخر لتراجم النحاة.

قال في مقدمته: «فهذا تعليق لطيف على «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب»، سميته بـ«الفتح القريب»، يبتهج له الأريب، ويُسَرّ به الحبيب، ويغترف منه الأقصى والقريب، ضمّنته من الفوائد كلّ نفيس وغريب، ولم أورد فيه من حاشيتي الشيخ بدر الدين الدماميني، وشيخنا الإمام تقي الدين الشُّمني إلا النزر القليل، قصداً لأن تكون هذه الحاشية عليهما كالتذييل والتكميل، ولا تعرضت فيه لشيء من شواهد الكُتَّاب اكتفاءً بالشرح الذي وضعته عليها، وهو جامع مستوعب جليل، ولا لتراجم من فيه من النحاة اكتفاءً بالكتاب المبسوط الذي أفردته في ذلك».[2]

ويكاد يكون هذا الشرح جامعاً لأقوال النحاة المتعلقة بمسائل المغني وقضاياه الكثيرة، وقد صرح بذلك السيوطي حيث قال: «وتتبعت فوائد الكتب القديمة وزوائدها، التي هي كالدرر اليتيمة، وراجعت تذكرة أبي علي الفارسي والحجة له، وكُتبَ أبي الفتح ابن جني كتذكرته المسمّاة بالخاطريات، وسر الصناعة، والمحتسب والتعاقب، والخصائص، وإعراب مشكل الحماسة، وإعراب مشكل ديوان المتنبي، وأمالي الزجاجي، وأمالي ابن الشجري، وأمالي ابن الحاجب، وبعضَ شروح كتب العربية جملاً وافرة، وانتقيت من تعاليق المصنف وتذكرته، وتذكرةِ أبي حيان، وشرحهِ على التسهيل وإعرابهِ، وتذكرة ابن الصائغ فوائدَ باهرةً، وأوردت من أبحاث المحققين،

---

(١) انظر ٧٨

(٢) الفتح القريب ١/أ.

ما لاح للناظر وانجلا، وعزب في القلوب وجلا».[1]

ولكنَّ أهم ما يميز هذا الشرح، ويوضح منهج صاحبه أمور عدة، هي:

أنَّ هذا الشرح يُظهر سعة اطلاع مؤلفه، وكثرةَ نقوله عن النحويين والفضلاء حول مسألة بعينها، فقد نقل عن العلماء الأوائل كلَّ ما يتعلق بهذه المسألة أو تلك، وصبَّه في الشرح، ثم عرضها على كثير من كتب المحققين، فإذا وَجد شيئاً يفيد عرضه للقضية التي بين يديه، نقله عن صاحبه، ووضعه في الشرح، حتى أصبح شرحه مفتاحاً لكلِّ الكتب، التي تكلمت على المسائل المبسوطة في المغني.

أنَّ السيوطي لا يفصِّل في المسألة التي ينقل آراء النحاة حولها، بل لا يختار مذهباً يؤيده، أو رأياً يرجحه، إلاّ إذا كانت تلك المسألة متعلقة بنواحٍ دلالية، أو متعلقة بأصل الحروف، أو بنواحٍ صوتية أو صرفية، عندئذٍ يدلي بدلوه، ويجزم برأيه، كما في تفسيره كلمة «معجم» حيث قال: «اعلم أنّ «ع، ج، م» إنما وقعت في كلام العرب للإبهام والإخفاء، وضد البيان والإيضاح، من ذلك قولهم: رجل أعجم، وامرأة عجماء، إذا كانا لا يفصحان، ولا يبينان كلامهما، وكذلك العُجم والعَجَمُ...»[2].

وقد يُطيل كثيراً في تقصيه المعاني ومدلولاتها، ويسهب إسهاباً، يجعل من شرحه في بعض المواضع معجماً لغوياً، يتتبع معاني هذه الكلمة، ومدلولاتِها.

أنَّ السيوطي أكثر من النقل من الدماميني، على خلاف ما أقرّه في مقدمته، بل لا يكاد يفارق الدماميني، إلاّ عندما يبتعد عن قضايا المغني وظواهره، فيستغرق في استطراداته، وفي إطنابه الشديد، وهو - في الأغلب - يكتفي بالنقل منه، وبالأخذ عنه دون إبداء رأي واضح، أو ترجيح أمرٍ عرضه الدماميني.

أنَّ السيوطي رَدَّ بعض الآراء في مواضع قليلة، كما في ردّه رأي أبي العباس حول

---

(١) الفتح القريب ١/أ -١/ب.

(٢) نفسه ٦/أ.

عدم اعتباره الهمزة من الحروف، قال: «فأما إخراج أبي العباس الهمزةَ من جملة هذه الحروف، واحتجاجُه لذلك بأنها لا تثبت صورتُها، فليس بشيء، وذلك أن جميع هذه الحروف إنما وجب إثباتها واعتدادها لّما كانت موجودة في اللفظ الذي هو قبل الخط، فالهمزة أيضاً في اللفظ، كالهاء والقاف وغيرها، فسبيلها أن تعتد حرفاً كغيرها، فأما انقلابها في بعض أحوالها لعارض يعرض لها من تخفيف أو بدل، فلا يخرجها من كونها حرفاً، ألاَ ترى أن الألف، والواو، والياء، والتاء، والهاء، والنون وغيرهن قد يُقْلبن في بعض الأحوال، ولا يخرجُهُنَّ ذلك من أن يعتَددْنَ حروفاً، وهذا أمر واضح غير مشكل»[1].

أنّه سعى سعياً واضحاً ومباشراً إلى الحث على الدرس والعلم من خلال أسئلة يطرحها، ويطلب الإجابة عنها ممن يرى نفسه أهلاً للعلم والفهم، كقوله: «مَن ادعى أنّه في العلم والفهم تقدَّمَ، فليجب عما استفهم من الأسئلة المتعلقة بحروف المعجم، ومَن عجز عن تحرير ألف، باء، تاء، ثاء، فليستصغر نفسه عن أن يقرر أبحاثاً»[2] ثم يطرح بعد ذلك سبعة أسئلة، ويطلب الإجابة عنها.

أنّه أولى الحروف وأصولها ومخارجها ونواحيها الصوتية عناية خاصة، فاسترسل مفرطاً في شرحها وبيان أصولها، كما في حديثه عن الألف والهمزة(٣)، فقد نقل كثيراً من أقوال الأئمة حول هذه المسألة، حتى وصل به الأمر إلى أنّه حاول أن يجمع كلَّ ما قيل في هذا الأمر، وكاد هذا المنهج يكون في الإسهاب المفرط مأخذاً عليه.

أنّه كرر كثيراً في الشرح، بعد أن قرر في مقدمته أنَّ التكرار من أكبر أسباب

---

(١) الفتح القريب ٧/ب.

(٢) الفتح القريب ٧/أ.

(٣) نفسه ٨/أ.

التعطيل[1]، فقد أعاد الفكرة ذاتها أكثر من ثلاث مرات، كقوله في سوق الدليل على أنَّ الألف هي الهمزة: «والثاني: أنّا إذا نطقنا بحرف من حروف المعجم، فلا بد من النطق بأوّل حرف منه في أول لفظه نحو باء، تاء، جيم، حاء، إلى آخر حروف المعجم، ولّما كنّا نقول: ألف، فيكون الألف في أوله، علمنا أنّه كسائر الحروف فيما ذكرنا، ولكن لّما لم يكن النطق بالألف في أول اللفظ ساكنة، حركت للابتداء بها، فصارت همزة»[2].

أنّه بالغ في إسهابه المفرط بذكر أمور، كان بغنىً عن الإطالة بذكرها، وذلك كردّه على ابن الصائغ الذي قال بقلة النداء بالهمزة في كلام العرب، فقد ردّ عليه بكلام مطوّل ساق فيه: أشعاراً كثيرة، استطاع الوصول إليها من هذا القبيل، حتى أتعب كاهل المتتبع لشرحه بكمٍ هائل من تلك الأشعار التي صبَّها، ولا يجمع بينها سوى أنها اشتملت على النداء بالهمزة.

وكان قوله: «فقد وقفت منه على أشعار العرب على ما لا يحصى كثرة»[3]، وذكره بعضَ الأشعار كافياً للردّ على ابن الصائغ، إلاّ أنّه أطال كثيراً، فدَّل على سَعة حافظته، وقدرته على استحضار الشاهد الذي يقوي ما ذهب إليه.

أنّ السيوطي لم يترك سبيلاً إلى التطويل والإسهاب إلا سلكه، وأطال فيه، من ذلك تناوله قصيدة المتنبي[4]، فقد ذكر مطلعها ومناسبتها، ثم ذكر بعض أبياتها، ثم بدأ بسرد أقوال النحويين في البيت الممثَّل به، فكاد لا يترك أحداً ذكر شيئاً، أو قولاً حول ذلك البيت، إلا صبّه في الشرح، ومثل هذا الأمر وغيرِه لا علاقة له بمتن المغني على وجه الدِّقة.

---

(١) انظر نفسه ١/أ.

(٢) نفسه ٨/أ.

(٣) الفتح القريب١٠/أ.

(٤) نفسه ١٥/أ.

أنَّ اطلاعه واسع جداً على ما أُلّف في علوم العربية من المصنفات، وهذا الإطلاع أتاح له أن يكشف بعض مصادر ابن هشام، أو تلك الأقوال المنقولة بلا عزو. ففي أثناء كلام ابن هشام على الهمزة قال: «والجواب أن الهمزة فعل أمر»[1]. قال السيوطي معقباً على قول المصنف: «هذا الفصل أخذه المصنف برمته من كتاب الإفصاح»[2].

ومما تقدم أنتهي إلى أنَّ أهمَّ ما يميز هذا الشرح إسهاب شارحه المفرط، واستطراداته الكثيرة، حتى جعل السيوطي شرحه هذا موسوعة كبرى تضمُّ كلَّ ما يتعلق بقضايا المغني ومسائلهِ من أقوال العلماء، بل يمكن القول: إن السيوطي استطاع من خلال هذا المنهج الذي اتبعه، أن يجعل من شرحه مفتاحاً لأي حكم مذكور في المغني، أو رأي ورد فيه، وذلك بمراجعته أو تحقيقه، فإذا أراد الباحث أن يتتبع مسألة ما كان ابن هشام قد درسها، فعليه أن ينظر فيما قاله السيوطي لكي يعرف معرفة مباشرة العلماءَ الذين تحدثوا عنها ودرسوها، وقد يفيد من ترتيب السيوطي لهذه الأقوال التي تلتقي حول أمر واحد.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

---

(١) وذلك في تخريج اللغز المشهور، وهو قوله:

وأيَ مَنْ أضمرت لخلٍ وَفَاءَ ... إنَّ هِندُ المليحةُ الحسناءَ

(٢) الفتح القريب ٢٨/ب، وكتاب الإفصاح في الألغاز النحوية لأبي الحسن بن راشد، انظر المغني ٢٧

## شرح أبيات المغني للبغدادي:

هو شرح لأبيات المغني، وضعه العلاّمة الفهامة، الموصوف بصاحب الخزانة، الفاضل عبد القادر بن عمر البغدادي، الذي أثبت مهارة فائقة وبراعة نادرة في هذا المجال، وأسفر عن معرفة أكيدة، ودراية رشيدة، استطاع من خلالها أن يجعل شرحه موسوعة كبرى في النحو والأدب، وفي معرفة وقائع العرب وأنسابهم.

وسأحاول أن ألمَّ بأطراف هذا الشرح الواسع، بالحديث عن بعض الأمور التي توضح سماته، وتبين خطته التي سار عليها، وتستجلي منهجه الذي اتبعه الشارح فيه. من هذه الأمور:

أنه شرح واسع، فقد انفرد البغدادي بشرح الأبيات كلها التي ذُكرت في المغني، سواء أكانت للاحتجاج، والاستدلال، أم كانت للتمثيل والتبيين. وقد أولى الأبيات جميعاً عناية واحدة في حديثه عنها، وهذا يدلُّ على طول باعه، وكثرة اطلاعه.

أنّ منهجه في تناول الأبيات وتحليلها يبعث على الإعجاب بوفرة محفوظه، وغزارة مخزونه، فهو إذ يذكر البيت يشرح معناه، ثم ينسبه إلى قائله، ويترجم له، بل يقدم لمحة وافية عن حياته، ويرفد ذلك بثلة من أخباره، كقوله عن قول الشاعر:

إنّ الـــــــثمانينَ وبلّغْـــــــتَها  قد أحوَجَتْ سمعي إلى تُرْجُمَانْ[1]

«والترجمان: المفسِّر لغةٍ بلغة أخرى، وهذا ليس المرادَ هنا، وإنما المرادُ مَن يرفع الصوت لقصد الإسماع، فإنّ الثمانين أحدثت في سمعه ثقلاً، فيحتاج إلى رفع صوت المتكلم، ليسمع الكلام، وهو بفتح التاء مع فتح الجيم وضمِّها، أو بضمهما، والتاء أصلية.

---

(١) البيت من قصيدة لعوف بن المحلّم الخزاعي. وهو في أمالي القالي ١/ ٥٠، وأمالي ابن الشجري١/ ٢١٥، وشرح شذور الذهب ص٤٥، والهمع ١/ ٢٤٨، والدرر ١/ ٢٠٧

والبيت من قصيدة لعوف بن المُحَلِّم، قال ياقوت في (معجم البلدان)[1]: روى أنه قدم أبو مُحلِّم، عوف بن محلِّم الخزاعي، علي عبدالله بن طاهر بن الحسين فحادثه، فقال: كم سنُّك؟ فلم يسمع، فلما أراد أن يقوم، قال عبدالله للحاجب: خُذْ بيده، فلما توارى عوف، قال له الحاجب: إنَّ الأمير سألك عن سنِّك؛ فلم تجبه. قال: لم أسمع، فَرُدَّني إليه، فوقف بين يديه، وقال:

يا ابْنَ الذي دانَ لهُ المشرقانِ ... وألبسَ العدلَ به المغربَانِ

إن الثَّمانين وَ بُلِّغْتَها ... قد أحوجت سمعي إلى تُرْجمان

وذكر البغدادي القصيدة، ثم قال: «فأجازه بالانصراف إلى وطنه. وقال له: جائزتك ورزقك يأتيك في كل سنة»[2] انتهى.

وبعد أن ينتهي من شرح معاني بعض مفردات القصيدة، ويكشف مضمراتها، يترجم للشاعر، قال: «وعوف بن مُحلِّم، بضمِّ الميم، وتشديد اللام المكسورة، هو أحد العلماء والأدباء، والرواة الأذكياء، والندامى الظرفاء، والشُّعراء الفصحاء، اختصّه طاهر بن الحسين بن مصعب الخزاعي لمنادمته ومسامرته، فكان لا يسافر إلا وهو معه، وسبب اتصاله به أنه نادى على الجسر بهذه الأبيات، وطاهر منحدر في حرَّاقة بدجلة[3]

عجبْتُ لحُرّاقة بن الحُسَيـ ... ـن كيف تعُومُ ولا تغْرقُ

وبحرانِ من تحتِها واحدٌ ... وآخر من فوقها مُطبقُ

وأعجبُ من ذاك عيدانُها ... وقد مَسَّها كيفَ لا تورقُ

وأصله من حرَّان، وبقي مع طاهر ثلاثين سنة لا يفارقه، وكلّما استأذنه لم يأذن له،

---

(١) والصحيح معجم الأدباء ١٦/١٤٣، ولعلَّ هذا سهو من البغدادي.

(٢) شرح أبيات المغني ٦/١٩٩-٢٠٠

(٣) انظر معجم الأدباء ١٦/١٤٠

ولّما مات طاهر مَرَّ به ابنه عبدالله، وأفضل عليه، واستمر عنده إلى أن أذن له»[1]

وقد بلغ به الأمر أن ترجم لكثير ممن عرضوا له في الشرح تتمةً للفائدة، وذلك كترجمته للأمير المذكور في قصة عوف بن المُحلّم، قال: «والأمير المذكور هو أبو العباس عبدالله بن طاهر بن الحسين بن مصعب بن زريق بن ماهان الخزاعي، الأمير العادل الكامل الفاضل أمير إقليم خراسان، وما يليه، وقرأ العلم والفقه، وسمع وكيعاً، ويحيى بن الضرير، وروى عنه إسحاق بن راهويه وغيره، وكان أديباً، ظريفاً، شهماً، عالي الهمة، وكان المأمون كثير الاعتقاد فيه، حسن الالتفات إليه، قلده مصر والمغرب، ثم نقله إلى خراسان، ولأبي تمام فيه مدائح، والبطيخ العبدلاوي منسوب إليه، قال ابن خلّكان: إمّا لأنّه يستطيبه، أو لأنّه أوّل من زرعه، وتوفي بمرو في ربيع الأول، سنة ثلاثين ومائتين، وله ثمان وأربعون سنة، كعمر أبيه، وحكايات جوده، ومكارمه، وفضائله طويلة.[2]

٣ـ أنَّ الدراسة المستفيضة التي يقيمها الشارح على الشواهد والأبيات، تدعوه إلى الإلمام بمعظم آراء شُرَّاح المغني لمناقشتها، وتفصيلها، فعندما يناقش مسألة معينة، يدور حولها الشاهد أو البيت، لا يترك فيها رأياً، إلا يذكره، معقباً عليه بالتأييد والإثبات حيناً، وبالنقض والمعارضة حيناً آخر.

وهذا يُبيِّن أنَّ الشارح كان يعوّل كثيراً على شرَّاح المغني، وهو لم يكتف بهذا فحسب، بل نقل كثيراً عن النحاة والفضلاء الآخرين، وفصّل القول في آرائهم، وكان له حكمه عليها، ورأيه فيها، فيرجح الصائب منها، ويطرح ما يراه فاسداً، مؤيداً حكمه بالحجج والبراهين، وذلك كردّه على ابن السيد فيما كتبه على الكامل حول الشاهد:

---

(١) شرح أبيات المغني ٦/٢٠١

(٢) شرح أبيات المغني ٦/٢٠٢

ولا أراهـــا تـــزالُ ظالِمـــةً  تحـدثُ لـي قَـرْحَةً وتَـنْكَؤُهَا[1]

قال: «وزعم المبّرد في (الكامل) أنَّ الشاعر استغنى بـ«لا» الأولى عن إعادتها[2]، وردَّ عليه ابن السيد فيما كتبه على (الكامل)، قال: ليس الأمر كما ذكر، لأنَّه لو أعاد لاستحال للمعنى إلى ضدّه، وكان معناه نفي لزوم الظلم عنها ودوامه منها، وإنما معناه أنَّ «تزال» لما كانت مع «ما» عملت فيه حديثاً عن الضمير في «لا أراها»؛ كان النفي واقعاً على الخبر الذي هو في «تزال»، وما عملت فيه، وكان التأويل: ولا أراها منفكة من الظلم وتاركة له، وساوت هذه العبارة في الدلالة قوله:

ولا أراهـــا تـــزالُ ظالِمـــةً  ... ... ... ... ...

كما أنشد الأحمر:

مـا خلّـتْني زلـتُ بعـدكم ضـمِناً  أشـكو إلـيكم حـرارةَ الألَم[3]

أي: ما خلتني انفككت من هذا. انتهى كلامه. وهو عجيب منه، فإنّ شَرطَ إعمال «زال» أن يتقدمها نفي، ليفيد نفي النفي الدوام والاستمرار، والضمير في «أراها» إنما هو لسليمى، والنفي في التقدير مُلاصق «لتزال»، غايته أنّه اعترض بجملة «أراها» بين «لا» وبين «زال»، ثم قال ابن السيد بعد هذا: يريد أبو العباس أنّ «زال» لا تستعمل دون حرف نفي. ولا يجوز: زال زيد قائماً، فكان يجب أن يقول: لا تزال ظالمة، غير أنّه لما زاد «لا» في أول البيت، اكتفى بها عن تكرارها، وكأنَّ الشاعر أراد: وأرها لا تزال، فزاد «لا»، كزيادتها في قوله تعالى: ﴿ما منعك ألاّ تسجدَ﴾[4]، وقد حُكي أنَّ من العرب من يقول: زال زيد قائماً، فعلى هذا يكون البيت صحيحاً، لا حذف فيه، ولا ضرورة.

---

(١) البيت من قصيدة لإبراهيم بن هرمة، كما في شرح أبيات المغني ٦/٢٢٢، وهو في الكامل ٢/٧٩٢ والهمع ١/١١١ و٢٤٨، والدرر ١/٨١ و ٢٠٧

(٢) الكامل ٢/٧٩٣

(٣) وهو في أوضح المسالك ١/٣٠٨، والعيني ٢/٣٨٦، وشرح أبيات المغني ٦/٢٢٢

(٤) سورة الأعراف: ١٢

هذا كلامه.

وهو فاسد، لأنه يقتضي زوال ظلمها للشاعر، وإنما مراده أنَّ ظلمها له متصل مستمر، لا يزول[1]».

أنَّه أغنى شرحه بالآراء النحوية والصرفية، بثَّها في أثناء الشرح كلِّه، وقد صدرت الأحكام والآراء بعد تمحيص وتدقيق كبيرين منه، فدلَّ بذلك على تمكُّنِه من هذا العلم، وعلى قدرته على دراسة بعض المسائل، أو القضايا الخلافية، وربما لا يترك أمراً ظنَّ أنَّ فيه فائدة، وإن لم يكن الأمر بحاجة إلى ذلك، كقوله: «وميسون لا ينصرف للعلمية والتأنيث، من مَسَنَهُ بالسوط: إذا ضربه[2]، أو من ماس يميس ميساً: إذا تبختر[3]، ولا نظير له إلاّ زيتون، فوزنُه على الأول فيعول، وعلى الثاني فعلون.[4]

أنَّه لا يقتصر على شرح الشواهد، وتفصيل القول حولها، أو على ذكر الآراء النحوية والصرفية والموازنة بينها، أو على ترجمة رجال الأدب والنحو، وشتى علوم العربية فحسب، وإنما يشتمل على تاريخ أيام العرب، ويكاد يكون هذا الشرح موسوعة تحكي أيام العرب ووقائعهم، كما هو الأمر في ذكره حرب البسوس التي دامت أربعين سنة، وذكره لما جرى بين بكر وتغلب، ولمن مات بها من وجوه العرب[5]

أنَّه يتصف - إلى جانب غزارة فوائده، ووفرة عوائده، وتداخل موضوعاته التي يدرسها - بحسن الترتيب والتنظيم، فإذا ما مرَّ مع الشارح أمرٌ، تقدّم ذكره، أشار إلى ذلك، مبيناً رقم الشاهد الذي تضمّن الكلام عليه. وكذا الأمر فيما يتعلّق بما سيرد ثانية، وهذا يدلُّ على أنَّ الشارح كان ذا تفكير منظم، وذا منهج دقيق، يقوم على الترتيب

---

(١) شرح أبيات المغني ٦/٢٢١ - ٢٢٢

(٢) اللسان (مسن).

(٣) نفسه (ميس).

(٤) شرح أبيات المغني ٥/٦٦

(٥) انظر نفسه ٥/٦٧-٧٦

المحكم، والتنظيم الدقيق لكلّ ما يورده من جوانب مختلفة تتصل بهذا البيت أو ذاك.

أنه تفرَّد من بين الشرَّاح كافة بالكلام على وجه الاستشهاد في البيت المحتجّ به، أو وجه التمثيل في البيت الذي سيق للتمثيل، وليس للاحتجاج، لأنّه لم يغفل أي بيت من الأبيات التي ذكرها، والتزم منهجاً واضحاً في ذلك، فكان يبدأ دائماً بالكلام على وجه الاستشهاد أو التمثيل بعد ذكر البيت مباشرة، ثمَّ يبدأ بعرض القضايا الأخرى.

ولا شك أن البغدادي أكثر من النقل عن الدماميني، سواء أكان معارضاً له فيما ذهب إليه، أم كان موافقاً. وقد تكون طبيعة هذه الأبحاث تقتضي المخالفة حيناً، والموافقة حيناً آخر..

فالبغدادي أقرّ الشارح في كثير من المواضع، لأنه رأى فيها صلاح رأي الدماميني، وصواب حجته، فمن ضمن ما عقّب به على قول الشاعر:

أنّى جَزَوا عامراً سُوأى بفعلِهِم ... أم كيف يجزونني السّوأى من الحَسَنِ[1]

قولُه: «وقولُ المصنف: والضمير في «بفعلهم» لعامر، لأنَّ المراد به القبيلة، تَبِع فيه ابن الشجري،[2] وكان الأَوْلى - كما قال الدماميني - الحيّ، لأن عامراً في البيت مصروف، ولو أراد القبيلة لمنعه من الصرف»[3].

وقد يثني على الدماميني، إذا استحسن رأيه، فقد وصفه بالإجادة عند تناوله قول الشاعر:

---

(١) البيت لأفنون التغلبي، ظالم أو صريم بن معشر، وهو في مجالس ثعلب٤٢، والخصائص ٢/١٨٤، ٣/ ١٠٧، وأمالي ابن الشجري ١/٣٧، وشرح ابن يعيش ٤/١٨ ، والشاهد فيه لزوم البصريين دعوى التأكيد لقولهم: إن «أم» أبدأ بمعنى بل والهمزة جميعاً، انظر شرح أبيات المغني ١/٢٤٠

(٢) أمالي ابن الشجري ١/٣٧

(٣) شرح أبيات المغني ١/٢٥٣

فأصـــاغ يرجـــو أن يكـــون حَيَـــا ويقـــول مـــن طمـــع هيـــا ربّـــا[1]

بقوله: ولقد أجاد الدماميني في قوله: والمعنى: رجا أن يكون ما سمعه من وقع ذلك القطر اليسير مقدمة لمطر عظيم»[2].

وكذا الأمرُ حيث تكلّم على قول الشاعر:

فـو الله مـا نِلْـتُم ومـا نِيـل مِـنكُمُ بمُعْتَـــدلٍ وَفْـــقٍ ولا مُتَقَـــارِبِ[3]

قال: «وقال الدماميني: يُحتمل أن يُجعل قوله: «بمعتدلٍ» مفعولاً به. والباء زائدة، و«ما» المذكورة نافية في الموضعين، والفعلان تنازعا، وحُذف المفعول من أحدهما، فلا يحتاج إلى تقدير «ما»، لا نافية ولا موصولة. انتهى، وهو جيد»[4].

ومثل هذه المواضع التي وافق فيها الدماميني كثيرٌ، وكانت موافقته له صريحة، لأنه بنى كلامه بإحكام، وذهب إلى مالا يُرتكب فيه محذورٌ، يخالف كلام العرب وأقيستهم وأبنيتهم، لأنه أحاط بكل ما يتعلق بهذا البيت، أما إذا كان غير ذلك؛ فكان اطلاعه قاصراً، كما فعل في بعض المواضع الأخرى التي خالفه فيها، أو توهم في إدراك المعنى، أو بنى كلامه على تحريف أو تصحيف أصاب نسخته، فكان البغدادي يشير إلى ذلك، ويعارضه فيه، فعند ذكر قول الشاعر:

---

(١) انظر ص٣٨١ من قسم التحقيق.

(٢) شرح أبيات المغني ٧٦/١، وانظر ٢٥٠/١

(٣) نسبة البغدادي إلى عبد الله بن رواحة، وهو ليس في ديوانه، والبيت في الهمع ٨٨/١، ٤٢/٢ والدرر ٦٨/١، ٤٩/٢، والشاهد فيه حذف «ما» على أن أصله: «ما ما نلتم» على ما ذهب إليه ابن مالك، فحذف النافية وأبقى الموصولة، ولا يجوز العكس، لأنه لا يجوز حذف الموصول وإبقاء صلته عند الحجازيين، انظر الخزانة ٩٤/١٠، وشرح أبيات المغني ٣٤٦/٧

(٤) شرح أبيات المغني ٣٤٦/٧ ـ ٣٤٧، وانظر ٧٥/٣

... ... ... ... ... وأَلْحَقُ بالحجازِ فأستريحَا[1]

قال: وقول الدماميني النصب على حدّ:

ولُبْسُ عَبَاءةٍ وتَقَرّ عيني ... ... ... ... ... ...[2]

غير جيد، إذ لا مصدر صريح»[3].

وإذا لم يصب الدماميني في شرحه لأحد الأبيات بالمعنى، بين ذلك البغدادي، وقد عزا خطأ الدماميني إلى أنه لم يقف على منشأ الشعر في شرحه لقول الشاعر:

يا بؤسَ للحرب التي وضعت أراهط فاستراحوا[4]

بقوله: «ولما لم يقف الدماميني على منشأ هذا الشعر، قال «يتعجب من شدة الحرب التي ذهبت بتلك الأراهط».[5]

ووصفه بتحريف كلمة «فادي» في قول القطامي:

قفي فادي أسيرَكِ إنّ قَوْمي وقومَكِ لا أرى لهم اجتماعا[6]

---

(١) وصدره: سأترك منزلي لبني تميم. وهو للمغيرة بن حبناء، والبيت في سيبويه ٣/٣٩، وشرح الأعلم ١/٢٤٣، والمقتضب ٢/٢٤، وأمالي ابن الشجري ١/٢٧٩، وشرح ابن يعيش ٧/٥٥، والمقرب ١/٢٦٣، والشاهد فيه نصب الفعل بأن مضمرة بعد الإثبات ضرورة، ولا نفي قبله، انظر شرح أبيات المغني ٤/١١٤

(٢) تمامه: أحب إليّ من لبس الشفوف، وهو في سيبويه ٣/٤٥، وسر الصناعة ١/٢٧٥، ودرة الغواص ٤١، وشرح ابن يعيش ٧/٢٥، والرصف ٤٢٣، والجنى ١٥٧، والشاهد فيه النصب بأن مضمرة بعد واو المعية، انظر شرح أبيات المغني ٥/٦٤.

(٣) شرح أبيات المغني ٤/١١٦

(٤) البيت لسعد بن مالك يذم الحرب، وهو في سيبويه ٢/٢٠٧، والمقتضب ٤/٢٥٣ واللامات ١١٠، والخصائص ٣/١٠٢، وأمالي ابن الشجري ١/٢٧٥، وشرح ابن يعيش ٣/١٠، والرصف ٢٤٤، والشاهد فيه إقحام اللام بين المتضايفين لتوكيد الاختصاص، انظر شرح أبيات المغني ٤/٣١١

(٥) شرح أبيات المغني ٤/٣١٢

(٦) ديوان القطامي ٣٧، وهو من قصيدة مدح بها زُفَرَ بن الحارث الكلابي، وكان زفر قد حماه، لما أسره بنو أسد، وأرادوا قتله.

فقال: «وقوله: قفي فادي إلى آخره.. خطاب لضباعة بنت زفر الممدوح، لأنه كان عند والدها أسيراً له، والمفاداة: أخذ الفدية من الأسير وإطلاقه، وحرّف الدماميني هذه الكلمة: بـ «داري» من المداراة، وفسرها بقوله: لايني، واخفضي جناحك».[1]

وقد وقف البغدادي على مواضع كثيرة، صحّف فيها الدماميني كلمة في البيت الشاهد، فتغير المعنى، وذلك كقوله: «المدرع» بدلاً من «المذرّع» في قول الشاعر:

إذا باهلـــيّ تحـــتَهُ حَنْظلـــيّةٌ  لـــه ولـــدٌ مـــنها فـــذاكَ المـــذرّعُ[2]

قال البغدادي: «وقد صحّف الدماميني فقال: والمدرّع: الذي يلبس الدرع، بالدّال المهملة، وجعل البيت من قبيل المدح بناء على تصحيفه، فقال: يعني أنه إذا ولد للرجل الباهلي من زوجة حنظلية ولدٌ، فذلك الولد هو النجيب الشجاع الذي يتأهل للبس الدرع لشرف أبويه، هذا كلامه، ولا يليق بمثله».[3]

وقد أعاب البغدادي على الدماميني تقصيره في المراجعة غير مرة، لأن هذا أوقعه في بعض الأخطاء التي لا تليق به، كنسبته الشاعر سحيم بن وثيل إلى حمير، وهو من تميم، قال البغدادي: «سحيم بن وثيل بن أعيقر بن إهاب بن حميري بن رياح -بكسر الراء بعدها مثناة تحتية - ابن يربوع ابن حنظلة بن مالك بن عمرو بن تميم، وإنما ذكرنا نسبته إلى تميم... للردّ على الدماميني في زعمه أن الياء في حميري زائدة، أو للنسبة، تقديره: من نسب حميريّ، وهذا من تقصيره في المراجعة، فإن الشاعر تميميّ لا حميريّ».[4]

وربما لا يقرّه على ما أراد، لأنه تكلف في رأيه، فالبغدادي يميل دائماً إلى الرأي الأسهل، والأبعد عن التكلف، إذا أمكن ذلك، فقد تكلف الدماميني في إعراب «بلالاً»

---

(١) شرح أبيات المغني ٦/٣٤٨، وتبع الشمني الدماميني في هذا، انظر الشمني ٢/٢١٥

(٢) البيت للفرزدق، ديوانه ٥١٤، وهو في الجنى ٣٦٨، والشاهد فيه تقدير كان تامة بعد «إذا» إذا لم يكن بعدها ما يفسر الفعل المحذوف، انظر المغني ١٢٧، وشرح أبيات المغني ٢/٢١٦

(٣) شرح أبيات المغني ٢/٢٢٠، وانظر ٢/١٨٤، ٢/٢٠٣

(٤) نفسه ٤/١٢، وانظر ٢/٣٦٨، و٣/٢٥٥

في قول الشاعر:

إذا ابـن أبـي موسـى بـلالاً بَلَغْـتِهِ فقـام بفـأسٍ بَـيْنَ وَصْـليكِ جـازرُ[1]

فردَّه البغدادي بقوله: «على أنه روي برفع «ابن»، فيقدر له فعل رافع له على النيابة عن الفاعل، كما قدره[2]، و«بلال» ينبغي أن يكون بالرفع، لأنه بدل من «ابن»، أو بيان له، وقد رأيته مرفوعاً في نسختين صحيحتين مقروءتين من (إيضاح الشعر)[3] لأبي علي الفارسي، إحداهما بخط ابن جني، وفي نسخ (المغني) نصبه مع رفع «ابن»، وقدر له الدماميني فعلاً آخر، أي«إذا بلغ ابن أبي موسى بلغْتِ بلالاً بلْغتِهِ، وتكلُّفه ظاهر مستغنى عنه، فإن «بلالاً» تابع لابن رفعاً ونصباً».[4]

ومثل هذا كثير في شرح البغدادي، وفيه أيضاً نقل عن الدماميني دون ذكر صريح لمخالفته، أو معارضته، وإنما اكتفى بنقل كلامه دون أي تعقيب، فأصبح الشرح يعجّ بأقوال الدماميني المنثورة في أثناء الشرح كله، وذلك من شروحه الثلاثة على المغني.

لكنَّ إطلاق اسم الدماميني في نقل البغدادي عنه دون ذكر اسم الشرح، يعني شرحه الكبير المسمى بـ(تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب). أما إذا نقل من الشرحين الآخرين، فكان يشير إلى ذلك بذكر اسم الشرح الذي نقل منه.

ولاشكَّ أنَّ البغدادي استطاع بسعة إطلاعه، ووفرة مخزونه أن يجعل شرحه كافياً وافياً لكلِّ ما يتعلَّق بأبيات المغني، وأغناه بكثرة النقول عن النحاة المتقدمين والمتأخرين، وأثراه بوفرة الأخذ عن شُرَّاح المغني، حتى غدا الشرح موسوعة كبرى، تضم أقوال

---

(١) البيت لذي الرمة، ديوانه ١٠٤٢، وهو في سيبويه١/٨٢، والخصائص ٢/٣٨٠ برواية الرفع، وفي المقتضب ٢/٧٧، والكامل ٣/٣٠٠ وشرح ابن يعيش ٢/٣٠ و٤/٩٦ بالنصب، وفي معاني القرآن للفراء ١/٢٤١، وأمالي ابن الشجري ١/٣٣، تجويز الرفع والنصب.

(٢) أي ابن هشام.

(٣) انظر إيضاح الشعر للفارسي ٥٢٩

(٤) شرح أبيات المغني ٥/٩٠

العلماء والفضلاء حول الأبيات المذكورة في المغني.

- وكان البغدادي - إلى جانب هذا وذاك - يفصّل القول في كثير من القضايا، التي يثيرها البيت الشاهد، فغدا شرحه شاملاً معظم المسائل النحوية، والصرفية، وغير ذلك من علوم العربية التي ناقشها ابن هشام في كتابه المغني، فقد برع البغدادي في ذلك، لأنه أصاب خبرة واسعة في دراسته للأبيات الشعرية وشرحها شرحاً تاماً، يقوم على رفد المسألة المحتج عليها بهذا البيت أو ذاك بأقوال النحويين وآرائهم، وهذا أمر بات معروفاً عند البغدادي العلاَّمَة الفهَّامَة الموصوف بصاحب الخزانة.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

## الخاتمة:

إن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج، تتلخص بالأمور الآتية:

١ - كان منهج الشارح في شرحه على التسهيل ميسَّراً، فذلل صعاب التسهيل، وجلا غامضه، وقرب بعيده، وأوضح ما كان فيه مشكلاً. واستند في دراسة المسائل إلى آراء النحويين، فرجح ما رآه صائباً، وأخذ بالعلل والأسباب، فساق آراءه مشفوعة بالحجج والبراهين، لذلك كان موضوعياً في أحكامه، محايداً في آرائه، فلم يلتزم رأي جماعة ما، بل خالف أصحابه من البصريين في بعض المواضع، إذا رأى أن حجتهم واهية، وحكمهم غيرُ سديد.

٢ - إن شرحه المسمى بـ(المزج) أُلّف في الهند، وليس في اليمن كما جاء عند من ترجموا له، وهو المطبوع على حاشية (المنصف)، وليس المطبوعُ (التحفة) كما ظنّ بعضهم، والشرحان وُضعا بعد شرحه على التسهيل، وقد ضمّن الدماميني (المزج) عصارة فكره وخلاصةَ علمه بالعربية، ولو كَمُلَ لكان أفضل الشروح، إذ إنَّ منهجه فيه كان واضحاً وأكثر دقة، وذا خصائص جديدة، ما وجدتها في منهجه في (تحفة الغريب).

٣ - إن أهمية كتاب المغني تتجلى في جمعه بين ثلاثة أمور، هي أنّه من كتب أعاريب القرآن، وأنّ صاحبه أفاد ممن سبقه في التأليف في حروف المعاني، فجاء كتابه جامعاً شاملاً لكل ما يتعلّق بإعراب الأدوات ومعانيها، وأنّ مصنّفه كان سباقاً في التأليف في مباحثَ بكر.

٤ - في دراسة مصادر الشرح ألفيته موسوعة نحوية، حوت كثيراً من النقول، وحفظت عدداً من أقوال العلماء التي دُوِّنت في كتب لم تصل إلينا، وذكرت قسماً، لا بأس به من المصادر التي فُقدت، فكان لهذا الشرح الفضلُ في ذكرها، وبيانِ قيمتها، وأثرِها فيما وُضع بعدها من كتب نحوية أو شروح.

٥ - ردّ الشارح بعضاً مما ذهب إليه المصنف، وذلك بالاعتماد على الأدلة والحجج التي تبيّن صحة ما أراده، فجاء كلامه خلواً من أي اضطراب، وأظهر الشارح من خلال مناقشاته بعضَ المسائل قدرتَه العقلية على التحليل والنفاذِ إلى الرأي الصواب مشفوعاً بالشاهد الصحيح.

٦ - بعض مناقشات الشارح كان غير مسلّم به، فكانت حجته في ذلك واهية، غيرَ محكمة، فتسرب إليه السهو في بعضها، والتسرعُ في إطلاق بعض الأحكام في بعضها الآخر، وكذا عدم إطلاعه الكافي. وقد رد كثيراً من أقوال المصنف بالاعتماد على كلامٍ له في المغني أو غيره من مصنفاته، وقد وقف على بعض استعمالات المصنف غير الصحيحة، فبيَّنها، وأظهر الوجه الصواب، لكنه لم يفلت من التسرع حيناً في بعض المواضع، وهو لم يناقش المصنف فحسب، وإنما ناقش عدداً من النحويين الآخرين، فأيّد بعضهم، وخالف بعضهم الآخر.

٧ - عُني الشارح بالشاهد الشعري عناية خاصة، فتكلّم فيه على الشرح اللغوي، والشرح بالمعنى، وإعرابِ بعض الكلمات فيه، وعزو بعضها، وإتمام بعضها، والعروض فيه. لكنَّه جانب الصواب في شرح بعض الأبيات، وهي قليلة.

٨ - كان للشارح استدراكات على المصنف قيمةٌ، أغنت المغني، ووثقت بعض ما فيه، وكان له مآخذُ عليه، منها سهو المصنف في بعض الأحكام التي أطلقها، وخطأُه في النقل عن بعض النحويين، وكلامُه على أمور في غير مواضعها، وتكراره بعض الأحكام، وذكرُه ما لا يتعلق بالإعراب، وتحاملُه على بعض النحويين، وقد استطرد كثيراً في شرحه، فذكر بعض القصص والحكايات التي لا مدْخل لها في المسألة التي يدرسها، وبعضَ أشعاره، وغيرَ ذلك.

٩ - أيّد الشارح المصنف بكلام صريح في بعض أقواله، وأقرّه في بعضها الآخر الذي أغفله، ولم يتطرق إليه، وكان شغوفاً بتتبع ما قاله المصنف فأعرب بعض الكلمات في عبارته، ولاسيما تلك الكلمات التي تحتمل غير وجه إعرابي، وكان

قصده توضيح العبارة، وإجلاء الغموض عنها. وبيَّن مصادره التي أخذ عنها، وكشف كثيراً من الأقوال التي نسبها المصنف إلى نفسه، ولم تكن له.

١٠ - مفهوم القياس والسماع عند الشارح لا يختلف عن مفهوم الجمهور لهما. من هذا المفهوم: أنّه لا يجوّز أي وجه يخالف القياس، وكثرةُ الشيء لا تجعله مقيساً، وبعضُ الأقيسة صحيحة، لا تحتاج إلى سماع خاص بها، والوجهُ الأقيس هو الأعلى والأولى، والقياسُ الصحيح هو الذي يعضده السماع، والشاذُّ لا يقاس عليه، وهناك أمور مقصورة على السماع، لا تُقاس، ولا يُقاس عليها. وقد اتخذ الشارح القياس سلاحاً، يدافع به عن الآراء التي رجّحها، فكان ركناً أساسياً من أركان الشرح التي أقام عليها مناقشاته.

١١ - اتَّخذ الشارح من القرآن الكريم شاهده الأول، فالتزم بذلك ما استطاع، وعول عليه في إقرار بعض الأحكام النحوية أو ردِّ بعضها. وعوّل على القراءات المتواترة، وبيّن أنه لا يجوز أن يتعارض معنيان ناتجان عن قراءتين متواترين، ولا ينبغي تخريجُ القراءة المتواترة على وجه مرجوح، وأَوْضَح أنَّ القراءات الشاذة ما وراء القراءات العشر، فخرّج بعضاً منها، واحتجّ بها على تثبيت بعض الأحكام، واستند إليها في ردّ بعض الأوجه، إلا أنه كان يستشهد أولاً بالقراءة المتواترة، ويقدمُها على الشعر، أما إذا كانت شاذة فيقدم الشعر عليها، لأن القراءة المتواترة لا تُخرَّج إلاَّ على وجه صحيح فصيح، وأمَّا القراءة الشاذة؛ فوجهُها ضعيف. وحاول دائماً أن يحمل القراءة الشاذة على وجه مقبول في العربية، ويَخْرُجَ بها مخرجاً جارياً على قواعد العربية.

١٢ - لم يخرج الشارح عن المفهوم العام عند الجمهور في موضوع الاحتجاج بالشاهد الشعري، فاحتج بشعر الطبقة الأولى، والثانية، والثالثة، ولم يحتج بشعر الطبقة الرابعة. وأغلب شواهده ذكرت في المغني، وبعضها من الشواهد النحوية المعروفة، بمعنى أنه لم يأت بشواهد شعرية جديدة.

١٣ - صوّب الشارح رأي ابن مالك في الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة، إلاّ أنَّ طبيعة شرحه لم تقتض الإكثار من الأحاديث الشريفة.

١٤ - ثمة مناقشات كثيرة جانب الشارح فيها الصواب، بينّها الشمني، ووقف على الوجه الصحيح، وثمة مناقشات أخرى كان كلام الشمني فيها غير سديد، فتكلّف في بعضها، وتعسَّف في بعضها الآخر. وقد أقرَّه في كثير من المواضع، وأيّده بكلام صريح، أو بنقل عبارته دون تعقيب عليها، و كان له استدراكات مهمة على الشارح، جلت بعض الغموض، وأوضحت بعض الظواهر النحوية، وأتمت بعض المسائل. إلا أنّه أخذ كثيراً من أقواله عن الشارح بلا عزو، ولاسيما النقول التي ذكرت في التحفة، فقد نقلها الشمني كما هي، إضافة إلى بعض كلام الشارح نفسه. وأجاد في كشف بعض مصادر الشارح، وبيَّن قسماً كبيراً من كلامه الذي نُقل بلا عزو إلى قائله.

١٥ - إن شرح السيوطي على المغني موسوعة كبرى تضمّ كل ما يتعلق بقضايا المغني ومسائله، فالسيوطي جمع أقوال النحويين وغيرِهم ممن درسوا هذه الظاهرة، أو تحدثوا عن تلك المسألة. وهذا يفيد الباحث في تتبع قضايا المغني، ويفيده أيضاً ترتيبُ السيوطي لتلك الأقوال التي تلتقي حول مسألة معينة.

١٦ - استطاع البغدادي بسعة اطلاعه ووفرة مخزونه أن يجعل شرحه كافياً وافياً لما يتعلق بأبيات المغني كلها، وأغناه بكثرة النقول عن النحاة المتقدمين والمتأخرين، وأثراه بوفرة الأخذ عن شرّاح المغني، فأصبح الشرح يضمُّ أقوالَ العلماء في الأبيات المذكورة في المغني، بإضافة قدرته على فصل الأقوال وترجيح بعضها وتخطئة بعضها الآخر.

☆ ☆ ☆

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

قسم التحقيق
مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

## نُسَخ الشرح الخطيَّة:

حوت مكتبة الأسد[1] وحدها على ست نسخ خطيّة لشرح الدماميني المسمّى بـ (تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب)، وهذه كثرة تدلُّ على عناية العلماء واهتمامهم بهذا الشرح، وقد وقع اختياري على ثلاث نسخٍ منها، إذ الإكثارُ من جَمْع النسخ في باب التحقيق قد يُشغل الباحث بتتبُّع الفروق الخطية وأخطاء النُّساخ، وإن كان هذا الإكثار يؤدي إلى زيادة الاستيثاق وتحرِّي الدقة وضبط النص بشكلٍ أفضل، لكن قد يؤول التحقيقُ إلى صناعةٍ للفروق، وتقلُّ عناية الدارس بمادة الكتاب ذاته

ولذلك فإني اكتفيت بثلاث نسخ جيدة، أقمت عليها النصَّ المحقَّق، وهي:

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

(١) وثمة نسخ أخرى في دار الكتب المصرية، ولم يكن ثمة حاجة إليها، وقد أشار إلى ذلك أستاذي الدكتور سامي عوض في كتابه (ابن هشام النحوي)، حيث تكلم على شروح المغني للدماميني. وثمة نسخة في دار الكتب الشعبية بصوفية op.2622 انظر فهرس المخطوطات العربية المحفوظة في المكتبة الشعبية بصوفية ص٩٧

### ١ـ نسخة الأصل[١]:

وهي أجود النسخ لقدمها، إذ كُتبت سنة «٨٥١هـ»، ولذلك رغبت في اعتمادها أصلاً، تقع في (٤٢٨) ورقة، كُتبت بخط نسخ رديء، عدا الورقات ٢١ ـ ٢٩، فقد كُتبت بخط رقعي أحدثَ نسبياً من الخط الأصلي، والورقات ٣٠ ـ ٥٧ كتبت بخط نسخ أكثر حداثة، وهو أكثر جدة وأفتح لوناً من سائر ورق الكتاب، بدأ الحبر يحترق في أوسط الكتاب. كُتبت الأبواب ورؤوس العبارات بالحمرة، تُرك للمخطط هامشٌ بعرض (٢)سم، عليه القليل من التعليق.

وهي نسخة تامة، تبدأ بقول الشارح بعد البسملة: «الحمد لله الذي مَنح من لسان العرب الأيادي الحسنة... الخ»، وتنتهي بقوله: «... وأنا من أهل التقصير، فما لي والتطويل، والله المسؤول أن يَمُنَّ بحسن الخاتمة، فهو حسبي ونعم الوكيل».

يلي كلامَ الشارح اسمُ ناسخها، وهو قاسم بن كريم الشافعي سنة (٨٥١هـ).

جاء على ورقة الغلاف «حاشية المغني للعلامة بدر الدين الدماميني، تغمده الله تعالى برحمته، محمد بن أبي بكر بن محمد القرشي المخزومي الإسكندراني المالكي، ولد بالإسكندرية سنة (٧٣٦هـ)».

وعليها أيضاً قيود تملك باسم الوزير المكرم الحاج أسعد باشا محافظ الشام، وقد وقف هذه النسخة على مدرسة والده المرحوم الحاج إسماعيل باشا، وكتب عليها أيضاً: «فاشترط الواقف المومى إليه أنَّه لا تَخْرُجُ من مكانها».

لكنَّ ترقيم النسخة الأصلي لم يكن دقيقاً، كأن تجد الورقة الواحدة مؤلفة من صفحتين اليمنى في ورقة واليسرى في ورقة أخرى، ولذلك اضطررت إلى تغيير ترقيم مكتبة الأسد، وإعادة ترتيب الأوراق وترقيمها، وهذا الخطأ لم يكن نتيجة خطأ في ترتيب الأوراق، وإنما كان نتيجة خطأ في ترميم الصفحات.

---

(١) رقمها ١٦٥٧ عام، انظر فهرس مخطوطات الظاهرية (النحو) ٣٤٤ -٣٤٥

### ٢ـ النسخة ب[١]:

وهي تامة، تقع في (٢٣٢) ورقة، كُتبت بخط نسخ جيد، وكُتبت الأبواب ورؤوس العبارات بالحمرة، وخطها جميل مقروء واضح، ضُبطت بعضُ حروفها بالشكل، ولو لم يكن لقدم النسخة شأنٌ يُراعى، لاعتمدتها أصلاً لوضوح خطها، وسهولة قراءتها.

في كل ورقة ثلاثة وثمانون سطراً، وفي كل سطر إحدى عشرة كلمة تقريباً كتبت الكلمة الأولى من الورقة التالية في آخر كل ورقة، وقد ترك لها هامش بعرض ٥,٥سم، عليه بعض التعليقات، وبعض نواقص متنها الأساسي، وقد دلَّ هذا على أنّها مقَابَلة على نسخة أخرى.

نسخها عبد الرؤوف سلام سنة (١٠٠٥هـ).

### ٣ـ النسخة ج[٢]:

وهي تامة، تقع في (٤١٣) ورقة، كتبت بخط نسخ واضح، كتبت الأبواب ورؤوس العبارات بالحمرة، وفي كل ورقة خمسة وعشرون سطراً، وفي كل سطر ثلاث عشرة كلمة تقريباً، وفي آخر كل ورقة الكلمة الأولى من الورقة التالية.

ترك لها هامش بعرض(٤,٥) سم عليه بعض التعليقات، وبعض ما نقص من متنها الأساسي.

جاء على ورقة الغلاف «هذا شرح للعلامة الدماميني المسمّى بتحفة الغريب على المغني في علم النحو للعلامة ابن هشام، رحمه الله، آمين». وجاء أيضاً «أوقف هذا الكتاب الوزير المكرم محمد باشا المحترم والي الشام على طلبة العلم، وشرّط أن لا يخرج من مكانه إلاّ لمراجعته، تحريراً في سنة ١١٩٠». وعليه أيضاً قيود تملك غير واضحة.

وجاء في آخر النسخة «فقد تمَّ نسخُ هذا الشرح اللطيف على يد الفقير علي العجلوني في شهر ذي القعدة الحرام سنة (١١٥٣هـ).

---

(١) رقمها ١٦٥٩ - عام، فهرس مخطوطات الظاهرية (النحو) ٣٤٥

(٢) رقمها ١٦٥٨ - عام، فهرس مخطوطات الظاهرية (النحو) ٣٤٥ -٣٤٦

## عملي في التحقيق:

### أولاً- النص المحقق:

مما لا شك فيه أنّ اعتماد إحدى النسخ أصلاً، يقوم على قدم هذه النسخة عن أخواتها، إن لم يكن فيها ما يمنع ذلك، لأنَّ النسخة الأصل هي الأساس لإقامة النص المحقق، ولذلك فإني اتخذت النسخة «أ» أصلاً، إذ يعود تاريخ نسخها إلى عام «٨٥١هـ»، وهي على قدمها أجود النسخ.

وعندما استقر الرأي على اتخاذها أصلاً، قمت بنسخها، متبعاً قواعد الإملاء الحديث في النَّسْخ، ثم قابلت ما نسخته على النسختين الأخريين، وحاولت ما استطعتُ إلى ذلك سبيلاً ألاّ أعدل عن عبارة النسخة الأصل إلاّ في مواضع يسيرة، إما بزيادة كلمة أو كليمات، قدّرت أن السياق يقتضيها، على أن تكون هذه الزيادة ثابتةً في إحدى النسختين الأخريين.

وأثبتُ رقم اللوحة في المخطوطة الأصل على الهامش الأيسر، مقسماً كل لوحة إلى صفحتين، ورمزت إلى الصفحة اليمنى بالحرف «أ»، وإلى الصفحة اليسرى بالحرف «ب».

أمّا تمييز كلام ابن هشام من كلام الشارح؛ فقد فصلت بينهما فصلاً كاملاً، بحيث كنت أفرد كلام المصنف وحده، وأضع بجانب كل عبارة للمصنف رقم الصفحة التي وردت في مطبوع المغني بتحقيق الدكتور مازن المبارك والأستاذ علي حمد الله، وقد يسَّر الفصل بين النصين أن طريقة الشرح كانت بـ«قال، أقول». إلاّ في شرح مقدمة المغني، إذ لم يتيسر لي فصل كلامهما، فآثرت وضع خط تحت كلام ابن هشام.

### ثانياً- الشواهد:

#### أ- القرآن الكريم:

كانت آيات القرآن الكريم أكثر الشواهد احتجاجاً عند ابن هشام أو الدماميني، بل

قد أعاب الدماميني على المصنف استشهاده بالشعر في بعض المواضع، وتركه لآيةٍ، تفي بالغرض الذي يطلبه، ولذلك، فقد كثرت الآيات الكريمة في الشرح، ولأسباب معروفة كان المصنف أو الشارح أحياناً، لا يذكران من الآية المستشهد بها إلا موطن الشاهد، وقد يكون كلمة واحدة، ولذلك، قمت بإتمام هذه الآيات في الحاشية، ولاسيما إذا وجدت النص يتطلب ذلك، أما إذا أدركت أنَّ النص في غنية عن ذلك، فإني أشرت فقط إلى اسم السورة، ورقمها، ورقم الآية المحتج بها.

وأما القراءات المتواتر منها أو الشاذ فخرجتها من كتب القراءات، إضافة إلى توجيه بعض منها إذا رأيتُ أنَّ ذلك يُغني النص ويوضح أمراً فيه.

**ب ـ الحديث النبوي الشريف:**

اكتفيت في موضوع تخريج الأحاديث الشريفة بالإشارة إلى مواطنها في بعض كتب الحديث، دون ذكر اختلاف الروايات فيه، ولاسيما إذا كان ذلك لا يدخل في جوهر المسألة التي سيق الحديث شاهداً عليها.

**ج ـ الأمثال:**

وكذلك الأمر فيما يتعلَّقُ بالأمثال، فلم أتطرق إلى ذكر قصتها أو ما يدور حولها، لأنَّ الشارح كان قد كفاني مؤونة ذلك، فاكتفيت بتخريجها من بعض كتب الأمثال، معوّلاً على مجمع الأمثال للميداني، وفي بعض الأحيان على المستقصى للزمخشري.

**د ـ الشواهد الشعرية:**

إن الشرح يعجّ بالشواهد الشعرية، وقد كان اهتمام الشارح بالشواهد الشعرية نسبةً وشرحاً وإعراباً إحدى خصائص منهجه المهمة، وأحياناً يترجم لأصحاب بعض الشواهد، ودائماً يشير إلى مواطن ورود هذا الشاهد في الشرح، وهذا جعلني لا أكرر في الحواشي ما ذُكر في الشرح.

على أنني اتبعت الأمور الآتية في تخريج الشواهد الشعرية:

١ - أتممت البيت الشاهد في الحاشية، إذا ذكر الشارح جزءاً منه أو شطراً واحداً، وضبطته ضبطاً بروايته شاهداً.

٢ - عزوته إلى قائله، إذا أغفل الشارح عزوه، ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، أما إذا لم أقف له على قائل، فكنت أشير إلى ذلك بقولي: «لم أقف على قائله، أو لم يُعرف قائله».

٣ - حاولت ما أمكنني الأمر أن أبيّن وجه الاستشهاد من البيت الشاهد، لأنني رأيت أن هذا الأمر يُعني النصَّ من حيث الربطُ بينَ الشرح، ونصَّ ابن هشام.

٤ - خرّجت الشواهد من الدواوين أولاً ما استطعت ذلك، ثم من كتب النحو المشهورة التي يكثر دورانها في الشرح، ومن بعض كتب الأدب، مراعياً في ذلك التسلسل الزمني لسني وفيات أصحابها.

٥ - ولما كان المغني من كتب الأدوات، ومن كتب أعاريب القرآن الكريم، التزمت في التخريج كتب الأدوات أولاً ثم كتب أعاريب القرآن ثم الكتب النحوية المشهورة، وأمّا الكتب التي لها علاقة مباشرة كشروحه مثلاً أو شروح شواهده وأبياته، فلا تكاد تفارق الحواشي، سواء أكانت هذه الحواشي للشواهد، أم كانت لتخريج بعض أقوال العلماء في المسائل والآراء.

وهنا لا بد من القول: إنني قدمت كتب الأدوات على غيرها، لأنها الألصق بمادة الشرح، فعلى سبيل المثال، عندما أخرّج أداة من الأدوات، كنت أشير أولاً إلى مواطنها في كتب الأدوات ، ثم بعض كتب النحو.

ولأنني عُدْت كثيراً إلى بعض شروح المغني، حتى كثر دورانها في الحواشي اكتفيت بقولي على سبيل المثال: انظر الشمني، وأنا أريد به كتابه المنصف، وكذلك الأمر فيما يتعلق بالسيوطي، فالمقصود هو الفتح القريب، وكذا البغدادي، فالمقصود هو شرح أبيات المغني.

هـ ـ الأعلام:

لا شك أن الشارح قد ترجم لبعض الأعلام التي ذكرها، ولذلك كنت أكتفي بالإحالة إلى مواطن ترجمة هؤلاء الأعلام في بعض كتب التراجم، أما الذين لم يترجم لهم، فقد ترجمت لهم مختصراً بذكر الاسم، وسنة الوفاة، وبعضٍ من مصنفاتهم، إضافة إلى ذكر الكتاب الذي نقلت منه تلك الترجمة، وأما المشهورون من الأعلام، فلم أترجم لهم كسابقيهم، وإنما اكتفيت بذكر سنة الوفاة.

ولا ريب أن جوهر التحقيق يقوم على ربط هذه المادة بغيرها مما هو مذكور في كتب النحو الأم، ولذلك فإنني لم آل جهداً، ولم أكسل أبداً، بمحاولة إغناء النص بنقول من مصادر مختلفة، إما للتبيين والتوضيح، وإما لزيادة لازمة، وإما لترجيح أمر فيه وجوه عدة.

وكانت غايتي إتمام ما حاول أن يصل إليه الشارح من استقصاء كامل لهذه المادة أو تلك، وتحليلها، وتفصيمها وشرحها شرحاً مسهباً. وقد يؤدي هذا إلى ربط المادة بالمصادر الأخرى وربط المصادر نفسها بعضها ببعض، التي تناولت هذه المسألة، إضافة إلى إظهار ما جاء به الدماميني، وبيان أهميته بين المذاهب والأقوال.

وهذا أمرٌ دفعتني إليه طبيعة الشرح الذي بين يدي، إذ يقوم في أثنائه كلّها على الردِّ والمعارضة، أو الإقرار والموافقة، ولذلك جهدت في ذلك لأتبين الوجه الصواب أو الوجه الأرجح.

وأخيراً قمت بصنع فهارس فنية، تُيسِّر الرجوع إلى النصِّ المحقَّق بفصوله، وشواهده، وأعلامه إتماماً للفائدة والتحقيق.

بسم الله الرحمن الرحيم

**وبه توفيقي**

الحمد لله الذي منح من لسان العرب الأيادي الحسنة، وجعله كنزَ الفصاحة، فهو مغني اللبيب عمّا سواه من الألسنة، ونصبه مِرقاة، يُتوصَّل بها إلى فهم كتاب الله وسُنَّة رسوله، وسبباً لا ينصرف متعاطيه إلاّ ببلوغ أمله وحصول سؤله، أَحْمَده على كل حال، وأسأله تمييزَ الصواب في الإقامة والارتحال، وأتضرع إليه في أن يجعلنا ممن شُرِح بالحق صدراً، وشَرَع في فتح باب الاشتغال، فارتفع قدراً، وأشهد أنْ لا إله إلا الله وحدَه، لا شريك له شهادةً مبنية على الإخلاص، مُعربةً عن حصول الظفر بالنجاة والخلاص، وأشهد أنّ سيِّدنا محمداً عبدُه ورسوله وصفيُّه وخليله، خلاصةُ الوجود، لبابُ الكرم والجود، كشّافُ حقائق التنزيل، مفتاحُ أبواب الفضل على الجملة والتفصيل، أفصحُ مَن نطق بالضاد، وروَّت عينُ مكارمه كلَّ صاد، وعجزت جملُ الكلام عن وصف مفردات فضله، واشتملت أخباره على محاسنَ، تعرب عن رفع محلّه، صلّى الله عليه، وعلى آله وصحبه، أهلِ البراعة واللسن المالكينَ لزمام العربية، وناهيك بأمير المؤمنين أبي الحسن صلاةً تعود بركاتها بتسهيل الفوائد[1]، ويسفر ضوءُ صباحها عن تكميل المقاصد، وسلّم عليه، وعليهم أجمعين تسليماً كثيراً أثيراً إلى يوم الدين. أما بعد: ٢/ب

فيقول العبد الفقير إلى المولى الغني محمد بنُ أبي بكر المخزومي الدماميني، عامله الله تعالى بلطفه الخفي، وأجراه على عوائد بِرّه الحفي[2] من المعلوم الذي سار في السهل

---

(١) إشارة إلى كتاب التسهيل لابن مالك، وهو تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد.

(٢) تحفى واحتفى: بالغ في إكرامه. القاموس المحيط (حفا).

والجبل، وعمّت معرفتُه، فليس لأحد بإنكاره قبلُ، ما خصّ الله تعالى به هذا القطرَ الهندي/ من النعمة الكافية، والسعادةِ التي هي من أدواء الزمن شافيةٌ، بدولة أستاذنا، بل أستاذِ أهل الدنيا، وإمامنا الأعظم، المالكِ لرقِّ العليا الذي ساد سلاطين الأرض، وسار معروفهُ في طول البسيطة والعرض، مولانا السلطان الأعلى، والخاقانِ الأرفع المعلّى، كاشفِ الخطوب المدلهمّة ذي العلوم الزاهية الزاهرة، والذوات الزاكية الطاهرة، والأخلاقِ التي رام النسيمُ أن يحاكي لطفَها، فأصبح عليلاً، والمعالي التي تحيل السلاطينَ أن يتشبهوا بها، فلم يجدوا إلى ذلك سبيلاً، مهابةٍ تخضع لها أعناق الأكاسرة الأُوَل، وتواضعٍ مع الرفعة، يتعجب له أهلُ الدول، وشجاعةٍ تروي أحاديث بأسها أسامة، ومُلْكٍ وفّر الله من السعادة والسيادة أقسامه، وكرمٍ لا تزال العفاة يروون أخباره عن عطاء ورباح، ورأيٍ إذا عُرضت المشكلات طلع فمحا ظُلمة الليل طلوعُ الصباح، وسيرةٍ أنامت الرعايا في مهاد الأمان، وتكفّلت[1] أياديها بكف عوادي الزمان، وعدلٍ سوّى في الحق بين شريف الخليفة ومشروفها، وإحسانٍ صيّر التنكات، تجري لذوي الحاجات على حروفها، وفخامةِ مملكة، تردُّ الأبصار حسرى، وسريرِ سلطنة إذ استوى عليه، أحيا ذكر السلف الصالح، وأمات ذكر كسرى[2].

لو أن سرّ الملك فيه مختف ... قامت شمائله عليه تنطقُ

هدأت بسيرته الرعية واغتدى ... قلب العدو من المهابة يخفقُ ٣/ب

فالدين بعد تفرق متجمع ... والكفر بعد تجمع متفرقُ ٣/ا

قد أعز الله به أهل الإسلام، وأذلّ بعزته عبدةَ الأصنام، وأنطق بشكره حتى أفواه المحابر وألسنة الأقلام، أعظمْ به سلطاناً، كُشفت أنوارُ معدلته ظلم الظلامة[3]، ولاح

---

(١) في ج: «تكلفت» وهو تحريف.

(٢) في ج: «وأمات كسرى».

(٣) في الأصل: «ظلم الظلالة»، والصحيح كما أثبت.

جبينه الوضّاح، فأشرق وجهُ الإمامة، وأكرم بشرف وجه المزايا[1]، فلا كيدٌ للعدو ولا كرامة، إذا سار بين المواكب، فما هو إلا القمرُ حُفَّ بالكواكب، ماشقة متن خيول، إذا صهلت، فللعدو عويل/وانتحاب، وفيلة[كالجبال][2] **تحسبها جامدة، وهي تمر مرَّ السحاب**، وسيوف تعطف حروفُها أعناق [المعتدين][3]، وأهلةُ قسيٍّ ترسل نجوم سهامِها على شياطين البغاة المتمردين، ورايات تخفق قلوبُ الأعداء بخفقانها، وتنخفضُ رتبهم لرفعة شأنها، وخبرات[4] تُطلِعُ في سماء المواكب شموساً وأقماراً، وتتلوّن مصبغاتها، فتورث وجوه الحسدة اصفراراً، لايرتاب متأمِّلُه في أنّه البحر، والعساكر أمواجه، [ومزاجه][5] الدرر التي يظفر بها طلابُ العرف وأفواجُه.

ألاَ وهو الإمام المقتدى به، والسلطانُ الذي يتشرّف المعالي، حيثُ يُتعلّق بأهدابه، مولانا أميرُ المؤمنين وسيّدُ سادات السلاطين، الواثقُ بالله، المستعان ناصر الدنيا والدين، أبو الفتح أحمد شاه بنُ محمد شاه بنِ مظفر شاه، السلطان ابن السلطان، أدام الله دولته التي يحيا بها البلد الماحل، وأبقى مراحمه التي ينْعُم بها المقيم والراحل.

هذا، وإني لما تشرّفت[6] بالمثول بين يديه في آخر [وفاداتي][7] عليه بقصد الوداع لقضاء الوطر من الرحلة إلى الوطن، وتسكينِ القلق بالتحرّك إلى مشاهدة الإلف[8]

---

(١) في ب و ج: «بشرف المزايا».

(٢) سقطت من الأصل: "كالجبال".

(٣) في الأصل و ج «المعتمدين».

(٤) في ج «جترات»، ولا وجود لمادة (جتر)، قال الفيروز أبادي: «والخِبر والخِبرة بكسرهما ويضمان، المَخْبَرَة والمَخْبُرَةُ العلم بالشيء كالاختبار و التَّخَبُّرُ، وقد خَبُر ككرم، والخبر المزادة العظيمة». القاموس المحيط (خبر).

(٥) في الأصل «مراحه» وفي ج «مراحمه»، والصحيح ما أثبت كما في ب.

(٦) في ج: «شرّفت».

(٧) في الأصل وج: «وفادتي».

(٨) في ب: «مشاهدة مشاهد الإلف».

والسكن، برز أمرُه المطاع وفرمانه الذي لا يمكنُ ردّه ولا يستطاع، بأن أعود إلى «**شهر نهر واله**»، وأن ألقي بها في هذه السنة الرحالة، وأقرئ فيها الكتاب المسمّى بـ(**مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**)، تصنيف الإمام العلامة خاتمة النحاة **بالديار المصرية**، جمال الدين أبي محمد عبدالله بن يوسف بن هشام[1]، رحمه الله تعالى، وضاعف الإحسان ووالى؛ حرصاً من مولانا السلطان، نصره الله تعالى على بثّ العلم ونشره، وحُبّاً للفضل الذي يقتضي خلودَ ذكره، وإحساناً لأهل العلم جُبل عليه، ورغبةً في خيرٍ يجري على يديه، فامتثلتُ ذلك بالسمع والطاعة. وأفرأت هذا الكتاب جهد الطاقة والاستطاعة، على قصور باعي ودروس رباعي، وعجزي الذي هو وصف لازم، وفتوري الذي / هو للذهن ملازم.

وشرعت في شرحٍ لهذا الكتاب واسع الأطراف، مشرفٍ على الفن غاية الإشراف، فإذا المدى طويل، والخطب جليل، لا يتمُّ إلاّ في سنين عديدة، ولا يكمل إلاّ بعد مدَّة مديدة.

هذا والحنين إلى الوطن يدفع في صدري التأليف، والشوقُ إلى الولد، وولد الولد يمنعُ من إطالة التصنيف، مع أني رأيت ميل المتعلمين إلى الاختصار والاقتصار على الإيجاز[2]، فإنَّ أيامَ العمر قصار.

فكتبت هذا الشرح مقتصراً على الأمور المهمّة، معتنياً بالأشياء التي يحتاج بعضها[3] إلى تتمة، ناظراً في الشواهد وتحريرها، متعرّضاً إلى تسهيل المواضع الصعبة وتقريرها، آتياً من المناقشات بما تيسّر، ضابطاً للألفاظ بما يسهل المرامُ معه ولا يتعسّر، متحلياً بمحاسن التوضيح والتصحيح، حاسماً لمواد الشبه المعتلّة بالنظر الصحيح.

وأرجو أن يكون هذا التأليف موافقاً للغرض، آخذاً للجوهر، تاركاً للعَرَض وافياً

---

(١) ت ٧٦١ هـ.

(٢) في ب: «الاختصار والإيجاز».

(٣) في ب: "نقصها".

بالمقصود. وإن اعترض مَن اعترض جارياً على وجهٍ[1]، ولامبالاة بمن[2] في قلبه مرض، وسميته (**تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب**)، إشارة إلى أنه ينبغي أن يُقنع بقليله، ولا[يُعتب][3] عليَّ في عدم تطويله، فالغريب يقنع منه بأيسر التحف، وَيَعُدُّ صغيرَه من أكبر الطرف[4]، لاسيما غريب بادي العلة[5] عازم على الرحلة.

والله أسألُ أن يوفقنا لما يُرضيه، ويَهدينا لما يوجبه الإنصاف ويقتضيه، ويرشدَنا إلى خلاصة القول، فهو الناقد البصير، ويعيذَنا من خذلان [الحق][6]، فهو نِعْمَ المولى ونعم النصير.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

---

(١) في ب: «وجه الصحة».

(٢) في ج: «عمن».

(٣) في الأصل وب: «يتعنت».

(٤) في ج: «الظرف»

(٥) في ب و ج: «القلة».

(٦) من ب و ج.

## ديباجة الكتاب:

١٢ـ قال: «أما بعد حمدالله» الخ.

أقول: الحمد: هو الثناء باللسان على قصد التعظيم، سواء تعلّق بالنعمة أو بغيرها. و«الإفضال»: الإحسان. و«آله» عليه الصلاة والسلام: أتقياء المؤمنين، فدخل الصحابة أو بنو هاشم وبنو المطلب، أو عترته ورهطه الأدنون، فدخل بعض الصحابة لا / كلُّهم.

والصحيح جواز إضافة «آل» إلى المضمر، كقوله:

وانصر على آل الصليـــــب وعابديه اليوم آلك ٤/أ

وأويل في تصغيره دليل على أن ألفه عن واو. وأمَّا أهيل، فتصغير أهل، ولا داعِيَ إلى جعله تصغير آل، لتكون ألفه بدل همزة مبدلة عن هاء. بل لا دليل عليه، و«أولى» أحقُّ وأقرب. و«تقترحه»: تسأله من غير رويّة وتمهّل. و«القرائح» الطبائع، جمع قريحة، و«تجنَح» تميل والنون مفتوحة فيه، وفي ماضيه[1]، و«تحصيل» الشيء ردّه إلى حاصله. و«الجوانح»: الأضلاع مما يلي الصدر، وأُطلقت على القلوب مجازاً مرسلاً[2] للمجاورة. و«المُنْزَل» من التنزيل أو الإنزال، وهو هنا أَوْلى لمناسبة «المرسل» وزناً. و«الذريعة» بذال معجمة كالوسيلة وزناً ومعنىً، وأفرد كلاً منهما مع الإسناد إلى اثنين: الكتاب والسُّنَّة، إشارة إلى أنَّهما في معنى الشيء الواحد، باعتبار الدلالة على الطريق المستقيم.

والمراد «بعلم الإعراب» علمُ النحو الباحث في الكلم العربية، باعتبار إعرابها وبنائها، وليس المرادُ الإعرابَ المقابلَ للبناء، وكان المراد بـ «الصواب» الاستقامة من صاب السهم، إذا لم يَحِد عن الغرض. و«الصوب» أيضاً المطر أو نزوله[3]، وقد يُراد

---

(١) جنح: يجنَح، يجنُح، يجنِح. القاموس المحيط (جنح).

(٢) وهو كلمة استعملت في غير معناها الأصلي لعلاقة غير المشابهة مع قرينة مانعةٍ من إرادة المعنى الأصلي. انظر التلخيص ٢٩٤ -٢٩٥

(٣) القاموس المحيط (صوب).

هنا: إما [بأن][1] يكون الصواب مشبهاً بالسحاب من قبيل الاستعارة المكنية[2]، وإثبات الصوب له مراداً به المطر استعارة تخييلية، وإمّا بأن يكون مشبهاً بالمطر، وأثبت له الصوب المراد به نزولُ المطر على نحو ما مرَّ.

و«الأرجاء» النواحي، و«القواعد» جمع قاعدة، وهي حكم كليٌّ ينطبق على جميع جزئياته، لتتعرَّف أحكامُها منه. و«الحالك» الشديد السواد، و«شمَّرتُ» رفعت الساتر، و«الساعد» العضد، وإضافته للاجتهاد، إما للملابسة، أي شمرت عن ساعدي المجتهد، أو يكون استعارة تخييلية، حيث أثبت للاجتهاد المشبّه بالإنسان الشديد الاهتمام بغرضه، على طريق الاستعارة بالكناية، وذكر التشمير ترشيحاً[3]، و«ثانياً» صفة ظرف أو مصدر، و«استأنفت» ابتدأت، و«الكسل» بكسر السين صفة مشبهة، و«المتواني» اسم فاعل من توانى بمعنى ونى، والتواني والكسل / الفتور انفى عن نفسه، كون[4] الفتور صفةً له، لا ثابتةً ولا حادثةً، فانتفى أصلاً ورأساً. و«تصنيف» الشيء جعلهُ أصنافاً، و«ترصيف» الضمُّ من قولك: رصَّفتُ الحجارة، إذا ضممتَ بعضَها إلى بعض، ولم أقف على التضعيف كما فعل المصنف[5]. ٤/ب

و«تتبعت»: طلبت متَّبعاً، وتشبيهُ مسائل الإعراب بالخزائن استعارة بالكناية، وإثبات الأقفال لها استعارة تخييلية، والافتتاح ترشيح، ويحتمل أنه شبّه الأشياء المشكلة

---

(١) في الأصل: «أن» وأثبت ما في ب و ج قياساً على الجملة التي بعدها.

(٢) قال القزويني: «قد يضمر التشبيه في النفس، فلا يصرَّح بشيء من أركانه سوى المشبَّه، ويدل عليه بأن يُثبَت للمشبَّه أمرٌ مختص بالمشبَّه به، فيسمى التشبيه استعارة بالكناية، أو مكنياً عنها، وإثبات ذلك الأمر للمشبه استعارة تخييلية» التلخيص: ٣٢٤ -٣٢٧

(٣) قال القزويني: «.. ومرشحة، وهي ما قرن بما يلائم المستعار منه». التلخيص: ٣١٨

(٤) من ب و ج.

(٥) أي ولم يقف على مصدر رصَّف بالتضعيف، ولم أقف عليه في معجم العين، والقاموس المحيط، واللسان (رصف).

بالأشياء التي تُوضع الأقفالُ عليها، من حيث لا يُوصِل إلى الغرض منها، إلاّ بإزالة المانع، فتكون الاستعارةُ تحقيقيةً، وكذا[1] تشبيه التحقيق الدافع للإشكال بفتح القفل المفضي للوصول إلى ما وراءه من المطلوب. ٥/أ

و«معضلات» بكسر الضاد صفة محذوف، أي مسائل أو أبحاث، فهو جمع معضلة أو معضل، يقال: أُعضل الأمر، إذا اشتد واستغلق[2]. و«يستشكلها الطلاب»، أي يعدونها مشكلة [صعبة][3] الإدراك، وعندي أنَّ معناه: يطلبون إشكالها، أي إزالة التباسها، يقال: أشكل الأمر وشَكِلَ، إذا التبس[4]. فالهمزة فيه للسلب، كما حكاه الجوهري نقلاً عن بعض الكتب أنه قال[5]: أشكلتُ الكتاب أي أزلت عنه الإشكال والالتباس[6]. و«الإيضاح» التبيين. و«التنقيح» التهذيب[7]، والكلام المنقَّح، هو الذي أُحسِن النظرُ فيه، وأزيلت عنه الزوائدُ التي لا يحتاج إليها.

و«الفاء» من«فدونك» فصيحة، أي إذا كان الأمر كذلك، فدونك، أي خذ كتاباً، فهو مفعول، وفيه حينئذ إقامةُ الظاهر مقامَ المضمر لقصد التعظيم، وكان القياس أن يحلّيه بلام العهد، لكن نكّره تفخيماً، ويحتمل أن يكون المفعولُ محذوفاً، أي فدونكه، و«كتاباً» حال موطئة.

و«الرحال»: جمع رحل، [يطلق][8] على ما يستصحبه الإنسان في سفره من

---

(١) في ب: «كذلك».

(٢) القاموس المحيط: (عضل).

(٣) في الأصل: «ضعيفة».

(٤) القاموس المحيط: (شكل).

(٥) في ب و ج: «يقال».

(٦) الصحاح: (شكل).

(٧) القاموس المحيط: (نقح).

(٨) من ب و ج.

الأثاث[1]، وعلى رحل البعير، وهو أصغر من القتب[2]، وكلا المعنيين ممكنٌ هنا. و«في» من «فيما دونه»: سببية، و«ما» موصولة أو موصوفة، و«دونه» يتعلق بفعل الصلة أو الصفة. و«فحول الرجال» جمع فحل، وهو أعلاهم همةً وأعظمهم شأناً / كأنه استُعير من فحل الإبل، وهو ذكرها، إذا كان كريماً ومنجباً في ضِرابه. و«يَعْدُونه» بفتح حرف المضارعة، أي يجاوزونه، و«إذ» تعليلية، ومتعلَّقُها، إما مذكور، وهو اسم الفعل، أو«تَسُدُّ» أو «تقف» على سبيل التنازع، وإما محذوف، أي وقع ذلك، أي المتقدم ذكرُه من شدّ الرحال ووقوف الفحول. و«الغرض» هو الفائدة المترتبة على الشيء، من حيث هي مطلوبة بالإقدام عليه، و«تنسج» بكسر السين وضمها: مضارع نسج، إذا ضم اللحمة إلى السدا على وجه مستحكم به تداخُلها، وتشبيه التصنيف بالثوب الرفيع في بديع صنعته، و[تفرده][3] بحسنِ أسلوبه استعارةٌ بالكنايةِ، وإثبات المنوال له استعارة تخييلية، والنسج ترشيح. ويحتمل أن يكون المعنى: ولم يُصنَّف تصنيف[4] على طريقته التي أُنشئ عليها، فتكون الاستعارة في هذه الأجزاء تحقيقية[5]، لكنها تبعية[6] في الأول والثاني، أصلية[7] في الثالث.

والحثُّ على الشيء: الحضُّ عليه، والحمل على فعله بتأكيد. و«المقدمة» إما بفتح الدال: اسم مفعول من قدمت الشيء، إذا جعلته متقدماً، أو بالكسر اسم فاعل من قدَّم

---

(١) القاموس المحيط: (رحل).

(٢) القِتبُ والقتبُ: إكافُ البعير. اللسان (قتب).

(٣) في الأصل «مفرده».

(٤) في ب و ج «مصنف».

(٥) إذا كان المستعار له محققاً حساً أو عقلياً سُمّيت الاستعارة تحقيقية. التلخيص ٣٢٨

(٦) إذا كان اللفظ المستعار فعلاً أو اسم فعل أو اسماً مشتقاً أو اسماً مبهماً أو حرفاً سميت الاستعارة تبعية. التلخيص ٣٢٩

(٧) إذا كان اللفظ المستعار اسماً جامداً غير مشتق كانت الاستعارة أصلية. التلخيص ٣٢٥

بمعنى تقدَّم. و«الإعراب» الأول من قوله: «المسماة بالإعراب عن قواعد الإعراب» لغويٌ بمعنى الإبانة والإظهار، والثاني اصطلاحي، أُريد به علمُ النحو، وأجزاءُ الألفاظ المركبة على ما تقتضيه صناعةُ العربية، كما يقال: أعربَ هذه القصيدة[1]، إذا تتبع ألفاظها، وبيّن كيفيةَ جريها على قواعد النحو. ومنه قولهم: هذا كتاب إعراب القرآن.

و«أودع» يتعدى بنفسه إلى مفعولين، تقول: أودعت زيداً مالاً، لكنَّ المصنِّف ضمّنه معنى وضع، فعداه إلى الثاني بفي، و«ادخرت» افتعلت من الذخر بذال معجمة، قلبت تاء الافتعال دالاً مهملة، وأُدغمت فيها الفاء التي هي ذال معجمة بعد إبدالها مهملة، كما في «ادَّكر» على الوجه القوي. و«الشذرة» بشين وذال معجمتين قطعة ذهب، تُلتقط من المعدن بلا إذابة، أو لؤلؤة صغيرة. والظاهر أن الثاني هو المراد هنا. و«العِقْد» بكسر العين: القلادة، و«النحر» موضعُها من الصدر.

والأنسب بغرضه من التدريج في تقليل ما في المقدمة بالنسبة / إلى ما ليس فيها أن يقول: بل كقطرة من بحر، ولا تظهر جهةُ حسن الإتيان هنا بجمع القلة المنكّر، وهو قطرات. و«بائح» اسم فاعل من باح بسرّه، إذا أظهره. و«التقرير» تثبيت الشيء في مقرّه. و«التحرير» التهذيب وأخذُ الخلاصة وإظهارُها بمنزلة جعلِ الشيء حراً خالصاً. وهي اسم للأمر المنتفع به و«الفرائد» الدُّرر التي نُظِمت، وفُصِلت بغيرها[2]. ويقال: هي كبار الدرر جمع فريدة. شبَّه مسائل كتابه النحوية باعتبار ما أدخله بينها من بدائع البيان ونكت التفسير بالدرّ، إذا نُظِم وفُصِل بغيره من الجواهر النفيسة، أو شبَّهها بكبار الدرّ في النفاسة، وعزة وجود النظير.

---

(١) في ب: «عن هذه القصيدة».

(٢) القاموس المحيط: (فرد).

و«الثُّمام» بمثلثة مضمومة: نبت ضعيف[1]، له خوص[2] أو شيء يشبه الخوص، شبَّه تسهيله للمباحث الجليلة بما ذُكِر في كونه سبباً للنيل من غير مشقَّة. و«الإلمام» النزول أو مقاربة الشيء. و«الخِيم» بكسر الخاء المعجمة: السجية. و«الحسد» ظلم ذي النعمة، يتمنى زوالَها عنه، وصيرورتَها إلى الحاسد. و«طغيان القلم» تجاوزُه حدَّ الاستقامة. و«زلّة القدم» خروجُها غلبةً عن الموضع الذي ينبغي ثباتُها فيه. والمعنى: إذا عثر؛ أي اطلع على شيء حاولتُ فيه الصواب، فخرجت عنه بغير اختيار.

و«الشريد» الطريد. و«القاصي» بمهملة: البعيد، وهو صفة للمعنى، وإسناد «ينادي» إلى ضميره مجاز. و«الكثيب» بفتح الكاف والمثلثة: القرب، و«الجواد» الفرس الجيد، و«يكبو» يسقط، و«الصارم» السيف القاطع، و«ينبو» لا يعمل في الضريبة[3]/أوخبت النار، تخبو، إذا طُفئت.

و«المرء» في البيت[4] مفعول كفى، و«أن تُعَدَّ» فاعلهُ، أو مرفوع على أنه الفاعل، و«أن تعدَّ معايبه» بدل اشتمال منه، و«نبلاً» بنون فموحدة كقفل: تمييز. وقد يوجد «فضلاً» مكان «نبلاً»، وهو بمعناه. و«أيضاً» كلمة لا تستعمل إلا مع شيئين، بينهما توافق، ويمكن استغناءُ كلٍّ منهما عن الآخر، فخرج [بالشيئين][5] نحو: جاء زيد أيضاً، مقتصراً عليه/ لفظاً وتقديراً، وبالتوافق نحو: جاء ومات أيضاً، وبإمكان الاستغناء نحو: اختصم زيد وعمرو أيضاً، فلا يقال شيء من ذلك، وهو مفعول مطلق، حُذف عاملُه

---

(١) ويقال لما لا يعسُرُ تناوله: على طرف الثُّمام، لأنه لا يطول. القاموس المحيط: (ثمم).

(٢) الخُوصُ بالضَّم ورق النخل. القاموس المحيط (خوص).

(٣) القاموس المحيط: (نبو).

(٤) وهو:

ومن ذا الذي تُرضى سجاياه كلُّها ... كفى المرءَ نبلاً أن تُعَدَّ معايبه

(٥) من ب و ج.

وجوباً سماعاً، كما فعل[1]، أو حال حذف عاملُها وصاحبُها، ووقع ذلك معترضاً بين «ذكروا» والمفعول الذي هو «ثلاثة أوجه». والأصل ذكروا فيه ثلاثة أوجه، أَرجِعُ إلى الإخبار عنهم بذكر الثلاثة [رجوعاً، أو أُخبِرُ ما تقدم راجعاً إلى الإخبار عنهم بذكر الثلاثة][2]. وضمير«فيه» عائد إلى «مثل الضمير المنفصل»، و«إذا» ظرف للخلاف. و«أَلَهُ محلٌّ» في محل جرٍ على أنه بدلُ اشتمالٍ من الضمير المجرور بفي، وثَمَّ مضافٌ محذوف، أي في جواب «أله محل»، والمعنى: ويكرِّرون ذكرَ الخلاف في جواب قول السائل: أَلَهُ محلٌّ باعتبار ما قبله أم باعتبار ما بعده؟ و«أم» من قوله: «أم لا محلَّ له» منقطعة لمجرد الإضراب، ويحتمل أن يكون «أله محل» باعتبار ما قبله أو باعتبار ما بعده في محل نصب أو رفعٍ على أنَّه محكيٌّ بمقدر، أي قائلين أو مقولاً فيه، على أن يكون حالاً من ضمير «يكررون»، أو «فيه»، والأَوْلى ما سبق.

و«أشارت» إلى آخره عجز بيت للفرزدق[3] [هو][4]:

إذا قيل: أيُّ الناس شرٌّ قبيلةً ... أشارت كليبٍ بالأكفِّ الأصابعُ

[أي إلى كليب، و«الأصابع» فاعل أشارت، و«بالأكفّ» حال منها، أي أشارت الأصابع][5] في حال كونها مع الأكف، أي الإشارة وقعت بالمجموع، وفيه مزيد ذم لهذه القبيلة.

---

(١) في ب و ج: «نقل»، والصحيح كما هو مثبت، يريد كما فعل المصنف.

(٢) من ب و ج.

(٣) ديوانه ٢/٥٢٠ وهو برفع، «كليب»، والبيت في التسهيل٨٣، وشرح الرضي٤/٢٩٩، ١٣٧، وأوضح المسالك٢/١٥، وشرح ابن عقيل٢/٣٩، والعيني٣/٣٥٤، والهمع٢/٨١، ٣٦ والدرر ١/١٦٩، و٢/٣٧، ١٠٦، وشرح الأشموني٣٠٠، وحاشية الصبان ١/٩٠، ٢٣٣، والخزانة ٩/١١٣، ١١٥، ١٠/٤١

(٤) من ب و ج.

(٥) من ب و ج.

و«كما عسل» بعضٌ من بيت في صفة رمح، وهو:

لـــدْن بهـــزّ الكـــف يعـــسلُ متنـــه  فيـه كما عـسلَ الطريـقَ الثعلـبُ[1]

أي في الطريق. والأصل وجوب ذكر «في» لأنّه ظرفٌ مختص، لكن حُذفت شذوذاً فانتصب. و«اللدن» بفتح اللام وسكون الدال المهملة: اللين[2]، و«بهزّ» متعلّق بـ«يعسل»، أي يهتز[3] ويضطرب بهز الكفّ و«متنه» صدرُه، وضمير «فيه» يعود إلى الهزّ، و«في» للمصاحبة. يقول: هذا الرمح يضطرب صدرُه بسبب الهزّ معه، وذلك دليل على كثرة لينه.

و«استقصى» طلب أقصاه، بحيث انتهى إلى غايته، و«أملّ القلم» استعارة تبعية في الفعل، فإنّ الإملال الحقيقي، وهو إحداث السآمة وضجر النفس، لا يقع على القلم. و«عليك بمراجعته»، أي استمسك بها، فالباء ليست بزائدة، كما ظنّه الرضي[4]. و«الكنز» المال المدفون، والمراد بسعته كثرتُه. و«المنهل» / اسم لمحل[5] الشرب الذي ترِده الشاربة، واسم لما فيه من الماء، و«السائغ» السهل الدخول في الحلق. فإنْ جُعِلَ المنهلُ اسماً للماء، فالإسناد حقيقة. وإلا فمجازٌ، نحو: نهر جار. و«تَرِده» تصل إليه نائلاً منه. وفي القاموس: «الورود: الإشراف على الماء وغيره دخله أو لم يدخله»[6]، قلت: لكنّ المرادَ هنا المباشرة والنيل لا مجرد الإشراف. و«تصدُر» بضم الدال المهملة: ترجع.

---

(١) وهو لساعدة بن جؤية، والبيت في ديوان الهذليين١/١٩٠، والكتاب ١/١٠٩، ١٦، ونوادر أبي زيد ١٥وأمالي ابن الشجري ٢/٥٧٣، وأوضح المسالك ٢/١٦، والبحر المحيط ٤/٢٧٥، والهمع ٢/٨١ والدرر ٢/١٠٥، وشرح الأشموني ١/١٩٧، والخزانة ٣/٨٣، ٨٦.

(٢) القاموس المحيط: (لدن).

(٣) في ب: «يعسل».

(٤) شرح الرضي ٣/٨٨

(٥) في ب: «مجرد».

(٦) القاموس المحيط: (ورد).

وذكْرُ «العاطف»[1] في مقام الإعراب مستدرك، لأنّه لا يكون إلا حرفاً، فلا إعراب له أصلاً. و«الاستقصاء» طلبُ أقصى الشيء. و«الحَوْفي» بحاء مهملة مفتوحة وفاء: منسوب إلى الحوف، وهو ناحية من أعمال مصر مقابلة لبلبيس إحدى بلاد تلك الديار.

و«مغني اللبيب» علم، يشعر بالمدح، فهو لقب، واللبيب: العاقل، وكذا الأريب، فلو قال: مغني الأريب، لكان أحسن، لاشتمال السجع حينئذ على لزوم ما لا يلزم. و«الخَطَل» بفتح الخاء المعجمة والطاء المهملة: الكلام الفاسد المضطرب[2]، والمراد بـ«الزيغ» الميل عن[3] جهة الصواب[4]، و«المعجم»: إما اسم مفعول صفة لمحذوف، أي حروف الخط الذي وقع عليه الإعجام، وهو النقط، أو مصدر ميمي كالإعجام، وعليهما، فإطلاق حروف المعجم على الكلّ من باب التغليب. وجوّز التفتازاني أن يكون معنى الإعجام إزالة العجمة بالنقط[5]. قلت: إنما يتمُّ إذا كان جعلُ الهمزة للسلب مقيساً أو مسموعاً في هذه الكلمة. والله أعلم بالصواب.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

---

(١) وذلك في قوله: «والثالث: إعراب الواضحات، كالمبتدأ وخبره، والفاعل ونائبه والجار والمجرور، والعاطف والمعطوف». المغني ١٦

(٢) القاموس المحيط: (خطل).

(٣) في ب: «من».

(٤) القاموس المحيط: (زيغ).

(٥) قال التفتازاني هذا الكلام في حاشيته على الكشاف، ومنها نسخة مخطوطة في مكتبة الأسد وأخرى في مجمع اللغة العربية برقم (٦٦)، وقد نقل الشمني ١/١٧ كلام التفتازاني.

## الألف المفردة[1]:

١٧ـ قال: «أن تكون حرفاً ينادى به القريب[2]، كقوله:

أفاطمَ مهلاً بعض هذا التدلل ... ... ... ... ... ...» ٧/أ

أقول: هذا صدر بيت من معلقة امرئ القيس المشهورة[3]. والعجز:

... ... ... ... ... وإن كنت قد أزمعت صرماً فأجملي

و«فاطم» مرخم على الفصحى، و«مهلاً» مصدر أمهلي، حذف زائداه، وجُعِل بدلاً من اللفظ بالفعل كـ«ضرباً زيداً»، و«بعض» منصوب به، لا بالفعل المبدل منه على الأصح، أو بمحذوف آخر، أي اتركي. و«التدلُّل» بمهملة: التغنُّج، و«الإزماع» بالزاي: الإجماع على الشيء وتصميمُ العزم عليه[4]. و«الصَّرم»/ بفتح الصاد المهملة مصدر صرم، إذا قطع، ويضمها: اسم للقطيعة. و«الإجمال» الإحسان.

والمعين لحمل النداء هنا على القريب القرينة، وهي ظاهرة[5] لمن تأمل.

---

(١) انظر حروف المعاني ١٩، ومعاني الحروف ٣٢، والأزهية ٣٣، والرصف ٣٨، والجنى ٣٠، وكذلك المفصل ٣٠٩، وشرح ابن يعيش ١١٨/٨

(٢) قال الرماني في معاني الحروف: ٣٢: «لأنَّ مناداة البعيد تحتاج الى مدّ الصوت. وليس في الهمزة مدٌّ»، وقال المالقي في الرصف ٥١: «القريب المصغي إليك»، وانظر السيوطي ٨/ب.

(٣) ديوانه١٢، وهو في شرح المعلقات السبع للزوزني ١٨، وجمهرة أشعار العرب ١٣٧، والبيت في أمالي ابن الشجري ٣٠٨/٢، وشرح ابن يعيش ٤٣/٧، وأوضح المسالك ٦٧/٤، والرصف ٥٢، والجنى ٣٥، وشرح الألفية للمرادي ٣٤/٤، والعيني ٢٨٩/٤، وشرح أبيات المغني١ ١٣/

(٤) «..وقال الكسائي: يقال: أزمعتُ الأمر، ولايقال: أزمعتُ عليه، وقال الفراء: أزمعته، وأزمعت عليه بمعنى مثل أجمعته، وأجمعت عليه». اللسان: (زمع)، وانظر المزج١ ١٩/، والشمني١ ١٨/، والأنطاكي ٢٢

(٥) «هي خطابهُ عقيب النداء لصاحبته بالمعاتبة، فإنَّ مثله لا يصدر إلاّ بين متخاطبين، يكون أحدهما قريباً من الآخر» الشمني ١ ١٨/

١٧ـ قال: وهذا[١] خرق[٢] لإجماعهم.

أقول: من وجهين: أحدُهما:

جَعْلُ الهمزة للمتوسط، وإنما هي عندهم لنداء القريب. والآخرُ: دعوى أنّه لم يوضع لنداء القريب غيرُ «يا»، والقدحُ بخرق إجماع النحاة مبنيٌّ على أنّ إجماعهم في الأمور اللغوية معتبرٌ، ووقع لبعض العلماء فيه تردُّدٌ[٣].

١٧ـ قال: «وحقيقته طلب الفهم».

أقول: ولو قيل: طلب الإفهام، لاتجه[٤]. وفي كلام الجوهري إيماء إليه، حيث قال: «واستفهمني الشيءَ فأفهمتُهُ»[٥]، وكأنّه إنما عدل عنه، لأنَّ الاستفعالَ من المزيد ليس بكثير.

١٧ـ قال: «نحو: أزيد قائم».

أقول: يجوز في «نحو» هذا وأمثاله الرفعُ على أن يكون خبراً لمحذوف، والنصبُ بفعل مقدر، [أي][٦] أعني. وجوّز بعضهم في مثله النصبَ على إسقاط الخافض، أي في نحو كذا، وليس ذلك بمقيس في نحو هذا الموضع.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

---

(١) إشارة إلى ما نقله ابن الخباز (أحمد بن الحسين ت ٦٣٩ هـ) عن شيخه، وهو أنَّ الهمزة لنداء المتوسط، وأنَّ «يا» لنداء القريب. انظر المغني ١٧

(٢) «وجَعَل المصنِّفُ ذلك الكلامَ نفسَ الخرق لغرض المبالغة في التشنيع، وتأويلُه بذي خرق يفوق هذا الغرض» المزج ١/١٩

(٣) قال أبو حيان «القول بخلاف إجماعهم لا التفات إليه» البحر المحيط ٣/٢٤، وقال التفتازاني: إجماع أهل اللغة لبعض الفقهاء فيه خلاف» الأنطاكي ٢٣

(٤) «قلت: الذي عبَّر به المصنفُ عبَّرَ به النيلي وغيرُه» السيوطي ٩/أ، ثم قال «.. وبهذا يتبيَّن أنَّ التعبير بطلب الإفهام أحسنُ وأوضح» ١٣/أ.

(٥) الصحاح: (فهم)، وكذلك اللسان: (فهم).

(٦) من ب و ج.

١٨ـ قال «في قراءة الحرميّين[١] ﴿أمن هو قانتٌ﴾[٢]».

أقول: يعني بتخفيف الميم، وليست هذه القراءة لهما خاصة، كما يشعر كلامه به، بل قرأ بذلك حمزة[٣] أيضاً.

١٨ـ قال: «ويبعدُه[٤] أنّه ليس في التنزيل نداءٌ بغير يا».

أقول: اعترضه ابن الصائغ الحنفي[٥] من معاصري المصنف، وقد أدركت أنا هذا المعترض، فقال: «الإبعادُ بمجرد ما ذُكر لا يظهر، فكم في القرآن من مفرد لم يقع إلاّ في محلٍّ واحد كـ ﴿ضيزى[٦]﴾ و﴿الزبانية[٧]﴾ و﴿العهن[٨]﴾. قلت لا يشبه ما الكلام فيه، فإن البحث في كلمة قرآنية تتردد بين معنيين، لأحدهما نظيرٌ في القرآن دون الآخر فأين

---

(١) هما ابن كثير المكي (ت١٢٠ هـ)، ونافع المدني (ت١٦٩ هـ)، وهما من القُرَّاء السبعة انظر التيسير ٤، والنشر ١/١١٢، ١٢٠.

(٢) ﴿أمن هو قانت آناء الليل ساجداً وقائماً يحذرُ الآخرة ويرجو رحمة ربه، قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون، إنما يتذكر أولوا الألباب﴾ سورة الزمر ٣٩: ٩، وانظر القراءة في التيسير ١٨٩، والنشر ٢/٣٦٢، والإتحاف ٣٧٥، والكشف ٢/٢٣٧، والبحر ٧/٤١٨، وإعراب القرآن للنحاس ٤/٥، والقرطبي ١٥/٢٣٨، وقال المرادي في الجنى ٣٦: «وتحتمل أن تكون همزة الاستفهام دخلت على «مَن» و«مَن» مبتدأ، وخبره محذوف، تقديره: أمن هو قانت كغيره؟ حُذِفت لدلالة الكلام عليه».

(٣) ابن حبيب الزيات (٨٠- ١٥٦ هـ) نُسِبَ إلى تجارة الزيت، توفي في العراق، انظر التيسير ٦، والنشر ١/١٦٦، وطبقات القراء ١/٢٦١

(٤) أي يبعدُ قولَ القُراء وهو كونُ الهمزة في الآية للنداء.

(٥) شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي الحسن الزمردي، برع في اللغة والنحو والفقه، وهو من فضلاء عصره، ومعاصر لابن هشام (ت ٧٧٦هـ)، له تصانيف عديدة، منها حاشية على المغني، سمّاها (تنزيه السلف عن تمويه الخلف)، انظر البغية ١/١٥٦، وشذرات الذهب ٨/٤٢٧، وحاشيته مفقودة، انظر ص٧٧ من هذا الكتاب.

(٦) ﴿تلك إذاً قسمة ضيزى﴾ النجم: ٢٢، وقسمة ضيزى وضُوزَى أي جائرة. اللسان (ضيز).

(٧) ﴿سندع الزبانية﴾ العلق: ١٨، قال الكسائي: واحد الزبانية زبنيٌ، وقال الزجاج: الزبانية الغلاظ الشداد، واحدهم زبنيّة، وهم هؤلاء الملائكة الذين قال الله تعالى: ﴿عليها ملائكة غلاظ شداد﴾، وهم الزبانية، اللسان (زبن). وقد نقل الشمني كلام ابن الصائغ في شرحه ١/٢٠.

(٨) {وتكون الجبالُ كالعِهْن المنفوش} القارعة: ٥

هذا من ضيزى، وما ذُكر معه[1]. ٧/ب

١٨ـ قال: إذ لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته.

أقول: لأن الاستفهام عن الشيء يستلزم الجهل به، والجهل على الله تعالى محالٌ بلا شك.

قال الشيخ بهاء الدين السبكي[2]: وهذا ليس على إطلاقه، وإنما يستحيل إذا كان طلبُ الفهم مصروفاً إلى المتكلم بالكلام الاستفهامي، وأمَّا إذا كان مصروفاً إلى غيره ممن يطلب فهمه؛ فلا يستحيل، كما في قوله تعالى: ﴿أأنت قلت للناس اتخذوني وأمي﴾[3] فهو استفهامي حقيقي، طلب به إقرار عيسى عليه السلام في ذلك المشهد العظيم بأنه لم يقل، ليحصل فهم النصارى ذلك، فيتقرر عندهم / كذبهم فيما ادعوه[4].

١٨ـ قال: ونظيره في حذف المعادل في قول أبي ذؤيب:

---

(١) وهذا الرد على ابن الصائغ ذكره الشارح في (المزج) دون التصريح بذكر ابن الصائغ، وإنما اكتفى بقوله «قال بعض من عاصر المصنف» ص٢٠، وقال الشمني ١/ ٢٠: الأولى أن يقول: بين معنيين كلاهما في القرآن، ولم ترد تلك الكلمة فيه لأحدهما، ووردت فيه للآخر، لأنَّ قوله: «لأحد المعنيين نظير في القرآن دون الآخر»، غيرُ مطابق لما نحن فيه، لأنَّ لكلٍ من الاستفهام ونداء القريب نظيراً في القرآن، اللهم إلاّ أن يريدَ: لأحد المعنيين ـ معبراً عنه بتلك الكلمة ـ نظير في القرآن، وليس للآخر ـ معبراً عنه بها ـ نظيرٌ فيه، فإنه حينئذ يطابق.

وقال السيوطي: «ما قاله ابن الصائغ إنما هو تنظير لورود كلمة لم تقع في القرآن سوى في موضع واحد، ولاشك أن همزة النداء كلمة لم تقع في القرآن سوى في هذا الموضع، وأشبهت ضيزى ونحوها من الكلمات التي لم تقع إلاّ في موضع واحد، ثم إنه لا يلزم من كل كلمة قرآنية ترددت بين معنيين، ولأحدهما نظيرٌ في القرآن دون الآخر الحملُ على الأول، بل قد يترجح الحملُ على الثاني لأمر يقتضيه» السيوطي ٩/ب ـ ١٠/أ.

(٢) أحمد بن علي (٧١٩ -٧٦٣ هـ) عالم بالبلاغة والنحو والأصول، له عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح. الدرر الكامنة ١/ ٢٢٤، البدر الطالع ١/ ٨١

(٣) ﴿... إلهين من دون الله... ﴾ المائدة: ١١٦

(٤) «ومنه سؤال جبريل النبي صلى الله عليه وسلم عن الإيمان والإسلام والإحسان، حيث قال: «ما الإيمان؟. قال «أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله، وتؤمن بالبعث، قال: ما الإحسان؟ قال أن تعبد الله كأنك تراه..، وفي آخر الحديث ثم أدبر، فقال: رُدّوه، فلم يروا شيئاً، فقال: هذا جبريل، جاء يعلم الناس دينهم» فقد استفهم جبريل النبي صلى الله عليه وسلم ليجيب بما أجاب، فيفهم الحاضرون ويتعلموا دينهم، ولم يكن منه طلب فهم نفسه، بل فهم غيره ممن يستمع الجواب، وهو على هذا استفهام حقيقي». والحديث في صحيح مسلم، كتاب الإيمان. وانظر السيوطي ١٢/ب ـ ١٣/أ.

دعانـي إلـيها القلـبُ إنّـي لأمـره سمـيع فمـا أدري أَرُشْـدٌ طِلابُهـا[1]

أقول: أبو ذؤيب بذال، وبعد الذال المعجمة همزة تصغير ذئب، وضمير المؤنث عائد إلى المحبوبة، وإني لأمره سميع: حال من القلب أو معترضة، والطّلاب: مصدر طالب بمعنى طلب، والفعلية الأخيرة معطوفة علي الأوْلى، والاستفهامية في محل نصب مفعول أدري، وهو معلّق، والمعنى أنَّ قلبه دعاه إلى طلب الوصل من هذه المحبوبة، فجهل حقيقة الحال في ذلك الطلب، هل هو رُشْدٌ أو غيٌّ.

وقد أنشد المصنّفُ هذا البيت في فصل «أم»، وأنشد بعضه في ترجمة حذف المعطوف من الباب الخامس.

١٨ـ قال: «ولك أن تقول: لا حاجة في البيت إلى تقدير معادل، لصحة قولك: ما أدري هل رُشدٌ طِلابها.

أقول: يعني: أنَّ الهمزة الواقعة في البيت محتملةٌ لأن تكون لطلب التصديق، وحينئذ يُستغنى عن تقدير المعادل، بل يُمتنع أن يقدر لخروج الاستفهام بتقديره، لأن يكون تصوّرياً مع فرض كونه تصديقياً، هذا خلف.

١٨ـ قال: وامتناع أن يُؤْتى لـ «هل» بمعادل[2].

أقول: لأنَّ الإتيان به يقتضي أن يكون الاستفهامُ مصروفاً لطلبه، مسنداً أو مسنداً إليه، أو غير ذلك، فيكون لطلب التصوّر، وهل إنما هي لطلب التصديق، فإن قلت: ينتقض بقوله عليه الصلاة والسلام: «هل تزوجت بكراً أم ثيباً[3]»، قلت: استشهد به

---

(١) البيت في ديوان الهذليين ١/ ٧١، وشرح ديوان الهذليين ٤٣، والشاهد في تأويل مشكل القرآن ١٦٦، وإيضاح الوقف والابتداء ١٢٨، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٣٧٠، وأمالي المرتضى ١/ ٢١٧، وشرح العمدة ٦٥٥، والبحر ١/ ٤٠١، ٣/ ٣٣، ٨/ ٢٣، والمساعد ٢/ ٤٧٤، والاستغناء عن المعادل هو قول الفراء في معاني القرآن ١/ ٢٣٠، وهو في الهمع ٢/ ١٣٢، والدرر ٢/ ١٧٦

(٢) انظر المرادي ٣٤

(٣) صحيح البخاري - كتاب البيوع، ومسند ابن حنبل ٣/ ٣٥٨، ٣٠٨، ٣٠٢

ابن مالك[1] على أن «هل» تقع موقع الهمزة، فيأتي المعادل، فيتأتى النقض كما ذكرت، لكن لقائلٍ أن يمنع اتصال «أم» في هذا الحديث، لجواز أن تكون منقطعة[2].

فاستفهم أولاً ثم أَضْرَب، واستفهم ثانياً، والتقدير: بل أتزوجت ثيباً، وحينئذ فلا نقض[3].

١٨ـ قال: وقد قالوا في قوله تعالى: ﴿أفمن هو قائمٌ على كلِّ نفسٍ بما كسبت﴾[4] إنَّ التقدير: كمن ليس كذلك، أو لم يوحدوه[5]. ٨/أ

أقول: همزة أن مفتوحة، على أنَّ القول بمعنى الاعتقاد أو الجزم، تقول: قال أبو حنيفة[6] هذا الحكم أي اعتقده، ورآه. وتقول أيضاً: قال فلان بكذا، أي جزم به. فالفتح

---

(١) شواهد التوضيح ٢٠٩

(٢) «الدليل على كون «أم» في الحديث متصلة من جهتين: أحدهما: وقوع المفرد بعدها، قال التفتازاني عند قول صاحب التلخيص: وامتنع «هل زيد قام أم عمرو»: لأن المفرد بعد «أم» دليلٌ على كونها متصلة. وثانيهما: ما قاله ابن مالك في كتابه المسمى بشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: «إن استفهام النبي صلى الله عليه وسلم جابراً لم يكن إلا بعد علمه بتزوجه، إما بكراً وإما ثيباً، فطلب منه الإعلام بالتعيين، كما كان يطلبه بـ«أي»، فالموضع - إذن - موضعُ الهمزة، لكن استغنى عنها بـ«هل»، ويثبت بذلك أنَّ «أم» المتصلة قد تقع بعدها، كما تقع بعد الهمزة» الشمني ١/٢٣ -٢٤، وانظر التوضيح ٣٠٩، ثم قال الشمني: «والجواب عن النقض: أن الإتيان لـ «هل» بمعادل، وإنْ ثبت نادر، والنادرُ في حكم العدم» ١/٢٤، وكلام ابن مالك نقله الدماميني في المزج ١/٢٢

(٣) وقد أعاب السيوطي على من يستشهد بالحديث كما في الاقتراح، وشرحه على المغني، وقد ذكر أنَّ أبا حيان في شرح التسهيل أعاب على ابن مالك استدلالَهُ على القواعد العربية بالأحاديث، انظر السيوطي ١٣/ب.

(٤) ﴿..وجعلوا لله شركاء، قل سمُّوهم أم تنبئونه بما لا يعلم في الأرض أم بظاهر من القول بل زُيِّن للذين كفروا مكرهم وصُدُّوا عن السبيل ومن يضلل الله فما له من هادٍ﴾ سورة الرعد: ٣٣

(٥) هذا تقدير الزمخشري في الكشاف ٢/٥٣٢

(٦) هو النعمان بن ثابت (ـ١٥٠ هـ) إمام أهل الرأي والقياس وصاحب المذهب الفقهي المشهور. الفهرست لابن النديم ٢٨٤

على الأول كما في: «عرَفت أنك فاضل». وعلى الثاني كما في «جزمت أنك قائم». لكنْ/ حذف الجار، ويحتمل أنْ يكون القولُ بمعناه المشهور، فتكسر الهمزة على الحكاية، لكنَّ ذلك يتوقف على صدور هذا اللفظ المحكيِّ بعينه منهم، ولسنا على يقين منه، فإن ثبُت أنَّ ما قالوه كذلك، فالكسر واضح على أنَّه لو عُلِم صدورُ المحكي عنهم على هذا الوجه، لم تتعيَّن الحكاية، وكان لك أن تجعلَ القولَ بمعنى الاعتقاد أو الجزم، فيُفتح، ولا يخلُّ ذلك بالغرض، إذ المقصود الإعلامُ بأنهم جعلوا التقدير كذا، وهو حاصل، سواء فتحت أو كسرت.

١٩ـ قال: ويكون {وجعلوا لله شركاء} معطوفاً على الخبر على التقدير الثاني.

أقول: فيصير المعنى: أفمن هو بهذه الصفة لم يوحدوه، وجعلوا له شركاء[١]، وفيه إقامة المظهر مقام المضمر[٢]، ولم يلُحْ لي[٣] وجهُ اختصاص العطف على الخبر بهذا

---

(١) هو للزمخشري، كذا في المزج١/٢٣، وانظر الكشاف ٢/٥٣٢

(٢) أخذها عن أبي حيان في البحر ٥/٣٩٤، وقال الشمني ١/٢٤: «وضع الظاهر هنا موضع المضمر له نكتةٌ، وهي الدلالة على زيادة التشنيع عليهم بجعلهم شركاء لله، لأنه اسم للمستحق لذاته العبادة وحده».

(٣) «لاح لي من فضل الله تعالى وجهُ اختصاصه بذلك، وهو حصول المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه التي هي شرطٌ في قَبول العطف بالواو في التقدير الثاني، وعدم حصولها في التقدير الأول. قال أهل المعاني نحو «زيد يكتب ويشعر» مقبول للمناسبة بين الشعر والكتابة، و«زيد يعطي ويشعر» غيرُ مقبول لعدم المناسبة بين الإعطاء والشعر» الشمني ١/٢٥

قال السيوطي: «وأوجه من ذلك أن جملة «جعلوا» فعلية، فلا يصحُّ عطفُها على التقدير الأول، لأنَّ الخبر حينئذ ليس فعلاً، ويصحُّ على الثاني، لأنه حينئذ جملة فعلية، فإن قلت هذا، إنما هو ممتنع في فن المعاني دون النحو، قلتُ: وكذلك امتناع زيد يعطي ويشعر، ثم لاح لي وجه آخر نحوي، وهو أنَّ المعطوف على الخبر، شرطُهُ صحةُ كونه خبراً، بأن يشتمل على الرابط، وجملةُ الخبر على التقدير الأول ليس فيها ذكرُ الله تعالى، وعلى الثاني فيها ضميره، فصحَّ العطف عليها، لأنَّ قوله «الله» قائم مقام الضمير، أي له حكمٌ، صرح به الزمخشري، وأبو حيان، ولم يصح على الأول لانتفاء الربط، وهذا الوجه أقصد، وهو الذي قصده المصنِّف بلا شك» السيوطي ١٤ /أ.

التقدير الثاني دون الأول. فتأمله.

١٩ـ قال: «وقالوا التقدير في قوله تعالى: ﴿أفمن يتقي بوجهه سوء العذاب﴾[١] أي «كمن يَنعم في الجنة[٢]». ٨/ب

أقول: الظاهر أن قوله: «كمن ينعم في الجنة» خبر عن «التقدير» الذي هو بمعنى المقدر، فلا معنى إذاً لإدخال حرف التفسير على الخبر، ويمكن أن يجعل خبر «التقدير» محذوفاً، أي ثابت، وذلك يدلُّ على أنْ ثَمَّ مقدراً ففسر بقوله: كمن ينعم في الجنة ليسقى من هذه الأنهار كمن هو خالد في النار، فحسن موقع حرف التفسير.

١٩ـ قال: «وجاء في التنزيل موضع صُرِّح فيه بهذا الخبر، وحُذِف المبتدأ على العكس، مما نحن فيه، وهو قوله: [﴿كمن هو خالد في النار، وسُقُوا ماءً حميماً[٣]﴾، أي: أفمن هو خالدٌ في الجنة، يُسقى من هذه الأنهار، كمن هو خالد في النار[٤]].

أقول: هذا ليس بمتعين[٥] لجواز أن يكون ﴿كمن هو خالد﴾ بدلاً من ﴿كمن زُيِّن له سوء عمله﴾ / في قوله تعالى: ﴿أفمن كان على بيّنة من ربّه، كمن زُيِّن له سوءُ عمله، واتَّبَعُوا أهواءَهم[٦]﴾، ويكون قوله: ﴿مثل الجنة التي وُعد المتقون، فيها أنهار من ماء غير آسنٍ، وأنهار من لبن، لم يتغير طعمه، وأنهار من خمر لذة للشاربين، وأنهار من

---

(١) ﴿وقيل للظالمين ذوقوا ما كنتم تكسبون﴾ سورة الزمر: ٢٤

(٢) قدره ابن عطية «كالمنعمين» البحر ٧/٢٤، وقدره الزمخشري «كمن أمِنَ العذاب» الكشاف ٤/١٢٥، وقدره الجرجاني «كمن لا يصيبه العذاب»، كما في الشمني ١/٢٥، والسيوطي ١٤/أ.

(٣) ﴿مثل الجنة التي وعد المتقون فيها أنهار من ماء غير آسنٍ وأنهار من لبن لم يتغير طعمه، وأنهار من خمر لذة للشاربين، وأنهار من عسل مصفى، ولهم فيها من كلِّ الثمرات ومغفرة من ربهم كمن هو خالد في النار وسقوا ماء حميماً فقطّع أمعاءهم﴾ سورة محمد: ١٥

(٤) من ب و ج.

(٥) «واعلم أن ما يذكره المصنف من آية أو غيرها بعد ذكر حكم مثالاً له، لا يقتضي تعينه لذلك الحكم وعدم احتمال غيره، بل إنما يقتضي صحة كونه من ذلك الحكم» الشمني ١/٢٦. وانظر السيوطي ١٤/أ.

(٦) سورة محمد: ١٤

عسل مصفّى، ولهم فيها من كلّ الثمرات، ومغفرة من ربهم﴾، معترضاً بين البدل والمبدل منه، ويجوز أيضاً أن يكون «كمن هو /خالد في النار» خبرَ، «مثل الجنة» على حذف مضافٍ تتم به المعادلة، وتصح المقابلة. والتقدير: أمثل ساكن الجنة كَمَثل من هو خالدٌ في النار؛ وهو كلام في صورة الإثبات، ومعناه النفي لانطوائه تحت كلام[1] مُصدَّر بحرف الإنكار، ودخولهِ في حيزه، وهو قوله تعالى: ﴿أفمن كان على بيِّنةٍ من ربه كمن زُيِّن له سُوء عمله﴾ وفائدة حرف الإنكار زيادةُ تصويرٍ لمكابرةِ مَن يسوي بين المتمسك بالبينة، والتابع لهواه، وإنه بمنزلة من يثبت التسوية بين الجنة التي تجري فيها الأنهار، وبين النَّار التي يُسقى أهلها الحميم[2].

١٩ـ قال: «ولهذا خُصّت بأحكام».

أقول: يعني[3] أن هذه الأحكام لا تثبت لغيرها من أدوات الاستفهام، وكان الصواب[4] أو الأولى أن يقول: ولهذا خُصَّت بها أحكام[5] لما ستراه قريباً.

١٩ـ قال: كقول عمر بن أبي ربيعة:

بَدا لي منها معصم حين جمرت ... وكفٌّ خضيبٌ زُيِّنت ببنانِ

---

(١) في ب و ج: «تحت حكم كلام».

(٢) أخذ ردَّه عن الزمخشري في الكشاف ٤: ٣٢٠، بلا عزو، وكان قد أشار إلى ذلك في المزج ١/ ٢٣

(٣) أي المصنف.

(٤) «وفيما قاله نظر، فإنه إذا كان المعنى أن هذه الأحكام ثابتة للهمزة منفية عن غيرها من أدوات الاستفهام كما اعترف به تكون الأحكام مقصورة، لأن المقصور هو الثابت للمذكور المنفي عن غيره، فيكون دخول الباء على الأحكام هو الصواب أو الأولى» الشمني ١/ ٢٧

(٥) «يريد بالصواب ما نقله عن بهاء الدين السبكي أن الصواب دخول الباء على المقصور، ويريد بالأولى ما نقله عن حاشية سعد الدين أن الشائع العربي دخولها في المقصور» الشمني ١/ ٢٧. وانظر حاشية التفتازاني على العضد ١/ ٨٣

فـوا لله مـا أدري وإنْ كـنت داريـاً بـسبعٍ رَمَـيْنَ الجمـر أم بـثمانِ[1]

أقول: المِعصم بكسر الميم، وفتح الصَّاد المهملة: موضع السوار من الساعد، وجمرت رمت جمرات المناسك والكفُّ مؤنثة، ولهذا أُنث الضمير العائد إليها من زُينت، وخضيب بمعنى مخضوبة، إمَّا بحنَّاءٍ أو غيرها مما تُزيِّن به النساء والبنات أطراف الأصابع، وقوله: «إن كنت دارياً» جملة معترضة [بين أدري][2] ومعموله المعلق هو عنه، وهو بسبع[3]. والمعنى أنَّه ذُهل بسبب رؤية ما بدا له من محاسن تلك المرأة عند رؤية رميها الجمرات، فلم يدر مع كونه من أهل الدِّراية، أبسبع حصيات وقع الرمي، أم بثمان. ٩/أ

٢٠ـ قال: أم لم يتقدم كقول الكميت:

طربتُ وما شوقاً إلى البيض أطرب ولا لعباً مني وذو الشيب يلعب[4]

أقول: الطَّرَب خِفة تصيب الإنسان لشدة حزن أو سرور، كذا في الصحاح،

---

(١) ديوانه: ٢٥٨، والشاهد في سيبويه ٣/١٥٧، وابن السيرافي ٢/١٥١، والمقتضب ٣/٢٩٤، والكامل ٢/١٧٨، ٣، ٢٤٥، والصاحبي ٢٩٧، والمحتسب ١/٥١، وعبث الوليد ٨/١٥٤، والأزهية ١٢٧، والمفصل ٣٢٠، وأمالي ابن الشجري ١/٣، ٤٠٧/١٠٩، وشرح ابن يعيش ٨/١٥٤، والضرائر ١٥٨، وشرح العمدة ٦٢٠، وابن الناظم: ٢٠٧، وشرح الرضي ١٢١٥، والرصف ٤٥، والبحر ١/٨، ١٤٣/٣٧٣، والجنى ٣٥، والمساعد ٢/٤٥٥، والخزانة ١١/١٣٢، ١٢٧، ١٢٤، ١٢٢، والعيني ٤/١٤٤، والهمع ٢/١٣٢، الدرر ٢/١٧٥، ٨٥، والشاهد فيه جواز حذف ألف الاستفهام إذا تقدمت على «أم»، انظر المغني ١٩

(٢) من ب و ج.

(٣) زيادة في ب و ج: «رمين، وضمير رمين عائد إلى البنات، أو إلى هذه وصواحبها، والجمر جمرات المناسك».

(٤) ديوانه ١٥، وهو في الحماسة البصرية ١/١٢٠، والمحتسب ١/٥٠، والخصائص ٢/٢٨١، وأمالي ابن الشجري ١/٤٠٧، والضرائر ١٥٨، وشواهد التوضيح ٨٨، وشرح الرضي ١/٣٢، والهمع ١/١٩٥، ٢/٦٩، والدرر ١/٢، ١٦٧/٨٥، ١٧٦، الخزانة ٤/٣١٣ -٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٩، ١١/١٢٣. والشاهد فيه جواز حذف ألف الاستفهام إذا لم تتقدم على «أم». انظر المغني ٢٠.

فيحتمل أن يكون في البيت مستعملاً نطلق الخفة يقول: حصلت لي خفة، لكن لا لأجل شوق إلى النساء، ولا لأجل لعب، وإنما حصلت لِلحاقِ المحن بأهل بيت النبوة، فإن الشاعر نظم القصيدة التي هذا مطلعها في رثاء أهل البيت، ومدحهم، والتألُّم لما اتفق لهم من مصائب/الدنيا، ويحتمل أن يكون مستعملاً في الأول للخفة اللاحقة بسبب شدة الحزن، وفي الثاني الخفة اللاحقة بسبب شدة السرور.

٢٠ـ قال: «أراد: أو ذو الشيب يلعب».

أقول: وهذا استئناف[١] على تقدير سؤال، كأنه قيل: ولِم لا يَلعب [فقال: «أو ذو الشيب يلعب»][٢]، على جهة الإنكار، فأشار إلى علة عدم اللعب، وهو كونه ذا شيب.

ولقائل أن يقول: لا يتعين هذا شاهداً على حذف الهمزة، لجواز أن يكون مما حُذِف فيه حرف النفي للقرينة، أي: وذو الشيب لا يلعب[٣].

٢٠ـ قال: «والأخفش[٤] يقيس ذلك في الاختيار عند أمن اللبس».

وأقول: تخصيص الأخفش بنسبة هذا الحكم إليه يقتضي في عُرف المصنفين أنَّ غيره

---

(١) «وفيه أن الاستئناف بالواو لم يعهد» الأنطاكي ١/ ٣٠

(٢) من ب و ج.

(٣) قال البغدادي في شرح أبيات المغني ١/ ٣٠: «حذف لا النافية إنما يجوز في جواب القسم، وأما في غيره، فإنما سُمع في بيت نادر». وقال ابن الشجري ١/ ٤٠٧: «لم يختلف في أنه حذف منه الهمزة»، وانظر السيوطي ١٤/ب. وقال الشمني ١/ ٢٩: «إن المصنف لم يستشهد بهذا البيت على حذف الهمزة، وإنما مثل به له، والمثال لا يقتضي عدم احتمال غير الممثل له بخلاف الشاهد، فإنه يقتضي ذلك، والفرق بينهما أن المثال جزئي ذكر لإيضاح قاعدة، والشاهد جزئي ذكر لإثباتها». وقال البغدادي ١/ ٣١: «وهذا الجواب فيه نظر، فإنَّ صريح كلام المصنف أنه شاهد كالذي قبله، فإنه في صدر الاستدلال لا التمثيل، وما أبداه من الفرق بين الشاهد والمثال صحيح في نفسه، ولا فائدة فيه هنا».

(٤) أبو الحسن، سعيد بن مسعدة، توفي ٢١٠ هـ، أحد علماء البصرة في اللغة والأدب، وهو تلميذ سيبويه» البغية ١/ ٥٩١، ٥٩٠، وقد وافقه الزمخشري في المفصل ٣٢٠، وانظر السيوطي ١٦/أ، الهروي في الأزهية ٣٧، والمالقي في الرصف ٤٥

يخالف في ذلك. وقد صَرَّح بعضهم بأنَّ حذفها عند أمن اللبس من الضرورات.

قال: ابن القاسم في الجنى الدَّاني: «وهو ظاهر مذهب سيبويه»[1].

قال[2]: «والمختار أنَّ حذفها مطَّرد إذا كان بعدها «أم» لكثرته نظماً ونثراً»[3].

٢١ـ قال: «وقرأ ابن محيصن[4]: ﴿سواءٌ عليهم أنذرتهم﴾[5]. أقول: مُحيصن بميم فحاء مهملة فياءٍ تصغيرٍ فصادٍ مهملةٍ فنونٍ. وأنذرتهم في هذه القراءة بهمزة واحدة، هي همزة أفعل. وأمّا التي للتسوية فمحذوفة.

٢١ـ قال: «الثاني: أنها تَرِدُ لطلب التصوّر، نحو: أزيدٌ قائم أو عمرو».

أقول: المراد بطلب التصوّر السؤال عن إدراك غير النسبة، والنسبة في هذا المثال معلومة، لا يُطلب إدراكها، وإنما السؤال فيه عن تعيين المسند إليه. هكذا تقول الجماعة. واعترضه بعض المتأخرين[6] «بأن تصوّر زيد أو عمرو بخصوصه حاصل للسائل عند السؤال، فكيف يُسأل عنه، وإنما المجهول عنده المطلوب له نسبة القيام إلى أحدهما على التعيين، وهو غير التصديق الذي كان حاصلاً عنده. وذلك لأن التصديق بأن أحدهما لا بتعيُّنه قائم أمر حاصل عنده، وليس مسؤولاً عنه، والمطلوب بالسؤال هو التصديق بأن أحدهما معيناً كزيد بخصوصه قائم، وهذان التصديقان مختلفان، إلاّ أنه لّما كان

---

(١) سيبويه ٣/١٧٤

(٢) أي المرادي.

(٣) ابن القاسم هو الحسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي، نسبة إلى قبيلة مراد، له تصانيف عديدة، منها شرح الألفية، وشرح التسهيل، والجني الداني، وغيرها كثير توفي: ٧٤٩ هـ، شذرات الذهب ٦/ ١٦٠، البغية ١/٥١٧، وانظر قوله في الجنى ٣٥

(٤) محمد بن عبد الرحمن بن محيصن (١٢٣ هـ) قارئ مكة بعد ابن كثير. طبقات القراء ٢/٢١٣

(٥) ﴿إن الذين كفروا سواءٌ عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لايؤمنون﴾ سورة البقرة ٢/٦، وانظر قراءة ابن محيصن في المحتسب ١/٥٠، ٢/٢٠٥، والإتحاف ١٢٨، والبحر ١/٤٨

(٦) وهو السيد في حاشية المطول ١٣٩، وكذا في الشمني ١/٣٢

الاختلاف بينهما باعتبار تعيين المسند إليه في أحدهما، وعدم تعيينه في الآخر. وكان أصل التصديق حاصلاً توسعوا، فحكموا/ بأنَّ التصديق حاصل، وأنّ المطلوب هو تصوّر المسند إليه أو المسند، أو قيد من قيودهما»[1].

٩/ب

٢١ـ قال: «وهل» مُختصة بطلب التصديق».

أقول: يعني أنها لا تكون لغيره، لكنَّ عبارته لا تساعده على هذا المعنى، لِمَا صرحوا به من أنّ المجرور بالباء هو المقصور دون المقصور عليه. ألا يُرى أنَّ معنى قوله تعالى ﴿يختص برحمته من يشاء﴾[2]: يجعل رحمته مقصورة على من يشاء دون غيره، لا العكس. فكان قضية هذا أن يقال: وهل يختص بها طلب التصديق، كما قال صاحب التلخيص[3]. ولاختصاص التصديق بها، وصوّبه الشيخ بهاء الدين السبكي[4]، وشدَّد النكير على من خالف هذا الاستعمال.

وفي حاشية الكشاف للتفتازاني: «أن الباء قد تدخل في المقصور عليه، كما قال الزمخشري: إن في {الحمد لله} دلالة على اختصاص الحمد به[5]، والشائع العربي هو الأول». هذا كلامه[6].

قلت: وعلى غير الشائع، يتمشى ما وقع للمصنف هنا.

٢١ـ قال: «وبقية الأدوات مختصة بطلب التصوّر».

أقول: إنَّ شيئاً منها لا يستعمل لغير التصوّر. وفيه ما مرَّ من دخول الباء على

---

(١) وهو رأي السيد في حاشية المطول، نقله الشارح بلا تصريح، وإنما اكتفى بقوله: واعترضه بعض المتأخرين. انظر حاشيته على المطول ١٣٩

(٢) سورة البقرة: ١٠٥، وسورة آل عمران: ٧٤

(٣) قال القزويني في التلخيص ١٥٥: «وهل تأتي لطلب التصديق فحسب..»

(٤) انظر عروس الأفراح ٢/٢٥٤

(٥) انظر الكشاف ٢/٤، ٤/٥٤٥

(٦) أي كلام التفتازاني، انظر حاشيته على العضد ١/٨٣

المقصور عليه، مع أنه منتقض بأم المنقطعة[1]، فإنها من بقية أدوات الاستفهام، وهي لطلب التصديق فقط[2]، كما صرح به النُّحاة[3].

قلت: وأنا أستشكل عدَّهم لأم من أدوات الاستفهام مطلقاً[4]: أمّا المتصلة، فلأنَّ مدخولها معطوف على مدخول الهمزة، فتثبت مشاركته لما قبله في كونه مستفهماً عنه، يقتضيه العطف. ألا يُرى أنك إذا قلت: أزيد قائم أو عمرو، كان ما بعد «أو» مستفهماً عنه، كما كان مع «أم» المتصلة، وإن كان المطلوب بها[5] التعيين دون «أو»، ولم يقل أحد بأنّ «أو» من حروف الاستفهام، وأما المنقطعة، فلا نسلّم أنَّ الاستفهام جزء معناها، ولا أحد معنييها[6]، بل المفيد له الهمزة المقدَّرة. ولكن هذا البحث لا يجدي المصنف نفعاً في دفع/ النقض الوارد عليه هنا، فإنّه معترف بما قاله غيره من أنَّ «أم» من أدوات الاستفهام[7].

---

(١) أورد الشارح أخذاً من عروس الأفراح «أم» المنقطعة، فإنها من أدوات الاستفهام، كما عدها السكاكي في المفتاح، وأبو حيان وغيره من النُّحاة، ومع ذلك لا تكون إلا للتصديق، وأجاب شيخنا ـ يعني الشمني ـ «بأنها ليست بموضوعة له، وإنما هي في تقدير الهمزة» السيوطي ١٨/أ.

(٢) والنقض واقع، لا لأنه أدخل الباء على المقصور عليه، كما أراد الشارح، فهذا النقض حاصل، ولو أدخل الباء على المقصور. وإنما النقض واقع بسبب قوله: وبقية الأدوات مستثنياً الهمزة فقط. هذا إذا كانت «أم» من الأدوات الموضوعة للاستفهام.

(٣) ومنهم السكاكي في مفتاح العلوم ٣٠٨، وأشار إلى ذلك الشارح في المزج ١/ ٢٩

(٤) «قال الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص: لاشك أنها ـ يعني «أم» ـ من أدوات الاستفهام» المزج ١/ ٢٩

(٥) في أ: «معها».

(٦) وهو رد على السكاكي في شرح المفتاح ص٣٠٨، وانظر المزج ١/ ٢٩

(٧) «قال المصنف في رسالته: الأدوات ثلاثة أقسام: مختص بطلب التصوّر، وهو أم المتصلة وجميع أسماء الاستفهام، ومختص بطلب التصديق، وهو أم المنقطعة وهل، ومشترك بينهما، وهو الهمزة التي تستعمل مع أم المتصلة» الأنطاكي ١/ ٣٥، وانظر المغني ٢١، حيث يقول: «وهو منتقض بأم»، وانظر ص٣٧ من التحقيق، والمغني ٦٦، وقال سيبويه٣/ ١٦٩: «أما «أم» فلا يكون الكلام بها إلا استفهاماً. ويقع الكلام بها في الاستفهام على وجهين: على معنى أيهما وأيهم، وعلى أن يكون الاستفهام الآخر منقطعاً من=

٢١ـ قال: «نحو: من جاءك؟ وما صنعت؟ وكم مالك؟ وأين بيتك؟ ومتى سفرك؟».

أقول: كون الاستفهام في ذلك بطلب التصوّر واضح، إذ السائل يعلمُ مجيء شخص عاقل إلى المخاطب، وتعلق صنعه بشيء، وكون ماله ذا عددٍ، وكون بيته في جهة، وحصول سفره في زمن، فلا يسأل عن ذلك، وإنما يجهل عين الجائي، وحقيقة المصنوع، وكمية المال، وعين جهة البيت، وزمن السفر، فهو يسأل عن ذلك، فيكون استفهامه هذا لطلب التصوّر.

فإن قيل: السائل بقوله: من جاءك؟ مثلاً قد حصل التصديق بأنَّ أحداً جاء المخاطب، وهذا التصديق مغاير للتصديق بأن زيداً مثلاً جاء المخاطب، فهو بسؤاله يطلب التصديق الثاني قطعاً، فتكون من قياس طلب التصديق دون التصوّر على قياس ما سبق في الهمزة مع أم المتصلة نحو «أزيد قائم أم عمرو»، فالجواب أنّ بينهما فرقاً، وذلك أن السائل بـ«من جاءك» لم يتصوّر حقيقة زيد أو عمرو بهذا السؤال، فإذا أجيب بزيد مثلاً، أفاده زيادة في تصوّر المسند إليه بحسب خصوصيته. ويختلف بحسبه التصديق أيضاً بخلاف قوله: «أزيد قائم أو عمرو»، إذ لا يُختلف فيه بالجواب تصوّر بل مجرد التصديق.

---

=الأول». قال المبرد ٢٨٦/٣: «فأما «أم» فلا تكون إلا استفهاماً»، وانظر الهمع ٦٩/٢

قال الزمخشري في المفصل ٣٠٥: ... و«أم» لا تقع إلا في الاستفهام إذا كانت متصلة والمنقطعة تقع في الخبر أيضاً تقول في الاستفهام: أزيد عندك أم عمرو؟ وفي الخبر: إنها الإبل أم شاء»، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٩٨٧/٨

قال الرضي ٢٠٤/٤ -٢٠٥: «وإنما ألزمت الهمزة في الأغلب دون هل، لأن أم المتصلة لازمة لمعنى الاستفهام وضعاً، وهي مع أداة الاستفهام التي قبلها بمعنى «أي الشيئين»، فشاركت همزة الاستفهام التي هي أيضاً عريقة في باب الاستفهام وعادلتها، حتى كانتا معاً بمعنى «أي».

٢١ـ قال: «وعلى النفي[١] نحو ﴿ألم نشرح﴾[٢]، ﴿أو لما أصابتكم مصيبة﴾[٣].

أقول: التمثيل بالآية الثانية للنفي سهو ظاهر. فإن «لما» فيه وجودية لا نافية، لا يقال الاستفهام فيها للإنكار، فهو في معنى النفي، لأننا نقول إنما يكون في معنى النفي أن لو كان إبطالياً، وإنما هو توبيخي فلا نفي لا بحسب الصورة ولا بحسب المعنى[٤].

---

(١) وهو الحكم الثالث من أحكام الهمزة، وهو دخولها على الإثبات وعلى النفي، انظر المغني ٢١

(٢) ﴿.. لك صدرك. ﴾ سورة الانشراح: ١

(٣) ﴿أولما أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها، قلتم: أنّى هذا، قل: هو من عند أنفسكم، إن الله على كل شيء قدير﴾ سورة آل عمران: ١٦٥

(٤) «ليس هذا الذي أورده بـ«لا يقال» بموجّه، لأن الكلام في أن مدخول الهمزة نفي، وإذا كان معنى الهمزة الإنكار كانت هي نفسها لا مدخولها، ثم إنه يمكن ألا يكون التمثيل بالآية سهواً على تقدير أن تكون «لما» فيه وجودية. وذلك بناءً على ما سيذكره المصنف عن الزمخشري وجماعة من أن العاطف بعد الهمزة يعطف الجملة التي بعده على جملة مقدرة بينه وبين الهمزة، وتقدير ذلك أن يقال: إن مدخول الهمزة فعل منفي محذوف، والهمزة للتقرير بما بعد النفي، والتقدير: ألم تفعلوا كذا، وقلتم كذا حين أصابتكم، فتكون الآية مثالاً لدخول الهمزة على منفيّ، لكنه مقدر. وهذا هو معنى تقدير صاحب الكشاف: أفعلتم كذا، وقلتم حين كان كذا» الشمني ١/٣٤، وانظر الأنطاكي ١/٣٥

وقال الشارح في المزج: «فإن قلت الاستفهام هنا للإنكار، فهو في معنى النفي، فالهمزة داخلة على ما هو منفي معنى لا صورة، فصحّ التمثيل من هذه الجهة، قلت: كذا ذكر بعض العصريين من أهل الشام، وليس بشيء، لأنّ الإنكار في هذه الآية توبيخي لا إبطالي، فما بعده ليس منفياً لا صورة ولا معنى، بل هو متحقق الثبوت، ولذلك يتعلق التوبيخ بوجوده، وقد يقال: إن الواو للعطف، والمعطوف عليه محذوف، أي ألم تجزعوا وقلتم كذا حين أصابتكم تلك المصيبة، فالهمزة داخلة على نفي مقدر، كما أنها داخلة في {ألم نشرح} على نفي مذكور، ويكون هذا حسناً، لأن فيه تمثيلاً للنفي باعتبار حالته من الذكر، والتقدير، فإن قلت، المصنف لا يرى القول بمثل هذا في الهمزة الداخلة على حرف العطف، بل يرى أن الهمزة مقدمة من تأخير لغرض التنبيه على أصالتها في تمام التصدير كما سيصرح به قريباً. فإذاً يكون المعطوف عليه مر من قوله تعالى في قصة أحد ﴿ولقد صدقكم الله وعده﴾، وعلى هذا فلا نفي لا مذكوراً ولا مقدراً والإشكال بحاله» المزج ١/٢٩ -٣٠، وقال السيوطي١٨/أ بعد نقل كلام الشارح دون تعقيب عليه: «فالصواب التمثيل بقول الشاعر: فقلت: ألما أصحُ والشيب وازع»، وهذا يدل على موافقته للشارح، ثم قال: «الثاني: شمل كلامه كلَّ نفي، وقال أبو حيان: يستثنى من ذلك «إن» النافية، فإن الهمزة لا تدخل عليها، لا يحفظ من كلامهم: أإن زيد قائم».

٢١ـ قال: وهو منتقض[١] بأم، فإنها تشاركها في ذلك تقول: أقام زيد أم لم يقم.

أقول: يعني أن أم كالهمزة تدخل على النفي كما في المثال، وعلى الإثبات كما في نحو أقام زيد أم قعد، وفي هذا اعتراف من المصنف بأن أم من أدوات الاستفهام.

٢٣ـ قال: فيقولون التقدير في ﴿أفلم يسيروا﴾[٢]، ﴿أفنضرب عنكم الذكر صفحاً﴾[٣].. إلخ.

أقول: كان ينبغي أن يقول التقدير في كذا وكذا: كذا وكذا فيأتي بحرف العطف في الموضعين، وليس حذف العاطف من مثل ذلك بمقيس حتى يرتكبه[٤]. فإن قلت وكذا صنع في قوله ﴿أولم ينظروا[٥]﴾، ﴿أفلم يسيروا﴾، ﴿أثم إذا ما وقع[٦]﴾ فهلاً أوردت عليه ذلك هناك، قلت الفرق واضح، وذلك لأن «نحو» خبر مبتدأ محذوف بتقدير «هو» أي تقدَّمُ الهمزة على العاطف نحو كذا، / فهي أخبار متعددة كلٌّ منها خبر مستقل، نحو «زيد قائم وعمرو قاعد[٧]»، فيجوز العطف وتركه قياساً وغايته أنه حذف هناك مضاف من بعض الأمثلة لدلالة ما تقدّم عليه، أي نحو ﴿أفلم يسيروا﴾ نحو {أثم إذا ما وقع}. وفي الكتاب من ذلك شيء كثير، فتنبّه للفرق بين الأمرين، لتكون على بصيرة.

---

(١) أي الحكم الثالث، لأن «أم» تشاركها في ذلك. وهو أنَّ الهمزة تدخل على الإثبات والنفي.

(٢) ﴿وما أرسلنا من قبلك إلا رجالاً، نوحي إليهم من أهل القرى، أفلم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كانت عاقبة الذين من قبلهم، ولدار الآخرة خير للذين اتقوا أفلا يعقلون﴾ سورة يوسف١٢: ١٠٩.

(٣) ﴿.. إن كنتم قوماً مسرفين﴾ سورة الزخرف: ٥

(٤) وردَّ الشمني ١/ ٣٧ بأنه لما كان الغرض هنا مجرد التعداد ترك العاطف كما يتركه الملي على الكاتب أسماء. ولا أظنُّ أنَّ هذا الردَّ يُعفي المصنف مما قاله الشارح.

(٥) سورة الأعراف: ١٨٥

(٦) سورة يونس: ٥١

(٧) في ب و ج: زيد قائم وقاعد.

٢٣ـ قال: وأما الثاني[١] فلأنه غير ممكن في نحو ﴿أفمن هو قائم على كلّ نفس بما كسبت﴾[٢].

أقول: لا نسلم عدم الإمكان فيه، لجواز أن تجعل «من» مبتدأ، خبره محذوف، وهم لم يوحدوه[٣]، وتجعل هذه الجملة معطوفة على جمل محذوفة تناسب المقام والتقدير أهم ضالون، فمن هو قائم على كل نفس بما كسبت لم يوحِدوه، والهمزة للإنكار التوبيخي[٤].

٢٣ـ /قال: [وقوله في][٥] ﴿أئنا لمبعوثون أوَ آباؤنا﴾، فيمن قرأ بفتح الواو: إن ﴿آباؤنا﴾[٦] عطف على الضمير في ﴿مبعوثون﴾، وإنه اكتفى بالفصل بهمزة الاستفهام».

أقول: فيه نظر، فإنَّ قوله: عطف على الضمير، يقتضي أن يكون هذا من عطف المفردات، والهمزة إنما تدخل على الجملة، ولو دخلت على المفرد المعطوف لكان عامل المعطوف عليه عاملاً فيما بعدها بوساطة العاطف، والهمزة مانعة، وليس المحلُّ محلَّ تعليق، فيتعيَّنُ حينئذ أن يكون ﴿آباؤنا﴾ مبتدأ، خبره محذوف. أي مبعوثون، فهو إذاً من عطف[٧] الجمل. ١٠/أ

---

(١) أي أنَّ قول من زعموا أن الهمزة في تلك المواضع في محلها الأصلي، وأن العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف غير مطرد في جميع المواضع، والأول: دعوى حذف الجملة، انظر المغني٢٣

(٢) تقدّم ذكرها في ص٣٥٣

(٣) انظر ص٣٥٣

(٤) نقله، ولم يعقب عليه الشمني، وعزاه الشارح في المزج ١/٣١ سهواً إلى المرادي في الجنى، وهو لأبي حيان، انظر البحر المحيط ٥/٣٩٣ -٣٩٤

(٥) في الأصل: «وفي قوله».

(٦) ﴿وكانوا يقولون أئذا متنا وكنا تراباً وعظاماً أئنّا لمبعوثون أو آباؤنا الأولون﴾ سورة الواقعة: ٤٧ ـ ٤٨

(٧) قاله أبو حيان وتبعه السفاقسي، كذا في الشمني ١/٣٦، وفي السيوطي ١٦/ب، وانظر البحر ٧/٣٥٥

٢٤ـ قال: فقال[١] في ﴿أفغير دين الله يبغون﴾[٢]: دخلت همزة الإنكار على الفاء العاطفة جملة على جملة، ثم توسطت الهمزة بينهما»

أقول: هذا مُشْكل[٣]، وإنما جاء الإشكال في جهة نقل الكلام على غير ما هو عليه، وتقرير الإشكال أن دخول الهمزة على الفاء هو نفس توسطها بين الجملتين، فكيف يَعْطِفُ توسّطها على دخولها بحرف العطف المقتضي للترتيب والتراخي. ونَصُّ ما في الكشاف «دخلت همزة الإنكار على الفاء العاطفة جملة على جملة، والمعنى: ﴿فأولئك هم الفاسقون﴾، ﴿أفغير دين الله يبغون﴾، ثم توسطت الهمزة بينهما هذا كلامه[٤]. ولا إشكال فيه[٥].

---

(١) أي الزمخشري، انظر المغني ٢٤

(٢) ﴿فمن تولى بعد ذلك، فأولئك هم الفاسقون، أفغيرَ دينِ الله يبغون، وله أسلم من في السموات والأرض طوعاً وكرهاً وإليه يُرجَعون﴾ سورة آل عمران ٣: ٨٢ و٨٣

(٣) قال الشمني ١/٣٧: «لا إشكال أيضاً في كلام المصنف، لأنَّ «ثم» فيه لمجرد التدرج من غير اعتبار ترتيب»، ثم قال «ولقائل أن يقول: إن التدرج فيما تكرر لفظاً بشهادة تمثيلهم له، وما نحن فيه تكرر معنى، بل الجواب: أن المصنف نقل ما في الكشاف بنصه على وجه الاختصار لبعضه، فالمعطوف عليه بثم في الكشاف هو المعطوف عليه بها في كلام المصنف، وإن كان محذوفاً فيه».

ومما يلاحظ أن دفاع الشمني عن المصنف لا يسقط دعوى الشارح، لأن الخلل في النص لايسوغه النقل بإيجاز، وانظر السيوطي ١٦/أ، حيث يوافق الشارح.

(٤) الكشاف ١/٣٨٠

(٥) قال الشارح في المزج ١/٣٢: «قلت في دعوى المصنف أن الزمخشري في بعض المواضع جزم بما تقوله الجماعة من جواز الوجهين نظرٌ، وذلك لأن ظاهر كلامه في مواضع من الكشاف ١/٤٢٣، أن الهمزة داخلة على العاطف المذكور من غير أن يكون هناك تقديم وتأخير، وهذا مكشوف من قوله في ﴿أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم﴾، الفاء معلقة للجملة الشرطية بالجملة قبلها على معنى السببية والهمزة لإنكار أن يجعلوا خلو الرسل قبله سبباً لانقلابهم على أعقابهم بعد هلاكه بموت أو قتل مع علمهم أن خلو الرسل قبله وبقاء دينهم متمسكاً به، يجب أن يجعل سبباً للتمسك بدين محمد عليه الصلاة والسلام، وقد صرح الطيبي بأن الهمزة في مثل ذلك مقحمة مزيدة للإنكار أو غيره، مما يصلح اعتباره بحسب المقامات».

٢٤ـ قال: والضابط أنّها الداخلة[١] على جملة يصحُّ حلولُ المصدر محلّها»

أقول: ظاهره يقتضي أن المصدر واقع موقع الجملة بدون الهمزة، وليس كذلك بل هو قائم مقامهما[٢] جميعاً. ١٠/ب

٢٥ـ قال: «ولهذا عطف ﴿وضعنا﴾ على ﴿ألم نشرح لك صدرك﴾[٣]، لَمَّا كان معناه «شرحنا».

أقول: فيه نظر من جهة اقتضائه أن النفي لو لم يكن مؤوَّلاً بالإثبات لم يصح العطف وليس كذلك، بدليل لم يجئ زيد وأكرمته، من غير تأويل، ويمكن أن يقال: إنما أراد ولكون ﴿ألم /نشرح﴾ خبراً باعتبار أنه للإنكار الإبطالي، جاز عطف ﴿وضعنا﴾ عليه، من حيث كونُه خبراً، لا من حيث كونُه مثبتاً بحسب المعنى[٤].

٢٥ـ قال: «ولهذا كان قول جرير في عبد الملك:

ألستم خيرَ من ركب المطايا ... وأندى العالمين بطونَ راحِ[٥]

أقول: المطايا جمع مطيَّة، وهي الدابة تمطو في سيرها، أي تسرع، وأندى: أسخى. والراح: الأكف، الواحدة راحة./ونسب السخاء إلى بطونها، لأنَّ العطاء كثيراً ما يكون بها.

٢٦ـ قال: «وقول العجاج:

---

(١) يعني همزة التسوية.

(٢) ويمكن أن يجاب بأنَّ مراده محلُّ الهمزة والجملة جميعاً، بدليل التأويل، انظر المغني ٢٤

(٣) ﴿ألم نشرح لك صدرك ووضعنا عنك وزرك﴾ سورة الانشراح: ١- ٢

(٤) وافقه السيوطي ٢١/ب، وخالفه الشمني ١/٣٨، معتمداً أن عطف الخبر على الإنشاء، وعكسه غير مقبول بلاغة، وإن جاز صناعة عند بعض وتبع الأخير الأنطاكي ١/٤٣

(٥) ديوانه ٩٨، والشاهد في مجاز القرآن ١/٣٦، ٢/١٧٧، ١٥٠، ١١٨، ومعاني القرآن للأخفش ١٩٩، ٦٣، والشعر والشعراء ١/٤٦٨، والمقتضب ٣/٢٩٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/١١٠، وحروف المعاني ١٩، ومعاني الحروف ٣٣، والخصائص ٢/٤٦٣، وأمالي ابن الشجري ١/٤٠٥، وشرح ابن يعيش ٨/١٢٣، والرصف ٤٦، والبحر ١/٤٥، ١٤٢، والجنى ٣٢، والخزانة ١١/٢٦٧، وشرح أبيات المغني ١/٤٧

أطـــــرباً وأنـــــت قِنَّـــــسريُّ  والدهـــــر بالإنـــــسان دوَّاريُّ[1]

أقول: هذان بيتان من مشطور السريع، كل بيت منهما ثلاثة أجزاء، وطرباً: إمّا مصدر مؤكد لفعل محذوف، أي أتطرب، أو مفعول به لمحذوف، أي أتأتي[2]. وعليهما، فالجملة التي بعده حالية. و«قنسري» بقاف مكسورة، ونون مشدّدة، إمّا مفتوحة أو مكسورة، والسين مهملة ساكنة معهما، ويحتمل أن يكون بقاف مفتوحة ومثناه تحتية ساكنة، والسين مفتوحة[3]. والمراد بذلك كلّه الشيخ الكبير، كما قال الشيخ. و«دوّار»[4] صيغة مبالغة في اسم الفاعل من دار، يدور، وزيدت ياء النسب للمبالغة أيضاً كقولهم في الخارج والأحمر والأعجم: خارجيّ وأحمريّ وأعجمي.

٢٦ـ قال: «ومعناه حملُك المخاطبَ على الإقرار والاعتراف»[5].

أقول: هذا من قبيل عطف أحد المترادفين على الآخر، وفائدته تقريرُ المعنى في الذهن، وما وقع لبعض أهل البيان في باب الإطناب من ذلك تطويلٌ، لا لفائدة/ غيرُ مسلَّم.

٢٦ـ قال: «ويجب أن يليهَا الشيء الذي تقرره به».

---

(١) ديوانه ١/٤٨٠، وهما في الزاهر ٢/١١٦، وابن السيرافي ١/١٥٢، ونظام الغريب للربعي ٧٨، ومعجم البلدان (قنسرين) ٤/٤٠٣، والمساعد ١/٤٧٢، واللسان (قنسر)، وأولهما في سيبويه ١/٣٣٨، والإيضاح العضدي ٢٩٢، والمقتصد ٩٥٥، والمخصص ١/٤٥، والاقتضاب ٣٧٤، والخزانة ٦/٥٤٠، والثاني في المقتضب ٣/٢٢٨، ٢٨٩، ٢٦٤، والمحتسب ١/٢، ٣١١/٢٤٨، والمنصف ٢/١٧٩، وأمالي ابن الشجري ١/٤٠٥، وشرح ابن يعيش ٣/١٣٩، والمقرب ٢/٥٤، واللسان (دور، قنسر).

(٢) انظر شرح أبيات المغني ١/٥٥

(٣) انظر شرح أبيات المغني ١/٥٦

(٤) في ب و ج: «دواريّ».

(٥) وهو التقرير، المعنى الرابع للهمزة، قال المرادي في الجنى ٣٢: «التقرير وهو توقيف المخاطب على مايعلم ثبوته أو نفيه»، وانظر أيضاً الرصف ٤٦، وانظر قول التفتازاني في المطول ١٨١، والشمني ١/٣٩، والسيوطي ٢٣/أ.

أقول: هكذا قال غيرُ واحد من علماء البيان[1]. وذكر المصنف هنا، وفي الكلام على «أم»[2] أنَّ ذلك يجب في الاستفهام أيضاً. وقد ذكره ابن الحاجب[3] وغيره.

قلت: وفي كلام سيبويه: أنّ التقديم في نحو «أزيداً لقيت أم بشراً» أحسنُ، فإنك لو أخرتَ، فقلت: «ألقيت زيداً أم عمراً»؛ لكان جائزاً حسناً[4].

وفي مقرب ابن عصفور[5]: والأحسنُ توسط الذي لا يسأل عنه، ويجوز تقديمه، ويجوز تأخيره[6].

وقال الرضي: إذا وليَ المتصلة مفردٌ، فالأَوْلى أن يلي الهمزة قبلها مثل ما وليها سواء، لتكون «أم» مع الهمزة بتأويل أي، والمفردان بعدهما بتأويل المضاف إليه، أي فنحو «أزيدٌ عندك أم عمرو» بمعنى أيهما عندك، و«أفي السوق زيد أم/في الدار»، [أي في أي الموضعين هو، وتجوز المخالفة بين ما ولياهما، نحو أعندك زيدٌ أم عمرو» و«أزيد عندك أم في الدار»[7]] و«ألقيت زيداً أم عمراً»، جوازاً حسناً، كما قال سيبويه، لكن المعادل أحسن[8].

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

---

(١) انظر مثلاً عروس الأفراح ٢/٢٥٣

(٢) المغني ٦٩

(٣) في شرح المفصل كما جاء في السيوطي ٢٣/أ.

(٤) سيبويه١/١٧٠، ١٦٩، وانظر المزج١/٣٥ حيث يقول الشارح: «وحسبك به شاهداً على خلاف ما ذهبوا إليه من وجوب إيلاء المستفهم عنه للهمزة»، واختاره أبو حيان، كما في السيوطي٢٣/أ.

(٥) علي بن مؤمن (٥٩٧ -٦٦٣ هـ) حامل لواء العربية بالأندلس في عصره، من كتبه المقرب، وشرح الجمل، وشرح الحماسة. انظر البغية ٢١٠، وشذرات الذهب ٥/٣٣٠

(٦) المقرب ١/٢٣١، وانظر السيوطي ٢٣/أ.

(٧) من ب و ج.

(٨) شرح الرضي ٤/٤٠٧، وانظر السيوطي ٢٣/أ.

٢٦ـ قال[١]: «ولأنه ـ عليه /الصلاة والسلام ـ أجابهم بالفاعل بقوله {بل فعله كبيرهم هذا}[٢]. ١١/أ

أقول: يعني أنّه لو كان الاستفهام عن الفعل أو التقرير به، لكان الجواب قد وقع الكسر أو لم يقع، فلما قال: {فعله كبيرهم} دلَّ على أن المراد التقرير بالفاعل.

٢٦ـ قال: «قُلت: قد اُعتذِر عنه[٣] بأنَّ مرادهُ التقرير بما بعد النفي لا التقرير بالنفي».

أقول: هذا مبني على أنه لا يجب إيلاء المقرّر به الهمزة[٤]، وهو خلاف ما صرَّح به المصنف[٥]، ولم يحك فيه خلافاً. وقضيّة هذا ألا يوافق على الاعتذار المذكور، لكنه قد وافق على صحته بقوله: «والأولى أن تحمل الآية على كذا».

٢٧ـ قال: «والأَوْلى أن تحمل الآية على الإنكار التوبيخي أو الإبطالي، أي ألم تعلم أيها المنكر للنسخ».

أقول: وجه ذلك أنّ المُنكر للنسخ قد يكون معانداً، وقد يكون غير معاند، فإن كان الخطاب للكافر المنكر، لا على سبيل العناد، حمل الاستفهام على الإنكار التوبيخي، فإنّ عدم علمه واقع، والتوبيخ عليه متوجّه، وإن كان الخطاب للكافر المنكر عناداً[٦]، حُمل الاستفهام على الإنكار الإبطالي، وهو ظاهر»[٧].

---

(١) «ولا يكون استفهاماً عن الفعل ولا تقريراً به، لأن الهمزة لم تدخل عليه، ولأنه..» المغني ٢٦

(٢) ﴿قالوا أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا إبراهيم، قال: بل فعله كبيرهم هذا، فاسألوهم إن كانوا ينطقون﴾ سورة الأنبياء: ٦٢ و٦٣

(٣) يعني الزمخشري في حملة الهمزة في قوله تعالى ﴿ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير﴾ على التقرير. انظر المغني ٢٦، والكشاف ١/١٧٦

(٤) والأولى أن يقول: هذا مبني على أنه يجب ألا يلي المقرَّر به الهمزة. وأجابه الشمني ١/٤٢ـ٤٢، بأن ذلك حيث أمكن، وهنا لا يمكن، لأن الفعل المنفي لا يمكن لغة تقدمه على النافي»، وانظر السيوطي ٢٤/أ.

(٥) انظر المغني ٢٦، وص٣٦٨ من هذا الكتاب.

(٦) في ب: «وإن كان للكافر المنكر عنادٌ».

(٧) انظر قول الشيخ بهاء الدين السبكي في السيوطي ٢٤/أ - ٢٤/ب.

٢٧ـ قال: «وذكر بعضهم معاني أخر، لا صحة لها».

أقول: الظاهر أنَّ غرضه من هذا الكلام أنَّ الاستفهام غير الحقيقي الذي تستعمل له الهمزة منحصر في تلك الأمور الثمانية، وهذا غيرُ مسلَّم، فأيُّ مانع يمنع من أنّ كلمة «الاستفهام» عند امتناع حملها على حقيقته، يتولّد لها بمعونة القرائن ما يناسب المقام خارجاً عن تلك المعاني الثمانية. ألا تَرى أنك إذا قلت لمن يسيء إليك وهو يعلمُ أنّك أدّبتَ فلاناً على إساءته إليك، وأنَّ ذلك لم يغرب عن علمك، ولاعن علمه أيضاً: ألم أؤدب فلاناً على إساءته إليَّ. فإنّ المخاطب لا يَحْمِل منك هذا الكلامَ على حقيقة الاستفهام حينئذ، فيتولّد منه في هذا المقام التهديدُ والوعيد. وعلى ذلك فقس[1].

٢٧ـ قال: «وعلى ذلك يتخرج اللغز المشهور»[2].

أقول: اللغز ما يُعمى به المقصود بحيث يخفى على الناظر، فلا يدرِكُه إلاّ بفضل تأمّلٍ ومزيدِ نظرٍ، وهو بضم اللام، وعينه معجمة تُفتح وتضمُّ وتسكن. ١١/ب

٢٨ـ قال: «كما في قوله:

إذا تذكّرتِ يوماً بعضَ أخلاقي[3] لتقرَعِنَّ /عليَّ السِّنَّ من ندمِ

أقول: السِّنُّ واحدة أسنانِ الفم، وقرعُها ضربها بطرف الأنملة، أو غير ذلك. والندم التأسف على فوات أمر أو وقوعه. والتذكر: التفعّل من الذكر القلبي. والمراد

---

(١) انظر الشمني ١/٤٣ـ٤٤، حيث يوافق الشارح في معارضته للمصنف.

(٢) أي، وعلى كون الهمزة تقع فعلاً،..، واللغز هو:

إنَّ هندُ المليحةُ الحسناء وأيَ مَن أضمرت لخلٍ وفاء

انظر الجنى ٤٠١، والمغني ٢٧

(٣) البيت لتأبط شراً (٨٠ ق.هـ) ديوانه ص١٤٤، وقصيدة الشاهد في المفضليات ٣١، وثمة أبيات منها مع الشاهد في الشعر والشعراء ١/٣١٣، والأغاني ٢١/١٣٣، ١٣٢، وفصل المقال ٢٠١، وهو في المخصص ١٣/٢٠٨، وأمالي ابن الشجري ٢/٤٩٠، والإفصاح ٦٨، والشاهد فيه حذف الياء لالتقائها ساكنة مع النون المدغمة كما هو الأمر في بيت اللغز السابق.

باليوم هنا قطعة من الزمان كائنة ما كانت. والأخلاق جمع خلق بخاء معجمة مضمومة ولام ساكنة أو مضمومة وقاف، فهو السجيّة والطبع.

٢٨ـ قال: «كقول مادح عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه:

يعودُ الفضلُ منك على قريشٍ ... وتفرُجُ عنهم الكُرَبَ الشِّدادا

فما كعبُ بنُ مَامَةَ وابنُ سُعدى ... بأجودَ منك ياعُمَرُ الجوادا[1]

أقول: الفضل: الإحسان. وقريش: القبيلة المشهورة. وتفرُجُ بضم الراء مضارع فَرَجَ الغمة إذا كشفها. والكُرَب بضمٍّ الكاف، وفتح الراء جمع كُرْبَة بضم الكاف وإسكان الراء، وهي الحزن والغم. وكعب بن مَامَة، وابن سُعْدى بضم السين من أجواد[2] العرب المشهورين. والجواد السخي[3].

قال: «وفي (الصحاح) أنّه لنداء القريب والبعيد، وليس كذلك، قال:

أيا جَبَلَيْ نعمانَ بالله خَلِّيا ... نسيمَ الصَّبا يَخْلُص إليَّ نسيمُها[4]

أقول: نعمان، بفتح النون وادٍ في طريق الطائف يخرج إلى عرفات، ويقال له نعمان

---

(١) البيتان لجرير، وهما في ديوانه ١٣٥، وثمة أبيات مع الشاهد في الكامل ٢/١، ٢٧٢/٢٣١ وبيت الشاهد في المقتضب ٢٠٨/٤، والزاهر ١٤/٢، والأصول ٤٤٩/١، وجمل الزجاجي ١٦٥، والحلل ١٩٧، والمقتصد ٧٧٠، والإفصاح ١٧٣، وأمالي ابن الشجري ٤٠/٢، ٤٤/٣، وشرح العمدة ٢٩١، والمساعد ٤٩٥/٢، والخزانة ٤٤٢/٤، والعيني ٢٥٤/٤، وانظر شرح الأبيات المشكلة للفارقي ١٠١، والشاهد في الثاني نصب «الجوادا» نعتاً على المحل لـ «عمر» كما انتصبت «الحسناء» في بيت اللغز السابق، وانظر المغني ٢٨

(٢) في ب «من أجود».

(٣) انظر معاني الحروف ١١٧، والرصف ١٣٦، والجنى ٤١٩، وكذلك سيبويه ٢٢٩/٢.

(٤) البيت لمجنون ليلى (قيس بن الملوح) ديوانه ٢٥١، وثمة أبيات مع الشاهد في الأغاني ٢٦/٢، والحماسة البصرية ٩٦/٢، والشجرية ٥٧٥/٢، ونسبها القالي في أماليه ١٨١/٢ إلى امرأة من نجد، وياقوت في معجم الأدباء ٣٣/١٠ إلى الحسين بن عبد الله البغدادي، وهي بلا عزو في المخصص ١٨٦/١٦، والبيت بمفرده في الزاهر ٢٦٤/٢

الأراك[1]، والصَّبا بفتح الصَّاد المهملة ريح تهب من المشرق تنعم الأبدان، وتُهيج الأشواق إلى الأوطانِ والأحباب، وضمير نسيمها إما أن يعود على المحبوبة، أو على النسيم المضاف إلى الصَّبا، على أن المراد بالأول الريح، وبالثاني نَفَسُها الضعيف، قال في المحكم[2]: والنسيم نفس الريح إذا كان ضعيفاً.

ثم إن كان الغرض بإنشاد هذا البيت الاستشهاد على أن "أيا" ترد لنداء البعيد فقريب، وإن كان الغرض الرد على الجوهري كما يظهر من سياق كلامه، فلا وجه له، لأن ذلك[3] لا يدل على أن «أيا» لا تكون لنداء القريب بوجه من وجوه الدلالات[4].

٢٩ـ قال [كقوله][5]:

فَأَصَاخَ يَرْجُو أن يَكون حَيَّاً ... ويقُولُ من فَرَحٍ هَيَا رَبَّا

/أقول: قبل هذا البيت ١٢/أ

---

(١) انظر معجم البلدان ٥/٢٩٣

(٢) المحكم (نسم).

(٣) أي ذكر بيت واحد فقط.

(٤) ورد الشمني ١/٤٦ بأن الاستشهاد بالبيت لبيان ورود «أيا» لنداء البعيد، وهذا ديدن الشمني في مخالفة الشارح، يدل على ذلك أن البغدادي في شرح أبيات المغني ١/٦٨، ٦٧، نقل كلام الشارح دون التعليق عليه بشكل صريح، ولكنه أورد أقوال العلماء في هذه المسألة، ثم قال: إن المصنف إنما أتى بالبيت شاهداً لنداء البعيد لا للردّ على الجوهري ١/٦٩، ثم إن الشارح لم يجزم بأن المصنف قد استشهد بالبيت للردّ على الجوهري، وأنت تراه قد قدم الاحتمال الأكبر في كون المصنف قد ساق البيت شاهداً على ورود «أيا» لنداء البعيد، ومهما يكن من أمر، فإن الشارح تابعٌ في ذلك لمن سبقه كسيبويه. والبغدادي ١/ ٦٩، علّق على نقل ابن مالك وأبي حيان وغيرهما، أن سيبويه أخبر رواية عن العرب، أن الهمزة للقريب وما سواه للبعيد، بقوله: «ولا أدري من أي باب نقلوه».

(٥) من ب.

وحديـــثها كالقطـــر يـــسمعه  راعـــي ســـنين تـــتابعت جـــدباً[1]

والمراد بالقطر هنا ما يقطر من المطر والجدب بجيم مفتوحة فدال ساكنة مهملة المَحْل[2] خلاف الخصب، وأصاخ بالصاد المهملة والخاء المعجمة استمع، والحيا بالقطر المطر، ويجوز أن يكون مرفوعاً على أنه فاعل، وكان تامةً، أو منصوباً على أنه خبر، وكان ناقصة، والاسم ضمير يعود إلى القطر، والمعنى[3] أنه رجا أن يكون ما سمعه من وقع ذلك القطر مقدمة مطر عظيم[4].

## إذن:

٣٠ـ قال: معناها الجواب والجزاء[5].

أقول[6]: المراد بكونها للجواب أن تقع في كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ أو مقدر، سواء وقعت في صدره أو حشوه أو آخره، ولا تقع في كلام مقتضب ابتداءً ليس جواباً عن شيء، فباعتبار ملابستها للجواب على هذا الوجه سميت حرف جواب. والمراد بكونها للجزاء أن يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزاء، لمضمون كلام آخر. قال في المفصل: وإذاً جواب [وجزاء][7]. يقول الرجل أنا آتيك فتقول: إذاً أكرمك. فبهذا الكلام

---

(١) نسبا إلى الراعي النميري، والبيت الشاهد في ملحقات ديوانه ٣٠٠، ونسبا لأعرابي في آمالي القالي ١/ ٨٤، والسمط ١/ ٢٧٥، وهما في البيان والتبين ١/ ٢٨٣، والخصائص ١/ ٢١٩، واللسان: (هيا)، وألف باء للبلوي ٢/ ٤٨٨، وشرح أبيات المغني ١/ ٧٤، والشاهد فيه إبدال همزة «أيا» هاءً.

(٢) المَحْل نقيض الخصب، وجمعه مُحول وأمْحال. اللسان (محل).

(٣) قال البغدادي في شرح أبيات المغني ١/ ٧٤، ولقد أجاد الدماميني في قوله: «والمعنى...»

(٤) انظر حروف المعاني ٦، ومعاني الحروف ١١٦، والأزهية ٢٠٢، والرصف ٦٢، والجنى ٣٦١، والسيوطي ٣٠/أ.

(٥) انظر الكتاب ٤/ ٢٣٤

(٦) انظر كلامه في المزج ١/ ٤١ -٤٢

(٧) من ب وج.

قد أجبته، وصيرت إكرامك جزاء له على إتيانه[1].

٣٠ـ قال: فالأول[2] كقوله:

لَـئِن عـاد لـي عـبدُ العزيـزِ بمـثلِها وأمكـنني مـنها إذاً لا أُقـيلُها[3]

أقول عبد العزيز هو أحد[4] الخلفاء الأمويين، وضمير مثلها عائد إلى المقالة التي قالها عبد العزيز لهذا الشاعر، وذلك أنه كان امتدحه بقصيدة فأعجب بها فقال له تمنّ أُعطك، فتمنّى أن يكون كاتباً له فلم يجبه، وأعطاه جائزة، يقول: إن عاد لي الخليفة بمثل تلك المقالة، وأمكنني منها لم أتركها راضياً بخلافها، كما فعلت أولاً، قلت وإيراد المصنف هذا البيت شاهداً على وقوع إذاً جواباً «لإن» مخالف للقاعدة المشهورة[5]. وهي أن القسم والشرط متى اجتمعا، فالجواب للسابق واللام التي في البيت مُصَاحبة لقسمٍ مذكور، فإن قبل هذا البيت:

حلفـت بـرب الراقـصات إلى منـىً يغـول الفـيافي نـصُّها وذمـيلها

فالجواب للقسم السابق لا للشرط اللاحق، ولهذا لم يجزم الفعل وإلا فلو كان

---

(١) المفصل ٣٢٣

(٢) هو ظهور «إن» و«لو»، لقوله في المغني ٣٠: «والأكثر أن تكون جواباً لإن أو لو ظاهرتين أو مقدرتين».

(٣) البيتان لكثير عزّة، ديوانه ق ٦/٤٨ ص٣٠٥، وهما في الحماسة البصرية ١٢٨/١ والبيت الشاهد في سيبويه ١٥/٣، وابن السيرافي ١٤٤/٢، ومعاني القرآن للأخفش ٥٣٩، وجمل الزجاجي ٢٠٥، والحلل ٢٢٦، والبغداديات (٣٤): ٢٦٤، وسر الصناعة ٦٣/٢، والمفصل ٣٢٣، وشرح ابن يعيش ١٣/٩، ٢٢، وابن الناظم ٢٦٣، وساقه المالقي في الرصف ٦٦، شاهداً على أن «لا أقيلها» جواب القسم الموطأ عليه باللام الداخلة على «إن» في أول البيت» وص٢٤٣

(٤) وكذا في المزج ٤٢/١، فقد قال: «وعبد العزيز هو بعض الخلفاء الأمويين» ولو كان هذا زلة قلم كما قال البغدادي ٨١/١ لما وقع به في الشرحين.

(٥) قال الشمني ٤٩/١: لا نسلم أن المصنف مثّل بهذا البيت بناء على المشهور، وإنما مثل به تبعاً لبدر الدين بن مالك بناء على ما ذهب إليه الفراء وابن مالك من جواز جعل الجواب المذكور للشرط المتأخر، وإن لم يسبق ذو خبر».

للشرط لجزم[1]. والراقصات/ صفة الإبل، وإلى منىً يتعلق به، ويغول: بغين معجمة يهلك، والمراد به هنا قطع المسافة بسرعة، جعل ذلك إهلاكاً للأرض على سبيل الاستعارة، والفيافي جمع فيفاء، وهي المفازة التي لا ماء فيها، وفي بعض النسخ البوادي، والنص والذميل ضربان من السير. ١٢/ب

٣٠. قال: وقول الحماسي:

لو كنتُ من مازنٍ لم تستبحْ إبلي ... بنُو اللقيطةِ من ذُهْلِ بن شَيْبَانا

إذنْ لقامَ بنصري معشرٌ خُشُنٌ ... عند الحفيظةِ إنْ ذو لُوثةٍ لانا[2]

فقوله «إذن لقام بنصري» بدل من «لم تستبح»، وبدل الجواب جواب.

أقول كان الاستشهاد بقوله تعالى: ﴿قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي إذا لأمسكتم[3]﴾ أولى، لأنه مثال قرآني، ولأنَّ الواقع فيه هو الجواب نفسه، لا بدله[4]. ومازن أبو قبيلة من تميم، ومازن أيضاً في بني صعصعة بن معاوية، وفي[5] بني شيبان. و«تستبح إبلي» تستأصلها وتأخذها بجملتها، و«بنو اللقيطة» قوم من العرب. و«ذُهل» بضم الذال المعجمة وإسكان الهاء. و«المعشر» الجماعة من الناس، و«خُشُن» بضم الخاء

---

(١) قال الأنطاكي ١/٥٨: «على أن بعض المغاربة قال: الرفع أحسن من الجزم، فسقط ما قيل: ولو كان جواباً للشرط لجزم».

قال البغدادي في شرح أبيات المغني ١/٧٨: «إنما لم يجزم لكون الشرط ماضياً، قالوا: إن كان الجواب مضارعاً والشرط ماضياً، فالجزم مختار، والرفع كثير حسن».

(٢) هما لقريط بن أنيف، والبيتان في حماسة أبي تمام ١/٢٢، وشرح التبريزي ١/٥، ومجالس ثعلب ٤٠٥، والأول في الخزانة ٦/٤٤١، ٤٤٣، ٨/٤٤٦، والثاني في ٨/٤٤٥، ٤٤٦، وهو في شرح ابن يعيش ١/ ٨٢، ٩/١٣، ٩٦، وشرح بانت سعاد ٥٩، واللسان: (خشن).

(٣) سورة الإسراء: ١٠٠

(٤) ووافقه السيوطي ٣٤/ب، وانظر المزج ١/٤٣.

(٥) في ب: «وبني شيبان».

والشين المعجمتين، أي ليسوا لَيّنين جمع خِشْن كنِمْر ونُمُر، أو جمع أخشن، وضُمَّت الشين إتباعاً. و«الحفيظة» الخصلة التي يحفظ لها، أي يغضب. و«لوثة» بضم اللام، وهي الضعف، أو بفتحها و[هي][1] القوة، والثاء مثلثة فيهما. قال الإمام المرزوقي: والرواية الصحيحة هي: ضمُّ اللام. قال: وهو تعريض بقومه، ليغضبوا، أو يهتاجوا لنصرته، وهو في التحريض أحسن من التصريح، كما أنه في الذمّ كذلك»[2].

٣١ـ قال: «والثاني[3]: أن يقال: آتيك، فيقول: «إذن أكرمَك»، أي: إن أتيتني إذن أكرمك».

أقول: قد يُستشكل هذا بأن تقدير الشرط، يوجب إهمالها لوقوعها حشواً، ويجزم الجواب حينئذٍ، أو يرفع، ولا يجوز النصب. وجوابه أن المصنّف إنما قدّر الشرط ليظهر أنَّ ما بعدها جواب لها من حيث المعنى. ومثل ذلك لا يخرجها عن الصدارة، ولا يبطل عملها، فإنَّ المبطل هو تعلّقُ ما بعدها بما قبلها صناعة لا معنى.

٣١ـ قال: «فأمّا قوله:

لا تتركنّـــي فـــيهمُ شـــطيرا  إنـــي إذن أهلِـــكَ أو أطـــيرا[4]

---

(١) في الأصل «هو»، والصحيح ما أثبتت كما في ب وج.

(٢) شرح الحماسة للمرزوقي ٢٧

(٣) أن تكون «إذن» جواباً لإن أو لو مقدرتين.

(٤) رجز، لم يعرف راجزه كما في الأنطاكي ١/٦١، وهو في معاني القرآن للفراء ٢/٣٣٨، وإعراب القرآن للنحاس ٣/٣٤٢، ومعاني الحروف ١١٦، وشرح الكافية الشافية ١٥٣٧، وابن الناظم ٢٦٣، والمعرب ١/٢٦١، والإنصاف ١٧٧، وشرح ابن يعيش ٧/١٧، والرصف: ٦٦، والجنى ٣٦٢، وشواهد الخزانة ٨/٤٥٦، والعيني ٤/٣٨٣، واللسان: (شطر).

وقال الرماني في معاني الحروف ١١٦: «والثاني: أن الشاعر لما اضطر شبه «إذاً» «بلن»، فنصب بها كما ينصب «بلن»، وذلك أنها تدلُّ على الاستقبال كما تدل «لن»، وهي جواب لمن قال: سأفعل، كما أن «لن» جواب لمثل ذلك، وانظر كلام السخاوي في السيوطي ٣٧/ب، وانظر شرح أبيات المغني ١/٨٧

فمؤول على حذف خبر إنَّ، أي إني/لا أقدر على ذلك، ثم أستأنف ما بعده».

أقول: ذكر الرضي في تخريجه وجهاً آخر، وهو «أن يكون الخبر مجموع قوله: «إذن أهلك»، لا أهلك وحده[1].» قلت: يعني أنّ المانع الذي هو اعتماد بعدها على ما قبلها منتفٍ، إذ المجموع هنا هو المعتمد، لا ما بعدها فقط. وفيه نظر، إذ مقتضاه جواز مثل قولك: «زيد إذن يقومَ» بالنصب على أن يجعل الخبر هو المجموع من «إذن» وما دخلت عليه. وظاهر كلامهم يأباه[2]. و«الشطير» الغريب. و«أهلِك» بكسر اللام مضارع «هلك» بفتحها.

٣٢ـ قال[3]: «وابن بابشاذ الفصلَ بالدعاء»[4].

أقول: ابن بابشاذ هو الإمام أبو الحسن طاهر بن أحمد ابن بابشاذ النحوي، مات في سنة تسع وستين وأربع مائة[5]، و«بابشاذ»[6] كلمة أعجمية، يتضمن معناها الفرح والسرور، وانظر هل ذالها مهملة أو معجمة مخففة أو مشدّدة، وهل باؤها الثانية مفتوحة أو ساكنة، فلم يتحرر لي في ذلك ما أعتمدُ عليه.

٣٢ـ قال: «وقرئ شاذاً بالنَّصب فيهما[7]» ١٣/أ

---

(١) شرح الرضي ٤/٤٧

(٢) قال البغدادي في شرح أبيات المغني ١/٨٨: «وأجيب عنه بأن تخريجه إنما هو لبيان وجه ارتكاب الشذوذ في هذا المسموع، فلا يكون مقتضاه جواز النصب في كل ما سواه مما لم يتحقق فيه شذوذه». ويمكن أن يقال: تخريج هذا المسموع على غير هذا الوجه أولى، وقد ذكر البغدادي خمسة أوجه في تخريجه.

(٣) «... وأجاز ابن بابشاذ...» المغني ٣٢

(٤) قال أبو حيان في الارتشاف ٢/٣٩٧: «وأجاز ابن طاهر وابن بابشاذ الفصل بينهما بالدعاء والنداء نحو: إذن يازيد أحسن إليك، وإذن يغفرُ الله لك يدخلك الجنة، وبعض النحويين بالظرف، وإليه ذهب ابن عصفور، وشيخنا أبو الحسن الآبدي، والصحيح أن ذلك لايجوز».

(٥) انظر البغية ٢٧٢

(٦) لم يذكره صاحب المعرب.

(٧) أي في قوله تعالى: ﴿وإذاً لا يَلْبثُون خِلافَكَ إلاّ قليلاً﴾ سورة الإسراء: ٧٦، وقوله تعالى: ﴿فإذاً لا يُؤتُون الناس نقيراً﴾ سورة النساء: ٥٣

أقول: لا ينبغي أن يجعل شاذاً حالاً من النصب، لأنَّ تقديم الحال على صاحبها [المجرور[1]] ممتنع أو ضعيف، وإنما ينبغي أن يجعل صفة مصدر محذوف، أي وقرئ قرآناً شاذاً، يقال: قرأ قراءً وقرآناً وقراءة.

قال: «[إن[2]] **المكسورة الخفيفة**»[3].

أقول: وفي بعض النسخ المخفْفة، اسم مفعول من خفّف، والأولى أولى ليكون المقسوم صادقاً على كلٍّ من الأقسام الأربعة التي ذكرها. أمّا صدقه على كل من الشرطية والنافية والزائدة؛ فظاهر، وأمّا صدقه على المخففة من الثقيلة، فلأنَّ الكلمة صارت إلى الخفّة بحذف النون منها، فيصدق عليها أنّها خفيفة، وأنها[4] مخفّفة، أي جعلت خفيفة بالحذف. ١٣/ب

وأمّا على النسخة الثانية، فلا تصدق المخفّفة على تلك الأقسام الثلاثة إلاّ بتكلّف[5]، وهو أن يقال: أطلقت المخفّفة على كلٍّ منهنَّ؛ وإن لم يسبق لها نقلٌ، باعتبار نسبتها إلى الخفّة لكونها موضوعة على حرفين بالأصالة، فهو اسم مفعول من قولك: خفّفتُ الكلمة أي نسبتها إلى الخفّة، كـ"فسّقت زيداً"، إذا نسبته إلى الفسق.

---

(١) من ب و ج.

(٢) من ب.

(٣) ذكر الزجاجي في حروف المعاني ٥٧ أن لها أربعة أوجه، والرماني في معاني الحروف ٧٤ أن لها ستة أوجه، لكنه لم يقل ذلك صراحة، والهروي في الأزهية ٤٥ أن لها ستة مواضع مصرحاً بها، والمالقي في الرصف ١٠٤ أن لها خمسة مواضع، والمرادي في الجنى٢٠٧، أن لها سبعة أقسام، وانظر الكتاب ١/ ٤٥٨، ٥٥٥ والمقتضب ١/ ٤٩، والأضداد ١٨٩

(٤) في ج «لأنها».

(٥) في ب: «بتكليف».

٣٣ـ قال: «ومن ذلك[١]: {وإنْ من أهل الكتاب/ إلاّ ليؤمنَنّ به[٢]} أي: وما أحد من أهل الكتاب إلاّ ليؤمنن به، فحذف المبتدأ، وبقيت صفتُهُ».

أقول: والخبر هو الجملة الواقعة بعد «إلاّ»، وضمير «به» يرجع إلى عيسى عليه الصلاة والسلام، وضمير «موته» يرجع إلى ذلك المبتدأ المحذوف. والمعنى: ما أحد من اليهود [والنصارى[٣]] إلاّ سيؤمن قبل أن يموت بأنَّ عيسى عبدُ الله ورسولُه.

وقيل: الضميران لعيسى عليه الصلاة والسلام. فإن قلت: يلزم على إعراب المصنف حذفُ الموصوف مع كون الصفة ظرفاً، وحكمُ حذف موصوفه حكمُ حذف موصوف الجملة في أنّه لا يقع إلاّ في الشعر، قلت: إنما ذاك؛ إذا لم يكن المنعوت بعض مجرور بـ«من» أو «في»، وهو في الآية بعضُ مجرور «من» فجاز[٤].

٣٥ـ قال: «وقيل[٥] في هذه الآية: إنّ التقدير وإن لم تنفع».

أقول: يعني: فحذف المعطوف والعاطف، ويدلُّ على هذا المعطوف {ويتجنبها الأشقى[٦]}، ولا يخفى أنَّ [إن[٧]]» على هذا الرأي ليست لحقيقة الشرط، ضرورة أن الأمر الواحد لا يكون مشروطاً بالشيء ونقيضه، وهذه هي التي يُسميها بعض

---

(١) أي كونها نافية.

(٢) ﴿...قبل موته ويوم القيامة يكون عليهم شهيداً﴾ سورة النّساء: ١٥٩

(٣) من ب و ج.

(٤) «هذا وهم، لأن المجرور بمن أو في الذي يشترط في المنعوت أن يكون بعضَه، يشترط فيه أن يذكر قبل المنعوت، صرح بذلك ابن مالك في التسهيل، وصرح أيضاً به غيره، حتى الشارح عند الكلام على «إلاّ» التي بمنزلة «غير». الشمني ١/٥٣

(٥) «قائله الفراء والنحاس والجرجاني والزهراوي، ذكره الحلبي» الأنطاكي ١/٦٧

(٦) ﴿فذكّر إن نفعت الذكرى، سيَّذكّر من يخشى، ويتجنبها الأشقى﴾ سورة الأعلى: ١١، ١٠، ٩

(٧) من ب و ج.

المتأخرين[1] بالمتصلة والوصلية[2].

ويقع في كلامهم أنها قد تستعمل بدون واو، وإنما معناها أنّك تجعل نقيض الشرط محذوفاً مع العاطف، لا أنك تقدّر المحذوف هو العاطف فقط، كما يسبق إلى بعض الأذهان، لأنّ حذف العاطف بمفرده قليل، وقد قيل: إنّه منوط بضرورة الشعر، فلا يرتكب تخريج ما وقع في السعة عليه[3].

٣٦ـ قال: وسمع من أهل العالية».

أقول: هي ما فوق نجد إلى أرض تهامة، وإلى ما وراء مكّة، وما والاها، والنسبة إليها عالي. ويقال أيضاً: علوي على غير قياس. كذا في الصحاح[4].

٣٦ـ قال: «فحُذفت همزة أنا اعتباطاً[5]».

أقول: يعني لا لعلّة موجبة للحذف، وهو بالعين والطاء المهملتين والباء الموحدة [مأخوذ[6]] من قولهم: عبط[7] الذبيحة، أي نحرها من غير علّة، وهي سمينة فتية،

---

(١) انظر الكشاف ٤/٧٣٩ حيث يقرر أنها في الظاهر شرط والقصد استبعاد ذلك.

(٢) وأقول فيه نظر، أمّا أولاً، فلأنا لا نسلم أن هذه هي «إن» التي يُسميها بعض المتأخرين بالمتصلة والوصلية، وإنما هي «إن» الشرطية غير الوصلية، لأن هذه قدر لها معطوف عليها، وتلك لا يقدر لها، بل تكون مقرونة بالواو، وقد تكون غير مقرونة بها.. وأما ثانياً، فلأنه لا يتعين أن يكون ما ذكره معنى كلامهم، بل معناه أنها تستعمل من غير ذكر الواو، وغير تقديرها محذوفة. وأما ثالثاً فلأن الواو الداخلة على إن الوصلية هي واو الحال لا العطف، وكذلك الجملة عند تجردها عن الواو في محل نصب على الحال» الشمني ١/٥٦

(٣) انظر المزج ١/٤٩ -٥٠

(٤) الصحاح (علا)، واللسان (علا).

(٥) ومما يتخرج على الإهمال الذي هو لغة الأكثرين قولُ بعضهم: «إنّ قائمٌ»، وأصله: «إن أنا قائم، فحذفت همزة أنا اعتباطاً» المغني ٣٦

(٦) من ب و ج.

(٧) عبط الذبيحة يعبطها، واعتبطها اعتباطاً: نحرها من غير داء ولا كسر، وهي سمينة فتية، هو العَبْطُ، وناقة عَبيطَة ومُعتَبَطَة. اللسان (عبط).

وقولهم: عبطتِ الدواهي الرجلَ، أي نالته من غير [استحقاق][1].

٣٦ـ قال: «فحينئذٍ يمتنع الإدغام[2]، لأنَّ الهمزة فاصلة في التقدير».

أقول: يعني فهي في حكم الموجود في النطق، ومع ذلك لا يُتصوّر الإدغام. وغاية ما قاله أنَّ العارض[3] لا يُعْتدُّ به، وهو أصل مختلف فيه. فذهب بعضٌ إلى/[4] الاعتداد به، ومن ثمَّ أجاز القُراء في مذهب ورش أن يقرأ ﴿الآن خفَّف الله عنكم﴾[5] بثبوت الألف وحذفها.

٣٦ـ قال: «ومثل هذا البحث في ﴿لكنّا هو الله ربي﴾[6]». ١٤/أ

أقول: قال الزمخشري: «أصله: لكنْ أنا فحذفت الهمزة، وأُلقيت حركتها على نون «لكن»، فتلاقت النونان، فكان الإدغام. ونحوه قول القائل:

وتَرْمِينَنِي بالطَّرف أي أنتَ مذنبٌ ... وتَقْلِينَنِي لكنَّ إيَّاكِ لا أَقْلِي[7]

أي لكن أنا لا أقليكِ[8]»، هذا كلامه، وهو مبني على الوجه المردود عند المصنف[9]، وقد عرفتَ ما فيه.

٣٦ـ قال: «وإن دخلت على الاسمية، جاز إعمالها خلافاً للكوفيين».

---

(١) في الأصل: «استحاق».

(٢) إدغام نون «إن» بنون «أنا».

(٣) كما في ب و ج.

(٤) في ج: «إلى عدم الاعتداد».

(٥) سورة الأنفال: ٦٦

(٦) ﴿... ولا أشرك بربي أحداً﴾ سورة الكهف: ٣٨

(٧) البيت مجهول القائل، وهو في معاني القرآن للفراء ١٤٤، وشرح ابن يعيش ٨/١٤٠، والجنى٢٣٣، والهمع ٢/٧١، والدرر ٢/٨٧، والخزانة ١١/٢٢٥، ٢٢٩، وشرح أبيات المغني ٢/١٤١، والشاهد فيه أن أصل «لكنَّ» لكن أنا.

(٨) الكشاف ٢/٧٢٢

(٩) قال المصنف: «وقول بعضهم: «نقلت حركة الهمزة إلى النون ثم أسقطت على القياس في التخفيف بالنقل ثم سكنت النون وأدغمت» مردود، لأنَّ المحذوف لعلّة كالثابت» المغني ٣٦

أقول: ظاهر هذه العبارة أنّ خلاف الكوفيين في الحكم المذكور، وهو جواز الإعمال[1]. وقضية ذلك أنّهم قائلون بكونها مخفّفة من الثقيلة، وأن إلغاءها واجب عند دخولها على الجملة الاسمية، وليس كذلك، فإن الكوفيين، لا يجوّزون تخفيف الثقيلة أصلاً، وإنّ التي يراها البصريون مخففة من الثقيلة، يقولون هم: إنّها النافية[2].

ويمكن أن يُجاب عنه بأنّ قوله خلافاً للكوفيين، يرجع إلى صدر المسألة فقط، وهو قوله: أن تكون مخففة من الثقيلة.

فإن قلت: يدفع ذاك قوله: «لنا قراءة الحرميَّين وأبي بكر»، فإنّ دليله منصوب لجواز الإعمال، وذاك مقتضٍ لأن يكون الإعمال هو المتنازع فيه دون التخفيف.

قلت: يلزم من الإعمال كونُها مخفّفة، فقد تضمّن الدليل ردّ القول بأنّها النافية، لا المخفّفة، وقد أجاد المصنف في التعبير عن هذا المقصد في الكلام على أنّ المشدّدة، حيث قال هناك: «وتخفف، فتعمل قليلاً، وتهمل كثيراً، وعن الكوفيين أنها لا تخفف، وأنه إذ قيل «إنْ زيدٌ لمنطلق»، فـ«إنْ» نافية، واللام بمعنى إلاّ»[3].

و«خلافاً» إمّا مصدر، أي خالفوا في ذلك خلافاً، واللام للتبيين، كما في «سقياً

---

(١) قال المالقي في الرصف ١٠٨: «والقياس فيها ألا تعمل إذ لا اختصاص لها كما تقدم، إذ يجوز دخولها على المبتدأ والخبر، وعلى نواسخه من الأفعال المذكورة، لكن عَمِلت بمراعاة أنَّ تلك الأفعال يجوز سقوطها بعدها، فتبقى مختصة بالأسماء»، وقال السيوطي ٤٢/ب: «والجواب عن قولهم: إنما عملت لشبه الفعل لفظاً، فإذا خففت زال شبهها به، فبطل عملها، إن هذا باطل، لأنها إنما عملت لأنها أشبهت لفظاً ومعنى، وذلك من خمسة أوجه، فإذا خففت، صارت بمنزلة فعل خففت بعض حروفه، وذلك لايبطل عمله». وقد نقل السيوطي ٤٢/أ كلام ابن مالك، وابن يعيش، والأندلسي، والسخاوي، وصاحب الأزهية في أصل وجودها، ونقل كلام ابن الأنباري، والعكبري في إعمالها. وقال المرادي في الجنى ٢٠٨ «وفيها بعد التخفيف لغتان: الإهمال والأعمال، والإهمال أشهر»، وانظر معاني الحروف ٧٥، والأزهية ٥٠

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٦٩، والسيوطي ٤٢/أ.

(٣) المغني ٥٦، وانظر الأزهية ٤٨-٥٠

لك» وإمّا حال، أي أقول ذلك خلافاً للكوفيين، أي ذا خلاف أو مخالفاً لهم.

٣٦ـ قال: «لنا قراءةُ الحرميَّين وأبي بكر ﴿وإن كلاً لما ليوفينَّهم﴾[١].

أقول: ليست قراءة هؤلاء الثلاثة لهذه الآية متفقةً من كلِّ وجه، فإنهما يقرأان بتخفيف النون والميم من «إن» و«لما»، وأما أبو بكر فيقرأ بتخفيف النون وتشديد الميم[٢]. فلو اقتصر المصنف على قوله ﴿وإنّ كلاً﴾ لصحّ، وأمّا مع تلاوته لبقية الآية، فيُشكل بأنّه لا يصح/ نسبة [القراءة[٣]] إلى الثلاثة قطعاً، سواء شدّدت ميم «لما» أو خففت. ثم قد قال المصنف في حرف اللام، حيث تكلم على «لما»: «وأما قراءة أبي بكر بتخفيف النون وتشديد الميم فتحتمل وجهين:

أحدهما: أن تكون مخفَّفة من الثقيلة، ويأتي في «لما» تلك الأوجه.

والثاني: أن تكون نافية، و«كلاً» مفعول بإضمار أرى، و«لما» بمعنى «إلاّ» انتهى[٤].

فأنت تراه قد اعترف باحتمالها الوجهين، لم يرجح أحدهما على الآخر، فكيف يتأتى له الاستدلال بهذه القراءة مع قيام الاحتمال الذي ذكره[٥]، ثم للكوفيين أن يجيبوا عن قراءة الحرميين بمثل ذلك، فيقولوا: لا نسلّم: أنّ «كلاً» منصوب بـ«إن»، بل بفعل محذوف، واللام بمعنى «إلا» على ما هو معروف من مذهبهم[٦].

---

(١) ﴿.. ربك أعمالهم﴾ سورة هود: ١١٢

(٢) ورد ذكر أبي بكر في قراءة تخفيف النون، لكنه لم يذكر في قراءة تشديد الميم في النشر ٢/٢٩٠- ٢٩١

(٣) في الأصل: «القرآن».

(٤) المغني ٣٧٢، وانظر الشمني ١/٥٩، حيث وافق الشارح في المزج، وانظر السيوطي ٤٢/أ-٤٣/أ.

(٥) وقد وافقه الشمني ١/٦٠

(٦) «فإن قلت أيترجح مذهب البصريين لسلامته من الحذف الذي ارتكبه الكوفيون، وهو خلاف الأصل. قلت: لكنه لم يسلم من التصرف في الحرف بحذف بعض حروفه التي وضع عليها وهو خلاف الأصل، ومذهب الكوفيين سالم من ذلك. وبالجملة، فالنظر في المذهبين متعارض» المزج ١/٥٢.

٣٧ـ قال: «والأكثر كون الفعل ماضياً ناسخاً»[1].

أقول: أمّا كونه ماضياً، فلأن المشدّدة شبيهة بالفعل الماضي لفظاً لبنائها على الفتح، وكونها على ثلاثة أحرف، ومعنى. لأنها في معنى أكدت، فقصدوا بعد تخفيفها أن يدخلوها غالباً على مشابهها لفظاً ومعنى، وهو الفعل الماضي. وأمّا كونه ناسخاً قليلا، يزول عنها وضعها بالكلية. ألا ترى أنها إذا دخلت على الناسخ، كان مقتضاها موفراً عليها، إذ الاسمان مذكوران بعدها. لأنك إذا قلت: «إن كان زيد لقائماً»، فمعناه: إن زيداً لقائم[2].

قال: [الرابع[3]]: أن تكون زائدة[4] كقوله:

ما إنْ أتيتُ بشيء أنت تكرهُهُ ... ... ... ...

أقول هذا صدر بيت للنابغة الذبياني، والعجز:

... ... ... ... إذاً فلا رفعتْ سوطي إليَّ يدي[5]

---

(١) «وإن دخلت على الفعل أهملت وجوباً..» المغني ٣٧. قال المالقي في الرصف ٢٠٩: «ولايجوز دخولها أعني إن الخفيفة ـ على غير نواسخ الابتداء من الأفعال خلافاً للكوفيين. فإنهم يجيزون ذلك قياساً على قول الشاعر: شَلّت يمينُكَ إنْ قتلت لمسلماً حَلّتْ عليك عقوبةُ المُتعمّدِ

وقول بعض الفصحاء: «إنْ قَنَعْتَ كاتبكَ لسوطاً»، وهما من الشذوذ فلا لايقاس عليهما» وانظر الجنى ٢٠٨.

(٢) قال ابن يعيش: «لأن «إن» مختصة بالمبتدأ والخبر، فلما ألغيت وليها فعل من الأفعال الداخلة عليهما لأنها وإن كانت أفعالاً، فهي بحكم المبتدأ والخبر، لأنها إنما دخلت ليقين ذلك الخبر أو الشك فيه لا لإبطال معناه» كذا في السيوطي ٤٣/أ، وانظر شرح ابن يعيش ٧٢/٨

(٣) من ب.

(٤) انظر حروف المعاني ٥٧، ومعاني الحروف ٧٥، والأزهية ٥١، والرصف ١٠٩، والجنى ٢١٠، وفي الثلاثة الأخيرة أن تكون «إن» هو الموضع الرابع.

(٥) ديوانه ق١/٣٩ ص٢٥، وفيه: ماقلت من شيء مما أتيت به، ولاشاهد فيه على هذه الرواية، وهو في الأزهية ٥٢، والخزانة ٥٧١/٣، وشواهد المغني ٧٤

وقوله: «ما إن أتيت» جواب قسم مذكور، في بيت[1] قبل هذا، حلف أنّه لم يأت بشيء يكرههُ الممدوحُ، فإن فعل ذلك، فَشلّت يدُه، حتى لا يقدر على رفع السوط.

قال: «أو اسمية[2] كقوله: ١٥/أ

فمـــا إن طبُّـــنا جُـــبْنٌ، ولكـــن مـــــنايانا ودَولـــــةُ آخـــــرِينَا»[3]

أقول: المراد بالطبّ هنا العادة، كذا في الصحاح. و«الجُبْن» خلاف الشجاعة. و«المنايا» جمع منيّة، وهي الموت، والدَولة بفتح الدال المهملة في الحرب بمعنى النصر والغَلَبَة. يقول: لم يذهب مَن ذهب منّا بسبب تقصير في الحرب وجبنٍ عن القتال، ولكن وقع ما أراده الله، فجاءت منايانا ودولة/ أعدائنا، فكان ما قُدِّرَ مِن موت مَن مات منّا، وحصول النصر والغلَبَة لخصومنا، والله مقدّر الأمور.

٣٨ـ قال: «وأمّا قوله[4]:

بـــني غُدانـــةَ مـــا إن أنـــتُمُ ذهـــباً ولا صـــريفاً ولكـــن أنـــتُمُ الخـــزفُ[5]

---

(١) هو: فلا لَعَمْرُ الذي قد رزْتُهُ حججاً وما هُريقَ على الأنصاب من جسدِ

(٢) ما أكثر ما زيدت بعد «ما» النافية إذا دخلت على جملة فعلية كما في البيت أو اسمية، المغني ٣٨، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٧١، والسيوطي ٤٣/ب.

(٣) ينسب البيت الى فروة بن مُسَيك من مقطعة له في الوحشيات ٢٧ -٢٨، وفي نسبتها ونسبة أبياتها اختلاف كبير بسطه الميمني في السمط ٣٩، وهو في الكتاب ٣/١٥٨، و٢٤/٢٢١، والخصائص ٣/١٠٨، والأزهية ٥١، وشرح ابن يعيش ٥/١٢٠، ٨/١١٣، والجنى ٣٢٧، والهمع ١/١٢٣، وشواهد المغني ٨١، والخزانة ٤/١١٢، ١١٥، ١١/١٤١، ٢١٨، منسوباً إلى فروة بن مسيك. وفي معاني الحروف ٧٦، والرصف ١١٠ بلا عزو وينسب إلى ذي الإصبع وغيره.

(٤) وأما قوله «البيت الشاهد» في رواية من نصب ذهباً وصريفاً، فخُرِّج على أنها نافية مؤكدة لـ«ما» المغني ٣٨

(٥) البيت مجهول القائل، وهو في شرح الرضي ٢/١٨٦، وشرح العمدة ٢١٤، والجنى ٣٢٨، والشذور ١٩٤، وأوضح المسالك ١/١٩٥، وشرح التصريح على التوضيح ١/١٩٦، والهمع ١/١٢٣، والدرر ١/٩٤، وشرح الأشموني ١/٣٩٧، وحاشية الصبّان ١/٢١٧، والخزانة ٢/١٢٤، والعيني ٢/٩١، ومعجم مقاييس اللغة ٣/٣٤٣ (صرف)، وفي اللسان (صرف) رواية «حقاً لستم ذهباً، ولا شاهد فيه حينئذ.

أقول: «غُدانة بضمّ العين المعجمة وبالدال المهملة والنون قبل هاء التأنيث حيٌّ من يربوع. و«الصريف» بالصاد المهملة الفضة الخالصة، والخزف. قال الجوهري: هو الجَرُّ، وفي القاموس هو الجَرُّ[1]، وكلُّ ما عمل من طين، وشوي بالنار، حتى يكون فخاراً. يعني أنَّ هؤلاء القوم من شرار النَّاس، لا من خِيارهم.

٣٨ـ قال: «[2]وتُزاد بعد ما الموصولة الاسمية كقوله:

يُرجِّي المرءُ ما إنْ لا يراه ... وتَعرِضُ دون أدناه الخطوبُ[3]

أقول: أنشد المصنف هذا البيت أيضاً في أثناء القاعدة الأولى من الباب الثامن. و«يرجِّي» بتشديد الجيم، من التفعيل، و«تعرض» كأنّه من الاعتراض. يقال: عَرِضَت له القول بفتح الراء وكسرها، فعلى الثاني يكون «تعرض» مفتوح[4] الراء: ويحتمل أن يكون «تعرض» بمعنى تظهر. يُقَال: «عرض له أمرٌ كذا»، أي ظهر، و«أدناه» أقربه. و«الخطوب» جمع خَطب بفتح الخاء المعجمة، وهو سبب الأمر. يقال: ما خطبك؟ أي ما سبب أمرك الذي أنت عليه. وغلب استعمال الخطوب في الأمور الشَّاقة الصَّعبة.

يقول: إن الإنسان، تمتدُّ أطماعه إلى الأمور المغيبة عنه، فيرجو الظفر، ثم تظهر أو تعترض دون أقربها عنده حصولاً الأمورُ الشديدةُ التي تقطع رجاه، وتُذهب طمعَهُ. فما ظنّك بأبعد تلك الأشياء المرجوَّة.

---

(١) الجرُّ آنية من خزف، الواحدة جَرَّةٌ، والجمع جَرٌّ وجرار. اللسان (جرر) وكذا الصحاح (جرر)، والقاموس المحيط (جرر).

(٢) في مطبوع المغني«وقد تزاد»٣٨، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٧١، السيوطي٤٤/ب.

(٣) ينسب الى جابر بن رألان الطائي، كما في نوادر أبي زيد ص٦٠، وفي شرح أبيات الكشاف٤/٣٤٣، أن الأخفش نسبه إلى إياس بن الإرث. والشاهد في البغداديات (٣٨) ص٨٨، وضرائر القزاز ٣٠٤، وضرائر ابن عصفور ٦٢، والبحر المحيط ٨/٦٥، والجنى ٢١١، والمساعد ١/٢٧٩، والهمع ١/١٢٥، والدرر ١/٩٧، والخزانة ٨/٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، وشرح أبيات المغني١/١٠٧

(٤) في ج: «بفتح».

٣٨ـ قال: «وبعد[١] ما المصدرية كقوله: ١٥/ب

ورجٌ الفتى للخير، ما إنْ رأيتَهُ على السِّنِّ خيراً لا يزالُ يزيدُ[٢]

أقول: أنشد المصنف هذا البيت ثانياً في فصل «ما» من حرف الميم، وثالثاً في القاعدة الأولى من الباب الثامن. و«الفتى» الشاب، يقال: فتى، يفتي فتاءً بالمدِّ، فهو فتى بالقصر. و«السِّنُّ» هنا العمر، وثَمَّ مضاف محذوف، أي على زيادة السِّن. و«خيراً» مفعول «يزيد».

يعني أنّك إذا رأيت الشاب، يزيد خيراً، كلما زاد عمرُه، فرجّه للخير، فهو أهل لذلك. ولا يتعيّن هذا البيت لأن يكون شاهداً لزيادة «إنْ»، بل يُحتمل أن تكون شرطية، و«ما» زائدة داخلة على الجملة الفعلية[٣] كـ«ما» النافية في قول الأعشى:

إمّا ترينا حُفاةً لا نعالَ لنا إنّا كذلك ما نحفى وننتعلُ[٤]

---

(١) أي وتزاد «إن» بعد ما المصدرية، وانظر شرح التسهيل لابن مالك١/٣٧١، والسيوطي٤٣/ب.

(٢) هو للمعلوط القريعي، والبيت في الكتاب٤/٢٢٢، والأزهية ٥٢، وشرح ابن يعيش ٨/١٣٠، وضرائر ابن عصفور ٣٢٤، والجنى ٢١١، وأوضح المسالك ١/١٧٣، والهمع ١/١٢٥، والدرر ١/ ٩٧، وشرح شواهد المغني ٨٥ و٧٢٦، وشرح الأشموني ٢/٨٨، ٣٠٦، وحاشية الصبان ١/٢٣٤، والخزانة ٨/٤٤٣، والأنطاكي ١/٧٧، واللسان (أنن).

(٣) «قلت: المصنف تبع في ذلك سيبويه، فإنه استشهد في كتابه بالبيت على زيادة «إن» بعد ما المصدرية، وممن استشهد به على ذلك الهروي في الأزهية، والأندلسي، وابن يعيش، والسخاوي في شروح المفصل، وابن مالك في شرح التسهيل وغيرهم. وقال ابن عصفور في شرح الجمل: لا تزاد «إن» بقياس إلا بعد ما النافية، وقد تزاد في الشعر بعد ما المصدرية الظرفية. وأنشد البيت» السيوطي ٤٤/ب، وانظر الأزهية ٨٠، وشرح ابن يعيش ٨/١٣٠، وشرح التسهيل١/٣٧١.

وقال البغدادي في شرح١/١١٤: «ليس الخلاف في جواز زيادة «ما» حتى يحتاج إلى شاهد، وإنما الكلام بتعيين الزيادة عند اجتماع «ما» و «إن» فيجب أن يكون الزائد المتأخر. لأنه مستغنى عنه دون المتقدم، لأنه جاء في مركزه من الصدارة، ولأن الزائد مؤكّد، ورتبة المؤكد مؤخر عن رتبة المؤكَّد».

(٤) ديوانه ٥٩، وهو في شرح القصائد العشر للتبريزي ٤٢٧، والشاهد في الأزهية ٨٠/٩٤٣، وابن الشجري ٢/٥٧٠، ١٢٧/٣، وشرح شواهد المغني ٧٢٦، والخزانة ١١/٣٥١، وشرح أبيات المغني ١/ ١١٣

٣٨ـ قال وبعد[١] ألا الاستفتاحية كقوله:

ألا إن سـرى ليلـي فـبتُّ كئيـبا  أحـاذرُ أن تـنأى الـنوى يغَـضُوبا[٢]

أقول: «سرى» بمعنى سار، وإسناده إلى الليل مجاز، و«الكئيب» السيِّئ الحال، و«تنأى» تبعد. و«النوى» الوجه الذي ينويه المسافر من قرب أو بعد، وهي مؤنثة لا غير، كذا في الصحاح[٣]. و«غضُوب» اسم امرأة بغين وضاد معجمتين على وزن صبور.

٣٩ـ قال: «وقبل[٤] مدَّة الإنكار».

أقول: هي مدّة تلحق آخر المذكور في الاستفهام بالهمزة خاصّة، إذا قصدت إنكارَ اعتقادِ كون المذكور على ما ذُكِر، أو إنكارَ كونه بخلاف ما ذُكِر[٥].

٣٩ـ قال: «سمع سيبويه[٦] رجلاً يقال له: أتخرج إن أخصبت البادية؟ فقال: أأنا إنيه[٧]؟ مُنكِراً أن يكون رأيه على خلاف ذلك».

أقول: هذا يحتمل أن تكون مدة الإنكار فيه اجتُلبت بعد زيادة «إن»، فتكون المدّة ياءً، لأنك تكسِرُ النون لالتقاء الساكنين، فلا يكون الزائد إلا ياءً. ويحتمل أن[٨] المدّة اجتُلبت قبل زيادة «إن» فتكون المدّة ألفاً للحاقها بعد فتحة نون الضمير. والأصل «أأناه»

---

(١) أي وتزاد «إن» بعد ألا الاستفتاحية. وزاد أبو حيان: وبعد «أما» الاستفتاحية كذا في السيوطي ٤٤/ب، انظر الارتشاف ١٥٣/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧١/١.

(٢) البيت مجهول القائل، وهو في الأضداد لابن الأنباري ١٩٠، والجنى ٢١١، والمساعد ٢٧٩/١، والهمع ١٢٥/١، وشرح شواهد المغني ٨٦، والدرر ٩٧/١

(٣) الصحاح (نوى).

(٤) أي وتزاد «إن» قبل مدة الإنكار، انظر الرصف ١١١، والسيوطي ٤٤/ب.

(٥) انظر شرح الرضي ٤٣٤/٤، و٥٠٣ وما بعدها، والسيوطي ٤٤/ب ـ ٤٥/أ.

(٦) الكتاب ٤٢٠/٢

(٧) انظر الخصائص ١٥٦/٣

(٨) في ب: «أن تكون».

ثم زيدت «إن» [بين][1] النون والألف، فالتقى ساكنان، فكسر أولهما، وهو نون «إن» المزيدة، فانقلبت الألف ياءً[2].

قال: «وزعم ابن الحاجب أنها تزاد بعد لمّا الإيجابية[3]، وهو سهو، وإنّما ذلك في أن المفتوحة».

أقول: جزم المصنف رحمه الله بالسهو من غير سبب، يستند إليه، غير مناسب. وابن الحاجب إمامٌ ثقة، وقد نقل هذا الحكم، فيقبل، ولا يُدفع بمجرد السهو، ولم أرَ أحداً من شارحي كلامه انتقد ذلك عليه، وفيهم الأئمة النقاد، بل أقرُّوا ذلك، ولم يعترضوا. وقال الرضي: «وزيادة المفتوحة بعد «لمّا» هي المشهورة، تقول: «لما أن جلستَ، جلستُ» فتحاً وكسراً والفتح أشهر»[4].

٣٩ـ قال: «وجعلوا منه[5] ﴿واتقوا الله إن كنتم مؤمنين﴾[6]، ﴿لتدُخُلنّ المسجد الحرام

---

(١) في الأصل و ج: «بعد».

(٢) وهو لأبي حيان، انظر الارتشاف ١/ ٣٣٠، وكذا في السيوطي ٤٥/أ.

(٣) انظر شرح الرضي ٤/ ٤٣٤، والأنطاكي ١/ ٧٨

(٤) شرح الرضي ٤/ ٤٣٤، وانظر الشمني ١/ ٦٥، وقال السيوطي ٤٥/ب: «الحق ما قال ابن هشام، وابن الحاجب وإن كان ثقة، فهو غير معصوم من السهو، وكلٌّ يؤخذ من قوله ويُترك إلا صاحب القبر، وسكوت شارحيه عليه، لأنهم ليسوا من أهل الاطلاع على المذاهب والنقول، إنّما قصارى أمرهم المعقول، والبحث في الحدود والتعاليل، ولو شرحها كأبي حيان ونحوه لم يسكت، وموافقة الرضي له من باب التقليد، وكيف يقبل من ابن الحاجب ذكرُ حكم لم يذكره أحد من النحاة قبله؟ ولا هو ممن شافه العرب العرباء وسمع ذلك منهم، ثم أين الشاهد على ذلك من القرآن أو الكلام الصحيح؟ فلا يشبهه إذاً في أنه سهو سرى إليه من أن المفتوحة، وعذره في ذلك أنه اختصر كافيته من المفصل، وصاحب المفصل قرن بين إن وأن في محل واحد. فمن هنا حصل الالتباس».

(٥) منه أي من كون «إن» بمعنى إذا، وهو زعم الكوفيين كما في المغني ٣٩، ومعاني الحروف ٧٦. وذكر ذلك الهروي في الأزهية ٥٥ دون إسناده إلى الكوفيين، وذكره أيضاً المالقي في الرصف ١١٠، والمرادي في الجنى ٢١٢ -٢١٣، وذهبا إلى أنها شرطية هنا.

(٦) سورة المائدة: ٥٧

إن شاء الله﴾»[1].

أقول: هذا موضع العطف، أي و﴿لتدخُلنّ﴾ ولكنَّ المصنف تركه، وقد مرَّ التنبيه على مثله.

١٩٦/أ

٣٩ـ قال: «وقوله:

أتغضبُ إن أُذنا قُتيبة حُزَّتا ... جهاراً ولم/تغضب لقتل ابن حازم[2]

أقول: هذا على رواية مَن رواه بإن المكسورة. و«حُزتا» بحاء مهملة وزاي قُطعتا. و«جهاراً» بكسر الجيم، أي مجاهرة غير سرّ، و«حازم» بحاء مهملة وزاي. ينكر على المخاطب غضبه من أمر يسير، وترك غضبه من أمر عظيم.

٤٠ـ قال: «أو أنّ المعنى لتدخُلنّ جميعاً إن شاء الله، ألا يموت منكم أحد قبل الدخول، وهذا الجواب لا يرفع السؤال».

أقول: «يرفع» بالراء في بعض النسخ، وبالدال في بعضها. ووجه ما قال[3]: أنَّ الله تعالى قد وعَد أولئك المؤمنين جميعاً بدخول المسجد الحرام، فلزم تحقيق مشيئته تعالى: ألا يموت أحدٌ منهم قبل الدخول، إذ لو شاء موتَ أحدٍ منهم قبل ذلك، لم يحصل دخول الجميع قبل الموت، فيلزم الخلف في وعده تعالى، وهو محال.

---

(١) سورة الفتح: ٢٧

(٢) البيت للفرزدق، ديوانه ٨٥٥، ورواية الكسر إنشاد الخليل في الكتاب ١٦١/٣، وأنشده الفراء في معاني القرآن ٢٧/٣، بفتح «أن»، وجعلها بمعنى «إذ» وجوَّز الكسر، ومنع المبرد في الكامل ٧٨/٢ الكسر، وألزم الفتح. وساقه الهروي في الأزهية ٧٣ شاهداً على أن «أن» بمعنى «إذ» وساقه المرادي في الجنى ٢٢٤ شاهداً على شرطية «أن»، ومنع البصريون شرطيتها وتأولوا الشاهد على المصدرية. وانظر العيني ٩/٤، وشرح شواهد المغني ٨٦، والخزانة ٢٠/٤، ٧٨/٩، ٨٠، ٨١، وفي شرح أبيات المغني ١١٧/١: «أنه محمول على إقامة السبب مقام المسبَّب، والأصل: أتغضب إن افتخر مفتخر بسبب حزّه أذني قتيبة، إذ الافتخار بذلك مسبب عن الحزّ».

(٣) في ب: «قاله».

٤٠ـ قال: «أو أنَّ ذلك من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه حين أخبرهم بالمنام، فحكى ذلك لنا، أو من كلام الملك الذي أخبره في المنام».

أقول: يعني فالشرط على هذين التقديرين صحيحٌ على بابه. وفيه نظر، لأنه كيف يدخل في كلام الله تعالى زيادة من كلام غيره، من غير أن يكون في الكلام إشعار بأنه محكيٌّ؟ ثم هذا لا يدفع الإشكال، لأنَّ رؤيا الأنبياء وحيٌ. وقد تحقق وقوع الموعود، وتحقّقت المنية، وكذا في حقّ الملك، لأنّه مُخبِرٌ عن الله تعالى بهذا الموعود، فتحققت المشيئة بوقوعه[1].

٤٠ـ قال: «كما قال:

إذا مـــا انتـــسبنا لم تلدنـــي لئـــيمة ولم تَجدِي من أن تُقرِّي بهِ بُدَّا»[2]

أقول: في الصحاح: وقولهم: لابدَّ من كذا، كأنه قيل: لا فراق منه.

ويقال: البُدُّ العِوَضُ. و«من أنْ تَقرِّي» متعلق بـ«بُدَّاً» وضمير «به» يعود إلى القول المتقدم، أي لم تجدي بدّاً من إقرارك بما قلته من أني لم تلدني لئيمة.

---

(١) «ما قاله من عدم دفع الإشكال مبني على ما أفهمه كلامه من تفسير السؤال، لا على تفسيرنا له بما وقع في الكشاف فإنه مندفع ومبني أيضا على أن الشرط على هذين التقديرين على بابه، وهو ممنوع، وإنما الشرط عليهما للتبرك، وحاصل هذين الوجهين أن «إن شاء الله» في الآية من كلامه تعالى حكاية عن النبي أو الملك القائل لذلك على سبيل التبرك به، وهذا خلاف الوجه الذي قدمه المصنف وهو أن أصل ذلك للشرط، ثم صار يذكر للتبرك، فإن حاصله أن «إن شاء الله» في الآية من كلامه تعالى على غير طريق الحكاية ليتبرك به عباده» الشمني ١/ ٦٧، وانظر الأنطاكي ١/ ٨١، ومعاني الحروف ٧٦، وكذلك الجنى ٢١٣ -٢١٤

(٢) ساقه المصنف شاهداً على أن «إن» للتبيين في بيت الفرزدق السابق خلافاً للكوفيين، أي أتغضب إن تبين في المستقبل أن أذني قتيبة حزنا في الماضي، كما في هذا الشاهد، أي إذا ما انتسبنا يتبين أني لم تلدني لئيمة، وهو لزائدة بن صعصعة الفقعسي، يخاطب فيه امرأته، والشاهد في تفسير الطبري (ابن شاكر) ٢ /١٦٥، ٣٥٣، ٥/ ٤٠، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٦١، والكشاف ٢/ ٥٢٣، ٣/ ٣١، وشرح أبياته ٤/ ٣٨٠، وشذور الذهب ٣٢١، والبحر ٨/ ١٧، وشرح أبيات المغني ١/ ١٢٤، والسيوطي ٤٨/ب.

يقول: إذا ما ذكرْنا أنسابَنا، علمت يا هذه أنّي لست بابن لئيمة، وظهر لك ما يلجئك إلى الاعتراف بذلك، وإنما قال: لم تلدني لئيمة، لأنّ الأم إذا كانت من الكرام، فالأب أولى، لأن العرب لا يزوجون مَن دونهم، وربّما تزوجوا مَن دونهم.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

## أن المفتوحة الساكنة النون[1]:

٤٢ـ قال: «ونصب[2]: نحو ﴿وما كان هذا القرآن أن يفترى من دون الله﴾[3].

أقول: كذا أعربه غير واحد على أنّه خبر كان، و«أن يفترى» مقدر مصدر، والمصدر مقدّر باسم مفعُول، كما ذكره المصنف في أواخر/الكتاب[4]. وإنما احتيج إلى تأويل المصدر باسم المفعول، ليصحّ الإخبار، وجعله من باب الإخبار بالمصدر على وجه المبالغة، لا يتأتّى في هذا المحل.

وقال الرضي: «أن» هذه هي المضمرة بعد لام الجحود، ولام الجحود محذوفة، وهما متعاقبتان، فإن أتيت باللام، لم تأت بـ«أن» وإن ذكرت «أن» لم تأت باللام. وعليه فالمحل يحتمل النصب والجر كنظائره[5]. وقدرّ أبو البقاء الخبر بقوله: «ممكناً»[6] فيكون المحل رفعاً على أنّها وصلتها فاعل بالمحذوف. ١٦/ب

قلت: ولو قيل بأنّ «كان» تامة، و«أن يفترى» في المحل رفع على أنّه بدل اشتمال من فاعلها. والمعنى: وما وقع افتراء هذا القرآن، لم يكن ثَمَّ حذف ولا افتقار إلى تأويل[7].

---

(١) انظر هذه الأداة في المزج ١/٥٧، والشمني ١/٦٨، والأنطاكي ١/٨٤، وحروف المعاني ٥٨، ومعاني الحروف ٧١، والأزهية ٥٩، والرصف ١١١، والجنى ٢١٥، وكذلك الكتاب ١/٥٥٥، والمقتضب ١/ ٤٨، وشرح ابن يعيش ٧/١٨، والهمع ٢/٢

(٢) وثاني موضعي أن المصدرية بعد لفظ دال على معنى غير اليقين، فتكون في موضع رفع ونصب، وانظر المغني ٤٢

(٣) ﴿.. ولكن تصديق الذي بين يديه وتفصيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين﴾ سورة يونس: ٣٧

(٤) المغني ٩٠٧

(٥) شرح الرضي ٤/٦٢، وانظر كلام أبي حيان على هذه الآية في البحر المحيط ٥/١٥٧

(٦) إعراب أبي البقاء ٢/١٥

(٧) «فيه نظر، أما أولاً، فلأن جعل «كان» تامة يصير معه الكلام قبل ذكر البدل مشعراً بنفي القرآن، وهو باطل، وأما ثانياً، فلأن بدل الاشتمال هو البدل الذي يكون بينه وبين المبدل منه ملابسة.. كالحسن مع زيد في «أعجبني زيدٌ حسنُه» ولا ملابسة بين القرآن والافتراء» الشمني ١/٦٩

٤٣ـ قال: «كما سدَّ في قراءة حمزة[1] ﴿ولا تحسبنَّ الذين كفروا أنما نملي لهم خيرٌ﴾[2] مسدَّ المفعولين».

أقول: هي بالتاء الفوقية المثناة وفتح السين من «تحسبنَّ»، ولا يضرُّ هنا الاقتصار على مفعول واحد له، وإن كان في غير هذا الموضع ممتنعاً على المختار عند كثيرين، وذلك لأنَّ المبدل منه في حكم المنحّى المطّرح، والمقصود إنما هو البدل، وهو كافٍ في تمام الكلام، لكون «أن» المفتوحة مع الاسم والخبر تصلح للوقوع موقع المفعولين، إما باعتبار حصول المقصود من تعلّق الفعل القلبي بالنسبة بين المبتدأ والخبر، وإما باعتبار الحذف، أي لا تحسبن خيرية الإملاء ثابتة على اختلاف القراءتين، ولا بُعْدَ في أن يكون الكلام لا يصح مع الاقتصار على شيء، ومع الإتيان بالبدل يصحُّ كما في قول الحماسي:

فما كان قيسٌ هُلْكُه هُلْكَ واحدٍ ولكنَّه بنيانُ قومٍ تهدَّما[3]

فإنه يمتنع بدون البدل، إذ لا يقال ما كان قيس هلك واحد، ويصح معه كما رأيت.

٤٣ـ قال: والمخالف في ذلك[4] ابن طاهر[5]، زعم...

---

(١) تقدمت ترجمته ص٣٤٩

(٢) ﴿.. لأنفسهم نملي لهم ليزدادوا إثماً، ولهم عذاب مهين﴾ سورة آل عمران: ١٧٨، والاستشهاد بهذه الآية على أن «أن تبروا» في آية ﴿ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم أن تبروا وتتقوا وتصلحوا بين الناس، والله سميع عليم﴾ سورة البقرة ٢: ٢٢٤، رفع على البدل سدَّ مسدَّ الجزأين كما سدَّ في قراءة حمزة ...، وانظر المغني ٤٣، وكذلك الأنطاكي ١/٨٧، وانظر معاني القرآن وإعراب للزجاج ١/٤٩٠، وحجة القراءات ١٨٢، والكشف ١/٣٦٥، ومشكل إعراب القرآن ١/١٦٨، والتيسير ٩٢، والبحر المحيط ٣/١٢٢.

(٣) البيت لعبدة بن الطبيب، يرثي قيس بن عاصم وهو في معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٤٩١، وشرح ابن يعيش ٣/٦٥، والبحر المحيط ٣/١٢٢

(٤) أي كون «أن» الموصولة بالماضي والأمر هي الموصولة بالمضارع، وانظر المرادي ٢١٧.

(٥) أبو بكر بن أحمد بن طاهر الإشبيلي (٥٨٠هـ) نحوي بارع، درَّس «الكتاب» وله عدة تعليقات عليه، أخذ عنه ابن خروف، انظر البغية ١/٢٨، والبلغة ٢٠٦

أقول: في بعض النسخ زعم بغير واو، على أن الجملة استئنافية على سؤال كأنّه لمّا قيل: والمخالف في ذلك ابن طاهر، قيل: فماذا زعم؟ فقيل: زعم كذا، وفي بعض النسخ بالواو، كأنّه عطف على محذوف. أي خالف/ وزعم.

٤٤ـ قال: والجواب عن الأوّل[١] أنَّ فوات معنى الأمرية في الموصولة بالأمر عند التقدير بالمصدر، كفوات معنى المضي والاستقبال في الموصولة بالماضي، والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور. ١٧/أ

أقول: يعني أنّك إذا أوّلت بالمصدر في نحو «أعجبني أن قمت وأن تقوم»، فقلت أعجبني قيامك، فات معنى المضي والاستقبال، كما أنّك إذا أوّلت «أن قم» بالقيام، فات معنى الأمر، فكما أنّه لا يضر فوات ما دلَّ عليه[٢] الصيغة في الأول، لا يضر في الثاني، إذ لا فرق.

قلت: ولأبي حيان[٣] أن يفرّق بأن الدلالة على الزمن عند التأويل بالمصدر لم يفت بالكلية، والفائت إنما هي الدلالة الوضعية فقط، وإلا فالزمان مدلول عليه إلزاماً، ضرورة أن الحدث لابدَّ له من زمان، بخلاف معنى الأمر، فإنه فات بالكلية، ولا يلزم من اغتفار الأول اغتفارُ الثاني[٤].

على أن نقول: الموصولة بالأمر والنهي عند التأويل بالمصدر، إنما يؤوَّل بمصدر مأخوذ من المادة التي تدلُّ على الطلب، فإذا قيل: «كتبت إليه بأن قم، أو بأن لا تقم

---

(١) وهو أن «أن والأمر بعدها» إذا قُدّرا بالمصدر فات معنى الأمر، وهو الدليل الأول لزعم أبي حيان أن «أن» لاتوصل بالأمر، وأن كل شيء سُمع من ذلك فـ«أن» فيه تفسيرية. المغني ٤٤. وانظر الشمني ١/٧٠، فقد صرح بأن الرضي قد سبق أبا حيان إلى هذا. وانظر أيضاً شرح الرضي ٤/٤٤٠

(٢) في ب: «ما دلت».

(٣) أثير الدين محمد بن يوسف (٧٤٥هـ) عالم أندلسي، من أشهر أئمة عصره في اللغة والنحو والحديث والتفسير، له البحر المحيط، والتبديل والتكميل و«ارتشاف الضرب»، انظر ترجمته في البغية ١/٢٨٠. ٢٨٥، والأعلام ٧/١٥٢، وانظر قوله في الارتشاف ٢/٤٢٤

(٤) هو لابن الصائغ، كما في الشمني ١/٧١

فالمعنى كتبت إليه بالأمر بالقيام، أو بالنهي عنه، فإنما فات الدلالة بالصيغة فقط، وعلى ذلك جرت عادة الزمخشري في مواضع من الكشاف[1].

٤٤ـ قال: إذ لا يفهم الدعاء من المصدر، إلاّ إذا كان مفعولاً مطلقاً نحو سقيا له ورعياً[2].

أقول: ولا ينتقض هذا بنحو ﴿سلام عليكم﴾[3]، إذْ أصْلُه قبل الرفع سلمت سلاماً، ثم قصدت الدلالة على الثبوت، فرفع ما فائدته الدعاء، باعتبار كونه في الأصل مفعولاً مطلقاً.

٤٥ـ قال: بأنَّ الباء محتملة للزيادة[4] مثلها في:

... ... ... ... ... ... لا يقرأنَ بالسُّوَرِ

أقول: هذا بعض بيت هو:

تلك الحرائرُ لا رَبَّاتُ أَخْمِرَةٍ سُودُ المحاجر لا يقرأنَ بالسُّوَرِ[5]

---

(١) انظر الكشاف ١٦١/٤، وانظر الشمني ٧٢/١، حيث يقول: «ذِكْرُ هذه العلاوة عقب ذكر ما ينتصر به لأبي حيان، يشعر بأنها مما ينتصر به له، وليس كذلك، وإنما هي جواب عن قول أبي حيان: إنَّ وصْلَ «أن» بالأمر يفوّت معناه». وانظر الأنطاكي ٩٢/١

(٢) وكلامه هذا للرد على أبي حيان، فهو يسلم مصدرية أن المخفّفة من المشدَّدة، مع لزوم فوات معنى الدعاء في نحو ﴿والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين﴾ سورة النور ٢٤: ٩، انظر الارتشاف ١٥٢/٢

(٣) ﴿سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار﴾ سورة الرعد ١٣: ٢٤، ﴿وإذا سمعوا اللغو أعرضوا عنه وقالوا لنا أعمالنا ولكم أعمالكم سلام عليكم لا نبتغي الجاهلين﴾ سورة القصص: ٥٥

(٤) ثم مما يقطع به على قوله بالبطلان حكاية سيبويه «كتبت إليه بأن قم» وأجاب عنها بأن الباء محتملة للزيادة» المغني ٤٥

(٥) ينسب إلى الراعي النميري، ديوانه ٨٧، وإلى القتال الكلابي، ديوانه ٥٣، ويروى «لا ربات أخمرة» بالخاء المعجمة، والشاهد في المقتضب ٤٤/٣، وشرح ابن يعيش ٢٣/٨، والقرطبي ٦٦/١، والجنى ٢١٧، والبحر المحيط ٧١/٢، والخزانة ٣٠٥/٧، ١٠٧/٩، ١٠٨، ١١١، وشرح أبيات المغني ١٢٨/١، ٣٦٨/٢، واللسان (سور)، (قرأ).

وسيأتي الكلام عليه في حرف الباء، إن شاء الله تعالى:

قال: ونقله[1] اللحياني[2] عن بعض بني صَبَّاح من ضَبَّة:

أقول: اللِحْياني بكسر اللام وسكون الحاء المهملة، وصَبَّاح بصاد مهملة مفتوحة فموحدة مشدودة[3] فألف فحاء مهملة، وضَبَّة بضاد معجمة مفتوحة فموحدة مشدودة فألف فهاء تأنيث.

١٧/ب

قال: وأنشدوا.

إذا ما غدونا، قال/ ولدان أهلنا تعالوا إلى أن يأتنا الصيد نحطِبِ

أقول: البيت لامرىء القيس[4]:

وغدونا بكرنا، ويحطِب بكسر الطاء المهملة مضارع حطب، أي جمع الحطب، وأنشده القاضي الفاضل[5] في بعض كتبه: إلى أن يأتي الصيد، وعليه فلا شاهد فيه.

---

(١) أي نقل الجزم بـ«أن». المغني ٤٥، وانظر الجنى ٢٢٦

(٢) أبو الحسن علي بن حازم، من الطبقة الثانية من لغويي الكوفة، له كتاب في النوادر، أخذ عن الكسائي، والأصمعي، انظر طبقات النحويين ٢١٣، وإنباه الرواة ٢/٢٥٥، والبغية ٢/١٨٥، والبلغة ١٥٠

(٣) قال البغدادي في شرح أبيات المغني ١/١٣٠: «وصَبَاح: بفتح الصَّاد وخفة الموحدة، هذا هو الموجود في كتب اللغة وأنساب العرب، وأما صَبَّاح بفتح الصاد وتشديد الموحدة فليس بموجود في أسماء البطون والقبائل، ولم يصب الدماميني في تشديد الموحدة، وقد تبعه سائر الشراح»، قال ابن منظور: وصَباح: حي من العرب، وقد سمَّت صُبحاً وصباحاً وصبيحاً وصَبَّاحاً وصَبيحاً ومَصْبَحاً.. وبنو صُباح بطون..» اللسان (صبح). وانظر القاموس المحيط (صبح).

(٤) ديوانه ٣٨٩، والمفضليات ١٤٥، وفيهما «ركبنا إلى أن يأتي»، ولا شاهد فيه، وهو في الأضداد لابن الأنباري ٣٠٤، والمحتسب ٢/٢٩٥، والسمط ٦٧، والإفصاح ١٠٧، والضرائر ٩١، والجنى ٢٢٧، وشرح شواهد المغني ٩٠

(٥) القاضي الفاضل: عبد الرحيم بن علي بن الحسن بن أحمد بن الفرج بن أحمد محي الدين أبو علي اللخمي العسقلاني المولد، المصري الدار، تولى القضاء بمدينة «بيسان»، ت (٥٩٦ هـ) بالقاهرة، وفيات الأعيان ٣/١٠٨، الكامل لابن الأثير ١٢/١٥٩

٤٦ـ قال: وقد يرفع الفعل المضارع بعدها كقراءة ابن محيصن[١] ﴿لمن أراد أنْ يتمَّ الرضاعة﴾[٢].

أقول: فيه نظر، لاحتمال أن يكون المضارع مسنداً إلى ضمير الغائبين عائداً إلى «من»، رعاية لمعناها بعد رعاية لفظها؛[٣] وقد جوز المصنف ذلك في الباب الخامس[٤]، فإن قلت لو كان كذلك لرسم بالواو والألف على ما تقرر في علم الخط. قلت: رسم المصحف لا يجري على القياس المقرر في هذا الفن، وإنما هو سُنَّة تُتَّبع، وكم فيه من أشياء خارجة عن قياس الخط المصطلح عليه[٥].

٤٦ـ قال: شذَّ اتصالها بالفعل[٦].

أقول: وجه الشذوذ أنَّ الفعل من قوله:

---

(١) تقدمت ترجمته ص٣٥٨

(٢) ﴿والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد..﴾ سورة البقرة ٢ : ٢٣٣، وانظر الرصف ١١٢- ١١٣، والجنى ٢٢٠

(٣) «إنما يتجه هذا النظر لو استدل المصنف بهذه القراءة على رفع المضارع بعدها، وهو ممنوع وإنما مثَّل بها له، والتمثيل يكفي فيه احتمال الممثل به مما مثل له احتمالاً صحيحاً، والآية كذلك. وقد سبقه إلى ذلك ابن الصائغ، لكن عبارته لا يرد عليه هذا الذي قلناه، وهي: «وأُوِّلت هذه القراءة على أنَّ «أن» ناصبة، وعلامة نصب الفعل حذف النون، وحذفت الواو لالتقاء الساكنين، وهذا الجمع مراعاة لمعنى «من»، الشمني ١/٧٥، وانظر الأنطاكي ١/٩٥

(٤) المغني ٧١٧

(٥) «رسم المصاحف الذي لا يجري على القياس هو رسم المصحف العثماني، وقراءة ابن محيصن لا يلزم موافقتها له، لأنها من الشواذ خارجة عن السبع، بل عن العشرة والقراءات التي يلزم أن تكون على وفقه هي القراءات السبع» الشمني ١/٧٥

(٦) أي شذ اتصال «أن» بالفعل في البيت «أن تقرآن»، وهو زعم الكوفيين.

أنْ تقـــرأان علـــى أسمـــاء ... ... ... ... ...[1]

ليس جامداً ولا دعائياً ووقع متصلاً بـ«أن» غير مفصول بينهما بـ«قد»، أو «لو» أو حرف تنفيس أو نفي ومثله شاذ كقوله:

علمـــوا أن يؤمّلـــونَ فجـــادُوا قبـــل أنْ يُـــسألوا بـــأعظم ســـؤل[2]

٤٦ـ قال: وليس من ذلك[3] قوله:

ولا تـــــدفنّي في الفـــــلاة فـــإنّني أخـــافُ إذا مـــا مـــتُّ أنْ لا أذوقُهـــا

كما زعم بعضهم[4]، لأنَّ الخوف هنا يقين.

---

(١) والبيت بتمامه: أن تقرآن على أسماء ويحكما مني السلامَ وأن لا تُشعرا أحدا

وهو مجهول القائل، انظر الحماسة البصرية ٢/ ١٤٠، ومجالس ثعلب ٣٢٢- ٣٢٣، والأضداد لابن الأنباري ١٢٣، والمنصف ١/ ٢٧٨، والخصائص ١/ ٣٩٠، وسر الصناعة ٢/ ١٨٥، وشرح تصريف المازني ١/ ٢٧٨، والإنصاف ٥٦٣، وشرح ابن يعيش ٧/ ١٥، ٨/ ١٤٣، والضرائر ١٦٣، وشواهد التوضيح ١٨٠، وأوضح المسالك ٣/ ١٦٦، وابن الناظم ٢٦٢، والرصف ١١٣، والبحر المحيط ٢/ ٢١٣، والجنى ٢٢، والعيني ١/ ٣٨٠، واللسان: (وصل)، (أنن)، وفي شرح أبيات المغني ١/ ١٣٥: «أن «أن» فيه، أن الناصبة للمضارع، أهملت حملاً على أختها «ما» عند البصريين، خلافاً للكوفيين في زعمهم أنها المخففة من الثقيلة. أقول: هكذا اشتهروا، والصواب العكس، فإن القول بأنها هي المخففة قول البصريين، والقول بأنها الناصبة الخفيفة وقد أهملت، قول الكوفيين، قال ابن جني في الخصائص: سألت أبا علي، رحمه الله تعالى عنه فقال: هي مخففة من الثقيلة، كأنه قال: إنكما تقرآن، إلا أنه خفف من غير تعويض. وحدثنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى، قال: شبه أن بما فلم يُعمِلْها، كما لا يعمل ما انتهى. وأحمد بن يحيى هو ثعلب أحد أئمة الكوفيين، والمحدث هو ابن السراج شيخ أبي علي الفارسي».

(٢) لم ينسب، وهو في شرح الكافية الشافية ٥٠٠، ١٥٢٥، وابن الناظم ٦٩، والجنى ٢١٩، والمساعد ١/ ٣٣١، والعيني ٢/ ٢٩٤- ٢٩٧، والهمع ١/ ١٤٣، والدرر ١/ ١٢٠، وشرح الأشموني ١/ ٥٢٠.

(٣) أي من إهمال «أن» الناصبة.

(٤) زعمه ابن مالك في شرح كافيته ١٥٢٧، كما في الأنطاكي ١/ ٩٦

أقول: هذا البيت لأبي مِحْجَن الثقفي[1] بكسر الميم وإسكان الحاء المهملة وفتح الجيم، وقبله:

إذا متُّ فادفني إلى جنب كرمةٍ تروي عِظَامي بعدَ موتي عروقُها

وقد يقال: لايلزم من تيقن العاقل أنّه لا يذوقُها بعد الموت حملُ الخوف على اليقين عند هذا الشاعر، لأنَّ اشتهاره بشربها ومغالاته في محبتها أمر مشهور، وله في ذلك حكايات معروفة، فلعلَّ ذلك حمله على أن خاف، ولم يقطع بما تيقَّنهُ غيره، ولذلك أمر بدفنه إلى جانب الكرمة، رجاء أن ينال منها بعد الموت[2]. ومن ثَمَّ قيل إن هذا أحمقُ بيت قالته العرب. ١٨/أ

٤٧ـ قال: وقوله:

زعم الفرزدقُ أنْ/ سيقتلُ مربّعاً أبشر بطولِ سلامةٍ يا مِرْبَعُ

أقول: هذا البيت لجرير[3]. والفرزدق على وزن سفرجل، لقب هُمام بن غالب بن صعصعة الشاعر المشهور، وبينه وبين جرير مناقضات، وأهاج كثيرة، ومربع كمنبر لقب وعوعة بن سعية[4] راوية جرير.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

---

(١) ديوانه ٢٣، ٤٨، والشاهد في المقتضب٣/٨، والأزهية ٦٧، وأمالي ابن الشجري ١/٣٨٧، ٣/١٥٨، وشرح الكافية الشافية ١٥٢٧، وشرح ابن الناظم ٦٢، والبحر ٢/١٩٨، ٣/٢٤١، وفي شرح أبيات المغني ١/١٤١، أنَّ ابن السكيت روى عجزه أيضاً إذا ما مت لست أذوقها، وعليه فلا شاهد في البيت، والهمع ٢/٢، والدرر ٢/٢، وشرح الأشموني ٢/٥٥٢، والخزانة، ٨/٣٩٩، ٤٠١، ٤٠٩، ٤١١، والعيني ٤/٣٧١.

(٢) وتبعه الشمني ١/٧٨، وانظر شرح أبيات المغني ١/١٤١.

(٣) ديوانه ٣٤٨، وطبقات ابن سلام ٤٠٩، والشاهد في الأزهية ٦٦، وأمالي ابن الشجري ١/٣٨٦، ٣/١٥٦، وشرح أبيات المغني ١/١٤٤، واللسان (ربع)، وقد ساقه المصنف شاهداً على أنَّ «أنْ» مخففة من الثقيلة، وقعت بعد فعل منزّل منزلة اليقين.

(٤) وهو مربع بن وعوعة بن سعية بن قرط بن عبيد بن كلاب، شرح أبيات المغني ١/١٤٥.

٤٧ـ قال: خلافاً للكوفيين زعموا أنها[1] لا تعمل شيئاً.

أقول: فائدة قوله: «زعموا كذا» بعد قوله: «خلافاً للكوفيين» دَفْعُ ما يُتوهَّم من أنَّ خلافهم راجع إلى جميع ما تقدم من كونها ثلاثية الوضع،[2] وأنَّها مصدرية، وأنَّها تنصب الاسم وترفع الخبر، وهم إنما يخالفون من ذلك كله في الحكم الأخير فقط، وهو العمل.

٤٧. قال: وربما ثبت[3] كقوله:

فلو أنَّكِ في يوم الرخاءِ سألتِني طلاقَكِ لم أبخلْ وأنتِ صديقُ[4]

أقول: هذا الشاعر يخاطب امرأته واصفاً نفسه بالجود، وقوله: «في الرخاء» من التتميم، وكذا قوله: «وأنتِ صديق»، لوقوع كلٍّ منهما في كلام، لا يوهم خلافَ المقصود مفيداً لنكتة، وهي المبالغة في الاتِّصاف بالجود. ويحتمل أن يكون مُراده وصف نفسه بمحبة هذه المرأة، وأنَّه قد يُؤثر ما تختاره على ما يختاره هو، حرصاً على رضاها

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

---

(١) أي «أن» المخففة من الثقيلة. وانظر الجنى ٢١٩

(٢) أي أصلها ثلاثي، ثم صارت من الحروف الثنائية بعد التخفيف، المغني ٤٧، ح٢

(٣) أي ثبت اسم «أن» المخففة من الثقيلة.

(٤) البيت لقائل مجهول، والشاهد في معاني القرآن ٢/٩٠، والزاهر ١/٣١٦، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢٣٣، والحجة ٢/١٣٣، والمنصف ١/١٢٨، والمخصص ١٧/١٤٨، والأزهية ٦٢، والإنصاف ٢٠٥، وشرح ابن يعيش ٨/٧٣، ٧٢، ٧١، والمقرب ١/١١١، والرصف ١١٥، والبحر المحيط ٣/٣٧٤، والجنى ٢١٨، والمساعد ١/٣٣٠، وشرح ابن عقيل ١/٣٨٤، والخزانة ٥/٤٢٧، ٤٢٦، ١٠/٣٨١، ٣٨٢، والعيني ٢/٣١١، واللسان (صدق).

وحصول مرادها[1]، والصديق الحبيب يستوي فيه الواحد وغيره، والمذكر وغيره.

ويقال للمرأة صديقة بالهاء[2] أيضاً. ١٨/ب

٤٧ـ قال: وقد اجتمعتا[3] في قوله:

بأنّكَ ربيعٌ وغيثٌ مَرْيعٌ وأنّكَ هناكَ تكونُ الثّمالا[4]

أقول: الربيع ربيعان ربيع الشهور، وليس المراد هنا، وربيع الأزمنة، وهو المراد هنا، فربيع الشهور شهران بعد صفر، ولا يقال إلا شهر ربيع الأول وشهر ربيع الآخر

---

(١) انظر الإيضاح ٣١٣، والتلخيص ٢٣١، وكذا الأنطاكي ٩٨/١، فهو يقول: «وليس قوله: «في يوم الرخاء، وأنت صديق»، من التتميم كما ظن، بل من التكميل، وهو أن يُؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه، فالأول في وسط الكلام يدفع توهم عدم بخله بطلاقها لكونه في يوم شدة، والمرء يفارق أحبابه فيه، والثاني في آخره يدفع توهم عدم بخله به لعدم خبره بصداقتها».

والصحيح ما ذكره البغدادي في شرح أبيات المغني ١٤٨/١: «أن البيت خطابٌ لزوجته في طلبها الطلاق، ويريد بيوم الرخاء قبل إحكام عقد النكاح بدليل ما بعده:

فما رُدّ تزويجٌ عليه شهادة ولا ردّ من بعد الحرار عتيق

وفي ١٤٩/١: قال «ولمّا لم يقف الدماميني على البيت الثاني قال: إن الشاعر خاطب...».

(٢) سقطت من ب «بالهاء».

(٣) أي قد اجتمع كون خبر أن المخففة من الثقيلة جملة ومفرداً في البيت الشاهد.

(٤) وهو لعمرة بنت العجلان كما في الأنطاكي ١٠٠/١، ونسبة المصنف في شرح الشواهد إلى كعب بن زهير وليس في ديوانه، وكذا نُسب في الأزهية ٦٢، وأمالي ابن الشجري ١٥٤/٣، وقال البغدادي، وقيل: «إن جنوب هي عمرة لا أنّهما اثنتان» شرح أبيات المغني ١٥٢/١. والشاهد في معاني القرآن للفراء ٩٠/٢، وإصلاح الخلل ٣٧٣، وشرح الكافية الشافية ٤٩٦، وشرح العمدة ٢٤٢، وابن الناظم ٦٩، والإنصاف ٢٠٧، وشرح ابن يعيش ٧٥/٨، والخزانة ٣٨٢/١٠، ٣٨٣، ٣٨٤، والعيني ٢٨٢/٣، وللبيت في كتب الأدب رواية مغايرة، لا شاهد فيها وهي:

بأنك كنت الربيع المغيثَ لمن يعتريك وكنت الثمالا

انظر الحماسة الشجرية ٣٠٨/١، والبصرية ٢٢٥/١، وزهر الآداب ٧٩٥/٢، وأمالي المرتضى ٢٤٤/٢، وشرح أشعار الهذليين ٥٨٣/٢

وأما ربيع الأزمنة فربيعان: الربيع الأول الذي يأتي فيه النور والكمأة، والربيع الثاني الذي تدرك فيه الثمار، والغيث: المطر والكلأ ينبت بماء السماء.

ومربع إما بفتح الميم، إن جُعِل الغيث اسماً للكلأ، أي: خصيب. وإما بضمها: إن جُعِل اسماً للمطر، يقال مرع الوادي وأمرعه المطر. على أنه لو جعل المربع بفتح الميم صفة للغيث المراد به المطر، والإسناد / مجاز، يجاز.

٤٧ـ قال: وهو متجه[١]، لأنه إذا قيل: «كتبت إليه أن قم»، فليس «قم» تعني: كتبت، كما كان الذهب نفس العَسْجد، في قولك: هذا عسجد أي ذهب.

أقول: فَهِم رحمه الله أنَّ الجماعة أرادوا أنّ «قم» في المثال المذكور تفسيرٌ لكتبت نفسه، فأبطله بتغايرهما، وليس الأمر كما فهمه، إنما التفسير لمتعلق كتبت، وهو الشيء المكتوب، وقم: هو نفس ذلك الشيء.

قال الرضي: و «أن» لا تفسر إلا مفعولاً مقدراً بلفظ دال على معنى القول، كقوله تعالى أن يا إبراهيم﴾[٢]، وكذلك «كتبت إليه أن قم»، أي كتبت له شيئاً هو قم، فـ«أن» حرف دالٌّ على أنَّ قم، تفسير للمفعول المقدر لكتبت، وقد يفسر المفعول به الظاهر كقوله تعالى: ﴿إذ أوحينا إلى أمك ما يوحى أن اقذفيه﴾[٣] إلى هنا كلامه[٤].

٤٨ـ قال: ولهذا لو جئت بأي مكان «أن» في المثال لوجدت الطبع غير قابل له.

أقول: هنا ممنوع، ولو سَلِمَ، فلا مدخل للطبع في الأحكام النحوية، لا رداً ولا قبولاً.

---

(١) أي إنكار «أن» التفسيرية البتة، هو رأي الكوفيين، وانظر «أن» المفسرة في سيبويه ٣/١٦٣، ١٦٢، ١٥٢، ومعاني الحروف ١٧٣، والأزهية ٦٩، والرصف ١١٦، والجنى ٢٢٠

(٢) ﴿وناديناه.. أَنْ يا إبراهيم﴾ سورة الصافات: ١٠٤

(٣) سورة طه: ٣٨

(٤) شرح الرضي ٤/٩٠٤، وقال الشمني ١/٨٠: «هذا اختيار الرضي، وهو خلاف ظاهر كلامهم»، ثم نقل كلام الزمخشري في الكشاف ١/٦٩٥، ثم قال: «فأنت تراه كيف صرّح بأنَّ «أن» تفسير الفعل السابق عليها» وانظر كلام الزمخشري في المغني ٤٩

قال: الرضي ولو ارتكب مرتكب أنَّ المسماة بالمفسرة زائدة في مفعول ما هو بمعنى القول، لم يكن ثَمَّ مانعٌ منه، فمعنى أمره أن قم. قال له قم، بتأويل أمر بـ«قال»، أو بتقدير «قال» بعده على الخلاف المعروف، و«أن» زائدة، وهذا يَطَّرد فيه جميع الأمثلة[1].

قال: وعلى هذا فيقال في هذا: الضابط أن لا يكون فيها حروف القول، إلا والقول مؤوَّلٌ بغيره[2].

أقول: يعني وإذا بنينا على هذا التأويل الذي ذكره الزمخشري، فيقال في هذا المقام الذي نحن فيه: الضابط بالرفع على أنه مبتدأ، خبره ألاَّ لا يكون فيها، أي في الجملة السابقة حروفُ القول، إلا والقول مؤوَّل بغيره، وهذه الجملة الواقعة بعد «إلا» حالٌ من الضمير المستكن في «فيها»، ويحتمل أن يكون «الضابط» مجروراً على أنه صفة لـ«هذا» وقوله: «أن لا يكون فيها إلى آخره» خبر مبتدأ محذوف، والجملة منه ومن خبره معمول القول. ١٩/أ

واعلم أنه قد نقل عن الزمخشري أنَّه قال: في غير/الكشاف: «كان الأصل ما أمرتهم إلا ما أمرتني به، فوضع القول موضع الأمر، رعاية لقضية الأدب الحسن، لئلا يجعل نفسه وربه معاً آمِرَيْن؛ ودلَّ على الأصل بإدخال أن المفسرة. ولابتناء جعل القول بمعنى الأمر على هذه النكتة، لم يكن لك أن تجعل كلَّ قول في معنى فعل فيه معنى

---

(١) شرح الرضي ٤/٤٣

(٢) والشرط الرابع من شروط كون «أن» تفسيرية، ألا يكون في الجملة السابقة أحرف القول، قال المصنف: «وذكر الزمخشري في قوله تعالى ﴿ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله﴾ أنه يجوز أن تكون مفسرة للقول على تأويله بالأمر، أي ما أمرتهم إلا بما أمرتني به أن اعبدوا الله، وهو حسن، وعلى هذا فيقال..» المغني ٤٩، لأنه لا يجوز أن تكون «أن» مفسرة لفعل القول، لأنه يحكى بعده الكلام من غير أن يتوسط بينهما حرف التفسير، لا تقول: ما قلت لهم إلا أن اعبدوا الله، ولكن «ما قلت لهم إلا اعبدوا الله» وانظر الكشاف ١/٦٩٥، وانظر الجنى٢٢١

القول، فتجعل أن المفسرة له، كما يشعر به كلام المصنف».

٤٩ـ قال: «ولا يجوز في الآية[١] أن تكون مفسرة لأمرتني، لأنه لا يصحُّ أن يكون ﴿اعبدوا الله ربي وربكم﴾ مقولاً لله تعالى، فلا يصح أن يكون تفسيراً لأمره، لأنَّ المفسَّر عين تفسيره»[٢].

أقول: «ويمكن أن يقال المحكي إنّما هو: ﴿اعبدوا الله﴾، وقوله: ﴿ربي وربكم﴾ من كلامه[٣] عليه الصلاة والسلام[٤]، أردف به الكلام المحكي تعظيماً لله سبحانه[٥] وتعالى، كما قال: الزمخشري في قوله عز وجل حكاية عن اليهود: ﴿إنا قتلنا المسيح عيسى بن مريم رسول الله﴾[٦] يجوز أن يضع الله الذكر الحسن مكان ذكرهم القبيح في الحكاية عنه رفعاً لعيسى عليه الصلاة والسلام، عما يذكرونه، وتعظيماً لما أرادوا بمثله[٧]».

وقال ابن الحاجب في أماليه: «وإذا حكى حاكٍ كلاماً، فله أن يصف المخبر عنه بما ليس في كلام الشخص المحكى عنه، ويمكن أن يصرف التفسير إلى المعنى، بأن يكون النبي عليه الصلاة والسلام، قد حكى قول الله سبحانه وتعالى بعبارة أخرى، وكأنّه تعالى قال له: مرهم بأن يعبدوني، أو مرهم بأن يعبدوا الله ربك وربهم، فعبَّر عيسى عليه الصلاة والسلام عن نفسه بطريق المتكلم، وعنهم بطريق الخطاب على ما هو مقتضى الخطاب حينئذٍ.

---

(١) وهي ﴿ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله ربي وربكم﴾ سورة المائدة: ١١٧

(٢) وهو للزمخشري، انظر الكشاف ١/٦٩٥، وقد أخذه المصنف بلا عزو. المغني ٤٩

(٣) في ب: «كلامه عيسى عليه..».

(٤) هو لأبي حيان كما في الشمني ١/٨١، والأنطاكي ١/١٠٤، وانظر البحر ٦١/٠.

(٥) وقد قال الشارح في موضع سبق من التحقيق ص٣٧٦: «كيف يدخل في كلام الله تعالى زيادة من كلام غيره، من غير أن يكون في الكلام إشعار بأنه محكي»، وواضح أن الشارح ناقض نفسه.

(٦) سورة النساء: ١٥٧

(٧) الكشاف ١/٥٨٧

ونظيره في الحكاية بالمعنى قوله تعالى ﴿فحق علينا قول ربنا إنا لذائقون﴾[1] والأصل ﴿إنكم لذائقون﴾، وكذا قول الشاعر:

ألم تر أنـي يـوم جـوّ سـويقةٍ بكيـتُ فنـادتني هنيـدة مـا ليـا[2]

أي ما لك. وسيأتي فيه كلام إن شاء الله تعالى.

ولا يمتنع أيضاً أن يكون الله تعالى قال لعيسى عليه الصلاة والسلام: ﴿قل لهم اعبدوا الله ربي وربكم﴾، فحكاه كما أمر به، ولا إشكال[3].

٤٩ـ قال: ووهم الزمخشري فأجاز ذلك[4] ذهولاً عن/هذه النكتة.

أقول: النكتة التي أشار إليها هي أن عطف البيان في الجامد، كالنعت في المشتقّ، والضمير لا يُنعت، فكذا لا يعطف عليه عطف بيان، وليست هذه النكتة من القوة بحيث يوهم الزمخشري بالذهول عنها، ولعلّه لم يَذْهل، وإنما رآها غير معتبرة، بناءً على أنَّ ما يتنزَّل منزلة الشيء لا يلزم أن يثبت جميعُ أحكامه له. ألا ترى أن المنادى المفرد المعين منزّل منزلة الضمير، ولذلك بني، والضمير لا ينعت، ومع ذلك لا يمتنع نعتُ المنادى[5].

١٩/ب

٤٩ـ قال: «وأمّا الثاني فلأنّ العبادة لا يعمل فيها فعلُ القول».

أقول: يعني بالثاني جعل ﴿أن اعبدوا﴾[6] بدلاً من «ما» المنصوب بـ«قلت»، ولا يصحُّ لما قاله من أن العبادة لا تقال.

---

(١) سورة الصافات: ٣١

(٢) هو للفرزدق، ديوانه ٨٩٥، ونسبه أبو حيان في البحر ١/٣٢٠، إلى امرئ القيس وليس في ديوانه.

(٣) لم أقف على هذا القول في أمالي ابن الحاجب، وقال الشمني: «قد سبقه - أي الشارح - ابن الصائغ إلى الوجهين الأولين، وإلى بعض ماذكره، وقد علمت أن في ذلك خروجاً عن الظاهر، وأن الزمخشري إنما ألزم المحذور على ظاهر اللفظ» ١/٨٤

(٤) أي عطف البيان على الضمير.

(٥) سبقه ابن الصائغ إلى هذا بعينه كما في الشمني ١/٨٥

(٦) ﴿ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله ربي وربكم﴾ سورة المائدة: ١١٧، وانظر الرصف ١١٦

قال التفتازاني: وكذا لو اعتبرت معنى الطلب، فإن طلب العبادة لا يقال أيضاً.

قلت: وفيه نظر[1]. إذ التقدير: ما قلت لهم إلا أمرهم بالعبادة، ولاشكّ أنَّ الأمر بالعبادة مما يقال[2]، وقد أسلفنا عن الزمخشري[3] أن الموصولة بالأمر تؤول بمصدر دالٍّ بحسب المادة على الأمر، وإذا كان كذلك لم يمتنع كونه مقولاً.

٤٩ـ قال: «وقد فاته هذا الوجه هنا فأطلق المنع»[4].

أقول: وقد يكون إنما مَنَعَ بناءً على أنَّ القول بمعناه، ليس مؤوَّلاً بشيء، بما يرشد إليه قوله: «لأن العبادة لا تقال»، وإلا فلو أُوِّل بالأمر لزال المانع[5]، وصح جعلها مصدرية، إذ العبادة مما يُؤمر بها[6].

٢٠/أ

٤٩ـ قال: «قلنا هذا لازم على توجيهه التفسيريةَ».

أقول: يعني أن ما ذكره السائل من أنّ «أمر» لا يتعدى بنفسه إلى المأمور به إلاّ

---

(١) أي كلام التفتازاني.

(٢) قال الأنطاكي: «فلا يرد ما قيل: إن الأمر بالعبادة مما يقال. لأن ما يقال هو الأمر بالصيغة، وليس الكلام فيه» ١/١٠٥

(٣) الكشاف ١/٦٩٥

(٤) أي الزمخشري، والوجه هنا تأويل القول بالأمر، والمنع أن تكون {أن اعبدوا الله} بدلاً من «ما».

(٥) قال الشمني ١/٨٦: «وسبقه إلى ذلك ابن الصائغ، وفيه نظر، لأنَّ فوات تأويل القول وكون القول بمعناه واحد، فالمنع بناء على أحدهما منع بناء على الآخر».

وقول الأنطاكي ١/١٠٥: «فلا يدفع ذلك ما قيل: إن المنع مقيدٌ بعدم التأويل، وإلا؛ فلو أوِّل القول بالأمر لزال المانع. وقد يدفع بأنَّ إطلاق المنع لعدم قيام البدل مقام المبدل منه، والتأويل المذكور لا يفيد صحته».

(٦) قال الشارح في المزج ١/٧١: «وأجاز بعضهم الحكم بمصدريتها، على أن يكون المعنى: ما قلت لهم إلا عبادة الله تعالى، أي الزموا عبادته، ويكون هو المراد مما أمرتني به، وتكون الجملة، وهي «الزموا عبادته» بدلاً من «ما أمرتني به»، من حيث إنها في حكم المفرد، لأنها مقولة، و«ما أمرتني» مفردٌ لفظاً وجملةٌ معنىً».

قليلاً ؛ فكذا ما أوّل به لازم للزمخشري على توجيهه التفسيرية، حيث جعل القول في معنى الأمر، وقد تعدى بنفسه، ولكنه لم يعتبر ذلك مانعاً بناءً على أنه لا يلزم من تأويل شيء بشيء، أن يكون حكمُه حكمَ ما هو ما أوّل به، وإنما قلنا: إنه لم يعتبر، لأنه أجاز التفسيرية وصحَّحها، ولم يلتفت إلى ما ذكره السائل، فلا يكون هذا مانعاً عنده، فيلزمه القول بصحة البدل على التأويل، وهو قد منع ذهولاً عن/ التأويل في هذا المحل. هذا معنى كلام المصنِّف، وقد أشرنا إلى وجه اندفاعه.

٤٩ـ قال: «والعائد موجود حساً فلا مانع»[(١)].

أقول: أقعد من هذا في الردِّ إلزامُ الزمخشري بما لا محيص له عنه، ولا يستطيع إنكاره، وذلك أنه قال في المفصل ما هذا نصه: وقولهم: «إن البدل في حكم تنحية الأول إيذان منهم باستقلاله بنفسه، ومفارقته التأكيد والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه، لا أن يعنوا إهدار الأول واطراحه، ألا تراك تقول «زيد رأيت غلامه رجلاً صالحاً»، فلو ذهبت تهدر الأول لم يسُد كلامُك»[(٢)].

٥٠ـ قال: «أن تقع بين لو وفعل القسم، مذكوراً[(٣)] كقوله:

فأُقسمُ أن لو إلتقينا وأنتمُ لكان لكم [يومٌ][(٤)] من الشرِّ مظلمُ[(٥)]

أقول: توالى في البيت قسم وشرط، فيجعل «لكان لكم» جواباً للقسم، إذ هو

---

(١) انظر ص٤٠٥

(٢) المفصل ١٢١

(٣) وهو الموضع الثاني من مواضع كون «أن» زائدة، وانظر حروف المعاني ٥٩، ومعاني الحروف ٧٣، والأزهية ٦٨، والرصف ١١٦، والجنى ٢٢١

(٤) في الأصل «ذكر».

(٥) هو للمسيب بن علس، شعر المسيب ٣٥٨، والشاهد في سيبويه ١٠٧/٣، وابن السيرافي ١٨٥/٢، وشرح ابن يعيش ٩٤/٩، والضرائر ١٨١، وشرح الكافية الشافية ١٥٢٩، والبحر ٣٩٣/٥، ١١٠/٧، والخزانة ١٤٥/٤، ٨٠/١٠، ٨١، ٣١٨/١١، والعيني ٤١٨/٤، واللسان: (ظلم).

السابق على القاعدة، وقد صرح المغاربة بأنّه لا فرق في هذا الحكم بين الشرط الامتناعي وغيره، وهو ظاهر كلام غيرهم، وأمّا ابن مالك فوافق على ذلك، إن لم يكن الشرط امتناعياً، واضطرب كلامه في التسهيل[1] في الشرط الامتناعي، فظاهر ما قاله في باب القسم أن الجواب للو، وأنها مع جوابها جواب للقسم. ٢٠/ب

وكلامه في باب الجوازم على أن جواب القسم محذوف أغنى عنه جواب لو.

قال: «أو متروكاً[2] كقوله:

أمـــا واللهِ أنْ لـــو كُنْـــتَ حُـــرّاً ... ومـــا بـــالحُرِّ أنـــتَ ولا العَتِيـــقِ[3]

أقول: المراد هنا بالعتيق: الكريمُ لا الحر، للزوم التطويل بعطف الشيء على مرادفه، وقد يلزم، وفائدته ما أسلفناه عند قول المصنف «ومعناه حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف»[4]، أو يقال: العتيق أخصُّ من الحُر، لأن العتيق يستدعي سبق الرِّق بخلاف الحُر[5]، وجواب القسم هنا على رأي الجماعة، أو جواب الشرط على أحد رأيي ابن مالك[6] محذوف. أي: لو كنت حراً لقاومتك، وفي البيت دليل على جواز تقديم الخبر المنصوب إذ الباء لا تدخل إلا عليه على ما ذكره بعضهم، وهو مردود.

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢١٥

(٢) «أو متروكاً» عطف على «مذكوراً» والمقصود فعل القسم. انظر المغني ٥٠

(٣) البيت مجهول القائل، وهو في معاني القرآن للفراء ٢/٤٤، ٣/١٩٢، والزاهر ٢/١٨٩، وإيضاح الموقف والابتداء ٩٥٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٣٢٧، وضرائر القزاز ١٥٤، والإنصاف ٢٠٠، والمقرب ١/٢٠٥، ١٠٣، والبحر ٥/٣٩٢، والجنى ٢٢٢، وفي شرح أبيات المغني ١/١٥٧، والخزانة ٤/١٤١، ١٤٣، ١٤٥، ١٠/٨٢، رواية «لو أنك يا حسين خلقت حراً»، ولا شاهد حينئذ، والعيني ٤/٤٠٩، والهمع ٢/٤١، قال المرادي في الجنى: «ووقع لابن عصفور أنَّ «أن» هذه حرف، يربط جملة القسم» وانظر المقرّب ١/٢٠٥

(٤) المغني ٢٦

(٥) في ب «الحرية».

(٦) شرح التسهيل.

قال: «أن تقع/ بين الكاف ومخفوضها.[1] كقوله:

ويومـــاً توافينـــا بوجـــه مُقَـــسَّمٍ كـأنْ ظبيـةٍ تعطـو إلى وارقِ السَّلَمِ[2]

في رواية من جر الظبية».

أقول: لأنَّه يتعيَّن حينئذٍ كونُ الكاف جارةً و«أن» زائدة، وأمَّا في رواية من نصب الظبية، فعلى أنَّ «كأنْ» خفِّفت، وأعملت في الظاهر، وأمّا في رواية من رفعها، فعلى أنَّها خُفِّفت، وأُهملت، وأعملت في ضمير محذوف، أي كأنها ظبية[3]. والموافاة: الإتيان والمُقَسَّم المحسن، مأخوذ من القسام وهو الحُسن، يقال فلان قسيم الوجه، ومقسَّم الوجه، وتعطو تتطاول إلى الشجر لتتناول منه، كذا في القاموس[4]، والوارق: اسم فاعل من ورق الشجر يرق، مثل أورق أي صار ذا ورق، ويروى ناضر السلم، والنضرة الحسن والبهجة، والسَّلم بفتحتين شجر يعظم وله شوك.

---

(١) وهو الموضع الثالث من مواضع كون «أن» زائدة، وهو نادر، وهو في الرصف ١١٧، والجنى ٢٢٢ من الشواذ.

(٢) البيت من قصيدة لعلياء بن أرقم اليشكري كما في الأصمعيات ١٥٧، وهو في الكتاب ٣/٢، ١٣٤/١٦٥، وابن السيرافي ٢٥/١، والزاهر ٢٥٤، والأضداد لابن الأنباري١٠٧، والكامل ٨٢/١، والأصول ١٩٧/١، وإعراب القرآن للنحاس ٣٠٥/٢، والمحتسب ٣٠٨/١، ١٠٣/٢، والمنصف ١٢٨/٣، وتأويل مشكل القرآن ٤٠٢، ومعاني الحروف ١٢١، والمخصص ٣٠/١٤، وأمالي السهيلي١١٦، والضرائر ٥٩، ٣١٠، والإفصاح ٣٤٦، وشرح الكافية الشافية ٤٩٦، ١٥٢٩، وشرح العمدة ٣٣١، ٢٤١، والمساعد ٣٣٣/١، والإنصاف ٢٠٢، والرصف ٢١١، ١١٧، والجنى ٥٧٦، ٢٢٢، وشرح ابن يعيش ٨٣/٨، والخزانة ٤١١/١٠، والعيني ٤/٢، ٣٠١/٣٨٤، واللسان (قسم)، (أتن).

(٣) «قال المصنف في شرح أبيات ابن الناظم: وفيه شذوذ لكون الخبر مفرداً مع حذف الاسم، وقيل: يحتمل أن تكون ظبية مبتدأ، وجملة «تعطو» خبره، والجملة خبر كأن، واسمها ضمير شأن محذوف». شرح أبيات المغني ١٥٩/١

(٤) القاموس المحيط (عطو).

٥٢ـ قال: «[والرابع[1]] بعد إذا[2] كقوله:

فأمهلَـــهُ حتـــى إذا أن كأنَّـــه معـاطي يـدٍ في لُجَّـة المـاء غـامرِ[3]

أقول: المعاطاة المناوبة، واللُجَّة باللام المضمومة وبالجيم معظم الماء، وغامر اسم فاعل، بمعنى المفعول كـ﴿عيشة راضية﴾[4]، من غمره الماء إذا غطاه، والمعنى أنَّه ترك هذا الرجل، وتمهل في إنقاذه مما كان فيه، إلى أن وصل إلى حالة أشبه فيها من هو مغمور في اللجّة، مخرجٌ يده ليتناولها من ينقذه، وهذه حالة الغريق.

٢١/أ

٥٢ـ قال: «وليس في كلامه تعرض للفرق بين القصتين كما نقل عنه»[5].

أقول: ولم أقف على وجه الفرق بينهما لأحد، ويمكن أن يقال فيه: لما رتب في آية هود[6] على مجيء الرسل لوطاً عليه الصلاة والسلام أمور هي مساءته، وضيقُ ذرعه[7]، وقوله: {هذا يوم عصيب}، ومجيء قومه يهرعون إليه، لم يؤت بـ«أن» لمنافاة معناها لهذا المقام، وذلك أنَّ مجموع هذا الأمور المرتبة في هذه الآية من حيث هو مجموع ليس شديد/ الاتصال بمجيء الرسل، حتى يُعَدَّ المجموع كأنه واقع في جزء واحد من الزمان، ودخلت [أن[8]] في آية العنكبوت[9]، لأنَّه لم يرتب فيها على مجيء الرسل غيرُ مساءة لوط وضيق

---

(١) من ب.

(٢) أي تزاد «أن» بعد «إذا».

(٣) البيت لأوس بن حجر، ديوانه ٧١، وهو في شرح العمدة ٣٣١، وشرح أبيات المغني ١/١٦٤

(٤) سورة الحاقة: ٢١

(٥) يعني ليس في كلام الزمخشري تعرض للفرق بين قصة لوط وقصة إبراهيم، وهما في سورة العنكبوت، كما نقل عن الزمخشري أبو حيان.

(٦) ﴿ولما جاءت رسلنا لوطاً سيء بهم، وضاق بهم ذرعاً، وقال: هذا يوم عصيب﴾ سورة هود: ٧٧

(٧) في ب «وضيق عيشه».

(٨) من ب و ج.

(٩) ﴿ولما أن جاءت رسلنا لوطاً سيء بهم، وضاق بهم ذرعاً، وقالوا لا تخف.. ﴾ سورة العنكبوت: ٣٣

ذرعه، وهما شديدا الاتصال بذلك المجيء، فأتي بها إشعاراً بهذا المعنى[1]. والله أعلم.

٥٣ـ قال: [ثم إنَّ قصة الخليل التي فيها ﴿قالوا سلاماً﴾ ليست في السورة التي فيها ﴿سيء بهم﴾، بل هي في سورة هود وليس فيها «لما»].

أقول: نص التلاوة في سورة هود ﴿ولقد جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى قالوا سلاماً، قال سلام فما لبث أن جاء بعِجْلٍ حنيذ﴾[2]، فإن قلت: قصة الخليل عليه الصلاة والسلام التي فيها ﴿قالوا سلاماً﴾ وقعت في هود كما تلوته وفيها ﴿ولما جاءت رسلنا لوطاً سيء بهم﴾. فإذن لم يصدق قول المصنف: «ليست في السورة التي فيها ﴿سيء بهم﴾، قلتُ المراد بـ"سيء بهم"، ما وقع جواباً لـ«لما»، مزيدة بعدها «أن»، وهي التي تلاها أبو حيان، وهذه في سورة العنكبوت فقط، وهذه السورة لم تقع فيها قصة

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

(١) «إن القصتين اللتين قال المنصف: «ليس في كلام الزمخشري تعرض للفرق بينهما» قصتا إبراهيم ولوط، لا القصتان اللتان فرق الشارح بينهما، وهما قصتا لوط». الشمني ١/ ٩١، وانظر الأنطاكي ١/ ١١٣.
والحق أن الشارح قد غفل في كلامه، لأن أبا حيان ـ رغم خلطه بين الآيات ـ قد فرق بين قصتي لوط وقصة إبراهيم، ونص على ذلك صراحة، أما الفرق بين قصتي لوط في سورتي هود والعنكبوت، فلم يفرق بينهما أحد، ولذلك قال الشارح في بداية كلامه: «لم أقف على وجه الفرق بينهما لأحد».
ولعل سبب الخلط بين الآيات في كلام أبي حيان، أن قصة إبراهيم ذكرت في سورة هود ١١: ٦٩، وفي سورة العنكبوت ٢٩: ٣١، وأن قصة لوط، ذكرت في سورة هود ١١: ٧٧، وفي سورة العنكبوت ٢٩: ٣٣. وانظر كلام الزمخشري في الكشاف ٢/ ٣، ٤١٣، ٤٠٩/ ٤٥٣، وليس في هذه المواضع تعرض لا لقصتي لوط وإبراهيم، ولا لقصتي لوط نفسهما في سورتي هود والعنكبوت، كما عقّب الشارح.

(٢) سورة هود: ٦٩

الخليل التي فيها ﴿قالوا سلاماً﴾، وإنما وقعت في سورة هود، فكلام المصنف مستقيم[1].

٥٣ـ قال: «أحدها[2] توارد المفتوحة والمكسورة على المحلّ الواحد، والأصلُ التوافق».

أقول: يعني فيتعيَّنُ في المحّل الذي تواردتا عليه كونُهما بمعنى واحد، ولا سبيل إلى جعل المكسورة مصدريةً بمعنى المفتوحة، لأنّه لا قائل به، فيتعيَّن جعل المفتوحة شرطيةً كالمكسورة عملاً بالأصل السالم من العوارض، وفيه نظر، لأنّه إن أراد بالتوافق الترادف فهو ممنوع، وإن أراد أن التركيب المعين إذا وُجِد تركيبٌ آخر لم يخالفه إلا في بعض مفرداته، فالأصل أن يكون معناهما متفقين لا مختلفين، فهو أيضاً ممنوع[3].

٢١/ب

---

(١) ولما كان الكلام على «أن» الزائدة المفيدة للتوكيد الواقعة بعد «لما» التوقيتية، وكان الكلام في سورة واحدة، وهي سورة العنكبوت التي فيها ﴿ولما أن جاءت رسلنا لوطاً سيء بهم﴾، فالأولى أن يكون أبو حيان قد أخطأ في جواب «لما» فقط في سورة العنكبوت التي فيها ﴿ولما جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى قالوا: إنا مهلكو أهل هذه القرية.. ﴾ فقال أبو حيان: قالوا سلاماً، يدل أن يقول إنا مهلكو أهل هذه القرية، فهو ـ إذاً ـ أخطأ في تتمة تلاوة الآية ولم يخطئ في أولها كما قيل.

يدل على هذا أمران. الأول أن الكلام في سورة العنكبوت، وسورة العنكبوت ليس فيها «لقد» وإنما هي في سورة هود، والثاني قوله: «إذ ليس الجواب فيها كالأول»، يعني أن الجواب في قوله تعالى: ﴿ولما جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى.. ﴾ ليس كالجواب في قوله تعالى: ﴿ولما أن جاءت رسلنا لوطاً سيء بهم﴾ من حيث اتصال الجواب ولزومه ووقوعه بلا بطء.

ولذلك فإن قول أبي حيان: «إذ ليس الجواب فيها كالأول» لا يقتضي أنّه يريد جواب «لما» المذكور سهواً منه، وهو قوله: قالوا سلاماً لأنَّ التحية لا تقع بعد المجيء ببطء.

ولذلك فإن قولَ المصنف: «ثم إن قصة الخليل التي فيها {قالوا سلاماً} ليست في السورة التي فيها {سيء بهم}، بل في سورة هود، وليس فيها «لما»، يقابله أنَّ أبا حيان سها في تتمة تلاوة الآية فقط.

(٢) أي أول مرجحات شرطية «أن»، وهو مذهب الكوفيين.

(٣) يريد معنى آخر، وهو أن الأصل في اللفظين الواردين على محل واحد أن يتوافقا في المعنى، وأن يراد من أحدهما ما أُريد من الآخر، ومَنْعُ هذا مكابرة» الشمني ٩٢/١

٥٤ـ قال: «والثاني[1] مجيء الفاء بعدها كثير، كقوله:»

أبـا خراشـة أمَّـا أنـت ذا نفـر  فـإنَّ قـوميَ لم تأكلـهم الـضَّبُعُ[2]

أقول: يحتمل أن يكون ما بعد الفاء جواب/ شرط مقدر، وأن مصدرية[3]، كما تقول الجماعة، لا شرطية، والمعنى لا تتعذر علي، لأن كنت ذا نفر، فإن فخرت أنت بذلك؛ فخرت أنا بمثله، فإن قومي باقون، لم تستأصلهم الأزمان، فحذف المسبّب الذي هو الجواب في الحقيقة، وأقيم السبب مقامه[4]، فأطلق عليه الجواب.

وأبو خراشة بخاء معجمة مضمومة وراء وشين [معجمة][5]، وحكى بعضٌ الكسر في خائه: كنية شاعر مشهور، اسمه خُفاف بخاء معجمة مضمومة، وفاءين خفيفتين بينهما ألف، ابن نَدبة بنون مفتوحة، وهي أُمُّه، والنفر عدة رجال من ثلاثة إلى عشرة، والنفر أيضاً الرهط، وهو المراد في البيت، والضَّبُعُ على زنة العضد السنة المجدبة، وفيه تورية، لأنه أوهم أنه يريد الحيوان المعروف، ورشَّح بقوله يأكلهم، وهو مجاز عن الشدة التي

---

(١) الثاني من مرجحات شرطية «أن».

(٢) البيت لعباس بن مرداس، ديوانه ٢٨، وهو في سيبويه ١/٩٣، والشعر والشعراء ١/٣٤١، والاشتقاق ٣١٣، والبغداديات ٣٨/١٢٨، ١٠٢، ١٠٠، والإيضاح للعضدي ١٠٩، والخصائص ٢/٣٨١، ومعاني الحروف ١٣٠، والأزهية ١٤٧، والإفصاح ٢٨٨، والتصحيف والتحريف ٣٥٨، وأمالي ابن الشجري ٢/١١٤، ٣/١٣٤، وسفر السعادة ٧١٩، والإنصاف ٧١، وشرح ابن يعيش ٢/٩٩، ٨/١٢٢، والمقرب ١/٢٥٩، وشرح ابن الناظم ٥٦، ٢/٩٩، ٨/١٢٢، والرصف ٢٠١، ٩٩، والجنى ٥٢٨، والشذور ١٨٦، وشرح ابن عقيل ١/٢٩٧، والخزانة ٤/٢٠، ١٧، ١٤، ١٣، ٥/٤٤٥، ٦/٥٣٢، ١١/٦٢، وشرح أبيات المغني ١/١٧٣، والعيني ٢/٥٥، واللسان (خرش، ضيع، أما). الأشباه والنظائر ١/١٠، ١٩٣

(٣) انظر الجنى ٥٢٨

(٤) قال الشمني بعد نقل كلام الشارح: «ولا يخفى ما فيه من التعسف» ١/٩٣

(٥) من ب و ج.

تحصل من جدب السنة، شبهها بالأكل، فهو استعارة تبعية[1]. وقد أنشد المصنف هذا البيت ثانياً في فصل أمَّا بالفتح والتشديد[2] [وثالثا[3]] في القاعدة التاسعة من الباب الثامن[4].

٥٤ـ قال: «الثالث[5] عطفها على المكسورة لقوله:

إمَّا أقمتَ وأمَّا أنت مرتحلا فالله يكلأُ ما تأتي وما تذُر[6]

الرواية بكسر الأولى وفتح الثانية، فلو كانت المفتوحة مصدرية، لزم عطف المفرد على الجملة.

أقول: بيان الملازمة أن المصدرية تُؤول مع صلتها بمصدر، وهو من قبيل المفردات، والمكسورة شرطية، وإنَّما تدخل على الجملة، وهذه الملازمة التي ذكرها مبنية على ما ذكره من عطف المصدر على الجملة السابقة وهو ممنوع[7] لجواز أن يكون المصدر المسبوك فاعلاً بفعل محذوف. أي إن أقمت ووقع ارتحالك، فإنما عطف جملة على جملة.

---

(١) قال البغدادي في شرح أبيات المغني ١/١٧٦ بعد أن نقل كلام الشارح: «والتورية: إيراد لفظ له معنيان أحدهما قريب، ودلالة اللفظ عليه ظاهرة، والآخر بعيد، ودلالة اللفظ عليه خفية، ويراد البعيد، فيورّى عنه بالقريب، فإن جامعت شيئاً مما يلائم المعنى القريب المورّى به عن البعيد المراد، سميت مرشَّحَة، وإلا فمجردة، وعلى هذا فلا استعارة في الضبع بخلاف ما تقدَّم، فتكون السَّنة المجدبة مستعارة من اسم الحيوان الضبع، لأنها نهاية في الفساد، كما أن الأكل المراد به الإهلاك استعارة أيضاً».

(٢) المغني ٨٤

(٣) في الأصل «ثانياً».

(٤) المغني ٩١١، وأنشده في موضع آخر أيضاً، انظر المغني ٥٧٢

(٥) من مرجحات شرطية «أن».

(٦) البيت مجهول القائل، وهو في شرح الرضي ٢/١٥٠، والبحر ١/١٦٨، والمساعد ١/٢٧٤، وشرح ابن يعيش ٢/٩٨، والخزانة ٤/١٩، ٢٠، ٢١، وشرح أبيات المغني ١/١٧٩، واللسان (أما).

(٧) «وجواب المنع أن ذلك هو الأصل، وتقدير الفعل خلافه» الشمني ١/٩٣، «وأما منع الملازمة بجواز أن يكون المصدر المسبوك فاعلَ فعلٍ محذوف، أي إن أقمت وقع ارتحالك فتعسف». الأنطاكي ١/١١٧

٥٥ـ قال: «والصواب أنها في ذلك كله[1] مصدرية وقبلها لام العلة مقدرة».

أقول: من جملة ذلك كله قوله:

أتغـــضب أن أُذنـــا قتيبـــة حزتـــا ... ... ... ... ...[2]

فهذا اعتراف منه بأنَّ القول بأنَّها في هذا البيت شرطية خطأ، وقد أشار فيما سبق إلى أن المتعين أو الراجح عنده فيه كونُها شرطيةً، وهو متناقض[3].

٥٥ـ قال: وقوله:

نـــزلتم منـــزِل الأضـــيافِ منّـــا فعجَّلنـــا القِـــرى أنْ تـــشتمونا[4]

أقول: القِرى مقصور بكسر القاف الإحسان إلى الضيف، والشتم السبُّ، يقال شتَمَه، يشتِمُه، يشتُمه بفتح العين في الماضي وكسرها وضمها[5] في المضارع.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

---

(١) أي ما مُثل به لورود «أن» بمعنى إذ.

(٢) تقدم ذكره ص٣٨٩

(٣) قال الشمني ١/٩٥: «الذي سبق هو قوله: «ويرجحه عندي أمور»، وهذا لا يقتضي أن كونها شرطية صواب عنده، ولا أن غيره خطأ، بل جاز أن يكون غيره هو الصواب عنده، لأن مرجحاته أكثر من تلك المرجحات أو أقوى منها». ولعل ردَّ الشمني لا يُعفي المصنف، مما قاله الشارح، لأن كلمة «الصواب» تدلُّ صراحةً أن غير هذا خطأ، كما قال الشارح.

(٤) البيت من معلقة عمرو بن كلثوم، شرح الزوزني ١٧٥، والشاهد في إصلاح الخلل ٣٧٤، وأمالي ابن الشجري ٣/١٦١، ١٦٠، وأمالي المرتضى ٢/٤٩، والشاهد فيه مجيء «أن» بمعنى لئلا.

(٥) في الأصل «فتحها»، والصحيح ما أثبت كما في القاموس واللسان (شتم).

## إنَّ المكسورة المشددة[1]:

قال: [وقد تنصبهما[2] في لغة] كقوله:

إذا اسودَّ[4] جنحُ الليل فلتأت ولتكنْ  خطـاك خفافـاً إنَّ حُرَّاسـنا أُسْـدَا[3]

أقول: الجنح بضم الجيم وكسرها: طائفة من الليل. والخطى جمع خطوة بالضَّم، وهي مابين القدمين. وخفافا جمع خفيفة، والحراس جمع حارس، وأسدا بإسكان السين جمع أسد.

قال: الجوهري[5] وهو مخفف من أُسُد بضمتين لكنه قال: أُسْد هذا مقصور من أسُود وهو منتقد. أ/٢٢

٥٥- قال: «إن قعر جهنم سبعين خريفاً»[6].

أقول: وجه الاستدلال به أنَّه قد ورد إن قعر «جهنم لسبعون خريفاً»[7]، على ما حكاه الرضي[8]، فأخبر بقوله «سبعون» عن القعر، والظاهر أنَّ المراد أنَّ مسافة قعر

---

(١) انظر هذه الأداة في حروف المعاني ٥٦، ٣٠، ومعاني الحروف ١٠٩، والرصف ١١٨، والجنى ٣٩٣، وكذلك سيبويه ١٥١/٣

(٢) أي الاسم والخبر.

(٣) ينسب لعمر بن أبي ربيعة، وليس في ديوانه، وهو في المساعد ٣٠٨/١، والبحر ٤٤٤/٤، والجنى ٣٩٤، والهمع ١٣٤/١، والدرر ١١١/١، ١١٢، وشرح الأشموني ٤٦٩/١، وحاشية الصَّبان ٢٦٩/١، وشرح أبيات المغني ١٨٣/١

(٤) في ج «اشتدَّ».

(٥) الصحاح «أسد».

(٦) ليست هذه الرواية في كتب الحديث، وفيها ما هو قريب منها، ولا حجة فيها، انظر مسند ابن حنبل ٢/ ٢٢٣٦، ٢٢٩، ٥٣٣، ٣٧١، وصحيح مسلم ١٨٧/١، والرواية فيه: «إن قعر جهنم لسبعون خريفاً» وانظر أيضاً جامع الأصول ١٤٥/١١، وتعليق البغدادي في الخزانة ٢٤٣/١٠، ٢٤٢.

(٧) صحيح مسلم كتاب الإيمان باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها رقم ١٩٥.

(٨) انظر شرح الرضي ٣٣٦/٤.

جهنم، أي مسافة السير إليه سبعون خريفاً، فليكنِ النصبُ كذلك.

٥٦ـ قال: «أي إنَّ بلوغ قعرها يكون سبعين خريفاً».

أقول: المعنى أن يكون في سبعين خريفاً، والظرف إمّا لغو يتعلق بـ«كان» على أنها تامة، أو مستقر خبر لكان على أنها ناقصة، وقد يُستشكل تخريجُ الحديث على هذا برواية الرفع، لأنه قد ظهر بها.

إن القعر اسم عين لا مصدر، ويجاب بأنَّ كونَه اسمَ عين على رواية الرفع، لا يمنع من جعله مصدراً على رواية النصب، قلت: وعلى [كل][1] تقدير لا يقدح التخريج المذكور في نقل صاحب هذا القول: إن نصب الجزأين بها لغةٌ لبعض العرب. ٢٢/ب

٥٦ـ قال: كما قال:

إنَّ مـــن يـــدخلِ الكنيـــسةَ يـــوماً  يلـــقَ فـــيها جـــآذراً وظِـــبَاءَ[2]

أقول: الجآذر بالذال المعجمة جمع جؤذر بضم الجيم مع ضم الذال أو فتحها: ولد البقرة الوحشية. والمراد يلق فيها صوراً حِساناً من الإنس، تشبه الجآذر والظِباء.

٥٦ـ قال: «والمعنى أيضاً يأباه لأنهم ليسوا أشدَّ عذاباً من سائر الناس»[3].

---

(١) في ج «وعلى هذا التقدير».

(٢) ينسب للأخطل «غياث بن غوث»، وليس في ديوانه، والبيت في شرح السبع الطوال ٥٥٥، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١١٥، والجمل للزجاجي ٢٢١، وأمالي ابن الشجري ١٩/٢، وشرح ابن يعيش ١١٥/٣، وضرائر القزاز ١٨، وضرائر ابن عصفور ١٧٨، والمقرب ٢٧٧/١، ١٩٩، والرصف ١١٩، والخزانة ٤٥٧/١، ٤٢٠/٥، ١٥٥/٩، ٤٤٨/١٠، وقال البغدادي في شرح أبيات المغني ١/ ١٨٦، والشعر ليس من نمط شعره، أي الأخطل غياث بن غوث» ١٢/٤ و٣٨١. والشاهد فيه أن اسم «إن» ضمير الشأن، إذ لا يجوز أن تكون «من» اسمها، لأن الشرط له الصدر، فلا يعمل فيه ما قبله.

(٣) وهو اعتراض المصنف الثاني على تخريج الكسائي حديث «إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون» على زيادة «من» في اسم «إن». والحديث في صحيح مسلم، كتاب اللباس والزينة ٩٦ -٩٧، وصحيح البخاري كتاب اللباس ٨٩ -٩١ ومسند ابن حنبل ٣٧٥/١ و ٢٦/٢ دون «إن ومن» وفي ١/ ٤٢٦، «إن من أشد.. المصورون» وشواهد التوضيح ١٤٨، وجامع الأصول ٤٥٢/٥. وقد ساقه في الأزهية ٢٢٩ شاهداً على زيادة «من».

أقول: فيه نظر. فقد قيل: إن الحديث وارد فيمن يصور الصور لتعبد من دون الله، وفاعل هذا كافر بلا شك، ولا بدع حينئذ في أن يكون أهل هذه الجريمة الشنعاء أشدَّ الناس عذاباً[1]. ويؤيده أن الحديث قد روي بطريق ليس فيها لفظةُ «مَن» ففي صحيح مسلم «إن أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون»[2]، وهذا مما يقوي تأويل الكسائي.

٥٧ـ قال: «والجيد الاستدلال[3] بقول ابن الزبير[4] رضي الله عنهما لمن قال له: «لعن الله ناقة حملتني إليك»، فقال: إن وراكبها[5]»، أي: نعم ولعن راكبها».

أقول: حكى بعضهم: «إنَّ وراكبها، هو قول ابن الزبير المستدل به»، ويقال إن المقول له ذلك شخص يقال له فضالة بن شريك، حكي أنه أتى ابن الزبير في حاجة، فأقبل عليه فقال: «إن ناقتي تعبت. فقال: أرِحها، فقال: وأعطشها الطريق، فقال: اسقها، فقال فضالة ما جئتك مستطباً، وإنما جئتك مستمنحاً، لعن الله ناقة حملتني إليك، فقال ابن الزبير: إنَّ وراكبها. قلت: مستمنحاً يحتمل أن يكون بالمثناة التحتية من قولك استماحه أي سأله العطاء، ويحتمل أن يكون بالنون من قولك استمنحه أي طلب منحته، وهو المعنى الأول.

٥٧. قال: «إذ لا يجوز حذف الاسم والخبر جميعاً».

---

(١) «ليسوا أشد الناس عذاباً من سائر الناس، لأن فيهم من يدعي الربوبية، فلا يردُّه وروده فيمن يصور الصور لتعبد من دون الله تعالى» الأنطاكي ١/١٢١، وانظر الشمني ١/٩٨

(٢) صحيح مسلم، كتاب اللباس والزينة ٩٦ -٩٧

(٣) الاستدلال على كون «إن» حرف جواب بمعنى نعم، انظر سيبويه ٣/٤، ١٥١/١٦٢

(٤) عبدالله بن الزبير (٧٣ هـ)، بويع بالخلافة بعد يزيد بن معاوية، نشبت بينه وبين بني أمية معارك انتهت بقتله، حسن المحاضرة ١/٢١٢.

(٥) انظر حروف المعاني ٥٦، وعبث الوليد ٦٧، و البيان للأنباري ٢/١٤٥، وزهر الآداب للحصري ١/١٧٤، والنهاية لابن الأثير ١/٧٨، وشرح ابن يعيش ٢/١٠٣، والرصف ١٢٤، والجنى ٣٩٨ - ٣٩٩، وحاشية الدسوقي ١/٣٨. واللسان (أنن).

أقول: يعني فيتعين جعلُها في كلام ابن الزبير بمعنى نعم لسلامته من هذا المحذور، لكن قد يقال: إنها وقعت في ذلك لتقدير مضمون الدعاء وهو ليس من مواقع نعم[1].

٥٧ـ قال: «وعن المبرد أنه حمل على ذلك[2] قراءة من قرأ ﴿إن هذان لساحران﴾»[3].

أقول: حكى بعضهم أن أبا علي الفارسي ردَّه بأن ما قبل «إن» المذكورة، لا يقتضي أن يكون جوابه نعم، إذ لا يصحُّ أن يكون جواباً لقول موسى عليه الصلاة والسلام ﴿ويلكم لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب﴾.

ولا أن يكون جواباً لقوله ﴿فتنازعوا أمرهم بينهم﴾، وهو كلام حسن[4].

٥٧ـ قال: «واعتُرِض[5] بأمرين أحدهما: أن مجيء «إنَّ» بمعنى نعم شاذ، حتى قيل إنه لم يثبت».

---

(١) قال الرضي في شرحه ٤/٤٣١: «هذا نص في كونها للتصديق، لكنه يدل على أنه يجيء لتقرير مضمون الدعاء، وهذا يرد على المصنف، لأن مواقع استعمال «نعم» منحصرة عنده في تصديق المُخبر وإعلام المستخبر ووعد الطالب، وليس الدعاء منها، وأجيب بأن المراد بالمخبر المتكلم بالجملة الخبرية لا من هو بصدد الإخبار»، وانظر الأنطاكي ١/١٢٣. وواضح أن رد الشارح مأخوذ من شرح الرضي بلا عزو ذلك.

(٢) على كون «إن» حرف جواب بمعنى نعم، وانظر الجنى ٣٩٨

(٣) ﴿قال لهم موسى ويلكم لا تفتروا على الله كذباً فيسحتكم بعذاب، وقد خاب من افترى فتنازعوا أمرهم بينهم وأسروا النجوى قالوا إن هذان لساحران، يريد أن يخرجاكم من أرضكم بسحرهما ويذهبا بطريقتكم المثلى﴾ سورة طه: ٦١ -٦٣، وانظر القراءة في البحر المحيط ٦/٢٥٥ والنشر ٢/٣٢٠، وكذلك ابن يعيش ٣/١٢٩

(٤) «لا حسن فيه، فإنه على هذا الحمل جواب لإخبار بعضهم بعضاً أو لاستخبار بعضهم من بعض عند إسرارهم النجوى حكاه الله تعالى لنا، فليتأمل، فإنه من المحاسن، ويؤيده قولُ صاحب الكشاف: والظاهر أنهم تشاوروا في السر، وتجاذبوا أهداب القول، ثم قالوا: ﴿إن هذان لساحران﴾، فكانت نجواهم في تلقين هذا الكلام وتزويره خوفاً من غلبهما وتثبيطاً للناس من إتباعهما»، الشمني ١/٩٨، وانظر الكشاف ٢/٥٤٣

(٥) أي واعترض المبرد على حمله «إن» في آية ﴿إنَّ هذان لساحران﴾ بمعنى نعم.

أقول: هذا أمر لا يلتفت إليه مع نقل سيبويه وغيره له عن الفصحاء، وتلقّي الأئمة له بالقبول، فإن قلت: كيف يصحُّ جعلُ القول بعدم الثبوت غايةً لشذوذ مجيئها بمعنى نعم؟ قلت: يمكن أن يقال هو غاية لما يستلزمه الشذوذ من معنى الخفاء، فكأنّه قيل: قد خفي، حتى إنه لم يطّلع عليه بعض الناس، لما فيه من الخفاء، فقال: إنه لم يثبت»[1].

٥٧ـ قال: والثاني[2]: أن الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين».

أقول: وجه ذلك أن التأكيد يقتضي الاهتمام بالمؤكد والاعتناء به، وحذفه يقتضي عدم الاعتناء بشأنه فتنافيا، ولقائل أن يقول إنما يتأتى هنا أن/ لو كان المؤكّد باللام، وهو المبتدأ المحذوف، وهو ممنوع، وإنما المؤكد نسبة الخبر إلى المبتدأ سلمنا أن المؤكد هو المبتدأ، لكن لا نسلم التنافي، لأن المحذوف دليل في حكم الثابت، وقد صرح الخليل وسيبويه بجواز حذف المؤكد وبقاء التأكيد في نحو «مررت بزيد، وجاءني أخوه أنفسهما» [بالرفع على تقدير: هما صاحباي أنفسهما، وبالنصب على تقدير أعنيهما أنفسَهما[3]]، وقد يقال: إن مراده أن مقام التأكيد مقام بسط، ومقام الحذف مقام إيجاز واختصار، والجمع بين التأكيد والحذف جَمْعٌ بين أمرين متنافيين[4] فيبقى التَّنافي[5] على هذا، لا على أنَّ المؤكد هو المبتدأ المحذوف. ٢٣/أ

---

(١) قال الشمني ١/٩٩: «لا حاجة إلى هذا التكلف، بل ما بعد «حتى» ها هنا مسبب عما قبلها، لا غاية له، وعلى ذلك حمل التفتازاني ما وقع لصاحب الكشاف من مثل هذه العبارة». وقال الأنطاكي ١/١٢٤: «وفيه أن الشذوذ لا يصلح سبباً للقول بعدم الثبوت بدون اعتبار الخفاء».

(٢) أي ويضعف الثاني، وهو أن اللام داخلة على مبتدأ محذوف، أي لهما ساحران، أن الجمع بين..، وانظر الرصف ٢٣٦، ٢٣٧، ٤٠٤، ففيه ما قاله المصنف حول قراءة من قرأ {إن هذان لساحران}، وفيه أيضاً حول قراءة من قرأ {إن هذين لساحران}: وهي قراءة أبي عمرو، انظر النشر ٢/٣٢١

(٣) من ب و ح.

(٤) انظر الشمني ١/١٠٠، والأنطاكي ١/١٢٥، وفيهما أن هذا الاعتراض هو لأبي علي الفارسي في كتاب الإغفال على قول الزجاج في {إن هذان لساحران} إن التقدير لهما ساحران

(٥) في ب و ج (فبُني التنافي)

٥٩ـ قال: «فالأقسام[١] إذاً عشرة هذه الثمانية، والمؤكدة، والجوابية».

أقول: لا ينبغي للمصنف عَدُّ بعض الأقسام هنا[٢] وذلك لأنَّ الكلام إنما هو في اللفظ المفرد، و«إن» إذا كانت كما قال: «فعلاً ماضياً مسنداً/ إلى ضمير الإناث»[٣]، كان ذلك جملة فعلية، وقد نبَّه المصنف فيما بعد هذا على أنه لا ينبغي أن يُعدَّ من أقسام «أمَّا» مثل قوله:

... أمَّـــــا أنـــــت ذا نفـــــر ... ... ... ... ...[٤]

ولا من أقسام «إمَّا» مثل قوله:

إمّـــــا أقمـــــت ... ... ... ... ... ... ... ...[٥]

ولا من أقسام «إلا» مثل: {إلا تفعلوه}[٦]، فكيف خالف ذلك.

ثم عبارتهُ غير محررة، وذلك لأنَّه قال: «فعلاً ماضياً مستنداً لجماعة المؤنث» فجعل هذا[٧] اللفظ وهو «إنَّ» فعلاً مسنداً، وليس كذلك. والعبارة المحررة فيه أن يقال: «إن» فعل ماض وفاعل هو ضمير جماعة المؤنث.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

---

(١) أقسام «إن» المكسورة المشددة.

(٢) قال الشمني ١/١٠٣: «مبنى اعتراض الشارح على أن المصنف أراد بالأقسام أقسام «إنَّ» التي عقد الكلام لها، وهو ممنوع، وإنَّما أراد الأقسام التي وقعت هنا بمطلقها، وهي ثمانية على سبيل الاستطراد، ولذا ذكرها في «تنبيه»، واثنان على سبيل الأصالة، وهما قسما «إنَّ» التي عقد الكلام لها». وانظر الأنطاكي ١/١٢٧

(٣) المغني ٥٨

(٤) المغني ٨٤، وقد تقدم ذكره في ص٤١٢

(٥) تقدم ذكره في ص٤١٣، ولكن المصنف لم يذكر هذا البيت في الكلام على «إمّا»، انظر المغني ٨٤ -٨٧

(٦) ﴿والذين كفروا بعضهم أولياء بعض إلا تفعلوه تكن فتنة في الأرض وفساد كبير﴾ سورة الأنفال ٨: ٧٣، ولم يذكر المصنف هذه الآية في الكلام على «إلاّ»، وإنما ذكر آية التوبة: ٤٠، انظر المغني ١٠٢

(٧) في ب «فجعل مجموع هذا».

## أنَّ المفتوحة المشددة[1]:

٥٩ـ قال: ومن هنا صحَّ للزمخشري[2] أن يدعي أن «أنَّما» بالفتح تفيد الحصر كإنَّما».

أقول: فيه نظر[3]، إذ لا يلزم من كونها فرعاً إفادتها للحصر من حيث إنَّ الفرع لا يلزم مساواته للأصل في جميع أحكامه، نعم الموجب للحصر في إنّما بالكسر عند القائل به قائم في أنّما بالفتح.

فمن قال: سبب إفادة «إنَّما» للحصر تَضمنها معنى «ما» و «إلاّ» قال بذلك في أنّما بالفتح، لوجود هذا السبب فيها، ومن قال السبب اجتماع حرفي تأكيد؛ قال به في أنّما أيضاً كذلك، وأمّا أنّ السبب هو كون المفتوحة فرع المكسورة فوجه مخدوش.

٥٩ـ قال: وقول أبي حيان «هذا شيءٌ انفرد به، ولا يُعرَفُ القولُ بذلك إلاّ في إنَّما

---

(١) انظر حروف المعاني ٥٦، ومعاني الحروف ١١٢، والرصف ١٢٥، والجنى٤٠٢، والشمني ١٠٣/١، والأنطاكي ١٢٩/١. وكذلك الكتاب ١١٩/٣ وما بعدها، وشرح ابن يعيش ٥٩/٨، والمقرب ١٠٦/١

(٢) انظر الكشاف ٥٨٦/٢

(٣) هذا النظر مبني على أن الإشارة في قوله: «ومن ههنا» راجعة إلى قوله «إنَّها فرع عن إنَّ المكسورة، وهو ممنوع، وإنما هي راجعة إلى قوله: «أن تكون حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر». الشمني١٠٣/١، وانظر المغني ٥٩/١

وقال الأنطاكي ١٢٩/١: «ومن هنا، أي من أجل أنّها فرع المكسورة صحّ للزمخشري أن يدّعي أنّ «أنّما» بالفتح تفيد الحصر كـ«إنّما» بالكسر، إذ الأصل في كل فرع أن يفيد ما أفاده الأصل، ما لم يمنع مانع بنقصانه في علة الأصل، والعلة في إفادة المكسورة الحصر تضمنها معنى «ما» و«إلاّ» على ما نُقل عن علي بن عيسى الربعي من أنّ «إنَّ» لما كانت لتأكيد إثبات المسند للمسند إليه، ثم اتصلت بها «ما» المؤكدة ناسب «إنَّ»، تضمن معنى الحصر، لأن الحصر ليس إلا تأكيداً على تأكيد، هذا بعينه موجود في المفتوحة، فما رأى الزمخشري مساعدة الاستعمال أيضاً حكم به، فلا يَرِدُ أنه إثبات اللغة بالقياس، ولا ما قيل: إنه لا يلزم من كونها فرعاً إفادتها الحصر، إذ لا يلزم مساواة الفرع للأصل في جميع أحكامه، ولا حاجة إلى دفعه بجعل «هنا» إشارة إلى كونها حرف توكيد».

بالكسر[1] مردود بما ذكرت».

أقول: يعني بما ذكره أنَّ المفتوحة فرع عن المكسورة، وفيه ما عرفت، ثم المردود هو دعوى أبي حيان بأن هذا شيء لم يَقل به/ إلاّ الزمخشري، وأنّه لا يُعرَفُ القولُ بذلك إلاّ في إنَّما بالكسر، ورَدُّ هذا بأن يثبت أنَّ غير الزمخشري[2] قال بذلك، وأنَّ القول به معروف مشهور عند النحاة، لا بكون المفتوحة فرع المكسورة، فإنَّ هذا لا يقتضي أن يكون القول بإفادة أنَّما للحصر معروفاً، حتى يُرَدَّ به قولُ أبي حيان[3].

٥٩ـ قال: فالمعنى[4] ما أُوحي إليَّ في أمر الربوبية[5] إلا التوحيد لا الإشراك[6].

أقول: في هذا الكلام [النفي][7] بلا بعد الحصر الواقع بما و«إلاّ». ٢٣/ب

---

(١) انظر البحر ٦/ ٣٤٤، تجد أن عبارة «لشيء انفرد به» لم يقلها أبو حيان، ونقل صاحب الجنى ٤١٦ـ٤١٧ كلام الزمخشري، وردَّ أبي حيان، وقد وردت هذه العبارة فيه.

(٢) «وانتصر بعض الناس للزمخشري بأن قال: «إنَّ المفتوحةَ هي فرعُ المكسورة بدليل أن سيبويهَ عدّها خمسةً، واستغنى بـ«إنَّ» المكسورة عن المفتوحة، فلا فرق بينهما في الحصر وعدمه». الجنى٤١٧، وانظر سيبويه ٢/ ١٣١: حيث عَدَّ هذه الأدوات خمسةً، قال: «هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده... وهي إنّ، ولكنَّ، وليتَ، ولعلَّ، وكأنَّ».

(٣) قال الشمني ١/ ١٠٥: «لما كان قياس المفتوحة على المكسورة صحيحاً، كان القول به كالمشهور المتعدد قائله، فصّح الردُّ على أبي حيان». وقال الأنطاكي ١/ ١٣٠: «ومثل هذا الحكم من مثله لا يتوقف على إثبات قولٍ من غيره، وعلى شهرته عند النحاة، فسقط ما قيل: إنّ قول أبي حيان لا يُرَدُّ إلا بإثبات ذلك، وكذا ما أُجيب بأنَّ القياس على إنّما بالكسر لما كان صحيحاً، كان القول به كالمشهور المتعدِّدِ قائله. وفيه أن صحة القياس لا يحتاج إلى كون القول به كالمشهور».

(٤) في ب و ج ومطبوع المغني «فالمعنى».

(٥) قال الأنطاكي ١/ ١٣٠: «فالأولى ترك قوله: «في أمر الربوبية»، لئلا يخرج الكلام عن الحصر الإضافي».

(٦) هو ردٌّ على أبي حيان في قوله: «إنَّ دعوى الحصر هنا باطلة لاقتضائها أنه لم يُوْحَ إليه غيرُ التوحيد»، وذلك في قوله تعالى ﴿قل: إنّما يُوحى إليَّ أنّما إلهكم إله واحد﴾سورة الأنبياء ٢١: ١٠٨، وانظر المغني ٥٩

(٧) من ب و ج.

وقد نص صاحب المفتاح[1] وغيره على امتناعه، وقد وقع مثلُ هذا التركيب[2] في الكشاف في مواضع.

٦٠ـ قال: «فإنَّ «ما» للنفي، وإلاّ للحصر قطعاً»[3].

أقول: عليه سؤال، وهو أن «إلاّ» ليست بمفردها للحصر، كما يعطيه ظاهر كلامه، بل مجموع «ما» و«إلاّ» هو المفيد للحصر، وجوابه أن قوله للنفي ليس خبر «إنّ»، وإنَّما هو متعلق بمحذوف، والخبر قوله: للحصر، والتقدير: فإن «ما» الكائنة للنفي، و«إلاّ» للحصر، أو فإنَّ «ما» أعنيها كائنة للنفي و«إلاّ» للحصر[4].

٦٠ـ قال: «نحو» بلغني أنّ هذا زيد «تقديره بلغني كونه زيداً»[5].

أقول: قدره الرَّضي بقوله: «بلغني زيديته»، فإنَّ ياء النسبة إذا لحقت آخر الاسم وبعدها هاء التأنيث، أفادت معنى المصدر، نحو الفرسية والضاربية والمَضروبية»[6].

٦٠ـ قال: «الثاني[7]: أن تكون لغةً في لَعَلَّ، كقول بعضهم: ائتِ السوق أنَّك تشتري لنا شيئاً».

أقول: هذا المثال حكاه الخليل عن بعض العرب[8]، وإنما يتمُّ الاستدلال بذلك إنْ

---

(١) مفتاح العلوم ١٥٩

(٢) «قال التفتازاني» وقد يقع ذلك في تراكيب المصنفين، لا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم» المطوّل: ١٦٦

(٣) في قوله تعالى ﴿وما محمد إلا رسول...﴾ سورة آل عمران: ١٤٤، وهو تتمة كلامه في الردّ على أبي حيان.

(٤) وقد وقع في بعض النسخ «فإنَّ للنفي وإلا للحصر» كما في الشمني ١/١٠٥

(٥) أي إن «أنَّ» تُؤول مع معموليها بمصدر، فإن كان الخبر مشتقاً، فالمصدر المؤول من لفظه، وإن كان جامداً قُدِّر بالكون، نحو: «بلغني أنَّ...». انظر المغني ٦٠

(٦) شرح الرضي ٢/٣٤٩

(٧) من وجهي «أنَّ» المفتوحة المشددة النون.

(٨) انظر الكتاب ٣/١٢٣، وحروف المعاني ٥٧، ومعاني الحروف ١١٢ والجنى ٤١٧

ثبت أنَّ العربيَّ المتكلم بهذا الكلام قصد التَّرجي، وإلاّ فاللفظ محتمل لإرادة التعليل على حذف اللام[1].

(١) قال الأنطاكي ١/١٣٣: «ولا يدفع ذلك قولُ الرضي: أمور النحو أكثرها ظني كما ظنَّ، لكنه يرجح قصد الترجي قوله: «أنك تشتري»، دون «أن تشتري»».

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

# الفهارس الفنية

- فهـــــــرس الآيـــــــات
- فهـــــــرس الأحاديـــــــث
- فهـــــــرس الأشـــــــعار
- فهـــــــرس الأعـــــــلام
- فهـــــــرس الموضـــــــوعات
- المـــــــصادر والمـــــــراجع

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

# فهرس الآيات


| رقمها | الآية | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| | **سورة البقرة (٢)** | |
| ٦ | {سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم..} . . . . | ٣٦٧ |
| ١٠٥ | {.. يختص برحمته من يشاء..} . . . . . | ٣٦٨ |
| ٢٣٣ | { لمن أراد أن يتم الرضاعة..} . . . . . | ٤٠٧ |
| | **سورة آل عمران (٣)** | |
| ٧٤ | {.. يختص برحمته من يشاء..} . . . . . | ٣٦٨ |
| ٨٢ | {.. فأولئك هم الفاسقون..} . . . . . | ٣٧٤ |
| ٨٣ | {.. أفغير دين الله يبغون..} . . . . . | ٣٧٤ |
| ١٦٥ | {أو لما أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها} . . . . | ٣٧١ |
| ١٧٨ | {ولا تحسبن الذين كفروا أنما نملي لهم خيرٌ..} . . . | ٤٠٣ |
| | **سورة النساء (٤)** | |
| ٥٣ | {فإذا لا يؤتون الناس نقيراً} . . . . . | ٣٨٦ |
| ١٥٧ | {إنا قتلنا المسيح عيسى بن مريم رسول الله} . . . | ٤١٤ |
| ١٥٩ | {وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمننَّ به قبل موته..} . . | ٣٨٨ |
| | **سورة المائدة (٥)** | |
| ٥٧ | {واتقوا الله إن كنتم مؤمنين} . . . . . | ٣٩٨ |
| ١١٦ | {أأنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين من دون الله} . | ٣٥٩ |

١١٧ {ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله ربي وربكم} ..٤١٤

سورة الأعراف (٧)

١٨٥ {أو لم ينظروا...} .....٣٧٢

سورة الأنفال (٨)

٦٦ {الآن خفف الله عنكم..} .....٣٩٠

٧٣ {والذين كفروا بعضهم أولياء بعض إلا تفعلوه تكن فتنة} ..٤٣١

سورة يونس (١٠)

٣٧ {وما كان هذا القرآن أن يفترى من دون الله } .....٤٠٢

٥١ {أثُمّ إذا ما وقع..} .....٣٧٢

سورة هود (١١)

١١ {هذا يوم عصيب..} ..... .....٤٢٠

٦٩ {ولقد جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى قالوا سلاماً..} .....٤٢١

٧٧ {ولما جاءت رسلنا لوطاً سيء بهم وضاق بهم ذرعاً وقال: هذا يوم عصيب}... ٤٢٠، ٤٢١

١١٢ {وإن كلاً لما ليوفينهم ربك أعمالهم} .....٣٩٢

سورة يوسف (١٢)

١٠٩ {أفلم يسيروا في الأرض فينظروا} .....٣٧٢

سورة الرعد (١٣)

٢٤ {سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار} .....٤٠٥

٣٣ {أفمن هو قائم على كل نفس بما كسبت وجعلوا لله شركاء}٣٦١، ٣٦٢، ٣٧٣

سورة الإسراء (١٧)

٧٦ {وإذا لا يلبثون خِلافك إلا قليلاً..} ..... ٣٨٦

١٠٠ {قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي..} ..... ٣٨٤

سورة الكهف (١٨)

٣٨ {لكنّا هو الله ربي ولا أشرك بربي أحداً} ..... ٣٩٠

سورة طه (٢٠)

٣٨ -٣٩ {إذا أوحينا إلى أمك ما يوحى أن أقذفيه..} ..... ٤١٢

٦١ {ويلكم لاتفتروا على الله كذباً فيسحتكم بعذاب..} ..... ٤٢٩

٦٢ {فتنازعوا أمرهم بينهم..} ..... ٤٢٩

٦٣ {إن هذان لساحران..} ..... ٤٢٩

سورة الأنبياء (٢١)

٦٢ {بل فعله كبيرهم هذا..} ..... ٣٧٨

١٠٨ {قل إنما يُوحى إليّ أنما إلهكم إله واحد} ..... ٤٣٣

*سورة النور (٢٤)*

٥٥ {سلام عليكم لانبتغي الجاهلين} ..... ٤٠٥

سورة النمل (٢٧)

٢٧ {تحسبها جامدة وهي تمرّ مرّ السحاب..} ..... ٣٤٤

سورة العنكبوت (٢٩)

٣٣ {ولما جاءت رسلنا لوطاً سيء بهم وضاق بهم ذرعاً} ..... ٤٢١

سورة الصافات (٣٧)

٣١ {فحق علينا قول ربنا إنا لذائقون..} ..... ٤١٤

١٠٤ {وناديناه أن يا إبراهيم..} ..... ٤١٢

سورة الزمر (٣٩)

٩ {أمن هو قانت آناء الليل..} ..... ٣٥٧

٢٤ {أفمن يتقي بوجهه سوء العذاب..} ..... ٣٦٣

سورة الزخرف (٤٣)

٥ {فنضرب عنكم الذكر صفحاً..} ..... ٣٧٢

سورة محمد (٤٧)

٢٩ {أفمن كان على بينة من ربه..} ..... ٣٦٣، ٣٦٤

١٥ {كمن هو خالد بالنار وسقوه ماء حميماً} ..... ٣٦٣

سورة الفتح (٤٨)

٢٧ {لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله } ..... ٣٩٨ -٣٩٩

سورة النجم (٥٣)

٢٢ {تلك إذن قسمة ضيزى..} ..... ٣٥٨

سورة الواقعة (٥٦)

٤٧ -٤٨ {أئنّا لمبعوثون أو آباؤنا..} ..... ٣٧٣

سورة الحاقة (٦٩)

٢١ {عيشة راضية} ..... ٤٢٠

سورة الأعلى (٨٧)

٩ {ويتجنبها الأشقى..} ..... ٣٨٨

سورة الانشراح (٩٤)

١ {ألم نشرح لك صدرك} ..... ٣٧١، ٣٧٥

سورة العلق (٩٦)

١٨ {سندع الزبانية..} ..... ٣٥٨

سورة القارعة (١٠١)

٥ {وتكون الجبال كالعهن المنفوش..} ..... ٣٥٨

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

# فهرس الأحاديث


إن قعر جهنم سبعين خريفاً . . . . . ٤٢٦

إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون . . . . . ٤٢٨

هل تزوجت بكراً أم ثيباً . . . . . ٣٦٠


مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

# فهرس القوافي


| أول البيت | القافية | البحر | اسم الشاعر | الصفحة |
|---|---|---|---|---|
| | | الهمزة | | |
| إن من يدخل | وظباءَ | الخفيف | الأخطل | ٤٢٧ |
| | | الباء | | |
| ألا إن سرى | بغضوبَا | الطويل | مجهول | ٣٩٧ |
| فأصاخ يرجو | ربّا | الكامل | الراعي النميري | ٣٨١ |
| وحديثها | جدبا | الكامل | الراعي النميري | ٣٨٢ |
| دعاني إليها | طلابُها | الطويل | أبو ذؤيب | ٣٦٠ |
| طربت وما | يلعبُ | الطويل | الكميت | ٣٦٥ |
| يُرجِّي المرءُ | الخطوبُ | الوافر | جابر بن رألان الطائي | ٣٩٥ |
| لدن بهزّ | الثعلبُ | الكامل | ساعدة بن جؤبة | ٣٥٤ |
| إذا ما غدونا | نحطبِ | الطويل | امرؤ القيس | ٤٠٦ |
| | | الحاء | | |
| ألستم خير | راحِ | الوافر | جرير | ٣٧٥ |
| | | الدال | | |
| إذا ما انتسبنا | بدَّا | الطويل | زائدة بن صعصعة الفقعسي | ٤٠٠ |
| إذا اسودّ | أسدا | الطويل | عمر بن أبي ربيعة | ٤٢٦ |
| أن تقرأان | أحدا | البسيط | مجهول | ٤٠٧ |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| يعود الفضل | الشدادا | الوافر | جرير | ٣٨٠ |
| فما كعب | الجوادا | الوافر | جرير | ٣٨٠ |
| ورجّ الفتى | يزيدُ | طويل | معلوط القريعي | ٣٩٦ |
| ما إن أتيتُ | يدِي | بسيط | النابغة الذبياني | ٣٩٣ |

**الراء**

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| لا تتركني | شطيرَا | الرجز | مجهول | ٣٨٥ |
| إني إذن | أطيرَا | الرجز | مجهول | ٣٨٥ |
| فأمهله | غامرُ | الطويل | أوس بن حجر | ٤٢٠ |
| إما أقمت | تذرُ | البسيط | مجهول | ٤٢٤، ٤٣١ |
| تلك الحرائر | بالسورِ | البسيط | الراعي النميري | ٤٠٥ |
| أطرباً | دواري | مشطور السريع | العجاج | ٣٧٦ |

**العين**

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| إذا قيل أيّ | الأصابع | الطويل | الفرزدق | ٣٥٣ |
| أبا خراشة أمّا | الضبعُ | البسيط | عباس بن مرداس | ٤٢٢، ٤٣١ |
| زعم الفرزدق | مربعُ | الكامل | جرير | ٤٠٩ |

**الفاء**

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| بني غُدانة | الخزفُ | البسيط | مجهول | ٣٩٤ |

**القاف**

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| فلو أنك في يوم | وأنت صديقُ | الطويل | مجهول | ٤١٠ |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ولا تدفنني | أذوقُها | الطويل | أبو محجن الثقفي | ٤٠٨ |
| إذا متّ | عروقها | الطويل | أبو محجن الثقفي | ٤٠٩ |
| لو أن سر الملك | تنطقُ | الكامل | الدماميني | ٣٤٣ |
| هدأت بسيرته | يخفقُ | الكامل | الدماميني | ٣٤٣ |
| فالدين بعد | متفرقُ | الكامل | الدماميني | ٣٤٣ |
| لتقرعنّ علي | أخلاقِي | البسيط | تأبط شراً | ٣٧٩ |
| أما والله | ولا العتيقِ | الوافر | مجهول | ٤١٨ |


## الكاف


| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| وانصر على | آلك | | | ٣٤٧ |


## اللام


| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| بأنك ربيع | الثمالاَ | متقارب | عمرة بنت العجلان | ٤١١ |
| لئن عاد لي | أقيلُها | الطويل | كُثير عزة | ٣٨٣ |
| حلفت | وذميلها | الطويل | كُثير عزة | ٣٨٣ |
| إما ترينا حفاة | ننتعلُ | البسيط | الأعشى | ٣٩٦ |
| وترميننني بالطرف | أقلِي | الطويل | مجهول | ٣٩٠ |
| أفاطم مهلاً | فأجملي | الطويل | امرؤ القيس | ٣٥٦ |
| علموا | سؤلِ | الخفيف | مجهول | ٤٠٨ |


## الميم


| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ويوماً توافينا | السّلمْ | الطويل | علياء بن أرقم اليشكري | ٤١٩ |
| فما كان قيسٌ | تهدمَا | الطويل | عبدة بن الطبيب | ٤٠٣ |
| فأقسم أن | مظلمُ | الطويل | المسيب بن علي | ٤١٧ |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| أيا جبلي | نسيمُها | الطويل | مجنون ليلى | ٣٨٠ |
| أتغضب | خازمٍ | الطويل | الفرزدَق | ٣٩٩، ٤٢٤ |


## النون


| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| لو كنت من مازن | شيبانَ | البسيط | قريط بن أنيف | ٣٨٤ |
| إذن لقام | لانا | البسيط | قريط بن أنيف | ٣٨٤ |
| نزلتم منزل | تشتمونا | الوافر | عمرو بن كلثوم | ٤٢٥ |
| فما إن طبّنا | آخرينا | الوافر | فروة بن مُسَيك | ٣٩٤ |
| بدا لي منها | ببنانِ | الطويل | عمر بن أبي ربيعة | ٣٦٤ |
| فوالله | بثمان | الطويل | عمر بن أبي ربيعة | ٣٦٥ |


## الياء


| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ألم تر أني | ماليَا | الطويل | الفرزدق | ٤١٥ |


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

# فهرس الأعلام


أحمد بن محمد بن مظفر شاه ٣٤٤

الأخفش: سعيد بن سعدة ٣٦٦

الأعشى ٣٩٦

امرؤ القيس ٣٥٦، ٤٠٦

ابن بابشاذ ٣٨٦

أبو البقاء ٤٠٢

بهاء الدين السبكي ٣٥٩، ٣٦٨

التفتازاني ٣٥٥، ٣٦٨، ٤١٥

جرير ٣٧٥، ٤٠٩

الجوهري ٣٤٩، ٣٥٧، ٣٨١، ٣٩٥، ٤٢٦

ابن الحاجب ٣٧٧، ٣٩٨، ٤١٤

الحرميين ٣٥٧، ٣٩١، ٣٩٢

حمزة بن حبيب ٣٥٨، ٤٠٣

الحوفي ٣٥٥

أبو حنيفة: النعمان بن ثابت ٣٦١

أبو حيان ٤٠٤، ٤٢١، ٤٣٢، ٤٣٣

أبو خراشة: عباس بن مرادس ٤٢٣،


مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

الخليل ٤٣٠، ٤٣٤
أبو ذؤيب ٣٥٩، ٣٦٠
الرضي ٣٥٤، ٣٧٧، ٣٨٦، ٣٩٨، ٤٠٢، ٤١٢، ٤٢٦، ٤٣٤
ابن الزبير ٤٢٨، ٤٢٩
الزمخشري ٣٦٨، ٣٩٠، ٤٠٥، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤٣٢، ٤٣٣
ابن سُعدى ٣٨٠
صاحب المفتاح (السكاكي) ٤٣٤
سيبويه ٣٦٧، ٣٧٧، ٣٩٧، ٤٣٠
ابن الصائغ الحنفي: محمد بن عبد الرحمن الزمردي ٣٥٨
ابن طاهر ٤٠٣
عبد العزيز ٣٨٣
عبد الملك بن مروان ٣٧٥
عبدة بن الطبيب ٤٠٣
العجاج ٣٧٥
ابن عصفور ٣٧٧
أبو علي الفارسي ٤٢٩
عمر بن عبد العزيز ٣٨٠
عمر بن أبي ربيعة ٣٦٤
عيسى عليه السلام ٣٥٩، ٣٨٨، ٣١٥

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

الفرزدق: همام بن غالب ٤٠٩
القاضي الفاضل ٤٠٦
قريط بن أنيف ٣٨٤
صاحب التلخيص: القزويني ٣٦٨
الكسائي ٤٢٨
كعب بن مامة ٣٨٠
الكميت ٣٦٥
اللحياني ٤٠٦
ابن مالك ٣٦١، ٤١٨
المبرد ٤٢٩
أبو محجن الثقفي ٣٠٩
محمد بن أبي بكر المخزومي الدماميني ٣٤٢
ابن محيصن: محمد بن عبد الرحمن ٣٦٧، ٤٠٧
ابن القاسم: المرادي ٣٦٧
مسلم ٤٢٨
النابغة الذبياني ٣٩٣
ابن هشام ٣٤٥
ورش ٣٩٠
وعوعة بن سعية ٤٠٩

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

# فهرس الكتب المذكورة في المتن


الإعراب عن قواعد الإعراب ٣٥١

أمالي ابن الحاجب ٤١٤

تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب ٣٤٦

التسهيل ٤١٨

الصحاح ٣٨٠، ٣٨٩، ٣٩٤، ٣٩٧، ٤٠٠

صحيح مسلم ٤٢٨

القاموس ٣٥٤، ٣٩٥، ٤١٩

الكشاف ٣٧٤، ٤٠٥، ٤١٣، ٤٣٤

المحكم ٣٨١

مغني اللبيب ٣٥٥

المفصل ٣٨٢، ٤١٧


مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

# فهرس القبائل والجماعات


أهل البيت ٣٦٦
أهل العالية ٣٨٩
البصريون ٣٩١
بنو اللقيطة ٣٨٤
بنو المطلب ٣٤٧
بنو شيبان ٣٨٤
بنو صباح ٤٠٦
بنو صعصعة ٣٨٤
بنو هاشم ٣٤٧
تميم ٣٨٤
ذهل ٣٨٤
غدانة ٣٩٥
قريش ٣٨٠
الكوفيون ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٤١٠
مازن ٣٨٤
المغارية ٤١٧
يربوع ٣٩٥


مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

# فهرس الموضوعات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| المقدمة | ٥ |
| **الباب الأول: الدماميني** | ١١ |
| الفصل الأول: عصره وحياته | ١٣ |
| عصره | ١٥ |
| الجانب السياسي | ١٦ |
| الجانب الاجتماعي | ١٩ |
| الجانب الثقافي | ٢٢ |
| التعليم | ٢٣ |
| حركة التأليف | ٢٥ |
| علماء العصر | ٢٦ |
| حياته | ٣٢ |
| اسمه ونسبته | ٣٢ |
| لقبه | ٣٢ |
| مولده وأسرته | ٣٢ |
| شخصيته | ٣٣ |
| رحلاته | ٣٤ |
| شعره | ٣٥ |
| شيوخه | ٣٧ |
| تلاميذه | ٣٨ |


مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

وفاته . . . . . ٣٩
الفصل الثاني: مصنفات الدماميني . . . . . ٤١
المطبوع . . . . . ٤٣
شرح التسهيل للدماميني . . . . . ٤٣
المزج . . . . . ٦٢
العيون الغامزة على خبايا الرامزة . . . . . ٦٩
المخطوط الموجود . . . . . ٧١
المخطوط المفقود . . . . . ٧٤
الفصل الثالث: تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب . . . . . ٧٥
مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . . . . . ٧٧
تحفة الغريب . . . . . ٨٤
اسم الشرح . . . . . ٨٤
نسبته . . . . . ٨٥
بناء الكتاب . . . . . ٨٥
مصادر الشرح . . . . . ٨٦
**الباب الثاني: منهج الدماميني في تحفة الغريب . . . . . ١٠١**
الفصل الأول: المناقشات النحوية . . . . . ١٠٥
المناقشات الصحيحة . . . . . ١٠٨
المناقشات غير المسلم بها . . . . . ١١٩
المناقشات التي عول فيها على غيره . . . . . ١٢٥
المناقشات التي عوّل فيها على كلام المصنف نفسه . . . . . ١٣١
المناقشات بعض النحويين . . . . . ١٣٨

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

المناقشات اللغوية . . . . . ١٤٣
نتائج بحث المناقشات النحوية . . . . . ١٥٢
الفصل الثاني: تناوله الشاهد الشعري . . . . . ١٥٧
الشرح اللغوي . . . . . ١٥٩
الشرح بالمعنى . . . . . ١٦٢
إعراب بعض الكلمات فيه . . . . . ١٦٥
عزو الأبيات الشعرية . . . . . ١٦٨
الكلام على العروض فيه . . . . . ١٧٠
نتائج بحث تناوله الشاهد الشعري . . . . . ١٧٤
الفصل الثالث: خصائص أخرى لمنهجه الشارح . . . . . ١٧٧
استدراكاته . . . . . ١٧٩
مآخذه على المصنف . . . . . ١٨٧
استطراداته . . . . . ١٩٤
تأييده المصنف . . . . . ١٩٩
إعرابه بعض كلمات في عبارة المصنف . . . . . ٢٠٤
كشفه بعض مصادر المصنف . . . . . ٢٠٧
نتائج بحث خصائص أخرى لمنهج الدماميني . . . . . ٢١٥
**الباب الثالث: الأصول النحوية عند الدماميني** . . . . . ٢١٩
الفصل الأول: السماع والقياس . . . . . ٢٢١
الفصل الثاني: الاحتجاج وأصوله في الشرح . . . . . ٢٣٥
الاستشهاد بالقرآن الكريم . . . . . ٢٣٧
موقفه من القراءات . . . . . ٢٤١

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

الشواهد الشعرية . . . . . ٢٥٢
موقف الدماميني من الاستشهاد بالشعر . . . . . ٢٥٤
نتائج بحث الشواهد الشعرية . . . . . ٢٦٢
الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف . . . . . ٢٦٤
الفصل الثالث: أثر التحفة في بعض الشروح الأخرى . . . . . ٢٧١
التحفة والمنصف «دراسة مقارنة» . . . . . ٢٧٣
مناقشات الشمني الصحيحة . . . . . ٢٧٤
مناقشاته غير المسلم بها. . . . . ٢٧٩
إقراره بعض ما يقوله الشارح . . . . . ٢٨٩
استدراكاته على الشارح . . . . . ٢٩٣
أخذه عن الشارح بلا عزو . . . . . ٢٩٦
كشفه بعض مصادر الشارح . . . . . ٣٠٣
الفتح القريب للسيوطي . . . . . ٣١٢
شرح أبيات المغني للبغدادي . . . . . ٣١٧
**خاتمة البحث** . . . . . ٣٢٨
**قسم التحقيق** . . . . . ٣٣٣
نسخ الشرح الخطية. . . . . ٣٣٥
عملي في التحقيق . . . . . ٣٣٨
ديباجة الكتاب . . . . . ٣٤٧
الألف المفردة . . . . . ٣٥٨
إذن . . . . . ٣٨٢
إنْ المكسورة الخفيفة . . . . . ٣٨٧

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

أنْ المفتوحة الساكنة النون . . . . . ٤٠٢
إنّ المكسورة المشدّدة . . . . . ٤٢٦
أنّ المفتوحة المشدّدة. . . . . ٤٣٢
**الفهارس الفنية** . . . . . ٤٣٧
فهرس الآيات . . . . . ٤٣٩
فهرس الأحاديث . . . . . ٤٤٣
فهرس الأشعار. . . . . ٤٤٥
فهرس الأعلام. . . . . ٤٤٨
فهرس الموضوعات. . . . . ٤٥١
المصادر والمراجع . . . . . ٤٥٦

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

# فهرس المصادر والمراجع

أ


١. ابن هشام النحوي، الدكتور سامي عوض، دار طلاس للدراسات، ط١، ١٩٨٧م.

٢. إتحاف فضلاء البشر في قراءات الأربعة عشر، للدمياطي البنا، تحقيق علي محمد الصباغ، مطبعة حنفي، مصر، ١٣٥٩هـ.

٣. الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، المكتبة الثقافية، بيروت ١٩٧٣م.

٤. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق مصطفى أحمد النماس، القاهرة ط١ ١٩٨٤م.

٥. أزهار الرياض في أخبار عياض للمقري، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، المعهد الخليفي للأبحاث المغربية، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٣٩م.

٦. الأزهية في علم الحروف للهروي، تحقيق عبد المعين ملوحي، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٤م.

٧. الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، حيدر أباد بالهند ١٣٥٩هـ.

٨. الاشتقاق لابن دريد، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مطبعة السنّة المحمدية بالقاهرة ١٩٥٨م.

٩. إصلاح الخلل (الخلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل) لابن السيد، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي ـ دار الرشيد ـ بغداد ط١ ١٩٨٠م.

١٠. أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم، منشورات الجامعة اللبنانية، ١٩٧٣م.

١١. الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان بالنجف ـ ومطبعة الأعظمي ببغداد ١٩٧٣م.

١٢. الأضداد للأصمعي ضمن ثلاثة كتب في الأضداد، نشرها الدكتور أوغست هفنر، المطبعة الكاثوليكية ببيروت ١٩١٢م.
١٣. الأضداد لابن الأنباري (أبو بكر)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الكويت ١٩٦٠م.
١٤. إعراب القرآن للعكبري (التبيان = إملاء ما منّ به الرحمن)، دار الكتب العلمية، بيروت ط١ ١٩٧٩م.
١٥. الأعلام: خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت ط٥ ١٩٨٠م.
١٦. إغاثة الأمة بكشف الغمة، للمقريزي، دار ابن الوليد، دمشق ١٩٥٦م.
١٧. الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني، مصورة عن مطبعة دار الكتب المصرية، مؤسسة جمال للطباعة ببيروت.
١٨. الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب للفارقي، تحقيق سعيد الأفغاني، جامعة بنغازي ط٢، ١٩٧٤م.
١٩. الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي، تحقيق وتعليق د. أحمد محمد قاسم، القاهرة ط١ ١٩٧٦م.
٢٠. الاقتضاب لابن السيد البطليوسي، نسخة مصورة، دار الجليل، بيروت ١٩٧٣م.
٢١. ألف باء للبلوي، مصوّرة عن طبعة المطبعة الوهبية بمصر، عالم الكتب، بيروت.
٢٢. أمالي ابن الحاجب (الأمالي النحوية)، تحقيق هادي حسن حمودي، عالم الكتب، ط١، ١٩٨٥م.
٢٣. أمالي السهيلي، تحقيق محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة بمصر ط١ ١٩٧٠م.
٢٤. الأمالي الشجرية: حيدر آباد ١٣٤٩، طبعة مصوّرة ـ دار الجليل، بيروت.
٢٥. أمالي القالي: منشورات دار الحكمة، لبنان.
٢٦. أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد)، تحقيق محمد ابو الفضل إبراهيم، دار الكتاب العربي بيروت ١٩٦٧م.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

٢٧. إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية ١٩٥٠م.
٢٨. الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد نسخة مصوّرة، دار الفكر.
٢٩. أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر ط٥ ١٩٦٧م.
٣٠. الإيضاح للقزويني، د.عبدالمنعم خفاجي، دار الكتاب اللبناني، ط٤، ١٩٧٥م.
٣١. الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف مصر ط١ ١٩٦٩م.
٣٢. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون لإسماعيل باشا البغدادي، عني بتصحيحه وطبعه محمد شرف الدين، بيروت دار الفكر ١٩٨٢م.
٣٣. إيضاح الوقف والابتداء في كلام الله عز وجل لابن الأنباري، تحقيق محيي الدين رمضان، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧١م.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

ب

١. البحر المحيط لأبي حيّان الأندلسي، مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٩هـ.
٢. بدائع الزهور لابن إياس، تحقيق محمد مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب ط٢، ١٩٦١م.
٣. البدر الطالع في أعيان من بعد القرن السابع للشوكاني، الميمني ط١ ١٣٤٨هـ.
٤. البغداديات لأبي علي الفارسي، رسالة لنيل درجة الماجستير، تحقيق رفاه طرقجي جامعة دمشق ١٩٨٤م.
٥. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، البابي الحلبي، مصر ١٩٦٤م.

٦. البلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروز أبادي، تحقيق محمّد المصري، منشورات وزارة الثقافة بدمشق ١٩٧٢م.

٧. البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠م.

٨. البيان والإعراب للمقريزي، تحقيق عبد المجيد عابدين، عالم الكتب، ط١، القاهرة ١٩٦١م.

٩. البيان والتبيين للجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، لجنة التأليف بمصر ط١ ١٩٤٨م.

ت

١. تاريخ الأدب العربي لبروكلمان، تعريب د. النجار، دار المعارف بمصر، ١٩٥٩م.

٢. تأويل مشاكل القرآن لابن قتيبة، تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط١، ١٩٥٤م.

٣. تذكرة الحفاظ للذهبي، حيدر آباد، ط٣، ١٣٥٥هـ.

٤. تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ.

٥. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي بالقاهرة، ١٩٦٨م.

٦. التصحيف والتحريف للعسكري، تحقيق عبد العزيز أحمد، البابي الحلبي بمصر، ١٣٨٣هـ.

٧. التصريح بمضمون التوضيح، الجزء الأول، رسالة ماجستير، تحقيق عمر مصطفى، جامعة دمشق ١٩٩٤م.

٨. تفسير الطبري (جامع البيان في تفسير القرآن)، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المعارف ١٩٤٦م.

٩. التلخيص في علوم البلاغة للقزويني. شرحه عبدالرحمن البرقوقي ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت ١٩٠٤م.
١٠. تهذيب التهذيب لابن حجر، حيدر آباد، ط١، ١٣٢٥هـ.
١١. التيسير في القراءات السبع للداني، استانبول ١٩٣٠م.

ج

١. جامع الأصول في أحاديث الرسول لابن الأثير الجزري، تحقيق شعيب الأرنؤوط، نشر مكتبة الحلواني وغيرها ـ دمشق ١٩٦٩م.
٢. الجامع لأحكام القرآن القرطبي، دار الكتب المصرية، ١٩٣٥م.
٣. الجمل للزجاجي، علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، ١٩٨٥م.
٤. جمهرة أشعار العرب للقرشي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر، القاهرة، ط١، ١٩٨٥م.
٥. الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، المكتبة العربية بحلب، ط١، ١٩٧٣م.

ح

١. حاشية التفتازاني على العضد، مطبعة الأميرية، مصر، ١٣١٦هـ.
٢. حاشية الدسوقي على المغني، طبعة حنفي بمصر، ١٣٥٨هـ.
٣. حاشية السيد الشريف الجرجاني على المطوّل ١٢٨٩هـ.
٤. حاشية الصبان على شرح الأشموني، مطبعة البابي الحلبي بمصر بلا تاريخ.
٥. حاشية على الكشاف لابن المنيّر، وهي المطبوعة على حاشية الكشاف.
٦. الحجة في علل القراءات لأبي علي الفارسي، تحقيق الأستاذ علي النجدي ناصف وغيره ج١، القاهرة ١٩٦٥م، ج٢، الهيئة المصرية العامة ١٩٨٣م.

٧. حجة القراءات لأبي زرعة، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٧٩م.
٨. حروف المعاني لابن إسحاق الزجاجي، حققه د.علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ط١، ١٩٨٤م.
٩. حسن المحاضرة للسيوطي، تصحيح محمد أحمد النجار، مصر، ١٢٩٩هـ.
١٠. الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد، تحقيق الدكتور مصطفى إمام، مطبعة الديار المصرية بالقاهرة، ط١، ١٩٧٩م.
١١. حلية الأولياء للأصفهاني، مكتبة الخانجي بمصر، ١٩٣٢م.
١٢. حماسة البحتري، ضبطه وعلّق حواشيه كمال مصطفى، القاهرة، ١٩٢٩م.
١٣. الحماسة البصرية تأليف علي بن أبي الفرج بن الحسن البصري، تحقيق مختار الدين أحمد، حيدر آباد، ١٩٦٤م.
١٤. الحماسة الشجرية لابن الشجري، تحقيق عبد المعين الملوحي وأسماء الحمصي، دمشق، ١٩٧٠م.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

خ

١. خزانة الأدب للبغدادي بولاق ١٢٩٩هـ، نسخة مصورة.
٢. الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجّار، دار الكتب المصرية، ١٩٥٢م.
٣. الخطط المقريزية (المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار)، مكتبة المليجي الكتبي، مطبعة النيل، القاهرة، ١٣٢٤هـ.

د

١. درّة الغوّاص في أوهام الخواص للحريري، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، ١٩٧٥م.
٢. الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة لابن حجر العسقلاني، دار الجيل بيروت.

٣. الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي، المطبعة الجمالية بمصر، ١٣٢٨هـ.
٤. ديوان أبي الأسود الدؤلي، حققّه وشرحه وقدّم له عبد الكريم الدجيلي، بغداد، ط١، ١٩٥٤م.
٥. ديوان الأسود بن يعفر تحقيق د. نوري حمودي القيسي، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٦٨م.
٦. ديوان الأعشى، شرح وتعليق د. محمد حسين، نشر مكتبة الآداب بالجماميز.
٧. ديوان امرىء القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ط٣، ١٩٦٩م.
٨. ديوان أوس بن حجر، تحقيق وشرح الدكتور محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ١٩٦٠م.
٩. ديوان تأبط شراً، جمع وتحقيق وشرح علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٤م.
١٠. ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق د. نعمان أمين طه، دار المعارف، ١٩٦٩م.
١١. ديوان جميل بثينة، جمع وتحقيق حسين نصار، مكتبة مصر، ط٢، ١٩٦٧م.
١٢. ديوان الحماسة لأبي تمام الطائي، علق عليه وراجعه محمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة محمد علي صبيح بمصرم ١٩٥٥م.
١٣. ديوان ذي الرمة، تحقيق د. عبد القدوس أبو صالح، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٧٣م.
١٤. ديوان الراعي النميري، جمعه وحققه راينهرت فاييرت، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت، ١٩٨٠م.
١٥. ديوان رؤبة (مجموع أشعار العرب)، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٩٧٩م.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

١٦. ديوان الشنفرى، إعداد وتقديم طلال حرب، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
١٧. ديوان الصّمّة القشيري، جمعه وحقّق د. عبد العزيز الفيصل، النادي الأدبي، الرياض، ١٩٨١م.
١٨. ديوان العباس بن مرادس السلمي، جمعه وحقّقه د. يحيى الجبوري، بغداد، ١٩٦٨م.
١٩. ديوان عبد الله بن الدمينة، تحقيق أحمد راتب النفاخ، مكتبة دار العروبة، ١٣٧٩هـ.
٢٠. ديوان أبي العتاهية (أبو العتاهية: أشعاره وأخباره)، عني بتحقيقها د. شكري فيصل، دار الملاح للطباعة والنشر.
٢١. ديوان العجاج، تحقيق الدكتور عبد الحفيظ السطلي، المطبعة التعاونية دمشق، ط١، ١٩٧١م.
٢٢. ديوان عدي بن زيد العبادي، جمعه وحقّقه محمد جبار المعيبد، بغداد، ١٩٦٥م.
٢٣. ديوان عمر بن أبي ربيعة (شرح ديوان عمر)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، ط١، ١٩٥٢م.
٢٤. ديوان عنترة، تحقيق محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، بدمشق، ١٩٦٤م.
٢٥. ديوان الفرزدق (شرح ديوان الفرزدق)، تحقيق عبد الله الصاوي ـ مطبعة الصاوي، ط١، ١٩٣٦م.
٢٦. ديوان القطامي، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، ط١، ١٩٦٠م.
٢٧. ديوان قيس بن الملوح، تحقيق عبد الستار فراج، دار مصر للطباعة.
٢٨. ديوان كثير عزه جمعه، وحققه الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧١م.

٢٩. ديوان كعب بن مالك الأنصاري، تحقيق د. سامي العاني، دار المعارف، بغداد، ط١، ١٩٦٦م.
٣٠. ديوان الكميت بن زيد الأسدي، جمع الدكتور داوود سلوم، بغداد ١٩٦٩م.
٣١. ديوان لبيد (شرح ديوان لبيد)، حققه وقدم له الدكتور إحسان عباس، الكويت ١٩٦٢.
٣٢. ديوان المتنبي بشرح عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٨٠م.
٣٣. ديوان أبي محجن الثقفي، صنعة أبي هلال العسكري، نشره د. صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد - بيروت ١٩٧٠م.
٣٤. ديوان المسيب (ضمن كتاب الصبح المنير في شعر أبي بصير)، طبع في مطبعة أدلف هلزهوس، ١٩٢٧م.
٣٥. ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف ١٩٧٧م.
٣٦. ديوان أبي نواس، تحقيق أحمد عبد المجيد الغزالي - القاهرة ١٩٥٣م.
٣٧. ديوان هدبة بن خشرم (شعر هدبة)، جمعه وحققه د. يحيى الجبوري - دمشق ١٩٧٦م.
٣٨. ديوان الهذليين، مطبعة دار الكتب المصرية ط١ ١٩٤٥م.

ذ

١. الذيل على العبر في خبر من غبر لابن العراقي، حققه وعلق عليه صالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة ط١ ١٩٨٩م.

ر

١. رسالة الصاهل والشاحج للمعري، تحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن، دار المعارف بمصر ١٩٧٥م.
٢. رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، تحقيق أحمد خرّاط، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٥م.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

٣. الرماني النحوي، للدكتور مازن المبارك، دار الفكر.

ز

١. الزاهر لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق د. حاتم الضامن، دار الرشيد للنشر ـ العراق ١٩٧٩م.

٢. زهر الآداب للحصري، تحقيق علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية ـ عيسى البابي الحلبي، ط٢، ١٩٦٩م.

س

١. سر صناعة الإعراب لابن جني ـ تحقيق مصطفى السقا وآخرين ـ مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٩٥٤م.

٢. سفر السعادة وسفير الإفادة للسخاوي، تحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٣م.

٣. سمط اللآلي لأبي عبيد البكري، تحقيق عبد العزيز الميمني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ١٩٣٦م.

ش

١. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، تأليف العلامة محمد بن محمد مخلوف، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

٢. شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي، دار المسيرة، بيروت.

٣. شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، ت. د.محمد علي سلطاني، دار المأمون، دمشق.

٤. شرح الأشموني، عيسى الحلبي، القاهرة ١٣٦٦هـ.

٥. شرح الألفية لابن عقيل، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ط٤ ١٩٦٤م.

٦. شرح الألفية لابن قاسم المرادي (توضيح المقاصد والمسالك)، تحقيق د. عبد الرحمن سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، ط١، ١٩٧٦م.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

٧. شرح الألفية لابن الناظم، مصورة عن طبعة إيران سنة ١٣١٢هـ ـ بيروت.
٨. شرح بانت سعاد لابن هشام، ضبطه وحشى عليه أغناطيوس كويدي ١٨٧١م.
٩. شرح التسهيل للدماميني (تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد)، تحقيق محمد بن عبد الرحمن ابن محمد المفدى ط١ ١٩٨٣م.
١٠. شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، مكتبة الأنجلو مصرية، ط١، ١٩٧٤م.
١١. شرح الجمل لابن هشام، تحقيق ودراسة علي محسن عيسى مال الله، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م.
١٢. شرح ديوان الحماسة للتبريزي، بولاق ١٢٩٦م، نسخة مصورة ـ عالم الكتب ـ بيروت.
١٣. شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ـ تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون، لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ١٩٦٧م.
١٤. شرح ديوان الهذليين، صنعة أبي سعيد السكري، ت. عبدالستار فراج، دار العروبة، القاهرة، ١٩٦٥م.
١٥. شرح الشافية للرضي، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، القاهرة.
١٦. شرح شذور الذهب لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية بمصر، ١٩٥٣م.
١٧. شرح شواهد الكشاف لمحب الدين أفندي، مطبوع مع الكشاف.
١٨. شرح شواهد مغني اللبيب للسيوطي، تحقيق أحمد ظافر كوجان، منشورات مكتبة الحياة بيروت.
١٩. شرح عمدة الحافظ وعدّه اللافظ لابن مالك، تحقيق عدنان الدوري ـ مطبعة العاني ـ بغداد ١٩٧٧م.

٢٠. شرح القصائد السبع الطوال لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، ١٩٦٣م.

٢١. شرح القصائد العشر للتبريزي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، ط٤، ١٩٨٠م.

٢٢. شرح كافية ابن الحاجب للرضي الإستراباذي، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات مؤسسة الصادق طهران، ١٩٧٨م.

٢٣. شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، ط١، ١٩٨٢م.

٢٤. شرح المعلقات السبع للزوزني، دار الجليل بيروت، ومكتبة المحتسب عمان، ط٢، ١٩٧٢م.

٢٥. شرح المفصل لابن يعيش، المطبعة المنيرية ـ نسخة مصورة، عالم الكتب ومكتبة المتنبي.

٢٦. الشعر والشعراء لابن قتيبة، تحقيق أحمد شاكر، القاهرة ١٣٦٤هـ.

٢٧. شعراء النصرانية، لويس شيخو، ١٩٢٦م.

٢٨. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة ١٩٥٧م.

ص

١. الصاحبي لابن فارس، تحقيق أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٧٧م.

٢. الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، مطبعة الشربتلي مصر ١٣٧٧هـ.

٣. صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي.

٤. صحيح مسلم للإمام الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، نسخة مصورة، دار إحياء التراث العربي.

ض

١. ضرائر الشعر لابن عصفور، تحقيق السيد ابراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت، ط١، ١٩٨٠م.

٢. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة ـ بيروت.

ط

١. طبقات فحول الشعراء لابن سلاّم الجمحي، قرأه وشرحه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، ١٩٧٤م.

٢. طبقات المفسرين للداوودي، تحقيق علي عمر، مكتبة وهبة بمصر، ١٩٧٢م.

٣. طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ١٩٧٣م.

ع

١. عبث الوليد للمعري، تحقيق ناديا علي الدولة، الشركة المتحدة للتوزيع ١٩٧٨م.

٢. عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح للسبكي، مطبعة بولاق ١٣١٧هـ.

٣. العين، للفراهيدي، تحقيق د. مهدي مخزومي، ود. ابراهيم السامرائي. مطبعة باقري قم ط١ ١٤١٤ إيران.

غ

١. غاية النهاية في طبقات القرّاء لابن الجزري، نشر ح. براجبستراس، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٣٣، .

٢. غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي، القسم الأول، رسالة ماجستير، تحقيق الدكتور نبيل أبوعمشة، جامعة دمشق.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

ف

١. الفاخر: للمفضّل بن سلمة، تحقيق عبد العليم الطحاوي، القاهرة ١٩٦٠م.

٢. الفتح القريب للسيوطي، مخطوط في مكتبة الأسد، الرقم ١٤٢٠٤ (نحو).

٣. فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، لأبي عبيد البكري، تحقيق عبد المجيد عابدين وإحسان عباس، ط١، ١٩٥٨م.

٤. فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (النحو)، وضعته أسماء الحمصي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٧٣م.

٥. الفهرست لابن النديم، المكتبة التجارية، ١٣٤١هـ.

٦. فهرست المخطوطات العربية المحفوظة في المكتبة الشعبية بصوفية في بلغاريا، وضعه د.عدنان درويش، مطبعة جامعة دمشق.

٧. فوات الوفيات لابن شاكر الكتبي، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر ـ بيروت ١٩٧٤م.

٨. في أصول النحو، سعيد الأفغاني، منشورات جامعة البعث.

ق

١. القاموس المحيط الفيروز أبادي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط٢م ١٩٥٢م.

ك

١. الكامل في التاريخ لابن الأثير، دار صادر، بيروت، ١٩٦٥م.

٢. الكامل في اللغة والأدب للمبرد تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاتة، القاهرة، ١٩٥٦م.

٣. الكامل في اللغة والأدب للمبرد، تحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٩٣م. وهي المرادة عند ذكر الجزء.

٤. كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، ط٣، ١٩٨٣هـ.

٥. الكشاف للزمخشري، مطبعة القدس، منشورات البلاغة، ١٤١٥هـ.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

٦. كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس لمكي، نسخة مصورة ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٧. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة، استانبول، ١٩٤٣م.
٨. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحجمها لمكي بن أبي طالب، ت. د.محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة الرسالة، ١٩٨١م.
٩. الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة لنجم الدين الغزي، تحقيق د.جبرائيل جبور، دار الآفاق الجديدة، ط٢، ١٩٧٩م.

ل

١. اللامات: للزجاجي، تحقيق د. مازن المبارك، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٦٩م.
٢. لسان العرب، دار صادر، بيروت.
٣. اللمع لابن جنّي، تحقيق واثرفارتس، دار الكتب الثقافية ، الكويت، ١٩٧٢م.

م

١. ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني، تحقيق المنجي الكعبي، الدار التونسية للنشر، ١٩٧١م.
٢. المؤتبف والمختلف للآمدي، تحقيق عبدالستار فرّاج، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٦١م.
٣. مجاز القرآن لأبي عبيدة، تحقيق فؤاد سزكين، القاهرة ١٩٦٢م.
٤. مجالس ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر ط٢ ١٩٦٠م.
٥. المحتسب لابن جنّي، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، القاهرة ١٣٨٦م.
٦. المحكم لابن سيدة، تحقيق مصطفى السّقّا وآخرين، القاهرة ١٩٥٨م.
٧. المختار من أبواب النحو، د. محمد خير الحلواني، مكتبة دار الشرق، بيروت.
٨. المخصص لابن سيدة ـ بولاق، ط١، ١٣١٦هـ.

٩. المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية.
١٠. المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري تحقيق د. طارق الجنابي، مطبعة العاني، بغداد ط١ ١٩٧٨م.
١١. المزج، شرح علي المغني للدماميني، وهو مطبوع على حاشية المنصف للشمني.
١٢. المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل (ج٢، ١)، تحقيق د. محمد كامل بركات، دار الفكر بدمشق، ط١، ١٩٨٠م.
١٣. مسند الإمام أحمد بن حنبل، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، بيروت، ط٢، ١٩٧٨م.
١٤. مشكل إعراب القرآن لـ مكي بن أبي طالب، تحقيق ياسين محمد السواس، دار المأمون للتراث ط٢
١٥. المطول للتفتازاني، استانبول ١٣٠٤هـ.
١٦. معاني الحروف للرماني، تحقيق د. عبد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر بالقاهرة ١٩٧٣م.
١٧. معاني القرآن للأخفش، تحقيق د. فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ١٩٧٩م.
١٨. معاني القرآن للفرّاء، تحقيق محمد علي النجار ورفيقه، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٨٠م.
١٩. معاني القرآن وإعرابه للزجاج (ج٢، ١)، تحقيق د.عبد الجليل شلبي، المكتبة العصريّة صيدا، بيروت ١٩٧٤م.
٢٠. معيد المنعم ومبيد النقم للسبكي، المطبعة الأدبية، القاهرة.
٢١. معجم البلدان لياقوت ـ دار صادر.
٢٢. معجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ط٢، القاهرة ١٩٦٩م.

٢٣.معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت ط١، ١٩٩٣م.
٢٤.المعرّب للجواليقي، تحقيق أحمد شاكر، دار الكتب المصرية ط٢، ١٩٦٩م.
٢٥.مغني اللبيب لابن هشام، تحقيق الدكتور مازن المبارك والأستاذ علي حمدالله، دار الفكر ط٣، ١٩٧٢م.
٢٦.مفتاح السعادة ة ومصباح السيادة، لطاش كبري زاده، حيدر آباد ١٣٥٦هـ.
٢٧.مفتاح العلوم للسكاكي، المطبعة الأدبية بمصر ١٣١٧هـ.
٢٨.المفصل في علوم العربية للزمخشري، مطبعة التقدم بمصر ١٣٢٣هـ.
٢٩.المفضليات للمفضل الضبّي، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، ط٦، بيروت.
٣٠.المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة للسخاوي، دراسة وتحقيق محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت ط١ ١٩٨٥م.
٣١.المقاصد النحويّة للعيني بهامش الخزانة، بولاق ١٢٩٩هـ.
٣٢.المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. كاظم بحر المرجان - وزارة الثقافة والإعلام، بالعراق ١٩٨٢م.
٣٣.المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة ١٩٦٣م.
٣٤.المقرّب لابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٩٧١م.
٣٥.المصنف لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، مطبعة البابي الحلبي، ط١، ١٩٥٤م، ٣ أجزاء.
٣٦.المنصف من الكلام على مغني ابن هشام للشمني وبهامشه شرح الدماميني، المطبعة البهية مصر، ١٣٠٥هـ. حقق القسم الأول في رسالة ماجستير وليد الحافظ، وحقق القسم الثاني في رسالة ماجستير علي عفان، جامعة دمشق، ١٩٨٦م، وهي المرادة عند ذكر كلمة (الشمني).

٣٧. منهج أبي حيان في ارتشاف الضرب، مع تحقيق فصل منه، رسالة دكتوراه، لأستاذي الدكتور مزيد نعيم، كلية دار العلوم، القاهرة.

٣٨. المنهل من علوم العربية للدكتور محمد خير الحلواني، المكتبة العربية بحلب.

٣٩. المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار، للمقريزي، مكتبة المليجي، مطبعة النيل، القاهرة ١٣٢٤هـ.

٤٠. موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للشيخ خالد الأزهري، تحقيق د. عبدالكريم مجاهد وسعيد عبدالهادي تيم، ط١، ١٩٨٥م، الناشر مؤسسة الشرق، عمان.

ن

١. النجوم الزاهرة لابن تغري بردي، مطبعة مصورة عن طبعة دار الكتب.

٢. النشر في القراءات العشر، تصحيح الشيخ علي محمد الصباغ، المكتبة التجاريّة الكبرى، طبعة مصورة عنها، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٣. نظام الغريب لعيسى بن إبراهيم الربعي تحقيق محمد بن علي الأكوع الحوالي، دار المأمون للتراث، ط١، ١٩٨٠م.

٤. نكت الهميان في نكت العميان للصفدي، تحقيق أحمد زكي، المطبعة الجمالية، مصر ١٩١١م.

٥. النهاية في غريب الحديث لابن الأثير الجزري، تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناجي، دار إحياء الكتب العربية ١٩٦٣م.

٦. النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري، تحقيق سعيد الخوري الشرتوني، بيروت، ط٢، ١٩٦٧م.

٧. نيل الابتهاج بتطريز الديباج لأبي العباس بابا التنبكتي، إشراف وتقديم عبد الحميد عبد الله الهرامة، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس.

هـ

١. هدية العارفين في أسماء المؤلفين والمصنفين لإسماعيل باشا البغدادي، إستانبول، ١٩٥٥م.

٢. همع الهوامع للسيوطي، مكتبة الخانجي ١٣٢٧هـ.

و

١. الوافي في العروض والقوافي للتبريزي، ت.د. فخر الدين قباوة وعمر يحيى، دار الفكر، ط٢، ١٩٧٥م.

٢. الوحشيات، تحقيق عبد العزيز الميمني ومحمود شاكر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٣م.

٣. وفيات الأعيان لابن خلكان، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٧٧م.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی